

علي قاسم ربيعة

لجنة المريضة الشمسية

في مسار النضال الوطني في البحرين



علي قاسم ربيعة

لجنة العريضة الشعبية
في مسار التضال الوطني
في البحرين



لجنة العريضة الشعبية - في مسار النضال الوطني في البحرين

علي قاسم ربيعة

الطبعة الأولى 2007

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

دار الكنوز الأدبية

بيروت - لبنان

تلفاكس: 009611 739696

ص.ب: 7226 11



المحتويات

9	الإهداء
11	تقديم
13	الفصل الأول: النهوض النخبوي وال جماهيري
14	الجزء الأول: العريضة النخبوية
14	تكوين لجنة العريضة
21	لقاء الأمير بوفد لجنة العريضة النخبوية
23	تشكيل مجلس الشورى
33	الجزء الثاني: العريضة الشعبية
38	إعتقال الشيخ علي سلمان
41	إبعاد شيوخ الدين الثلاثة
45	ردود الفعل الرسمية تجاه الأحداث والإبعاد
53	نشاط العلماء المبعدين في بريطانيا
55	الرسالة التاريخية من مجلس النائب جاسم مراد
59	إعتقال الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين
61	الجزء الثالث: العريضة النسائية
65	الفصل الثاني: المبادرات وتداعياتها
66	الجزء الأول: المبادرة الأولى، حوارات السجن والاتفاق
68	كيف سارت عملية تنفيذ الإتفاق؟
75	رجوع الأستاذ مشيمع إلى البحرين
76	العلاقة بين الأعضاء العلمانيين وأصحاب المبادرة
79	السقوط الرسمي لمشروع المبادرة
80	الإعتصام والإضراب عن الطعام
91	تداعيات المهرجان الخطابي
92	رسالة الإعتذار
99	العودة إلى اجتماعات لجنة العريضة
102	إنسحاب الشيخ عبد اللطيف
104	الإعتقال الثاني للجمري وعبدالوهاب
110	الجزء الثاني: لجنة المبادرة الثانية
118	زيارة الشيخ محمد مهدي شمس الدين
119	زيارة لجنة العريضة لشمس الدين
125	قصة مبادرة الشيخ زايد
127	الفصل الثالث: لجنة العريضة في مرحلة ما بعد المبادرة
128	- الحفاظ على وحدة العمل الوطني
132	- اللقاء بالنساء المعتقلات

134	- قصة المناضلة رملة جواد
138	- محاولات تسليم العريضة للأمير
141	- الرسالة الأخيرة للأمير
143	الفصل الرابع: القمع الشمولي
144	- الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني
144	- المجلس الأعلى الإسلامي
149	- إعتقال واضطهاد العناصر الوطنية
150	- المهندس سعيد العسبول
153	- المحامي أحمد الشملان
162	- المحامي عبدالله هاشم
163	- قصة المحاولة الانقلابية
169	- تحشيد المجتمع ضد المحاولة الانقلابية المزعومة
170	- موقف جمعية المحامين
174	- صدور الأحكام في المؤامرة المزعومة
177	- مجلس الشورى المعين الثاني
183	- رسالة لجنة العريضة إلى الشيخ حمد
189	- محاكمة الشيخ الجمري
200	- زيارة الشيخ الجمري أثناء الحصار
204	- مجلس الشورى الثالث
211	الفصل الخامس: مخاطبة الحكومات ومنظمات وهيئات دولية
213	- رفض عضوية البحرين في الإتحاد البرلماني
214	- الفيلم التسجيلي الذي هزّ مشاعر العالم
215	- توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان
217	- توجيه خطاب للحكومة البريطانية
217	- رسالة للإدارة الأمريكية
218	- رسالة إلى السيد جو ستورك
219	- رسالة إلى لجنة دعم الديمقراطية في لجزيرة العربية
220	- رسالة إلى النواب البريطاني
221	- رسالة إلى الأمم المتحدة
223	- رسالة للسيد جراهام - مؤسسة رائد
224	- رسالة إلى رئيس اللجنة الخاصة بمنع التعذيب
226	- رسالة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية
227	- رسالة إلى السيد ستان نيوزنر
229	- رسالة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة
231	- رسالة تعزية بوفاة ديريك فشير
232	- رسالة لوزير الدولة البريطاني الجديد، جيفري هون
233	- رسالة إلى السيد بيتر هين

235	رسالة إلى السيدة ماري روبنسون
239	رسالة ثانية لوزير الخارجية البريطاني
243	الفصل السادس: ردود الأفعال على أحداث البحرين
244	الجزء الأول: ردود الفعل العربية
246	- فك الحصار الإعلامي
247	- رسالة شعبية ونيابية كويتية
251	- تضامن شعبي ونيابي لبناني
253	الجزء الثاني: ردود الأفعال الدولية
254	- هيومن رايتس
259	- منظمة العفو الدولية
264	- تقرير المعهد الدولي
265	- اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان
266	- قضية البحرين في الصحافة العالمية
269	- قضية البحرين في المنظمات الحقوقية الأممية
273	- مجموعة الاعتقال التعسفي
274	- قضية البحرين في البرلمان البريطاني
283	- قضية البحرين في البرلمان الأوروبي
287	- القرار الثاني من البرلمان الأوروبي
289	الفصل السابع: المتغيرات مع الأمير الجديد
294	- قصة ميثاق العمل الوطني
300	- ردود الأفعال حيال مشروع الميثاق
300	1. مؤتمر دار الحكمة في لندن
301	2. عودة الدكتور العلوي إلى البحرين
304	3. قيادات أخرى تفكر بالعودة
304	4. رأي للدكتور عبد الهادي خلف في مشروع الإصلاح
305	5. موقف لجنة العريضة الشعبية وحركة أحرار البحرين
312	- الإسحاب من لجنة إعداد الميثاق
313	- خطاب الأمير في العيد الوطني
314	- إقرار مشروع الميثاق في قصر الرفاع
316	- الشيخ الجمري في حقبة الميثاق
317	- إجتماع الأمير بوفد مشترك من الطائفتين
318	- رسالة لجنة العريضة إلى الأمير حول مبادراته
321	- العفو العام
324	- الإجتماع التاريخي بين الأمير والعلماء
325	- إجتماع في قصر الصافية
328	- بيان لجنة العريضة حول التصويت على الميثاق
329	- بيان العلماء

334	- تصريح حركة الأحرار حول الإستفتاء.....
335	- بيان السفارة الأمريكية حول العملية الإصلاحية.....
337	- الإستفتاء على الميثاق.....
339	- الزيارة للتاريخية لمنظمة العفو الدولية.....
341	- عودة المنفيين.....
341	- السيد عبدالله الغريفي.....
347	- الشيخ عيسى قاسم.....
357	- الدكتور سعيد الشهابي.....
364	- الدكتور منصور الجمري.....
369	- المهندس عبدالرحمن النعيمي.....
372	- بواندر الخلاف بين الشيخ الجمري ولجنة المبادرة.....
372	- ترخيص جريدة الوسط.....
375	- الأجواء التي سادت إبان الإفتتاح السياسي.....
382	- مشاركة لجنة العريضة في ندوة لندن.....
386	- الدكتور عبدالهادي والتفاؤل الحذر.....
389	- إلغاء لجنة العريضة.....
393	- موقف النائب محمد جابر صباح.....
395	- موقف الدكتورة منيرة فخرو.....
397	- موقف الشيخ عبدالأمير الجمري.....
398	- موقف الأستاذ عبدالوهاب حسين.....
405	- رأي الشيخ سليمان المنني في الوحدة الوطنية.....
406	- قصة الدستور الجديد.....
406	- بيان حول آلية التعديلات الدستورية.....
408	- لجنة تعديل بعض أحكام الدستور.....
410	- الإنقلاب على الدستور.....
415	- لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني.....
417	- زيارة جو ستورك للبحرين.....
419	- زيارة اللورد ليفيوري للبحرين.....
437	- لجنة المبادرة الجزء الأخير.....
438	- تشكيل جمعية الوفاق الوطني الإسلامي.....
446	- البحث في هوية أصحاب المبادرة.....
449	الفصل الثامن: الإستنتاجات.....
454	الخاتمة.....
456	وثيقة التوقيع.....
462	المراجع.....

الإهداء

إلى أولئك الذين رفعوا راية المطالب الدستورية في عقد التسعينيات وتحملوا إرهاب السلطة وقمعها وعذابات سجونها نتيجة إصرارهم على المطالب.

إلى أسر الضحايا الذين استشهد أبناؤهم ونويهم برصاص قوات الشغب أو تحت وطأة التعذيب داخل السجون.

إلى عشرات الآلاف من أبناء الإنتفاضة الذين امتلأت بهم السجون والساحات ومراكز الشرطة وذاقوا شتى صنوف التعذيب والذل والهوان على أيدي جلاوزة النظام.

إلى أهالي القرى الذين صمدوا في وجه الحصار والمداهمات وتعرّضت ممتلكاتهم للنهب والتكسير.

وإلى أولئك الذين أبعدوا من ديارهم أو اضطروا للهرب ظلماً وعدواناً وذاق بعضهم مرارة الغربة والحرمان لعقود من الزمن.

إلى هؤلاء جميعاً، الذين بفعل صمودهم وتضحياتهم سجّل شعب البحرين انتصاراته على النظام القمعي وأرغمه على الدخول في المصالحة الوطنية أهدي هذا الكتاب تقديراً وإجلالاً لتضحياتهم الجسيمة ومواساة لهم ولنويهم بعد ضياع هذه التضحيات في خضم التهافت والصراع على المكاسب الحزبية والشخصية، أملاً أن يكون هذا الكتاب شاهداً للوطن على كل من فرط في المسؤولية والقضايا الوطنية وساهم بأطماعه في إهدار الحقوق وضياع المكتسبات.

علي

التقديم

لم يكن مشروع هذا الكتاب بالأمر الهين واليسير كما توقعته في بداية الأمر. فقد تمثلت الصعوبة أولاً في تجميع وربط الكثير من الأحداث والمعلومات مع بعضها وحسب تسلسلها التاريخي، كما تمثلت أيضاً في الحصول على التفاصيل الدقيقة لبعض الأحداث المهمة بسبب غياب التدوين والإحتفاظ بها في تلك الحقبة الأمنية التي يحكمها قانون أمن الدولة. وحتى يكون هذا المشروع على قدر كبير من المصداقية والأمانة التاريخية في تناول الأحداث اضطر الكاتب إلى الإتصال بعدد غير قليل ممن شارك في صنع الحدث مع التأكيد والحرص على سماع وجهات النظر المتعددة بهدف عقد المقارنة للوصول إلى الحقيقة. ويجب الإقرار بالدور الكبير الذي لعبته يوميات الإنتفاضة التي دأبت حركة أحرار البحرين على إصدارها طوال فترة الإنتفاضة في رصد التسلسل التاريخي لكثير من الأحداث.

وبالرغم من كل الحرص وتوخي الدقة والأمانة في نقل ما ورد في هذا الكتاب من معلومات وأحداث، إلا أن هذا لا يعني امتلاكي للحقيقة وخلو الكتاب من الأخطاء أو النقص والقصور في بعض المعلومات. ولربما أثارت بعض المعلومات والآراء حفيظة واستياء البعض ممن وردت أسماؤهم ضمن سياق الأحداث، ولذا فالحق مكفول لهم للتعبير عن وجهة نظرهم انطلاقاً من مبدأ احترام الرأي المغاير مع كامل الإستعداد لتسجيل ذلك وعرضه على القارئ في المستقبل. كما أن الدعوة مفتوحة لكل من لديه أي اعتراض أو تصحيح أو إضافة أن يبادر بإرسالها وكل ذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة وحفظ هذه التجربة في ذاكرة الوطن بما يخدم أجيال المستقبل ويقيها شر تكرار الأخطاء.

وقد كان الهدف الأساسي من وراء إصدار هذا الكتاب هو تسليط الضوء على تلك المحطات المهمة في حياة الإنتفاضة الشعبية وعلى خط سير العمل المطلبي صعوداً ونزولاً مع عدم إغفال المسائل والقضايا التي مثلت إنحرافاً وخروجاً على وحدة الصف الوطني وما ترتب على ذلك من إضعاف لدور الحركة المطلبيية. وقد روعي ما أمكن التزام الحيادية والتجرد في كتابة ونقل هذه الأحداث بعيداً عن التأثيرات الحزبية والفكرية بما يشكل نوعاً من الحصانة ضد أولئك الذين لم يترددوا أبداً في طمس وإخفاء المساهمات العظيمة للآخرين بل والمتاجرة بقضايا الوطن وسرقة جهد الناس وعرقهم وتضحيتهم

وتجبيرها لأنفسهم ولأحزابهم. وفي خضم هذا التنافس والتكالب بين رموز وقادة بعض التيارات والفصائل السياسية على صياغة الأحداث بما يختم المصالح الحزبية الضيقة والأطماع للشخصية تمّ قلب الحقائق وتشويه الكثير من المعلومات، مما أدى إلى خلق الشكوك والبلبلة والتشويش لدى كثير من القراء والباحثين والراصدین للأحداث، الأمر الذي تسبّب في رسم علامات الإستفهام والتعجب لدى من ساهم في صناعة الأحداث.

هناك رسالتان مهمتان يبعث بهما هذا الكتاب: الأولى هي التحذير من الوقوع في براثن الطائفية والدخول في الصراع والإقتتال الطائفي حسب ما يبتغيه ويهدف إليه المخطط التأمري الذي وثقه تقرير البندر. والثانية أن المستقبل السياسي والديمقراطي للبحرين لا يمكن صناعته إلا عن طريق الوحدة الوطنية وهذا ما دللت عليه وأثبتته التجارب النضالية التي خاضها شعب البحرين في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والتسعينيات. ولذا بات من المحتم تغليب الولاء للوطن على الولاء للطائفة من أجل تحطيم المشروع الطائفي، بالرغم من أن المشروع الطائفي قد قطع شوطاً كبيراً على يد السلطة من خلال مخططاتها التي بدأتها بشق الصف الوطني عن طريق التحاور مع قادة ورموز الطائفة الشيعية دون الوطنيين وللتقدميين تحت مسمى "لجنة المبادرة" وذلك في عقد التسعينيات ومع بداية الإنفتاح السياسي والحديث عن التوافق الوطني وكذلك عن طريق بعض القيادات الدينية ورموزها الذين استغلوا المشروع الطائفي للسلطة ليبنوا عليه كياناتهم الطائفية بحجة حماية الطائفة والذود عن مصالحها وهم لا يتورعون في ذلك من استخدام سلاح التكفير من أجل تعزيز مواقعهم القيادية.

والحقيقة أن هذا الكتاب أو التدوين ما كان ليصدر لولا التشجيع الدائم من كل من الأستاذ المهندس عبدالرحمن النعيمي والدكتور عبدالهادي خلف ولولا مساهمة كل من الشيخ عيسى الجودر والأستاذ المهندس سعيد العسبول والأستاذ إبراهيم كمال الدين وغيرهم كثيرون ممن عاشوا تلك الأحداث الأليمة. ولذا فالشكر موصول لهم جميعاً مع حرصي لسماع رأيهم ونقدهم البناء حال فراغهم من قراءة للكتاب.

الفصل الاول:

أنهوض النخبوي والجماهيري

الجزء الاول:

العريضة النخبوية

تكوين لجنة العريضة

في شهر يونيو من العام 1990 شهدت مجالس مدينة المحرق مناقشات جادة من قبل اليساريين والوطنيين حول تردي الوضع السياسي والإقتصادي والمعيشي وتفاقم مشكلة البطالة⁽¹⁾. بعد شهر أو يزيد من تبادل الأفكار والآراء استقر رأي المتحاورين على ضرورة مخاطبة القيادة السياسية عن طريق تحرير عريضة باسم أمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة تتضمن المطالب الشعبية وعلى رأسها للمطلب الخاص بتفعيل الدستور المعلق منذ 26 أغسطس من العام 1975 وعودة الحياة النيابية.

مع غزو العراق للكويت في شهر أغسطس من العام 1990 ارتفعت النبرة المطالبة بالديمقراطية والمشاركة في صنع القرار على اعتبار أن الشرعية الدستورية هي التي تعزز التلاحم الوطني وتوفر الحماية للوطن وتدرأ عنه الأخطار الخارجية. وجاءت عريضة النخبة القطرية الموجهة إلى أمير قطر في الحادي والعشرين من ديسمبر من العام 1991 والمطالبة بوضع دستور للبلاد ومجلس منتخب للشورى ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة وتحقيق للمشاركة السياسية... جاءت هذه لترفع من معنويات النخبة السياسية في البحرين وتدفعهم للمضي قدماً في هذا الإتجاه المطلبي.

وللأمانة التاريخية فإن النقاش والحوار في هذه الفترة كان محصوراً فقط في أوساط النخبة لسياسية والحقوقيين من قوى اليسار.

في بداية شهر أكتوبر من العام 1992 فوجئت لساحة لسياسية في البحرين بحديث وسائل الإعلام العربية والأجنبية عن عزم حكومة البحرين على تأسيس مجلس إستشاري

¹ — الشخصيات التي شاركت في الحوارات الدائرة حول المستقبل السياسي هي: فاضل الحليبي، حسن ربيعة، المحامي عبدالوهاب أمين، النائب السابق محمد جابر صباح، عبدالرحمن عثمان، سيد جعفر الوداعي، الأستاذ محمد نصر الله، أحمد الكواري، جواد الفردان، أحمد منصور، ثائر علي ربيعة وغيرهم.

معين. ولم تمضِ إلا بضعة أيام على هذا التصريح حتى أفادت أغلب المصادر السياسية والصحافية المحلية والعربية أن أمير البحرين قد حدد السادس عشر من ديسمبر 1992 وهو مناسبة العيد الوطني لدولة البحرين موعداً للإعلان عن هذا المجلس. وقد أثار هذا الإعلان والتصريح استياء وقلق القوى السياسية والاجتماعية في البحرين حيال نوايا القيادة السياسية بتجاوز تجربة المجلس الوطني التي خاضها شعب البحرين في الفترة ما بين 1973-1975 والإقدام على خرق الدستور وإقامة مجلس إستشاري معين.

في مقابلة لمجلة الشروق الإماراتية بتاريخ 1992/11/4 قال الدكتور عبداللطيف المحمود أن الدستور الذي أقره المجلس التأسيسي المنتخب وأصدره سمو الأمير يعني أن العلاقة بين الحاكم والمواطنين باتت علاقة العقد الذي هو شريعة المتعاقدين وأن المجلس الإستشاري المزمع إنشاؤه لا يمت بصلة للمجلس الوطني ولا يعد جزءاً من السلطة التشريعية التي نظمها الدستور. أما النائب محمد جابر صباح فقد قال في هذه المقابلة أنه من حق الأمير أو رئيس الوزراء أو أي وزير تشكيل مجلس إستشاري يستأنس بأرائهم ويستكشف اتجاهات سياسته من خلالهم طالما أن هذا المجلس لن يمس الدستور لأن الدستور لم يتضمن وجود مادة تنص على وجود مجلس إستشاري له مميزات وخصائص معينة. غير أن أي توجه يفيد بأن يحل هذا المجلس محل المجلس الوطني المنتخب فهذا يعد خرقاً للدستور الناص على أن المجلس الوطني يكون بالإقتراع السري ولا بد من التصدي لهذا الجانب كون الدستور قد أتى نتيجة نضال شعبي امتد من العام 1920.

أما علي ربيعة فقد قال أن دستور دولة البحرين هو أول عقد إجتماعي ينقل البحرين إلى مصاف الدول المتحضرة، ولكن إذا ما صدقت الأطروحات حول المجلس المعين كونه خليفة للمجلس الوطني ويحل محله، فهذا ما يتعارض وأهم مادة من مواد الدستور وهي المادة الأولى للفقرة (د) التي جاء فيها:

"نظام الحكم في البحرين ديمقراطي والسيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً". كما يتعارض والمادة (2) الفقرة (هـ). "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بدءاً بحق الانتخابات". إضافة إلى المادة (32) التي تقول صراحة: "نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل للغير عن كل أو بعض اختصاصها". فهذه المواد جلية وواضحة وهي تحدد هوية وشكل السلطة التشريعية في البحرين. وأضاف علي ربيعة "إنه لا يمكن القول أن الشارع البحريني غير واع للتجربة الديمقراطية ويحتاج إلى تهيئة ومقدمات، ذلك

للفترة الطويلة التي امتد فيها التعليم (حوالي 73 سنة) وكذلك تراكم الوعي السياسي طيلة الفترات والعقود الماضية. فالشارع كان مهيناً في السبعينيات ليخوض تجربة ديمقراطية صحيحة وأثبت جدارة في وعيه في اختيار مهنتيه، فلا يمكننا اليوم ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين أن نحكم بانعدام الوعي في الشارع البحريني".

وعن مقارنة الوضع في البحرين والوضع في الجزائر بالنسبة إلى المد الديني، قال علي ربيعة: "لا يمكننا مقارنة وضع البحرين بالجزائر، فالستوران مختلفان. في البحرين يبقى نظام الحكم كما هو والتغيير يحدث في السلطة التشريعية". وأضاف علي ربيعة للقول: "اليوم هناك البعض الذين يتخوفون من أنه لو عادت الحياة النيابية إلى البحرين، فسوف يكون للدينين مد كبير. وربما أصدروا تشريعات تخدم مناهجهم، ولكن الأمر يرجع في النهاية إلى الشارع عن طريق تغيير الوجوه والرموز وبذلك تتغير التشريعات غير المتماشية مع طبيعة المجتمع". واختتم علي ربيعة حديثه مؤكداً على أن الالتزام بالستور كعقد إجتماعي هو خير ضمان للإستقرار في البلاد ويجب على المخلصين من أبناء هذا البلد المحافظة على هذا الإنجاز الحضاري.

وفي مقابلة للشيخ عيسى بن سلمان أمير دولة البحرين مع رئيس تحرير الشرق الأوسط في التاسع من نوفمبر 1992 تحدث الأمير: "عن مجلس إستشاري معين على غرار مجلس الشورى السعودي - الذي لم ينشأ بعد - وإنهم (العائلة الحاكمة) جادون في الإعلان عن تأسيس المجلس الإستشاري الذي سوف يتكون من معينين من أبناء البلد المخلصين ومن المؤمل أن يتكون من ثلاثين عضواً وسيتم الإعلان عنهم قريباً جداً. وكذلك الإعلان عن المراسيم المتضمنة لصلاحياته".

وقد كانت ردة الفعل قوية جداً حيال الإعلان عن تشكيل المجلس المعين الأمر الذي دفع عناصر قوى اليسار إلى مضاعفة عملها ونشاطها من أجل مواكبة هذا التطور المفاجئ وجعلها تتشغل طيلة شهري أكتوبر ونوفمبر في كيفية الرد على هذه الخطوة التي تتعارض ودستور البلاد.

وكانت النتيجة أن تمخضت هذه اللقاءات والمشاورات عن ضرورة تشكيل التحالف الوطني الواسع الذي يضم بين جنباته ممثلي جميع الأطياف السياسية التقدمية منها والدينية. وقد بدأ الإتصال بهذه الشخصيات التي شكلت فيما بينها الجبهة الوطنية التي قادت العمل الدستوري في عقد التسعينيات وحتى بدء الإنفراج السياسي على النحو التالي:

بداية تمّ تكليف السيد علي ربيعة بمفاتيحة الشيخ الأستاذ عيسى الجودر الذي أبدى حماساً كبيراً للفكرة. والشيخ عيسى الجودر له تاريخ مشرف في الحركة الوطنية وقد تعرّض للإعتقال السياسي والسجن في العام 1957 و1963 و1968. في الإجتماع التمهيدي اقترح السيد عيسى الجودر الإتصال بأستاذين جامعيين هما الدكتور الشيخ عبداللطيف المحمود والدكتور هلال الشايجي.

وقد اختار السيد عيسى الجودر الشخصية الأولى بسبب نجمها السياسي الذي سطع في سماء البحرين إثر مشاركته في الندوة التي دعت إليها جمعية أعضاء التدريس بجامعة الكويت وجمعية الخريجين ورابطة الإجتاعيين وذلك ما بين 2 ديسمبر و9 ديسمبر من العام 1991. كانت ورقة تحت عنوان: "دور المشاركة الشعبية في صياغة القرار السياسي ومستقبل الديمقراطية في المنطقة". وفي هذه الورقة تطرّق الدكتور عبداللطيف المحمود إلى الجمع في الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغياب المجالس التشريعية والخلط بين الحاكم وعائلة الحاكم وعدم وجود ضوابط لهذا التدخل حتى أصبح أبناء وبنات عشيرة الحاكم حكاماً ووظيفتها الرسمية أنهم من العائلة الحاكمة مهما بعد النسب ويأخذون على هذه الوظيفة رواتب من خزنة الدولة دون أي عمل سوى الولاء للحاكم. وقد أثار هذا الطرح الجريء زوبعة في الوسط السياسي الخليجي وأصبحت الورقة مدار حديث الناس لكنها أثارت في الوقت نفسه حفيظة حكام البحرين وغضبهم عليه فتم اعتقاله في الرابع عشر من شهر ديسمبر 1991 وإيداعه السجن لمدة أسبوعين. وقد تمّ الإتصال بالشيخ عبداللطيف المحمود في بداية شهر فبراير من العام 1992 ولم يتردد الدكتور في ايداء الموافقة المبدئية على المشاركة في هذا المشروع الوطني.

أما الشخصية الثانية وهي الدكتور هلال الشايجي فقد عبّر عن تأييده للمشروع لكنه اعتذر عن عدم الإنخراط فيه بسبب كونه أستاذاً في جامعة البحرين.

تمّ عقد الإجتماع التمهيدي الأول في منزل السيد علي ربيعة وبحضور كل من السادة محمد جابر صباح والمحامي أحمد الشمالان والمهندس هشام الشهابي والاستاذ أحمد منصور والمحامي محسن مرهون والسيد عيسى الجودر والمهندس سعيد العسبول والأستاذ إبراهيم كمال الدين. وفي هذا الإجتماع طرح الشيخ عبد اللطيف المحمود إسم الشيخ عبدالأمير الجمري كممثل للطائفة الشيعية وقد وافق المجتمعون على هذا الترشيح وكلفوا الشيخ عبداللطيف بمفاتيحته في هذا الموضوع. في مقابله مع جريدة الوقت بتاريخ 21 فبراير 2006 يقول الدكتور عبداللطيف أن اتصاله بالشيخ عبدالأمير الجمري وعبدالوهاب حسين

تمّ عن طريق عبدالواحد الشهابي. وفي أول اجتماع له مع الجماعة حضر الشيخ الجمري مصطحباً معه الأستاذ عبدالوهاب حسين الذي وافق الجميع على انضمامه كعضو جديد. ويعلق الدكتور على تشكيل لجنة العريضة فيقول أنه التقى بهذه للفعاليات السياسية وكانت الاجتماعات تضم الإسلاميين الشيعة ويمثلهم الشيخ الجمري وعبدالوهاب حسين، ومن الليبراليين علي ربيعة، إضافة إلى عيسى الجودر وكان يمثل نفسه أيضاً، وأنه يدخل ويخرج من هذه الدائرة أناس آخرون ولكن الخمسة الأساسيين ظلوا كما هم. ويضيف، الدكتور عبداللطيف القول: "إنّ الهمة الرئيسي الذي كان مسيطراً على لقاءاتنا هو: كيف للبحرين أن تخرج من هذه الأزمة السياسية وما يتبعها من أزمات إقتصادية وأمنية؟... فتلاقت الأفكار على أن أفضل طريق سلمي للخروج من هذه الأزمة هو للمطالبة بعودة المجلس الوطني، ومخاطبة الحاكم مباشرة في هذا الشأن وهو ما يتيح الدستور، ولكن المنطلق أيضاً كان يرتكز على أمرين: أن يكون العمل قانونياً لكي لا يصطدم بأي قانون في البلد، وأن يكون سلمياً ليست فيه أياً من مظاهر العنف". وعن الخريطة السياسية والوضع السياسي آنذاك يقول الدكتور محمود: "كانت الساحة في البحرين مقسمة إلى الإسلاميين لسنة والشيعة من ناحية، والليبراليين والقوميين والعلمانيين من جهة أخرى، ولم يكن يجمعهم جامع مشترك في اللقاءات، في الوقت الذي كانت تمر فيه البحرين بمرحلة من التأزم السياسي الذي بدأ في العام 1975، وكانت الحكومة أنكى من الناس، فعموم الناس لم يكن لديهم تجربة سياسية ومؤسسات تطور من وعيهم السياسي وتصنع لهم أدوات للتعاظم في هذا الأمر، وكانت التحركات السياسية عفوية بطيب خاطر، تحاول أن تحلّل الأزمة. كان التحرك صعباً وخصوصاً في تلك المرحلة، فالكل كان يخشى من الأمن والإجراءات التي يمكن أن تتخذ، ولكن المجموعة الأساسية (جماعة للعريضة) كانت قد تجاوزت مرحلة الخوف والتوجس، مطمئنون إلى أننا لا ندعو إلى العنف أو تغيير نظام الحكم، فالمطلب الأساسي هو تفعيل الدستور، ولذلك كان ما تنفق عليه المجموعة والصياعات كانت تتسرب وتصل إلى الجهات الأمنية، فما تجاوز الإثنيين ذاع وانتشر، فكانت بعض الصياغات تعطى أيضاً لأفراد من خارج المجموعة للرأي والتقييم، ولم تكن نخشى هذا التسرب، لأننا نتحرك سلمياً وقانونياً". وفي حقيقة الأمر إن أول من كسر حاجز الخوف وتجراً على طرح هذا الموضوع المطلبي للنقاش هم العلمانيون وإنهم قد مهدوا بذلك لولادة العريضة كما سبقت الإشارة لذلك".

ما إن تشكلت لجنة العريضة النخبوية حتى باشرت بكتابة العريضة التي تضمنت المطلب، الخاص بتفعيل الدستور وعودة المجلس الوطني عن طريق إجراء انتخابات حرة لاختيار الأعضاء وإرجاع كافة الصلاحيات الدستورية المخولة للمجلس كسلطة تشريعية.

وقد أكدت العريضة إلى موضوع في غاية الأهمية ألا وهو أن المجلس الإستشاري الذي يرغب في تكوينه الأمير لا يتعارض والمجلس الوطني وأن المجلس الإستشاري لا يحل محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية. وقد اعتمدت هذه العريضة التاريخية الخطاب الدستوري والقانوني ومثلت باكورة عمل لجنة العريضة. وهذا نص العريضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

1992/11/15 م

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد صدقتم يا صاحب السمو وأصدرتم في لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ 139/11/12 هجرية الموافق 1973/12/6 ميلادية بعد أن ناقشه وأقره المجلس التأسيسي الذي دعوتكم إلى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم 1972/12/12 بتاريخ 9 / 5 / 1392 هـ الموافق 6 / 12 / 1973 م- في الوقت الذي كنتم تستعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة والإسلام، وتتطلعون بإيمان وعزم إلى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حافل بالمشاركة في مسؤوليات الحكم، والإدارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للأخاء والتضامن الإجتماعي، كما جاء في مقدمة الدستور، فرسخ هذا الدستور أسس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من أحكام وأصول الشورى المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف، ومن مبادئ العدل والحرية والمساواة التي كانت دوماً مبادئ راسخة في الحضارة الإسلامية والإنسانية.

وما كان ذلك الأمر إلا تغييراً رائداً سعى إليه سموكم لإرساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وإنجازاً حضارياً سيذكره التاريخ لسموكم.

وإذا كان حل المجلس الوطني يوم 1975/8/26 بالمرسوم الأميري رقم 1975/4 بموجب الصلاحية التي تمنحها المادة 65 لسموكم فإن المادة نفسها تؤكد على إعادة الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل وإلا استرد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، علماً بأن المادة 108 من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الأحكام.

بناء على ما ذكر وبناء على المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه إليه الإرادة الدولية لخلق نظام عالمي جديد فإن الأمر يستدعي - إن لم

يتم الأخذ بالمادة رقم 65 من الدستور - الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الانتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور، من أجل ممارسة الدولة نظمها الديمقراطي الذي نصت عليه المادة (1) فقرة "د" القاضية بأن الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور، ومن أجل إرساء الثقة والإحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصاً على تضافر جهود جميع أفراد هذا الشعب حكماً ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن أجل إطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والإقتصادية طبقاً لنص المادة (1) فقرة (هـ) من الدستور والتي تنص على أن: "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بدءاً بحق الانتخاب وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

إننا الموقعين أنناه نرفع إلى سموكم هذا الخطاب انطلاقاً من مسؤوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين، واستناداً إلى نص المادة (29) من الدستور التي تقضي بأن: "لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة بكتابة وبتوقيعه"، وباعتبار سموكم رأس الدولة طبقاً لنص المادة (33) فقرة (1) من الدستور مطالبين سموكم بالمبادرة بإصدار الأمر لاجراء الانتخابات للمجلس الوطني عملاً بما ورد من تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور.

وإن المجلس الوطني كمجلس تشريعي دستوري لا يتعارض مع ما ذكر مؤخراً عن عزم الحكومة إنشاء مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشاراتها فيما تريد القيام به، ولا يحل المجلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية.

إننا على أمل أن يحقق سموكم هذا المطلب الجماهيري لما فيه خير الجميع. وتفضلوا بقبول جزيل الشكر مع الإحترام والتقدير.

وقد جرى توقيع الشخصيات القائمة على المشروع في منزل علي ربيعة، وقد حملت العريضة توقيع كلاً من:

- (1) الشيخ عبدالأمير الجمري نائب المجلس الوطني المنحل.
- (2) النائب الأستاذ محمد جابر صباح " " " "
- (3) النائب علي ربيعة " " " "
- (4) الشيخ عبداللطيف المحمود شيخ دين وأستاذ في جامعة البحرين.
- (5) المحامي أحمد الشملان كاتب وصحفي.
- (6) الأستاذ عبدالوهاب حسين مشرف إجتماعي.

- (7) الشيخ عيسى الجوير عاطل عن العمل.
- (8) الأستاذ إبراهيم كمال الدين مسؤول تسويق.
- (9) الأستاذ سعيد العسبول مهندس في وزارة الكهرباء.
- (10) الأستاذ هشام الشهابي مهندس.
- (11) الأستاذ أحمد منصور مسئول مبيعات.

ويتحدث الدكتور عبداللطيف المحمود عن جمع التواقيع فيقول: "بدأت عملية جمع التواقيع، وكانت العملية محدودة وصعبة نظراً لطبيعة الظروف في ذلك الوقت، ولذلك لم يتم جمع سوى مئات قليلة من التوقيعات، ولكنها كانت تكفي لتمثيل شريحة من الشعب وهي الشريحة المثقفة التي ترغب في القول لحاكمها إنها تدعو إلى تفعيل الدستور. كنا نأمل أن يمثل الموقعون المجتمع البحريني بشكل متوازن، ولكنني لست «حركياً» لكي أحمل هذه العريضة إلى البيئة التي أتصل بها، وفي المقابل، فإن الإسلاميين الشيعة لديهم من المنابر والمساجد والمآتم ما مكنهم خلالها من جمع أكبر عدد من الأسماء والتواقيع، ولكن في المقابل لم تكن هذه العريضة مطروحة على أنها شعبية، بل كما أسميت بأنها نخبوية".

وقد اكتسبت العريضة أهميتها السياسية كونها حملت تواقيع ثلاثمائة وخمسة وستين من نواب سابقين وشخصيات دينية من الطائفتين ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعة وغيرهم من مختلف الاتجاهات والانتماءات السياسية والاجتماعية مما يعكس الإتفاق العام على ضرورة العمل بدستور البلاد وعودة المجلس الوطني المنتخب، ومن الملاحظ غياب توقيع المحامي النائب محسن حميد مرهون الذي أعلن انسحابه بحجة أن اليوم المخصص لاجتماعات اللجنة هو الجمعة وهو وقت غير مناسب له نظراً لانشغاله في هذا اليوم مع أفراد عائلته. لكن اتضح فيما بعد أن السبب الحقيقي يكمن في الضغوطات التي مورست عليه من قبل القيادة السياسية حيث كلف الوزير حبيب احمد قاسم بالاجتماع به والتعبير له عن عدم رضا المسؤولين. وقد اقتصرت العريضة على تواقيع النخبة والمثقفين والمحامين وعلماء الدين من المجتمع البحريني. ولذا فقد سميت بالعريضة النخبوية.

لقاء الأمير بوفد لجنة العريضة النخبوية

تم تشكيل وفد لجنة العريضة من السادة النائب الشيخ عبدالأمير الجمري والنائب الأستاذ محمد جابر صباح والشيخ عبداللطيف المحمود والأستاذ عيسى الجوير والأستاذ عبدالوهاب حسين. أما العضو السادس في الوفد فكان من خارج لجنة العريضة وهو

المرحوم الأستاذ المحامي حميد صنفور الذي اختاره أعضاء اللجنة من بين جميع المحامين. وتمّ تكليف كل من السيد علي ربيعة والسيد عبدالله راشد مطيويح بمفاتيحه في الموضوع. لم يتوقع الإثنان سرعة الرد الإيجابي من المحامي صنفور الذي لم يكلف نفسه عناء للتفكير فيما عرض عليه وبادر بالتعبير عن اقتناعه بالمشروع المطليبي وعن سعادته واستعداده التام للمشاركة ضمن الوفد. وزاد من احترام وتقدير هذا المحامي أنه فتح منزله لتشهد الجلسة الخاصة التي عقدها أعضاء الوفد من أجل توزيع الأدوار فيما بينهم في الوقت الذي تراجع فيه بعض المحامين عن المشاركة في هذا النشاط الحقوقي والدستوري خوفاً من قانون أمن الدولة. وقد تمّ في هذا الإجتماع اختيار الشيخ عبدالأمير الجمري ليكون هو المتكلم مع الأمير باسم لجنة العريضة.

في الخامس عشر من نوفمبر 1992 توجه أعضاء الوفد إلى الديوان الأميري وكان في استقبالهم مدير الديوان، السيد يوسف ارحمه الدوسري، الذي استقبلهم بحفاوة بالغة ومن ثم أخبرهم باعتذار الأمير عن ملاقاتهم في هذا اليوم نتيجة لارتباطه باستقبال السفير الفرنسي لكنه نصح الوفد بالحضور في أي يوم من أيام الثلاثاء وهو اليوم المخصص لاستقبال الوفود وغيرهم. وهذا قام الشيخ عبداللطيف المحمود بتسليم العريضة إلى مدير الديوان الأميري من أجل إيصالها إلى الأمير.

على إثر الإتصال الذي أجراه للشيخ عبداللطيف المحمود حدّد الديوان الأميري يوم الثلاثاء الموافق الثالث من يناير 1993 موعداً لملاقة الأمير. وفي هذا اليوم كان اللقاء التاريخي بين الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة ووفد لجنة العريضة النخبوية وقد تخلف عن هذا اللقاء النائب محمد جابر صباح الذي ألمّ به المرض وكان نائماً بمستشفى السلمانية. كان الإستقبال ودياً للغاية إذ رحب بهم الأمير أجمل ترحيب ومن بعد ذلك سأل الأمير الشيخ عبداللطيف المحمود عن الهدف من وراء الزيارة، وردّ للشيخ المحمود باستعراض الوضع والحديث عن المطالب التي تضمنتها العريضة وإن شعب البحرين يطالب بدستور 1973. وعندئذ وجّه الأمير للشيخ عبدالأمير الجمري السؤال التالي: وأنت يا شيخ عبدالأمير ماذا لديك؟ فردّ عليه الشيخ الجمري قائلاً: "بأن ما قاله الشيخ عبداللطيف هو نفس الكلام الذي كنت سأقوله وإن الموقعين هم وراء هذه المطالب". وجاء رد الأمير كالآتي: "دستور 1973 خلوه جانب، لأننا شكلنا مجلس شوري وعلينا أن نجرّبه أولاً. وهنا علق للشيخ عبدالأمير الجمري بالقول: "إننا سنرجع لمن وراعنا من الناس". وكان تعليق الأمير بالقول: "إنكم لا تمثلون الناس وإنما تمثلون أنفسكم"، واختتم كلامه بالقول بأنه قد اتخذ قراراً بالدخول في تجربة مجلس الشوري المعين. وحتى يعلن انتهاء اللقاء قام الأمير من

مقعه إيداناً بانتهاء المقابلة إلا أن النائب الشيخ عبدالأمير الجمري شكر الأمير واختتم كلامه بالقول: "إن هذه المطالب يا صاحب السمو ستظل قائمة إلى أن تتحقق".

تشكيل مجلس الشورى

في السادس من شهر ديسمبر 1992 وبمناسبة العيد الوطني أعلن الأمير عن تشكيل مجلس الشورى. وفي تعليق لها على التطورات السياسية في البحرين أشارت مجلة الجزيرة العربية في عددها الثالث والعشرين الصادر في ديسمبر 1992 إلى "أن القوى السياسية في البحرين على اختلاف اتجاهاتها ترى بأن الحكومة البحرينية تريد أن تكرر تجربة السعودية في موضوع مجلس الشورى المعين (التجربة في السعودية لم تبدأ بعد)، رغم أن البحرين لديها تجربة برلمانية إنتخابية سابقة، ولكنها لم تعجب الحكم. وأضافت المجلة تقول بأن الحكم قد أشار فيما مضى إلى أن التجربة (البرلمانية) لا تتناسب مع البحرين، ملمحاً أنها كانت متقدمة. وأن التعيين هو تمهيد وتدرج نحو الإنتخاب". وخلصت المجلة إلى القول: "بأن المملكة العربية السعودية تنظر إلى أي تجربة برلمانية متقدمة عليها في محيطها الخليجي نظرة عدا، خاصة إذا ما جاءت من البحرين، باعتبار أن التجربة الكويتية لها خصوصيتها وتداخلاتها الدولية بعد تحرير الكويت".

لكن القوى السياسية وطبقة المثقفين البحرينيين لم يشعروا في يوم من الأيام أن المملكة السعودية وراء فرض مجلس التعيين وإنما يرون أن هذا المجلس هو ما يتوافق ورغبة وأهواء حكم القبيلة في البحرين التي تكره الرقابة والمحاسبة.

في العشرين من شهر ديسمبر 1992 صدر الأمر الأميري رقم (9) لسنة 1992 بإنشاء مجلس الشورى المعين. وما أثار التساؤل والإستغراب لدى الطبقة المثقفة في البحرين هو إشارة الأمر الأميري في مقدمته إلى الأمر الأميري رقم (4) لسنة 1975 والخاص بتأجيل انتخابات المجلس الوطني في العام 1975 وإيقاف العمل بالمادة 65 من الدستور وغيرها من المواد التي تدعو لإجراء الإنتخابات خلال شهرين من تاريخ الحل. ذلك أنه لا توجد أية علاقة بين الأمر الأميري رقم 9 الداعي لتأسيس مجلس يعينه الحاكم والأمر الأميري رقم 4 الذي كان الهدف منه إلغاء التجربة البرلمانية وتعليق العمل بالدستور.

وقد تحدث الأمر الأميري رقم 9 عن أن هذا المجلس يتأسس على قاعدة مفهوم الإيمان بمبدأ الشورى الذي أرسنه أحكام الشريعة الإسلامية وإنه بنى على قدرة الشعب على تدبر الآراء والتوصية بأرجحها بالتراث الحضاري.

أما عن اختصاصات المجلس فقد حصرتها المادة (2) في إيداء الرأي والمشورة فقط كما حددت أيضاً الأمور التي من حقه مناقشتها وإيداء الرأي فيها وهي:

1- مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها.

2- السياسة العامة للدولة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء من النواحي السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية أو الإجتماعية أو الإدارية.

3- الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين أدائها.

4- وسائل تنمية القطاع الإقتصادي في البلاد وسبل تطويرها وعلاج ما قد يعرقل مسيرته من معوقات.

ويبدو جلياً وواضحاً من المادة الثانية أن المجلس لا يملك صلاحية مناقشة السياسة العامة للدولة إلا بناء على رغبة مجلس الوزراء ومتى ما تمّ عرضها عليه من قبل مجلس الوزراء وأن يبدي الرأي فيها فقط. أما مدة المجلس فقد حددتها المادة الثانية عشرة بأربع سنوات قابلة للتجديد بأمر أمير.

في السابع والعشرين من ديسمبر صدر الأمر الأميري رقم (12) بتعيين أعضاء مجلس الشورى وعددهم أربعون عضواً. والأمر المثير للدهشة هو ورود أسماء خمسة من أعضاء المجلس الوطني الذي حلّه الأمير في 1975 من بين الأعضاء المعيّنين.

ولا ريب في أن قبول ممثلي الشعب من أعضاء المجلس الوطني بالتعيين في مجلس للشورى المعين من قبل الحاكم يثير للعديد من التساؤلات المشروعة ومنها :

1 - هل هذا القبول مرده لندام الوعي السياسي والدستوري لدى هؤلاء الأعضاء الذين أنوا القسم الدستوري وتعهدوا بموجبه بأن يحترموا الدستور وقوانين الدولة ويزودوا عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله؟ ذلك أن هؤلاء النواب وأعضاء المجلس التأسيسي وبحكم هذا القسم تقع عليهم مسؤولية الدفاع عن الشرعية الدستورية لا أن يكونوا شركاء في بناء المؤسسة التي جاءت على أنقاض المؤسسة الدستورية وهي المجلس الوطني.

2 - هل أن الخوف من غضب القيادة السياسية في حالة رفض هذا التعيين هو الدافع وراء القبول حتى لا تتعرض مصالحهم للخطر؟.

3 - أم أن القبول بالدخول في هذا المجلس ناتج عن حالة من اليأس والقنوط باستدالة الرجوع إلى الدستور الشرعي للبلاد وعودة المجلس الوطني المنتخب؟.

وحتى نكون قريبين من الإجابة على هذه التساؤلات وجدت من المهم الإطلاع على آراء وأفكار ثلاثة من هؤلاء الأعضاء الذين تم انتخابهم من قبل المواطنين سواء في المجلس التأسيسي عام 1972 أو المجلس الوطني 1973 وذلك من خلال اللقاء الصحفي الذي أجرته جريدة أخبار الخليج معهم.

وتكمن أهمية هذه الآراء والأفكار في أنها تساعد على تبيان حقيقة الوضع السياسي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا التي تمثل بدايات الصراع حول المشروع الدستورية وقضايا الحقوق السياسية والمدنية في مطلع التسعينيات. فهذا الظرف السياسي المشوب بطابع الإستبداد والإستحواذ على السلطة والثروة شهد خلق الجبهة الوطنية العريضة المتمثلة في لجنة العريضة النخبوية والشعبية وما ترتب عليها من انطلاق الإنتفاضة الشعبية وحدث الإصطفافات الجديدة في الساحة السياسية. ومما لا شك فيه إن تشكيل الحركة الدستورية المطالبة قد وضع أعضاء المجلس التأسيسي والمجلس الوطني في موقف حرج جداً وخيرهم بين الوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم والإنضمام إلى صفوف المدافعين عن المشروع الدستورية وحكم القانون أو أن يتبنوا شعار الواقعية السياسية الذي طرحته صحافة النظام والذي يعني السير في ركاب السلطة والإخراط في مشروع المجالس المعينة من قبل القيادة السياسية.

وفي خضم هذا الحراك السياسي وعملية الفرز الكبيرة التي شهنتها الساحة السياسية منذ أن طرحت الحركة المطالبة في التسعينيات العريضة النخبوية في العام 1992 لم تتحدد معالم الخريطة السياسية الجديدة وتأخذ شكلها النهائي إلا بعد ثلاثة أشهر من طرح العريضة الشعبية في العام 1994. وفي هذه المعركة السياسية الضارية لم يقتصر الموقف المهادن والمجامل على أعضاء المجلس التأسيسي والبرلمان وإنما تساوى في ذلك أعداد كبيرة من النخبة السياسية التي سارعت إلى تبديل قناعاتها وانتماءاتها فيما لزم البعض منهم الصمت ومراقبة الأحداث من بعيد.

في لقائه مع جريدة أخبار الخليج في 28/12/92 أكد المحامي خليفة أحمد البنعلي وهو أحد أعضاء المجلس التأسيسي الذي صاغ دستور البلاد وكان أيضاً عضواً منتخباً بالمجلس الوطني المنتخب ونائباً لرئيس المجلس بأن التوقيت الذي اختاره حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى لإعلان مجلس الشورى جاء مناسباً. وأشار إلى أن جميع الأعضاء مسرورون بهذه الخطوة المباركة لإن إنشاء مجلس الشورى جاء لإبداء المشورة للحكومة عن رغبات الشعب فيعرضها عن طريق الرئيس على الحكومة، كما أنه سيناقش للقوانين التي تتقدم بها

الحكومة للمجلس. وأوضح المحامي خليفة البنعلي أن إنشاء المجلس لا يتعارض مع الدستور كما يدعي البعض فللحكومة الحق في إنشاء مجلس أو أكثر.. إضافة إلى أن الحكومة قد وفقت في اختيار الأعضاء الذين اعتبرهم ممتازين. وحول الدور الذي يتوقع أن يقوم به من خلال عضويته للمجلس قال بأنه سيركز في مناقشة القوانين التي تتقدم بها الحكومة للمجلس وإيداء الرأي فيها بالتغيير أو التعديل بحيث يصدر القانون بعد مناقشة مستفيضة من المجلس الذي يعد بمثابة الصوت الناطق برغبات الشعب.

أيضا السيد أحمد عبدالله هرمس وهو نائب سابق في المجلس الوطني المنحل فقد قال: بهذه المناسبة أحمد الله تعالى على هذه الثقة الغالية من سمو الأمير المفدى د.عياً الله عز وجل ان يوفقني وإخواني أعضاء المجلس لخير وسعادة الوطن والمواطنين في ظل قيادة سمو الأمير وحكومة سمو رئيس الوزراء الموقر وتوجيهات سمو ولي العهد الأمين. أما بالنسبة لتطلعاتي للمجلس فإني اعتبره إرساء لمبدأ يتفق مع تعاليم ديننا الحنيف وأمرهم شورى بينهم"، و"خير معين للدولة في رسم الخطط المستقبلية". واختتم العضو كلامه بالقول: بأن اختيار أعضاء مجلس الشورى ممن يتوافر فيهم الرأي والخبرة والمشورة يعكس الرغبة الأكيدة للحكومة للأخذ بمبدأ الشورى أساساً لما فيه خير وازدهار الوطن راجياً ان تسود اجتماعات المجلس روح الود والألفة لما فيه خير هذا الوطن العزيز".

أما العضو الثالث فهو السيد علي الصالح الذي كان نائباً منتخبا في المجلس التأسيسي الذي صاغ دستور البلاد كما كان عضواً في المجلس الوطني المنتخب، حيث قال: "إن أية مشاركة سوف تطور تجربة البحرين في تبادل الآراء والأفكار ورسم الخطط الاقتصادية والتموية الطموحة. وأملني أن تحقق العناصر التي تم اختيارها لعضوية مجلس الشورى الهدف الذي أنشئ المجلس من أجله خاصة إن هذه العناصر حققت الكثير في الماضي لخدمة قضايا المجتمع البحريني والوصول إلى حلول لكافة مشاكله".

كانت هذه آراء وتطلعات أعضاء المجلس المعين من نواب الشعب السابقين وهي تقتدر إلى الحجة والمنطق ولا تصلح تديراً للدخول في هذه المؤسسة الشورية التي جاءت على حساب تجميد مواد الدستور وإلغاء المشاركة السياسية والعمل بقانون أمن الدولة الذي رفضه المجلس الوطني في 1975 عام. ومما يلفت النظر بشكل خاص عبارة وردت على لسان العضو علي صالح، تقول بأن المجلس هو الصوت الناطق برغبات الشعب علماً أن هذا النائب يعلم أن من عين هذا الصوت هو الحكومة وهي التي تتحكم في نبراته.

ونأتي الآن إلى استطلاع آراء الأعضاء من خارج دائرة المجلس التأسيسي والنيابي ونبدأ بالعضو محمد حسن السيد علي كمال الدين الذي أشار في بداية حديثه إلى ان متطلبات الظروف الحالية سواء في الخليج أم الدول العربية تتطلب المشاركة بالرأي بين الشعب والسلطة حتى تعود بالفائدة على الجميع لأن انعكاس الرأي العام له فائدة كبرى في اتخاذ القرار سواء كان على المستوى الإقتصادي أو الأمني في الخليج والمنطقة العربية وعلى مستوى الدولة. بعد ذلك أضاف العضو قائلاً: "أن المستقبل بطبيعة الحال كفيل بتبيان أهمية هذا المجلس ونحن نعلم أن الحكومة عازمة على إعطائه دفعة قوية بمشاركتها في اتخاذ القرار حول بعض القوانين ومناقشتها". وفي الختام عبّر عن أمله في أنه بالمشاركة مع إخوانه بالمجلس سيكون بإمكانهم المشاركة في تسيير دفة السفينة وإن هذه بداية جيدة سيكون لها مردودات إيجابية في المستقبل.

أما العضو الصحفي احمد سلمان كمال وهو رئيس تحرير جريدة أخبار الخليج وكان أحد قيادات حركة القوميين العرب في الستينيات فقد قال انه شعر بارتياح لاختياره نظراً لأن ذلك دليل ثقة القيادة في المواطن وتقديراً لما قام به من عمل وطني كل في موقعه ويعتبر هذا الاختيار عبارة عن تتويج لما قدمه شخصياً للوطن.. كما أنه يقدر موقف القيادة باختياره ويقدم لها كل امتنان واحترام، حيث قال: "من خلال قراءتي للنظام الأساسي رقم (9) واللائحة الداخلية رقم (10) ان هناك صلاحيات أكثر مما كان يتوقعه البعض او مما أشاروا اليه بطريقة أو بأخرى. وانه من خلال هذا النظام الأساسي واللائحة الداخلية يستطيع العضو أن يؤدي واجبه على الوجه الأكمل، وأن يكون عضواً مفيداً لمواطنيه وللقيادة. وأعتقد بأن هذه التجربة تعتبر فريدة بالنسبة للعديد من الأعضاء كما تعتبر خطوة على طريق تطوير العمل الوطني في البحرين بالنسبة للقيادة... يبقى على الجانب الآخر أن الحكومة والمجلس مطالبان بتوفير نوع من الثقة ونوع من الإنسجام ونوع من التوافق بين المجلس ككل والقيادة". "وأنا شخصياً واثق من أن الحكومة لم توجد هذا المجلس إلا من أجل المصلحة العامة وللإستتارة برأيه عن طريق الشورى". وبسؤاله عما يتوقع تقديمه للمواطن البحريني من خلال عضويته بالمجلس قال: "إنه لا يريد ان يستبق الأحداث إلا أنه إنسان مواطن على هذه الأرض الطيبة. ويعرف ما يحتاجه المواطن وما يحتاج له وما يشعر به". وفي ختام حديثه طالب الأستاذ أحمد كمال المواطن أن يقدر للقيادة دورها في إقامة هذا المجلس، ويقدر الظروف المحيطة ليس في خليجنا العربي وإنما في العالم العربي ككل والمنطقة، وعلى المواطن أن لا يطلب المستحيل فأعضاء المجلس سيعملون بأقصى طاقاتهم لمصلحة هذا الوطن قيادة وشعباً.

ونأتي إلى العضو الثالث وهو السيد عبد الغفار عبدالله الذي كان يشغل منصب نائب رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين آنذاك، حيث قال: «بالنسبة للمرسوم الأميري الذي صدر عن صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى بخصوص تشكيل مجلس الشورى يعد حقاً لفئة تاريخية ومكرمة تاريخية ومكرمة خيرة لسيرة الخير والبناء التي ازدهرت في ظل قيادته وتوجيهات سمو رئيس الوزراء الموقر ومتابعة سمو ولي العهد الأمين، وقد أنت تتويجاً للعطاء الذي كان ولا يزال على جميع المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والتجارية وغيرها من شؤون وتطلعات الوطن والمواطن ولعل من حسن الدالغ أن يتزامن صدور المرسوم الأميري بخصوص تشكيل وتعيين أعضاء مجلس الشورى في الوقت الذي كانت ولا تزال تحتفل فيه البلاد بمناسبة وطنية تعد من اعز المناسبات على قلوبنا.. وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والثناء إلى سمو الأمير المفدى وسمو رئيس الوزراء الموقر وسمو ولي العهد الأمين، والشعب البحريني وأتمنى ان يكون هذا المجلس خير معين للحكومة في سعيها لكل ما من شأنه أن يعود على المواطن والوطن بالخير والعزة والكرامة، كما أمل أن يلبي هذا المجلس تطلعات وطموحات شعبنا وذلك بالتعاون المثمر بين هذا المجلس وجميع أجهزته، وإن شاء الله يكون العام المقبل فاتحة خير علينا جميعاً بمثل ما كانت هذه المكرمة الأميرية فاتحة خير..»

هذه هي انطباعات الأعضاء ووجهة نظرهم حول المجلس المعين. وهنا وجب لفت النظر مرة أخرى إلى أن الأمر الأميري رقم 4 لسنة 1975 الذي أشار إليه الأمر الأميري رقم 9 بإنشاء مجلس الشورى قد نصّ في المادة الثالثة على إعطاء مجلس الوزراء مهمة تولي السلطة التشريعية إلى جانب الأمير طوال فترة غياب المجلس المنتخب. ومن هنا فإن التفسير الوحيد أو للمغزى من وراء تشكيل هذا المجلس المعين هو لقيام بأعمال السلطة التشريعية نيابة عن المجلس المنتخب، بما يخالف الدستور. ولا يخفى على الأعضاء المعينين أن هذا المجلس يمثل تلك الجهة التي عينته وهي القيادة السياسية وأنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون للصوت الناطق برغبات الشعب كما صرّح بذلك العضو خليفة البنعلي. كما أن الآراء والأفكار التي طرحها الأعضاء قد تجاوزت وبشكل لافت للنظر الإختصاصات والوظائف التي حددها الإطار القانوني للمجلس وهذه التجاوزات توحى بأحد أمرين: إما أن الأعضاء لم يطلعوا على الأمر الأميري ويدرّسوا اختصاصاتهم وحدود صلاحياتهم أم أنهم تعمدوا المبالغة في الصلاحيات من أجل الإستهلاك المحلي وبهدف كسب الرأي العام.

وفي أجواء الإنكسار والتهافت تعمدت أخذ رأي الناشط السياسي والنائب السابق في المجلس التأسيسي والبرلمان السيد جاسم مراد في مسألة القبول أو عدم القبول بعضوية مجلس الشورى المعين فيما إذا عرض عليه ذلك. وقد جاء رده حاسماً وفاصلاً: "إذا عضو منتخب من قبل الشعب وقد تلوت القسم بأن أحافظ على الدستور وأحمي الشرعية الدستورية فكيف أخون الأمانة وأدخل في المجلس البديل للمجلس الوطني المنتخب".

وفي سياق الحديث عن ممثلي الشعب وقبولهم بالدخول في المجلس المعين لا بد من ذكر إسم الأستاذ محمد عبدالله المطوع الذي كان عضواً في المجلس التأسيسي وشارك في صياغة أول دستور للبلاد. فهذا النائب كان موقفه مبدئياً حيال تشكيل المجلس الذي اعتبره مخالفاً للدستور وكان لا يتردد في توجيه إدانته لأولئك الذين قبلوا بالمشاركة في المجلس المعين حال الإعلان عن تشكيله. لكن وفجأة تبدل هذا الموقف على إثر تلقيه مكالمة هاتفية من مكتب رئيس الوزراء تطلب منه الحضور حالاً لمقابلة رئيس الوزراء. وحاول طلب تأجيل الموعد إلى اليوم التالي بحجة أن عيافته لم تكن معه في المكتب إلا أنه وتحت إلحاح المتكلم سرعان ما تجاوب مع هذا الطلب المستعجل واستأذن من جلساته لعلق المنجر. في اليوم التالي انتشر خبر موافقة السيد محمد المطوع على المشاركة في المجلس الأمر الذي أثار الدهشة والإستغراب بين أقرانه للسرعة التي تمّ فيها تبديل المواقف وتساءلوا فيما إذا كان هذا الموقف ناتج من رهبته من السلطة أم من قناعته الشخصية.

في مثل هذه الأجواء السياسية المسممة والتي غلب عليها طغيان المصالح بعث الدكتور سعيد الشهابي بكتابه إلى أعضاء مجلس الشورى وذلك في السابع والعشرين من ديسمبر 1994 وفيه يذكر الأعضاء بتاريخهم الوطني الذي يتعارض واستمرار تواجدهم في مجلس الشورى ويستغرب عدم تبنيهم الموقف المؤيد للمطالب المشروعة لشعب البحرين. لكن الموضوع الهزلي الجدي (seriocomic) والمثير للدهشة هو مطالبة الدكتور سعيد في ختام رسالته أعضاء المجلس بمراجعة موقفهم واتخاذ قرار وطني شريف بالإستقالة والمطالبة بتطبيق الدستور.

في السابع والعشرين من ديسمبر 1992 صدر الأمر الأميري رقم (14) لسنة 1992 بدعوة مجلس الشورى للإتعداد، وحدد في المادة الأولى تاريخ السادس عشر من يناير 1993 موعداً للإتعداد كما حدد الحادي والثلاثين من مايو 1993 موعداً للإنتهاء.

في صباح الثالث والعشرين من يناير 1993 استقبل صاحب السمو الأمير بمجلسه بالرفاع النائب الأول لرئيس مجلس الشورى السيد جاسم محمد فخرو وثلاثة من أعضاء

المجلس هم فاروق المؤيد والدكتور علي مطر وجمال فخرو الذين أعربوا له عن خالص الشكر والتقدير والإمتنان على الثقة الغالية التي أولاها إياهم سموه بتعيينهم أعضاء بمجلس الشورى، وأكدوا بأنهم سيبنلون قصارى جهدهم لدعم مسيرة لمجلس وصولاً إلى الأهداف الوطنية النبيلة التي أنشئ من أجلها المجلس لتحقيق مزيد من التقدم والإزدهار والرخاء للوطن العزيز. أما الأمير فقد قال أن الدولة لن تألو جهداً في توفير كافة التسهيلات والدعم لمجلس الشورى ليؤدي دوره على أكمل وجه، ونوهً بالنخبة الطيبة التي تمَّ اختيارها أعضاء لمجلس الشورى وتمنى لهم دوام التوفيق والنجاح في عملهم الوطني.

وبهذه المناسبة بعث رئيس الوزراء برسالة إلى أعضاء مجلس الشورى عبّر فيها عن سروره على الثقة الغالية التي نالها الأعضاء من لدن أمير البلاد بتعيينهم في المجلس وذلك في مطلع هذه المرحلة من العمل الوطني للهدف إلى تعزيز التعاون القائم والمعهود بين الدولة والمجتمع لما فيه خير ورفاهية واستقرار هذا للوطن العزيز، كما أعرب لهم عن تطلع الحكومة وحرصها على التعاون مع المجلس وجميع أعضائه الذين يعتبرهم من خيرة الكفاءات الوطنية في مختلف مواقع المسؤولية والعمل والإنتاج بالمجتمع البحريني، وذلك ما يؤهلهم لأن يعبروا بصدق عن تطلعات المجتمع ويعكسوا الوجه الحقيقي للوطن والمواطن.

ويتضح من مضامين هذه الرسالة الإستخدام الأمثل للأساليب الديماغوجية التضييلية التي توحى بأن للمجلس لديه من المهام والصلاحيات ما يجعله يحتاج إلى دعم الحكومة في القيام بهذه الواجبات. فالرسالة في أحد فقراتها عبّرت عن دعم الحكومة للمجلس وحرصها على توفير كافة الوسائل والإمكانات التي من شأنها تهيئة السبيل أمامه للإضطلاع بواجباته وتأدية مهامه المنصوص عليها في مراسيم تأسيسه وتشكيله بما يحقق الأهداف والغايات المشتركة التي نسعى إليها جميعاً لتحقيق المصلحة الوطنية العليا لبلدنا العزيز. وتذهب الرسالة إلى القول بأنهم (القيادة السياسية) يعتقدون بان المسؤولية الملقاة علي عاتق الأعضاء من خلال عضويتهم في مجلس الشورى هي مسؤولية وطنية وإجتماعية عامة تتعدى مجرد التعبير عن آرائهم وأفكارهم إلى مهمة تلمس اتجاهات المجتمع والرأي العام في البلاد، والإمام بها بصورة موضوعية، ونقلها إلى المستوى الحكومي وجهاته المعنية بالأسلوب العملي المتزن والمسؤول الذي درجوا عليه في تواصلهم المشترك من أجل الصالح العام، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المبتغاة من هذه الخدمة الوطنية وهذا التكليف الذي حمل الأعضاء أمانته.

وتكلمت إحدى الفقرات عن تقاليد الشورى وديمقراطية الحوار، وتبادل الرأي والنظر بين القادة والمسؤولين في هذا البلد وبين رجالاته وأهاليه وأصحاب الرأي والخبرة فيه وقالت إنها من التقاليد البحرينية التاريخية التي نشأ عليها الآباء والأجداد وإن هذا المجلس ما هو إلا شكل متلائم مع مرحلته من أشكال ذلك التشاور والتواصل وهم يحرصون دائماً على تطويره وتعميقه ويتطلعون إلى إسهام المجلس بالذات من أجل تحقيق هذه الغاية النبيلة وتأسيس هذا التقليد البحريني المتميز.

ويعد من المفارقات العجيبة ما ورد على لسان رئيس الوزراء بشأن تعليق الآمال والتطلعات على هذا المجلس والقول بأن الممارسة العملية من خلال هذا المجلس يترتب عليها بناء تجارب غنية وتطوير للمؤسسات. ذلك أن الإختصاصات التي حددها الأمر الأميري رقم (9) والتي لا تتعدى الرأي والمشورة قد جعلت من هذا المجلس مجلساً صورياً فاقداً لجميع الصلاحيات الدستورية والرقابية ولا يملك حق مساعلة الحكومة أو محاسبتها على أعمالها. وبمعنى آخر فإن هذا المجلس وطبقاً لاختصاصاته المحصورة في مجرد إعطاء المشورة وإبداء الرأي فيما يعرض عليهم من مواضيع ما هو إلا امتداد طبيعي للسلطة التنفيذية التي وضعت نظامه الأساسي وحددت وظائفه واختارت أعضائه.

من خلال متابعتنا للأحداث في المنطقة العربية وخاصة احتلال الكويت وقراءتنا للواقع السياسي المحلي أمكن القول أن هناك هدفاً أساسيان من وراء تكوين هذا المجلس وهما:

- 1) تقديم هذا المجلس كنوع من المشاركة السياسية وكبديل للمجلس الوطني المنتخب.
- 2) إضفاء للشرعية على قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة وما يصدر عنها من أحكام خارج العدالة والمشروعية.

وفيما يتعلق بالهدف الأول يمكن القول أن الحكومة فشلت فشلاً ذريعاً في إقناع شعب البحرين بجدوى هذا المجلس الذي قاطعه ورفض التعامل معه منذ اليوم الأول للإعلان عنه. كما فشلت الحكومة في تسويق هذه التجربة للعالم الخارجي بالرغم مما صرفته من أموال على مكاتب العلاقات العامة في الخارج.

وفي محاولة ذكية لإضفاء الشرعية على مجلس الشورى المعين حتى يصبح مقبولاً على الصعيد الدولي ويعامل معاملة المجالس البرلمانية الدولية تقدمت حكومة البحرين بطلب الإنضمام إلى الإتحاد البرلماني الدولي. لكن الحركة الدستورية ومن خلال علاقاتها القوية بالقوى الديمقراطية في العالم عملت جاهدة على إفشال هذه الخطة. وتعتبر الرسالة التي بعثت بها لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في شبه الجزيرة العربية

ومقرها فرنسا إلى الإتحاد البرلماني الدولي وذلك في التاسع عشر من شهر مارس 1994 من أقوى الرسائل التي عارضت دخول البحرين في الإتحاد البرلماني الدولي. فقد استعرضت الرسالة الأسباب الداعية لرفض هذا الطلب ومنها حل المجلس الوطني في العام 1975 وتعليق الحياة النيابية وتعليق العمل ببعض مواد الدستور وقالت إن الأمير وبدلاً من أن يعمل على إعادة الحياة النيابية أصدر أمراً أميرياً بتشكيل مجلس الشورى الذي يأتي أعضاؤه عن طريق التعيين. بعد ذلك تطرقت الرسالة إلى أعمال الإعتقال العشوائية التي طالت أعضاء في المجلس الوطني والقيادات النقابية وبعض الشخصيات العامة حيث تمّ وضعهم في السجن وبدون محاكمة. وقد استندت في ذلك على تقارير منظمة العفو الدولية الصادرة منذ العام 1991 والتي سجلت الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، وناشدت الرسالة جميع البرلمانيين لأخذ المبادرة الفردية والجماعية لفضح هذا الوضع السيئ ومنع البدائل غير الشرعية من حضور اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي.

ويعتبر انتصار المعارضة في الإتحاد البرلماني الدولي من الانتصارات التي عززت من موقف الحركة الدستورية ومهّدت الطريق لكسب تأييد الإتحاد الأوروبي والبرلمان البريطاني والمنظمات الحقوقية وبشكل خاص لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

في الحادي عشر من مايو 1996 صدر الأمر الأميري رقم (4) لسنة 1996 بشأن فض دور الإنعقاد العادي لمجلس الشورى بعد انتهاء الفترة المحددة بأربع سنوات، شهد خلالها للمجلس حدة الصراع السياسي وأبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان دون أن تكون له أي مساهمة تذكر في حل تلك القضايا السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد منذ العام 1994. وما يبعث على الإستهجان هو دعوة المجلس لعقد جلسة غير عادية يوم الثلاثاء الموافق الرابع من يونيو 1996 وذلك على أثر تصاعد الأحداث واتساع رقعة الإنتفاضة. وقد نصّت المادة الثانية من الأمر الاميري رقم (5) لسنة 1996 الذي صدر في الثالث من يونيو على أن الهدف من عقد الجلسة هو النظر في بيان الحكومة بشأن الموقف الأمني ومستجداته واستصدار تأييد له. ومع انتهاء هذه الجلسة صدر الأمر الأميري رقم (6) لسنة 1996 بفض الدورة غير العادية لمجلس الشورى.

الجزء الثاني:

العريضة الشعبية

بعد لقاء وفد العريضة النخبوية مع الأمير في الثالث من يناير 1993 عقدت لجنة العريضة النخبوية جلسة مستعجلة لتبادل الرأي حول ما دار من حوار وقد استرعى انتباه الأعضاء ما أشار إليه الأمير من أن أعضاء العريضة لا يمثلون إلا أنفسهم وذلك بحكم النفر القليل الذي وقّع على العريضة والذين لا يتجاوز عددهم (365) شخصية.

وقد توصل أعضاء لجنة العريضة إلى قناعة تامة بضرورة معالجة النقص الذي نفع به الأمير الشيخ عيسى من عدم شرعية تمثيل لجنة العريضة النخبوية لشعب البحرين في رفع هذه المطالب الكبيرة بسبب العدد المحدود من الموقعين. بعد ثلاث جلسات من التشاور والتداول اتخذت لجنة العريضة قرارها التاريخي بالمضي قدماً في تنفيذ مشروع العريضة الشعبية وذلك بهدف قطع الطريق على القيادة السياسية في استخدام قلة الموقعين كأداة للطعن في مشروعية المتقدمين في المستقبل.

ويبدو أن وزارة الداخلية قد تنبّهت لخطورة المشروع المطلبي بعد إصرار القائمين عليه على الإستمرار فيه فباشرت بفرض الرقابة على أماكن الإجتماع وممارسة أسلوب القمع والتهديد من أجل محاصرة هذا التحرك وقتله في مهده.

ففي السادس من مارس 1993 أقدمت وزارة الداخلية على منع الندوة المزمع عقدها في مسجد الخواجة والتي كان سيتحدث فيها الشيخ الجمري والاستاذ عبدالوهاب حسين.

وخوفاً من أن يتطرق الشيخ عبدالأمير الجمري لموضوع العريضة في اجتماع عام أصدرت وزارة الداخلية أمرها بمنع الشيخ عبدالأمير الجمري من الذهاب إلى مسجد مؤمن لإحياء إحدى المناسبات. ولم تمض ثلاثة أيام على هذا المنع حتى أصدرت وزارة الداخلية أمرها للشيخ بالإمتناع عن إلقاء المحاضرات في الندوات العامة. وقد استمر مسلسل المضايقات بحق الشيخ عبدالأمير بهدف إلغاء مشاركته في لجنة العريضة فتمّ استدعاؤه من قبل جهاز الإستخبارات وتهديده بالإبعاد من البحرين لكنه لم يغيّر موقفه.

في شهر يونيو العام 1993 أجرى مدير مكتب مجلة الشروق الإماراتية الأستاذ علي صالح مقابلة مع الشيخ الجمري تحدث فيها الشيخ عن الوضع اللادستوري الذي تعيشه البحرين منذ حل المجلس الوطني في أغسطس 1975 والأسباب الوجيهة التي دفعت

ورفاقه للإشراف على تحرير العريضة النخبوية التي أكدت على المطالب الدستورية. وما أن علمت وزارة الداخلية بهذا الموضوع حتى طالب وزير الإعلام طارق المؤيد الأستاذ علي صالح بتسليمه شريط للمقابلة لكن مكتب الجريدة في الإمارات رفض طلب الوزير مما أدى إلى إغلاق المكتب في البحرين.

في الثاني من شهر يوليو 1994 قام العمال العاطلون وأغليبتهم من القرى والمناطق الشعبية الفقيرة بالإعتصام أمام مبنى وزارة العمل كعادتهم للمطالبة بإيجاد أعمال لهم. وبدلاً من التعامل مع هذه القضية الإجتماعية المزمنة بروح من المسؤولية والجدية لجأت الوزارة إلى استخدام قوات مكافحة الشغب لتفريق المعتصمين وإبعادهم عن الوزارة الأمر الذي دفع المعتصمين إلى تحويل اعتصامهم إلى مسيرة عمالية اتجهت صوب مدينة عيسى. ومع أن المسيرة العمالية كانت سلمية في شعاراتها ولافتاتها إلا أن قوات الأمن طاردتهم وتعبتهم داخل مدينة عيسى واستخدمت الغاز المسيل للدموع من أجل تفريقهم.

وقد مثَّلت البطالة المستفحلة والفسوة التي استخدمتها الشرطة في تفريق المعتصمين والمتظاهرين أحد العوامل المهمة التي دفعت لجنة العريضة إلى الإسراع في تحرير العريضة وإدراج قضية العاطلين ضمن المطالب التي تتادي بها الحركة الدستورية.

في بداية الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر 1994 بدأ الترويج العلني لمشروع العريضة الشعبية. وتجدر الإشارة إلى أن الأعضاء قاموا بإخضاع مسودة العريضة الشعبية للعديد من المراجعات والتعديلات قبل أن يقوموا بعرضها على رجال القانون لسماع وجهة نظرهم القانونية وكل ذلك من أجل تجنب المساءلة القانونية ولتقادي قمع السلطة.

في محاولة جادة لتوسيع دائرة المشرفين على العريضة الشعبية وكسب المزيد من التأييد لها تشكل وفد خاص من كل من الشيخ عبدالأمير الجمري والاستاذ عبدالوهاب حسين وللشيخ علي سلمان وذلك لزيارة الشيخ سليمان المدني وعرض المشروع عليه في محاولة لإقناعه بدخول لجنة العريضة الشعبية. وقد طلب الشيخ سليمان المدني إمهاله مدة عشرة أيام من أجل دراسة المشروع قبل اتخاذ أي قرار، لكن المهلة انتهت دون أن يرد الشيخ سليمان على هذه الدعوة الأمر الذي فسَّره الجميع بعدم رغبته في الدخول.

ونظراً للأهمية التاريخية لهذه العريضة التي شكلت الحد الأدنى من المطالب التي أجمعت عليها القوى السياسية فإننا نعرض نصها بالكامل:

بسم الله الرحمن الرحيم

// 1414 هجريه

// 1994 م

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين حفظه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموقفة في إرساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الإستقلال بمصادقتكم على الدستور في 6 ديسمبر 1973 وإجراء الإنتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد إيمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على أساس من الشورى والعدل، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري لدولتنا الحديثة وتوطيد دعائم مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لها بأبنائها وبأهليتهم لتحمل مسؤولياتهم في تنمية البلاد وتوطيد الأمن والإستقرار فيها على أساس من الإخاء والتضامن والتكافل الإجتماعي.

وإذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم 1975/8/26 وحتى يومنا هذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسب التي عطلت المسيرة الديمقراطية الرائدة التي افتتحتها بافتتاحكم أول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، فإن شعبكم كان حريصاً على توفير فرص التفكير المتروكي لسموكم الكريم في التجربة التي مرّت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الأميري رقم 1975/4. ولقد لمستم سموكم كما لمس شعبكم الأمين فداحة هذا الإنقطاع في مواصلة المسيرة الديمقراطية رغم ما كان متوقعاً من أخطاء قد ترافقها، إلا أنها أخطاء ترافق أي تجربة جديدة في أي بلد، ولذلك كان أملنا كبيراً في فتح باب الحوار مجدداً مع سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن، مما دفع بنخبة من أبناء وطنكم ومن مواطنيكم إلى كتابة العريضة التي قُدمت إلى سموكم في 1992/11/15 والتي لخصت مطالبها في إعادة العمل بكامل مواد دستور دولة البحرين وبعودة المجلس الوطني المنحل للعمل وفقاً للدستور، والتمهيد لانتخابات مجلس وطني جديد.

وكما تعلمون سموكم فإن مجلس الشورى الذي ارتأيتم تأسيسه بإرادة أميرية لم يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل أهم مؤسسة دستورية عن العمل وهي مؤسسة المجلس الوطني المنتخب.

والحقيقة التي تظهر أمامنا كمواطنين ومسلمين هي أننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية ما لم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من أوضاع غير سوية تمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والإقليمية تحتم علينا المطالبة برفع بعض أعباء المسؤولية عن كاهلكم لتتحملها المؤسسات الدستورية التي لازالت معطلة، والتي لو انتهى عطلها لكانت خير معين على إيقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين نعيش معاناة مادية وأدبية، حيث تتمثل معاناتنا المادية في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة ومشاكل الجنسية والتجنس، ومنع العديد من أبنائنا من العودة إلى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية والتي تحد من حرية المواطنين وتتناقض مع الدستور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير والرأي وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعاً مباشراً إلى جانب الإعلام للموجه من قبلها. وهذه الأمور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي نستحدثنا كمواطنين إلى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في إشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك بإجراء انتخابات حرة إن ارتأيتم عدم دعوة المجلس الوطني المنحل إلى الإنعقاد، وطبقاً للمادة 65 من الدستور التي نصها:

(للأمير أن يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حلّ للمجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل. فإن لم تجرِ الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد.)

وإننا على أمل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالبنا في هذه العريضة التي قصصنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية، وتقديم العون لقيادتكم الحكيمة على أساس من العدل والشورى والإيمان بما أرساه ديننا الإسلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدها حكمكم السامية في دستور وطننا الغالي.

أدامكم الله لنا وأدام لكم موفور الصحة والعزيمة، ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير وعزة ووطننا.

وقد حملت النسخة الأولى من العريضة الشعبية تواريخ الأعضاء الذين تحملوا مسؤولية هذا المشروع الوطني وأشرفوا عليه مما نتج عن ذلك ارتباط أسمائهم بهذه الوثيقة التاريخية. وبمناسبة التوقيع على النسخة الأصلية للعريضة تم عقد اجتماع خاص في منزل

الشيخ عبدالأمير الجمري وذلك مساء يوم السبت الموافق 26 سبتمبر 1994 وضم معظم الأعضاء وهم :

- 1) د. عبداللطيف محمود آل محمود .. أستاذ جامعي
- 2) الشيخ عبدالأمير الجمري .. عالم دين وعضو المجلس الوطني المنحل
- 3) محمد جابر صباح .. عضو المجلس الودائي المنحل
- 4) السيد عيسى عبدالله الجودر .. عاطل عن العمل
- 5) أحمد عيسى الشمالان .. محامي
- 6) عبدالوهاب حسين علي .. مشرف إجتماعي
- 7) علي قاسم ربيعة .. مدير عام وعضو المجلس الوطني المنحل
- 8) هشام عبدالملك الشهابي ... مهندس
- 9) إبراهيم السيد علي كمال الدين .. مسؤول تسويق
- 10) د. منيرة أحمد فخر .. أستاذة في جامعة البحرين
- 11) سعيد عبدالله العسبول ... مهندس
- 12) أحمد منصور .. موظف مبيعات

ومن الملاحظ ورود إسم الدكتورة منيرة فخر من ضمن أسماء أعضاء اللجنة الأساسية وهو العنصر النسائي الوحيد الذي جاء لتمثيل المرأة في هذا المشروع المطالب وذلك بعد أن تأكدت الدكتورة من أن المطلب الخاص بإعطاء المرأة كافة حقوقها السياسية قد ورد من ضمن المطالب الأساسية.

ويضيف الدكتور عبداللطيف القول: "بدأنا العمل في جمع التوقيعات في منتصف العام 1994 وكنا نلتقي أسبوعياً في أكثر من منزل من منازلنا، وأكثر لقاءاتنا لدى علي ربيعة. كانت الروح السائدة جميلة جداً من الإلفة والإتفاق، وذلك لوضوح الهدف والرؤية، حتى إنني لا أذكر أننا اختلفنا في أية جلسة من الجلسات، فإية ملاحظة كانت تمرر بالتراضي وعدم التصلب إزاءها، ولا نخرج من أية جلسة التي تمتد عادة ما بين الساعة والنصف والساعتين والنصف، إلا ونحن متفقون تماماً على كل ما تم النقاش بشأنه".

وقد وقّع على العريضة الشعبية ما يربو على 23 ألف توقيع معظمهم من أبناء الشيعة ومن القرى. ويعزو سبب عزوف أبناء السنة عن التوقيع إلى سببين رئيسيين هما :

- 1) ضعف تأثير القوى اليسارية والتقدمية في الشارع السياسي وذلك بفعل الضربات المستمرة التي تعرضت لها منذ حل المجلس الوطني وإيداع قياداتها في السجون.

2) عدم مشاركة التنظيمات الدينية السنية في هذا العمل المطلبي.

أما رأي الدكتور عبد اللطيف فيما يتعلق بميزان القوى في الساحة السياسية فقد جاء متطابقاً إلى حد بعيد مع ما ورد أعلاه وان اختلفت أسباب عدم مشاركة القطاع السني. يقول الدكتور: "كان التحرك على هذه العريضة كبيراً جداً، وكان هنالك إقبال من قبل الناس. والحق يقال، إن الحركة الشيعية السياسية، باعتبارها أكثر تنظيماً وتماسكاً، فكانت أمامها الميادين ودور العبادة كبيرة، وحظوة رجل الدين الشيعي بين أتباعه، في المقابل، فإن الشارع الديني السني، كان كما هو اليوم مفككاً وليست له قيادات موحدة، كما أن التجارب التاريخية التي مرّ بها السنة على مدى التاريخ النضالي منذ مطلع هذا القرن واصطدامهم مع قوات الأمن خلق نوعاً من التباعد فيما بينهم، وعلى الجناح الثالث فإن المجموعات الليبرالية والعلمانية والقومية، ضعيفة وليست ذات امتدادات في الشارع البحريني، فتركز النقل في التوقعات على الجانب الشيعي المتماسك سياسياً وإجتماعياً". وبالرغم من محدودية المشاركة السنية في هذه الحملة الوطنية إلا أن هذه العريضة قد شكلت تطوراً كبيراً في الوعي السياسي والمطلبي ويات شعار: "البرلمان هو الحل"، هو الشعار السائد والمتداول في الساحة السياسية وبشكل أكبر وحاضر في الوسط الشيعي.

إعتقال الشيخ علي سلمان وبدء دوامة العنف

في هذا الحراك السياسي الذي عمّ أغلب أرجاء البحرين برز الدور الكبير والمؤثر الذي لعبه الشيوخ والعلماء الدينيين من أبناء الطائفة الشيعية وبالأخص الشيخ عبدالامير الجمري والشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري في شحذ الهمم وحث الناس على تبني هذا المشروع المطلبي والتوقيع عليه. وكان الشيخ علي سلمان أكثرهم استخداماً للمساجد من أجل الترويج للعريضة الشعبية والتأكيد على المطالب التي حوتها وخاصة المطلب الخاص بتفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية.

إلا أن حادثة الماراثون كانت أن تحدث شرحاً بين أعضاء لجنة العريضة. كان اللقاء في منزلي حيث طرح الشيخ عبداللطيف قضية الماراثون على بساط البحث وكان رأي الوطنيين أن هذه القضية لا علاقة لها بالحركة المطلبية وأن لجنة العريضة لا تتحمل مسؤوليتها. إلا أن الدكتور عبداللطيف بدا من حديثه الذي كان يوجهه للشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب أنه يحمل القيادة الدينية مسؤولية ماحدث. وبعد سماع رأي الشيخ والأستاذ اتضح للجميع أنه لا علاقة للبتة بين القيادات الدينية وما حدث في سباق الماراثون.

وقد تبين فيما بعد أن أحداث المراثون تفجرت بسبب اعتراض بعض العلماء على مشاركة المرأة الأجنبية فيه وهي في لباس غير محتشم مما اعتبروه خدشاً للحياء وتعارضاً مع أخلاق القرية وما أعقب هذه المشاركة من تعرض أربعة أجانب من المشاركين للإعتداء والإيذاء الجسدي من قبل بعض الأهالي فإنه يمكن القول إجمالاً أنه لم يكن هناك ما يعكّر صفو الأمن والاستقرار لكن الحكومة نجحت في استغلال هذا الحادث واستثماره للإنتقام من مروجي مشروع العريضة الشعبية.

ومن هنا فإن ما حدث في الخامس من شهر ديسمبر 1994م كان متوقعاً، وقد أثار زوبعة سياسية وأمنية كان بالإمكان احتواءها لولا إصرار الحكومة على الحل الأمني. ففي هذا اليوم وفي حوالي الساعة الثانية صباحاً أقدم جهاز الإستخبارات مدعوماً بقوات الأمن ومكافحة الشغب بتفتيش منزل الشيخ علي سلمان ومن ثم اعتقاله. وقد انتشر خبر الإعتقال كالنار في الهشيم. وسارع العلماء وفي نفس هذا اليوم للإعتصام مع المواطنين أمام منزل الشيخ علي سلمان الواقع في قرية البلاد القديم مطالبين بإطلاق سراحه وسراح بقية المعتقلين.

لكن السلطة لم تكن لتتجاوب مع هذا الطلب، الأمر الذي أدى إلى اندلاع المظاهرات التي عمّت معظم قرى البحرين مثل البلاد القديم والدراز وكرانة وأبوصيبع وبسترة وجد حفص وسنابس والديه. كما قامت الشرطة بتفريق المظاهرة التي خرجت من مسجد المؤمن بالمنامة.

وفي محاولة منهم لتطويق الأحداث بادر العلماء في الثاني عشر من شهر ديسمبر 94 بتشكيل وفد من الشيخ حمزة الديري والشيخ خليل سلطان والشيخ سليمان المدني والشيخ أحمد العصفور لمقابلة رئيس الوزراء، لكن رئيس الوزراء رفض مقابلتهم. عندئذ طلبوا اللقاء مع وزير الداخلية وتمت الموافقة على الطلب، لكن الوزير لم يقبل إلا اثنين من الحضور وهما الشيخ أحمد العصفور والشيخ سليمان المدني. وعندما خرج الشيخان من مكتب الوزير أفادا بقية الوفد بأنهما قد قاما بنقل المطالب إلى الوزير لكن الوزير رفض التجاوب مع المطالب. وقد اعترض الشيخ حمزة الديري والشيخ خليل سلطان على منعهما من الدخول وأصرأ على طلب اللقاء من جديد وقد تمّ لهما ذلك. في هذا اللقاء حضر من جانب الوزير كل من السيد عبدالله المسلم وآخر كان يمثل الإدعاء العام. وما أن طرح موضوع إطلاق سراح الشيخ علي سلمان حتى بادر الوزير بالقول بأن الشيخ علي سلمان ارتكب من المخالفات والجرائم ما لا يسمح لنا بإطلاق سراحه. وهنا أشار إلى الملف الذي يحمله موظف الإدعاء العام وقال: هذا هو ملف الشيخ علي سلمان وقد امتلأ بما ارتكبه

من أعمال تضر بأمن الدولة. بعد ذلك توجه إلى الشيخ حمزة الديري والشيخ خليل سلطان ووجه لهما الإتهام بأنهما وراء استمرار الإعتصام الكبير الذي تشهده منطقة البلاد منذ اعتقال الشيخ علي سلمان وأنها يشجعان المعتصمين على أعمال التخريب والإعتداء على الشرطة. وقد رد الشيخ حمزة الديري على اتهام الوزير لهما بالقول بأن عدد المعتصمين لا يتجاوز المائتين وأن وجودهما ضروري من أجل ضبط المعتصمين حتى لا يخرجوا عن الخط السلمي المرسوم للإعتصام وأنه لولا وجودهما لشهدت المنطقة أعمال تخريب وصادم مع قوات مكافحة الشغب. واختتم الشيخ حمزة تعليقه بالمطالبة بإطلاق سراح الشيخ علي سلمان وبقية المعتقلين من أجل إنهاء الأزمة ودياً لكن الوزير رفض هذا الطلب.

نتيجة لفشل اللقاء مع الوزير عمّت الإحتجاجات في اليوم التالي الكثير من المناطق والقرى، لكن المظاهرات التي جابت شوارع العاصمة كانت أكثرها حدّة. حيث قام المتظاهرون بمهاجمة مركز شرطة باب البحرين في العاصمة المنامة وتحطيم مداخل فندق عذاري وفندق صحاري مما أدى إلى اندلاع المواجهات بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب وقيام الشرطة باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي.

لكن يمكن القول إجمالاً أن استشهاد الشاب عبدالقادر الفتلاوي (18 سنة) في منطقة الدراز في الثاني عشر من ديسمبر ومن ثم استشهاد كل من هاني أحمد الوسطي وهاني عباس خميس في المظاهرات التي عمّت قرية جدحفص والسنابس والديه في السابع عشر من ديسمبر وذلك نتيجة استخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع قد أدى إلى حدوث منعطف، خطير في تطور الأحداث، وكان إيذاناً ببداية المرحلة الدامية التي خيّمّت على أجواء البحرين طوال عقد التسعينيات.

بعد سقوط الشهيد هاني الوسطي وهاني خميس حاول الشيخ حمزة الديري والشيخ حيدر الستري إعادة تشكيل الوفد لمقابلة وزير الداخلية. لكن الشيخ أحمد العصفور والشيخ سليمان المدني أصرا على توسيع الوفد بإضافة كل من رجل الأعمال أحمد منصور العلي والنائب السابق في البرلمان المنحل سيد علوي الشرخات ولم يجد العضوان الآخران بدا من القبول وذلك بحكم الوضع المتأزم وتعيّقاته. وبهذا الخصوص نبّه الشيخ عبدالأمير الجمري كلا من الشيخ حمزة الديري والشيخ خليل سلطان بأخذ الحيطة والحذر من هذه التشكيلة المطعمة برجالات الحكومة وشكك في جدوى نجاح مثل هذا الوفد في أداء مهمته. لكن ما يبعث على الحيرة والشك هو التغيير المفاجئ في موقف الشيخ أحمد العصفور

والشيخ سليمان المدني اللذان طالبا بإسقاط عضوية كل من الشيخ حمزة الديري والشيخ خليل سلطان من الوفد مما أدى إلى إلغاء فكرة تشكيل الوفد.

في غمرة هذه الأحداث حاول أعضاء لجنة العريضة الشعبية تسليم العريضة إلى سمو الأمير وذلك في الثالث من يناير العام 95 إلا أن وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد اتصل بالمحامي أحمد الشملان وطلب منه أن يؤخر أعضاء اللجنة تقديم العريضة وذلك بحجة اندلاع الأحداث.

ولم يمض أسبوعان على طلب وزير العدل بالتأجيل حتى أضيف ثلاثة شهداء جدد على قائمة الشهداء هم محمد رضا الحجي وعبدالقادر الفتلاوي اللذان سقطا في الثالث عشر من يناير وحسين علي الصافي الذي سقط في السادس والعشرين من يناير 1995.

إبعاد شيوخ الدين الثلاثة من البحرين

في خطوة تصعيدية لم تحسب السلطة أبعادها ونتائجها قامت سلطات الأمن في الخامس عشر من يناير 1995 بإبعاد كل من الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري إلى الخارج. وقد تمّ استدعاء كل من الشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري كل على حدة إلى القلعة في الوقت الذي كان الشيخ علي سلمان في السجن وتمّ إبلاغ كل منهما بقرار الأمير بالإبعاد. يقول الشيخ حمزة الديري أنه تمّ استدعاؤه من قبل العقيد عدل فليف إلى القلعة وهناك أخبره بقرار الأمير بإبعاده إلى الخارج وأنه (العقيد) يخيره في الجهة التي يختار أن يقضي فيها فترة الإبعاد وهل هو يفضل منطقة الخليج أو أوروبا. وهنا رد الشيخ حمزة الديري بأنه لا يريد الخليج ولا أوروبا وإنه يتساءل عن أسباب الإبعاد وحيثياته وقال للعقيد، إن الإبعاد يُعد مخالفة دستورية وقانونية. لكن العقيد فليف لم يرد على تساؤلات الشيخ حمزة الديري وبدلاً من ذلك فاجأه بأن الإبعاد سيتمّ حالاً وبأنه سيغادر القلعة إلى المطار مباشرة وإن الطائرة ستقله إلى مطار دبي.

يقول الشيخ حمزة الديري أنه لم يكن يتوقع صدور مثل هذا القرار القاسي بحقه وأنه فوجئ به وتألّم كثيراً لأن هذا القرار سوف لن يتيح له فرصة توديع أهله وخلانته. وفجأة تذكر الشيخ حمزة سيارته التي جاء فيها إلى القلعة وطلب من العقيد السماح له بأخذ سيارته إلى المنزل لكن العقيد فليف أفاده بأن الداخلية ستكفل بنقل السيارة إلى منزله. وفي المطار أخذ العقيد فليف إلى قاعة التشريفات الكبرى وقال له أنت الآن جالس في قاعة تشريفات الأمير، فردّ عليه الشيخ حمزة الديري بالقول: "لا يضر الشاة سلخها بعد ذبحها"

وقجاة أخرج العقيد فليفل مائة دينار وسلمها للشيخ حمزة الديرى قاتلاً له إنها مصرف جيب لدي وأخذ توقيعه على استلام المبلغ.

يقول الشيخ حمزة الديرى أن الساعة قاربت الثانية عشرة والنصف ظهراً عندما تمّ إدخاله الطائرة وإنه اكتشف بعد تصفح تذكرة السفر أن المحطة الأولى هي دبي والمحطة الثانية والأخيرة هي سوريا. كان الشيخ حمزة الديرى يعتقد أنه هو الوحيد الذي تقرر إبعاده لكن وما إن دخل الطائرة حتى فوجئ بوجود الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري وهنا تمّ العناق بين الثلاثة المبعدين وبدأ للحديث بينهم عن الجهة التي يجب أن يتوجهوا إليها وكان قرار الثلاثة هو الذهاب إلى لندن.

وهناك قصتان مختلفتان تتحدثان عن ترتيب سكنهم في دبي وتمويل رحلتهم إلى لندن. القصة الأولى تقول أنهم بعد نزولهم مطار دبي تمّ استقبالهم من قبل الأوقاف الجعفرية في دولة الإمارات وتم أخذهم إلى شقة في وسط دبي. وفي هذه الأثناء اتصل بهم الشيخ محمد يوسف مزعل من لندن ليطلب منهم التوجه إلى بريطانيا لكنه فوجئ بأنهم قد اتخذوا هذا القرار وأنهم سيصلون إلى لندن صباح الغد. وحسب هذه الرواية فإن من قام بعملية الحجز ودفع قيمة التذاكر هي الأوقاف الجعفرية بدولة الإمارات. ومن السهولة بمكان التأكيد في صحة هذه الرواية وذلك بالسؤال عن الطريقة التي تمّ فيها الإتصال بالأوقاف الجعفرية بالإمارات في الوقت الذي تمّت فيه عملية الإبعاد بكامل السرية وأن المبعدين أنفسهم لم يعرفوا عن إبعاد رفاقهم الا في داخل الطائرة.

الرواية الثانية التي جاءت على لسان الشيخ حمزة الديرى تقول أنهم بعد خروجهم من المطار توجهوا إلى أحد المساجد لتأدية فريضة صلاة العصر وهناك تعرفوا على أحد المواطنين الإماراتيين الذي ما أن فهم طبيعة مشكلتهم وقصة إبعادهم حتى أبدى تعاطفاً كبيراً مع قضيتهم إلى درجة أنه بادر بأخذهم إلى إحدى الشقق للإستراحة وقام شخصياً بترتيب إجراءات السفر إلى لندن وعلى حسابه الخاص.

بعد الإطمئنان على ترتيبات السفر باشر المبعدون الإتصال بجماعة الأحرار بلندن ليخبروهم بموعد الوصول. في صباح يوم السابع عشر من يناير وصل المبعدون مطار لندن وبمجرد وصولهم باذروا بتقديم طلب اللجوء السياسي. وفي قاعة استقبال المسافرين بمطار هيثرو كان في انتظارهم الدكتور منصور الجمري والدكتور مجيد العلوي والشيخ محمد يوسف مزعل وقد تخلف الدكتور سعيد الشهابي عن الحضور بسبب انشغالاته لكنه استضاف المبعدين في منزله ولمدة ثلاثة أيام.

لم يكن يتوقع المبعدون وجود الصحفيين والمصورين الذي حضروا خصيصاً لتغطية قصة الإبعاد وما جرى في البحرين من انتهاكات وصلت إلى درجة القتل خارج القانون. والحقيقة أن هذا المؤتمر للصحفي والتغطية الإعلامية الواسعة من قبل المبعدين قد مثل أول انتصار إعلامي ودعائي للقضية للمطالبة في الخارج.

لا شك أن تغيير مسار السفر والتوجه إلى لندن بدلاً من دبي كان له وقع الصدمة على حكومة البحرين التي لم تضع هذا التغيير في حساباتها. أما طلب اللجوء السياسي فقد أثار مخاوفها وسبب لها قلقاً شديداً وكان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

كانت السلطة تعتقد أن المبعدين الثلاثة لا يمكن إلا الخيارات الثلاثة التالية :

- 1) بقاؤهم في إمارة دبي وفي هذا خلاص الحكومة من نشاطهم السياسي وفي الوقت نفسه يكونوا على مرمى حجر منها وفي متناول يدها متى ما شاءت.
- 2) ذهابهم إلى إيران وهناك يتجمد نشاطهم مثل غيرهم من المبعدين ويصبح بإمكان السلطة أن تستغل وجودهم هناك فنتهمهم بالعمالة لإيران وإنهم يعملون بوحيتها وتوجيهاتها.
- 3) أما الخيار الثالث فهو سوريا وهناك يكون نشاطهم السياسي محدوداً جداً وغير مؤثر مثله مثل غيره من النشاطات التي يمارسها المبعدون على اختلاف انتماءاتهم ومنذ عقود من الزمن.

لا شك أن اختيار بريطانيا كمحطة أخيرة للمبعدين والتقدم بطلب اللجوء يعد خطوة سياسية ذكية وهي تحقق للمبعدين وللحركة المطالبة الأهداف التالية:

- 1) إن اللجوء السياسي في لندن يوفر الأمن والطمأنينة والعيش الكريم بعيداً عن تناول يد السلطة وتهديداتها.
- 2) لفت أنظار العالم وخصوصاً حكومات الغرب إلى سياسة الإبعاد عن الوطن التي تمارسها حكومة البحرين، تلك السياسة التي تتعارض والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية وتعرض حكومة البحرين للمساءلة القانونية.
- 3) إن وجود المبعدين في بريطانيا أتاح لهم حرية العمل السياسي والقيام بالحملات الإعلامية والدعائية لقضية شعب البحرين.

والحقيقة أن هذا الإبعاد وطلب اللجوء في بريطانيا قد سبب فضيحة سياسية وحرماً شديداً لنظام الحكم في البحرين ووضع السلطة في وضع لا يحسد عليه وهي تطالب الحكومة البريطانية بعدم إعطاء المبعدين حق اللجوء وبطردهم من الأراضي البريطانية.

وهذا الوضع السيئ يذكر بأسطورة المارد الذي خرج من القنينة ومن هول المنظر الذي رآه صاحب القنينة احتار في كيفية إرجاعه بداخلها.

بعد عشرة أيام من وصولهم إلى بريطانيا، وتحديدًا في السابع والعشرين من شهر يناير قام وزير خارجية البحرين بزيارة إلى لندن التقى خلالها وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد وخلال شرحه للوضع الإقليمي أثار الوزير موضوع المبعدين وخاطب الوزير هيرد بالقول: "إنه لا يجب أن تفتح الأبواب لهؤلاء المخربين لكي يمارسوا نشاطاتهم الهدامة ضد البحرين من بريطانيا أو من أي دولة أخرى". كان رد الوزير هيرد هو التأكيد على أن بريطانيا لا تريد أن تكون ملاذًا للإرهابيين ومقرًا لممارسة نشاطات ضد الدول العربية والخليجية من قبل مؤسسات إرهابية، إلا أن موضوع طلب اللجوء السياسي الذي تقدم به العلماء الثلاثة يتم البحث فيه من خلال الجوانب القانونية وهو أمر يخص وزير الداخلية وستراعى فيه القوانين البريطانية والقوانين الدولية.

لكن ما صرّح به وزير خارجية البحرين في لقائه الصحفي أمام مقر وزارة الخارجية البريطانية بعد المقابلة هو في اعتقادي أهم من اللقاء بالوزير هيرد. في هذا اللقاء الصحفي نكتشف حجم المغالطات السياسية والجرأة على قلب الحقائق وتشويهها. ففيما يتعلق بأحداث الشغب الأخيرة التي وقعت في البحرين قال وزير خارجية البحرين إنه شرح للوزير البريطاني وأكد له أن فئة قليلة محدودة العدد قامت بهذه الأحداث والنشاطات الإرهابية وهي تمثل عناصر خارجة على القانون والنظام وخارجة عن تقاليد البحرين وإن هؤلاء المخربين قاموا بأعمال عنف واعتدوا على الممتلكات العامة والخاصة.

وعن الأحداث نفسها قال إنها حركة مدعومة من الخارج والهدف منها زعزعة استقرار منطقة الخليج ويجب ألا تفتح الأبواب لهؤلاء الناس وألا يبقوا في بريطانيا أو أي بلد آخر ويتحدثوا ضد البحرين وينخرطوا في نشاطات هدامة تستهدف البحرين.

وعن هذه الحركة أو الفئة التخريبية قال: "إنها لم تقدم أي طرح ديمقراطي وإن فلسفتها عقيمة وتريد عودة عقارب الساعة إلى الوراء. وهم متطرفون ويمثلون فلسفة متطرفة معادية لقيم مجتمعنا ووجدنا أن وجودهم في البحرين يثير الموقف في الوقت الحالي. وأعطيناهم حرية الاختيار وهي إما الخضوع للقانون والعقوبة أو مغادرة البلاد وقد اختاروا الرحيل".

لم يتطرق الوزير إلى لجنة العريضة ومحاولاتها المتكررة لتسليم العريضة التي تحمل ما يقارب الخمسة والعشرين ألف توقيع ولم يشر إلى محاولات فتح باب الحوار مع

القيادة السياسية حول المطالب التي تضمنتها. كما أنه أطلق على الحركة المطلبية تسمية الفئة التخريبية وهو الذي يعلم بطبيعة تشكيل هذه الحركة ومستوى قيادتها ومكانة رموزها في المجتمع كما أنه لتهمها بعدم التقدم بطرح ديمقراطي وهو يعلم كل العلم أن على رأس مطالبها تفعيل دستور البلاد المعطل منذ العام 1975 وعودة الحياة النيابية.

وعندما تطرق وزير خارجية البحرين إلى موضوع التضخيم الإعلامي للأحداث قال إن وراء ذلك قوى تعمل من أجل عدم استقرار وتقدم منطقة الخليج وليس البحرين فقط.

في هذا السياق نسي الوزير أن الخيار العسكري الذي اختارته القيادة السياسية كبديل للحل السياسي وتحويل قوات الأمن المناطق الشعبية إلى ساحة حرب هو الذي دفع مراسلي وكالات الأنباء ومنظمات حقوق الإنسان إلى رصد ومتابعة ما يحدث على الساحة البحرينية من خروقات وانتهاكات تقشعر لها الأبدان.

لم يكن يدور بخلد المعارضة البحرينية أو أي من المتابعين للأحداث في البحرين أن يكون هدف زيارة وزير خارجية البحرين هو ملاحقة المبعدين ومطالبة الحكومة البريطانية برفض إعطاء اللجوء السياسي للمبعدين الثلاثة.

كان رد المعارضة البحرينية في لندن على زيارة وزير خارجية البحرين هو عقد مؤتمر صحفي في مبنى البرلمان. شارك فيه الشيخ علي سلمان الذي لم يمض على وصوله إلى بريطانيا سوى إحدى عشر يوماً وقدم للحضور صورة شاملة عما يجري في البحرين من قتل خارج القانون وتعذيب في السجون واعتداء على الممتلكات. كما شارك في المؤتمر النائب العمالي البريطاني جورج غالوي الذي تحدث حول سياسات القمع والإبعاد ورفض حكومة البحرين إعادة العمل بالدستور.

وتجدر الإشارة إلى أن للعلماء الثلاثة قد نجحوا في الحصول على حق اللجوء السياسي في العشرين من شهر يوليو العام 1998.

ردود الأفعال الرسمية تجاه الأحداث والإبعاد

نعود إلى موضوع التضخيم الإعلامي الذي أشار إليه وزير الخارجية في مؤتمره الصحفي واتهامه الجهات الخارجية بتهويل الأحداث في البحرين. فنقول أن السلطة في البحرين هي من تعمّد طمس الحقائق والعمل على التقليل من شأن ما حدث بالرغم من أن سقوط ستة شهداء آخرهم حسين الصافي الذي استشهد في 26 يناير 95 تكفي لوحدها لفضح السلطة وتعرية سياساتها القمعية. وحتى تغطي على عملية القتل خارج القانون والانتهاكات

الفضيحة التي مارستها قوات مكافحة الشغب، قامت السلطة بتوظيف جميع أجهزتها الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة من أجل تزييف الحقائق وتشويه صورة الحركة المطلوبة. وقد واكب هذه الحملة فرض حصار على مراسلي وكالات الأنباء الأجانب والبحرينيين على حد سواء من أجل طمس معالم الحركة ولم تتردد وزارة الإعلام في استدعاء المراسلين الأجانب وممارسة الضغوط عليهم وتهديدهم بالإبعاد. ففي بداية سنة 1994 أرغم مراسل وكالة الأخبار الفرنسية على ترك البلاد نتيجة وضع القيود المشددة على نشر الأخبار وكان تعليق موظف الوكالة الفرنسية في لندن على هذه الحادثة بالقول: إن السلطة في البحرين خيّرت المراسل بين أن يغمض عينيه حيال ما يجري من أحداث وبين أن يغلق مكتب الوكالة ويترك البحرين، وفي شهر ديسمبر 1994 قامت الحكومة بطرد مراسل "البي بي سي" بسبب النقل اليومي للأحداث والتزامه الحياد في الحديث عن الإنتفاضة.

وكما هو الحال في الدول الشمولية والقمعية، فإن الإعلام المرئي والمسموع في البحرين هو ملك للدولة وهي لا تسمح لأي جهة كانت بمزاولة هذا النشاط. أما الإعلام المقروء فيحكمه قانون المطبوعات الذي عن طريقه تتحكم السلطة في إعطاء التراخيص للموثوق في ولائهم وإخلاصهم للنظام وهم بدورهم يتحملون نيابة عن وزارة الإعلام مسؤولية فرض الرقابة على كتابهم وصحفيهم والتحكم فيما ينشر من أخبار ومواضيع. وفي أوقات الأزمات والشدة تقوم وزارة الإعلام بقيادة المعارك الإعلامية وتوزيع الأدوار بين الجرائد واختيار المادة الإعلامية المناسبة. وفي فترة أحداث التسعينيات لم تتردد السلطة في التدخل وبشكل سافر في تغيير رئيس تحرير جريدة أخبار الخليج. أما جريدة الأيام فهي جريدة النظام التي أشرفت وزارة الإعلام على إصدارها وتمويلها واختيار طاقمها من أعضاء مجلس الإدارة.

وللتلليل على هيمنة السلطة على وسائل الإعلام المقروءة أمكن القول أن الأجهزة الإعلامية لم تتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى سياسة القمع والقتل العمد للمواطنين برصاص وزارة الداخلية وتحت التعذيب، أو إبعاد العلماء الثلاثة رغم خطورة مثل هذه المواضيع. وعلى العكس من ذلك جاءت الكتابات الصحافية لتبرر وتدافع عن عدوان الحكومة على الشعب الأعزل ولتوجه الإتهام للمطالبين بحقوقهم المشروعة وتصفهم بالخارجين على القانون.

وكمثال على هذا التحريف والتزوير نكتفي بإيراد ما كتبه جريدة أخبار الخليج وصدى الأسبوع في الأسبوع الأخير من شهر يناير 95 أي بعد عشرة أيام تقريباً من قرار إبعاد العلماء واستشهاد خمسة مواطنين برصاص وزارة الداخلية.

في العدد الصادر في 29 يناير 95 لم يتردد رئيس تحرير أخبار الخليج عن ربط ما يجري في الداخل من مطالب مشروعة بأيادي خارجية. ومن أجل التموهية راح يتساءل كيف تأثر الإنسان بما يسمعه من أناس حاقدين مغرضين طامعين في وطنه، وكيف يسمح هذا المواطن لنفسه أن يكون أداة هدم وتدمير وتخريب في يد الأجنبي الطامع الحاقد.

بعد ذلك عرّج رئيس التحرير إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فوجّه لومه للمواطن الذي يسيء إلى القيادة التي فتحت قلبها قبل أبوابها لكل مواطن كي يشكو ويتظلم وكي يعتب ويعرض حاله. وضرب مثلاً للمشككين في ذلك فدعاهم للذهاب إلى قصر سمو الأمير صباح كل ثلاثاء وفي المناسبات الدينية والوطنية أو فليذهبوا إلى مجلس سمو رئيس الوزراء ليروا دلائل التواضع والتفاهم والأبواب المفتوحة لكل إنسان.

وواضح من دعوة رئيس التحرير المواطنين لنقل قضاياهم وشكاواهم إلى مجلس الشيخ أنه يسعى إلى تكريس العلاقات القبلية ويحوّل مجلس القيادة السياسية إلى بديل عن المجلس الوطني المنتخب الذي حله الأمير في 26 أغسطس 1975.

أما صاحب مجلة صدى الأسبوع ورئيس تحريرها فإنه لم يخرج في مقاله المنشور في العدد الصادر في 24 يناير 95 عن هذا السياق وهو يصب في نفس الإتجاه الذي يؤكد على ديمقراطية النظام السياسي وسياسة الباب المفتوح التي ينتهجها الحكم.

في البداية عبّر الكاتب عن استغرابه من لجوء "هذه الفئة من الناس من الذين أضاعوا بوصلة التمييز بين الأبيض والأسود إلى إثارة هذا الهرج والتشويش متخذين من الشارع ساحة للحوار ومستخدمين أسلوباً غير مناسب لروح البحرين وأعرافها ويفعلون ذلك في الوقت الذي يعرفون هم قبل غيرهم أن كل الأبواب مفتوحة وأن الحكومة بكل أجهزتها وبمختلف مستوياتها تضع نصب أعينها مصلحة هذا الوطن والمواطن قبل كل شيء".

بعد مدحه لسياسة الباب المفتوح يتجه رئيس التحرير لتوجيه الإتهام ضد المطالبين بحق العمل فيقول إن التخفي وراء ملف البطالة وتضخمه وتحمله كل هذا الهرج والشغب الذي حصل لا يمكن أن يصدق له المخلصون في هذا الوطن لأن الدولة أعطت هذا الموضوع منذ سنوات وما زالت كل الإهتمام والأولوية لبحرنة الوظائف والأعمال وتوفير المزيد من فرص العمل - والأرقام - حسب قول الكاتب - تكل على أن نسق التدريب والبحرنة

يسيران على أساس الإحساس بالمسؤولية التامة والحرص على حل مثل هذه المسائل وبسرعة وفي إطار الإمكانيات، بالرغم من فداحتها وخطورة ملف البطالة وآثارها على المجتمع.

لكن ما حدث في الثاني من شهر يوليو 94 كان بمثابة الرد على كاتب هذا العمود وفيه ما يحض ادعاء الحكومة بأنها تتبنى سياسة الباب المفتوح. في هذا التاريخ لم تكثف وزارة العمل بغلق أبوابها في وجه العاطلين ولكنها استدعت لهم قوات مكافحة الشغب التي قامت بتفريقهم بالقوة ومطاردتهم داخل شوارع وأحياء مدينة عيسى. كما صدرت الأوامر للجراند والمجلات بعدم التطرق للعريضة الشعبية التي تطالب بالإصلاحات الدستورية والقضاء على البطالة وتمّ منعها من نشر ما يشير إلى قضية إبعاد ثلاثة من العلماء إلى خارج البلاد بسبب مشاركتهم في حملة التوقيع.

أما حديث الصحافة عن سياسة الباب المفتوح وفتح أبواب قصر الأمير للمواطنين فإن هذا الإدعاء يدحضه ويكذبه الرفض المستمر للقيادة السياسية في تحديد موعد لوفد لجنة العريضة المطلوبة من أجل تسليمها العريضة الشعبية. وفي الوقت الذي ظل فيه باب القصر مغلقاً أمام وفود لجنة العريضة وحملة المطالب الوطنية، فإنه كان مشرعاً من أجل استقبال الوفود الرياضية وطالبي المكرمات والصدقات والمهنيين بالأعياد والمتاجرين بالقضايا الوطنية.

لم يكن بخاف على السلطة بأن العوامل المحركة للإضطرابات هي عوامل محلية مبعثها تفاقم البطالة ومشكلة السكن وغياب الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في صنع القرار. لكن القيادة السياسية، وكعادتها، تغمض عينيها وتصم أذنيها ولا تحاول أن تستوعب دروس الإنتفاضة، وتعمل على معالجة الأسباب التي أدت إلى تفجر الوضع السياسي وتسارع إلى وضع سياسة جديدة للبحرنة بدلاً من اعتماد سياسة التمييز وإغراق السوق بالعمالة الأجنبية.

وإمعاناً في نفيها وتجاهلها لتلك الحقائق حرصت القيادة السياسية على توجيه الإعلام الرسمي لقيادة الحملة المنظمة في اتهام الخارج بما يجري في الداخل وتحميل إحدى دول الجوار مسؤوليته.

أعود إلى موضوع الزيارة الخاصة لوزير الخارجية التي حاول فيها الوزير إقناع الحكومة البريطانية رفض طلب اللجوء السياسي، فأقول كانت هذه المحاولة مثار الدهشة والإستغراب في بريطانيا إلى درجة أن ثمانية عشر نائباً بريطانياً سارعوا لإصدار توصية

إلى البرلمان تشجب زيارة وزير خارجية البحرين وتعتبرها تدخلاً غير مشروع في الشؤون الداخلية لبريطانيا.

وبالإضافة إلى ذلك تقدم سبعة عشر نائباً وعلى رأسهم النائب جورج غالوي بتوصية تتعلق بوجود الضابط البريطاني أيان هندرسون على رأس جهاز الأمن في البحرين.

لكن المطالبة بطرد العلماء الثلاثة من أراضي بريطانيا لم تتوقف عند هذه الزيارة بل إن هذه القضية ظلت تشغل الشاغل للسلطة الحاكمة في البحرين حيث واصل وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك حملته ضد الحكومة البريطانية بسبب سماحها بدخول المبعدين أراضيها ومطالباً بإبعادهم من بريطانيا.

في الأسبوع الأخير من شهر فبراير 1996 أجرى وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة لقاء صحفياً مع جريدة "الجارديان" عبّر فيها عن استيائه من عدم موافقة الحكومة البريطانية على طلب حكومة البحرين بعدم منح العلماء الثلاثة حق اللجوء السياسي. ومن أجل الضغط على الحكومة البريطانية كي تتجاوب مع طلب حكومة البحرين لم يتردد الوزير في تهديد بريطانيا من تأثر مصالحها في المنطقة إن هي أصرت على موقفها في هذا الشأن.

في الرابع من شهر مارس 1996 كان وفد الزيارة الرسمية لبريطانيا على مستوى ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وضم في عضويته الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة نجل ولي العهد ووكيل وزارة الدفاع، ووزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك والسيد يوسف الشيراوي وزير التنمية السابق. وفي المقابلة التي تمت في اليوم الأول للزيارة طرح ولي عهد البحرين موضوع اللاجئين البحرينيين على وزير الخارجية مالكولم ريفكند وطالب بإبعادهم من الأراضي البريطانية. لكن الوزير البريطاني أشار إلى تمسك الحكومة البريطانية بحكم القانون والمواثيق الدولية. وفي الاجتماع الذي تمّ عقده مع وزير التجارة البريطاني ووزير الدفاع تطرق ولي العهد إلى موضوع الأسلحة الدفاعية التي تزودها بريطانيا لقوة دفاع البحرين، لكن وزير الدفاع البريطاني عبّر — حسب ما تسرب وقتها من أخبار — عن عدم موافقة حكومته على بيع هذه الأسلحة، وذلك خوفاً من أن تستعمل للقمع الداخلي.

وقد وجد اللورد أيفوري، رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية البريطانية في هذه الزيارة فرصة لكتابة رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني يطلب منه توضيح موقف الحكومة البريطانية تجاه مسألة اللجوء السياسي باعتبارها مسألة قانونية والتزاماً دولياً لا

يحق لحكومة البحرين التي لا تحترم العهود والمواثيق الدولية الضغط على بريطانيا لتجاوزها. كما طلب منه التأكيد للوفد البحريني بأن السلاح البريطاني يجب أن لا يستعمل للقمع الداخلي، وان يطالب في الوقت نفسه ولي عهد البحرين ببدء حوار مع المعارضة السلمية للتوصل إلى صيغة لتطبيق دستور البلاد المعلق منذ عشرين عاماً. كما طرح مسألة اعتقال النساء معتبراً إياها قضية إنسانية وإنه لا يجوز لحكومة البحرين أن تستخدمها لابتزاز المعارضين البحرينيين في الداخل والخارج، وطالبه بشجب تلك السياسات اللاإنسانية.

في المؤتمر الصحفي لولي العهد الذي عقد في 7 مارس واختتم به هذه الزيارة، كان السؤال الأول حول مدى صحة الخبر من أن المظاهرات الأخيرة انطلقت جراء رفض الحكومة للآراء الديمقراطية.

وكان الجواب هو: "إن عائلة الخليفة كانت تدير شؤون البلاد منذ مدة تزيد على المائتي سنة، وخلال هذه الفترة اعتمدت الحكومة على احترامها لآراء مواطنيها واتصالها بهم. وكانت أهدافها دائماً هي تحقيق التطور والإستقرار والتقدم. أما أولئك الذين يتلقون آراءهم من الخارج فإنهم لم يقدموا لنا العون في هذا المجال. إن المبادئ الديمقراطية التي يؤمنون بها لا تصلح بالنسبة للقضايا المتعامل معها".

السؤال الثاني كان عن مدى صحة الإدعاء بوحشية الشرطة.

وكان جواب ولي العهد كالآتي: "إن المنظمات الإعلامية قد بالغت جداً في أعداد أولئك الذين تم اعتقالهم وكذلك في الإدعاء بوحشية قوات الأمن. إن الحكومة لا زالت مصممة على التصرف برزانة منذ اندلاع الإضطرابات. وسوف نستمر في التصرف بهدوء لكننا مصممون على القضاء على الإرهاب".

أما السؤال الأخير فقد طلب من ولي العهد التعليق على تقارير حقوق الإنسان التي تكلمت عن الخروقات، وقالت إن هناك بعض الناس الذين تعرضوا للتعذيب في البحرين.

وقد أجاب ولي العهد بالآتي: "إن القانون في البحرين يمنع استخدام التعذيب وإننا نتقيد بتعاليم الإسلام التي تؤكد على أن القانون يطبق على الجميع وبدون استثناء. إننا على استعداد للتعاون مع أي طرف ثالث محايد من أجل تقصي الوضع في السجون والإطلاع على وضع السجناء".

ويبدو من حديث ولي العهد عن استعداد الحكومة للتعاون مع الأطراف الأخرى من أجل تقصي الحقائق في السجون، إنه لم يكن على علم ودراية برفض الحكومة السماح لأي

من المنظمات الحقوقية دخول البلاد بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد تأخر دخولها البحرين نتيجة عدم موافقة حكومة البحرين على تلبية الشروط الثلاثة التالية والتي بدونها لا يصبح للتحقيق أي قيمة أو معنى وهي:

- 1) القدرة على مقابلة جميع الموقوفين والمسجونين وبدون استثناء.
 - 2) حرية الإجتماع بالموقوفين والمسجونين بدون حضور الموظفين الرسميين.
 - 3) القدرة على تكرار هذه المقابلات وفي أي وقت تجده اللجنة ضرورياً.
- إن مفاوضات اللجنة مع الحكومة حول هذه النقاط الثلاث تدل على وجود خروقات لحقوق الإنسان وإن موافقة الحكومة في بداية الأمر على الشروط معناه أن الحكومة كانت تحاول إخفاء هذه الانتهاكات.

أما حديث الوزير عن القوانين التي تمنع التعذيب في البحرين فيكفي استعراض بعض أسماء الذين دخلوا السجن، وفي غضون بضعة أيام خرجوا جثثاً هامدة أمثال الشاعر سعيد العويناتي ومحمد بوجيري والدكتور هاشم العلوي.

وعودة إلى موضوع المبعدين لا بد من الإشارة إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدولة للشؤون الخارجية السيد جبريمي هانلي في ختام زيارته للبحرين حيث قال: "إن حكومة صاحبة الجلالة ملتزمة بالقوانين الدولية التي تحكم طلبات اللجوء السياسي وذلك طبقاً لميثاق 1951".

بعد فشل زيارة لندن توجه الوفد مباشرة إلى الولايات المتحدة وهناك التقى مع وزير الدفاع السيد بري (William Perry) الذي أعلن عن دعمه لتعزيز الروابط العسكرية واستعداد بلاده لتقديم العون في مجالات أخرى. تجدر الإشارة إلى أن السيد وليم بري قد زار البحرين في مارس من العام 1995 وقابل الأمير الشيخ عيسى لكنه لم يشر، لا من قريب أو من بعيد، للأحداث، علماً أن الإنتفاضة كانت في أوجها.

ويمكن القول إجمالاً أن سياسة قمع الحريات الإعلامية أخذت منحى خطيراً طوال فترة التسعينيات حيث أصبح من الصعوبة بمكان التحدث مع وكالات الأنباء العالمية أو الإذاعات الحرة. وعندما كانت "البي بي سي" تتصل بالفعاليات السياسية من أجل استجلاء الموقف حول حادث ما، كان المتحدثون يمارسون الرقابة الذاتية خشية رد فعل النظام البوليسي القمعي. ومع ذلك لم تتردد السلطة في توجيه الإتهام للكاتبين حافظ الشيخ والمحمي أحمد الشملان اللذين شاركا في ندوة بمحطة الجزيرة وتقديمهما للمحاكمة كما سنتطرق لذلك لاحقاً. كما أن مسلسل طرد مراسلي وكالات الأنباء لم يتوقف بحق أولئك

الذين ينقلون الأحداث بحيادية وخاصة بعد صدور قرار وزارة الإعلام القاضي بتجديد تراخيص المراسلين سنوياً.

وقد نجحت السلطة في استقطاب وتجنيد العديد من الكتاب والصحفيين المتساقين والنفعيين الذين كسبوا مهارة فائقة في تشويه صورة الحركة الدستورية وقلب الحقائق والتفنن في كيل التهم ضد المعارضين. كما أعطت تعليماتها لهذه الأقسام بمهاجمة كل من يتحدث في صالح القضية المطالبية وخاصة بعد تصاعد الشجب الدولي لسياساتها القمعية.

في الخامس والعشرين من أكتوبر 1998 شنت الصحافة المحلية حملة على محطة "البي بي سي" وذلك على إثر نشر "البي بي سي" تقارير عن أحداث البحرين بناء على زيارة أحد مراسليها الذي قال إنه تجول في البحرين والتقى معارضين واستمع إلى وجهة نظرهم المطالبة بالإصلاح وأنهم جميعاً مع استخدام الوسائل السلمية لتحقيق المطالب. ومن الجرائد التي رفعت راية الهجوم على "البي بي سي" جريدة أخبار الخليج التي لم تتورع على لسان الصحفي وال كاتب عبد المنعم إبراهيم، أن تتهم مراسلي "البي بي سي" بأنهم مدمنون. وفي معرض هجومه قال السيد عبد المنعم إبراهيم إن هذا المراسل قد التقى بعناصر إرهابية، وإنه لم يلتفت إلى الدمار الذي ألحقه الإرهابيون بالمجتمع المدني البحريني ولم يشاهد المحلات التي أحرقها الإرهابيون ولم يلتق بأسر العائلات البحرينية والأسبوية التي فقدت أشخاصاً على أيدي المتطرفين والإرهابيين. وفي خلاصة تعليقه اتهم السيد إبراهيم المراسلين بأنهم مشغولون بتلفيق الأكاذيب لتشويه سمعة البحرين في الخارج وإظهارها على أنها بلاد تخرق الحريات وحقوق الإنسان.

والغريب أن شعار "البرلمان هو الحل" الذي رفعته الحركة المطالبية كعنوان على رقيها وسلميتها لم يسلم هو الآخر من التهكم والإزدراء. ففي غمرة الهجمة الإعلامية الشرسة لم يتردد أحد كتاب الأعمدة في استبدال هذا الشعار بـ "البرطمان هو الحل".

والجدير بالذكر أن الوضع الصحفي في الوقت الحاضر لم يتغير عما كان عليه في التسعينيات بالرغم من ارتفاع عدد الجرائد وتدفق هذا الكم الهائل من الكتاب الجدد والصحفيين الذين جاء بهم الإنفتاح السياسي. فالرقابة الحكومية والرقابة الذاتية لا زالت تفعل فعلها وتتحكم في توجيه السياسة الإعلامية. أما القانون الجديد للمطبوعات والذي أثار زوبعة في الشارع الصحفي فور صدوره فهو ما زال في دهاليز المؤسسة التشريعية التي جاء بها دستور 2002 والأمل ضعيف جداً في أن ينجح ممثلو الشعب في إلغاء العقوبات المشددة أو إلغاء المواد التي تصدر حرية النشر والتعبير.

نشاط العلماء المبعدين في بريطانيا

يعتبر المؤتمر الصحفي الذي عقده العلماء في اليوم الأول لوصولهم مطار لندن هو باكورة عملهم. تبع ذلك مشاركة الشيخ علي سلمان في ندوة مجلس اللوردات التي تطرقنا لها أعلاه ومن بعدها مباشرة إصدار البيانات السياسية التي تكفلت أحرار البحرين بتوزيعها عن طريق البريد الإلكتروني.

كما شاركوا مع غيرهم من المبعدين أمثال سيد هادي والسيد جعفر الحسابي في عمل أرشيف وثائقي في دار الحكمة التابع لحركة الأحرار.

لكن النشاط الذي استرعى انتباه الرأي العام الخليجي والعربي وحتى العالمي وسلط الضوء على القضية المطالبية في البحرين هو البرنامج الخطابي والإعلامي الذي قام به المبعدون في زاوية الخطابة (speakers corner) بحديقة الهايدبارك Hayde Park (Corner) بلندن. بدأ هذا النشاط في صيف العام 1996 وحرص القائمون عليه على الإلتزام بالحضور كل يوم أحد لأداء العمل الخطابي والدعائي للحركة المطالبية وفضح عمليات القتل العمد للمدنيين الأبرياء والإعتداء على الحرمات والممتلكات وغيرها من الإنتهاكات التي مارستها السلطة.

وحسب توزيع الأدوار تكفل الشيخ حمزة الليري بالخطابة باللغة العربية فيما قام سيد قاسم الهاشمي بالحديث باللغة الإنجليزية. أما بقية الفريق فقد قام بتوزيع أبيات الحركة المطالبية ومنها عرض صور الشهداء وأشكال التعذيب والبيانات السياسية. وقد كانت هناك مشاركة فعالة من قبل أعضاء الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في هذا النشاط السياسي والإعلامي.

وقد سجل هذا البرنامج نجاحاً منقطع النظير في إطلاع مختلف الأجناس البشرية على الأزمة الدستورية والقضية المطالبية في البحرين. ونجح في لفت أنظار الجمهور إلى ما يحدث من انتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان. لكن هذا البرنامج الإعلامي الناجح لم تكتب له الإستمرارية ولم يستمر لأكثر من ثلاث سنوات وذلك بفعل الخلاف العميق الذي نشب بين العلماء وقادة أحرار البحرين.

قبل تفجر هذا الخلاف كانت أحرار البحرين تنظر إلى الشيخ علي سلمان على أنه يمثل امتداداً للشيخ عيسى قاسم المقيم في مدينة قم بإيران، وإنه نسخة طبق الأصل منه وإن هذه العلاقة في اعتقادهم قد تركت أثرها السلبي على خط سير العمل الوطني بشكل عام. وقد تأكدت صحة وجهة النظر هذه بعد الإنفتاح السياسي وعودة الشيخ علي سلمان

إلى البحرين وأثبتت الأيام مدى تأثير هذه العلاقة الحميمة بين الشيخين على النهج السياسي لجمعية الوفاق وعلى افتقاد قيادة الجمعية لقرارها السياسي.

بدأ الخلاف عندما طالب العلماء حركة أحرار البحرين بإطلاعهم على كل ما تمتلكه الحركة من أموال وعقار على اعتبار أن هذه الأموال والممتلكات لا تخص القادة الثلاثة فقط وإنما هي تخص شعب البحرين، وإنه من حقهم معرفتها والمشاركة في إدارتها وإحكام الرقابة عليها. لكن أحرار البحرين رفضت هذا الطلب بحكم سرية العمل وحاولت إقناع العلماء بأن كشف هذه الأوراق ليس في صالح الحركة لما يمثل ذلك من خطورة على سلامة هذه الموجودات ويؤثر على مستقبل التمويل من الخارج.

وكان من نتيجة إثارة هذا الموضوع الحساس وإصرار كل طرف على موقفه أن تحول الخلاف إلى القطيعة بين الطرفين. وتجدر الإشارة إلى أن حركة أحرار البحرين كانت تقوم بدفع مصروف شهري معمله ثلاثمائة جنيه استرليني لكل من الشيخ حمزة الديري والشيخ حيدر الستري وذلك بعد مضي فترة زمنية قصيرة على استقرار العلماء في لندن. وقد أدت حدة الخلاف إلى انقطاع هذا المرتب الشهري عن الشيخ حمزة الديري والشيخ حيدر الستري.

يقول الشيخ حمزة الديري أنه بعد لقطاع هذا المورد الشهري من حركة أحرار البحرين اضطر في بداية الأمر إلى العمل كموزع إعلانات لشركة البيتزا (Pizza Hut) وغيرها من الشركات قبل أن يضطر للعمل كسائق سيارة أجرة. ولم يختلف الوضع بالنسبة للشيخين الآخرين، علي سلمان والسيد حيدر الستري اللذين اضطرتهما الظروف للعمل من أجل إصلاح وضعهما المادي والمعيشي. أما الشيخ علي سلمان فقد رفض منذ البداية استلام أي معونة مالية من الأحرار واختار بدلاً من ذلك العمل مع جماعة العلماء وهم مجموعة من العلماء العراقيين الذين يعيشون في بريطانيا وينحصر نشاطهم في الحقل التبشيري، أي زيارة المناطق والأماكن من أجل نشر الأفكار الدينية والمبادئ الإسلامية. ونظير هذا العمل التبشيري كان الشيخ علي سلمان يتقاضى من جماعة العلماء العراقية حوالي ثلاثمائة وخمسين جنيهاً استرلينياً في الشهر.

وقد انعكس الخلاف حول المال والعقار على العمل السياسي وتوقفت حركة أحرار البحرين عن توزيع بيانات العلماء على شعب البحرين الأمر الذي أثار تساؤلات الشارع البحريني. ومن الطبيعي أن تصبح هذه الخلافات الجانبية مثار جدل واسع في الساحة السياسية، لكنه ولحسن حظ الحركة المطلوبة لم تؤد هذه الخلافات إلى اضعاف الجبهة

الداخلية لسبب بسيط وهو أن الأحداث العنيفة وأعمال القمع التي كانت تستهدف الجميع وقفت سداً منيعاً ضد تفتيت الصف الوطني.

وقد شكل هذا الخلاف أحد المواضيع المهمة في أجندة معظم اللقاءات التي حدثت بين أعضاء لجنة العريضة والمعارضة في لندن. ورغم الجهود التي بذلها أعضاء لجنة العريضة في رأب الصدأ إلا أن الشيخ حمزة الديري لا زال وحتى هذا التاريخ يحمل أعضاء لجنة العريضة جزءاً من المسؤولية ويتهمهم بعدم استخدامهم العلاقات القوية التي تربطهم بقيادة الحركة في ممارسة الضغط الكافي عليها من أجل تسوية الخلاف وإنهم لم يعطوا هذه القضية ما تستحقه من اهتمام.

والحقيقة أن هذا الإتهام هو في محله، لكن السبب في ذلك يكمن في حرص لجنة العريضة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لحركة أحرار البحرين وفي خوفها من أن ممارسة الضغط على حركة أحرار البحرين في هذا الموضوع الحساس ربما تسبب في تعكير العلاقة بين لجنة العريضة والأحرار بما يؤثر سلباً على مسيرة العمل السيلسي للحركة المطالبة في الداخل والخارج. لكن ذلك لا ينفي أبداً تكرار طرح موضوع الخلاف على حركة الأحرار والدفع دائماً في طريق إيجاد التسوية بين الطرفين.

ما يسترعي الإنتباه في هذا الموضوع أن للشيخ علي سلمان دأب على تقديم نفسه لنا على أنه شخص محايد بين الطرفين المتنازعين، وإنه حاول شخصياً التدخل لحل الخلاف ولكنه فشل ولذا اختار أن يحافظ على علاقته الحميمة بطرفي النزاع.

الرسالة التاريخية الصادرة من مجلس النائب جاسم مراد

على إثر سياسة العقاب الجماعي الذي انتهجته الحكومة ضد الإنتفاضة الشعبية وما ترتب على ذلك من أعمال وحشية استهدفت المئات من المواطنين وبلغت حد القتل خارج القانون وجدت السلطة أن سمعتها على المستوى الإقليمي والدولي قد تلطخت بفعل الإنتهاكات الفظيعة، الأمر الذي حدا بالسلطة لاستخدام بعض الرموز الشيعية من أجل توجيه الإتهام للمقاومة المدنية وتحميل قيادات الحركة المطالبة مسؤولية ما يحدث. ولهذا الغرض تم ترتيب اجتماع خاص في منزل الوجيه أحمد منصور العالي، إلا أن البرلمان السابق رسول الجشي والمحامي حسن رضي والسيد جواد حبيب قد أدركوا واستشعروا أبعاد هذه اللعبة الطائفية وخطورتها فما كان منهم إلا أن اعتذروا عن حضور ذلك للقاء المحصور على الطائفة الشيعية. كان رد فعل المعارضة على هذا التحرك الطائفي سريعاً

جداً حيث تداعت الشخصيات والرموز الوطنية لعقد اجتماع لتدارس الوضع السياسي المتدهور والبحث في أسباب الأزمة وتداعياتها في محاولة لإيجاد الحلول السياسية كبديل للحل الأمني الذي اختارته الحكومة والذي تسبب في إرقة دماء الأبرياء. وقد تمّ عقد هذا الاجتماع التاريخي في منزل السيد جاسم محمد مراد وذلك في مساء يوم السبت الموافق الخامس والعشرين من شهر مارس 1995 وضمّ الشخصيات التالية أسماؤهم:

- 1) عبد الجليل الماكنة، (2) النائب في البرلمان المنحل الأستاذ سليمان الشيخ المبارك
- 3) الصحفي إبراهيم بشمي، (4) المحامي حسن علي رضي، (5) الدكتور حسن فخر
- 6) المهندس هشام الشهابي عضو لجنة العريضة
- 7) المحامي أحمد عيسى الشملان عضو لجنة العريضة
- 8) إبراهيم السيد كمال الدين عضو لجنة العريضة
- 9) علي قاسم ربيعة، النائب السابق، وعضو لجنة العريضة
- 10) رسول الجشي، النائب السابق
- 11) الأستاذ علي أحمد هلال ، (12) الأستاذ عبدالله العصفور
- 13) الأستاذ علي عبدالله خليفة، (14) حمد عبدالله أبل، النائب السابق
- 15) محسن حميد مرهون ، المحامي والنائب السابق
- 16) حسن إبراهيم كمال، رجل الأعمال، (17) جواد حبيب جواد، رجل الأعمال
- 18) جاسم محمد فخر، الناشط السياسي. (19) علي الأيوبي، المحامي
- 20) حسين أحمد قاسم عبدالرسول، الناشط السياسي.
- 21) سلمان عيسى سيادي، المحامي، (22) حسن محمد بوحجي، المستشار القانوني.
- 23) أحمد سند، رجل الأعمال، (24) جاسم محمد مراد، النائب السابق.

كان الموضوع المطروح للنقاش هو تداعيات الأزمة السياسية والأمنية وما آلت إليه البلاد من فقدان للأمن والاستقرار وكيفية الوصول إلى الحل السياسي الكفيل بوضع حد لهذه التداعيات الخطيرة. وقد احتدم للنقاش وتباينت الآراء والأفكار حول المعالجة الصحيحة للخروج من الأزمة الخطيرة المحدقة بالوطن. كان من المفترض أن يستغرق الاجتماع مدة أطول بحكم القضية المهمة المطروحة ولكن اضطر للحضور إلى انهائه في الساعة العاشرة والنصف وذلك بناء على طلب ساكني القرى والمناطق البعيدة الذين وضعوا ثي اعتبارهم تدهور للوضع الأمني وارتفاع وتيرة الأحداث في معظم قرى البحرين. وقد استقر رأي الأغلبية على تحرير خطاب باسم الأمير لمناشته بالتخلي عن الحل الأمني للأزمة. وفي هذا الخصوص تم تكليف كل من المحامي أحمد الشملان والمحامي سلمان سيادي بإعداد

مسودتي الرسالة على أن يتم بعد ذلك مراجعة المسودتين ودمجها معاً في رسالة واحدة من قبل لجنة مكونة من السيد علي هلال وحسين قاسم والمرحوم قاسم فخر والسيد رسول الجشي بالإضافة إلى المحامي الشملان والمحامي سلمان سيادي.

وقد عقدت اللجنة المكلفة بالصياغة اجتماعاتها في نادي العروبة وقامت بإعداد المسودة المشتركة التالية التي نالت موافقة الجميع:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة أمير البحرين حفظه الله

تحية واحتراما وبعد ،،،

فحن الموقعين على هذا الخطاب تداعينا من منطلق إيماننا العميق بأن الأحداث التي يمر بها وطننا العزيز في الآونة الأخيرة تفرض علينا ضرورة العمل من أجل المساهمة في رأب الصدا ووضع كافة الحلول الكفيلة بالحفاظ على وحدتنا الوطنية ومكتسباتنا الحضارية وتعزيز التلاحم الوطني بين كافة أبناء الشعب البحريني بما يحفظ له كيانه الذي امتد عبر تاريخ طويل ومشرق من العمل الحضاري الخلاق بفضل جهود أبنائكم من مختلف قطاعات وفئات هذا الشعب تحت قيادتكم الرشيدة.

إن إيماننا بهذا الواجب الوطني ينطلق من تقننا الراسخة وعلما الذي لا يداخله أي شك بأن قيادتنا السياسية حريصة كل الحرص على مد جسور التواصل القائم على الثقة المتبادلة بيننا، حكاماً ومحكومين كأسلوب للحوار الحضاري بين أبناء ورجالات هذا الوطن. توصلاً لوضع الحلول الصحيحة وتهيئة الأجواء الكفيلة بخدمة وتعزيز مسيرة العمل الوطني البناء وبما يساهم في الحفاظ على الأمن والأمان وللتخفيف من حدة التوتر وتجنيد البلاد الفتنة وتعزيز مسيرة التنمية.

إننا نرى، يا صاحب السمو بأن ما تمر به بلادنا هذه الأيام ليس وليد لحظته، ذلك أنه على الرغم من تقديرنا لجهودكم المخلصة في خدمة أبناء هذا الوطن، سواء على صعيد تعزيز أطر المشاركة الشعبية، أو على صعيد جهود التنمية الإجتماعية والإقتصادية التي تقودها حكومتنا الرشيدة، إلا أنه مما لا شك فيه إن الذي تعاني منه بلادنا منذ فترة ليست قصيرة والذي يتمثل في غياب السلطة التشريعية التي تكفل دستور البلاد برسم إطارها، فضلاً عما تعاني منه قطاعات واسعة من أبناء وشباب هذا الوطن من قسوة الحياة نتيجة للبطالة وانعدام فرص العمل ومنافسة العمالة الأجنبية، كل ذلك أدى إلى زيادة حدة الإحساس بالمعاناة والمرارة لدى فئات عديدة من شعبكم والتي تتطلع لكم اليوم باعتباركم

الملاذ الذي لا يقبلون غيره لرفع مظاهر ومسيبات هذه الأحداث المؤسفة التي لا نقبل لوطننا استمرارها.

فإنتنا نحن الموقعين، ونظن بأن جموعاً كبيرة من أبناء شعبكم تشاطرنا هذا الرأي، نرى ضرورة وقف كافة أشكال ومظاهر العنف وتجاوز القانون، أيا كانت الجهة التي تمارس هذا العنف أو ذلك التجاوز لأحكام القانون وضمانته.

كما نرى يا صاحب السمو - بأن الأسس والمبادئ التالية ستكون بلا شك ضمانات راسخة للحفاظ على هذا الوطن ومنجزاته كما ستعمل على تهدئة وطمأنة مواطنيه بما يقطع الطريق على أي أعمال ضارة ونرى بأن هذه الأسس هي:

أولاً: الإسراع في إطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين ممن لم يثبت تورطهم في أية أعمال مخرجة بالأمن والقانون وإعادتهم إلى أعمالهم.

ثانياً: التأكيد على التزام أجهزة الأمن بالقواعد الإجرائية والضمانات القانونية التي يكفلها القانون لحريات الأفراد وحرمة المساكن.

ثالثاً: العمل على صياغة وخلق الأطر والقنوات الكفيلة بمناقشة مبدأ إعادة العمل بالمواد المتعلقة من الدستور وصولاً إلى تمكين السلطة التشريعية من ممارسة دورها المنوط بها طبقاً للدستور وتعزيزاً لدور الحكومة الرشيدة في مسيرة الخير والرخاء.

رابعاً: كفاءة فرص العمل للمواطنين واعتماد أسس علمية في التأهيل والتدريب وتنمية القوى البشرية.

وإننا إذ نرفع اسموكم الكريم خطابنا هذا ليحدثنا ويطيد الأمل وتدفعنا الثقة المطلقة في رحابة صدركم وثاقب نظركم وحرصكم اللامحدود على الحفاظ على مكتسبات هذا الوطن والذود عن أهله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في الثلاثين من مارس 1995 تم عقد الاجتماع الثاني والأخير في منزل النائب السابق السيد جاسم مراد وبدا للوهلة الأولى ومن خلال علامات الوجوم والأعصاب المشدودة أن هذا الاجتماع سوف لن يكون طبيعياً وهادئاً. كان للمتحدث الأول السيد المحامي حسن رضي الذي أطلع الحضور على استدعائه من قبل الوزير محمد المطوع بهدف إخطاره بعلم الحكومة باجتماعاتهم في منزل النائب السابق جاسم مراد وبتشكيل لجان وكتابة عرائض وليعبر له عن عدم رضی الحكومة بهذه الأعمال. وتحدث من بعده المحامي سلمان سيادي وأفاد أن الوزير محمد المطوع قد اتصل به وعبر له عن عدم ترحيب الحكومة بمشروع العريضة. والواقع أن الحكومة لم تكتف بهذا القدر من التبليغ

عن انزعاجها بل قام الشيخ دعيج بن حمد الوكيل المساعد للشؤون الإسلامية بالإتصال بكل من السيد حسن إبراهيم كمال والسيد عبدالله العصفور على انفراد وأبلغهما باستياء الحكومة من هذا النشاط الذي يقومون به وأن الحكومة ليست على استعداد لتسلم أية عرائض أو رسائل تخرج من هذا الإجتماع. وقد كانت هذه الإستدعاءات وبهذه اللهجة التهديدية أكثر من كافية لإحداث البلبلة والإنقسام في صفوف الحضور وزرع الخوف في قلوب البعض ودفعهم لرفض مشروع الرسالة. لكن إصرار الأغلبية على المضي قدماً في هذا المشروع اضطر المعارضون وهم السادة حسن عبدالله فخرو وعبدالجيل الماكنة وحمد أبل وعبدالله العصفور وحسن كمال والمحامي علي الأيوبي للإسحاب.

أما الذين تحملوا مسؤوليتهم التاريخية وقاموا بالتوقيع فهم التالية أسماؤهم:

- 1) سليمان الشيخ المبارك، 2) جاسم محمد فخرو، 3) إبراهيم كمال الدين،
- 4) حسن محمد بوحجي، 5) حسين أحمد قاسم عبدالرسول، 6) سلمان عيسى سيادي،
- 7) علي أحمد هلال، 8) محسن حميد مرهون، 9) أحمد عيسى الشملان،
- 10) علي عبدالله خليفة، 11) جواد حبيب جواد، 12) رسول الجشي
- 13) علي قاسم ربيعة، 14) أحمد سند، 15) إبراهيم بشمي، 16) حسن علي رضي،
- 17) جاسم محمد مراد

وقد اتفق الموقعون على تشكيل الوفد الذي سيقابل القيادة السياسية، على أن يقوم السيد جاسم محمد مراد بالإتصال بدار الحكومة من أجل تحديد موعد للقاء الوفد برئيس الوزراء من أجل تسليمه الرسالة. وقد اكتشفنا فيما بعد أن الحكومة كانت على علم ودراية بما دار في الإجتماع، ولذا فقد بادرت بقطع الطريق على المجتمعين وذلك بإخطارهم بعدم استعداد الحكومة لاستلام أي كتاب أو عريضة. وقد ائضح فيما بعد أن الحكومة كانت تحتفظ بنسخة من الرسالة التي حصلت، عليها عن طريق أحد رجالها الحاضرين في الإجتماع.

إعتقال الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين

في الحادي من إريل من العام 1995 وبينما كانت لجنة العريضة الشعبية تنتظر الظرف الملائم لتحديد موعد لملاقة الأمير فوجئ أعضاء لجنة العريضة وشعب البحرين بتطويق منطقة بني جمرة واقتحام البيوت المحيطة بمنزل الشيخ عبدالأمير الجمري وإخلائها من سكانها. وأثناء فرض الحصار على الشيخ عبدالأمير الجمري تم إطلاق الرصاص على المتظاهرين الذين استكروا ما يحدث مما أدى إلى استشهد كل من محمد

علي عبدالرزاق ومحمد جعفر يوسف عطية وإصابة أكثر من عشرين شخصاً بإصابات بعضها خطيرة. في نفس هذا الوقت تم اعتقال عضو لجنة العريضة الأستاذ عبدالوهاب حسين وكذلك الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان.

وقد اعتبرت لجنة العريضة هذه الأعمال بمثابة تصعيد من قبل الحكومة التي تعمدت اختيار الخيار الأمني بدلاً من الحوار وذلك بهدف القضاء على الحركة المطلوبة. وقد جاء رد فعل الشارع لهذه الأعمال البوليسية والقمعية التي طالت القيادات السياسية قوياً جداً بحيث عمّت المظاهرات سائر القرى والمدن الشيعية. وفي محاولة منها لتطويق ردات فعل المواطنين حيال القتل العمد ومنع هذه الأحداث من الإنتشار عمدت الجهات الرسمية في الثالث من إبريل من العام 1995 إلى تشويه الحقائق باستخدام إعلامها وصحافتها للإعلان عن بدء الحوار الوطني. أما الهدف الثاني من وراء هذه الحملة الإعلانية والدعائية للحوار فكان من أجل تضليل للرأي العام في الخارج فيما يتعلق بعملية اعتقال القيادات والرموز التي أدت إلى سقوط القتلى والجرحى برصاص وزارة الداخلية.

وفي الخامس من مارس 1995 أي بعد يومين من الإعلان عن الحوار قامت وزارة الداخلية باعتقال الشيخ عبدالأمير الجمري وإيداعه السجن. ولم يمض يومان على هذا الإعتقال حتى باشرت قوات مكافحة الشغب باعتدائها على جامع بني جمرة وأقدمت على حفر أرضيته وتكسير محتوياته ومن ثم إغلاقه بالشمع الأحمر. وفي التاسع عشر من إبريل 1995 سقط شهيد آخر هو حسين عبدالله العشيرى.

بعد مرور شهرين أو أكثر على اعتقال للرموز والقيادات الدينية وسقوط الشهداء وللجرحى اتضح فيما بعد أن مفهوم السلطة للحوار هو عقده داخل أروقة قلعة وزارة الداخلية وإدارته من قبل كبار موظفي الوزارة مع القيادات الدينية المعتقلة في سجن القلعة كما سنتطرق إلى ذلك في الفصل الخاص بالمبادرة.

الجزء الثالث: العريضة النسائية

لقد تركت أعمال العنف والإنتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها وزارة الداخلية وخاصة قتل النساء والأطفال وبدون تمييز واقتحام المنازل وتكسير الممتلكات ودخول غرف النوم عنوة بما يعد انتهاكاً فاضحاً للأعراض.. لقد تركت كل هذه أثرها السيئ في نفسية المرأة البحرينية مما دفعها في الرابع عشر من شهر إبريل 1995 إلى تحرير عريضة نسائية عكست الوضع السياسي والأمني في البلاد وحمّلت النظام السياسي مسؤولية ما يحدث من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. والحقيقة إننا في لجنة العريضة الشعبية لم نكن نتوقع ردود الفعل القوية التي أحدثتها هذه العريضة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. فقد تركت هذه العريضة أثرها البالغ على الرأي العام في الخارج وخاصة في البلدان الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الأمر الذي أزعج الحكومة ودفعها للإنتقام من كل من وقع عليها. وقد شمل هذا العقاب بشكل خاص الموظفين العاملات في وزارات الدولة حيث تعرضن للإقالة من أعمالهن أو تجميدهن. ونظراً للأهمية التاريخية لهذه العريضة فإننا ننشرها بالكامل مع أسماء موقعيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الموقر

أمير دولة البحرين

تحية من نساء البحرين

إنطلاقاً من تقننا الراسخة بسعة صدر سموكم ومن إيماننا العميق بأهمية إيصال آرائنا إليكم عن طريق الحوار الديمقراطي الذي أكدتم تسسكم به مرات عديدة. يشرفنا أن نتقدم إلى سموكم بهذا الخطاب للتعبير عن بالغ قلقنا تجاه الأوضاع التي يمر بها وطننا الحبيب. لقد هاننا كمواطنات بحرينيات التصاعد الأخير للأحداث واستخدام لغة العنف بدلاً من لغة الحوار لمواجهة الحدث وحل الخلاف بحيث لم نعد قدرات على تجاهل ما يدور حولنا يومياً خاصة مع إدراكنا بأن استمرار العنف لا يعني حلاً للقضية إنما يفاقمها. إن استمرار

العنف وانتشاره سوف يطال الجميع أجلاً أو عاجلاً. إن تجارب الشعوب قد أثبتت، أن دائرة العنف هي حلقة مفرغة لا نهاية لها، تولد الضغينة وتعمق الكراهية وتكرس العنف، وفي نهاية الأمر سنكون جميعاً خاسرين وسيئخُن بلدنا الحبيب بجراح لن تتدل لفترة طويلة.

إننا إذ نؤكد قناعتنا التامة بأن التخريب والتدمير للمنشآت العامة أمر غير مقبول إطلاقاً، إلا أننا نتفهم كذلك أنه قد يكون تعبيراً عن غياب قنوات الحوار وانعكاساً لعمق وحجم التراكمات الهائلة من المعاناة ومن تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى شريحة واسعة من أبناء البحرين خصوصاً العاطلين منهم، هذه الأوضاع التي باتت تتطلب حلاً عاجلاً لمواجهة للتطورات الراهنة.

لقد هالنا كذلك بوصفنا مواطنات وأمهات ممارسات قوة الأمن والشغب مع المواطنين من أهل القرى، تلك الممارسات التي تراوحت بين الإهانات والضرب المبرح للشباب والنساء والأطفال إلى قتل المتظاهرين العزل بالرصاص بما فيهم طلبة المدارس والجامعات. إننا مع تأكيدنا القاطع على رفض أعمال التخريب إلا أننا لا نجد ذلك مبرراً كافياً لاستخدام الرصاص من قبل قوات الأمن، خصوصاً مع الأطفال والمواطنين العزل. إننا على ثقة بأن حكومة البحرين الموقرة لن تدعم وسائل الحوار والتعامل مع المتظاهرين كي تلجأ للتفاهم معهم بالرصاص خاصة إن جملة ما نسب للمتظاهرين ارتكابه من أعمال تخريب لا تصل عقوبته القانونية حد القتل.

إننا نؤمن يا صاحب السمو بأنه لا يغيب عن حكمتكم بأن المضي في التعامل مع التطورات يتطلب كسر دائرة العنف، ولن يستطيع ذلك إلا الطرف الأقوى بحكمته وعقلانيته وليس بسلاحه. وإننا لعلى ثقة تامة في قدرتكم على إخراج بلدنا من هذه المحنة العصبية للحفاظ على الوحدة الوطنية.

بناء على ذلك فإننا نتقدم إلى سموكم بهذا الخطاب راجين تدخل سموكم شخصياً لكسر دائرة العنف وفتح باب الحوار للنظر في كيفية معالجة الوضع بحكمتمكم المعهودة والتي يمكن أن تتحقق عبر الوسائل التالية:

1- وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غير القانونية والإعتقالات الجماعية.

2- التعامل مع الموقوفين وفقاً لأحكام القانون بكل ما يتضمنه من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة وإطلاق سراح بقية المعتقلين فوراً وإرجاع المبعدين.

- 3- توفير فرص العمل لكل المواطنين وتحقيق الحد الأدنى لمتطلبات معيشتهم وإيجاد حل حاسم لتزايد العمالة الأجنبية.
- 4- فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول إلى الحل المناسب.
- 5- تفعيل دستور دولة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني وإتاحة المجال للحريات العامة وحرية التعبير.
- 6- مشاركة المرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والإستفادة من طاقاتها الخلاقة في جميع المجالات لخدمة وطننا البحرين.
- وكلنا أمل بأن سموكم بروحكم الأبوية المعهودة، وبحكمكم البالغة مدركون حساسية الموقف وقادرون على اتخاذ القرار الصحيح والكفيل بوضع حد لإراقة الدماء وإنقاذ الأمة من هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدنا العزيز.
- هذا وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام لسموكم الكريم...

مواطنات وأمهات البحرين

وقد حملت هذه العريضة ثلاثمائة وتسعة عشر توقيعاً إلا أننا نكتفي بنشر تواريخ المشرفين على إصدار العريضة الأساسيين وهم:

- 1) عزيزة حمد البسام، معدة برامج إذاعية (2) د. خولة مطر، صحفية
- 3) د. منيرة أحمد فخرو، أستاذة جامعة وعضوة لجنة العريضة الشعبية
- 4) عائشة خليفة مطر، مديرة الصناعات الحرفية
- 5) د. فضيلة المحروس، طبيبة أطفال (6) جليلة السيد أحمد، محامية
- 7) ودلا محمد المسقطي، محاسبة (8) فوزية السندي، موظفة
- 9) د. سبيكة النجار، موظفة (10) سوسن ابراهيم الخياط، موظفة
- 11) حصة الخميري، رئيسة التعليم المستمر
- 12) مريم عبدالله فخرو، موظفة (13) خديجة علي مسعود، موظفة
- 14) شيخة مبارك حمد، موظفة (15) نادية للمسقطي، محاسبة
- 16) فريدة غلام اسماعيل، موظفة (17) كوكب عبدالله أبو ادريس، موظفة

ومن بين مجموع الموقعات على العريضة هناك اثنتان وتسعون ممن يعملن في الحكومة وقد تعرض جميعهن للتهديد بالفصل من العمل من قبل وزارات الدولة التي يعملون فيها إن هنَّ لم يسحبن توقيعهن، وأجبر البعض منهن مثل الأنسة عائشة مطر والدكتورة فضيلة المحروس والسيدة نادرة المسقطي على تقديم رسالة اعتذار أيضاً.

ومن اللاتي رفضن سحب توقيعهن وتقديم رسالة اعتذار الدكتورة منيرة فخرو عضوة لجنة العريضة الشعبية والتي تعمل أستاذة في جامعة البحرين، والأنسة عزيزة البسام التي تعمل في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والأنسة حصة الخميري التي تعمل مشرفة برامج في وزارة التربية والتعليم وقد تم فصلهن من العمل.

وبدافع الخوف من ردات فعل السلطة وعسفها تحرك كل من السيد رضي الموسوي والسيد عبدالله جناحي والدكتور عزيز لبل وجميعهم من المحسوبين على الحركة الوطنية بمحاولة إقناع القيادات النسائية بسحب توقيعهن من العريضة حتى لا يتعرضن للطرد من العمل، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من قبل الأغلبية اللواتي أصررن على إبقاء اسمائهن مهما كانت النتيجة.

وفي هذا المقام وجب التطرق لموضوع إحياء ذكرى المناضلة الأنسة عزيزة البسام التي وافاها الأجل في الثاني والعشرين من شهر أغسطس من العام 1997 إثر مرض عضال. فهذه المناضلة التي مارست العمل السياسي وهي ما زالت طالبة وفي مقتبل العمر لم تعمر طويلاً لتعيش مرحلة الميثاق وما أعقب ذلك من تداعيات سياسية وانقلاب على دستور البلاد. وقد كان يوم رحيلها مناسبة حداد لدى الحركة الوطنية والحركات النسائية وشعب البحرين قاطبة.

وتكريماً لهذه المناضلة وتقديراً لمواقفها الوطنية ودورها الريادي كناشطة في العمل النسائي قررت جمعية نهضة فتاة البحرين، وهي الجمعية التي كانت تنتمي إليها الفقيدة إقامة حفل تأبين لها في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر 1997. لكن للنظام السياسي الذي لم ينسَ الدور الوطني والريادي لهذه المناضلة لم يكن ليغفر لها عملها البطولي حيّة أو ميتة. ففاجأ مجلس إدارة الجمعية باستدعاء جميع أعضاء المجلس إلى مركز شرطة الحورة وهناك لم يتورع الرائد عبدالسلام الأنصاري عن تهديد عضوات مجلس الإدارة بتوقيع أقسى العقوبات فيهن إن هنَّ أقدمن على إحياء أربعينية الفقيدة. وهذا التصرف يعكس بطبيعة الحال درجة الكراهية والحقد السياسي الذي يكنه النظام لمعارضيه كما يعكس مستوى القمع والإرهاب السياسي الذي مارسته السلطة والذي وصل إلى حد قيام السلطة بدفن بعض الشهداء بنفسها ومنع المواطنين من زيارة القبور وإقامة مجالس العزاء لشهدهائهم. وفي هذا المقام لا بد من التذكير بقصة استدعاء علي ربيعة من قبل وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة واستدعاء المهندس هشام الشهابي من قبل مدير الأمن العام إيان هندرسون وفي وقت واحد، وذلك من أجل منعهما من تنظيم أربعينية أحد رجالات هيئة الإتحاد الوطني المناضل عبدالعزيز الأشملان.

الفصل الثاني:

المبادرات وتداعياتها

الجزء الاول:

المبادرة الأولى: حوارات السجن والإتفاق

لا شك أن عملية الإعتقال التي تمت في النصف الأول من شهر إبريل 1995 وطالت قيادات ورموز للتيار الديني الشيعي وعلى رأسهم الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين قد أدت إلى تدهور للوضع الأمني والحقوقى وتفاقم الوضع السياسي بشكل كبير. فقد عمّت المظاهرات والإعتصامات الإحتجاجية مجمل قرى البحرين وذلك في ردة فعل قوية على استخدام السلطة جميع وسائل القمع والإرهاب. ومع بدء لعام الدراسي عمّت المظاهرات جميع المدارس - فيما عدا تلك التي في لمحرق والرفاع - كرد على أعمال العنف التي مارستها الحكومة. وقد قامت وزارة الداخلية باقتحام بعض المدارس والإعتداء على للطلبة بالضرب المبرح كما قامت قوات الشغب باقتحام جامعة البحرين في 1995/4/29 واستلام الجهاز الأمني فيها والتحكم في دخول الطلبة الجامعيين وخروجهم.

إلا أن الحكومة اكتشفت، فشل الحل الأمني في جلب الأمن والإستقرار في الوقت الذي أدت فيه المبالغة في استخدام القمع والإرهاب إلى استنكار منظمات حقوق الإنسان في العالم وتشويه صورة الحكومة في الخارج. وأمام هذا التطور الخطير اضطرت الحكومة إلى الدخول في لعبة سياسية ذكية جداً من شأنها أن تتيح للحكومة تحقيق المكاسب التالية:

- (1) إستمالة القيادات الشيعية واستخدامها كأداة لإسكات الشارع السياسي.
 - (2) القضاء على لجنة العريضة الشعبية عن طريق تحطيم الوحدة الوطنية بعزل الرموز الدينية عن القيادات الوطنية والعلمانية.
 - (3) إسكات صوت المعارضة في الخارج عن طريق التسوية في الداخل.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف مجتمعة لجأت وزارة الداخلية ممثلة في الوزير الشيخ محمد بن خليفة الخليفة ومدير الأمن العام السيد أيان هندرسون إلى الدخول في اتفاق غير مكتوب مع القيادات الدينية، حيث بدأ في الاسبوع الثاني من شهر إبريل 1995 ما سمي بالحوار بين الرموز والقادة الدينيين الموجودين في سجن القلعة وبين وزارة الداخلية.

وقد كان الحوار في بداية الأمر بين مسؤول جهاز الأمن والإستخبارات الضابط هندرسون وعادل فليفل من جهة، وبين جماعة من أطلقوا على أنفسهم جماعة المبادرة من جهة أخرى. ومن ضمن شروط المبادرة أن يقوم أصحابها بإقناع جماعة لندن (حركة أحرار البحرين) وجماعة قم (بيليران) بقبول هذه الصفة السياسية وأن تبادر جماعة لندن إلى تخفيف لهجة البيانات السياسية والتوقف عن ممارسة العمل السياسي التحريضي. وقد رفض أصحاب المبادرة قبول شرط الإقناع على اعتبار أنهم لا يملكون أية سلطة على جماعة لندن وأن دورهم لا يتعدى عرض المشروع عليهم وإن لهم كامل الحرية في القبول أو الرفض.

وقد تظاهر (هندرسون) بالغضب من هذا الجواب وغادر الإجتماع ولم يلتقِ بأصحاب المبادرة إلا بعد أن قام عادل فليفل بتلطيف الأجواء حسب الخطة المرسومة ويطمئن الحاضرين باستمرار مشروع الإتفاق مما هيا لعودة (هندرسون) واستمرار الحوار.

وحسب قول الشيخ خليل سلطان فإن الإجتماعات مع هندرسون غالباً ما كان يعقبها إجتماع وزير الداخلية مع أصحاب المبادرة كل على حده للإطلاع على نتائج ما تم التوصل إليه من أمور وبحضور كل من وكيل وزارة الداخلية الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة والمدعي العام عيسى بوخوة وعادل فليفل. ويعلق الشيخ خليل سلطان على طبيعة هذه الإجتماعات بالقول أن الشيخ إبراهيم كان أكثر الحضور شراسة في حديثه مع المعارضة.

وقد استمر الحوار حتى شهر أغسطس حيث عقد الإجتماع الأخير بتاريخ 14|8|1995 وهو الإجتماع الموسع الذي التقى فيه الشيخ الجمري والأستاذ حسن مشيم ومعهما بقية القائمين على المبادرة بوزير الداخلية في مكتبه وبحضور وزير العمل عبدالنبي الشعلة والشيخ منصور الستري رئيس محكمة الإستئناف العليا الشرعية الجعفرية والشيخ أحمد العصفور وكيل محكمة الإستئناف العليا الشرعية الجعفرية والشيخ سليمان المنني عضو محكمة الإستئناف العليا الشرعية الجعفرية ورجل الأعمال عضو مجلس الشورى الحاج أحمد منصور العالي.

وفي معرض حديثه أمام الحضور قال وزير الداخلية أنه قام بدعوة الشهود من أجل سماع ما تم الإتفاق عليه مع الشيخ عبدالأمير الجمري ورفاقه وعندئذ طلب من الشيخ عبدالأمير أن يقرأ نص الإتفاق.

كان الشيخ عبدالأمير قد أعدَّ ورقة مكتوبة قام بتلاوتها أمام الحضور وهي تقول الآتي: "إن هذه المبادرة أو الجهود قد لقيت القبول والتشجيع من قبل المسؤولين (الأمنيين طبعاً) وقد ناقشناها مع سعادة وزير الداخلية فوجدنا تشجيعه لها على أن يبدأ التنفيذ لهذه

الجهود يوم الأربعاء الموافق 16|8|1995 وذلك بعد إطلاق سراح الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان من القائمين على المبادرة بالإضافة إلى الشيخ علي أحمد الجدحفصي وفضيلة السيد إبراهيم السيد عدنان الموسوي وفضيلة الشيخ حسين الديهي للمساعدة في إنجاح الجهود. ومع إطلاق سراح هؤلاء العلماء والشيوخ يتم الإفراج عن مائة وخمسين من المعتقلين من غير المحكومين. وفي 7|9|1995 يتم إطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب مصحوباً بإطلاق سراح باقي المعتقلين غير المحكومين حال عودة للهدوء والإستقرار.

أما بشأن المعتقلين في الأحداث من غير المحكومين فسوف يخضع موضوعهم إلى المساعي الحميدة مع سمو الأمير بالإضافة إلى المبعدين والمهجرّين وغير ذلك من المسائل للعاقبة. أما للمطالب السياسية فنحن نؤمن بعدم المطالبة بها في الوقت الحاضر ونرى ترك معالجتها إلى ما بعد عودة الهدوء والإستقرار إلى البلاد في ظل توفير الأرضية من جانب الحكومة. وقد اعتبر أصحاب المبادرة حضور هذه الشخصيات الحكومية والدينية والحقوقية في هذا اللقاء بمثابة الشهود على الإتفاق.

كيف سارت عملية تنفيذ الإتفاق؟

في 16|8|1995 قامت الحكومة بالإفراج عن الدفعة الأولى من القادة والرموز وفي مقدمتها الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان على اعتبار أن هذين الشخصين سيمثلان الوفد الذي سيغادر خلال عشرة أيام لمقابلة المعارضة في الخارج. وقد استرعى انتباه الوفد عدم توقف وزارة الداخلية عن حملة الإعتقالات والمظاهر العسكرية واستنزاف المواطنين الأمر الذي دفع الوفد إلى الإتصال بوزارة الداخلية من أجل لفت نظرها بوجوب التوقف عن هذه الممارسات التي لا تهيئ لهم الأرضية المناسبة لتهدئة المواطنين. كما نصح الوفد وزارة الداخلية بإصدار بيان تتأشد فيه المواطنين الذين صودرت جوازات سفرهم بالتوجه إلى دائرة الهجرة والجوازات من أجل استرجاع جوازات سفرهم مما يساعد على زرع ثقة المواطنين في الإتفاق.

قبل توجه عضوي الوفد إلى لندن كانت لهما مقابلة مع وزير الداخلية حيث أطلعاه على عمليات الإعتقال التي تمّت في الدراز وبالحملة الصحفية التي شنتها الصحافة على أهالي الدراز واتهمتهم فيها بأعمال التخريب والكتابة على الجدران.

قبل سفر الوفد إلى لندن عقدت المعارضة مؤتمراً في مجلس اللوردات بلندن في الرابع والعشرين من شهر أغسطس وذلك بمناسبة مرور عشرين عاماً على حل البرلمان. وفي هذا المؤتمر تطرّق الدكتور منصور الجمري لهذا الإتفاق الذي تمّ في السجن وقال

أنه حسب هذا الإتفاق فإن على قادة الإنتفاضة العمل على تهدئة الوضع وإيقاف الإنتفاضة في مقابل أن تقوم السلطة بالإفراج عن المعتقلين على ثلاث دفعات الأولى في 16 أغسطس وتُشمل خمسة من قادة الإنتفاضة و150 آخرين، والثانية في 7 سبتمبر وتشمل الأستاذ عبدالوهاب حسين و150 معتقلاً سياسياً، والثالثة في 30 ديسمبر وتشمل الشيخ عبدالأمير الجمري ومعه بين 500 و600 سجيناً. وفي هذه الأثناء يقوم قادة الإنتفاضة المفرج عنهم بتهدئة الأوضاع وبعد ذلك تبدأ مناقشة ثلاثة قضايا أساسية هي: عودة العمل بالدستور وعودة المنفيين والإفراج عن السجناء المحكومين. وقد رحّب الدكتور الجمري بهذا الإتفاق ولكنه اشترط أن يمثل الحوار المقبل الحوار الوطني الذي تجسد خلال الأعوام الأخيرة وأكد على أن حركته لن تقبل بحوار لا يمثل الإجماع الوطني.

وقد افتتح هذا المؤتمر اللورد إيفوري وشارك فيه بالإضافة إلى ممثلي حركة أحرار البحرين عضو المجلس الوطني المنحل الدكتور عبدالهادي خلف والمهندس عبدالنبي العكري ممثلاً عن لجنة التنسيق بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية والشيخ عبدالحميد الرضي ممثلاً عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين.

في السادس والعشرين من شهر أغسطس غادر الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان إلى محطتهما الأولى لندن وهناك قابلاً قيادة حركة أحرار البحرين المتمثلة في الدكتور الشهابي والدكتور منصور الجمري والدكتور مجيد العلوي وقد حضر هذا الإجتماع الدكتور عبدالهادي خلف.

وبعد أن خُص الوُفد من شرح تفاصيل المبادرة ومن الرد على الأسئلة والإستفسارات عبّرت قيادة أحرار البحرين عن تحفظها على هذا المشروع لأنه جاء نتيجة الحوار مع وزارة الداخلية ولم يأت عن طريق التفاوض مع القيادة السياسية وبالتالي فإن هذا المشروع لا تتوفر فيه الضمانات الكافية لنجاحه. ومما عزّز وجهة نظر أحرار البحرين وأثار استياء عضوي الوُفد التصريحات التي أطلقها وزير الدولة ووزير الإعلام محمد المطوع وفيها ينفي وجود أي اتفاق مع المعارضة الدينية ويصف عناصرها بالمخربين.

بعد محطة لندن توجّه الوُفد إلى إيران، حيث التقى في مدينة قم بالشيخ عيسى قاسم وجماعة الطلبة وأطالعهم على تفاصيل المشروع وعلى عكس رد فعل القيادة في لندن فقد عبّرت جماعة قم عن تقبلها لهذا المشروع رغم تحفظاتها عليه.

إنتهت مهمة أعضاء الوُفد في إيران، وقبل الرجوع إلى البحرين اقترح الشيخ خليل سلطان إضافة سوريا كمحطة أخيرة. لكن الأستاذ حسن مشيمع رفض هذا الإقتراح بدافع التقيد بالإتفاق الذي لم يدرج سوريا كأحد المحطات. وأمام إصرار الشيخ خليل سلطان

على وجهة نظره اضطر حسن مشيمع إلى العودة إلى البحرين فيما سافر الشيخ خليل سلطان إلى سوريا حيث التقى أولاً بالمعارضة التقدمية في منزل الأستاذ عبدالرحمن النعيمي. وما أن فرغ الشيخ خليل سلطان من عرض تفاصيل الإتفاق حتى عبّرت المعارضة التقدمية عن رفضها التام لهذا المشروع الذي تمت ولادته في دهاليز وزارة الداخلية وبادرت بتكرار ما قالته حركة أحرار البحرين من أن الحوار والتفاوض يجب أن يتم مع القيادة السياسية وليس مع وزارة الداخلية، وأن لا يقتصر الحوار على العناصر الدينية بل يجب أن تكون العناصر الوطنية من ضمن الوفد المفاوض.

في اليوم التالي لزيارة سوريا كان لقاء الشيخ خليل سلطان مع السيد عبدالله الغريفي في حي السيدة زينب. وقد رحب السيد الغريفي من حيث المبدأ بالمشروع لكنه عبّر عن تحفظاته عليه لأنه لم يوفر الحد الأدنى من المطالب.

كان من المفترض أن يرجع الشيخ خليل سلطان إلى البحرين حال انتهائه من مهمته في محطة سوريا الإعتراضية. لكن الشيخ فاجأ حكومة البحرين والعالم الخارجي بتغيير خط سيره والتوجه إلى لندن ومنها إلى هولندا حيث تقدم هناك بطلب اللجوء السياسي وهو ما يزال يعيش في العاصمة أمستردام ويمارس دور الواعظ والمرشد في عدة مساجد شيعية.

وتعتبر سفرة الشيخ إلى هولندا أول انتكاسة لمشروع المصالحة. ولذا حرصت كل الحرص على إجراء الإتصال مع الشيخ خليل سلطان وهو في منغاه الإختياري في هولندا وذلك بهدف استكمال توثيق قصة المبادرة.

في الثالث والعشرين من شهر أغسطس من عام 2004 أي بعد مرور ما يقارب تسع سنوات على هذا الحدث كنت في زيارة للأستاذ هاني في الدانمارك ومن منزل الأستاذ هاني جرى الإتصال بالشيخ خليل سلطان، وكان سؤالي الأول للشيخ هو عن الأسباب التي دفعته إلى اقتناص فرصة وجوده خارج البحرين واللجوء إلى هولندا. وجاء رد الشيخ بالقول أنه لم يكن بالأساس مقتنعاً بالحوار الذي دار في مبنى وزارة الداخلية وإنه لم يكن ليق في كلام المسؤولين الأمنيين وتعهداتهم خاصة وأن سوء المعاملة والتعذيب النفسي لم يتوقف عنهم حتى أثناء ما سمي بالحوار. وضرب مثلاً على ذلك بالتصريحات التي أطلقها وزير الإعلام محمد المطوع بعد خروجهم من السجن مباشرة وقيامهم بدورهم كوسطاء. ففي هذه التصريحات حسب قول الشيخ لم يكتفِ الوزير في تصريحاته بنفي وجود أي اتفاق معهم وإنما تمادى ووصفهم بالخارجين على القانون.

ولأن قصة "المبادرة" والحوار بين المعارضة والحكومة في البحرين هي من القضايا المحورية في تاريخ الحركة المطالبة التي تخص عقد التمسعينيّات فإننا نعدنا الرجوع الى وثائق أحرار البحرين من أجل التأكيد من صحة بعض الوقائع والأحداث.

ومن هذه الوثائق أو المستندات المهمة التي لم يكن أعضاء لجنة العريضة على علم ودراية بها قصة الرسالة التي بعث بها الشيخ الجمري مع الأستاذ حسن مشيمع إلى الدكتور منصور الجمري وفيها التفاصيل الخاصة بالحوار مع هندرسون حول اتفاق المبادرة.

يقول الدكتور منصور الجمري: "إن للوفد وصل إلى لندن يوم 26 أغسطس 1995 وفي أول لقاء لي بالأستاذ حسن سلمني رسالة كتبها الوالد الشيخ الجمري في السجن بتاريخ 1995/8/24، أي قبل يومين من سفر الوفد إلى لندن. والرسالة لخصت الحوار الجاري بالقول: "قائني قد اطلعت على البيان الصحفي الصاصر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية بتاريخ 21 اغسطس 95 م، والذي تناول فيما تناول موضوع الإتفاق بيننا وبين الحكومة، والذي جاء فيه التزام الحركة مشكورة بما جاء في الإتفاق، وإبني أرجو منكم جميعاً التعاون معنا لإتاحة الفرصة الكافية لإتجاهه، وتجنب كل ما يعيق تنفيذة وبطيل زمن محنة شعبنا، وأن نتكسر الجهود في البحث عن أفضل السبل بتعزيز الحوار مع الحكومة التي أعربت عن رغبتها فيه، مؤكداً الحاجة القصوى للتعاون من أجل إخراج البلاد من محنتها بأسلوب حضاري حكيم وراق يتناسب مع تراثنا التاريخي والثقافي وقيم ومبادئ شعبنا المسلم وطبائعه الإنسانية النبيلة، وموكداً رفض الإسلام لاستخدام العنف ما دام يوجد للحوار سبيل، وموكداً أيضاً أن عودة الأمن والإستقرار إلى البلاد مع المحافظة على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الشعب والحكومة تمثل الأساس الأقوى والأفضل لنمو البلاد وازدهارها وتحقيق آمال وطموحات شعبنا والمحافظة على مكتسباته، وإبني على ثقة بأنكم سوف تهتدون بفضل الله تعالى وتسديده لأفضل السبل السلمية الدستورية الحكيمة التي تمر عبر الحوار لتحقيق ذلك، وعدم تضييع الفرص التاريخية الثمينة لا سيما هذه الفرصة التي تمثل منعطفاً خطيراً في تاريخ شعبنا، متمنياً لكم التوفيق والتسديد فيما تصبون إليه من الخير لهذا الشعب والوطن".

يعلق الدكتور منصور الجمري على الرسالة فيقول: "إن هذه الرسالة عبّرت عن الأجواء التي يعيشها قادة المعارضة الذين تحاوروا مع وزارة الداخلية. فلقد كانت الأخيرة (وزارة الداخلية) توصل المنشورات التي نوزعها داخل البلاد ونعبّر فيها عن مواقفنا إلى داخل السجن. وكانت حركة أحرار البحرين قد أصدرت بياناً رحّبت فيه بمبادرة الحوار

مع الحكومة للخروج من الأزمة. لقد حاز قادة المعارضة في السجن على ثقة الجماهير وكان الجميع بانتظار التعرف على التفاصيل وعلى كيفية التفاهم مع الحكومة للخروج من الأزمة السياسية".

ويضيف الدكتور منصور القول: أن الحوار بين الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان وبين شخصيات المعارضة المتواجدين في لندن تطرّق إلى جميع الأمور المنظورة وكان النقاش حاداً وصريحاً إلى الدرجة التي كان الوفد - الضيف - يشعر وكأنه خرج من سجون البحرين والمشادات مع المخابرات إلى سجون منازل لندن ومشادات المعارضة. ولكن مثل هذا النقاش كان ضرورياً لأن المصلحة العامة للأمة تتطلب الإبتعاد عن الجانب العاطفي والشخصي كل البعد للتأكد من سلامة الطريق".

"وبينما كنا نتحاور مع الوفد القادم إلى لندن، كان وزير الإعلام الجديد، محمد المطوع يصرّح لإذاعة لندن أن الإفراج عن المعتقلين ما هو إلا مكرمة أميرية لتوفير الفرصة للمفرج عنهم لكي يعودوا إلى الصراط المستقيم". ويعلق الدكتور منصور على هذا التصريح فيقول: "كانت هذه الكلمات الجارحة قد لعبت دورها لاحقاً في عدم عودة أحد أفراد الوفد إلى البحرين بعد انتهاء الزيارة. وبالرغم من ذلك شعرنا بضرورة المتابعة لمجريات الأمور بصبر وحذر شديدين مع الإمساك بقدرة التحرك الجماهيري عندما تتراجع الحكومة عن ما تم الإتفاق عليه. أمام هذه المعادلة، كان علينا أن نبتعد عن الجوانب النظرية البحتة ونتعامل مع الواقع وظروفه، وكيفية معالجة السلبيات التي تصاحب مثل هذه التجربة".

وكان الأستاذ حسن مشيمع قد بدأ حواراً بالقول: "إن مثل هذا الحوار لم يكن ليحصل لو أن القادة كانوا على انفراد في زنانات متفرقة. وكانت الخطوة الأولى التي سعوا إليها هي إقناع وزارة الداخلية بسجنهم في مكان مشترك لأجل التداول في جميع القضايا. وفي مقابل هذا الطلب، كانت المخابرات تريد للحصول على ورقة مكتوبة وموقعة من القادة الخمسة يذكر فيها "اعتذاراً" لأمير البلاد. ومن أجل هذا الأمر ترك الخمسة في غرفة خاصة ومجهزة بأجهزة للتنصت للإستماع لما يتم الإتفاق عليه".

ويواصل الأستاذ حسن مشيمع الحديث فيقول: "إن القرار الذي اتخذته الخمسة كان كتابة رسالة تحمل جملة "شرطية" يقول فيها الموقعون لهم يعتذرون "إذا" كان قد صدر منهم خطأ". وذكر الأستاذ حسن أن كلمة "إذا" وضعت في منتصف الكتابة لكي لا يتم حذفها بعد ذلك عندما تقوم الحكومة بنشرها فيما لو تراجعت عن الحوار. وهكذا كتبت

الرسالة الموجهة إلى أمير البلاد بتاريخ 24 إبريل 1995 (أي بعد ثلاثة أسابيع من اعتقال الشيخ الجمري) متضمنة الجملة الشرطية التالية: "وإزاء الأحداث المؤلمة التي شهدتها البحرين في الأشهر القليلة الماضية نعرب عن أسفنا الشديد لسموكم "إذا" كانت قد تسببت تصرفاتنا والأعمال التي قمنا بها وأدت إلى الإضطرابات في البلاد".

ويسترسل الأستاذ مشيمع في الحديث فيقول: "لقد كانت خطورة الرسالة واضحة أمام الخمسة ولكنهم فضلوا أن يقدموا على المخاطرة لكي يتمكنوا من الإجتماع مع بعضهم البعض بصورة مستمرة والخروج بمشروع مشترك استمر الحوار فيه لإخراجه قرابة الأربعة أشهر داخل السجن مع قيادة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية".

ونورد ملخص الحوار مع وزارة الداخلية كما سجلته وثائق حركة الأحرار وهو:

أشار الوفد الزائر إلى أن جذور المبادرة بدأت بعد أيام قلائل من الإعتقال، وخرج عدد من الأخوة بصورة مستقلة أثناء اعتقالهم الإفرادي بفكرة لتهدئة الأوضاع مقابل الدخول في حوار مع الحكومة. بعد عدة جلسات من التحقيق المنفرد مع المخابرات بدا واضحاً أن هناك رأياً مشتركاً بين عدد من القياديين، ولهذا تمّ تقديم طلب بالسماح لخمسة منهم بالإشتراك في سجن واحد لكي يخرجوا بمشروع مشترك. ولكن وزارة الداخلية كانت تصر على كتابة رسالة للأمير قبل السماح بذلك. وقال الأستاذ حسن: إلا أن البند الرابع حذف بطلب من رئيس الوزراء (حسب ما قاله ايان هندرسون).

البند الاول: هو الدعوة للهدوء والإستقرار مقابل إطلاق سراح جميع الموقوفين (غير المحكومين) وتمّ الإتفاق على أن يطلق سراح ثلاثة من المحاورين مع 150 شخصاً في 16 أغسطس، ثم يتم الإفراج عن الأستاذ عبدالوهاب مع 150 معتقلاً آخرين، وفي 30 سبتمبر يتم الإفراج عن الشيخ عبدالأمير الجمري مع 500 - 600 موقوفاً.

البند الثاني: معالجة آثار الأزمة. فقد خلفت آثاراً مختلفة، ولكي يتحقق استقرار دائم فلا بد من الإفراج عن الذين حكم عليهم وإرجاع المبعدين ومناقشة عودة البرلمان المنتخب.

البند الثالث: تعزيز العلاقة الطيبة بين الشعب والحكومة. وقد أصروا على كلمة تعزيز بدلاً من الكلمة الأصلية "خلق".

البند الرابع: (الذي لم يوافق عليه رئيس الوزراء): كان ينص على تصحيح العلاقة بين المعارضة في الخارج والحكومة.

وتعليقاً على المعلومات المذكورة أعلاه نود القول أن أعضاء لجنة العريضة كانوا يعتقدون أن أول من أطلق فكرة المبادرة هي الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية وذلك للخروج من الأزمة السياسية والحقوقية التي كانت تداورها، لكن رواية الأستاذ حسن مشيمع قد صححت معلوماتنا حيث ثبت أن القيادات الدينية هي وراء هذا المقترح الذي أضر بالقضية المطالبية وحرفها عن مسارها الوطني.

بعد ذلك تطرقت قصة المبادرة إلى تسجيل الملاحظات التي ذكرها الوفد - الزائر، وهي في اعتقادنا لا تقل أهمية عما سبق التطرق إليه وهذه للملاحظات هي:

1 - قال رئيس المخابرات إيان هندرسون في إحدى جلسات الحوار: "لقد استطعتم هز الكأس فلا تكسروه. لقد وصلنا إلى قناعة أن القمع لن يخدم الشارع العام بالصورة التي نحب، كما أن الوجهاء الذين اعتمدنا عليهم لم يستطيعوا حل المشكلة".

2 - عندما طلبنا توثيق الإتفاق قبل بدء الإفراج تم ترتيب لقاء مع وزير الداخلية بتاريخ 14 أغسطس (قبل يومين من الإفراج عن الدفعة الأولى) حضره وزير العمل السيد عبدالنبي الشعله وقضاة المحكمة الجعفرية الشيخ سليمان المندي والشيخ أحمد العصفور والشيخ منصور الستري بالإضافة للوجيه الحاج أحمد منصور العالي. وقام الشيخ الجمري بقراءة المبادرة للمكتوبة أمام الحضور الذين استمعوا لما قيل عن الحوار الدائر.

3 - قال هندرسون أن زيارة لندن وإقناع المعارضة هناك سوف يكون له الأثر الكبير في الإسراع بحلحلة الأوضاع. خصوصاً بعد ذهاب العلماء الثلاثة الذين تم إعادتهم في يناير 1995 إلى لندن لأن ذلك قلب الموازين على الحكومة.

4 - تم إخبار وزارة الداخلية أن المحاورين لن يطلبوا من المعارضة ومن الجماهير التوقف وإنما سيطلبون إعطاء فرصة للحوار.

ومن المهم جداً بعد سرد هذه التفاصيل أن نسجل للملاحظات القيمة التي ذكرها أفراد المعارضة في لندن حول المبادرة كما أوردتها وثائق الحركة :

1 - الحكومة رفضت أن توثق الإتفاق من جانبها كتابياً ورفضت وضع جدول واضح للفقرة الأمنية من الحوار. كما أن المرحلة السياسية للحوار غامضة بالنسبة للأمية. فالمعارضة طرحت مطالب دستورية تعتمد على الإجماع الوطني وأي آلية للحوار لا بد أن تحتوي على ممثلين من الأطراف للمشاركة في العريضة الشعبية ومن الأطراف الأخرى المؤثرة في الساحة.

2 - إن الحكومة طلبت كتابة رسالة اعتذار كمقدمة للحوار، وبالرغم من أن الرسالة كتبت بلغة "شرطية" فإن الإبتزاز واضح ولن تتوفى وزارة الداخلية عن استخدام هذه الورقة ونكران الحوار لأنها لم تقدم شيئاً مكتوباً.

3 - إن النهج الذي تسير عليه الحكومة لا ينبئ بالخير. فقطاع التعليم تمت عسكرته من خلال تعيين ضباط في الجيش لمناصب لوزير. ومدير الجامعة وغيرها من المناصب الحساسة.

4 - إن تكرار وزير الإعلام الجديد لوصف خروج القياديين بأنه مكرمة أميرية من أجل العودة للصراف القويم أمر آخر لا ينبئ بالخير في التوجه الحكومي.

5 - الحكومة تريد معالجة عوارض الأزمة وليس جذورها، ولا يبدو أن تغييراً حقيقياً في النهج السياسي قد حصل. فالحديث لا زال عن مجلس الشورى المعين وهناك محاولة لتغيير تركيبة الحكم بحيث يستعصي عودة الحياة الدستورية والبرلمان المنتخب.

رجوع الأستاذ حسن مشيمع إلى البحرين

في اليوم التالي لرجوعه من إيران التقى الأستاذ حسن مشيمع بوزير الداخلية وأطلعه ومن معه من مسؤولي الوزارة على نتائج لقاءاته مع المعارضة في لندن ومدينة قم. والمقصود بالمعارضة حسب تصنيف، وزارة الداخلية هي المعارضة الدينية الشيعية التي تعتمد استبعاد الوطنيين من أي حوار حتى تعطي الإنطباع للعالم بأن الحركة المطالبة هي حركة شيعية وليست وطنية. وسواء فهمت القيادات الدينية الموجودة في السجن الهدف السياسي من وراء استبعاد العلمانيين والتقدميين من هذا الحوار أم لا فإن أصحاب ما سمي بالمبادرة قد ارتكبوا خطأ سياسياً جسيماً بالموافقة على خطة وزارة الداخلية في شق صف الحركة الوطنية.

بعد المقابلة مع وزارة الداخلية التقى الأستاذ حسن مشيمع مع الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب داخل السجن ليطلعهم على نتائج الحوار مع المعارضة في الخارج.

ولا يخفى على المتتبع لأحداث البحرين أن الهدف الرئيسي من وراء هذا الإتفاق هو إسكات صوت حركة أحرار البحرين في الخارج، ولذا فإن عدم التزام حركة الأحرار بما تم الإتفاق عليه داخل السجن قد أفشل مهمة الوفد وخيَّب آمال وزارة الداخلية.

في السابع من سبتمبر 95 حل موعد تنفيذ الخطوة الثانية المتمثلة في إطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب ومائة وخمسين من المعتقلين، غير أن وزارة الداخلية لم تقم بتنفيذ هذه

الخطوة في موعدها المحدد وذلك بسبب الحشد الجماهيري المكثف الذي ملأ ساحات وطرق قرية النويدرات معقل الأستاذ عبدالوهاب إحتفاءً بخروجه. وقد أرجأ سبب ذلك إلى خوف وزارة الداخلية من أن يخرج هذا التجمهر الكبير عن مساره السلمي. لكنه لم يمض يومان حتى تمّ إطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب في التاسع من شهر سبتمبر كما تمّ إطلاق سراح المائة والخمسين على دفعات متتالية، وفور إطلاق سراحه بادر الأستاذ عبدالوهاب بالمشاركة مع رفاقه في تهنئة الشارع مما ساهم في إعادة الهدوء والإستقرار إلى معظم مناطق البحرين.

في الخامس والعشرين من سبتمبر تمّ إطلاق سراح الشيخ عبدالأمير الجمري وبمجرد سماع الخبر زحف المواطنون من الشيعة إلى منطقة بني جمرة حيث يسكن الشيخ وذلك للتعبير عن تأييدهم ومساندتهم له. وأمام هذا الحشد الذي تجمّع في المسجد المقابل لمنزل للشيخ خطب الشيخ الجمري في المستقبلين والمهنيين وشكرهم على صمودهم ووقفهم معه طوال مرحلة الإعتقال.

وبهذه المناسبة أصدرت لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير بياناً في السادس والعشرين من سبتمبر عبّرت فيه عن سعادتها بإطلاق سراح الشيخ الجمري ورفاقه لكنها طالبت بالحوار حول المطالب التي تضمهنتها العريضة الشعبية مؤكدة على ضرورة العمل المشترك والتنسيق بين مختلف القوى الوطنية. كما طالب البيان بإطلاق سراح جميع المعتقلين والمحكومين السياسيين والسماح للموجودين في الخارج بالرجوع إلى البلاد وإعادة المفصولين إلى أعمالهم ومباشرة الحوار السياسي.

العلاقة بين الأعضاء العلمانيين وأصحاب المبادرة

يمكن القول أن الإتفاق بين وزارة الداخلية وأصحاب المبادرة مثل بداية مرحلة جديدة من العلاقة بين الدينين والعلمانيين في لجنة العريضة، وكاد أن يؤدي ذلك إلى انتكاسة خطيرة في العمل السياسي والمطالبي لولا الخبرة الطويلة للعلمانيين في مجال العمل السياسي ودافع حرصهم على الحفاظ على الوحدة الوطنية.

فور إطلاق سراحهم من السجن توقفت الرموز القيادية الشيعية عن استخدام إسم لجنة العريضة الشعبية وبدأت تخاطب المواطنين باسم لجنة المبادرة مما يعكس غياب الحنكة والوعي السياسي لدى الرموز الدينية الشيعية. وقد اعتبر الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين ما جرى من اتفاق نصراً لهما ولطائفتهما، وبادرا تحت مسمى

لجنة المبادرة بالإنشغال بالحوار مع الداخلية في خطوات تنفيذ ما يترتب عليهما من التزامات مما يدل على نجاح الحكومة في وضعهم في مصيدة وعود وزارة الداخلية.

وقد اعترض أعضاء لجنة العريضة من العلمانيين على دخول رفاقهم في حوار سياسي مع وزارة الداخلية على اعتبار أن الحوار السياسي يجب أن يكون مع القيادة السياسية كما وعبروا في الوقت نفسه عن استيائهم لمدى استعداد القيادات الدينية للتضحية برفاق الدرب والقضاء على الوحدة الوطنية لا لشيء سوى من أجل تحقيق مكاسب وهمية.

وقد اعتبر أعضاء لجنة العريضة من العلمانيين هذا الإتفاق بمثابة أول انتصار سياسي للحكومة حيث استطاعت عن طريقه أن تحدث شرخاً في لجنة العريضة الممثلة للوحدة الوطنية الدستورية وذلك بالإستفراد بالطائفة الشيعية الدينية.

منذ الإعلان عن مسمى لجنة المبادرة وجد بقية أعضاء لجنة العريضة من العلمانيين صعوبة جمّة في الإلتقاء بأعضائها من الدينيين لمعرفة تفاصيل الإتفاق إن كان هناك اتفاق حقيقي بين الطرفين. وتحت إلحاح من السيد المهندس سعيد العسبول تمّ إقناع الأستاذ عبدالوهاب حسين بضرورة عقد اجتماع في منزله من أجل الإطلاع على تفاصيل الإتفاق وقد حضر هذا الاجتماع السادة عيسى الجودر والمهندس هشام الشهابي وسعيد العسبول وعلي ربيعة. تركز الحوار حول ما أطلق عليه بالمبادرة وقام الأستاذ عبدالوهاب بشرح أبعادها ومغزاها السياسي. وفيما كان الأستاذ عبدالوهاب يعتبرها انتصاراً سياسياً، وهو ما أدهش الحاضرين فقد رأى الوطنيون أن الحكومة نجحت في الإستفراد بالجماعة الدينية وشق الصف الوطني ولم يترددوا في التعبير عن خشيتهم من أن يتحوّل دور أعضاء لجنة المبادرة إلى ما يشبه عمل رجال المطافئ وهم يقومون بتهدئة الشارع السياسي وبالمجان. وخوفاً على الوحدة الوطنية ومستقبل العمل المطلبي، بلر الوطنيون في إيداء النصيحة للأستاذ عبدالوهاب بوجوب الإسراع في التخلي عن ما يسمى بلجنة المبادرة والرجوع إلى العمل من خلال لجنة العريضة ولكنه عاد ليؤكد في نهاية الاجتماع على وجود اتفاق مكتوب بينهم وبين الحكومة وإنهم أي جماعة المبادرة ماضون في تنفيذ بنود هذا الإتفاق. إلا أنه اختتم كلامه بالقول بأنه سيقوم بنقل وجهة النظر هذه إلى أعضاء لجنة المبادرة.

من خلال هذا اللقاء السريع توصل أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين إلى قناعة تامة بأن الدينيين قد اختاروا السير في طريق المبادرة وبمفردهم وعليهم تحمل مسؤولية ذلك.

والحقيقة أن هذه المبادرة كانت الفرصة الذهبية لتلك العناصر اليسارية والتقدمية التي كانت ترفض أي شكل من أشكال التحالف مع الدينين وتعتبر ذلك نوعاً من أنواع الانتهازية السياسية. فقد استغلت هذه العناصر حادثة تخلي الدينين عن رفاههم العلمانيين وبدأت من جديد بتذكير العلمانيين بخطأ الدخول في التحالف الإستراتيجي مع الدينين وأخذت تجدد مطالبها لهم بفك الارتباط بين الطرفين بعد أن دفع اليسار حسب ادعائها ثمن هذا التحالف. والعجيب أن من بين هذه العناصر اليسارية المعترضة وأكثرهم تطرفاً في هذا الموضوع هو الكاتب عبدالله خليفة الذي لم يكتفِ برفض التوقيع على كلتا العريضتين النخبوية والشعبية في عام 1992 و1994 وإنما استخدم أحد أعمدته الصحفية لشن النقد اللاذع والعنيف على اليساريين وخاصة من أبناء الريف الذين وقعوا على العريضتين ولم يتردد في اتهامهم بالذيلية للدينين.

ومن حسن الصدف أن يأتي الرد على الكاتب عبدالله خليفة على لسان الأمين العام لجبهة التحرير الأستاذ أحمد الزواوي وذلك في مقال مطوّل تحدث فيه عن أهمية التحالفات وخلق الجبهات العريضة التي يجمعها القاسم المشترك ويفرضها الحد الأدنى من المطالب التي تلنقي عليها القوى الوطنية لخدمة القضايا الوطنية. ولا شك أن رأي الأستاذ الزواوي يستند إلى التجربة النضالية الطويلة التي خاضها طوال حياته والتي تتبع أساساً من التجارب التاريخية لنضالات شعب البحرين طوال عقود من الزمن. ولا شك أن رأيه يعبر وبصدق عن الموقف الداعم للتحالف الوطني الذي أسسته لجنة العريضة منذ عام 1992.

والحقيقة أن هذا التحالف الوطني بين الدينين والعلمانيين بات يشكل دعامة أساسية للوحدة الوطنية لدرجة أنه أصبح شبيهاً بالتوأم السيامي الذي لا يمكن الفصل بينهما دون المرور بخطر تعريض حياة كليهما للموت.

بعد الإجتماع الأول بثلاثة أسابيع تقريباً تمّ عقد اللقاء الثاني في منزل السيد علي ربيعة. وفيما تخلف الشيخ عبدالأمير الجمري عن الحضور فقد جاء برفقة الأستاذ عبدالوهاب حسين الأستاذ حسن مشيمع الذي حضر بصفته أحد أعضاء لجنة المبادرة وليس عضواً في لجنة العريضة. وبعد استعراض الوضع السياسي والأمني في البلاد حاول أعضاء لجنة العريضة إقناع عضوي لجنة المبادرة بعدم جدوى الإستمرار في مشروع المبادرة، وأن القضية الوطنية المطلوبة تستدعي الحفاظ على الوحدة الوطنية. لكن عضوي لجنة المبادرة كانا متشبّثين برأيهما وبدا حضورهما وكأنه من أجل نر الرماد في العيون أو كما علّق الشيخ عيسى الجوير من أجل تطيب خاطر.

ومع بدء تنفيذ الإتفاق وسير الأحداث تكتشفت أبعاد المبادرة وتأكد للجميع صحة تقييم العلمانيين في لجنة العريضة الراض لمثل هذا الإتفاق الشفوي الذي لا يعدو كونه خطة مدروسة لشق الصف الوطني والقضاء على الحركة المطلوبة.

السقوط الرسمي لمشروع المبادرة

بدا واضحاً وجلياً أن العد التنازلي لما سمي بالمبادرة كان سريعاً جداً وذلك بفعل خروج الحكومة على الإتفاق أو الهدنة المؤقتة وقيامها بالتالي:

(1) توقف الحكومة عن عملية الإفراج عن المعتقلين غير المحكومين الأمر الذي أدى إلى خيبة أمل المواطنين وتذمرهم.

(2) مباشرة الحكومة في إجراء المحاكمات حتى مع بعض الذين تم إطلاق سراحهم مع الرموز.

(3) إنكار الحكومة وجود أي اتفاق مع المعارضة وذلك من خلال التصريحات المتكررة لوزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام محمد المطوع مع محطة "البي بي سي". فقد نفى الوزير وجود أي حوار مع المعارضة في الداخل أو الخارج كما اتهم المعارضة بالعمالة لدولة أجنبية ويقصد بها إيران.

وفي محاولة منها لإنقاذ الإتفاق قامت لجنة المبادرة بالإتصال بوزارة الداخلية وإطلاعها على تردي الوضع الأمني واستمرار محاكمة المعتقلين السياسيين وناشدة الوزارة بوقف هذه التجاوزات، إلا أن الوزارة اعتذرت عن القيام بهذه المهمة ونصحتهم في بادئ الأمر أن يخاطبوا القيادة السياسية مباشرة إلا أنها غيرت رأيها ووعدهم بنقل شكاوهم إلى المسؤولين وأنها ستترد عليهم في غضون يومين. وقد انتهى الموعد ولم تتلق لجنة المبادرة أي رد بما يؤكد تجاهل الحكومة لدور لجنة المبادرة أو بالأحرى إلغاء دورها الكامل.

وتعليقاً على هذا الوضع السيئ قالت حركة أحرار البحرين: "بدا واضحاً أن الحكومة لم تكن جادة في فتح باب الحوار، وأن ما كانت تريده هو الإلتفاف على المطالب الجوهرية للتحرك الشعبي وهو إعادة الحياة الدستورية واحترام حقوق المواطن. وهكذا بدأت الأحداث في التصاعد وبدأت تختفي مظاهر الفرح وتعود حالة اللأمن واللاإستقرار والإعتقالات العشوائية والمحاكمات الجائرة والتصريحات غير المسؤولة". واختتمت الحركة تعليقها بالقول: "إن للقشة التي قصمت ظهر البعير كانت خطبة الأمير يوم العيد

الوطني في 16 ديسمبر 1995 عندما بدأ واضحاً للجميع أن البحرين مقبلة على مرحلة جديدة من المواجهة بين الحركة الشعبية المتنامية وقوات الأمن".

وانعكاساً للوضع الأمني المتدهور قام اللورد أيفيري بتسليم عريضة إلى السفارة البحرينية بلندن (4 يوليو 1975) وقعها 45 نائباً وأكثر من 250 شخصية علمية وأكاديمية. وقد أكدت للعريضة على الإلتزام بالمادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومات، وأن التعبير عن هذه الإرادة هو عبر الإنتخابات الدورية وبالإقتراع السري. وأعلنت العريضة عن دعم الموقعين لشعب البحرين الذي يطالب بإعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني المنتدب. كما دعت إلى احترام حق التعبير السلمي والتجمع وطالبت بالسماح لكل المواطنين الذين أبعدها عن البحرين بالعودة إلى بلادهم طبقاً للقانون الدولي.

في ظل هذا التصعيد الأمني الذي أفشل اتفاق المبادرة وما تبعه من حملات دعائية رسمية منظمة، رأت الرموز الدينية أن المخرج الوحيد من هذه الأزمة هو الإعداد للقاء وطني موسّع وذلك من أجل اطلاع الجماهير على تفاصيل المبادرة وملاستها والظروف التي تمّت فيها، وكيف تتصلت الحكومة من الإتفاق. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة تم اختيار قرية عالي لتكون مقراً لعقد هذا اللقاء الموسّع، لكن وزارة الداخلية تَبَهَّتْ للأهداف التي يرمي لها هذا اللقاء فاستخدمت كل الوسائل القمعية لمنع انعقاده.

الإعتصام والإضراب عن الطعام

وأمام هذا الحصار السياسي والإعلامي واتسداد نوافذ الحوار وقطع الطريق أمام لجنة المبادرة للإتصال بجماهيرها اضطر الرموز السبعة وهم الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب والأستاذ حسن مشيمع والشيخ علي بن أحمد الجدحفصي والشيخ حسن الديهي والشيخ حسن سلطان والسيد عدنان ابراهيم إلى استخدام الإعتصام والإضراب عن الطعام كسلاح من أجل لفت نظر الإعلام الداخلي والخارجي إلى تفاقم الأزمة السياسية وتوتر العلاقة بين رجالات المبادرة والحكومة نتيجة لتصل الحكومة من الإتفاق.

وقد استهل أعضاء لجنة المبادرة هذه الخطوة بإصدار إعلان عن فشل المبادرة وذلك في خطبة يوم الجمعة الموافق العشرين من شهر أكتوبر 1995.

وقد أشار الإعلان إلى المبادرة التي تمّ الإتفاق عليها داخل السجن وإخفاق الحكومة في الإفراج عن باقي المعتقلين غير المحكومين واستمرار الحكومة في سير المحاكمات.

وحسب ما نص عليه الإعلان فإن الشعب قد فهم بأن عمل الحكومة لم يتعدّ المناورة السياسية من أجل الإلتفاف على المبادرة بغرض إعاقة طرح وتقديم المطالب السياسية الأمر الذي أدى إلى التشدد في مواقف القوى السياسية الشعبية في الداخل والخارج.

ثم تطرق الإعلان إلى الموضوع المهم ألا وهو تجاهل وزارة الداخلية لمناشدة لجنة المبادرة بالإفراج عن المعتقلين وتوقيف المحاكمات، وعدم الحصول على رد القيادة السياسية التي وعدت بتقديمه وزارة الداخلية في غضون يومين رغم مرور ستة أيام على الوعد.

وقال الإعلان أن عدم الحصول على رد القيادة السياسية قد وضع أصحاب المبادرة أمام مسؤولية دينية وطنية تاريخية وإنهم في سبيل إقناع الحكومة بالحوار الجاد قد قرروا إنطلاقاً من التكليف الشرعي الدخول في اعتصام وإضراب عن الطعام ابتداءً من يوم الإثنين الموافق 23|10|95 وإن هذا الإضراب سيستمر حتى تتحقق المطالب. وقد حدّد الإعلان المطالب في الإفراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين وإيقاف المحاكمات. والسماح للأشخاص الذين منعوا من دخول البلاد بسبب تفجر الأحداث بالعودة إلى الوطن. والإعتراف الرسمي بالحوار. ووضع الترتيبات اللازمة للحوار في المسائل السياسية وفي مقدمتها: أ) المحكومون في الأحداث، ب) المبعدون السياسيون، ج) البرلمان.

وطالب الإعلان المواطنين بالإلتزام بالهدوء التام وعدم الظهور في مسيرات أو ممارسة أعمال العنف. كما اشترط على الراغبين في المشاركة في الإضراب الحصول على موافقة القائمين عليه.

وقد عيّن المضربون والمعتصمون الأستاذ عبدالوهاب حسين كناطق رسمي باسمهم. وقد مثل هذا الإعلان مفترق طرق بين أصحاب المبادرة والحكومة، فعلى إثر صدوره اتخذت قوات الشعب مواقعها على مداخل القرى والمدن مستخدمة السيارات المصفحة وناقلات الجنود بما ينذر بقدم الأسوأ.

بدأ الإعتصام والإضراب عن الطعام في يوم الإثنين الموافق الثالث والعشرين من شهر أكتوبر واقتصر الإضراب على الرموز السبعة المذكورة أسماءهم أعلاه. ومنذ اليوم الأول للإضراب تحوّل مقر الإعتصام وهو منزل الشيخ الجمري إلى مزار من قبل المتعاطفين والمؤيدين الذين جاؤوا زرافات ووحداً للتعبير عن مساندتهم لقيادتهم السياسية. في هذا التاريخ أصدر المضربون بيانهم الأول الذي ناشدوا فيه المواطنين بوجوب الترام الهدوء التام وعدم اللجوء لما يهدد الأمن والإستقرار. كما أكدوا على تنظيم التواجد الهادئ للمتضامنين مع المعتصمين وأن لا يشارك أحد في هذا الإضراب إلا بموافقتهم.

وقد توالت بيانات التأييد الصادرة من الداخل والخارج. فخرج بيان باسم شعبية الأحرار، وبيان من طلاب وطالبات جامعة البحرين، ومن أهالي الشاخورة ومن السيد علوي الموسوي الغريفي وجواد الوداعي، ومن للشيخ عيسى قاسم من مدينة قم ومن علماء البحرين في قم وبيان باسم أهالي العاصمة المنامة، ومن عبدالحسين الستري ومن السيد عبدالله السيد حسين الغريفي من السيدة زينب بسوريا، ومن فنيي وفنيات وزارة الصحة وحشد من المهندسين.

في اليوم الثاني للإعتصام والإضراب عقد اجتماع في مكتب الأستاذ المحامي أحمد الشملان وكان ضمن جدول الأعمال مناقشة موضوع زيارة للمعتصمين. وقد عبّر الشيخ عبداللطيف المحمود عن اعتراضه على هذه الزيارة بحجة أن المعتصمين قد اتخذوا قرارهم لوحدهم، إلا أن الوفد تشكّل من كل من السادة الأعضاء الشيخ عيسى الجودر وعلي ربيعة والسيد ابراهيم كمال الدين اللذين قاموا بالزيارة للتعبير عن تضامنهم مع المعتصمين والمضربين عن الطعام ولإبراز الوحدة الوطنية في هذا الظرف العصيب وذلك بالرغم من تحفظات الوطنيين ومآخذهم على ما يسمى بلجنة المبادرة. وقد رحّب المعتصمون بهذه الزيارة التضامنية وكانت فرصة لاستعراض الوضع السياسي وتداعيات الأزمة والطريق المسدود الذي وصلت إليه الأمور.

إلا أن الزيارة الثانية لوفد العريضة والمكوّن من السادة سعيد العسبول وهشام الشهلي وعبدالله هاشم كانت مخيبة للأمل وأثارت استياء الجميع وذلك بسبب عدم تمكن الوفد من الدخول حيث خرج لهم أحد الصبية ليقول لهم بأن المعتصمين مشغولون وليس بمقدورهم مقابلتهم في الوقت الحاضر.

في زيارة وفد المهندسين للتضامن مع المعتصمين والذين قدر عددهم بخمسين مهندساً تم تكليف المهندس سعيد العسبول بإلقاء كلمة للتضامن. وبينما هو يتوجه إلى المنصة اعترض طريقه نفر من علماء الدين طالبين الإطلاع على فحوى الكلمة ولكنه رفض الإنصياع لهم ورد عليهم وهو في طريقه إلى المنصة بالقول بأن الشعب يسعى لإلغاء القيود التي يفرضها النظام وأنتم على ما يبدو تريدون فرض قيود جديدة، ويادر بإلقاء الكلمة.

وبمناسبة الإعتصام صدر بيان مشترك باسم حركة أحرار البحرين ولجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين تمّ فيه استعراض الأحداث انطلاقاً من المطالب التي تبنتها العريضة الشعبية مروراً بالمبادرة التي سمّاها البيان بالإتفاق الأمني الذي اضطّر أصحابها للدخول فيها بسبب حساسية الوضع وخطورته. بعد ذلك تطرّق البيان إلى إخلال الحكومة بهذا الإتفاق وارتكابها العديد من

الخروقات التي أدت إلى تآزيم الموقف وتدهور الوضع السياسي بما يؤكد على إصرار السلطة على الإستمرار في نهج المواجهة واعتماد أسلوب العنف والقوة. وقد عبّر البيان في ختامه على التضامن مع المعتصمين وناشد الحكومة بأن تتخلى عن نهجها الخطر وتتجاوب مع الإرادة الشعبية.

يمكن القول إجمالاً أن الإضراب والإعتصام فشل في تحقيق الهدف الذي وضعه أصحاب المبادرة في ذهنهم وهو إقناع الحكومة بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات ومباشرة الحوار.

وعندما تحدث المعتصمون عن وجود وساطة بينهم وبين الحكومة سارعت الحكومة لنفي هذا الخبر وقالت إن ما قام به الدكتور فيصل للزيرة وهو عضو في مجلس الشورى المعين من محاولات لإقناع المضربين بفك الإضراب ما هو إلا مبادرة شخصية منه. وتأكيداً على تصريحات الحكومة لم تمض ساعات حتى قام الدكتور للزيرة شخصياً بنفي دوره كوسيط. وهذا الموقف المتصلب من جانب الحكومة إنما يدل على أنها قد اتخذت قراراً بالرجوع إلى الحل الأمني للأزمة بدلاً من الحوار بما ينذر بخطورة الموقف واحتمال انفجار الشارع السياسي في أية لحظة.

كانت الخطة المرسومة من قبل المضربين هو إقامة مهرجان كبير في ختام إضرابهم الذي يصادف الحادي من شهر نوفمبر 1995 وفي هذا الحشد الجماهيري الكبير يلقي المضربون بياناً مفصلاً يشرحون فيه كل الظروف والملابسات التي أحاطت بما سمي بالمبادرة. والحقيقة أن عقد هذا المؤتمر كان هو الرد الطبيعي على المناورات السياسية التي مارستها الحكومة ضد رجال ما يسمى بالمبادرة داخل السجن وخارجه بهدف القضاء عليهم كقيادات ورموز سياسية. وقد اختار المعتصمون منطقة بني جمرة لتكون مقراً لتنظيم هذا المهرجان الخطابى. وبناء على الدعوة التي وجهت لهم وافق أعضاء لجنة العريضة على حضور المهرجان باستثناء الأستاذ المحامي أحمد الشملان الذي عبّر عن رفضه التام للحضور. ولا غرابة في هذا الموقف المعارض للمحامي الشملان فهو ينسجم كلية والموقف السابق الذي تبناه المحامي حيال تشكيل ما يسمى بلجنة المبادرة التي حوّلت العمل الوطني إلى عمل طائفي وتحوّل بذلك ثقل العمل السياسي من لجنة العريضة الشعبية إلى لجنة المبادرة. ومع أن الأعضاء الوطنيين لا يختلفون مع المحامي الشملان في موقفه حيال لجنة المبادرة لكن الظرف السياسي الحرج الذي تمر به الحركة الدستورية لا يحتمل

هذا الخصام السياسي، وكان يفرض على الجميع تجسيد الخلافات السياسية ووضع حد للإثاعات التي تتحدث عن الطلاق السياسي بين الدينيين والعلمانيين.

بمجرد وصول الشيخ عيسى الجودر والمهندس سعيد العسبول والسيد لبراهيم كمال وعلي ربيعة إلى موقع للمهرجان قادهم أحد المشرفين إلى قاعة الإستقبال وسط الجماهير المدتحدة.

كانت القاعة المخصصة للإستقبال تطل مباشرة على ساحة التجمع وما أن دخل أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين حتى شعروا بفتور الإستقبال من قبل رفاقهم في العريضتين النخبوية والشعبية وشركائهم في وحدة المصير. وقد انتاب الوطنيون الإحساس بأن حضورهم لم يكن بالأساس مرغوباً فيه، إلا أن الواجب الوطني يحتم عليهم إكمال دورهم التاريخي. وكان الشيخ عيسى الجودر هو أكثر الحاضرين تأثراً بهذا الموقف المحرج ولم يكن بمقدوره إخفاء علامات الإستياء والنم التي ارتسمت على وجهه. أما المحامي عبدالله هاشم الذي لم يكن وقتها قد انضم للجنة فقد استلهم من هذا الإستقبال طبيعة العلاقة التي تحكم بين هذين الفصيلين من القوى الوطنية.

إلا أنه وبالرغم من كل هذه الأخطاء والسلبيات فإن حضور الوطنيين في هذا المهرجان قد نجح في إضفاء الطابع الوطني على المهرجان ووضع حداً للشائعات التي تتحدث عن انقسام قيادة الحركة الدستورية. يمكن القول أن المهرجان وفر فرصة تاريخية للمصالحة الوطنية فيما لو عرفت القيادات الدينية كيفية استثمار هذا الحدث فتجرت بالإعتراف بأخطائها السياسية وأقرت بفشل المبادرة وبادرت بالإعلان عن العودة للعمل من خلال لجنة العريضة. لكن القائمين على المبادرة ضيعوا فرصة تقديم المشروع الوطني على المشروع للطائفي وذلك بإقتصار الخطابة على رجالات المبادرة وعدم إتاحة الفرصة لمشاركة الوطنيين من أجل التأكيد على التلاحم الوطني ووحدة القيادة المطلبية. وهذا للتصرف النرجسي يوحي بأن أعضاء لجنة المبادرة لم يستوعبوا درس الهزيمة السياسية المنكرة وأنهم لا زالوا مصرين على العمل من خلال لجنة المبادرة على حساب تفعيل الدور الوطني للجنة للعريضة. وهنا لا بد من التساؤل حول الدافع الحقيقي وراء الإصرار على المضي في الخطأ: هل هو الغرور السياسي والشعور بالإنتصار الذي عاشته لجنة المبادرة بعد خروجها من السجن؟ أم هل يا ترى هو انعدام الوعي السياسي لدى القادة الدينيين بما جعلهم يصرون على العمل الطائفي كبديل للعمل الوطني غير أبهين بخطورة هذا الطرح إقليمياً ودولياً؟

كان الحشد كبيراً جداً بحيث امتلأت الساحات والمقبرة والطرقات المحيطة بمنزل الشيخ عبدالأمير. وعلى إثر هذا الزحف الشعبي المنقطع النظير انسدت الطرقات وتعطل المرور على الشارع الرئيسي وكل الطرقات المؤدية إلى مكان المهرجان. وقد فاق عدد الحضور توقعات السياسيين والمراقبين وأثار استغراب ممثلي وكالات الأنباء الذين حضروا خصيصاً للإطلاع على حقيقة الوضع السياسي بعد تنكر الحكومة لوجود أي اتفاق. وقد تراوحت التقديرات ما بين ثلاثين وخمسين ألف مواطن. إلا أن مصادر لجنة المبادرة قدرّت العدد بسبعين ألف مواطن. ولا غرابة في ذلك إذا ما كان الدافع وراء هذا الحضور هو من أجل الإستماع إلى القادة فيما يتعلق بقصة المبادرة والإطلاع على ما تتوى الرموز الدينية فعله بعد هذه الإنتكاسة السياسية المريعة. ولما حان موعد بدء الحفل الخطابي توجه قادة المبادرة إلى منصة الخطابة فيما بقي الوطنيون في مقاعدهم لسماع ما سيقوله المعتصمون والمضربون في بيانهم الختامي وفي خطبهم.

كان البيان أشبه بالمرافعة للدفاع عن حقيقة مشروع المبادرة في ظل إنكار الحكومة لوجود أي اتفاق بينها وبين القيادات الدينية. والحقيقة أن المعتصمين والمضربين عن الطعام قد وفقوا في صياغة بيانهم الختامي الذي تحدّث وبشكل تفصيلي عن قصة المبادرة منذ طرحت فكرتها في الأسبوع الثاني من شهر ليريل 95 كما يقول البيان. وبالإضافة إلى الإخراج الجيد لقصة المبادرة فإن استخدام اللغة السياسية الذكية البعيدة عن الإثارة والمزيدات والتأكيد المستمر على النهج السلمي قد تركت أثرها الإيجابي على الشارع السياسي في الداخل وعلى المراسلين الأجانب وكالات الأنباء.

ونظراً لأهمية هذا البيان التاريخي فإننا نعرض نصّه بالكامل من أجل اطلاع القارئ، ومن ثم عقد مقارنة بين التفاصيل والمعلومات التي تضمنها البيان وبين ما أشاعته وروجته السلطة في إعلامها حول النفي المطلق لوجود مثل هذا الاتفاق. وهذا هو نص البيان:

بسمه تعالى

أيها الشعب العظيم المسالم:

إنطلاقاً من حرصنا على إعطاء الصورة الأمينة الكاملة لشعبنا حول تطورات الموقف في كل قضية من قضايا شعبنا في مسيرته الحضارية الصاعدة، فإننا نقدم إليكم في هذا البيان صورة دقيقة عن قصة الحوار مع الحكومة وحيثيات الخطوة التي باركها الله تعالى وهي خطوة الإعتصام والإضراب عن الطعام. لقد بدأنا الحوار مع الحكومة الموقرة ممثلة في القيادة الأمنية من داخل السجن في الأسبوع الثاني من شهر ليريل عام 1995 بخصوص

الخروج بالبلاد من أزمتها على أساس أن نقوم نحن بالدعوة إلى الهدوء وبذل المساعي لتحقيق ذلك بالتعاون مع كل المخلصين من أبناء الوطن في الداخل والخارج، وتقوم الحكومة الموقرة بتقديم الدعم والمساندة وخلق الأرضية الصالحة لتقبل الشعب لهذه الدعوة. وقد استمر الحوار حتى شهر أغسطس من نفس العام حيث التقى سماحة الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ حسن المشيمع من القائمين على المبادرة في مكتب سعادة وزير الداخلية بحضوره وحضور مدير مكتبه ووزير العمل عبدالنبي الشعلة وفضيلة الشيخ منصور المेत्रي رئيس محكمة الإستئناف العليا الشرعية للجعفرية وفضيلة الشيخ أحمد العصفور وكيل محكمة الإستئناف العليا الشرعية للجعفرية ورجل الأعمال المعروف عضو مجلس الشورى الحاج أحمد منصور العالي وذلك بتاريخ 14/8/1993، وقال وزير الداخلية في تقديم سماحة الشيخ الجمري إلى الحضور: (دعوتكم لتسمعوا بأنفسكم من الشيخ عبدالأمير الجمري ما تمّ الاتفاق عليه)، وقد القى الشيخ عبدالأمير الجمري كلمة مكتوبة لخص فيها ما تمّ الإتفاق عليه في الحوار الطويل مع الحكومة جاء فيها ما نصه: (وقد لقيت هذه المبادرة أو الجهود القبول والتشجيع من قبل المسؤولين. فقد ناقشناها مع سعادة وزير الداخلية فوجدنا تشجيعه لها. على أن يبدأ التنفيذ لهذه الجهود يوم الأربعاء الموافق 16/8/1995م، وذلك بإطلاق سراح الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان والشيخ حسن سلطان من القائمين على المبادرة، بالإضافة إلى فضيلة الشيخ علي أحمد الجدحفي وفضيلة السيد إبراهيم السيد عدنان الموسوي وفضيلة الشيخ حسين الديهي للمساعدة في إنجاح الجهود، وسوف يرافق ذلك إطلاق سراح مائة وخمسين من المعتقلين من غير المحكومين. وفي 7/9/1995 سوف يطلق سراح الأستاذ عبدالرهاب حسين مصحوباً بإطلاق باقي المعتقلين غير المحكومين لا سيما عند عودة الهدوء والإستقرار. أما بشأن المعتقلين المحكومين في الأحداث فسوف يخضع موضوعهم إلى المساعي الحميدة مع سمو أمير البلاد المفدى بالإضافة إلى المبعدين والمهجرين، وغير ذلك من المسائل العالقة. أما للمطالب السياسية فنحن نؤمن بعدم المطالبة بها في الوقت الحاضر ونرى ترك معالجتها إلى ما بعد عودة الهدوء والإستقرار إلى البلاد في ظل توفير الأرضية من جانب الحكومة). انتهى النص. وفي مقدمة المطالب السياسية تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية كما أشير إلى ذلك في المذكرات المكتوبة التي قدمت إلى المسؤولين في وزارة الداخلية. ويعتبر اللقاء المذكور بمكتب وزير الداخلية بمثابة التوثيق والإشهاد على الإتفاق لا سيما وأن الشخصيات التي حضرت للقاء هي شخصيات حكومية ودينية حقوقية. وقد التزمت الحكومة تنفيذ الخطوة الأولى من الإتفاق المتمثلة في الإفراج عن الدفعة الأولى بتاريخ 16/8/1995م والتزم الإخوة المفرج عنهم من القائمين على

لمبادرة وأصحاب الفضيلة العلماء الذين معهم بالدعوة إلى إعادة الهدوء، وقد حققوا نجاحاً باهراً في فترة قياسية مذهلة تدل على توق شعبنا العظيم المسالم إلى الهدوء والإستقرار وإيمانه بالحوار والسلام بدلاً عن العنف والصراع، وقد سافر وفد مؤلف من الأستاذ حسن مشيمع وفضيلة الشيخ خليل سلطان لمقابلة الإخوة في لندن وقم المقدسة لتعريفهم بالإتفاق وطلب مساعدتهم لانجاحه وقد حقق للوفد نجاحاً في مهمته نقلها الأخ الأستاذ حسن المشيمع إلى سعادة وزير الداخلية في اليوم الثاني من عودته إلى البحرين في مكتب سعادة الوزير بحضور القائمين على المبادرة وبعض المسؤولين في وزارة الداخلية. ولما جاء دور الخطوة الثانية المتمثلة في إطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب حسين ومائة وخمسين من المعتقلين غير المحكومين بتاريخ 1995/9/7م أخرت الحكومة إطلاق سراح الأستاذ عبد الوهاب حسين إلى يوم 1995/9/9 بحجة إعداد آلاف من أبناء الشعب لاستقباله مما أوشك أن يخلق أزمة لولا لطف الله تعالى، واتخاذ الحكومة قراراً للإفراج عنه في آخر لحظة. ثم أفرجت عن مائة وخمسين من المعتقلين غير المحكومين على دفعات، وقبل القائمون على المبادرة ذلك وسارت الأمور على ما يرام وأستتب الأمن والإستقرار أكثر فأكثر في البلاد، وتفاعل الجميع بالمستقبل المشرق متطلعين إلى حوار جاد مع الحكومة يحقق لهم مطالبهم المشروعة وقد انتشرت مظاهر الفرح والزينة في جميع القرى والمدن في البحرين. وفي 1995/9/25م أفرجت الحكومة عن الشيخ عبدالامير الجمري واستقبلت الجماهير ذلك بكثير من التناؤل وعمت الأفراح ومظاهر الزينة أرجاء البلاد، غير أن الحكومة لم تمض كما ينبغي فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين غير المحكومين وقد أدى ذلك إلى استياء أبناء الشعب وتحوّل إلى تنمر عام. ثم جاءت المحاكمات التي شملت حتى الأحداث الذين سبق الإفراج عنهم لتخلق مزيداً من الإستياء في الشارع تحوّل إلى توتر يدق ناقوس الخطر لا سيما وأن وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام قد صرّح ثلاث مرات لإذاعة لندن بأنه لا إتفاق ولا حوار مع أحد، لا في الداخل ولا في الخارج، ووصف القائمين على المبادرة بأوصاف غير لائقة وقد نقلنا عن ذلك صورة واضحة أمينة إلى المسؤولين في وزارة الداخلية وطلبنا منهم اتخاذ قرار حاسم يمنع تفجر الشارع وعودة الأزمة من جديد إلى البلاد وحينما اعتذروا بأن هذا من صلاحيات القيادة السياسية العليا اقترحنا عليهم لخطورة الموقف أن نقوم نحن بمقابلة القيادة السياسية لطرح المشكلة عليها للحصول على القرار الذي ينفذ البلاد من أزمته، فوعدتنا القيادة الأمنية أن تقوم هي بنقل الرسالة ورد الجواب في غضون يومين ولم نحصل على الجواب في الوقت المحدد وأدركنا بأن الوقت يمر بسرعة والخطر في تزايد يوماً بعد يوم، وأن موقف المسؤولين بوزارة الداخلية لا ينسجم مع خطورة الموقف مما حملنا على التفكير في البحث عن مخرج بخطوة سلمية حكيمة تمكنا من الإمساك

بالأمور وتمنع الشارع من الإنفلات، وفي الوقت نفسه نلفت انتباه القيادة السياسية إلى حقيقة ما يجري على الساحة. فكانت خطوة الإعتصام والإضراب عن الطعام وقد حققت هذه الخطوة أهدافها من خلال التضامن القوي الشامل لأبناء الشعب مع المعتصمين المضربين عن الطعام، وأثبتت بكل تأكيد تمسك أبناء الشعب بتحقيق مطالبهم المشروعة وتمسكهم بالنهج السلمي والحضاري في المطالبة بالحقوق العادلة وأن المطالب المرفوعة هي مطالب كل أبناء الشعب على مختلف شرائحهم ولتعماءاتهم الدينية والسياسية بعيداً عن الطائفية والحزبية أو القبلية وغيرها من الحزازات والعقد التي تفصل بين أبناء الشعب الواحد مؤكدة وحدة الصف الإسلامي والوطني، وقد أكسب ذلك أبناء شعب البحرين ثقة واحترام وتقدير العالم أجمع، ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نشكر أبناء شعبنا الأبية والقوى السياسية البحرينية في الداخل والخارج والمؤسسات والعلماء والمفكرين والوجهاء وأصحاب الكلمة على تضامنهم الصادق مع خطوة الإعتصام والإضراب عن الطعام ونخص بالذكر فضيلة السيد علوي الغريفي، وفضيلة السيد جواد اللوداعي وفضيلة الشيخ عبدالحسين الستري وفضيلة الشيخ عيسى أحمد قاسم، وفضيلة السيد عبدالله الغريفي، ونشكر أيضاً جميع وسائل الإعلام ووكالات الأنباء العربية والعالمية التي قامت بالتغطية الإعلامية الموضوعية للحدث في الوقت الذي نسجل فيه أسفنا لبعض وسائل الإعلام المحلية والخليجية والعربية لتجاهلها للحدث. ولا يفوتنا أن نؤكد حرصنا الشديد على توطيد العلاقة الطيبة بين دولة البحرين وشقيقتها الخليجية والعربية ودول للعالم والمحافظة على أمن الجاليات ومصالحها المشروعة في البلاد، واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية. وإن الإصلاحات التي نطالب بها لا تخدم إلا تعزيز تلك العلاقات واحترام تلك المواثيق والمحافظة على تلك المصالح، وإن هذا ينطلق من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وينسجم مع تاريخنا وتراثنا للعريقين ويخدم مصالح شعبنا ويشارك في توفير الرفاهية والرخاء لهذا الشعب وصناعة تاريخه المجيد.

أيها الشعب العظيم المسالم:

كان بوجدنا أن ننهي نحن القائمين على المبادرة الإعتصام والإضراب عن الطعام بكلمة نعم من حكومة البحرين الموقرة لمطالب شعبها العادلة، لتؤكد بذلك احترامها وتقديرها لإرادة هذا الشعب وتمسكه بالخيار السلمي الحضاري في المطالبة بحقوقه، وللإعراب عن رغبتها في توطيد العلاقة الطيبة معه في الوقت الذي تتسلط فيه الأضواء الكثيفة للكاشفة التي احتلتها خطوة الإعتصام والإضراب عن الطعام من الرأي العام العالمي على قضية البحرين بحيث يبرز للرأي العام العالمي بأن البحرين تطوي صفحات أزمته الأخيرة، وتتخذ مرحلة جديدة من تاريخها، مرحلة يسودها التفاهم والحوار بين الحكومة والشعب لتسوية جميع القضايا

العلاقة بما فيها قضية تعديل الدستور وعودة الحياة البرلمانية إلى البلاد، غير أن الحكومة مع علمها الأكيد بخطورة ما يجري على الساحة لم تستجب لمطالب الشعب بل نفت وجود الوساطة التي تمثلت في الدكتور فيصل الزيرة الذي جاء في البداية إلى المعتصمين المضربين عن الطعام بصفة شخصية ونقل رسالة بناء على رغبتها إلى القيادة السياسية وأوصل فيها جواباً قال بأن المسؤولين طلبوا منه الإستمرار في الوساطة، وطالب للمعتصمين المضربين عن الطعام بتقديم الدعم والمساندة إلى مهمته حتى يحقق نجاحاً في هذه المهمة وأعرب عن تفاؤله بنجاح المهمة وتحقيق جميع المطالب إذا قام المعتصمون المضربون عن الطعام بتعليق الإعتصام والإضراب عن الطعام. وقال: بأن الذي يريده المعتصمون المضربون عن الطعام هو نفسه الذي تريده الحكومة، ونقل ذلك على لسان المسؤولين وتعددت اللقاءات، ثم نقل هو بنفسه على لسان الحكومة عدم كونه وسيطاً، وقد أضع ذلك فرصة ذهبية على الحكومة لكسب مودة شعبها وتوطيد العلاقة الطيبة معه، وكسب المزيد من الإحترام والتقدير لموقفها وإثبات رغبتها في إنهاء الأزمة التي عصفت بمقدرات البلاد والحيلولة دون تكرارها وقد تحملنا نحن مسؤوليتنا الدينية والوطنية التاريخية بإنهاء الإعتصام والإضراب عن الطعام بعد تحقيق أهدافه للحيلولة دون تصعيد الموقف نتيجة احتشاد آلاف الجماهير التي تضطرم غيضاً من النساء والرجال والتي تتجاوز في بعض الأوقات الستين ألفاً، أملين أن تقدر حكومة البحرين الموقرة هذا الموقف الوطني الصادق بإصدار عفو أميري حكيم عن كافة المعتقلين وإيقاف المحاكمات والسماح للمبعدين بالعودة إلى الوطن والإعتراف الرسمي بالحوار من أجل حل جميع القضايا العالقة وفي مقدمتها تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية كمؤشر على رغبة الحكومة في اجتياز الأزمة والحيلولة دون تكرارها، أملين أن تكون هذه الإستجابة من الحكومة الموقرة قريبة جداً لتعود للشعب فرصته من جديد وتنتشر مظاهر الفرح والزينة في جميع أنحاء البلاد.

أيها الشعب العظيم المسالم:

إننا نوصيكم ونؤكد عليكم بأن تلتزموا الهدوء التام وعدم ممارسة أي عمل من شأنه ان يزعزع الأمن والإستقرار في البلاد، ونعاهد الله تعالى ثم إياكم بأننا سنبقى على الدرب نسعى من أجل تحقيق كل مطالبكم العادلة المشروعة بالطرق السلمية الحضارية كما أمرنا بذلك الدين الإسلامي الحنيف وذلك بالتعاون مع كل المخلصين من أبناء الوطن في الداخل والخارج، إيماناً منا بعدالة وشرعية تلك المطالب والتزاماً منا بتحمل مسؤولياتنا الدينية والوطنية، وأن لدينا من البدائل السلمية الحضارية للمرتبة ما هو كفيلاً بتحقيق تلك المطالب التي لا محيص عنها، وكان الله جل جلاله قد خط تحققها بقلم القدر الذي لا تغيير فيه ولا

تبديل، وإفنا سوف نعطي حكومة بلاندا الموقرة فرصة زمنية قبل ان نقدم على الخطوة السلمية القادمة لكي تستجيب لمطالب الشعب العادلة التي لا تحتاج المطالبة بها إلى احتجاج أو إضراب عن الطعام لعدائتها وشرعيتها وسهولة تحقيقها وأثرها البالغ في تحقيق الأمن والإستقرار في البلاد وتجاوز الأزمة والحيلولة دون تكرارها علما بأن استجابة حكومة البحرين لهذه المطالب سوف يكون له الأثر الطيب في تعزيز النهج السلمي التحواري بين الحكومة والشعب، وهذا في حد ذاته كفيل بإرساء قواعد الأمن والإستقرار، ويشجع الشركات والمستثمرين على البقاء في البلاد مما يعود بالأثر الإيجابي الفاعل في الإسراع بحركة التنمية في بلاندا الحبيبة، في الوقت الذي لن نقف عجلة المسيرة السلمية الحضارية في المطالبة بالحقوق بكلمة (لا)، من الحكومة للموقرة لمطالب شعبها. ولنا في تمسك شعبنا الأبى بتعاليم دينه الإسلامي الحنيف وإصراره على مطالبه وتلاحم صفوفه ومحافظة على وحدة صفه الإسلامي والوطني ووعيه وحضوره الفاعلين الذي حطم بها كل المؤامرات والعتبات التي تقف في وجهه، ووقوفه صفاً واحداً وراء قيادته الإسلامية، الوطنية الصائقة في نهجها الجاد السلمي التحواري، لنا في ذلك بعد الله تعالى، أكبر العون على تحقيق تلك المطالب في وقت غير بعيد. وختاماً أقول:

إلى الأمام أيها الشعب العظيم المسالم، وإلى مزيد من التطور والنمو والإزدهار.
والحمد لله الذي بارك لنا في شعبنا المسلم العظيم.
معكم معكم يا شعبنا حتى نحقق كامل أهدافكم ومطالبكم العادلة.
آخر أيام الإعتصام / الموافق 1995/11/1م

المعتصمون المضربون عن الطعام

ومن الملاحظ أن البيان لم يتطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى الدور الذي لعبته لجنة العريضة أو حتى الإشارة إلى ذكر إسمها أو أسماء أعضائها من الوطنيين وإنما ركز البيان على محض ادعاءات الحكومة القائلة بعدم وجود أي اتفاق بينها وبين القيادات الدينية في محاولة للدفاع عن كيان لجنة المبادرة وحقيقة وجودها.

وبغض النظر عن اختلافنا على مضمون هذا الخطاب البعيد عن أطروحات الحركة الدستورية والوحدة الوطنية، وبالرغم من اعتراضنا على النهج التنظيمي الجديد الذي تبناه القائمون على مشروع المبادرة إلا أن هذا كله لا يقلل من أهمية هذا البيان الذي صيغ بطريقة أشبه بالمحاكمة السياسية للنظام السياسي. ويزيد من أهمية هذا البيان اعتماده الأسلوب الهادئ والرصين في تسجيل الأحداث والوقائع التي مرت منذ إطلاق سراح

رجال المبادرة ومن ثم الإنتهاء بمحاصرة القيادة السياسية وتحميلها مسؤولية التقصير والإخلال بالإتفاق.

ولا شك في أن المهرجان الخطابي قد نجح في كسر الحصار المفروض على رجال المبادرة وحقق هدفه المنشود في تحقيق الكسب السياسي واستعادة التأييد الشعبي لصالح لجنة المبادرة. فقبل المهرجان الخطابي كان موضوع قدرة لجنة المبادرة على التحدي والصمود موضع تساؤل خاصة وأن مصداقية القيادة الدينية قد تعرضت للخطر وأصبحت الريبة والشكوك تحاصرها من كل جانب وكل ذلك بفعل فشل الإتفاق.

وإذا كان المهرجان الخطابي قد نجح في تحقيق الأغراض السياسية المنوطة به وخاصة فيما يتعلق بعودة التلاحم القوي بين القيادة الدينية وبين شارعها السياسي، إلا أن الأمانة التاريخية تقتضي منا التقييم الموضوعي للأحداث ووضع هذا النجاح في إطاره الصحيح. فقياساً بالتجارب التاريخية لشعب البحرين فإن ما حققته القيادات الدينية لا يعدو كونه عملاً يصب في الإطار الطائفي والتجزئي، وبالتالي فإن هذا النجاح لا يمكن الرهان عليه إطلاقاً على اعتبار أنه يمثل هدفاً سهلاً للسلطة السياسية وإنما ستعمل على ضربه متى ما تهيأت الظروف الموضوعية لذلك كما سنرى لاحقاً.

ومن المؤكد أن صورة هذا الحشد الكبير والإلتفاف الشعبي المنقطع النظير حول القيادة لم يكن ليغيب عن بال السلطة وأنه ولا شك أثار مخاوفها وأقضى مضجعها. ولم يكن مستبعداً أو مستغرباً أن تفسر السلطة ما حدث في بني جمرة على أنه استعراض للقوة وأنه بات عليها أن تضع الخطط وترسم السيناريوهات من أجل توجيه الضربة الإستباقية لهذا المد المتنامي قبل أن تستفحل الأمور.

تداعيات المهرجان الخطابي

لم تمض عدة أيام على هذا المهرجان الخطابي الكبير حتى شهدت البلاد تصعيداً أمنياً تمثل بداية في قيام وزارة الداخلية باستدعاء أعضاء المبادرة الذين أنهوا اعتصامهم إلى مركز شرطة مدينة عيسى وذلك في السادس من شهر نوفمبر أي بعد مضي خمسة أيام على عقد المهرجان الخطابي. وقد حضر معهم بعض المحامين. وهذا الاستدعاء الجماعي بطبيعة الحال يعطي الدلالة القاطعة على نهج التصعيد الذي تبنته الحكومة حيال أصحاب المبادرة. كان في استقبالهم في مركز الشرطة الشيخ عبدالعزيز عطية الله آل

خليفة وأحمد عبدالرحمن بوعلي وعبدالله المسلم وثلاثة من قسم التحقيق وذلك من أجل توجيه التحذيرات التالية لهم:

- عدم الصلاة جماعة في غير مناطق السكن.
- عدم الإتصال بمنظمات أو شخصيات في الداخل أو الخارج.
- عدم إصدار منشورات أو بيانات.
- عدم الإتصال بوكالات الأنباء.
- عدم التجمع بدون تصريح رسمي من وزارة الداخلية.
- عدم تدخل الحوزة العلمية في الأمور السياسية وإلا تعرضت للتفتيش ومصادرة المحتويات خلال 24 ساعة.

وبعد أن خلص الشيخ عبدالعزيز عطية الله من سرد تعليماته طلب من المحامين مغادرة للقاعة. وجاء رد أعضاء لجنة المبادرة بالقول أن ما يقومون به من نشاط لا يخرج عن إطار الحقوق التي تتيح لهم التعبير السلمي عن مطالبهم وأنهم ليسوا ملزمين بتنفيذ تعليمات وزارة الداخلية وإذا كانت هناك تعليمات فيجب أن تكون مكتوبة وموقع عليها من قبل الوزارة. ولم ينسَ أعضاء لجنة المبادرة تذكير وزارة الداخلية بالدور الذي قاموا به في تهينة الشارع منذ إطلاق سراحهم.

رسالة الاعتذار

جاءت الخطوة الثانية في تصعيد الحكومة ضد أصحاب المبادرة في الكشف عن رسالة الاعتذار التي كتبوها أثناء تواجدهم في السجن ووقعوها في الرابع والعشرين من إبريل 95. وقد أوعزت الحكومة لصحافتها للحديث عن رسالة التعهد والاعتذار التي حملت تواريخ ستة من أصحاب المبادرة وأدت إلى فتح باب الحوار ومن ثم إلى إطلاق سراحهم. وقد أدى انتشار خبر الرسالة السرية إلى إثارة الشكوك والبلبل في صفوف المواطنين الأمر الذي دفع رموز المبادرة إلى الإسراع في تكذيب هذا الخبر وتفسيره للناس على أنه أحد أسلحة الدعاية الحكومية. ونظراً لحساسية الموضوع وتعرض أعضاء لجنة العريضة من العلمانيين للإستفسار عن صحة أو عدم صحة الرسالة فقد اضطر بعض الأعضاء وهم السيد ابراهيم كمال والشيخ عيسى الجودر والسيد علي ربيعة وبصحبته المحامي عبدالله هاشم الذي لم يصبح عضواً في لجنة العريضة آنذاك لزيارة الشيخ الجمري للإستفسار عن مدى صحة هذا الموضوع الخطير. لكن الشيخ الجمري نفى خروج مثل هذه الرسالة من السجن وطمان الأعضاء على سلامة الموقف وصلابة الأرض التي يقفون عليها.

لا شك أن تداول مثل هذه الرسالة قد وضع للوطنيين من أعضاء لجنة العريضة في موقع حرج جداً خاصة وأن أصحاب المبادرة قد أكدوا لهم في بداية الأمر عدم وجود مثل هذه الرسالة وأن هذه القصة هي من اختلاق وزارة الداخلية. ونظراً لحساسية الموضوع ومن أجل استجلاء الأمور قام عضو لجنة العريضة الشيخ عيسى الجودر بترتيب لقاء سريع مع الأستاذ عبدالوهاب بهدف سماع قصة الرسالة منه شخصياً. في هذا اللقاء لم يف الأستاذ عبدالوهاب قصة الرسالة بعد أن انفضح أمرها لكنه علق بالقول أن الاعتذار الذي حوته الرسالة مشروط بفعل ارتكاب الخطأ وأنه طالما أن أعضاء لجنة المبادرة لم يرتكبوا أي خطأ فهم في حل من هذا الاعتذار. لكن الشيخ عيسى الجودر لم يقتنع بهذا التبرير، ورد عليه قائلاً: "إن ما تحمله الرسالة هو اعتذار واضح وجلي".

وبهدف الرد على إنكار رجالات المبادرة وبغرض إلحاق المزيد من الضرر والإساءة إلى سمعتهم ومحاصرتهم سياسياً وإعلامياً قامت الحكومة في نهاية المطاف بتسريب رسالة الاعتذار إلى وسائل الإعلام في الداخل والخارج. وقد انتشرت الرسالة كالنار في الهشيم، إذ لم تمض ساعات قليلة حتى كانت الرسالة في متناول القاصي والداني بعد أن كان تداولها في السر وحكراً على فئة معينة من المجتمع. وسرت الشائعات أن من قام بتسريب الرسالة وعمل على ترويجها بين المواطنين هو جماعة الشيخ سليمان المدني التي تشكل الخط السياسي المعارض للشيخ عبدالأمير الجمري.

ومن خلال النشر اتضح أن الرسالة قد تم تحريرها في 24 إبريل 1995 أي أثناء تواجد القيادات السياسية في السجن وأنها تضمنت تعهداً والتماساً إلى أمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتجاوز أخطائهم والتغاضي عن تقصيرهم. كما تضمنت أيضاً تقديم اعتذار الموقعين إلى الأمير عما بدر منهم من تصرفات وأعمال.

ونظراً لأهمية هذه الرسالة فإننا نقوم بنشرها بالكامل وهي كالآتي:

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى حفظه الله
للسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فبكبير الرجاء والأمل والثقة في حكمتكم وسعة صدركم نتقدم إلى سموكم بهذه الرسالة معبرين فيها عن عظيم أمتاننا لما تسبغون على أبنائكم من عطف وحنان وكبير اهتمام ورعاية وعناية شأن الأب الحنون الذي لا يألوا جهداً في رعاية أبنائه ورحمتهم والتجاوز عن أخطائهم والتغاضي عن تقصيرهم.

نتقدم إلى سموكم بهذه الرسالة موضحين لكم إخلاصنا لسموكم وللبلد والتزامنا بما فيه مصلحة الوطن العزيز وتجنب ما فيه مضرته، مستنيرين بتوجيهاتكم السامية معربين لسموكم - حفظكم الله تعالى - عن أسفنا الشديد عن أي خطأ وتقصير حدث منا تجاهكم وتجاه مصلحة البلاد.

وأنا لنرجو أن نكون عند حسن ظن سموكم وأن يبلغ سموكم عنا ما يرضيكم من الإستقامة والالتزام بما يجب علينا لديننا وبلادنا وحكومتنا.

وإزاء الأحداث المؤلمة التي شهدها البحرين في الأشهر القليلة الماضية نعرب عن أسفنا الشديد واعتذارنا لسموكم إذا كانت قد تسببت تصرفاتنا والأعمال التي قمنا بها وأدت إلى الإضطرابات في البلاد.

ولنا وطيد الأمل بأن تسمح لنا يا صاحب السمو بأن نبادر إلى تهدئة الوضع مؤكداً على صدق نوايانا واهتمامنا الجاد في إنهاء مظاهر العنف وعودة الحياة إلى مجراها الطبيعي لتتعم البلاد بالأمن والأمان تحت قيادة سموكم وسمو رئيس الوزراء وحكومته الموقرة.

إننا نرجو - يا صاحب السمو - أن تتحقق هذه النتائج الطيبة ونؤكد لسموكم بأننا نقوم بمثل هذه المبادرة دون أي مطالب أو شروط وأن كل ما نتطلع إليه هو تقنكم ومساعدتكم لتحقيق الأهداف النبيلة القائمة على السلام الدائم والإستقرار بعون الله عز وجل.

ونفضلوا بقبول فائق تحياتنا وعظيم تقديرنا.

1995 |4 |24

أبداؤكم والراجعون لرعايتكم

عبد الأمير منصور الجمري، حسن علي مشيمع، عبدالوهاب حسين،
علي أحمد اسماعيل، خليل عبد علي سلطان، حسن علي محمد جمعة سلطان.

ويتضح من قراءتنا لهذه الرسالة أن الموقعين عليها قد عبّروا عن استعدادهم للقيام بهذه المبادرة دون التزام الحكومة بأية مطالب أو شروط بعكس ما تحدث عنه أعضاء المبادرة بعد إطلاق سراحهم من أن الصفقة السياسية قد تناولت موضوع تنفيذ الإصلاحات السياسية بعد عودة الأمن والإستقرار. لا يوجد لأني شك في أن نشر رسالة الإعتذار كان لها وقع سيء على أصحاب المبادرة ويات واضحاً من رفض الحكومة الإعتراف بوجود المبادرة ومن ثم إطلاق الحملة الإعلامية المنظمة وتوزيع الحملة بنشر الرسالة السرية أن

الحكومة عاقدة العزم على الطعن في مصداقية هذه القيادات وتعرية مواقفها أمام تيارها تمهيدا للقضاء عليها كرموز سياسية.

ما كاد ينغلق ملف المبادرة بعد نجاح المهرجان الخطابى حتى تسببت الرسالة في إعادة فتحه من جديد الأمر الذي اضطر الرموز الدينية لإعادة النظر في مجمل العملية السياسية والبحث في كيفية معالجة السلبيات والتداعيات التي خلفتها هذه الرسالة وخاصة أزمة الثقة التي استشرت في صفوف المواطنين وانقسام الشارع السياسي بين مبرر لأخطاء الرموز وبين منتقد لتصرفاتهم وداعياً لتحميلهم كامل مسؤولية الفشل.

ونظراً للتأثير السلبي الكبير الذي أحدثته رسالة الاعتذار في الرأي العام في الداخل والخارج فقد بادرت لجنة المبادرة بإصدار بيان في العاشر من شهر نوفمبر تدافع فيه عن نفسها وتشرح فيه الظروف الذاتية والموضوعية التي خرجت فيها الرسالة وقد تضمن البيان النقاط التالية:

(1) إن أعضاء لجنة المبادرة يؤكدون على عدم رغبتهم في النيل من هيئة الحكومة وقوتها إلا أنهم وأمام الترويج للرسالة في الشارع العام ونشرها في الصحافة المحلية والعالمية وتناقل وكالات الأنباء لخبرها مضطرون للرد دفاعاً عن مواقفهم ومبادئهم ومن أجل معالجة البلبلة التي حدثت في الرأي العام في الداخل والخارج وحفاظاً على المصلحة العامة وحقوق الشعب وكذلك من أجل وضع الحكومة أمالم مسؤولياتها تجاه هذه الممارسات غير المسؤولة.

(2) إن الرسالة لا تتضمن أي اعتراف بتقصير أو اعتذار فعليين وأن الاعتذار جاء بصفة الشرط ولم يتحقق المشروط حيث أنهم (جماعة المبادرة) لم يعترفوا في إفادتهم واعترافاتهم أمام قاضي التحقيق بأي مسؤولية عما جاء في الرسالة.

(3) إن إفادتهم واعترافاتهم أمام قاضي التحقيق ليس فيها ما يدينهم بل أن بعضهم لم يكتب إفادة ولم يمل أمام قاضي التحقيق وبالتالي فهم لم يخطئوا لكي يعتنروا، هذا ما أكدوا عليه سابقاً ويصرون عليه الآن وهم قد تخلوا عن حقهم القانوني أثناء فترة التوقيف في اتظلم بناء على رغبة المسؤولين في وزارة الداخلية لكي يفسحوا المجال للمبادرة لتأخذ طريقها إلى التطبيق، وهذه كانت موضع استغراب المحامين الذين كلفوا بالدفاع عنهم.

(4) إن الرسالة كتبت بناء على إلحاح المسؤولين بوزارة الداخلية وقد كتبت بالأسلوب واللغة اللذين يروقان لها وقد قبلوا (لجنة المبادرة) بذلك كمدخل إلى تحمل المسؤولية الدينية والوطنية التاريخية أمام الله جل جلاله والشعب والتاريخ، وذلك من أجل إخراج البلاد من

أزمتها وإعادة الهدوء والإستقرار إليها. (وهنا تسائل أعضاء لجنة المبادرة: هل نحن ملامون على كتابتها لتحمل هذه المسؤولية العظيمة المقدسة؟)

(5) إن الرسالة تدل بكل جلاء ووضوح على أنهم لا يحملون أي نزعة عدائية تجاه الحكومة وأنهم حريصون تمام الحرص على مصلحة بلادهم الحبيب وشعبهم العظيم وكانوا يأملون بعد هذه الرسالة أن تمكنهم الحكومة الموقرة فوراً من أداء مهمتهم المقدسة لكي يحفظوا دماء أبناء الشعب ويجنبوا البلاد المخاطر والصعوبات التي عصفت بمقرراته. (وأشار البيان في هذا الصدد إلى الدماء التي أريقت وآلاف المعتقلين من الشباب والشابات والشيوخ والأطفال وكيف مورست أعمال العنف بين الطرفين).

(6) إن عدم التزام الحكومة بتنفيذ الإتفاق حسب قول البيان مرده عاملين اثنين: الأول هو عدم إتاحة الفرصة لأصحاب المبادرة لتحقيق التجاح في إعادة الهدوء والإستقرار للبلاد حتى لا يبرزوا أمام الرأي العام في الداخل والخارج كأبطال. والعامل الثاني هو عدم السماح للقائمين على المبادرة باكتساح أو بتجاوز دورهم دور أصدقاء الحكومة الذين عملوا لأجلها سنين طويلة.

(7) إنه لو افترض القائمون جدلاً عدم وجود اتفاق وأن الموجود فقط هو هذه الرسالة التي بعثوا بها إلى الأمير لكن أصحاب المبادرة قاموا حسب تلك الرسالة بالوفاء بما وعدوا به وأن الهدوء عاد إلى البلاد. ولذلك فإنهم يتمسكون بالمطالب ويطالبون الحكومة الموقرة بالإستجابة لها تعبيراً منها عن احترامها وتقديرها لإرادة شعبها ورغبتها في تعزيز العلاقة الطيبة معه.

(8) إن الهدف من وراء ترويج الرسالة على يد هؤلاء الأشخاص (جماعة الشيخ سليمان المنني) هو النيل من القائمين على للمبادرة والإساءة إليهم وإضعاف مواقفهم في المطالبة بحقوق الشعب وأن هذا الترويج يكشف عن النوايا السيئة لبعض الأطراف المعادية للشعب ولمطالبه العادلة. وقد وصف البيان مواقف هذه الأطراف بالعدائية وبالإساءة إليهم لأنها اتهمتهم بالخروج عن الدين الصحيح وروجت بعدم شرعية الإضراب عن الطعام.

وقد وقّع على هذا البيان الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ حسن مشيمع والأستاذ عبدالوهاب حسين والشيخ حسن سلطان والشيخ علي بن أحمد الجدحفصي والسيد إبراهيم السيد عدنان والشيخ حسين الديهي.

ومن خلال استعراض النقاط الثمانية التي حواها هذا البيان أمكن استنتاج حالة الوهن السياسي التي وصل إليها القائمون على المبادرة حيث تحولوا بين ليلة وضحاها من موقع

الهجوم إلى موقع الدفاع عن النفس وليس عن المطالب. فالحجج والدفع والتبريرات التي صاغوها في البيان لم تكن من القوة بحيث تمكن من انتشالهم من هذا الموقف السياسي الحرج بل على العكس من ذلك جاءت كلها لتؤكد صحة وجهة نظر السلطة فيما يتعلق بعملية التنازل الذي أقدمت عليها المعارضة وهي في السجن.

ومن هنا فإن المناشآت والدعوات للحوار التي أطلقها رجال المبادرة في هذا البيان لم تكن ذات أثر على الحكومة لإعادة النظر في الحل الأمني الذي رسمته لها لأن الحكومة لا تسمع إلا من القوي. وهنا أتذكر مقولة الشيخ عبدالله بن خالد أثناء استراحة المجلس الوطني في السبعينيات عندما قال "تحن عائلة الخليفة مثل البيذانة (almond) وأن الذي لا يقدر على كسر البيذانة لا يمكن أن يأكل صلصها أي لبها (نواتها)". وبناء على هذا المفهوم فإن الحصار السياسي الذي وجدت لجنة المبادرة نفسها فيه بسبب نشر رسالة الاعتذار لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفتح حواراً.

وعلى العكس من ذلك عمدت الحكومة على استغلال هذا الحصار فعملت على تصعيد العمل بقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. ففي السابع والعشرين من نوفمبر أقدمت محكمة الاستئناف العليا على إقرار الحكم الصادر من محكمة الجنايات في شهر مارس 95 بإعدام المواطن عيسى قمبر المتهم في قضية اغتيال أحد أفراد جهاز الأمن. كما صدرت أحكام قاسية بالسجن وصلت إلى السجن المؤبد. وقد سبق صدور هذه الأحكام فرض الحصار العسكري على سكان القرى العزل. وفي نفس الوقت قامت قوات الأمن باقتحام المدارس الثانوية في المنامة العاصمة ومدينة عيسى والإعتداء على الطلبة الذين اعتصموا من أجل مشاركة المواطنين في التعبير عن استيائهم للأحكام القاسية التي أصدرتها محكمة أمن الدولة وتم اعتقال بعضهم وإيداعهم السجن وبدون محاكمة.

في معرض حديثه مع وكالة "الأسوشيتد برس" بتاريخ 30 نوفمبر 95 حول الوضع السياسي والأمني في البلاد تطرّق رئيس الوزراء للقول "إن المطالبة بالديمقراطية والإضطرابات التي تشهدها البلاد لا تهدد بقاء العائلة الخليفة. الأمر المحزن بشأنها (الإضطرابات) أنها ليست من أجل الإصلاحات أو أي تغيير في الإتجاه". وفي ختام حديثه أضاف الشيخ خليفة القول: "لقد كان لدينا برلمان من قبل ولا نستطيع أن نقبل به مرة أخرى. أننا لا نخاف من مجلس منتخب".

ويمكن الإستنتاج من هذا الحديث المقتضب أن الحكومة لا ترغب في عودة الحياة النيابية وأنها لا زالت تصر على عدم تلبية أي من المطالب الشعبية المشروعة وأنها في سبيل ذلك ستستمر في اعتماد الحل الأمني بدلاً من الحل السياسي. وهذا ما أثبتته تطورات

الأحداث المتتالية التي انتهت باعتقال رجال المبادرة وعلى رأسهم الشيخ عبدالامير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين.

وعلى أثر تدهور أوضاع حقوق الإنسان كتب اللورد أيفوري وهو رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان البريطانية رسالة بتاريخ 30 نوفمبر 1995 إلى مكتب وزير الدولة للشؤون الخارجية جيريمي هانلي بمناسبة الزيارة التي ينوي للوزير البريطاني القيام بها إلى البحرين. وقد طالب اللورد في هذه الرسالة بضرورة الضغط على حكومة البحرين للتوقف عن انتهاكات حقوق الإنسان وحثها على فتح باب الحوار مع المعارضة حول المطالب الدستورية. وجاء رد الوزير على رسالة اللورد أيفوري كما يلي: "إننا قد أخذنا بعين الاعتبار ملاحظتكم حول الوضع الحالي الذي نتابعه باستمرار وعن قرب وأن سفيرنا قد استغل فرصة لقائه مع وزير الخارجية البحريني مؤخراً لتأكيد دعمنا للحوار السلمي مع الشعب وإننا مستعدون في استغلال أية فرصة مناسبة لتشجيع الخطوات الإيجابية لتحقيق المصالحة".

أما المعارضة في الخارج فقد استغلت مناسبة العيد الوطني لدولة البحرين فعقدت ندوة بالعاصمة البريطانية لندن وذلك في التاسع من شهر ديسمبر 1995. وقد تحدث في الندوة الشيخ علي سلمان المقيم في لندن والسيد كريم المحروس عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وعبدالله العكري عن لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين. وفي معرض حديثه قال الشيخ علي سلمان أن مشاركة هذه القوى جاءت تعبيراً عن الوحدة الوطنية وتمسك كافة القوى بالمطالب الشعبية. وهذا القول يتعارض بطبيعة الحال والنهج الطائفي الذي انتهجته لجنة المبادرة داخل البحرين. وقد حيا الشيخ علي سلمان دور المرأة البحرينية في الإنتفاضة وأكد على المطالب الشعبية التي يتصدرها عودة العمل بدستور البلاد ووصفها بالمطالب العادلة والمعتدلة. أما كريم المحروس فقال أن التطورات قد تجاوزت المطالبة بالدستور، وإنه بات من الضروري تطوير الممارسة البرلمانية في البلاد. وكان آخر المتحدثين المهندس عبدالنبي العكري الذي استعرض تاريخ المطالبة الشعبية بتشكيل مجلس تشريعي مشيراً إلى حركة العام 1938. وقال إن الحركة الشعبية قوبلت على طول الخط بالقمع والإضطهاد.

وقد أعطت الندوة صورة صادقة عن حقيقة الوضع في البحرين ونجحت في تنوير الحضور بما يجري من انتهاكات وخروج على القانون. وقامت بعض وكالات الأنباء مثل (يو. بي. أي) بتداول ونقل المعلومات التي كشفتها هذه الندوة مثل الأحكام الجائرة التي تصدرها محكمة أمن الدولة والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان.

وانسجاماً مع الموقف الرسمي الآخذ في تصعيد العنف جاء خبر إنزال ما يقارب من 4000 جندي من وحدات الجيش السعودي في الحادي عشر من شهر ديسمبر 95 ليزيد من حدة التوتر الأمني والسياسي. ومع أنه ليس هناك ما يؤكد صحة هذا النبأ إلا أن قوة دفاع البحرين قامت في العاشر من هذا الشهر بإنزال وحدات من قواتها في المناطق المأهولة بالمواطنين الشيعة وفي العديد من القرى بما ينبئ بحدوث الأسوأ. لكنه لم تمض ساعات قليلة على هذا الإنتشار حتى انسحبت هذه القوات من مواقعها. وفي اليوم التالي انتشرت الشائعات بأن السفارة الأمريكية هي التي تدخلت لدى القيادة السياسية وطلبت منها سحب هذه المظاهر العسكرية في الحال لأن هذا التواجد العسكري الكثيف قد أثار مخاوف الجاليات الأجنبية وانزعاجها.

وعلى خلفية هذا التصعيد العسكري والأمني عقدت المعارضة البحرينية مؤتمراً صحافياً بمبنى البرلمان البريطاني وذلك في الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس 14 ديسمبر. وقد ترأس المؤتمر اللورد أيفوري وهو رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان وتم في هذا المؤتمر عرض فيلم عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

بعد لفتاء المؤتمر أجرت هيئة الإذاعة البريطانية لقاء مع بعض المشاركين كما قامت بعض وكالات الأنباء بنشر مقتطفات مما تم استعراضه في المؤتمر وخاصة فيما يتعلق برفض الحكومة تنفيذ تعهداتها للإتفاق الذي جرى بينها وبين ما يسمى بلجنة المبادرة ونفي الحكومة وجود أي اتفاق من هذا النوع.

العودة إلى اجتماعات لجنة العريضة الشعبية

على أثر هذه التدايعات السياسية والأمنية الخطيرة التي نتجت بانسداد باب الحوار مع السلطة بادرت القيادات الدينية ولأول مرة منذ الإعلان عن اتفاق المبادرة بطلب عقد أول اجتماع رسمي للجنة العريضة.

وقد أثار عودة أعضاء لجنة المبادرة إلى صفوف العريضة الشعبية علامات الإستفهام والتساؤلات المشوبة بالإستغراب في صفوف التيار الوطني والتقدمي. فقد أخذت الأسئلة تلاحق أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين في محاولة لاستكشاف الأسباب التي دفعت بالوطنيين إلى العودة مرة أخرى للعمل مع القيادات الدينية التي خذلتهم لصالح المبادرة الطائفية التي جرت فصولها داخل أروقة وزارة الداخلية. كان جواب الوطنيين على كل هذه التساؤلات والإستفسارات هو أن القضايا الوطنية تسمو على كل الخلافات والنزاعات الشخصية والحزبية وأنه لا مكان للمناورات السياسية التي تهيب الفرص

السانحة لأعمال العنف والإرهاب الذي تقوده السلطة ضد أبناء شعب البحرين المطالبين بحقوقهم الدستورية.

تمَّ عقد هذا الإجتماع في منزل الأستاذ عبدالوهاب حسين وبحضور جميع الأعضاء. وبعد استعراض الوضع السياسي والأمني وما آل إليه مصير الإتفاق مع وزارة الداخلية فاجأ الشيخ عبداللطيف المحمود الحضور بطرح وجهة نظره المتعلقة بطريقة العمل في المستقبل والتي تتلخص حسب رأيه في استبدال العمل الجماعي بالعمل الفردي على اعتبار أن الإتصالات الفردية مع القيادة السياسية يمكن أن تفتح باب الحوار وأن تعطي مردوداً سياسياً أفضل. وكان أول المعترضين على هذا الطرح أعضاء لجنة المبادرة الذين اعتبروه طرحاً تجزئياً وفيه تفكيك للقيادة المطلوبة الموحدة التي وضعت فيها الجماهير تحتها وآمالها. وقد جاء رد الشيخ عبدالامير الجمري على الشيخ عبداللطيف المحمود ليؤكد على وحدة العمل الوطني وأنه لا بديل عن العمل الجماعي وأن اليد الواحدة لا تصفق. ومن الطبيعي أن يثير هذا الدفاع المستميت عن الوحدة الوطنية استغراب الوطنيين على اعتبار أن أعضاء لجنة المبادرة هم أول من خرج على الصف الوطني لصالح العمل الطائفي. أما أعضاء لجنة العريضة من العلمانيين فقد جاء ردهم منسجماً مع موقفهم الداعي دائماً للحفاظ على الوحدة الوطنية وعبروا عن اعتراضهم على وجهة نظر الشيخ عبداللطيف المحمود الداعية لتفتيت الحركة المطلوبة وأيدوا بقوة رأي الشيخ عبدالامير الجمري الداعي لوحدة العمل المطلبي خاصة وأن البلاد تمر بمنعطف سياسي خطير.

في طريق العودة من منزل الأستاذ عبدالوهاب حسين أسراً لي الشيخ عيسى الجودر بأن وجهة نظر الشيخ عبداللطيف المحمود تبعث على الخوف والقلق وأنه بات يعتقد أن هذا الطرح إنما هو تهديد لانسحاب الشيخ من لجنة العريضة. لكنني خالفت الشيخ عيسى الجودر رأيه مستبعداً انسحاب الشيخ عبداللطيف في هذا الظرف السياسي الملبد بالغيوم وقلت له بأنني أعتقد أن الشيخ عبداللطيف قد اقتنع أخيراً برأي الجماعة. لكن الأيام أثبتت صحة توقعات الشيخ عيسى الجودر.

في الأسبوع الأول من ديسمبر 1995 تمَّ عقد الجلسة في منزل الشيخ عيسى الجودر بحضور السادة إبراهيم كمال الدين والمهندس سعيد العسبول والمحامي أحمد الشملان والشيخ عبداللطيف المحمود وعلي ربيعة والأستاذ عبدالوهاب حسين. وقد حضر الجلسة ولأول مرة الأستاذ حسن مشيمع فيما تخلّف عن الحضور الشيخ عبدالامير الجمري.

وفي هذا الإجتماع خيّم موضوع الوضع الأمني على أجواء الجلسة بعد أن تلاشى تماماً الخيار السلمي نتيجة نكران الحكومة لوجود أي اتفاق مع لجنة المبادرة. وقد أعطى الأستاذ عبدالوهاب عرضاً تفصيلياً للوضع السياسي والأمني في القرى حيث بلغت السلطة في استخدام القوة والعنف ضد المواطنين العزل وكثفت من عملية مدهمة المنازل وما صاحب ذلك من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان بما في ذلك تدمير الممتلكات.

وقد تفاجأ الحضور بمداخلة الشيخ عبداللطيف المحمود التي جاءت لتوجه للنصيحة للقيادات الدينية الشيعية بضرورة العمل على تهدئة الشارع السياسي واصفاً ما يحدث من مهرجانات خطابية وخاصة المهرجان الكبير الذي تم تنظيمه في ستره بأنه عمل تحريضي وأنه تصعيد لا مبرر له.

وقد استنكر الأستاذ عبدالوهاب حسين كلام الشيخ عبداللطيف المحمود وسارع في الرد عليه متسائلاً: "كيف نطالب الناس بالهدوء والسكينة في الوقت الذي تقوم فيه السلطة بهذا التصعيد الأمني للخطر الذي استهدف الآلاف من أبناء الطائفة الشيعية لتتى أمثلها. كيف بمقدورنا أن نهدي الشارع والمواطنون يتعرضون لمثل هذا القمع الوحشي الذي تمارسه السلطة على مدار الساعة وبدون تمييز".

وقد استغرب الأعضاء الوطنيون من طرح الشيخ عبداللطيف المحمود الذي حمل القيادات الدينية والمواطنين العزل مسؤولية ما يدور في الساحة وعبروا عن تعاطفهم وتأييدهم لوجهة نظر الأستاذ عبدالوهاب حسين خاصة وأن الحكومة لا تزال ترفض الحوار مع الحركة الدستورية وتصر على عدم استقبال وفد العريضة الشعبية أو استلام الرسائل الواردة منها والتي تطالب بمجرد تحديد موعد للإجتماع بالأمير.

ويمكن القول أن حالة الشد والجذب التي تخللت اجتماعات لجنة العريضة بعد عودة رجال المبادرة إلى لجنة العريضة لم تكن إلا انعكاساً لتأزم الوضع السياسي وغلبة الحل الأمني وانعدام الإستقرار. وفي هذا الظرف المعقد عملت المباحث وجهاز أمن الدولة على إحكام الرقابة على تحركات الأعضاء وأصبحت مباحث أمن الدولة لا تفارق منازل أعضاء لجنة العريضة وخاصة مكتب المحامي أحمد الشملان. وزيادة في ترهيب وتخويف رواد مجالس الأعضاء تعمدت المباحث الوقوف أمام أبواب المجالس أيام انعقادها والقيام بتسجيل أرقام سيارات الزوار لكن هذه الأساليب الإرهابية والملاحقات لم تكن لتمنع عقد اجتماعات لجنة العريضة أو تؤثر على سير المجالس الأسبوعية.

انسحاب الشيخ عبداللطيف المحمود

في الأسبوع الأول من شهر يناير 96 عقدت لجنة العريضة الشعبية اجتماعاً في مكتب المحامي أحمد الشملان وهو الإجتماع الأخير بالنسبة لعضو لجنة العريضة الأستاذ عبدالوهاب حسين الذي تم اعتقاله في الرابع عشر من يناير 1996. كما يعتبر هذا الإجتماع هو الأخير بالنسبة للشيخ عبداللطيف المحمود الذي أعلن انسحابه من لجنة العريضة. وقد حضر هذا الإجتماع كل من المحامي أحمد الشملان والشيخ عبداللطيف المحمود والأستاذ عبدالوهاب حسين والشيخ عيسى الجودر وإبراهيم كمال الدين وعلي ربيعة. كما حضر الإجتماع من خارج لجنة العريضة عضو لجنة المبادرة الأستاذ حسن مشيمع الذي تم اعتقاله في العشرين من شهر يناير 1996.

في بداية الجلسة تم استعراض الوضع السياسي والتصعيد الأمني الخطير الذي اختارته الحكومة كخيار وحيد. وجاء تعليق الشيخ عبداللطيف المحمود ليؤكد ما سبق وأن طرحه في الجلسة السابقة وهو أن العمل الجماعي خلال السنوات الماضية اثبت عدم جدواه وأن العمل المطلبي دخل مرحلة شديدة التعقيد. وبصفته مسلماً وموئناً فقد اضطره هذا الوضع إلى اللجوء إلى الإستشارة التي رأى فيها أن العمل من خلال الإتصال الشخصي والمباشر مع القيادة السياسية هو الأجدى والأنفع للعمل الوطني.

لم يفاجأ الحضور بهذا الطرح الذي جاء متمماً لما سبق وأن طرحه في الجلسة السابقة لكنهم ردوا عليه بأن العمل الفردي من خلال الزيارات واللقاءات الخاصة يتعارض والإستراتيجية التي تبنتها لجنة العريضة والمبينة على الوحدة الوطنية ومركزات العمل المطلبي الجماعي. وجاء رد الشيخ عيسى الجودر على هذا الطرح التراجعي بالقول بأنه من حق أي عضو أن يختار أسلوب العمل الذي يراه صالحاً لتحقيق أهدافنا الوطنية بل ومن حقه أيضاً أن يتوقف عن العمل الوطني لكنه يناشد الدكتور عبداللطيف المحمود بأن لا يقبل بالدخول في عضوية مجلس الشورى إذا ما عرضت عليه الحكومة ذلك لأن الدخول يتعارض وعضويته في لجنة العريضة ويسد ضربة قاصمة للجنة، كما أنه سيؤثر سلباً على مسار العمل المطلبي. وكان رد الشيخ عبداللطيف المحمود أن الدخول في مجلس الشورى من عدمه هو شأن خاص وأنه لا يخضع لرأي الغير.

ومن الطبيعي جداً أن يثير حديث الشيخ عبداللطيف المحمود عن الإنسحاب مخاوف أعضاء لجنة العريضة الذين لم يكونوا يتوقعون إقدامه على مثل هذه الخطوة التي ولا شك ستترك فراغاً لا يسد. وإذا ما تطرقنا إلى الأسباب الحقيقية للإنسحاب فإننا نعلم أن الشيخ

عبداللطيف ومنذ انضمامه للجنة العريضة كان هدفاً للتهديدات والضغوطات التي مارستها السلطة عليه بدءاً من تجميد عمله بهيئة التدريس بجامعة البحرين. بل أن أساليب الإستفزاز والإثارة بلغت حد ابتعاث فرقة من المصورين إلى منزل الشيخ بمدينة الحد حيث تمركزت الفرقة في الساحة المقابلة للمنزل وقامت بتصويب آلات التصوير صوب المنزل أمام أعين المارة الذين أثار فيهم هذا المشهد الفضول وحب الإستطلاع. وقد وجد الشيخ صعوبة في معرفة الجهة التي قامت بهذه العمل الإستفزازي. وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار الضغوطات المستمرة التي كان يتعرض لها من قبل عائلته وهي ضغوطات جداً كبيرة بحكم العلاقة الحميمة التي تربط عائلة المحمود بالعائلة الحاكمة بالإضافة إلى ضغوطات الجمعية الإسلامية التي ينتمي إليها فإن هذه مجتمعة قد أوصلته إلى قناعة بضرورة ترك العمل المطلبي الجماعي. ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن الشيخ عبداللطيف لم يسبق له أن مارس العمل السياسي للمنظم وأن دخوله في عضوية لجنة العريضة هو المعترك السياسي الأول. ولذا فإني أعتقد وأرجو أن يكون اعتقادي خاطئاً بأن افتقار الشيخ للتجربة النضالية كان له أثره الكبير على عدم قدرته على المقاومة والصمود في وجه الخيار الأمني المتصاعد، وفي ظل تبدد الأمل بانفتاح باب الحوار مع السلطة.

لا شك أن انسحاب الشيخ عبداللطيف مثل خسارة كبيرة للجنة العريضة خاصة وأنه كان يمثل جزءاً من المعادلة السياسية بحكم تمثيله لجمعية التريية الإسلامية (السنية). وقد سبق أن تعرضت هذه الجمعية لتهديد الحكومة بالحل إن هو لم يتخل عن رئاستها مما اضطره للتنازل عن رئاستها لصالح الشيخ عبدالرحمن عبدالسلام.

في الحفل التكريمي للرواد والمبدعين من أهالي المحرق والذي أقيم يوم الأربعاء الموافق 17 ابريل 1996 كان الشيخ عبداللطيف من بين الذين شملهم التكريم. وفي هذا الحفل كانت له فرصة الإلقاء مع رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة الذي وعده بتسليم جواز سفره. بعد هذه المصالحة تم صرف رواتب الشيخ عبداللطيف المجمدة منذ إيقافه عن العمل لكنه لم يزاول عمله في جامعة البحرين إلا في عام 2000.

في مقابله مع جريدة الوسط بتاريخ 21 فبراير 2006 قال الشيخ عبداللطيف أنه بالرغم من انسحابه من اجتماعات لجنة العريضة بسبب الطرح الطائفي الذي انتهجه الأستاذ عبدالوهاب حسين بعد إطلاق سراحه إلا أنه لم يطلب سحب توقيعه من العريضة وإن اسمه لا يزال مثبت فيها وإنه ما يزال مؤمناً بموقفه ولم يقطع الإتصال بأفراد العريضة.

الإعتقال الثاني للشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب

في معرض الحديث عن تداعيات المهرجان الخطابي كنا قد أشرنا إلى مدى انزعاج السلطة وخوفها من تلك الحشود الضخمة التي مثلت عودة الجماهير للإلتفاف حول لجنة المبادرة وبروزها كقيادة شرعية للطائفة. ومما لا شك فيه أن هذا الزخم الشعبي والتلاحم بين القيادة وأبناء الطائفة الشيعية معناه عودة امتلاك القيادات الدينية القدرة على الفعل السياسي والتأثير على سير الأحداث وهذا ما لا ترغب فيه السلطة. وحتى تدرأ السلطة للخطر القادم سارعت إلى وضع خطة للقضاء على الزعامات الدينية تقوم على مسار ذي خطين متوازيين:

الخط الأول هو الخط السياسي والإعلامي والمتمثل في تكرار عملية اغتيال شخصية القيادات الدينية (character assassination) تلك العملية التي قضى عليها نجاح المهرجان الخطابي. وهذه العملية تتم عن طريق تسريب رسالة الإعتذار بهدف تشويه سمعة القيادات الدينية وحرقتها سياسياً. أما الخط الثاني فهو الخط الأمني المتمثل في تصعيد مسلسل العنف والإعتقال العشوائي والتعذيب والقتل خارج القانون.

وعن مدى التأثير الذي أحدثته ترويج رسالة الإعتذار رأينا كيف انقسم الشارع السياسي بين مصدق ومكذب وانتشرت الشائعات وحامت الشكوك حول مصداقية قيادة المبادرة.

في اليوم الثالث من شهر يناير 1996 اتصل جهاز المباحث بالشيخ عبدالامير الجمري وطلبوا منه الحضور إلى مركز الخميس بعد صلاة الظهر. وقد أثار هذا الإستدعاء في مركز الشرطة استغراب الشيخ الجمري وهو الذي كان ينتظر من السلطة تنفيذ المطالب التي وعدوا بتلبيتها مقابل قيامه وجماعته بإعادة الهدوء إلى الساحة بعد خروجهم من السجن. وقد اغتتم الشيخ الجمري مناسبة صلاة الظهر بمسجد الإمام زين العابدين فقام بإخطار المصلين بخبر استدعائه إلى مركز الخميس وأفادهم بقراره الرفض لتلبية هذا الطلب.

وبسبب رفض الشيخ الجمري لأمر جهاز المباحث بالحضور اتصل به الضابط عبدالله المسلم في منزله ليخبره بأنه ممنوع من أداء الصلاة في جامع الإمام الصادق الواقع بمنطقة القبول بالمنامة. وفي اليوم التالي هجمت قوات الشغب على جامع الإمام زين العابدين المقابل لمنزل الشيخ الجمري.

بعد هذا المنع من إقامة الصلاة في مسجد القبول بخمسة أيام تقريباً تناقلت وكالات الأنباء التصريح الذي أدلت به وزارة الإعلام في الثامن من شهر يناير والذي أكدت فيه على إصرار الحكومة على عدم السماح بإقحام السياسة في دور العبادة. وجاء هذا التصعيد من قبل الحكومة ليضيف المزيد من غضب الجماهير وسخطهم جراء رفض السلطة الاعتراف بوجود أي اتفاق بينها وبين لجنة المبادرة. وقد نتج عن هذا توتر الأجواء وتفاقم الوضع السياسي وحدوث اضطرابات شديدة في مناطق عديدة من البحرين وخصوصاً في المناطق التي شهدت المسيرات مثل سترة وكرزكان والدير والبلاد القديم والسنباس وشارك في هذه المسيرات طلبة المدارس أيضاً. وقد صاحب هذا الخروج المكثف إلى الشارع حدوث حرائق في أماكن عديدة وسماع دوي انفجار اسطوانات الغاز في أنحاء متعددة من البحرين ولم تستثن في ذلك العاصمة المنامة حيث تم تفجير إسطوانة غاز في مجمع تجاري كبير هو مجمع بيتيم. ومع أن المصادمات غالباً ما تحدث في القرى بعيداً عن العاصمة إلا أن ما حدث أمام جامع الإمام الصادق بالمنامة أقض مضجع السلطة وأثار فيها الخوف والهلع. فهذا الجامع هو الذي تمّ منع الشيخ الجمري من أداء الصلاة فيه وهو يقع مباشرة بعد دوار نلتقي عنده شوارع رئيسية في مدخل العاصمة ولا يبعد كثيراً عن القلعة التي هي مقر وزارة الداخلية. ففي الثاني عشر من شهر يناير 96 قامت قوات الشغب بإغلاق المداخل الأربعة المؤدية إلى المسجد في محاولة لمنع المصلين من أداء فريضة صلاة المغرب وعندما أصر المصلون على الصلاة في المسجد أقدمت قوات الشغب على الاعتداء على المصلين مستخدمة الرصاص المطاطي والغاز المسيل الدموع مما نتج عنه إصابة العديد من المصلين بجروح وإغماء نقلوا على أثرها إلى المستشفى للعلاج كما تمّ اعتقال العشرات من المواطنين الذين تواجدوا لأداء الصلاة. ويبدو أن هذه المواجهة العنيفة بين قوات الشغب والمواطنين وفي هذا الموقع الحساس من المدينة قد دفع القيادة السياسية للتعجيل في اتخاذ قرار حسم المعركة السياسية. ففي الثالث عشر من يناير قامت وزارة الداخلية باستدعاء ثمانية من القادة وهم الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب والشيخ علي بن أحمد والسيد إبراهيم العلوي والشيخ علي عاشور والأستاذ حسن مشيمع والشيخ حسين الديهي والشيخ حسن سلطان. وما إن التقى بهم وكيل وزارة الداخلية الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة حتى بادر بتوجيه الاتهام لهم لما حدث من تصعيد ومواجهات وحملهم كامل مسؤولية الإخلال بالأمن. وإمعاناً في الإذلال وفي محاولة لتحجيم دورهم نفى الوكيل أن يكون هناك أي اتفاق بينهم وبين الحكومة حول أية مطالب وأن هدوء الوضع الذي ساد البلاد لم يكن ثمرة لجهودهم. وبعد أن فرغ من هذا الهجوم اللاذع طالب منهم الوكيل التوقيع على ورقة يتعهدون فيها بعدم القيام بأي نشاط

سياسي في المساجد، إلا أن الجميع رفض التوقيع على الورقة على اعتبار أن هذا التعهد يتعارض وحقوقهم الدستورية والإنسانية. كما اعترضوا أيضاً على ما تضمنته الورقة من ادعاءات وتهم واعتبروها مجافية للحقيقة وبالتالي فإنهم لن يلتزموا بما ورد فيها. وكان رد فعل الشيخ الجمري حيال ورقة التعهد قوياً جداً إذ دخل في مشادة كلامية مع الشيخ ابراهيم مما أدى إلى اصابته بنوبة قلبية نقل على أثرها إلى المستشفى الدولي للعلاج.

لم يكن مستغرباً أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه من التصادم بين لجنة المبادرة التي تطالب الحكومة بتنفيذ تعهداتها وبين الحكومة التي تنفي وجود أي اتفاق مع القيادة الدينية وهذه هي النتيجة الطبيعية المتوقعة للحوار الذي أجراه أشخاص المبادرة مع وزارة الداخلية أثناء تواجدهم في السجن.

ويعتبر هذا الإستدعاء للجنة المبادرة بمثابة الإنذار باقتراب حلبة الصراع السياسي من درجة الانفجار، وأن الوقت قد حان للتخلص من تواجد القيادات الدينية في الساحة. فبعد هذا اللقاء المحموم مع وكيل وزارة الداخلية وإصرار القائمين على لجنة المبادرة على رفض التوقيع على ورقة التعهد عادت البلاد من جديد للدخول في مرحلة جديدة من دوامة العنف علي اعتقاد خاطئ بأن الحل الأمني وليس الحوار هو الذي سيأتي بالأمن والإستقرار، وقد دشنت وزارة الداخلية هذه المرحلة باعتقال الأستاذ عبدالوهاب من منزله في منطقة النويدرات وذلك في صباح الرابع عشر من يناير 1996 أي بعد يوم واحد من رفضه التوقيع على التعهد. وفي اليوم التالي بدأت حملة اعتقالات واسعة بين الذين برزت أسماؤهم في فترة المبادرة كقيادات صف ثاني ومن بينهم أساتذة وعلماء دين وخطباء مساجد.

وعلى أثر هذا الإعتقال صرّح مسؤول في حركة أحرار البحرين بأن المطالب الشعبية وفي مقدمتها إعادة العمل بالدستور ما تزال تشكل حجر الزاوية في التحرك الشعبي، وإنه لا تراجع عن تلك المطالب مهما بلغ إرهاب آل خليفة، وأضافت قائلة بأن الأستاذ عبدالوهاب حسين ليس شخصاً عادياً، بل هو شخصية مرموقة على مستوى البحرين كلها، وهو أحد المتبنين الأساسيين لمشروع العريضة الشعبية التي وقع عليها حوالي 25 ألف مواطن في العام 1994.

وللافت للنظر في هذا الظرف المعقّد أن تصريح حركة أحرار البحرين قد عاد للحديث عن لجنة العريضة بعد أن أغفل ذكرها طوال حياة لجنة المبادرة. وقد ربط أعضاء لجنة العريضة هذه العودة بالفشل الذريع الذي منيت به لجنة المبادرة وقسّر الوطنيون هذه العودة بأنها تصحيح للموقف الخاطئ الذي اتخذته القيادات الشيعية داخل

أروقة وزارة الداخلية وباركته أحرار البحرين وتعاملت معه على أنه اتفاق سياسي. ومع أن هذا التصحيح رغم أهميته قد جاء متاخراً جداً وبعد أن وقع الفأس على رأس الوحدة الوطنية لكنه خطوة في الطريق الصحيح.

ويمكن القول أن الإستدعاء الجماعي لأعضاء لجنة المبادرة ومن ثم اعتقال الأستاذ عبدالوهاب هو مؤشر على انتهاء مرحلة الحل السلمي المتمثل في اتفاق المبادرة والإعلان عن بدء مرحلة جديدة من العنف والعنف المضاد.

وكرر فعل على الخيار الأمني الذي لجأت إليه الحكومة انتشرت ظاهرة تفجير إسطوانات الغاز وإشعال الحرائق وخروج المسيرات وحوادث المصادمات العنيفة مع قوات الشغب. وفي الثامن عشر من يناير 96 تناقلت وكالات الأنباء خبر التفجير الذي حدث في فندق للمريديان وهو الفندق الذي يملكه رئيس الوزراء، وقامت الحكومة على أثر ذلك بتطويق معظم القرى وحظر التجوال في كرزكان والدير وسماهيح. كما تم وضع الحواجز لتفتيش السيارات في مدينة حمد وشارع المعارض وجد الحاج وطريق المحرق - عراد مع استمرار سياسة اقتحام المنازل وتكسير محتوياتها.

قبل حادث فندق المريديان بيومين وبالتحديد في الساعة الرابعة من بعد ظهر السادس عشر من يناير 1996 توجهت سيارتان محملتان بالشرطة إلى منزل الشيخ الجمري في منطقة بني جمرة حيث طلب منه رئيس المجموعة أن يصطحبهم إلى مركز التحقيقات ولمدة نصف ساعة فقط، لكنه فضل الذهاب في سيارة ابنه صادق وبمجرد وصوله الى هناك أصبح رهن التحقيق. في نفس هذا اليوم أيضاً تم التحقيق مع الأستاذ حسن مشيمع وعندان العلوي وسيد إبراهيم والشيخ علي بن أحمد الجدحفي والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور.

وفي اليوم التالي للتحقيق أي في السابع عشر من يناير 1996 تم استدعاء الشيخ الجمري لمقابلة رئيس اللجنة الأمنية عبدالعزيز عطية الله الذي قدم الاعتذار للشيخ عما حدث في الإجتماع السابق. وفي هذا الإجتماع طالب الشيخ بالإفراج عن الأستاذ عبدالوهاب حسين وإيقاف الهجوم على المساجد والتجمعات العامة لكي لا يفلت الوضع الأمني وتعود الإضطرابات من جديد. لكن الشيخ عبدالعزيز عطية الله طلب من الجمري عدم رفع الشعارات السياسية وقد رد عليه الجمري بالقول أن المطالب سلمية ودستورية وليس من شأنها الإضرار بالأمن. وفي التاسع عشر من يناير 96 تم استدعاء الجمري من قبل رئيس اللجنة الأمنية وفي هذا اللقاء وجّه رئيس اللجنة الأمنية اتهامه للشيخ بالتحريض

ضد الحكومة، وطالب بإيقاف النشاطات والتجمعات وعدم الإدلاء بأي تصريح لوكالات الأنباء. إلا أن الجمري رفض هذا الطلب، وقد أعقب هذا اللقاء غير الودي وضع الشيخ الجمري وعائلته تحت الإقامة الجبرية بعد أن فرضت وزارة الداخلية الحصار على منزله وعلى منطقة بني جمرة وقامت بتكثيف التواجد الأمني على الطرق الرئيسية المؤدية لها.

في العشرين من يناير 96 أقدمت السلطة على اعتقال كل من الأستاذ حسن مشيمع والسيد إبراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ علي عبدالله عاشور وغيرهم من أعضاء لجنة المبادرة. وفي اليوم التالي أي في الحادي والعشرين تم اعتقال الشيخ عبدالأمير الجمري بعد أن حوِّلت وزارة الداخلية عملية الاعتقال إلى مسرحية كبيرة حيث قام رجال الأمن بمحاصرة المنطقة السكنية برمتها بالمصفحات وتم إغلاق الشوارع ومن ثم بدأت بإطلاق الرصاص بشكل عشوائي مما ترتب على ذلك سقوط بعض الضحايا بين قتيل وجريح.

تقول وثائق حركة أحرار البحرين أن الشيخ الجمري قام قبل اعتقاله بساعات قليلة بإرسال رسالة إلى ابنه الدكتور منصور يقول فيها ما يلي: "أنا والعائلة نعيش الحصار داخل البيت وقد طوقنا بعشرات الجنود وعدد من السيارات، بل حوصر جيراننا في بيوتهم وهم الذين بجانبنا وخلفنا حتى المغتسل، وشرقاً حتى بيت طه جاسم، ويمتد غرباً إلى بيت ميرزا آدم، ولم يسمح لأحد منا بالخروج إلا الأطفال إلى المدرسة ويفتشون في خروجهم ودخولهم تفتيشاً دقيقاً. نحن في حال سيء جداً. لا أدري ما سيجري بالنسبة إلينا وللشعب من تطور وتصعيد للعنف. هذا واذاعتهم وتلفزيونهم وصحفهم تتكلم ضدنا وترتبط الأحداث (أحداث العنف) التي استدرجوا الناس إليها بنا وبالمساجد وترغم أننا استغلينا للمساجد. الآن يحاولون إسكات الأمة من خلال اعتقال عدد من العلماء وجميع الشياطين (خطباء المراكب الحسينية) وأعداد كبيرة من الشباب. وتعتبر هذه الأصوات قد أخمدت، ولم يبق إلا الأمل في الله والرجاء منه.

ولعلمكم، من جانبنا لا تراجع عن مطالب الشعب ونحن - لنشاء الله - على الدرب سائرون... مع السلامة".

لا شك أن هذه الرسالة رغم إيجازها رسمت صورة دقيقة للوضع الأمني والسياسي في آخر أيام ما أطلق عليه بالمبادرة وأعطت مؤشراً على عودة السلطة إلى التصعيد الأمني وما يؤدي ذلك من عودة إلى حالة العنف والعنف المضاد التي سبقت الإفراج عن قادة المبادرة في أغسطس وسبتمبر 1995.

وتمشياً مع خيار الحل الأمني قامت السلطة بتعيين السيد عبدالعزيز الفاضل وهو موظف في وزارة الدفاع وزيراً لوزارة التربية والتعليم ومن يومها أصبحت جامعة

البحرين تحت ما يشبه الحكم العسكري، حيث أشرفت قوات الأمن على دخول الجامعة والخروج منها وتفقيش الطلبة والطالبات. وفي هذا السياق الأمني طلبت وزارة التربية من إدارات المدارس إرسال تقارير مفصلة عما يدور في أروقتها من حوادث يومية.

وقد أدت المداهمات الواسعة وحملات الإعتقال العشوائية إلى اعتقال الآلاف من المواطنين مما اضطر وزارة الداخلية إلى إيداع المعتقلين في مراكز الشرطة والخيام التي نصبت لهذا الغرض داخل القلعة.

وفي هذه الأجواء المسكونة بهاجس الأمن لم يكن مستغرباً أن يتصل القسم الخاص التابع لوزارة الداخلية بإدارة نادي العروبة ويأمرها بإلغاء الندوة التي سيحاضر فيها كل من المحامي أحمد الشملان والدكتور عبداللطيف المحمود والدكتور علي العريبي عن "الشورى والديمقراطية" وذلك مساء يوم الثلاثاء الموافق 6 فبراير 96.

الجزء الثاني:

لجنة المبادرة الثانية

في العشرين من شهر يناير 1996 تمّ اعتقال الشيخ محسن ملا عطية الجمري حيث بقي في السجن لمدة عام واحد تقريباً حيث تمّ إطلاق سراحه في 12 يناير 1997. كان الهدف الأساسي من اللقاء مع الشيخ محسن ملا عطية هو من أجل تسليط الضوء على قصة مقابله للشيخ عبدالأمير الجمري داخل السجن والحصول على التفاصيل والأسرار التي أحاطت بتلك الزيارة. أما الأهداف الأخرى للمقابلة فهي فيما يتعلق بالمبادرة التي أطلقها مع بعض الشخصيات وأخيراً فيما يختص بزيارة الشيخ محمد شمس الدين إلى البحرين.

بعد ما يزيد على تسعة أشهر من اعتقال الشيخ الجمري وبقية الزعامات الدينية بادر كل من السيد أحمد منصور العالي وعبدالله عبدالرضا العصفور والشيخ حسن المالكي والشيخ محسن ملا عطية والدكتور علي العريبي بتشكيل لجنة بهدف السعي لإيجاد حل ودي للأزمة السياسية عن طريق إحياء لجنة المبادرة. وقد حُدثت اللجنة للخطوات العملية لهذه الخطة في إخراج للشيخ الجمري ورفاقه من السجن أولاً ومن ثم إقناع جميع القيادات الدينية الناشطة في الخارج بالدخول في المشروع الإصلاحي الذي سيتمّ الإتفاق عليه من قبل الطرفين.

وفيما يتعلق بالخطوة الأولى بعث الشيخ محسن ملا عطية بالرسالة التالية الى أحرار البحرين لمعرفة رد فعلهم حيال هذا المشروع :

إلى الإخوة الكرام الأحرار...

أحرار البحرين

بعد الإكبار والتقدير

إن جهودكم الجبارة ومواقفكم السامية دفاعاً عن هذا الشعب المظلوم لهي خير دليل على مطابفة الإسم بالمعنى، فنحن جميعاً ها هنا مقدرين أهميتكم في قضيتكم وضلوكم في

نشر ظلامتنا وويلاتنا التي نعيشها في بلدنا، ومواقفكم الشريفة التي نأمل أن تزيح عنا المعانك والقهر والقسوة التي اقتدرت والمواطن البحريني، سنة وشيعة، بالأخص العشرين سنة الماضية، فجزاكم الله الف خير.

إخواني الأعزاء:

إن جهادكم قطع بنا شوطاً كبيراً في الإتجاه المطلوب ودول قضيتنا وجسم همومنا، ونحن في هذه السنين الخمس لاشك إنكم تعلمون وتعرفون معاناتنا وهذه إخواني الأفاضل مرحلة لا بد منها، وقد قطعناها وأنتم فيها من شرايين الحياة وعصب الأمة وكما لا بد من مرحلة أولى فإنه لا بد من مرحلة ثانية، يجرّد قلبها الحساب ويعاد التقييم للمرحلي لما تمّ إنجازها في المرحلة السابقة التي استمرت أكثر من خمس سنوات والخروج من التقييم بتصور للمرحلة القادمة، أنقول: هذا مع وجود الكثير من الإنطباعات لدى الشعب أنقل لكم بعضها:

1- مرور خمس سنوات يتردد فيها الإلتهاب والحماس كافية لحفظ القضية حتى تحقيق مطالبها.

2- إن السنوات الخمس تلك بما فيها من توضيحات لا يمكن أن تذهب وتتسى وتصادر وهذه بشرى أرفها لكم. إن قضيتنا لنصهرت بأمر جعلتها محافظة على لتجاهها حتى تصيب غرضها وتحقق هدفها.

3- الإنطباعات السالفان تحققهما مبني على مقدار إيماننا بالمرحلة في العمل والإنجاز العملي لذلك.

4- إعادة التقييم كما أسلفت يبقى على السيطرة الشعبية ويحسبها بالقدرة على المواصلة.

5- بقاء الضغوط السياسية كما هي في الخارج من قبلكم طبقاً لتقييمكم الموضوعي.

أيها الاخوة الكرام:

إنني عرضت على بعض الإخوة المطالبة بالشيخ إذا مرّت عليه السنة الثالثة ولم يفرج عنه غير أن السلطة بلغها ذلك. وأنا أخبركم أن السلطة لم تستطع أن تشتري أحداً... على الأقل بحسب معرفتي.

نحن نشعر بالحاجة الماسة جداً لسماحة الشيخ الجمري أقول بحاجة ماسة وملحة، لأن غيابه ترك فراغاً خطيراً، من الناحية الإجتماعية، وعلى الواقع الشعبي والسياسي، فما هي رؤيتكم المناسبة للمطالبة به؟

هذا وأنقل لكم أيضا بعض الإنطباعات والرؤى حول ذلك:

1_ المطالبة بخروج سماحته من المعتقل مع الإحتفاظ بأمر:

أ_ حرية التنقل بنشاطه الديني والإجتماعي.

ب_ حرية ممارسته النشاط المعتاد.. طبعاً بتحفظ على بعض الأمور طبقاً للظروف الموضوعية والسياسية.

2- الإفراج عن أكبر قدر ممكن من المسجونين تتساوى زمنياً مع خروج الشيخ لثبات

حسن النوايا.

3- عودة جميع المفصولين إلى مدارسهم.

4- عودة جميع المفصولين عن أعمالهم إلى أعمالهم.

5- تجميد مؤقت لبعض المطالب السياسية ((البرلمان))

6- على أن يعرض ذلك على الشيخ فيوافق عليه.

وفي الختام وأنا مستعد بصراحة لأي استفسار عبر هذه المجازفة التي أجازفها، وأنا أشعر من حولي بالمضايقات الشديدة، وسأوافيكم بكل ما تحبون معرفته.

الرجاء منكم أيها الإخوة موافاتي بتصوراتكم، وكم ممكن أن تعتبروه سقفاً أعلى وما هو السقف الأنسي، ولكم مني ومن مجتمعكم وافر التحية والإحترام.

وفقكم الله

أخوكم: عبدالمحسن ملا عطية الجمري

1998/10/17

كان رد حركة أحرار البحرين مقتضياً وعبر عن رفض الحركة الكامل لمثل هذه المشاريع المشكوك في صدقيتها وخاصة أنها جاءت بموافقة السلطة. وهذا هو النص بالكامل لرسالة الأحرار:

الشيخ عبدالمحسن ملاعطية الجمري المحترم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكراً على رسالتك المؤرخة في 17 أكتوبر 1998، وكذلك الرسالة المؤرخة في 20 أكتوبر والتي أوردت فيهما وجهات نظر ومعلومات، وهو أمر في غاية التقدير والإحترام، ونغتنم الفرصة لننقل لكم بعض وجهات النظر الأخرى.

إن الحركة المطلبية كانت ولا زالت نابعة من عمق الشعب وإرادته المتكاملة بين جميع الفئات. والساحة السياسية بحاجة لفتح المزيد من قنوات الحوار للإستماع لمختلف وجهات النظر، فكنا ولا زلنا نطالب بالحوار حول الأهداف والمطالب.

وهناك الكثير من التساؤلات المطروحة داخل البلاد حول طبيعة التحركات الأخيرة. المطالب المطروحة (المرصودة من قبل الشعب) ليست جامدة ولكنها أيضاً ليست للمزايدة. وما يستشكله أفراد المجتمع داخل البحرين هو: الوسيلة الخاضعة في مجملها لرحمة جهة مرتبطة بالسلطة ولا تملك مصداقية، كما هو الحال في بعض الأشخاص، والإشكال هو أن هذه الجهة قد تدفع بعض الشخصيات لرفع القضايا ثم تتبرأ منها وربما تتكل بها أيضاً. وهذا تفسير الموقف الذي يتبناه كثير من أبناء البحرين في الداخل تجاه التحركات الأخيرة.

اسأل الله أن يأخذ بأيدينا جميعاً لما فيه الصلاح.

حركة أحرار البحرين الإسلامية

21/أكتوبر /1998

أما فيما يتعلق بتنفيذ الخطوة الثانية فقد تم اختيار الشيخ حسن المالكي والدكتور علي العريبي لزيارة للشيخ عيسى قاسم في ايران والسيد عبدالله الغريفي في سوريا واقناعهما ومن حولهما بمشروع التسوية أو المبادرة. كما تم اختيار الدكتور علي العريبي بالسفر إلى لندن لإقناع المعارضة هناك بالعودة والمشاركة في العملية الإصلاحية.

المصدر العلمائي في قم يقول أن الوفد وصل إلى قم وقابل كلا من الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبدالنبي (أبو تقي) وعرضا عليهما المفاوضات مع النظام من أجل تسوية الأوضاع. وقد أخطرهم الوفد أنهما مبتعثان من قبل الوجيه حجي أحمد منصور العالي. كان رد الشيخ عيسى قاسم أن التفاوض يجب أن يكون مع مسؤول رسمي في الدولة وليس مع الوسطاء، فهناك احتمال كبير أن تنتكر الدولة وتقول أنها لم ترسل أحداً.

أما الشرط الثاني الذي طرحه الشيخ عيسى قاسم فهو ضرورة كتابة هذا الإتفاق، فيما كان الشرط الثالث هو عدم التخل في الأمور الدينية والمذهبية لأن هذه الأمور مستقلة ويجب عدم خلطها بالسياسة. ويعلق أحد العلماء الموجودين في قم آنذاك أن الشرط الخاص بعدم خلط الأمور الدينية والمذهبية بالسياسة جاء كرد غير مباشر على المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 1996 بإنشاء المجلس الأعلى الإسلامي الذي صدر في 22 إبريل 1996.

رجع الوفد إلى البحرين بعد أن فشل في تأدية مهامه لكن ما أثار الدهشة والإستغراب هو قيام الداخلية باعتقال عضوي الوفد وهما في المطار واستجوابهما عن الجهة التي أرسلتهما إلى إيران. وعندما أخبرنا أن المرسل هو حجي منصور العالي تمّ سؤال العالي الذي أكد أن وزير الداخلية هو من وافق على هذه الزيارة. لكن وزير الداخلية أنكر علاقته بهذا الموضوع. أما تعليق الشيخ حسن المالكي والدكتور علي العريبي على قصة الإعتقال فقد انحصر في توجيه الإتهام للشيخ سليمان علي لأنه هو من اتصل برئيس الوزراء الشيخ خليفة وقال له كيف تفاوضون أناس حزبيين (يقصد الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبدالنبي) وأنتم الآن في نور انتصار؟". يقول الشيخ عبدالنبي أنه التقى بالشيخ حسن المالكي والدكتور علي العريبي بعد مرور عام على زيارتهما لقم وسألتهما عن حقيقة اعتقالهما فأكدوا له حصول ذلك.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ محسن عطية: "أن هذه الإتصالات باعت بالفشل بسبب: أولاً رفض حركة الأحرار لهذا المشروع. ثانياً لأن الجماعة في قم وسوريا كانوا جميعاً بمن فيهم سيد عبدالله الغريقي يخافون أن يطرحوا رأياً مغايراً لرأي حركة أحرار البحرين".

وفي سؤاله عن مصير اللجنة بعد فشل المبادرة قال الشيخ محسن ملا عطية "أنه قام شخصياً بحل لجنة المبادرة حال علمه بنية الأعضاء في استبدال رموز القيادات الدينية الموجودة داخل السجن بآخرين ممن تقبل الحكومة بالتحاور معهم، لكنه يعتقد أن اللجنة استمرت على ما يبدو في عقد اجتماعاتها بعد خروجه منها وبدون علمه".

نأتي الآن إلى موضوع الزيارة داخل السجن وهي من المواضيع الحساسة التي أثارَت البلبلة في الشارع السياسي. وفي هذا الخصوص قال الشيخ محسن ملا عطية أنه وقبل الدخول في التفاصيل سيتطرق أولاً إلى الخلفية التي قادت لزيارة السجن أو بالأحرى الأسباب التي مهدت لها، حيث قال: "إن الوضع السياسي كان سيئاً لدرجة أننا بتنا محتاجين حاجة ماسة إلى الهدنة مع السلطة من أجل وقف النزيف من خلال وقف بعض الإجراءات الحكومية التي نتجت بسبب الوضع السياسي الذي فرض علينا - نحن عازمون على إنجاز هذه الهدنة لكن هذه الإجراءات تؤدي إلى تعثر الكثير جداً من الهدف وتؤدي إلى ضياع الفرصة".

ويضيف الشيخ محسن عطية القول: "إن الناس عقدوا آمالهم على شخصيات واعتبروهم رموزاً لا يمكن تجاوزهم من أمثال الشيخ عبدالأمير الجمري ورفاقه. أضف إلى ذلك، أن استمرار وجودهم في السجن هو ركود للقضية وهذه الحقيقة أركناها جهدياً".

"لقد علمت - والكلام للشيخ ملا عطية - أن الضغوط على الشيخ عبدالأمير الجمري في السجن كانت كبيرة جداً وقد تيقنت عدم قدرة الشيخ على التحمل وأن هذا سيؤدي لى كارثة. وقد التقيت بالشيخ عبدالأمير الجمري في السجن على أثر اعتقالي وإخالي السجن لمدة 24 ساعة فقط وذلك بهدف عرض مشروع المصالحة عليه الذي يتلخص في الآتي:

1 - إطلاق سراح الشيخ عبدالأمير الجمري ورفاقه.

2 - إطلاق سراح جميع المعتقلين.

3 - إرجاع المفصولين إلى أعمالهم.

4 - عودة المهجرين.

وهذه المصالحة الوطنية تتم في مقابل التجميد المؤقت لمطلب البرلمان لأن البرلمان سوف يأتي حسب وعد الحكومة".

ويستطرد الشيخ محسن ملا عطية فيقول أنه تم اختياره من قبل اللجنة المكونة منه شخصياً ومن السادة الدكتور علي العربي والشيخ حسن المالكي لمقابلة الشيخ الجمري داخل سجنه وأن هذه اللجنة حسب قوله مدعومة من بعض الوجهاء والأعيان. ومعنى هذه الرواية أن هناك ترتيب مسبق مع وزارة الداخلية على إدخاله السجن الأمر الذي يتعارض تماماً والرواية السابقة القائلة بأن وزارة الداخلية هي من اتخذ القرار بإخاله السجن.

يقول الشيخ محسن ملا عطية: "أن الشيخ عبدالأمير الجمري وافق على المشروع الذي عرضته عليه لكن سرعان ما تغير رأيه بعد زيارة عائلته له في السجن حيث أطلعت العائلة على فحوى الإتصال الذي جرى بينها وبين حركة أحرار البحرين".

بعد ذلك دخل الشيخ ملا عطية في موضوع زيارة أخرى هي الثانية والتي لم أكن على علم بحصولها لولا أنه بادر شخصياً فأشار إليها وبمحض إرادته.

يقول الشيخ ملا عطية: "تحت وطأة الظروف النفسية التي عاشها الشيخ عبدالأمير الجمري داخل السجن اضطر الشيخ أن يكتب بخط يده خمس أو ست رسائل ويبعث بها إلى الأمير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية يطلب فيها إطلاق سراحه. كما كتب رسالة إلى إينه منصور يناشده فيها بالإقلاع عن العمل". "في صباح التاسع من شهر محرم سنة 1420 هجرية الموافق 26 إبريل 1999 اتصل بي العقيد عادل فليفل يطلب مني الحضور إلى القلعة وذلك بغرض اطلاعي على هذه الرسائل. وهناك قلت لعادل فليفل أنه ليس من مصلحتكم حرق أوراق الشيخ عبدالأمير الجمري أو حرق أوراقي. ورد علي فليفل بالقول إنهم لا يريدون حرق أوراق أحد ولا حتى الإساءة لسمعته".

ويسترسل الشيخ ملا عطية في سرد القصة فيقول: "عندما قابلت عادل فليفل طلب مني أن أقابل الشيخ عبدالأمير وبقية المعتقلين في السجن من أجل عرض مشروع للمصالحة عليهم لكنني رفضت هذا الطلب رفضاً باتاً. عندئذ قال لي أنه في هذه الحالة يأمرني للقيام بهذه المهمة".

يقول الشيخ محسن ملا عطية أنه بعد قرابة الشهرين اتصل به عادل فليفل ليخبره بأنه سيكون مقيماً لديهم. وعندما سأل فيما إذا كان هذا اعتقال أجابه عادل فليفل بأنه سيكون في الإعتقال ومع الشيخ عبدالأمير الجمري في زنزانه واحدة ولمدة 24 ساعة وإنهم سيقومون بالتنصت، على ما يدور بينهم من كلام".

ويروي الشيخ ملا عطية هذه القصة فيقول: "بدأ السجن بالفعل في الصباح وانتهى ظهر اليوم التالي. وأثناء التقائي بالشيخ قلت له إنك توافقني على المشروع لكنك سرعان ما تغير رأيك بعد ذلك. هناك سوء فهم لتحركاتي وقد أتوا بي الآن بالطريقة هذه وهي لإخالي الزنزانه. وقبل ذلك كانوا قد أطلعوني على جميع الرسائل التي كتبتها للقيادة والمسؤولين وفيها تطلب الخروج من السجن". وردَّ عليه الشيخ الجمري بالقول: "لكنني سأستمر في العمل بعد خروجي من السجن".

ويقول ملا عطية أنه حذره بأن هناك من يتنصت عليهم فلا داعي للحديث عن العمل بعد الخروج من السجن لكن الشيخ الجمري ردَّ عليه بأنه لا يهتم بهم".

يقول ملا عطية أنه بدأ يشرح الوضع للشيخ عبدالأمير الجمري فتحدث له عن عدم ذهاب أبناء الطائفة الشيعية إلى المدارس وأن البعثات لأبناء الشيعة قد توقفت وأن هناك 30 رسالة نكثوراه موقوفة وأنه لم يعد هناك مقاعد دراسية للشيعة في جامعة البحرين وغيرها. بالإضافة إلى ذلك أوقفت الأعمال في وجه الشيعة وهمشوا في عدد من الشركات وبالخصوص شركة بتلكو حيث قامت الشركة بإعفاء رؤساء الأقسام والدوائر من وظائفهم.

ويقول ملا عطية أن الشيخ وافق على المشروع من جديد وأنه سأل بعد ذلك فيما لو أنه سيسمح له بالصلاة في الجامع (جامع الصادق القريب من منزله) وأنه أجابه بأن الحكومة وافقت على هذا الشرط.

وهنا استدرك الشيخ ملا عطية فعلق على شخصية الشيخ عبدالأمير الجمري بالقول: "إنه من الخطأ الكبير ربط القضية برمز معين خاصة إذا كانت التجربة السياسية لهذا الرمز فقيرة. والحقيقة أن الشيخ عبدالأمير الجمري أعطي دوراً أكبر منه".

ولأنني لم أعلّق على هذا الموضوع فقد واصل ملا عطية حديثه معلقاً على الوضع السياسي: "أنا مؤمن بتهديدات الحكومة ولذا فإنه (أي الشيخ الجمري) إذا لم يخرج من السجن فإنه ستحل بنا جميعاً كلرثة".

وهنا سألت الشيخ ملا عطية عن مدى مصداقية السلطة فيما يتعلق بضمان المشروع بما في ذلك السماح للشيخ الجمري بالصلاة في الجامع وهي التي لها سوابق في النكوث بالوعود والعهود، فقال: "لدي وعود من كل من وزير الداخلية والشيخ عبدالله بن خالد وزير العدل بضمان المشروع وعدم منعه من الصلاة في مسجده. أما الصلاة في المساجد الأخرى فهو ممنوع منها".

يقول الشيخ محسن ملا عطية: "أنه لم تمر ثلاثة أيام على خروجه من السجن حتى نزلت منشورات أحرار البحرين تتكلم عن إيداعه السجن مع الشيخ عبدالأمير الجمري وأنهم يرفضون المشروع الذي عرضته عليه". وهنا يتساءل ملا عطية وباستغراب شديد كيف وصلت هذه المعلومات إلى حركة أحرار البحرين وبهذه السرعة.

سألته عندئذ عما جرى بعد تسريب خبر اللقاء والزيارة في السجن؟

وردّ بالقول: "إن نشر الخبر قد أدى إلى حرق المشروع لأنه يبدو أن أحرار البحرين أوصلوا للشيخ رفضهم للمشروع عن طريق أفراد عائلته فما كان من الشيخ الجمري إلا أن رفضه هو الآخر".

وكيف عرفت أن الشيخ الجمري رفض المشروع؟

فأجاب "اتصل بي عادل فليلق ليخبرني بأن الشيخ غير رأيه في المشروع".

يقول ملا عطية أن للشيخ الجمري قام بعد ذلك بإخبار الشيخ علي الجدحفصي أن محسن ملا عطية يعمل مع الدولة".

ويقول الشيخ ملا عطية: "ولأنني أعلم بضعف الشيخ أردت أن يكون التحرك من داخل البحرين الأمر الذي يتعارض مع وجهة نظر حركة أحرار البحرين التي تريد أن يكون التحرك من الخارج وبالتحديد من لندن". ويعلّق الشيخ ملا عطية على رأي أحرار البحرين بالقول: "يا حكومة تعالي إلى لندن وتفاوضي معنا". وحتى يعطي مثلاً على ضعف الشيخ الجمري، قال ملا عطية: "في يوم خروج الشيخ من السجن وعرضه في التلفزيون وهو يقرأ كتاب الاعتذار زارني الأخ عبدالله مطويوع في البيت وقال لي لقد صدقت في كل ما قلته عن الشيخ عبدالأمير الجمري".

زيارة الشيخ محمد مهدي شمس الدين للبحرين

في بداية شهر ديسمبر 1998 تردت الأنباء عن نية القيادة السياسية في طرح مبادرة جديدة من أجل وضع نهاية حميدة للإنتفاضة الشعبية. وحسب ما تسرّب من أخبار فإن هذه المبادرة تتلخص في جعل مجلس الشورى نصفه بالتعيين والنصف الآخر بالإنتخاب مع إرضاء الطائفة الشيعية وكسب ودّها بمنحها بعض الإمتيازات. ومن أجل إنجاح هذه المبادرة قرّرت الحكومة توسط رئيس المجلس الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين كطرف أساسي فيها من أجل إقناع القيادات الدينية بالبحرين بجدوى هذا المشروع. وهذا بالطبع يتطلب زيارة الشيخ شمس الدين لهذه القيادات وهم داخل السجن.

يقول الشيخ محسن ملا عطية أن وزارة العدل والشؤون الإسلامية هي صاحبة فكرة دعوة سماحة الإمام شمس الدين لزيارة البحرين وإنه حالما استلم الدعوة بادر سماحته بالإتصال به موجهاً له الدعوة لزيارته في بيروت وعلى ضيافته.

يقول محسن ملا عطية أنه ما أن لبّى دعوة سماحة الإمام شمس الدين حتى فوجئ باتصال العقيد عادل فليفل به ليشعره بأنه على علم بالزيارة التي ينوي القيام بها إلى بيروت، وعندئذ سأله عن تلك المواضيع التي سيطرحها في هذا اللقاء.

وأجابه الشيخ محسن ملا عطية بأنه سيطرح عليه مجمل القضايا من أجل تسهيل موضوع زيارته. وهنا عبّر العقيد عادل فليفل عن موافقة وزارة الداخلية على الزيارة وتمّ تسليم الشيخ ملا عطية جواز سفره.

في الرابع عشر من شهر ديسمبر 1998 وصل الشيخ محسن ملا عطية إلى بيروت حيث مكث في ضيافة سماحة الإمام شمس الدين مدة أسبوع واحد.

يقول الشيخ محسن ملا عطية أن سماحة الإمام شمس الدين أخبره في الإجتماع الأول بأنه تلقى رسالة من حركة أحرار البحرين تحذّره من القيام بهذه الزيارة وإنه في حالة عزمه على القيام بها فإن عليه أن يتبنى القضايا والمطالب التي يطرحونها. يقول محسن عطية أن سماحة الإمام شمس الدين كان منزعجاً من فحوى هذه الرسالة التي هي أشبه بالتعليمات، وقد قال له سماحته أنه يكره تلقي التعليمات. يقول للشيخ ملا عطية أنه عقد أربع جلسات مع سماحة الإمام وقام خلالها بشرح الوضع بالكامل. كما تطرّق إلى برنامج الزيارة والأهداف التي من ورائها وأقنعه بالألا تكون الزيارة كلها رسمية بل رسمية وشعبية في آن واحد، وأن يشمل برنامج الإلتقاء بأعضاء لجنة العريضة للشعبية وغيرهم من العناصر للوطنية والوجهاء. وقد أعدّ الشيخ محسن ملا عطية قائمة بالرموز الدينية التي

سيلتقي بها وهم السيد جواد الوداعي والسيد علوي الغريفي والشيخ أحمد العصفور والشيخ سليمان المدني، ومن الوجهاء والأعيان أحمد منصور العلي وحجي حسن العلي. ويقول أنه عدّد له أيضا أسماء لجنة العريضة. وقد شدّد سماحة الإمام على أن تكون زيارته للشيخ عبدالأمير الجمري في بيته، أي أنه سيطلب من الحكومة إخلاء سبيله وهذا أحد المطالب التي سيتقدم بها للحكومة لأنه ليس ذاهباً لطلب معونات مالية. وحسب تعبيره: "أنا لست ذاهباً من أجل الحصول على نقود، وإنما أنا ذاهب من أجل الإصلاحات. إن أقل هدية أقبل بها من حكومة البحرين هي إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الشيخ الجمري أسوة بما قوبلت به في القاهرة حيث تمّ إطلاق سراح المساجين إكراما لزيارتي، إن ما أطلبه هو خروج الشيخ وبقية المعتقلين من السجن".

وفي هذا السياق قال الإمام شمس الدين للشيخ ملا عطية: "أنا لذي مشروع مصلحة بين الشعوب وحكوماتها، وأنا لذي صداقة مع عصمت عبدالمجيد (الأمين العام السابق للجامعة العربية) والشيخ زايد والأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن سعود. وسوف أستختم هذه العلاقات للتأثير على حكومة البحرين من أجل تنفيذ الإصلاحات.

زيارة لجنة العريضة للعلامة محمد مهدي شمس الدين

في ضوء هذه التطورات عقدت لجنة العريضة اجتماعا في منزل علي ربيعة، وبعد تدارس الموقف وافق الأعضاء من حيث المبدأ على ابتعاث أحد أعضائها إلى لبنان لمقابلة الشيخ مهدي شمس الدين من أجل إيصال رأي اللجنة في شكل الإصلاحات المقبلة على أن يسبق ذلك تبادل وجهات النظر مع الإخوة في سوريا ولندن.

استقر رأي لجنة العريضة على اختيار العضو السيد ابراهيم كمال الدين ليكون ممثلاً لها في هذا اللقاء وكانت مهمته تتلخص في إقناع الشيخ شمس الدين بإلغاء الزيارة بعد أن انكشف الهدف الرسمي منها. وفي حالة إصراره عليها فإن على السيد كمال الدين إقناعه بتبني المطالب التي رفعتها اللجنة في العريضتين التاريخيتين النخبوية والشعبية والتي في مقدمتها تفعيل دستور البلاد وعودة الحياة النيابية.

في التاسع عشر من شهر يناير 1999 غادر السيد ابراهيم كمال الدين إلى سوريا ومنها إلى لبنان حيث رافقه المهندس عبدالنبي العسكري.

في مقابلتهما مع سماحة الإمام محمد مهدي شمس الدين حاولا إقناعه بعدم التوجه إلى البحرين في الوقت الحاضر لأن الحكومة تعيش في أزمة سياسية وحقوقية خانقة

جراء سلسلة الإدانات والقرارات التي صدرت ضدها على مدى الأربع سنوات الماضية. وأن الحكومة تهدف من وراء توسيطه إلى كسر الحصار المفروض عليها دولياً من أجل القضاء على التأييد الدولي المتعاطف لمطالب شعب البحرين التي تضمنتها العريضة الشعبية ومن قبلها العريضة النخبوية. وأكد الوفد أن الإنتصارات التي حققها شعب البحرين في الخارج جاءت نتيجة تضحياته الجسيمة المتمثلة في ارتفاع عدد الشهداء واکتطاط السجون ومراكز الشرطة بآلاف المعتقلين والمسجونين، وأن الحكومة لم تلجأ لمتل هذه المبادرة إلا من أجل وضع حد للإنتفاضة الشعبية التي تعاطم دورها وأعطت ثمارها.

يقول السيد ابراهيم كمال الدين: "فوجئنا بعدم تجاوب سماحة الإمام مع أطروحاتنا وأنه بدت عليه علامات التشنج ولم يكتفِ برفض طلبنا بإلغاء الزيارة بل قال أنه لا يتحرك بأوامر من أحد"، وهنا علق على اتصال حركة أحرار البحرين فقال: "بالأمس القريب اتصل بي منصور الجمري من لندن وطلب مني عدم التوجه إلى البحرين بطريقة توحى وكأنني أعمل كموظف لديه، وأنتم اليوم تأتون لتواصلون هذا الطلب. ويبدو أن خلاف الشيخ شمس الدين مع حزب الدعوة قد انعكس على حديثه فقال: "بخصوص حركة أحرار البحرين أنا أعرفهم إنهم حزب الدعوة".

وهنا ردَّ عليه السيد ابراهيم كمال الدين بالقول: "عفواً يا شيخنا الجليل، نحن لم نقم بهذه الزيارة من أجل إصدار الأوامر إليك، ولكن لأننا نجاك ونقدرك فإننا لا نريد لشخص مثلك أن يستغل شخصه في هذه الوساطة السيئة النية. إننا نعرف أن الشيخ عبدالأمير الجمري من حزب الدعوة لكن القضية ليست قضية حركة أحرار البحرين أو قضية الشيخ عبدالأمير الجمري لكنها قضية شعب البحرين. وهناك عريضة شعبية وقع عليها قرابة الخمسة والعشرين ألف مواطن وهي تحمل مطالب شعب البحرين وفي مقدمتها تفعيل الدستور المجدد منذ 1975 وعودة الحياة النيابية".

وهنا استرسل الوفد في شرح قصة العريضة النخبوية ومن بعدها العريضة الشعبية والقوى الوطنية التي أشرفت عليها وما تلا ذلك من أحداث.

وهنا بدت على وجه الشيخ علامات الإستغراب إذ كان يعتقد خطأ أن العريضة هي شعبية وإنها من صنع القيادات الدينية فقط فلما علم بتكويناتها السنوية والشعبية وأن كافة القوى الوطنية من قوميين عرب ويساريين ودينيين هم من تبناها تغيرت لهجته وبادر يسأل عن عدد أعضائها من الشيعة والسنة.

لم يكتفِ الوفد بإعطاء الأرقام والنسب بل عددوا له أسماء الشيعة وأسماء السنة ليكتشف أن عدد السنة هو ثمانية وعدد الشيعة أربعة فقط.

وعن طريق هذا الشرح والتفصيل اتضح لسماحة الامام شمس الدين أن القضية ليست بالطائفية كما حاول البعض غرس هذا المفهوم في ذهنه، بل هي مسألة وطنية وتخص شعب البحرين بكافة طوائفه وأجناسه.

وبعد تفكير عميق قال سماحة الإمام إنه سوف لن يقبل أن يكون وسيطاً للحكومة وأنه قد توصل إلى قناعة بأن لجنة العريضة هي الأقدر على القيام بهذه المهمة. وفي نهاية حديثه قال أنه يتعاطف مع وجهة نظرنا وأنه سيقوم بطرح مطالب شعب البحرين وعلى رأسها قضية المصالحة الوطنية.

وصول العلامة محمد مهدي شمس الدين إلى البحرين

في مارس 1999 انتقل إلى بارئه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة واعتلى سدة الحكم ابنه الشيخ حمد وكان هذا الحادث سبباً كافياً في تأخير موعد زيارة العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

وفي السادس عشر من شهر أكتوبر 1999 وصل شمس الدين إلى البحرين وحلّ ضيفاً على الحكومة وعومل معاملة كبار الضيوف حيث تم إسكانه في قصر القضيبيية بالمنامة.

وفي صباح اليوم التالي للزيارة وهو يوم الأحد كان أمير البلاد الشيخ حمد في استقباله وذلك للسلام على سموه بمناسبة بدء زيارته للبلاد. وقد أشاد الأمير ببرنامج الندوات التي سيقوم بها سماحة الشيخ ولم تتوقع المعارضة أن تختصر الزيارة على إقامة الندوات واللقاءات الرسمية وشبه الرسمية. بعد يومين من زيارة الأمير قام الشيخ شمس الدين بزيارة ولي العهد ورئيس الوزراء بالنيابة الشيخ سلمان للسلام عليه.

في صباح يوم الثلاثاء الموافق التاسع عشر كان الشيخ شمس الدين في زيارة لمجلس الشورى المعين حيث حضر الجلسة الإعتيادية للمجلس. وفي أعقاب هذه الجلسة أي في اليوم التالي فوجئت المعارضة بما لم تتوقعه أن يصدر من الشيخ شمس الدين الإطراء والمديح لتجربة المجلس المعين الذي ترفضه المعارضة جملة وتفصيلاً لأنه جاء على أنقاض المجلس الوطني المنتخب وشكّل محور الصراع بين المجتمع والسلطة. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده صباح الأربعاء وصف تجربة مجلس الشورى في البحرين

بالراقية والمؤثرة. وإنها تمثل مستوى رفيع من العمل البرلماني وإنه يجب أن تتال العناية من كافة البحرينيين وخاصة المجتمع المدني للتقدم بها وتطويرها.

قبل انعقاد المؤتمر الصحفي بيوم واحد وتحديداً في مساء يوم الثلاثاء كان الشيخ شمس الدين في مسجد جدحفص، وكنا نتوقع أن يطرق موضوع الخلاف السياسي والدستوري بين المجتمع والسلطة في البحرين ولكن محاضراته تمحورت حول الخلافات والتحديات الكبيرة التي تواجهها الأمة الإسلامية ودعا المسلمين إلى توحيد كلمتهم.

في بداية المؤتمر الصحفي الذي انعقد في صباح يوم الأربعاء الموافق العشرين من أكتوبر في قصر الشيخ حمد بالقضيبية وبعد أن أشاد سماحته بمجلس الشورى تطرّق إلى ما يجري من أحداث في البحرين. وبدلاً من أن يطرح نفسه كوسيط بين المعارضة والحكومة كما تعهّد بذلك مسبقاً، حمل المعارضة مسؤولية ما يحدث بالقول إن الإستقرار هو حاجة أساسية من حاجات للمجتمع الذي يريد أن ينمي للعنصر البشري ويريد أن يحقق التنمية الكاملة في الإقتصاد أو التعليم أو الثقافة وغيرها وأن أساس هذا كله هو الإستقرار وإن اللعب بأمن للمجتمع لا يشكل بطولة كما أنه لا يشكل علامة من علامات الضعف، أو الخلل في الأمن.

وفي هجوم مباشر على رجال الدين المشاركين في للعمل السياسي في البحرين قال إن الشأن الديني يجب أن يتولاه أهله وهم رجال الدين وليس الحزبيين مستكراً جعل المؤسسة الحزبية مؤسسة إفتاء. وقال إن عالم الدين مهمته في الأساس تبليغ وتعليم الشريعة كما أنه رجل توحيد ولا يجدر به أن يكون ضمن تيار السياسة إنما يجب أن يكون فوق ذلك لأنه يمثل الإسلام وعندما يجزئ الناس يكون قد تخلى عن أعظم مهامه وأن الوحدة الوطنية هي من مقدسات العقيدة وأسس الإسلام وثوابته الكبرى وإحداها هي الوحدة.

أما عن اللقاء المفتوح الذي جرى ترتيبه مساء يوم الأربعاء في مركز البحرين الدولي للمعارض من قبل نادي الخريجين وتحت رعاية الشيخ عبدالله بن خالد وزير العدل والشؤون الإسلامية فقد جاءت محاضرة الشيخ شمس الدين تحت عنوان "الإسلام والمواطنة".

كان الإنطباع لدينا أن الشيخ شمس الدين هو الذي اختار هذا العنوان، بهدف الدخول في صلب موضوع إهدار حق المواطنة المتساوية في البحرين، ولكننا اكتشفنا أن من اختار هذا العنوان هو نادي الخريجين. وقد عبّر سماحته عن سعادته بهذا العنوان واعتبره جيداً ومناسباً لأنه يتطرّق لقضايا هامة من قضايا أمتنا العربية والإسلامية. وبعد أن فرغ سماحته من الحديث عن علاقة الإنسان بقومه ومجتمعه الخاص والأمة والدولة ونظام

الحكم الذي يديره مشيراً إلى أهمية البحث في مفهوم المواطنة في الإسلام من حيث الفكر الإسلامي والمضمون الحضاري والحكم الشرعي والكيفية الحقوقية لهذا المفهوم فاجاً سماعته الحضور بإطلاق الدعوة للقبول بمشروع المصالحة الذي ستقدمه الحكومة قائلاً أن في هذا المشروع ما يضع نهاية حميدة لحالة العنف. وقد أثار هذا الطرح دهشة واستغراب المعارضة السياسية في البحرين.

أما في اللقاء المفتوح الذي تم ترتيبه في نادي العروبة في مساء يوم الخميس فقد استعرض سماعته الواقع السلبي والايجابي في العالم العربي ودعا إلى تعاون النخب في مجتمعاتنا صفاً بصف مع الحكومات في دولنا العربية وهو في هذا يشير إشارة واضحة لمجتمع البحرين.

وبالإضافة إلى عقد الندوات وإلقاء المحاضرات شارك الشيخ شمس الدين وزير العدل والشؤون الإسلامية في افتتاح معرض الكتاب الإسلامي العاشر الذي تنظمه جمعية الإصلاح بمقرها الرئيسي بالمحرق. كما قام بزيارة غرفة التجارة وبيت القرآن ومتحف البحرين الوطني. أما عن لقاءاته الشخصية فقد تحدثت مقابلاته في الإلتقاء بالوجهاء والأعيان الذين اختارتهم وارتضت بهم السلطة.

يقول الشيخ محسن عطية أنه لم يكن يعلم بموعد وصول سماحة الشيخ شمس الدين إلى البحرين إلا عن طريق العقيد عادل فليفل الذي اتصل به ليحذره من القيام بزيارته حسب قوله.

وفي محاولة للإلتقاء بالضيف الكبير يقول الشيخ محسن ملا عطية أنه قصد بوابة القصر مرتين وتمّ منعه في المرة الأولى من قبل الحرس الذين أخبروه بوجود الحصول على ترخيص من قبل وزارة العدل بصفتها الجهة المضيفة. أما في المرة الثانية فتّم إخطاره بأن الضيف مشغول.

لكن الشيخ محسن ملا عطية يقول أنه تمكّن من الإلتقاء بسماحة الشيخ شمس الدين مرتين وكلاهما خارج القصر. الأولى كانت في منزل سيد علوي الغريفي وفيها لم يتمكن من إخفاء زعله مما دفع سماحة الإمام شمس الدين للقول: "أدري أنك زعلان لأنني لم أتمكن من مقابلتك". وحتى يأخذ بخاطره دعاه للركوب معه في سيارة الضيافة.

أما اللقاء الثاني فكان في منزل الشيخ أحمد العصفور وفي آخر ليلة له في البحرين. في هذا اللقاء عبّر سماحة الإمام شمس الدين عن استيائه وزعله لأنه لم يكن حراً في تحديد لقاءاته وأن جدول الزيارة المعد سلفاً من قبل الحكومة كان السبب في منع الشيخ

محسن ملا عطية من دخول القصر. كان الشيخ ملا عطية الله في زيارة لسماحة الإمام لكن حراس القصر منعه من الدخول فاضطر للمغادرة، لكن سماحة الإمام اتصل به هاتفياً يطلب منه الرجوع إلى القصر وحال وصوله بوابة القصر كان في انتظاره مدير مكتبه السيد نزيه. ومع ذلك قام مسؤول الأمن العام بأخذ موافقة وزارة الداخلية على هذه الزيارة ولما جاءت الموافقة سأل رجل الأمن الشيخ محسن عطية عن المدة التي ستستغرقها هذه المقابلة. إلا أن الشيخ محسن لم يتحمل سماع مثل هذا السؤال فقال: "أنا جئت لزيارة هذا الرجل فكيف تسألوني عن المدة؟ إن هذا السؤال هو نوع من الإستفزاز". وعندما أصر الحرس على معرفة المدة قال لهم أكتبوا ساعتين أو ثلاث، لكن الحرس نصحوه بعدم المكوث طويلاً لأن الشيخ سيسافر في الصباح الباكر.

في سؤالي للشيخ محسن ملا عطية عن رأيه في مجمل الزيارة وأهدافها أجاب: "إنها زيارة رسمية مئة في المائة وإن سماحة الإمام لم يقابل إلا من ارتضتهم السلطة أمثال سيد جواد اللوداعي وعبد اللطيف السكران وسيد عبدالله الغريفي والشيخ أحمد للعصفور".

السؤال المهم والمحير في آن واحد هو لماذا قبل للشيخ شمس الدين بجدول الزيارة الذي رسمته الحكومة علماً أن هذا الجدول يتعارض كلية وأهداف الزيارة التي أعلن عنها للمعارضة؟ ولماذا تنازل عن طرح مشروع المصالحة بين لجنة العريضة والحكومة كما لم يكلف نفسه عناء الإتصال بأعضاء لجنة العريضة من أجل سماع وجهة نظرهم في الأحداث خلافاً للوعد الذي قطعه على نفسه وهو في لبنان؟ ويبقى السؤال الأهم وهو لماذا أغى فكرة الإلتقاء بالشيخ عبدالأمير الجمري رغم تعهده وإصراره على ذلك؟

وبخصوص زيارة الشيخ عبدالأمير الجمري يقول ابنه صادق أنه حضر اللقاء الذي تمّ في جامع الفاتح وهناك قام أحد رجال الأمن بتقديمه لسماحة الإمام محمد مهدي شمس الدين الذي اكتفى برد التحية عليه دون السؤال عن والده في الوقت الذي بادر وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد بالسؤال عن صحة والده وتبليغه السلام.

أما المقابلة الثانية فقد نمت في جامع سترة الكبير وهناك تكرّر نفس المشهد تقريباً حيث قام السيد عبدالله العصفور بتقديمه له على اعتبار أنه ابن الشيخ الجمري لكن سماحة الإمام شمس الدين لم يعر الموضوع أي اهتمام ولم يسأله عن الوضع الصحي لوالده، الأمر الذي حزّ في نفسه كثيراً ولم يكن بمقدوره تفسير مثل هذا التجاهل.

لا نخفي الحقيقة في أن أعضاء لجنة العريضة كانوا يتوقعون من الشيخ شمس الدين أن يحمل لواء المصالحة كما تعهّد بذلك للأستاذ إبراهيم كمال الدين في لبنان ولذا فإنهم لم

يتملكوا أنفسهم في التعبير عن خيبة الأمل التي أصيبت بها جراء فشل الزيارة وتحولها إلى زيارة رسمية. حقاً أن هذه الزيارة ينطبق عليها المثل البحريني الدارج: "سخنا الماء وطار الديك".

قصة مبادرة الشيخ زايد

هناك احتمال كبير في أن أحد العوامل التي دفعت حكومة البحرين للتسريع في تقييم المتهمين بالضلوع في المؤامرة الانقلابية للمحاكمة وعلى رأسهم قادة أحرار البحرين في لندن هي محاولة الشيخ زايد التوسط بين الحكومة والمعارضة لوضع حد للصراع السياسي المحتدم. ذلك أن الحكومة لم يكن من ضمن استراتيجيتها الإقرار بوجود معارضة سياسية فكيف تقوم بالتحاور معها. ولذا كان الهدف من الإسراع في إصدار الأحكام في حق الانقلابيين هو قطع الطريق على جماعة لندن من المشاركة في مشروع المصالحة الذي تحرك عليه الشيخ زايد.

مع تفاقم الأحداث وأخذها منحاً خطيراً سأل الشيخ زايد الشيخ حمد ولي عهد البحرين الذي كان يتردد بشكل دائم على الإمارات عن الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الأحداث المؤسفة. فكان رد الشيخ حمد أن الطائفة الشيعية هي وراء الأحداث وإنها تقتعل الأزمات من أجل الإطاحة بالنظام. والمعروف عن الشيخ زايد فطنته وذكاءه ولذا قاده حب الإستطلاع إلى سماع الرأي الآخر في مثل هذه القضية التي تؤثر بطريقة أو أخرى على الوضع في الخليج برمته. وقد اختار الشيخ زايد رجلاً من أهل الثقة ألا وهو الوجيه ورجل الأعمال الكبير السيد مهدي التاجر وهو بحريني الأصل لكنه كسب الجنسية منذ انتدابه إلى حكومة دبي في الستينيات. بدأ الشيخ زايد الحديث بالقول إن هناك من يقول أن البحارنة (أي الشيعة) في البحرين ليست لهم مطالب وإنما هم يريدون إسقاط العائلة الحاكمة والإستيلاء على الحكم. وكان رد السيد مهدي التاجر أن الحركة وطنية وليست شيعية ولن هناك عريضة شعبية تضم السنة والشيعة وفيها مطالب وطنية تتعلق بعودة المجلس الوطني المنحل. ولم يكتفِ الشيخ زايد بكلام السيد مهدي التاجر بل تعمّد توجيه السؤال لبعض التجار البحرينيين من أهل السنة عن هوية هذه الحركة وأهدافها وجاءه الجواب متسقاً مع جواب السيد مهدي التاجر وزادوا على ذلك بتبيين خطورة الوضع طالبين منه التدخل والإسراع في معالجة الوضع. في الزيارة التالية لولي عهد البحرين الشيخ حمد فتح الشيخ زايد موضوع الأحداث في البحرين من جديد وطلب من الشيخ حمد أن ينقل لوالده الأمير مدى اهتمامه وحرصه على إيجاد نهاية حميدة لهذه الأحداث الأليمة.

كان رد الشيخ حمد سلبياً للغاية حيث قال إن هذا الموضوع ليس في يد الأمير وإنما هو في يد العم الشيخ خليفة رئيس الوزراء. وهنا رد الشيخ زايد على الشيخ حمد بالقول إن الشيخ عيسى هو أمير البلاد وليس الشيخ خليفة.

لا شك أن اهتمام الشيخ زايد بقضية شعب البحرين وحرصه على إيجاد تسوية سلمية قد هبّت الظرف المناسب لدخول حركة الأحرار كطرف في هذا التحرك، ولذا فقد سارعت حركة الأحرار للتعبير عن ترحيبها بهذه الوساطة خاصة وأن الشيخ زايد يحظى باحترام وتقدير كل الأطراف في المنطقة. لم يكن الإتصال بين الشيخ زايد وحركة الأحرار مباشراً بل كان الشيخ حمدان بن زايد الذي كان وقتها يشغل منصب وزير دولة للشؤون الخارجية هو الذي استمع لوجهة نظر الأحرار في ما يدور من أحداث ولم تتردد الحركة في تزويده بكافة المعلومات المتعلقة بالحركة وأسماء القائمين على العريضة والأهداف التي انطلقت من أجلها. ويمكن القول أن هذه المعلومات ساعدت كثيراً على اكتمال الصورة لدى الشيخ زايد حول ما يدور في الساحة البحرينية. لكن وقبل أن يتحرك الشيخ زايد في إكمال مشوار الوساطة سارع رئيس الوزراء الشيخ خليفة لقطع الطريق على مشروع الوساطة وذلك بالإسراع في تقديم قادة المعارضة الموجودين في لندن للمحاكمة وإصدار الأحكام ضدهم والإعلان عن سحب جوازات سفرهم.

الفصل الثالث:

لجنة العريضة

في مرحلة ما بعد المبادرة الأولى

الحفاظ على وحدة العمل الوطني

أمام هذا الوضع السياسي المتأزم والناجم بالأساس عن عملية التصعيد الأمني الذي طال اعتقال عضوي لجنة العريضة من الرموز الدينية الشيعية ورفاقهم، وجد أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين أنفسهم أمام الخيار الصعب بضرورة تجاوز السياسة الإنعزالية والممارسات السياسية الخاطئة التي تبناها الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب بعد خروجهما من السجن. فقد أجمع أعضاء لجنة العريضة على أن المصلحة الوطنية في ظل هذا الظرف السياسي المعقد والخطير تقتضي طي صفحة الخلافات وتجاوز أسباب التجزئة والإنقسام التي ترتبت على ممارسة العمل تحت يافطة 'لجنة المبادرة'. ومن منطلق الحفاظ على وحدة العمل الوطني ارتأت لجنة العريضة ضرورة البدء أولاً بملئ الشواغر التي أحدثها اعتقال ممثلي التيار الديني الشيعي في اللجنة وذلك لأن وجود من يمثل هذا التيار في اللجنة من شأنه أن يحمي بقية الأعضاء من توجيه الاتهام لهم باحتكار العمل السياسي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي بلادر أعضاء لجنة العريضة من التقدميين والوطنيين بالإتصال ببعض الرموز الدينية في الداخل طالبين منهم تسمية مرشحيهم، لكن وبفعل تدهور الوضع الأمني وتصاعد أعمال العنف وحملة الاعتقالات الواسعة لم يكن باستطاعة التيار الديني تسمية البديل خاصة وأن هذا البديل هو الآخر معرض لنفس المصير فيما لو تصدّر قيادة العمل المطلبي. وقد حاولت حركة الأحرار تسمية من ينوب عن المعتقلين إلا أن كل من تمّ ترشيحه رفض الإنخراط في لجنة العريضة خوفاً من المداومة والإعتقال.

وأمام صعوبة تعيين البدائل اتخذ الأعضاء قراراً بوضع أسماء الرموز الدينية رهن الإعتقال على كل رسالة أو عريضة تصدر في المستقبل إلى حين تعيين من يمثل التيار. وهذا القرار في حد ذاته جاء ليؤكد على الوحدة الوطنية ويبرز التلاحم الوطني في الشارع السياسي بعد الشرخ للكبير الذي أحدثته لجنة المبادرة، كما لفت في الوقت نفسه أنظار العالم إلى مصير هؤلاء القادة المسالمين الذين انتهى مصيرهم في السجن.

في ظل هذه الظروف السياسية والأمنية الصعبة عادت لجنة العريضة لمزاولة نشاطها في الداخل والخارج كقائدة للعمل السياسي والمطلبي. والحقيقة أن المعارضة في الخارج

وخاصة في العاصمة البريطانية قد لعبت دوراً كبيراً في تحقيق هدف لجنة العريضة في مد الجسور مع القوى الديمقراطية والمنظمات الحقوقية على مستوى دول الغرب.

في أول عمل لها بعد اعتقال الرموز والقيادات الشيعية أصدرت لجنة العريضة في الثالث من شهر فبراير 1996 بياناً سياسياً شديداً للهجة عبّرت فيه عن استنكارها لعملية اعتقال أعضاء لجنة العريضة ومحاولة الحكومة وصممهم بالعمالة للدول الأجنبية. وقد تطرّق البيان إلى الخلفية التاريخية لمنشأ الخلاف بين السلطة والشعب وقدم شرحاً تفصيلياً للوضع القائم. وبعد أن أدان البيان العنف بجميع أشكاله دعت اللجنة للحل السلمي للأزمة كبديل للحل الأمني من أجل وضع نهاية حميدة للصراع السياسي والدستوري.

ونظراً لأهمية هذا البيان فإننا ننشر نصّه بالكامل:

تصاعدت الأحداث في بلادنا في الآونة الأخيرة إثر وصول الأزمة السياسية إلى طريق مسدود كنتيجة حتمية للضغوط الأجنبية التي مارستها وتمارسها بعض الدول على حكومة البحرين كلما لاح بارق أمل في تفاهم معقول بينها وبين المعارضة المطالبة بالإصلاح السياسي.. وهو الإصلاح الذي لا يتجاوز العودة إلى دستور 1973م وإعادة المواد المعلقة منه إلى العمل وإعادة السلطة التشريعية (المجلس الوطني) بالإنتخاب وفقاً لما ينص عليه دستور البلاد.

لقد ثبت لدينا قيام ضغوط أجنبية شديدة على حكومة بلادنا أدت بها إلى التضحية بالحريات العامة ومنع أي صوت يطالب بعودة الحياة الديمقراطية من الإرتفاع متناسية بذلك كل ما قنمه شعب البحرين من توضيحات تدل على الوفاء والإخلاص للشرعية الدستورية المتمثلة في نظام الحكم القائم.

واستناداً إلى هذه الشرعية الدستورية بالذات تحركت فئات واسعة من الشعب لتخاطب القيادة السياسية العليا في البلاد من خلال عريضتين، الأولى قدمت في 15 نوفمبر 1992م والثانية لا زالت تنتظر التقديم حيث قطعت الأحداث الطريق على الوفد الذي تقرّر أن يقدمها، وهي أحداث ألحقت أقدح الأضرار بالوطن وبمشروع الإصلاح الديمقراطي والذي لا يتجاوز عودة العمل بدستور عام 1973م. ولم يفسح المجال لفتح أي قناة من قنوات الحوار بين القيادة السياسية العليا والمطالبين بعودة الدستور والإنتخابات التشريعية.

لقد عانت بلادنا وشعبنا ولأكثر من عام بسبب انسداد قنوات الحوار وانتشار موجات العنف غير المبرر والمرفوض بل والمدان من أي جهة جاء مصدره، كما تدخلت ضده أطراف ساهمت في تعقيد الأزمة وتصعيدها باستنكارها على شعب البحرين القليل العدد أن يكون لديه برلمان منتخب وأن يكون مستواه الحضاري الراقي يؤهله للتصرف بحرية سياسية وكمجتمع

مدني حديث مصمم على التمسك بالشرعية الدستورية التي ينضوي تحت لوائها، ومصمم على العمل بما جاء في دستور بلاده.

إلا أن كل ما عانت به بلادنا وعانينا منه لأكثر من عام لم يكن متوقفاً بأن تخترع له نهلية مأساوية مثيرة للرناء أكثر مما هي مثيرة للسخط حيث تدخل فيها كم هائل من الإعلام العربي الذي تجنّب الحديث أو الإشارة إلى الدستور المعلق منذ أكثر من عشرين عاماً وإلى البرلمان الذي لا زال محرماً انعقاده أو الدعوة لانتخابات إليه. وبدلاً من ذلك أسهب الإعلام العربي المضلل في الحديث عن "المؤامرة" ودور خطباء المساجد في التحريض على العنف. وأمام إسهاب الإعلام العربي في قلب الحقائق عن وعي واتهام علماء دين أفاضل تركزت خطبهم على حث المستمعين لهم على التزام الهدوء وجادة القانون وإقناع الناس بأن الطريق إلى البرلمان وعودة سيادة الدستور لا تتم إلا بالطرق الشرعية... أمام كل ذلك الهجوم الإعلامي المتعمد لا بد أن نتساءل مستصرخين الضمائر الحيّة، لمصلحة من زيّفت المطالب المشروعة والسلمية لشعبنا في الإعلام العربي، ولمصلحة من تسابقت الحكومات العربية تساند إجراءات القمع ومصادرة الحريات وتمتّع عن توجيه النصح بالكف عن سياسة معاقبة الشعب إذا ما طالب بحقوقه؟؟ بل هناك من هاجم إخوة لنا في الكويت الشقيق عندما بادروا مشكورين بإرسال خطاب لسمو أمير دولة البحرين يناشدوه فيه الاستماع على مطالب شعبنا العادلة فماذا يعني ذلك؟

غن لجنة العريضة الشعبية تستنكر بشدة تليفق التهم جزافاً ضد علماء الدين الأفاضل وزملائنا في لجنة العريضة للمعتقلين اعتقالاً إدارياً كما تستنكر بشدة محاولة الإيحاء بوجود ارتباط بين بعض رموز المعارضة المعتقلين وبعض الدول الأجنبية، وتلك المحاولات هدفها صرف نظر الرأي العام العالمي عن حقيقة الأزمة السياسية وعن وجود معارضة وطنية شاملة في البحرين لقطع الطريق على مطالبها المشروعة. وهي الأزمة التي لجأت الحكومة على محاولة حلها بالتعاون مع من عرفوا فيما بعد باسم أصحاب المبادرة وذلك عندما اتفقت مع بعضهم على السفر على خارج البحرين لإجراء المشاورات وتهدئة المعارضة في خارج البلاد. مما يؤكد وجود أزمة سياسية أكثر منها أزمة أمنية لو مجرد أعمال عنف فقط.

ولجنة العريضة الشعبية غد تكدين العنف والتجاوزات الأمنية لتستصرخ الضمائر الحيّة في العالم أجمع لتوقف مسلسل الإرهاب التصعيدي والذي هدفه الأساسي منع المطالبة بعودة العمل بالدستور البحريني ومنع عودة المجلس الوطني وتطالب جميع الشرفاء في العالم بالسعي لإقناع القيادات السياسية في البلاد لفتح أبواب الحوار المغلقة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتجنّب البلاد لية كوارث محتملة.

وإلى مزيد من الوحدة الوطنية التي تدرس بها شعبنا المجرب. وإلى رفض كامل للعنف من أي مصدر جاء وتحت أي مبرر. وإلى إلغاء كافة إجراءات منع المواطنين البحرينيين من العودة إلى وطنهم البحرين.. وإطلاق سراح كافة المعتقلين.

ونأمل أن تعود الحياة الطبيعية الآمنة إلى ربوع بلادنا وفي صفوف شعبنا بعد تلك المحنة العصيبة التي مرّ بها ليواصل هذا الشعب المجيد عطاءه الحضاري المتميز.

حرر في 3 فبراير 1996 م.

لجنة العريضة الشعبية - البحرين

وقد كان لهذا البيان صداه الواسع على الصعيد المحلي والإقليمي والخارجي. أما على الصعيد الداخلي فقد اطمأن المواطنون على وحدة الصف الوطني وشعروا بأن العمل المطالب سيستمر بالرغم من اعتقال القيادات الدينية. وقد اعتبرت أحرار البحرين هذا البيان التصليبي بمثابة كشف وتعرية لمحاولات التضليل الحكومية التي سعت لإقناع العالم بأن مشكلة البحرين أمنية بالدرجة الأولى وليست سياسية.

نعود مرة ثانية لموضوع خلو لجنة العريضة من تمثيل الدينيين فأقول إن اعتقال هذه القيادات قد أدى إلى فقدان التنسيق الميداني وضعف الأداء السياسي على مستوى الداخل. وفي محاولة لسد هذه الثغرة المهمة بادرت لجنة العريضة بالإتصال مباشرة بالقيادات الميدانية للإنتفاضة من أجل خلق التنسيق البديل والقضاء على ما يعانيه الشارع من تصدع. وقد تفهمت عناصر الإنتفاضة أهمية هذا اللقاء وبعد عقد ثلاث اجتماعات إثبات منها في المحرق والثالث في قرية مني بالسنايس تمّ الإتفاق على وضع برنامج متكامل للقيام بحملة دعائية وإعلانية للجنة العريضة الشعبية بهدف التأكيد على وحدة الصف الوطني وضرورة العمل من خلال لجنة العريضة.

وقد تكفلت عناصر القيادة الميدانية بالقيام بهذه المهمة ولم يمض أسبوعان على هذا الإتفاق حتى غمرت الشعارات الوطنية واللافتات شوارع السنابس وكرزكان والدرّاز وغيرها من القرى. وكان اللافت للنظر بروز صورة المناضل أحمد الشملان وكان وقتها مصاباً بالجلطة الدماغية إلى جانب صورة الشيخ عبدالأمير الجمري وصورة الشيخ علي سلمان بالإضافة إلى نشر جميع أسماء أعضاء لجنة العريضة. وقد نجحت هذه الحملة في تحقيق هدفين في غاية الأهمية: (1) إعادة الإعتبار للجنة العريضة كرمز للوحدة الوطنية وكقائدة للعمل المطالب. (2) إفشال مخطط السلطة التي نجحت وبقدر كبير في تحويل العمل المطالب إلى عمل طائفي من خلال لجنة المبالرة.

ومن الوجوه التي لمع إسمها في هذه الحملة الوطنية وكان لها دور بارز في دعم ومساندة هذا التحرك السيد حسن جارا الله القيم على جامع الصادق بالدراز. فهذا الشخص الذي بلغ به العمر عتياً لم يتردد في فتح المسجد من أجل وضع الشعارات واللافتات وتعليق صور أعضاء لجنة العريضة الشعبية. لكن النجاح الذي حققته الحملة الوطنية لم يعمر طويلاً إذ خرج من بين سكان قرية الدراز من يعترض على هذا العمل ذي المنطلقات الوطنية ويطالب بتوقيفه. وكاد الخلاف بين المؤيدين للحملة الوطنية والمعارضين لها أن يتحول إلى مواجهة بين جماعة الشيخ عيسى قاسم وبين القائمين على الحملة الوطنية لولا تدخل بعض الشخصيات ومنها أحد أبناء الشيخ عبدالأمير الجمري الذي أخطر المشرفين على الحملة الوطنية باعتراض والده - وهو في السجن آنذاك - على وضع هذه الشعارات والصور داخل المسجد وأنه يطلب خلع الشعارات وتزليل صور أعضاء لجنة العريضة بما في ذلك صورته للشخصية. ولا ندري مدى صحة هذه الرواية التي جاءت من السجن لكن الجميع أمثل بها.

بعد قرابة الثلاثة أشهر على انطلاق هذه الحملة الوطنية الناجحة توقفت فجأة ودون سابق إخطار. وبعد العديد من الإتصالات والإستفسارات تبين للجنة العريضة أن التوقيف جاء بناء على تعليمات من شيوخ الدين الموجودين في لندن وقم لأنهم اكتشفوا أن العمل الوطني المشترك لا يخدم على المدى البعيد مصالحهم كقيادات ورموز للطائفة وإنهم يودون الاحتفاظ بتيارهم الطائفي بعيداً عن تأثير القوى الوطنية الأخرى.

اللقاء بالنساء المعتقلات

يعود تاريخ اعتقال النساء في البحرين إلى عام 1972 عندما أقدمت السلطة على اعتقال كل من الدكتورة سبيكة النجار وصالحة عيسان وتوجيه الإتهام لهما بالإنتماء للجبهة الشعبية. ولأن المرأة في مجتمع البحرين وفي كافة المجتمعات العربية والإسلامية تمثل العرض والشرف، فإن اعتقال النساء يعتبر من الأمور المستكبرة والمدانة وهي تثير حفيظة جميع أطراف المجتمع الدينية منها والسياسية. وقد شهدت انتفاضة التسعينيات تجاوز السلطة في البحرين الخطوط الحمراء بإقدامها على اعتقال الأطفال والنساء وتعريضهم لكافة أنواع التعذيب النفسي والجسدي، مما أطلق صيحات منظمات حقوق الإنسان واستنكارها لمثل هذه الأفعال الشنيعة ومطالبتها النظام بوقف هذه الإنتهاكات. وقد شكّلت التقاليد الدينية والعلاقات الزوجية والأسرية عائقاً في طريق رصد وتوثيق انتهاك العرض والإعتداء على الشرف ولم تتجرأ على كسر حاجز التقاليد والعادات إلا قلة قليلة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. ولا غرابة في ذلك فإن الغالبية من النساء اللواتي

تعرضن للإغتصاب اضطررن إلى التستر والتكتم على عمليات الإغتصاب والإعتداءات الجنسية خوفاً من الإفضيحة ومن أن يؤدي ذلك إلى الطلاق وتهديم أركان العائلة. ومن الأمور المستجدة في هذا الملف الخطير أن عمليات الإعتداء الجنسي لم تستثن بعض الفتيات غير المتزوجات وتم انتهاك عرضهن عن طريق فتحة الشرج.

في سياق برنامج التعاون بين الوطنيين ونشطاء الإنتفاضة كان لأعضاء لجنة العريضة لقاء خاصاً مع فتاتين من اللواتي تم إطلاق سراحهن من السجن وذلك بهدف سماع أقوالهن حول ما تعرضن له من تعذيب والعمل على توثيق هاتين الشهادتين من أجل إيصالهما للخارج. والحقيقة أن هذا اللقاء ذو الطبيعة الخاصة يعكس درجة الثقة ومستوى التنسيق والتلاحم الذي حققه الطرفان خلال هذه الفترة القصيرة من العمل المشترك. جرى اللقاء في أحد بيوت منطقة السنابس وبحضور إثنين من أقربائهن بالإضافة إلى واحد من نشطاء الإنتفاضة. أما من جانب لجنة العريضة فقد حضر كل من الشيخ عيسى الجودر والأستاذ إبراهيم كمال الدين وعلي ربيعة. ولأن منطقة السنابس كانت من ضمن القرى المحاصرة وتجوب طرقاتها سيارات الشرطة والإستخبارات فقد اتخذ نشطاء الإنتفاضة كافة التدابير لتأمين سلامة أعضاء لجنة العريضة حيث تم نقلنا في باص صغير من أحد المطاعم بمنطقة كرباباد إلى منطقة معينة من السنابس وهناك اقتادنا أحد النشطاء إلى المنزل الذي لم نتمكن من تحديد عنوانه. لم يكن بمقدورنا التعرف على الفتاتين اللتين تعمدتا تغطية وجهيهما بالحجاب حتى لا يتم التعرف عليهن إلا أنهما وبدافع الحرقه بادرنا بسردهما كامل قصتهما مع مباحث أمن الدولة. والحقيقة أنني وجدت صعوبة جمة في تصديق ما تروي الفتاتان من أشكال التعذيب النفسي الذي وصل إلى حد الإعتداء على أعراض النساء. وما سمعته في تلك الليلة عن وحشية المحققين والمعذبين وعن استخدامهم للكفاح السوقي والبذينة ليذمي القلب وتقتصر له الأبدان. تقول أحد الفتاتين أن ثلاثة من رجال المباحث اصطحبوها إلى إحدى المقابر وهناك تم تهديدها بممارسة الجنس معها إن هي لم تدل باعترافاتها. وعندما أصرت حسب قولها على إنكارها للتهمة الموجهة لها تم إرجاعها إلى الزنزانة وهي في حالة نفسية يرثى لها. لا يوجد أدنى شك في أن هذه المعاناة ستظل محفورة في ذاكرتها تذكرها بمدى الوحشية والحقد الذي وصل إليه زبانية النظام وأزلامه. لكن السؤال الذي يبعث على الحيرة ويبحث عن جواب هو لماذا تم اختيار المقبرة كساحة للتحقيق والتهديد الجنسي بدلاً من سجون القلعة والعلوية ولماذا هذه الفتاة من دون باقي المعتقلات هي التي وقع عليها الإختيار لممارسة التهديد بالإغتصاب في الهواء العليل؟ لربما حصلنا على الجواب في المستقبل عن طريق لجنة ضحايا التعذيب

والشهداء إذا ما نجحت جهود اللجنة والمجتمع المدني في إقناع السلطة بقبول مشروع العدالة الإنتقالية وتمَّ على أثر ذلك تقديم المعذنين للعدالة.

حال انتهاء هذه المهمة غادرنا المنطقة بنفس الطريقة الحذرة التي جئنا بها إلا أننا لاحظنا ازدياد كثافة الدوريات التي تعكس حجم المعاناة التي يعانيها المواطنون الآمنون والعزل في ضوء هذا الحصار الأمني الذي لا يرحم.

قصة المناضلة رملة جواد

رملة جواد هي إحدى الفتيات اللواتي تعرضن لصنوف التعذيب النفسي والجسدي بما في ذلك التهديد بالإغتصاب. وتكسب هذه القصة أهميتها كونها تروى على لسان صاحبها التي قبلت على مضض بسردها كاسرة بذلك حاجز الخوف ومقدمة لنا إحدى الشهادات الدامغة حيال ما تعرضت له المرأة البحرينية من انتهاكات. والحقيقة أن قصتها مدعاة للفخر والإعتزاز بالمرأة البحرينية ذلك أن الإعتقال والتعذيب ومن بعده التهديد والوعيد الذي أطلقه رجال الإستخبارات والمباحث لم يثنها عن مواصلة فضح أساليب التعذيب والإنتهاكات الشنيعة في الفضائيات وفي محطة "البي بي سي" متحدية بذلك النظام البوليسي والقمعي.

تسرد رملة قصتها فتقول: "في يونيو 1998م تمَّ استدعائي من قبل مخبرات أمن للدولة، حيث كان الوقت صباحاً. وقد خاطب مسؤول الأمن والذي عبر الهاتف بالقول: إنها سويغات وتعود إينتك لمنزلها، فقط لدينا بعض التساؤلات لا أكثر وسترجع معك للبيت. وفعلاً أخذني أبي إلى وزارة الداخلية بإدارة السجون وهناك أدخلوني على شرطيتين عاديتين كانتا ترتديان الزي الرسمي للشرطة النسائية وكانتا في مكتب بجانب مكتب مدير السجون. وقد طلبت الشرطيتان مني نزع ملابسني بدون سبب فشعرت بخوف شديد، وحينما رفضت ذلك وأصررت على موقفي بعدم نزع ملابسني أنقضت الشرطيتان عليّ مباشرة بالضرب وبمنتهى العنف وأخلعتا ملابسني بالقوة. فما كان مني إلا أن ركضت في اتجاه إحدى النوافذ لانتزع الستارة وألف بها نفسي وأنا أصرخ صراخاً هستيرياً من شدة للرعب الذي لتابني والحياء والخجل الذي سيطر على مشاعري. وكان رد الشرطيتين على الحالة الهستيرية التي تملكنتي قولهما بأنهما ستضطران لإخلاء الرجال عليّ إن لذا لم أستجب لهما.

وأنا في هذه الحالة الهستيرية لمحت مشرط رسائل على الطاولة فما كان مني إلا أن التقطه بسرعة البرق وهديتهم بقتل نفسي إن هم لم يعيدوا إليّ ملابسني لكي ألبسها. وقد كنت جادة بالفعل في تنفيذ التهديد ولذا فقد تملكهما الخوف وسارعتا برمي ملابسني عليّ وطلبتا مني الإستعداد بالدخول على الضابط المسؤول.

كان إسم الضابط المسؤول المقدم حافظ المناعي الذي كان على استعداد تام لاستقبالي
و مباشرة التحقيق معي. في البداية بدأ بطرح الأسئلة التالية: أين تذهبين ومع من تجتمعين؟
إننا نعرف كل شيء عنك وأنه لا مجال لأن تخفي ما نريده منك، لا مجال لذلك أبداً؟ ألا
تعرفين ما هي تهمتك؟ وهنا بدأ يناديني باستخدام الكلمات البذيئة التي يخجل الإنسان
المتحضر من استخدامها وإني لأخجل من نكرها لأن الحياء يمنعني من ذلك.

بعدها قال لي: "إنك تحلمين بأن تخرجي من هذا المكان. هل تعلمين على من
ستحولين؟ على مخابرات أمن الدولة. من الأفضل أن تعترفي، فهذا أرحم لك لأن هناك
في لمن الدولة لا توجد أية رحمة وستمنين العودة إلينا.

كنت أستمع لكلام الضابط وأنا لا زلت تحت تأثير الصدمة النفسية التي تعرضت لها
بسبب حالة العري. لقد كنت وقتها صغيرة وسني لم يتعدَ 21 عاماً. في هذا السن كنت أرى
الدنيا دوماً وردية وجميلة، وكانت روحي مقبلة على الحياة وكنت محبة لفعل الخير. ولذا فإن
تحركاتي لم تكن تتعدى إيصال المساعدات بين بعض الأطراف وعوائل السجناء ومواساة
عوائل المسجونين. هذا لا ينفي مشاركتي في بعض الأنشطة السياسية البسيطة كعمل
لمحاضرات وإعداد الجلسات التثقيفية الضيقة على مستوى الأصدقاء وبعض المعارف. أي
لأنه تركز ضمن جماعة من النساء اللاتي لديهن الإهتمام بالشأن المحلي.

كان ردي على الضابط هو إنني لم أرتكب أي فعل يستدعي إحضاري إلى هذا
المكان. تمّ نقلي إلى مبنى مخابرات أمن الدولة في باص صغير، وبمجرد دخولي هذا
القسم سمعت أصوات الضرب والشتائم وصرخات المعذبين وأنينهم.

في مخابرات أمن الدولة تمّ التحقيق معي بواسطة أشخاص عدة منهم من تعرفت على
إسمه وربّته داخل السجن. ومنهم من تعرفت عليه بعد الخروج من السجن. ومن بين
هؤلاء محمد عويد الذي تعرفت عليه خارج السجن، وبعد أن وصفه لي أبي وبعض
المقربين وهو حسبما عرفت يحمل الجنسية الأردنية ويعمل لدى المخابرات ككاتب إفادات.
لما الآخرون فهم عدنان الطاعن الذي يشبه شكله للوحش الكاسر وعدنان هزيم بالإضافة
إلى مجموعة من الشباب لابسي القبعات الذين لم تتعدَ أعمارهم التاسعة عشرة وتوحي
وجوههم وتصرفاتهم بأنهم شباب طائش تمّ تجنيدهم من أجل التجسس على المواطنين
لسهولة اختلاطهم بالناس على اعتبار أنهم شباب طائشون.

افتتح التحقيق معي العقيد عادل فليفل وبحضور كل من محمد عويد الذي كان قاسياً
معني لأبعد الحدود، وعدنان الطاعن الذي طالت ضرباته وجهي وجميع أنحاء جسمي. وإني
لا زلت حتى اليوم أتذكر الصفعات التي وجهها على أنفي بيده الشبيهة بالطوب والطريقة

التي يشدُ فيها حجابي قبل تسديد ضرباته المبرحة على جسمي وكادت تودي بحياتي. لكن ما يزيد إيلاًماً وتجريحا على الضرب هو الكلام البذيء والجراح الذي يخدش الحياء ويمسح كرامة الإنسان. ولا أخفي سراً أنني وتحت وطأة التعذيب النفسي والجسدي راودتني فكرة الإنقراض على هذا المعذب السادي وقتله، وقد استمر مسلسل الإعتقال حوالي الشهر وعدة أسابيع كنت خلالها في السجن الإنفرادي بالزنزانة رقم (1) بقسم المحكومين. وقد تمَّ الاحتفاظ بي في هذا القسم بعيداً عن السجناء الآخرين حتى لا تتسرب أخباري عبر السجناء الأجانب أو البحرنيين المحكومين في القضايا الجنائية كالسرقة والمخدرات وغيرها.

بعد التحقيق معي في مخابرات أمن الدولة وإدارة السجون في وزارة الداخلية وإدارة أمن المنامة وتقلاتي في المحاكم اكتشفت بأن تهمتي هي سب وقذف موظف عام في الدولة. وقد تمَّ اكتشاف هذا السب أو القذف في إحدى الرسائل التي كنت قد بعثت بها عن طريق أحد السجناء السياسيين إلى جماعة كانت محكوميتهم قد انتهت آنذاك وكانوا ينتظرون الإفراج عنهم بعد سنوات المعاناة. وفي هذه الرسالة إحدى العبارات التي فسرتها الداخلية على أنها قذف في حق الوزير.

بعد شهر وأسبوع من الحبس الإنفرادي تمَّ نقلي بأمر من الوزير إلى الحبس الجمعي الذي يشمل أصحاب القضايا الجنائية. وبعد فترة أسبوعين تقريباً تمَّ الإفراج عني بكفالة وقيمتها 500 د.ب. وسحب مني جواز السفر وتمَّ منعي من مواصلة الدراسة في الخارج وكذلك منعي من العمل في أجهزة الدولة. والغريب في هذا الحكم هو سحب جواز سفر والدي بحجة أنه لم يعرف كيف يربيني وتمَّ إرجاع جواز سفره بعد أيام، أما أنا فلم أستلم جواز سفري. وقد ظل هذا الحكم سارياً حتى تاريخ تجميد قانون أمن الدولة في فبراير سنة 2001 أي بعد التصويت على الميثاق بأيام فقط.

وتواصل رملة جواد حديثها ففتكلم عن الإعتقال الثاني الذي تمَّ في قصر الأمير الجديد فتقول: "أنه تمَّ على إثر مشروع كتابة عريضة شعبية من قبل عوائل السجناء السياسيين تطالب الأمير الجديد بإطلاق سراح السجناء وقد تكفل بكتابتها المحامي عبدالله هاشم. اتفق المشرفون على أن يكون تاريخ تسليم العريضة، هو يوم تتويج الأمير، الأمر الذي اعترض عليه الكثيرون من عوائل المعتقلين، إلا أننا استطعنا إقناعهم والحصول على تأييد عدد كبير منهم للقيام بهذه المهمة.

تمَّ التنسيق مع أحد مكاتب الباصات السياحية لنقل الأهالي من شارع البديع وسترة والمنامة وغيرها، إلا أنني وقبل تنفيذ الخطة فوجئت باستدعائي من قبل جهاز المخابرات. ففي ذلك اليوم اتصلوا بوالدتي وطلبوا منها حضوري بصحبة والدي في مركز شرطة

الحررة على أن تكون معي صديقتي كريمة وهي زوجة السجين حسين التتان المحكوم بالسجن 7 سنوات في قضايا أمن الدولة.

حضرنا بصحبة أبي إلى مركز شرطة الحررة وهناك اكتشفنا أن الإستدعاء ليس مقصوداً علينا بل شمل شخصيات أخرى لا أعلم مدى صلتها بموضوع عريضتنا. بأمر التحقيق معنا حول أسباب الذهاب للأمير، الضابط احمد زيد الذي سرعان ما هددني بالسجن والتعذيب والحق الأذى بي لأنني حسب قوله لم أشبع من تجربة سجن سنة 1998م. كما هدد بالحق الأذى بصديقتي كريمة السيد حسن. عندئذ طلبوا منا التوقيع على التعهد بعدم مساس أمن الدولة أو الإشتراك في عمليات تخريب ممتلكات الدولة وقد قمنا بالتوقيع على التعهد أنا و4 نساء أخريات.

قبل أن نهم بالخروج خاطب الضابط المسؤول أبي بالقول: "عليك أن تحافظ على ككوتتك وإلا ستسحق منلما سُحق غيرها ولكن بطريقة "لا من شاف ولا من دري". يبدو أنك لا تعرف تربي إبنك ولذا فهي تحتاج لتربية. أو زوجها يمكن تتسى السياسة بعدين. بنت في هذا السن كيف تعرف تنظم وتكثك وتقوم بهذه الأعمال المسيئة للأمن.

بعد خروجنا من التحقيق بادرنا وبكامل السرية في رسم خطة جديدة للذهاب للأمير من أجل تسليمه العريضة، لكننا صُدمنا بمعرفة جهاز الأمن بهذه الخطة وعلى أثر ذلك وقبل التحرك بليلة واحدة تم اعتقالنا في سوق مدينة عيسى بضاحية مجمع مدينة عيسى التجاري.

وقد اقتادونا من وسط الشارع أنا وزميلتي التي كانت معي ومع أطفالها الإثنتين الصغار في السيارة إلى مركز أمن مدينة عيسى حيث بدأوا معنا مراسم التحقيق الذي استمر معي شخصياً لساعات طويلة تخلله الضرب المبرح والإهانة. خرجت من التحقيق وأنا في إعياء تام من شدة الضرب وتم أخذي مباشرة إلى المستشفى.

كانت الاتهم الموجهة لنا هي: 1. محاولة إجبار الأمير بالقيام بمهام ليست من مهامه. 2. الإجتماع بقصد المس بأمن الدولة. 3. التنظيم والتخطيط لزيارة الأمير في يوم تتويجه على العرش!!

وبالإضافة إلى هذه الاتهم كانت هناك تهمة إضافية لي، ألا وهي تأسيس خلية اتصال مع الخارج ونشر معلومات تسيئ لسمعة البلاد والتحريض ضد النظام وكل هذه الإضافة بسبب العزم على تسليم الأمير الجديد عريضة تتاشده بإطلاق سراح السجناء.

هذه وباختصار شديد قصة رملة جواد مع جهازي الأمن والإستخبارات في حقبة أمن الدولة. تلك القصة التي توقفت أو انتهت مع انتكاسة المشروع الإصلاحية. ففي هذه

المرحلة تعرضت رملة لصدمة سياسية قوية حيث لم تقوَ على احتمال رؤية الساحة السياسية وهي تتحول إلى سوق لبيع القضايا الوطنية في المزاد العلني. لقد شاهدت رملة السرعة التي تمّ فيها تغيير المواقف وتبديل القناعات والانتقال من معسكر المعارضة إلى معسكر السلطة. كما شاهدت زحمة التهافت والتكالب على دخول العمل السياسي ونجاح الإنتهازيين والوصوليين والباحثين عن الشهرة والمجد والمصالح الشخصية في احتلال الكثير من المواقع القيادية في العمل الوطني. في هذه الأجواء المرضية التي ديست فيها المبادئ والقيم والأخلاق آثرت رملة جواد الإبتعاد عن العمل السياسي والإكتفاء بالفرج على رفاق الأمس وقد دخلوا في سباق الجري وراء السراب.

محاولات تسليم العريضة للأمير

في الرابع عشر من شهر نوفمبر 96 حاول أربعة من أعضاء لجنة العريضة وهم السادة علي ربيعة والمحامي أحمد الشملان والمهندس سعيد العسبول وإبراهيم السيد كمال الدين الإتصال بمكتب الأمير من أجل طلب الحصول على تحديد موعد لتسليم العريضة الشعبية، وكان الهدف من وراء الإلتقاء بالأمير فتح باب الحوار مع القيادة السياسية من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة التي عصفت بالبلاد منذ عام 1994.

لكن ما إن علمت وزارة الداخلية بمحاولات الإتصال حتى اتصلت بأعضاء الوفد وهددتهم بالإعتقال إن هم اقتربوا من القصر. وهذا التهديد والرفض يعطي الدلالة القاطعة على أن الحكومة ليست في وارد القبول بالحوار كآلية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وقد تضمن كتاب الطلب الإشارة إلى استلام الأمير العريضة النخبوية في 11/15/1992 وإلى تشرف الوفد بلقائه في 1/15/1993.

وقالت اللجنة أنها سبق وأن وافقت على تأخير تقديم الطلب في الثالث من يناير 1995 وذلك بناء على رغبة سعادة وزير العدل والشؤون الإسلامية على اثر لقلته ببعض أعضاء اللجنة. كما وافقت اللجنة في السادس من مارس 1995 على تأخير تقديم الطلب وذلك بناء على طلب مكتب رئيس الوزراء، حرصاً منها على التقيد بالقنوات الصحيحة.

وفي ختام الرسالة عبّرت اللجنة عن أملها في تحديد الموعد في أسرع وقت ممكن لما سيتركه استلام العريضة ومناقشة ما بها من مطالب من أثر على تهئية الوضع وعلى مشاعر المواطنين. وقد وقّع على هذه الرسالة جميع أعضاء لجنة العريضة باستثناء الأعضاء الموجودين في السجن.

في الاسبوع الاخير من شهر يوليو 97 أعلنت لجنة العريضة عن عزمها طرق باب الأمير من أجل القيام بمهمة تسليم العريضة الشعبية. وما أن ورد خبر التسليم إلى السلطة حتى قامت وزارة الداخلية باستدعاء المكلفين بالمهمة وهما عضوي لجنة العريضة الأستاذ المحامي أحمد الشمالان والأستاذ إبراهيم كمال الدين إلى مركز شرطة الحورة وذلك بتاريخ 1997/7/28. ولأن الشيخ عبدالعزيز عطية الله لم يتمكن من الإتصال مباشرة بالأستاذ إبراهيم كمال الدين فقد اتصل بالأستاذ سلمان كمال الدين سائلاً عن الطريقة التي يمكن أن يتصل فيها بأخيه وهنا سأل الأستاذ سلمان فيما إذا كان هذا الطلب من أجل الإعتقال لكن الشيخ عبدالعزيز عطية الله طمأنه بالقول بأنه لمجرد التحقيق وإنه بإمكانه الحضور إلى جانب أخيه. وهناك في المركز كان في استقبالهم محافظ العاصمة الشيخ عبدالعزيز عطية الله الذي طلب من عضوي لجنة العريضة بحضور الأستاذ سلمان كمال الدين تأجيل تقديم خطاب تحديد الموعد للإلتقاء بسمو الأمير. وقد أعقب هذا التحقيق صدور أمر المنع من السفر للأستاذ المحامي أحمد الشمالان الذي كان يعد العدة للسفر مع عائلته مما سبّب له الصدمة النفسية التي أدت إلى إصابته بالجلطة الدماغية كما سنأتي على ذكر ذلك بالتفصيل.

وهذه هي المرة الرابعة التي تطلب فيه القيادة السياسية للتأجيل، لكن جهود لجنة العريضة أمام هذه المسؤولية التاريخية لم تتوقف وقامت بمحاولتها الرابعة في شهر ديسمبر من عام 1997.

وقد تضمن الخطاب في بدايته الإشارة إلى مقابلة صاحب السمو أمير البلاد مع وفد العريضة النخبوية في 15 يناير 1993. ومن ثم تطرّق إلى العريضة الشعبية ومحاولات التسليم التي لم تتكلل بالنجاح.

ولم تنسَ اللجنة أن تربط أهمية وضرورة تحديد الموعد للإلتقاء بسمو الأمير مع الأحداث التي تقجّرت أواخر عام 1994 والتي لا تزال تلقى بظلالها سلباً على ربوع الوطن. كما لفتت الرسالة نظر سموه إلى أن مناقشة المطالب الشعبية التي تضمنتها العريضة هي الطريق الصحيحة لإخراج البلاد مما تتعرض له من قلاقل ومحن. وقد حملت الرسالة توقيع جميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية.

في صباح يوم السبت الموافق 1997/12/27 قامت لجنة العريضة بمحاولتها الخامسة حيث توجه وفد لجنة العريضة الشعبية المكوّن من الأستاذ محمد جابر صباح والسيد عبدالله راشد مطيويح إلى ديوان صاحب السمو أمير دولة البحرين وذلك بغرض

تسليم الخطاب المتضمن طلب الحصول على موعد لتسليم العريضة الشعبية. وبدلاً من استلام الرسالة طلب الديوان الأميري أرقام الهواتف الخاصة بأفراد الوفد ووعده بالاتصال حال تحديد موعد الإستلام. لكن الديوان تأخر في الرد مما دفع الوفد لإجراء عدة اتصالات هاتفية معه من أجل الحصول على الموعد إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل.

وأمام انسداد الأبواب في وجه لجنة العريضة الشعبية نتيجة الرفض المتكرر لاستلام الرسالة فضلاً عن رفض استقبال الوفد اتخذت اللجنة قراراً بالخروج على القنوات المعتادة وذلك بإرسال الطلب بالبريد المسجل.

وكالعادة استهلت اللجنة رسالتها بالتأكيد على النهج السلمي والحوار كوسيلة لحل المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ومن ثم أشارت الى أهمية طلب اللقاء بسموه من أجل تسليم العريضة الشعبية ومناقشة ما بها من مطالب.

وبعد أن أشادت باللقاء التاريخي الذي جرى في 15/1/1993 عندما التقى الأمير بوفد العريضة النخبوية تطرقت اللجنة إلى فشل المحاولات السابقة التي جرت في 1/3/1995 و 6/3/1995 و 14/11/1996 و 28/7/1997 و 27/12/1997 وعبرت عن أسفها لعدم تجاوب القيادة مع هذا الطلب.

بعد ذلك كررت اللجنة مطالبتها بتفعيل المواد الدستورية المتعلقة منذ عام 1975 وإجراء انتخابات للمجلس الوطني وفقاً لأحكام دستور البلاد وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين والسماح للمبعدين السياسيين بالرجوع إلى وطنهم وحل أزمة العاطلين عن العمل.

وبيّنت لجنة العريضة لسمو الأمير أن هذه المطالب المعتلة متى ما تمّ تحقيقها ستؤدي إلى خلق المناخ السياسي الذي يعيد للبحرين الأمن والإستقرار المبني على احترام حقوق الإنسان وإنها على هذا الأساس تكرر طلبها بالإلتقاء بسمو الأمير.

وقد كلفت لجنة العريضة كلا من السيد عيسى الجودر والأستاذ علي ربيعة بمهمة إرسال هذه الرسالة إلى سمو الأمير. وحسب ما تمّ الإتفاق عليه قام عضوا لجنة العريضة بتنفيذ قرار اللجنة بإرسال الخطاب عن طريق البريد المسجل وذلك في السابع عشر من أكتوبر 1998. بعد يومين من تاريخ الإرسال فوجئ الشيخ عيسى الجودر باتصال إدارة البريد تخطره بالحضور إلى مكتبها لاسترجاع الرسالة وذلك بسبب رفض الديوان الأميري استلامها. وقد تجاوب الشيخ عيسى مع طلب الإدارة بعد موافقة أعضاء لجنة العريضة. لكن هذه الواقعة لم تنته عند استرجاع الرسالة بل فوجئ عضوا لجنة العريضة

بأمر استدعائهما للحضور إلى مركز شرطة الحورة وذلك في الساعة التاسعة والنصف من صبيحة الثاني والعشرين من أكتوبر 1998.

في الموعد المحدد وصل عضوا لجنة العريضة إلى مركز الشرطة وبمجرد دخولهما تمّ وضع كل منهما في غرفة منفردة ولم يبدأ التحقيق الإفرادي معهما إلا بعد مضي ما يزيد على الساعة والنصف. وقد تشكل فريق التحقيق من كل من المدعى العام عيسى بخوة والعميد أحمد عبدالرحمن والعقيد عبدالسلام الأنصاري، وتعددت التهم الموجه لكل منهما، وعلى رأس هذه التهم الإخلال بالأمن. وفي نهاية التحقيق تمّت قراءة المواد الخاصة بالعقوبة وكانت أقصاها السجن المؤبد وقد خيرا بين التقديم للمحاكمة والسجن أو التوقيع على التعهد الخاص بالانسحاب من لجنة العريضة والتخلي عن العمل المطلبي. لكن عضوا اللجنة رفضا جميع التهم كما رفضا التوقيع على التعهدات وأصرّا على أن ما يقومون به عمل مشروع وليس فيه خروج على القانون.

الرسالة الأخيرة إلى الأمير

من خلال اعتقال القيادات الدينية والسرد التاريخي للمحاولات المتكررة التي بذلتها لجنة العريضة الشعبية أمكن التوصل إلى استنتاج مفاده أن السلطة الحاكمة ليست في وارد لهتلام للعريضة الشعبية لأن في هذا الإستلام اعتراف ضمني بوجود حركة دستورية مطلبية تضم كلتا الطائفتين السنة والشيعة، وهذا بالطبع ما يتعارض وقناعات السلطة المؤسسة على عدم الإعراف بوجود مثل هذه الحركات الشعبية العلنية المنظمة بالرغم من أن هذه الوثيقة التاريخية حملت توقيعات قرابة الخمسة والعشرين ألف مواطن.

وتبقى الحقيقة قائمة وهي أنه في مقابل تعنت السلطة وإصرارها على عدم الإعراف بهذا الكيان المطلبي الشرعي، كان هناك تعهد والتزام أعضاء لجنة العريضة الشعبية بعدم التخلي عن مسؤولياتهم التاريخية وإصرارهم على مواصلة النضال من أجل تحقيق المطالب التي حملتها العريضة.

بعد فشل محاولة التسليم عن طريق البريد المسجّل وما تعرّض له عضوا اللجنة من تهديد ووعيد استعرض أعضاء لجنة العريضة الشعبية الخيارات الأخرى واستقر الرأي على إرسال الخطاب عن طريق لفاكس.

وقد عبّر الأستاذ محمد جابر صباح عن استعداده للقيام بهذه المهمة. وفي اليوم التالي قام المهندس سعيد العسبول بجلب جهاز الفاكس إلى منزل الأستاذ محمد جابر الذي باشر

بإرسال الرسالة على رقم الديوان الأميري بعد أن تأكد من صحة الرقم عن طريق شركة الإتصال "بتلكو"، وكان ذلك في الثامن من شهر فبراير من عام 1999.

ومن المؤكد أن الرسالة قد وصلت إلى الديوان وأنه قد تمّ الإطلاع على محتواها. لكن الديوان تعمدّ تجاهل موضوع الدعوة وتصرف وكأنه لم يستلم أي خطاب.

وقد بدأت الرسالة بتذكير الأمير بأن الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين قد أكملوا في 1999/1/21 عامهما الثالث في سجن القلعة وأنه بموجب قانون أمن الدولة كان من المفترض أن تقوم وزارة الداخلية بإطلاق سراحهما بعد إكمال المدة القانونية التي نصّ عليها هذا القانون. وفي هذا الخصوص ناشدوا سموه بإصدار أمره السامي لوزارة الداخلية بتطبيق القانون وإطلاق سراح جميع من قضوا هذه الفترة وأن تكون عملية إطلاق سراحهم مناسبة لاستقباله أعضاء لجنة العريضة وفتح باب الحوار من أجل مناقشة ما تضمنته العريضة الشعبية من مطالب على اعتبار أن ذلك يعد خطوة حاسمة في طريق الحل السلمي لمشاكلنا السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

وأشارت الرسالة إلى أن جميع أعضاء اللجنة بمن فيهم الشيخ الجمري والإستاذ عبدالوهاب يدينون العنف والعنف المضاد وأنهم يرون بأن العودة إلى الدستور والتقيّد بأحكامه هو الطريق الصحيح لخلق الأمن والإستقرار المبني على حكم القانون.

ولم تنسَ لجنة العريضة لفت نظير سموه إلى أن تعطيل المواد الدستورية وتعليق الحياة البرلمانية منذ علم 1975 قد شكّل دعوة غير مباشرة لهذه الأحداث وأن المعالجة الفاجعة تكمن في إصلاح هذه الأوضاع عن طريق الإحتكام إلى دستور دولتنا الفتية والإلتزام بما به من حقوق وواجبات.

ويعد أن عدّدت الرسالة المطالب التي تضمنتها عريضتا عام 1992 و1994 والمتمثلة في تفعيل المواد الدستورية المجمدة وعودة الحياة النيابية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالرجوع إلى وطنهم وإيجاد وظائف للعاطلين عن العمل، نشدت الأمير بتلبية هذه المطالب لأنها ترى أن تحقيقها سيؤدي إلى مصالحة وطنية تعيد للبحرين أمنها واستقرارها وتماسك جبهتها الداخلية.

بعد مضي ما يقارب الشهر على إرسال هذه الرسالة انتقل الأمير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة إلى جوار ربه وذلك في 6 مارس 99. وكان على أعضاء لجنة العريضة الإنتظار والتريث لمعرفة آفاق وأبعاد السياسة الجديدة للحكم.

الفصل الرابع:

القمع الشمولي

أهمية على مؤسسات المجتمع المدني

بعد حل المجلس الوطني في 26 أغسطس 1975 سارعت الحكومة وعن طريق مؤسسة الشباب والرياضة لدمج الأندية وفرض الوصاية عليها في ما يشبه التأميم الكامل لها. وما كادت الحكومة لتعطي هذا الموضوع هذا الإهتمام وتقدم على اتخاذ هذه الخطوة لولا أن تأكد لها على أرض الواقع الدور الكبير الذي لعبته الأندية في الحملات الانتخابية عام 1972 و1973 وكيف أن الكثير منها تبنى بعض المرشحين المحسوبين على الحركة الوطنية وفتح أبواب الأندية للتدوات وعمل على ترويج البرامج الانتخابية الخاصة بهم.

في كتاب "القبيلة والدولة في البحرين" وهو الكتاب الذي لا زال بعد مضي ما يزيد على خمسة وعشرين عاماً من صدوره ممنوعاً في البحرين، ركز المؤلف الدكتور إسحق اللخوري على أهمية الدور السياسي والاجتماعي للأندية والمآتم والحسينيات في البحرين كمنابر وأدوات اتصال مباشر بالمواطنين مستشهداً في ذلك بتجربة انتخابات المجلس الوطني في عام 1972 و1973. وقد عزز الدكتور وجهة نظره هذه بنشر الإحصائية الخاصة بعدد هذه المؤسسات ومواقعها ومدى تأثيرها في توجيه العامة وصنع الرأي العام.

المجلس الأعلى الإسلامي

مع طرح العريضة النخبوية عام 1991 برز الدور الذي تلعبه أماكن العبادة من مآتم ومساجد في مخاطبة الجماهير ومناشبتهم للتوقيع على هذه العريضة التي تزخر بالمطالب الوطنية. وقد تعاضم هذا الدور بعد اندلاع الإنتفاضة في عام 1994 حيث باشرت المآتم والحسينيات وظيفة تحشيد الناس وتعبئتهم لأداء دور المقاومة المدنية بهدف الرد على عدوان السلطة المتمثل في المداهمات والحصار الذي طال معظم القرى، ومن أجل وقف اعتداءات السلطة وانتهاكاتها الشنيعة التي بلغت التعذيب حتى الموت والقتل خارج القانون. وقد شملت هذه المعركة الشرسة المآتم ودور العبادة حيث تعرّض بعضها للتكسير والإستباحة فيما تمّ إغلاق بعضها مثل مآتم أنصار العدالة. هذا فضلاً عن سياسة التهديد والوعيد التي تعرّض لها رؤساء المآتم والعلماء وخطباء المنابر بوجوب الإبتعاد عن القضايا السياسية والمطلبية.

وعندما اكتشفت الحكومة أن سياسة الإعتداء على دور العبادة واستباحتها وتهديد القائمين عليها قد جاءت بمردود عكسي عليها حيث أُلِّبت عليها الرأي العام في الخارج، لجأت السلطة إلى استخدام القانون من أجل وضع حد لهذا الدور السياسي.

في السادس والعشرين من شهر إبريل 1996 صدر مرسوم بقانون رقم (19) بإنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وذلك بعد تمريره على مجلس الشورى الذي أقره في نفس الجلسة المنعقدة يوم الأحد الموافق 7 إبريل 96. ومن فحوى هذا القانون يتبين أن الهدف من ورائه هو تقييد حرية دور العبادة الخاصة بالشريعة ووضعها تحت إدارة وتصرف وزارة الشؤون الإجتماعية تماماً كما تفعل بالنسبة لأماكن العبادة الخاصة بالسنة.

وتتضح هذه الأهداف من خلال المادة الأولى التي تنص على إلحاق للمجلس الأعلى بوزارة العدل والشؤون الإسلامية، والمادة الثانية التي تعطي الوزارة حق التدخل في النظر في سيرة ومؤهلات الأئمة والخطباء والوعاظ والمرشدين الدينيين وخطباء المساجد بما يعني حق الوزارة في التعيين واستبدال الخطباء الذين لا ترغب فيهم.

كان رد الفعل تجاه هذا القانون قوياً جداً سواء في الداخل أو الخارج. وفي مدينة قم بالجمهورية الإسلامية أعلن الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبدالنبي الدرازي وبقية العلماء رفضهم لهذا القانون واعتبروه تدخلاً سافراً في حرية العقيدة والمذهب.

لكن البيان الذي أصدره الشيخ عيسى قاسم في الثاني عشر من أكتوبر 1997 كان من أقوى البيانات التي صدرت بحق هذا المجلس وفيه اعتبر الشيخ عيسى المجلس الأعلى الإسلامي أداة لتأميم الممارسات الدينية. وقال الشيخ عيسى قاسم في هذا البيان "إن مذهب آل محمد (ص) لم يشهد في تاريخه الطويل والمتجذر في البحرين تهديداً جدياً كما يشهده اليوم. وقال إن صلاحيات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية تصدر كل صلاحيات المذهب، وهي أشد ألوان الإضطهاد الديني والفكري الصارخ وإن ما ألمه بصورة أشد أن تشكيلة المجلس المذكور جاء إعلانها بعد أن امتلأت ساحة البحرين بفتاوى فقهاء المذهب المحرمة للمجلس، المحذرة من خطورته، المستنكرة لتدخلاته. وفي هذا البيان حذر الشيخ عيسى قاسم من دخول المجلس مستنداً على الفتاوى التي أوجبت على أتباع مذهب آل محمد (ص) الإمتناع عن الدخول في المجلس وتشكيلاته وأعماله أو الإنصياع إلى قراراته. لكن تحذيره ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير حيث قال أن العدالة أسقطت عن كل متعاون معه وعمن يستجيب لخطئه المتدخلة في شؤون المذهب مما يساعد على تنفيذ رغباته حتى أسقطت عدالة إمام الجماعة والخطيب وكل من يقبل أن يقوم بدور كبير أو صغير تحت مظلته. وإن كان هذا الدور من الأعمال القريبة في نفسه كالدرس والتدريس والخطبة وإمامة الجمعة والجماعة.

وقد اختتم الشيخ عيسى بيانه بالتذكير بأن هذه الفتاوى التي تمنع الدخول تمثل امتحاناً لكل المؤمنين في تقواهم والتزامهم وأمانة دينهم. وأن علماء الطائفة هم أولى الناس بأن يخاطبوا الحكومة بلسان الحكمة بالتخلي عن هذا المشروع أو يتخلوا هم عنه لا مضادة سياسية ولكن التزاماً بعهد الدين وحرصاً على مودة محمد وآل محمد (ص) وإشفاقاً من استيائهم وسخطهم".

لكن هذا الإعتراض المسنود بالفتاوى لم يقف حائلاً دون حصول الحكومة على موافقة ثلاثة من أبناء الطائفة الشيعية على عضوية المجلس وهم الشيخ سليمان المدني وأحمد منصور العالي ومحمد منصور الستري. أما الأعضاء من الطائفة السنية فهم الشيخ محمد السعد ومحمد ملا هرمس الهاجري والشيخ يوسف الصديقي والشيخ عدنان القطان.

مع بدء الإنفتاح السياسي وسريان المشروع الإصلاحي اعتقدت أن توقف الإنتفاضة سيضع حداً لهواجس السلطة ومخاوفها تجاه الدور الذي تلعبه دور العبادة لدى الطائفة الشيعية فتباشر بإلغاء هذا المجلس الذي يتدخل في حرية الممارسة الدينية. لكن هذا الإعتقاد لم يكن في محله أبداً.

فقد أعيد تعيين أعضاء المجلس الجديد ليمثل للشيعية كل من الشيخ أحمد خلف العصفور والشيخ حميد المبارك وسيد مصطفى للقصاب، فيما مثل السنة كل من الشيخ يوسف الصديقي والشيخ عدنان القطان والشيخ ابراهيم عبداللطيف السعد والشيخ سلمان عيسى الخليفة. ويلاحظ من خلال التركيبة الأولى والثانية للمجلس أن الغلبة في حجم العضوية هي للسنة بالرغم من أن الشيعة يمثلون ما يزيد على الستين في المائة من عدد المواطنين.

في الثالث والعشرين من يوليو 2005 فوجئنا بصدور قانون رقم 20 لسنة 2005 بشأن المجلس الأعلى الإسلامي مما يعطي الدلالة التامة على مدى تصميم السلطة على تقنين واحتواء نشاط العلماء والخطباء من خلال هذا القانون.

ويعتبر هذا القانون مكملاً لقانون 1996 وهو ينص في مادته الأولى على أن يكون للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الشخصية الاعتبارية والإستقلال المالي وإنه يتبع إدارياً وزير الشؤون الإسلامية، ويتشكل المجلس من رئيس ونائب للرئيس وأربعة عشر عالماً من العلماء في الشريعة الإسلامية ممن يمثلون الطائفتين وإنه يصدر بتعيينهم وتحديد مكافاتهم أمر ملكي. أي أن كل طائفة تحصل على سبعة أعضاء.

وعلى اثر صدور هذا القانون المكمل ثار الجدل من جديد بين علماء الشيعة حول هذا القانون الذي يستهدف القضاء على استقلاليتهم ويقيد حركتهم ويخضعهم لأوامر السلطة

للتفنيّة شأنهم في ذلك شأن علماء السنة الذين لا يعدو كونهم موظفين لدى وزارة الشؤون الإسلامية. وقد كان هناك شبه إجماع بين علماء الشيعة على رفض هذا المجلس واعتبار الدخول فيه بمثابة القبول بالشروط والنصوص الواردة في المواد السالفة الذكر والتقيّد بها. لكن الأمر الذي يبعث على الحيرة هو أن الإعتراض هذه المرة لم يكن في المستوى الذي كان عليه أيام الإنتفاضة الشعبية، وعندما كان الشيخ عيسى قاسم في مدينة قم بإيران.

وهنا لا بد أن نسأل عن تلك الأسباب التي أدت إلى تبدل المواقف واختفاء الطرف المتشدّد ضد الدخول والمسئود بالفتاوى من الساحة، وموافقة المعترضين السابقين على دخول هذا المجلس فيما اكتفى البعض الآخر بإعلان التحفظ.

في بداية صدور هذا القانون المكمل اتخذ الشيخ عيسى قاسم وسيد عبدالله الغريفي الموقف الرفض للدخول والمشاركة في هذا المجلس، لكن سرعان ما تبدّل هذا الموقف. وعند سؤال هذين الشيخين الجليلين عن الأسباب التي دفعت إلى هذا التغيير جاء الرد كالآتي: "كان لدينا تحفظ شرعي وتحفظ سياسي على القانون، ولكن بعد التعديلات التي أدخلت على القانون رفعنا التحفظ الشرعي ولم يبق الآن إلا التحفظ السياسي. وقد سرت الشائعات التي تقول بأن الشيخ عيسى وجماعته قد اشترطوا سراً على وزارة العدل أن تكون مشاركتهم مشروطة بتمثيلهم بأربعة أعضاء في مجلس الإدارة لكن وزارة العدل رفضت هذا الشرط وإنها ربت عليهم بأن المشاركة ليست مقصورة عليهم وأن هناك الشيرازيين الذين سيمثلون بشخصين وتيار الشيخ سليمان الذي سيمثل بشخصين إثنين أيضاً. وأنا بالطبع لست من الذين صنعوا هذه الشائعة ولا أعتقد أن السبب وراء تراجع جماعة الشيخ عيسى قاسم عن المشاركة هو عدم قبول وزارة العدل بمقترح المجلس العلمائي.

في الثاني عشر من شهر ديسمبر عام 2005 اتصل وزير العدل الدكتور محمد الستري بسيد كامل الهاشمي عارضاً عليه عضوية المجلس لكن سيد كامل أبدى اعتذاره للوزير. وفي اليوم التالي قام بزيارة للسيد عبدالله الغريفي ليقصّ عليه قصة العرض والرفض. وفي هذا المقام يقول ملا محسن عطية أنه هو الآخر قد عرضت عليه العضوية لكنه رفض العرض. ويمكن القول إجمالاً أن مهمة الدكتور الستري في اختيار أعضاء المجلس الجديد باتت سهلة وميسرة في ظل ظروف التكالب على اقتناص الفرص والتهاقت على المصالح الشخصية.

لكن يبقى موضوع اختيار الشيخ محمد طاهر لإبن الشيخ سليمان المندي لعضوية المجلس هو المثير للتأويل واللغظ بين العلماء بمن فيهم القابلون بالدخول. يقول أحد العلماء

الدينين أن عمر الشيخ محمد طاهر لا يتعدى الخامسة والعشرين، وهو لا يتمتع بالكفاءة العلمية التي تؤهله لشغل هذا المنصب، فهل تمّ اختياره لأنه ابن أخت الوزير؟ والظريف في الموضوع أن بعض العلماء استغلوا هذا التعيين وبادروا بتوجيه اللوم للمجلس العامّي بسبب رفضه الدخول محمّلين إياه مسؤولية وصول الشيخ محمد طاهر إلى المجلس.

أما الشيخ عبدالعظيم المهدي البحراني وهو أحد أعضاء المجلس الجديد فقد أصدر بياناً يرد فيه على أصحاب الفتوى التي حرّمت الدخول في المجلس وهو يقصد في هذا على وجه الخصوص الشيخ حسين النجّاتي الذي أعلن معارضته بشكل صريح بخلاف بقية العلماء.

في الرابع عشر من شهر ديسمبر 2005 صدر الأمر الملكي رقم (29) لسنة 2005 بتعيين أعضاء المجلس الجديد برئاسة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وتعيين محمد علي السّري نائباً للرئيس (شيعي). وقد تمّ تجديد عضوية كل من للشيخ إبراهيم عبداللطيف السعد (سني) والشيخ أحمد خلف العصفور (شيعي) والشيخ حميد المبارك (شيعي). أما الأعضاء الجدد فهم الشيخ حميد حسن المداح (شيعي) والشيخ خالد خليفة السعد (سني) والشيخ راشد الهاجري (سني) والسيد ضياء يحيى الموسوي (شيعي) والشيخ عبدالعظيم المهدي البحراني (شيعي) والشيخ عبداللطيف المحمود (سني) والشيخ عدنان القطان (سني) والشيخ فريد المفتاح (سني) والشيخ محمد طاهر المندي (شيعي) والشيخ موسى حسن العريبي (شيعي) والشيخ نظام يعقوبي (سني). ومدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد.

واللافت للنظر في هذه التشكيلة هو دخول سيد ضياء الموسوي في عضوية هذا المجلس وهو الذي هاجم فكرة المجلس في عام 1996 وكان من أكثر المعارضين تطرفاً أثناء إقامته في مدينة قم. وقد سبق وأن تمّ اعتقاله في شهر سبتمبر عام 1993 بسبب إلقائه كلمة في مسجد مؤمن بالمنامة يطالب فيها بتفعيل دستور 1973 وعودة الحياة النيابية.

حال نشر اسمه بين الأعضاء المعيّنين تحوّل سيد ضياء إلى هدف للمعارضة وأصبح حديث المجتمع. فقد تمّ نشر خطبه وأشعاره في المواقع الإلكترونية وذلك بهدف التذكير بمواقفه المتطرفة ضد النظام السياسي في البحرين. وفي سياق هذه الحملة يروي أحد المواطنين قصة زيارة أحد رموز المعارضة الموجودة في قم إلى سوريا أيام أحداث التسعينيات. وهناك انتهز هذا الرمز فرصة وجوده فقام بإلقاء كلمة بين البحرينيين هاجم فيها النظام السياسي في البحرين، وأدان انتهاكات حقوق الإنسان. وبعد أن فرغ هذا المعارض من إلقاء الخطبة تسابق الحضور على مصافحته وتقديم الشكر له على هذه

الخطبة الحماسية لكنه فاجأ الجميع برفضه السلام على القاضي ملا منصور حمادة الذي كان متواجداً بين الحضور بحجة أن يده لا تمتد للسلام على كل من صافحت يده يد رئيس الوزراء.

وفي سؤالي لأحد الشيوخ عن ظاهرة سرعة تقليب الأفكار والقناعات لدى العلماء الدينين وتزاحم البعض منهم على المكاسب الدنيوية ردّ عليّ أن هذه ليست بالظاهرة الجديدة وأنها موجودة في كل عصر وزمان، وإنه وبهذه المناسبة يهدي إليّ أربعة أبيات من الشعر التي نظمها قبل ما يزيد على خمسين عاماً واحد من أشهر خطباء المنبر الحسيني الذين أحببتهم البحرين وهو الشيخ ملا عطية الجمري وفيها يبيّن الدورين المختلفين والمتعارضين في استخدام العمامة:

قد لبس العمامة تاجاً يزين هامة

إن وضعت على تقي دامت لها الكرامة

وإن أنت أحبولة ما عادلت قلامه

فالتقضي منها وطرا والموعود القيامة.

مع تحديد موعد انعقاد المجلس نشرت جريدة الأيام في الرابع والعشرين من ديسمبر 2005 حديثاً مفاده أن المجلس سوف يتبنى مفاهيم الوسطية والإعتدال ويعمل على تحديث الخطاب الديني بما ينسجم ولغة العصر. وهنا لا بد أن نسأل فيما إذا كانت المادة الثانية من قانون 1996 والتي تعطي الوزارة حق التدخل في النظر في سيرة ومؤهلات الأئمة والخطباء والوعاظ والمرشدين الدينين وخطباء المساجد هي الأداة التي سيتم استخدامها لتحديث الخطاب الديني وتحقيق المفاهيم الخاصة بالوسطية والإعتدال؟

إعتقال واضطهاد العناصر الوطنية والعلمانية

حرصت الحكومة ومنذ اندلاع الأحداث السياسية على تقديم الحركة المطلوبة للعالم على أنها حركة طائفية شيعية ذات ارتباط بإيران. ومن أجل إقناع العالم بهذه المسرحية أو الفبركة السياسية حرصت الحكومة على عدم المساس بالعناصر العلمانية أو القيادات الدينية السنية والعمل على تأجيل عملية الإنتقام منهم إلى ما بعد تصفية حساباتها مع الرموز الدينية الشيعية. لكن الحكومة وأمام تزايد نشاط العلمانيين وتفاقم الدور الذي لعبوه أمام العالم في إضفاء الطابع الوطني على الحركة الدستورية وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى اللجوء للأعمال التأديبية والعقابية في حق النشطاء من العلمانيين من أجل ردعهم ومنعهم من مواصلة الحديث عن التحالف مع التيار الديني. ومن بين الذين

تعرضوا للإعتقال من الوطنيين عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية الأستاذ أحمد منصور والسيد عبد الجليل العرادي والسيد طارق العابد.

في فصل سابق كنا قد تحدثنا عن العريضة النسائية باعتبارها أحد المحطات النضالية المهمة في تاريخ الحركة الدستورية ورأينا كيف أقدمت الحكومة على اضطهاد العناصر النسائية التي أشرفت على تحرير العريضة فتعرضت للإقالة من العمل مجموعة من الرموز الوطنية النسائية أمثال الدكتورة منيرة فخرو وحصّة الخميري وعزيزة البسام بينما هددت الأخرى بالإقالة إن هنّ لم يسحبن توقيعهنّ. وهذه الهجمة الشرسة على العناصر النسائية ترجع أسبابها بطبيعة الحال إلى أن هذه العريضة ساهمت وبشكل كبير في صياغة المواقف المتعاطفة مع قضية شعب البحرين في المحافل الدولية ولدى منظمات حقوق الإنسان. تلك المواقف التي أكدت على الوحدة الوطنية وقدمت المطالب التي رفعتها لجنة العريضة الشعبية على أنها مطالب تخص شعب البحرين قاطبة وليست هي للسنة أو للشيعة فقط. في الوقت نفسه وجهت العريضة نقداً لاذعاً لممارسات السلطة وطالبت بوقف انتهاكات حقوق الإنسان ووقف مدهامات المنازل وتحطيم الممتلكات وأكدت على الحوار كبديل للحل الأمني.

وفي هذا السياق لا بد أن نستعرض بعض النماذج النضالية من الوطنيين لنؤكد على التلاحم الوطني الذي تميزت به الحركة المطالبة الدستورية ومدى استعداد الجميع للتضحية في سبيل رفعة شأن هذا الوطن وعزته وكرامته.

1) المهندس سعيد العسبول:

هو أحد أعضاء لجنة العريضة النخبوية والشعبية وهو أول من تعرّض لعقاب السلطة من الوطنيين ورفع الثمن غالباً في خسران وظيفته بسبب مواقفه المبدئية والشجاعة. كان المهندس سعيد العسبول يعمل في وزارة الكهرباء كرئيس لدائرة الصيانة العامة ورئيس بالوكالة لدائرة مكافحة الأخطار ومديراً لإدارة الخدمات بالنيابة، وكان يرأس ما يربو على ثلاثمائة موظف. في السابع من شهر نوفمبر من عام 1994 تمّت إقالته من العمل وذلك بسبب رفضه سحب توقيعته من العريضة الشعبية.

وبسبب هذا الفصل التعسفي رفع للمهندس سعيد العسبول شكوى في المحاكم وبالرغم من صدور حكم المحكمة المدنية الكبرى في صالحه إلا أن الحكومة قامت بتميز الحكم أمام محكمة التمييز وكانت هذه المحكمة خاضعة بشكل كامل لقرارات السلطة التنفيذية

وقت قانون أمن الدولة فقامت بإصدار حكم جائر بالغاء حكم المحكمة المدنية الكبرى. ويعتبر هذا القرار واحداً من وصمات العار التي حفل بها تاريخ القضاء البحريني.

في ثاني أيام عيد الفطر المبارك الذي صادف الحادي والعشرين من شهر فبراير من عام 1996 كان المهندس سعيد العسبول في زيارة لمنزل الشيخ عبدالأمير الجمري لتقديم التهاني لزوجته الشيخ ولأفراد أسرته بمناسبة العيد. وفور خروجه من منزل الشيخ التقى المهندس سعيد العسبول ببعض شباب الإنتفاضة الذين قدموه لصحفي من "البي بي سي" هو سايمون أنجرم بصفته أحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية. وكان سايمون أنجرم في زيارة لمقبرة بني جمرة. انتهز المهندس سعيد العسبول هذه الفرصة وعرض على السيد أنجرم فكرة الإلتقاء بأعضاء لجنة العريضة ولم يتردد الأخير في قبول الدعوة.

كان المهندس سعيد العسبول على علم بسيارة المخابرات التي كانت تتبعه وضيغه من بني جمرة حتى وصولها إلى منزل علي ربيعة بالمرق. وبمجرد وصول الضيف، باشر أعضاء لجنة العريضة بشرح تطورات الأوضاع السياسية والأمنية التي تعاني منها البلاد منذ اندلاع شرارة الأحداث في عام 1994. وأطلعوا الضيف على كافة الأساليب الوحشية التي انتهجتها السلطة في محاربة الحركة المطلبية وقمع المواطنين المطالبين بحقوقهم الدستورية والمشاركة السياسية. وقد أتاح هذا اللقاء الفرصة للمواطنين العاديين من غير أعضاء لجنة العريضة الذين كانوا متواجدين في المجلس للتعبير عن آرائهم ومشاعرهم إزاء ما تقوم به السلطة من اضطهاد وتكليل.

وفي نهاية اللقاء عبّر الصحفي سايمون أنجرم عن ارتياحه لهذه المقابلة التي زوّدته بالكثير من المعلومات حول طبيعة الصراع السياسي والدستوري السلمي الذي تقوده الحركة الدستورية المطلبية السلمية الذي حوّلته السلطة إلى صراع دموي من أجل التنصل من هذه المطالب العادلة.

بعد مضي ثلاثة أسابيع على هذه المقابلة وبالتحديد في الرابع عشر من شهر إبريل عام 1996 تمّ اعتقال المهندس سعيد العسبول وإيداعه السجن ولم يتمكّن من معرفة الأسباب الحقيقية للإعتقال إلا أثناء التحقيق.

إلى ما قبل التحقيق كان المهندس سعيد العسبول يعتقد أن اعتقاله إنما تمّ على أثر إحدى النشاطات التالية:

1) المقابلة التي أجراها مع وكالة "فرانس برس" (France Press) والتي سلط فيها الضوء على الإعتقالات والمداهمات وأدان فيها عملية إنزال الجيش.

2) مقابلة السيد سلیمون أنجرم وترتيب اللقاء له مع أعضاء لجنة العريضة والمواطنين.

3) مشاركته في النشاطات التي قام بها النشطاء الميدانيين والتي سهّلت عمل فريق "البي بي سي" في لقاءهم مع الذين تعرضوا للإنتهاكات الفظيعة من النساء والرجال والأطفال. لكن مجريات التحقيق داخل القلعة أثبتت أن السبب الرئيسي للإعتقال هو اللقاء مع مندوب "البي بي سي" سايمون أنجرم.

في العاشر من شهر مايو 1996 بثت محطة "البي بي سي" الفيلم الوثائقي عن البحرين الذي قامت بالإشراف على إعداده الصحفية في المحطة لويد روبرتس.

زيارة سعيد العسبول للعاصمة البريطانية

في منتصف شهر أغسطس من عام 1997 قام عضو لجنة العريضة الشعبية المهندس سعيد العسبول بزيارة إلى لندن. وبمناسبة تواجده هناك تمّ عقد اجتماع موسّع في منزل للدكتور سعيد الشهابي ممثل حركة أحرار البحرين بلندن، حضره المهندس عبدالرحمن النعيمي والمهندس عبدالنبي العكري كمثلين عن الجبهة الشعبية، والدكتور منصور الجمري والدكتور مجيد العلوي والدكتور سعيد الشهابي كمثلين عن أحرار البحرين.

في البداية تمّ تدارس الوضع السياسي والأمني في البحرين وأعقب ذلك تقييم أداء الحركة الدستورية ونشاطها في الداخل والخارج وما حقّقه من مكاسب وما تعرضت له من سلبات وخسائر منذ انطلاق العريضة الشعبية في عام 1994.

كان الدكتور مجيد العلوي أكثر الحاضرين نقداً لأداء لجنة العريضة الشعبية إلى درجة أنه اتهمها بالقصور وضعف الأداء وطالب المهندس سعيد العسبول بمضاعفة عملها وزيادة فاعلية مشاركتها في الساحة والعمل على تصعيد المواجهة مع النظام.

يقول المهندس سعيد العسبول أنه لم يتحمل هذا الهجوم غير المبرر وغير الموضوعي على أعضاء لجنة العريضة وأنه ردّ على الدكتور مجيد بالقول: "يا أخ مجيد أنت جالس في لندن ويبدو أنك لست على دراية بضراوة وشراسة المعركة التي يخوضها أبناء البحرين وما يتعرض له أعضاء لجنة العريضة من ملاحقات يومية وتهديد مستمر".

كان الموضوع الثاني المطروح للنقاش هو اختيار البديل الذي سيحل محل الرموز الدينية الذين أودعوا السجن بعد فشل المبادرة. وبعد تبادل وجهات النظر اقترحت حركة أحرار البحرين إسم السيد مجيد علي وهو صاحب مكتب المدينة للمهندسة (حالياً هو

رئيس المجلس البلدي في المنطقة الشمالية) ليعمل كمنسق وحلقة اتصال مع لجنة العريضة وتم إعطاء المهندس سعيد العسبول كلمة السر بذلك.

وحال رجوع المهندس سعيد العسبول إلى البحرين جرت اتصالات عديدة مع السيد مجيد سيد علي من أجل تسمية الأشخاص الجدد في لجنة العريضة ولكن كل المحاولات باءت بالفشل الذريع. ولا غرابة في ذلك فكل المرشحين كانوا على قناعة تامة بأن الحكومة سوف لن تتحمل وجود قيادة جديدة للطائفة الشيعية في لجنة العريضة وأن للدخول في لجنة العريضة في هذا الظرف الصعب معناه الدخول في سجون التعذيب.

(2) المحامي والكاتب الأستاذ أحمد المشلان

أ- محاكمة المحامي أحمد المشلان والصحفي حافظ الشيخ

يعتبر المحامي أحمد المشلان من الرموز الوطنية التي شاركت في العمل الوطني منذ الستينيات وتسببت مشاركة الفعالة بدخوله السجن والمعتقلات. كانت أول زيارة له للسجن في عام 1965 وذلك على أثر انتفاضة مارس. وفي سجن جزيرة جدة تعرض مثل غيره من المعتقلين لسوء المعاملة وشتم صنوف التعذيب النفسي مما أدى إلى إصابته بنوبة قلبية وهو داخل الزنزانة. أما الزيارة الأخيرة فهي التي حدثت في 7 فبراير من عام 1995 حيث تم اعتقاله وإيداعه السجن لمدة ثلاثة أشهر تعرض فيها للمعاملة السيئة والمهينة. بعد الإقراج عنه تم سحب جواز سفره بالرغم من أن محكمة أمن الدولة برأته مما نسب إليه من تهمة وكل ذلك بسبب مساهمته الفعالة في دحض الإدعاءات الرامية لتشويه الحركة المطالبة وإلصاق تهمة الطائفية بها بغرض حصر المواجهة مع أبناء الطائفة الشيعية.

في التاسع عشر من ديسمبر 95 تم استدعاء كل من عضو لجنة العريضة الشعبية المحامي أحمد المشلان والكاتب الصحفي حافظ الشيخ إلى مركز العدلية من قبل جهاز المباحث وتم التحقيق معهما بشكل مطول حول مشاركتهما في البرنامج الحوارية الذي بثته إذاعة قطر حول مجلس التعاون بتاريخ 7 ديسمبر 1995. وقد تبين أن سبب الاستدعاء هو تطرق المتحدثين أثناء نقدهما لتجربة مجلس التعاون إلى نقد الأوضاع في البحرين ورفض الحكومة العودة للعمل بدستور البلاد. وقد اعتبرت الحكومة هذا النقد تحدياً سافراً لها وهي التي تصر على سياسة التعتيم وعدم كشف ما يجري داخل البلاد للعالم الخارجي. وقد سبب استدعاء المحامي أحمد المشلان والكاتب الصحفي حافظ الشيخ استياء الشارع السياسي في البحرين وخاصة للمحامين والصحفيين. وتعبيراً عن التلاحم الوطني مع هاتين

الشخصيتين الوطنيتين تطوع العديد من المحامين للدفاع عنهما، ومن بين هؤلاء المحامي عبدالله هاشم والمحامي حسن رضي والمحامي حسن بديوي والمحامي عبدالوهاب أمين. وفي العشرين من ديسمبر تم تقديمهما إلى المحكمة حيث فرضت محكمة أمن الدولة على كل من المحامي أحمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ غرامة قدرها 500 دينار (1500 دولار أمريكي) بعد اتهامهما بالتحريض على كراهية نظام الحكم في البحرين.

ب- إعتقال المحامي أحمد الشملان

لم تمض ستة أسابيع على إطلاق سراح المحامي أحمد الشملان حتى أقدمت وزارة الداخلية على اعتقاله وذلك في صبيحة السابع من فبراير 1996. وقد جاء هذا الإعتقال ليزيد من تقويض الدعائم التي ارتكزت عليها ادعاءات السلطة في وصم الحركة المطالبة بالثانوية. فهو بالإضافة إلى كونه أحد المشرفين على تحرير كلتا العريضتين النخبوية والشعبية فإنه يعتبر أحد رموز التيار الوطني الديمقراطي المعروفين بمواقفهم الوطنية الواضحة، وإنه بالإضافة إلى بروزه كناشط حقوقي يدافع عن حقوق الإنسان وإنه استلم العديد من ملفات المعتقلين والمتهمين في قضايا أمن الدولة بما في ذلك قضية عضوي لجنة العريضة، الشيخ عبدالامير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين والمهندس سعيد العسبول فإنه ما فتئ يتناول القضية المطالبة في كتابته الجريئة ويحاول دوماً نحض لدعاءات الحكومة الباطلة حول طبيعة تكوين للحركة الدستورية.

وحول اعتقال المحامي أحمد الشملان جاء تصريح المصدر الأمني المسؤول ليقول "أن قوات الأمن ألقت القبض على المحامي أحمد الشملان بناء على ما كشفت عنه التحريات وأكنته التحقيقات واعترافات عدد من المتهمين بشأن تورطه في التحريض على جرائم الحرق والتخريب التي وقعت في البلاد مؤخراً. وقال المسؤول أن القبض على المذكور جاء في إطار من الشرعية وبموجب الإجراءات الأمنية التي اتخذتها وزارة الداخلية لمجابهة ووقف الأعمال التخريبية وتعقب وضبط الضالعين فيها سواء بالتخطيط أو التحريض أو التنفيذ حماية لسلامة وممتلكات ومصالح المواطنين والمقيمين وتأكيداً لدعائم الأمن والإستقرار في البلاد. وأوضح المسؤول أن المحامي أحمد الشملان لعب دوراً نشطاً في الأحداث الأخيرة وعمل بإصرار وبشكل متزايد على إثارة وتحبيذ أعمال العنف والحرق والتخريب والتحريض على مواصلتها وتصعيدها بالإضافة إلى تورطه على هذا الصعيد في اتصالات وارتباطات مشبوهة بأطراف ومنظمات متطرفة وإرهابية خارجية معروفة".

والحقيقة أن إقدام الحكومة على اعتقال واضطهاد عناصر من التيار الوطني العلماني جاء ليؤكد مصداقية المعارضة في خطابها للعالم حول طبيعة حركة المعارضة البحرينية التي تشمل كل قطاعات الشعب بمختلف انتماءاتها الدينية والسياسية وليكشف في الوقت نفسه فشل مخطط الحكومة في إقناع الرأي العام في الخارج بادعاءاتها بأن الطائفة الشيعية هي وراء هذا التحرك وأن هذه الطائفة تعمل ضمن المخطط الذي ترسمه دولة إيران.

وبهذا الخصوص أصدرت منظمة العفو الدولية في الثامن من فبراير 1996 مناشدة عاجلة لحكومة البحرين من أجل إطلاق سراح المحامي أحمد الشملان وأحمد منصور علي أحمد الذي يعمل مديراً بإحدى الشركات الخاصة. وجاء في البيان أن المنظمة تخشى من تعرض الرجلين للتعذيب منذ أن اعتقلا واحتجزا في زنزانة إنفرادية. وقالت أن لديها معلومات تفيد بأن أحمد منصور محتجز في القلعة بينما لا تعرف مكان احتجاز أحمد الشملان. وعبرت عن قلقها من اعتقالهما بسبب نشاطاتهما السلمية. وقالت: إن مكتب المحامي الشملان ومنزله قد فتشلتفتيشاً دقيقاً. وعبرت عن قلقها لاتهامه بالتخريب والمشاركة في الحرائق والتدمير. وقالت أن هناك اعتقاداً بأن اعتقال الشملان جاء بسبب دوره في العرائض الشعبية وتصريحاته التي تعارض الحكومة. وعرضت المنظمة خلفية للأحداث الجارية والإعتقالات التي تمت للشهر الماضي. وطلبت من الجميع كتابة رسائل احتجاجية إلى أمير البحرين ورئيس وزرائها ووزير الداخلية.

كما أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مساء اليوم نفسه بياناً جاء فيه: "تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بقلق بالغ أنباء الحوادث للمؤسفة التي وقعت في البحرين مؤخراً، والتي شملت إضافة إلى تفاقم أعمال العنف، حملة اعتقالات جديدة لعدد من رجال الدين والفكر والسياسة من مختلف الاتجاهات المطالبة بالإصلاح السياسي السلمي وعودة الدستور والحياة البرلمانية. وقد شملت الحملة اعتقال الشيخ عبدالامير الجمري للمرة الثانية وكذلك اعتقال المحامي المعروف أحمد الشملان". وأضاف البيان: "لقد سبق للمنظمة أن دعت في وقت سابق إلى وقف أعمال العنف واللجوء إلى الحوار وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين". وقالت المنظمة في نهاية بيانها: "في الوقت الذي تجدد فيه للمنظمة موقفها من استخدام العنف من أي طرف كان فهي تتأشد السلطات البحرينية لإطلاق سراح سجناء الرأي الآخر والسعي لبحث المشاكل السياسية عبر الحوار وبما ينسجم ومصصلحة البلاد ومستقبلها".

وقد سارعت لجنة العريضة إلى إصدار بيان سياسي رثت فيه على الإتهامات الباطلة التي وجهتها الحكومة إلى المحامي أحمد الشملان وذلك من أجل تنوير الرأي للعالم في

الداخل والخارج بما يجري من مناورات سياسية وتلفيق للتهم. وهذا هو نص البيان الذي صدر في الخامس من شهر مارس:

اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان البحريني،

الأستاذ المحامي والكاتب أحمد الشملان

بتاريخ 7 فبراير 1996م وفي الساعة الخامسة صباحاً اعتقلت سلطات الأمن البحرينية الأستاذ المحامي والكاتب الصحفي أحمد عيسى الشملان، وهو أحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية المشرفة على العريضة الشعبية الموقعة من 25 ألف مواطناً بحرانياً، والتي تطالب بإعادة العمل بدستور 1973م وعودة الحياة النيابية، وإطلاق الحريات العامة ومنح المرأة البحرينية الحق في الانتخاب والترشيح، والسماح بعودة كافة المبعدين السياسيين. وعرف عنه بأنه مدافع نشط على حقوق الإنسان ومن الساعين لحل المشكلات الإجتماعية السياسية التي يعاني منها الوطن بالوسائل السلمية والقانونية. لذلك فإنه من المستغرب أن تسند إليه تهمة مثل التحريض على أعمال العنف والحرق والتخريب والإتصال بأطراف ومنظمات إرهابية خارجية، فالمدافع عن حقوق الإنسان والناشط للعنف لا يمكن أن يتحول إلى داعية للعنف والحرق والتخريب، وأن كل ما كتبه وكل ما أدلى به من تصريحات وما وقّع عليه من عرائض مطالبة بإعادة العمل بالدستور والحياة النيابية هي شهادة على نهجه الوطني الديمقراطي وسلوكه السلمي وطبيعة نظريته لعملية الإصلاح المنشودة.

وإننا كوطنيين وديموقراطيين نؤكد رفضنا للعنف أي كان مصدره وندعو إلى إطلاق سراح الأستاذ أحمد الشملان وكافة المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين ليمارسوا حق الحياة على أرض وطنهم وفتح سبل وقنوات الحوار الديمقراطي وتبادل الرأي الأمر الذي سوف يجنب هذا الوطن العزيز شرور الإنقسام والفرقة واحتقان الأحقاد ويعزز الوحدة الوطنية ويوفر حياة كريمة آمنة لأبناء هذا الشعب.

وقد وقع على هذا البيان 107 من الشخصيات الوطنية من بينهم أعضاء لجنة العريضة الشعبية والعشرات من المحامين والصحفيين والمهندسين والنساء والعمال وغيرهم. وتم توزيع البيان في الداخل والخارج وعلى وكالات الأنباء ومنظمات حقوق الإنسان. وكان رداً بليغاً على سياسات الحكومة الرامية إلى تزوير الحقائق وتحويل القضية الدستورية إلى مسألة أمنية.

أما لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان الأمريكية Lawyers committee for Human Rights بياناً حول اعتقال المحامي الشمالن عبّرت فيه عن سخطها الكبير لاعتقاله لمجرد التعبير عن آرائه بأسلوب سلمي. وقالت إن اعتقاله مخالف للمادة 9 للبند 4 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومخالف أيضاً لمبدأ 23 من المبادئ الأساسية لدور المحامين. وقد عبّرت عن قلقها من استمرار اعتقال الشمالن وطالبت أعضاءها بالكتابة إلى السلطات البحرينية للإحتجاج على ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الإعتقال تمّت بعد يوم واحد من إقدام وزارة الداخلية على إلغاء ندوة حول "الديمقراطية والثورى" كان مزماً عقدها بنادي العروبة وبمشاركة كل من أحمد الشمالن والدكتور عبداللطيف المحمود والدكتور علي العربي.

أما صحيفة "الطلیعة" الكويتية فقد كانت متعاطفة مع مطالب شعب البحرين منذ اندلاع الأحداث ولم تتوقف عن نشر ما يدور في الساحة البحرينية. وقد عبّرت عن لستائها لإقدام السلطة على اعتقال الأستاذ أحمد الشمالن على اعتبار أنه أحد رموز الحركة المطالبة السلمية، وواحد من الكتاب والصحفيين البحرينيين المرموقين على مستوى الساحة الخليجية. وبسبب هذه للمواقف المبدئية حيال قضايا شعب البحرين قام سفير البحرين في الكويت بتقديم احتجاج على الصحيفة لدى وزارة الإعلام الكويتية يستنكر فيها ما وصفه بالحملة ضد حكومته.

ج - محاكمة المحامي أحمد الشمالن

في صباح يوم الإثنين اتصل المحامي أمين سر جمعية المحامين راشد الجار برئيس الجمعية المحامي محمد السيد طالباً منه الذهاب إلى وزير العدل لطرح موضوع اعتقال المحامي أحمد الشمالن، لكن المحامي السيد طلب منه التريث وعدم الإستعجال رابطاً ذلك باحتمال إطلاق سراحه في القريب العاجل.

في مساء هذا اليوم ذهب المحامي محمد السيد إلى منزل المحامي أحمد الشمالن وبدلاً من أن يواسي زوجة الشمالن في محنتها يادر بتوجيه اللوم والعتاب على الشمالن بسبب تدخله في السياسة وخلص للقول بأن الجمعية لا تتحلل في القضايا السياسية. وقد ألمها وأبكاها موقف المحامي محمد السيد خاصة وأنه يحمل صفة رئيس الجمعية الحقوقية.

يقول المحامي راشد الجار أنه قام بزيارة زوجة أحمد الشمالن بعد ثلاثة أيام من اعتقاله ووجدها في حالة يرثى لها وأنها وبمجرد الحديث عن اعتقال زوجها أطلعت المحامي الجار على تفاصيل زيارة المحامي محمد السيد وما تفوه به من حديث، ولم

تتمالك نفسها فأجهشت في البكاء. في اليوم التالي لزيارة الجار سرى الخبر بين المحامين عن فحوى زيارة رئيس الجمعية محمد السيد لزوجة الشملان مما خلق استياءً عاماً لدى المحامين.

في صبيحة يوم الثلاثاء الموافق 13 فبراير كانت هناك زيارة لوزير العدل من قبل هيئة الإدارة لجمعية المحامين وفي هذا الصدد يقول المحامي راشد الجار أنه وبمجرد دخولهم مكتب الوزير ثارت ثائرتة وبادر بالقول: "نحن (أي العائلة الخليفية) مثل للقنفذ وقد تكسرت الرماح على الرماح"، بما يعني القوة وشدة البأس. واسترسل الوزير في الحديث فقال إن المحامي أحمد لشملان يضع أصابعه في الغيران. واتضح من لهجة الوزير أنه يوجه تحذيراً مبطناً لهم بعدم الدفاع عنه.

في مساء نفس اليوم وهو ليلة الأربعاء تمّ عقد اجتماع لجمعية المحامين وبادر المحامي الجار بطلب تشكيل هيئة دفاع، وبعد نقاش حاد طلب رئيس الجمعية المحامي محمد السيد طباعة المحضر دالاً من أجل تثبيت مقترح المحامي راشد الجار خوفاً من أن يتراجع عن موقفه. يقول المحامي راشد الجار أن أول اتصال أجراه بخصوص تشكيل الهيئة هو مع المحامية السيدة جلييلة السيد التي لم تتردد في القبول، وأن المحامي الآخر هو السيد يوسف خلف الذي عبّر عن استعداده للمشاركة. ويصف المحامي الجار موقف جلييلة السيد ويوسف خلف بالموقف الشجاع مقارنة بالموقف المتخاذل الذي اتخذته بعض المحامين وبعضهم من المحسوبين على التيار التقلمي الذين تواروا عن الأنظار.

في صباح يوم السبت الموافق 17 فبراير ذهب المحامي راشد الجار إلى وزير العدل ليخبره بتشكيل هيئة الدفاع وكان يتوقع أن يثور الوزير في وجهه، لكنه فوجئ بتقبل الوزير لهذه الخطوة وعبّر عن استعداده لتقديم المساعدة لها الأمر الذي أثار حيرة المحامي الجار. وعندئذ طلب المحامي من الوزير السماح للهيئة بزيارة المحامي أحمد الشملان فما كان من الوزير إلا أن أجرى اتصالاً بوزير الداخلية وجاءت الموافقة على الطلب.

ما إن سمع المحامون برد فعل الوزير المتجاوب مع التشكيل حتى هرع الجميع للتعبير عن استعدادهم للانضمام للهيئة مما يعكس حجم الانتهازية التي وصل إليها قطاع واسع من المحامين وجهابذة القانون.

في صباح يوم الأحد تمّت المقابلة واطمأنت الهيئة على سلامة الشملان حيث وجدت حالته النفسية عالية جداً. وبعد يومين أو ثلاثة على الزيارة تسلمت هيئة الدفاع ملف القضية من الشيخ عبدالرحمن بن جابر الخليفة.

في الجلسة الأولى في مركز خفر السواحل حيث توجه محامو الدفاع إلى المحكمة وما إن دخلوا خيمة الاستقبال للتأكد من وجود أسمائهم حتى فاجأهم الضابط عبدالله السادة بوجود المحامي محمد السيد وأنه أخطرهم بأن الجار سوف لن يحضر الجلسة وأنه هو الذي سيحضر بدلاً منه. في قاعة المحاكمة طلب رئيس المحكمة القاضي محمد حمدي تلاوة أسماء هيئة الدفاع، وهنا ذكر الجار أسماء كل من المحامية جليلة السيد والمحامي يوسف خلف والمحامي عبدالله هاشم الذي انضم للهيئة لاحقاً. وتصادف وجود المحامي حسن رضي والمحامي محمد سلمان في المحكمة فطلبوا الإنضمام للهيئة، وتمت الموافقة عليهما في الوقت الذي رفض الجار إدراج اسم المحامي محمد السيد من ضمن الهيئة.

بعد تلاوة التهم الموجهة للشملان طلبت هيئة الدفاع إطلاق سراحه وتمّ تأجيل الجلسة. كانت الجلسة الثانية مقررة للشهود وكان الشاهد الأول والوحيد هو الكاتب حافظ الشيخ الذي عبّر عن استعداده لتقديم الشهادة حتى وإن كلفه ذلك اعتقاله ووضعه في السجن. لكن المفاجأة التي لم تتوقعها هيئة الدفاع هي إطلاق سراح المحامي أحمد الشملان بكفالة سكنه.

وعن السرعة التي تمّ فيها إطلاق سراح المحامي الشملان سألت المحامي راشد الجار عما هي الأسباب والدوافع وراء هذا الإجراء السريع وهل هو قرار سياسي؟ فقال نعم إنه قرار سياسي. وقد ترجمت ذلك في سرعة إدراك السلطة لخطورة خلط الملف الشيعي بالسني والديني بالوطني بما يؤثر سلباً على ادعاء النظام بأن القضية هي قضية طائفية تخص الشيعة وأن وراءهم إيران وحزب الله.

إصابة المحامي أحمد الشملان بالجلطة الدماغية

في شهر ديسمبر من عام 1995 أصيب المحامي أحمد للشملان بجلطة في القلب وعلى إثرها بقي في العناية المركزة لمدة أسبوع وتمّ إجراء عملية قسطرة له في المستشفى العسكري.

على أثر محاولة إرسال رسالة العريضة إلى الديوان الأميري قام الجهاز الخاص بوزارة الداخلية في الثامن والعشرين من شهر يوليو 1996 باستدعاء كل من المحامي أحمد الشملان والأستاذ إبراهيم كمال الدين لمركز شرطة الحورة. وهناك كان في استقبالهما الشيخ عبدالعزيز عطية الله الخليفة الذي بادرهما بالقول: "إنني لا أكلّمكم بصفتي ضابطاً بجهاز الأمن وإنما بصفتي محافظ العاصمة فلا تعتبروا هذا تحقيقاً لأنني لست مسؤولاً أمنياً. إنكم

أناس محترمون وينبغي أن تكونوا كذلك، فارفعوا أيديكم عن هؤلاء المخربين. البلاد غارقة في الطائفية وأنتم ضد الطائفية والمطلوب منا جميعاً احتواء هذه المشكلة ودعوا السلطات تتعامل معهم بأسلوبها الخاص". فأجاب السيد ابراهيم كمال الدين: "نحن ضد الطائفية ولا يمكن أن نضع أيدينا في يد الطائفيين لكن المطالب ليست طائفية ونحن نطالب بالحوار مع لجنة العريضة لأن هذا أفضل أسلوب لنقل البلد من الإحتقان السياسي. العالم أصبح قرية صغيرة وما يحدث في البحرين لا يخفى على أحد". فأجاب الشيخ عبدالعزيز عطية الله: "صحيح العالم أصبح قرية لكن إذا قعدنا في غرفة مغلقة فالعالم لا يعرف ما يدور من حديث في الداخل إذا أنتم لم تقوموا بتوصيل ما يحدث. ولذا فإن عليكم أنتم واجب نقل السمعة الطيبة إلى العالم". وهنا رد المحامي أحمد الشملان: "إننا لم نقم بأي عمل يخالف القانون والمستور الذي هو الحكم بيننا وبينكم. أما المطالب الوطنية فلا تراجع عنها. فقال السيد عبدالعزيز عطية الله (محافظ المنامة): إن الحكومة لن تتأزل مهما كلف الأمر وعليكم أن تتبهنوا لأنفسكم. ثم وجّه الخطاب للمحامي أحمد الشملان: أعتقد أنك تتوي السفر؟ فأجاب الشملان: نعم، هل أنا ممنوع من السفر؟ فقال الشيخ عبدالعزيز عطية الله: "كلا يمكنك السفر متى شئت".

وما إن وصل المحامي الشملان إلى بيته حتى دق جرس الهاتف، وكان "المحافظ" على الجانب الآخر يقول: إنك ممنوع من السفر!! فأجابه الشملان بغضب: إذا كنتم تريدون جواز السفر فخذوه أيضاً، فأجاب: "المحافظ" كلا اتركه معك لا نريده. ولكنك ممنوع من السفر وبأوامر من جهات عليا.

في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الإثنين كان المحامي أحمد الشملان في زيارة زميله السيد علي ربيعة في منزله لوضعه في الصورة حول التحقيق الذي أجراه معه للشيخ عبدالعزيز عطية الله وكانت علامات الحزن والكآبة مخيمة على وجهه. ولم يخف المحامي أحمد الشملان استياءه وتذمره وهو يتحدث عن قرار الحكومة منعه من السفر، هذا القرار الذي ترك أثره السيئ في نفسيته وحاول الزميل علي ربيعة تلطيف أجواء الحوار والإبتعاد عن موضوع المنع من السفر ولكن دون جدوى.

في اليوم التالي تأكد لي أن المحامي أحمد الشملان نجح في إقناع زوجته للسفر إلى فرنسا مع الأبناء. وفي اليوم المقرر للسفر وهو صباح يوم الأربعاء الموافق 30 يوليو 1996 انشغل المحامي في غلق حقائب السفر وكانت علامات التعب والإجهاد بادية المعالم على وجهه. وقد شعرت الزوجة بثقل اللسان على الكلام ولكنها لم تستشعر أي خطر في

تلك حتى إذا ما دخل الحمّام وطال مكوثه بالداخل تساءلت أينته عن سر الحركة القوية الصادرة من الحمّام حيث كان أبوها يحاول التغلب على التشنج الذي أصيبت به أطرافه. ولأن الباب كان مقللاً من الداخل فقد أخذت الزوجة تصرخ مطالبة إياه بفتح الباب حتى تمكن من ذلك لتكتشف أن زوجها غير قادر على الحركة والكلام. وعلى الفور استجذبت الزوجة بجارهم الذي هرع لمساعدة الزوجة وإبناها خالد لنقله إلى السيارة التي انطلقت بهم إلى قسم الطوارئ بمستشفى السلمانية. وهناك وبمجرد إجراء الفحوصات الأولية اكتشف الأطباء أنه مصاب بالجلطة الدماغية.

وبناء على الإتصال الذي أجراه عضو لجنة العريضة الشعبية السيد عبدالله مطويوع هرع السيد علي ربيعة إلى المستشفى ليصله في حوالي الساعة الرابعة والنصف ويجد الشملان ممدداً في سرير قسم الطوارئ وإلى جانبه زوجته السيدة فوزية مطر وبصحبتها الأستاذ عبدالله مطويوع. وقد كان المشهد حزيناً ومؤثراً جداً بسبب فقدان الزميل النطق والحركة في الجانب الأيمن من جسمه.

وقد أثار مرض المحامي الشملان قلق أبناء البحرين وهزّ مشاعرهم فتوافدوا لزيارته من كل حذب وصوب وخاصة من القرى وانهلوا عليه بالورود والرسائل التي تحمل معاني الحب والوفاء وتطلب له بالشفاء العاجل. وقد اضطر هذا الكم الهائل من الزوار الذين فاق عددهم المئات إلى تشكيل لجنة لتنظيم الزيارة والدخول لإلقاء نظرة عليه.

وبعد أربعة أيام من العلاج استعاد المحامي أحمد الشملان الحركة، ويعد مضي أسبوع في المستشفى اضطرت الزوجة أمام الطوابير الطويلة من الزوار على نقله الى المنزل من أجل الراحة ومواصلة تدريبه على النطق.

وفي شهر فبراير من عام 1997 غادر المحامي أحمد الشملان وجميع أفراد العائلة إلى لندن حيث مكث مدة ثلاثة وعشرين يوماً من أجل إجراء المزيد من الفحوصات الطبية ولغرض الإستجمام وهناك اطمأنت العائلة الى صحة العلاج الذي تلقاه في البحرين.

وفي طريق العودة إلى البحرين أصيب المحامي أحمد الشملان وهو على متن الطائرة بهبوط في الدورة الدموية وضيق التنفس وتمّ إسعافه بالأوكسجين أولاً ومن ثم إخضاعه للعلاج في عيادة مطار البحرين حيث مكث فيها نصف ساعة تقريباً.

في الرابع من سبتمبر 1997 سافر المحامي إلى بيروت عن طريق دمشق وذلك من أجل مواصلة العلاج وهناك مكث مدة أسبوعين وعند رجوعه مع عائلته تم حجزه في المطار ولمدة ساعتين.

في الثاني والعشرين من مايو عام 1998 أصيب بخلل كيميائي في الدماغ ناتج عن الجلطة وقد سبب له هذا الخلل حالة مشابهة للصرع نقل على أثرها إلى المستشفى حيث بقي فيه لمدة أسبوع. وعلى أثر ذلك قرّر له الطبيب التعاطي مع العقار المضاد للصرع طوال حياته.

لكن السيرة النضالية للمحامي أحمد للشعلان لم تتوقف فصولها بسبب المعاناة الصحية الخطيرة وما تعرّض له من جلطات دماغية ومرض. ذلك أنه وبمجرد أن مضى على رجوعه من رحلة العلاج إلى إنجلترا بضعة أسابيع حتى عاد يباشر دوره النضالي والمطلبي في توقييع العرائض والرسائل المعنونة باسم الأمير ومنظمات حقوق الإنسان. كما أن مرحلة الإفتتاح السياسي لم تقعه عن العمل السياسي بل ظل ملتصقاً به وإنه تقديراً لدوره النضالي وتضحياته الكبيرة قد تمّ اختياره وبالإجماع كرئيس فخري لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.

(3) استدعاء المحامي عبدالله هاشم

في الخامس من مارس 1996 تم استدعاء المحامي عبدالله عبدالرحمن هاشم من قبل وزارة الداخلية للتحقيق معه بشأن التصريحات التي ألقى بها لهيئة الإذاعة البريطانية في الأول من مارس حول الوضع في البلاد. وفي معرض حديثه عبّر المحامي عبدالله عن استيائه لاعتقال النساء قائلاً: "إن اعتقال النساء في المجتمع البحريني عمل مكروه في الحقيقة خصوصاً عندما تعنقل الأم ويكون الأب معتقلاً أيضاً... فأين يذهب الأطفال؟". كما عبّر عن استنكار المعارضة لأعمال العنف بالقول: إن "المعارضة الديمقراطية تستنكر أعمال العنف جملة وتفصيلاً لياً كان مصدرها على اعتبار أن هذا المجتمع المسالم لم يعرف في تاريخه عنفاً كالعنف المتبع الآن أياً كان مرتكب هذا العنف". وبالرغم من رزائة هذه التصريحات وهدوئها فقد وجّه إليه المحققون تهمة التحريض على العنف وتشجيعه وطلبوا منه الإمتناع عن الإدلاء بأي تصريح لأية جهة خارجية في المستقبل وأن يوقع على تعهد بذلك. وقد رفض المحامي عبدالله هاشم للتهمة الموجهة إليه كما رفض التوقيع على أي تعهد. وقبل أن يخلوا سبيله قام المحققون بتهديده بالإعتقال مرة

أخرى إن هو أدلى بمثل هذه التصريحات. ويأتي هذا الإعتقال وهذا التهديد في سياق سياسة القمع ومصادرة الكلمة والحرية التي اعتمدها الحكومة للتضييق على المعارضة ومحاصرتها سياسياً.

قصة المحاولة الانقلابية

في الثالث من شهر يونيو 1996 فاجأت الحكومة شعب البحرين والعالم بنبأ تمكنها من إحباط "محاولة إنقلابية" وإنها قامت باعتقال 29 شخصاً ممن لهم علاقة بالمحاولة التي كانت تسعى للقيام بثورة مسلحة لإسقاط نظام الحكم وإنها ستقوم بنشر المزيد من التفاصيل حول هذه المحاولة.

وبالرغم من أهمية هذا الحدث بالنسبة للإعلام الخارجي إلا أن المتتبعين للأحداث التي عصفت بالبحرين منذ 1994 لم يكن مثل هذا الخبر ليهزهم ويثير فيهم ذلك الإهتمام لسبب بسيط وهو أن الحكومة قد تعرضت للإدانة الدولية بعد أن منيت بخسارة فادحة على الساحة الإعلامية والحقوقية والسياسية وإنها فقدت مصداقيتها نتيجة للحملات الإعلامية الكاذبة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة عوامل أخرى مهدت لاختلاق قصة المحاولة الانقلابية ومنها بالتحديد:

- 1 – إصرار المواطنين على الإستمرار في الإنتفاضة الشعبية رغم سقوط 25 شهيداً ورغم اعتقال ما يزيد على 4000 معتقلاً خلال عام 1995 وبدون محاكمة.
- 2 – فشل الحل الأمني في القضاء على الإنتفاضة الشعبية وإنهاء الحركة الدستورية.
- 3 – فشل الحكومة في شق الصف الوطني نتيجة إصرار أعضاء لجنة العريضة من العلمانيين على التمسك بالوحدة الوطنية بالرغم من اختراع قصة المؤامرة.
- 4 – الكسب الإعلامي والحقوقى والسياسي الذي حققته لجنة العريضة في المحافل الدولية وعلى مستوى برلمانات الغرب ومنظمات حقوق الإنسان كحركة مطلبية سلمية.
- 5 – فشل الإعلام الحكومي ومكاتب العلاقات العامة التابعة لها في الخارج في تسويق مشروع مجلس الشورى وفشلها أيضاً في صبغ الحركة الدستورية بالصبغة لطائفية والإرهاب.

ونتيجة للفشل الذريع الذي منيت به الحكومة أمام الرأي العام العالمي تكونت قناعة لدى النظام بضرورة إيجاد مخرج يمكنها من كسب تأييد وتعاطف دول العالم معها ويحسّن

من صورتها التي شوهتها أعمال القمع والإنتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان منذ اندلاع أحداث العنف.

بعد أن انتهت الحكومة من إعداد سيناريو المحاولة الانقلابية وتوزيع أدوارها عمدت الحكومة على توجيه الدعوة إلى الصحفيين الأجانب وكذلك الصحفيين العرب وخاصة من مصر لزيارة البحرين على أن يصلوا المنامة يوم الإثنين للموافق الثالث من يونيو 1996 وهو اليوم الذي سيتم فيه إعلان الحكومة عن هذا الحدث الخطير.

وحتى تدعم الحكومة ادعاءاتها بالمحاولة الانقلابية قامت بعرض شريط مصور يتناول اعترافات المتهمين. ومن سوء حظ الحكومة أن الطريقة التي تمّ فيها عرض "الإعترافات" في التلفزيون لم تكن متقنة وكانت أشبه بالمرحلية. ولذا فقد جاءت بنتائج عكسية.

ومما أكد للمشاهدين والمراقبين أن الإعترافات كانت معدة سلفاً لظهور المتهمين وكأنهم يقرأون اعترافاتهم من لوحة أمامهم وإنهم واقعين تحت تهديد وزارة الداخلية للقيام بهذا الدور. كما أن بعض المتهمين كانوا غير قادرين على الكلام بسهولة مما يدل على تعرضهم للتعذيب.

ومن خلال نشر نتائج التحقيق وخصوصاً في ما يتعلق بسفر المواطنين إلى "التدريب" في إيران ولبنان اتضح للمراقبين والمراسلين أن هذه القصة خيالية وهي من وحي وزارة الداخلية.

ومما ساعد الصحفيين والمندوبين على اكتشاف زيف هذه القصة المفبركة الحملة للمنظمة التي قام بها بعض أعضاء لجنة العريضة الشعبية وممثلو المعارضة في الداخل ونجاحهم في إبطال مزاعم الحكومة بوجود علاقة بين الحركة المطالبة وجهات أجنبية تسعى لتقويض الأمن والاستقرار. كما شرحوا لهذه الوفود أن الشيخ عادل للشعلة الذي تعتبره مسؤولاً عن الجانب العسكري كان معتقلاً لدى الحكومة شهراً كاملاً قبل أن يتم إبعاده من البحرين في 17 يناير 1995. أما الشيخ خليل سلطان الذي تعتبره الحكومة مسؤولاً عن الجانب الإعلامي للتظلم المزعوم فقد كان رهن الاعتقال على مدى أربعة شهور ونصف للماضية وكان ضمن مجموعة المبادرة التي تفاوضت مع وزارة الداخلية للخروج من الأزمة. أما إقحام اسم الشيخ الجمري فلم يكن موفقاً أبداً لأن الشيخ عبدالأمير الجمري كان وقتها في السجن الذي استمر من 1 أبريل حتى 25 سبتمبر 1995.

وقد عبّر الكثيرون من الصحافيين الأجانب عن عدم قناعتهم بالرواية الحكومية. ففي اللقاء الصحفي الذي تمّ مع السيد علي ربيعة قالت للصحفية كاتلين ايفانز (Kathleen Evans) وهي من جريدة "الغارديان" البريطانية: أن وجهة نظرها تتطابق مع وجهة نظره القائلة بأن هذه المجموعة ليس بمقدورها اقتحام مركز صغير للشرطة فكيف بمقدورها أن تطيح بالنظام؟ وقالت إنها تعتبر القصة التي سمعتها على لسان الرسميين البحرينيين محض خيال.

وسألها علي ربيعة فيما إذا كان انطباع الصحافيين الآخرين يختلف عن انطباعاتها فقالت إنه نفس الإنطباع، وإن الصحافيين الذين حضروا المؤتمر الصحفي كانوا ينظرون إلى بعضهم البعض في دهشة وتعجب وهم يسمعون قصة التنظيم وارتباطاته بالخارج وعزمه على تدريب 3000 شخصاً للإعداد للإنتقال ضد الحكومة.

ورداً على سؤال الصحفية كاتلين عن الدوافع وراء الإعلان عن هذا الإنتقال أجاب علي ربيعة بأن الهدف هو تشويه صورة المعارضة في الخارج بعد المكاسب السياسية التي حققتها بما يمهّد لشن حملة تصفية للحركة المطلوبة السلمية.

وتعليقاً على خبر المحاولة الإنتقالية قالت جريدة "الغارديان" اللندنية في عددها الصادر في الخامس من ذلك الشهر: "لقد توفي 25 شخصاً في العامين الماضيين وهناك مزاعم واسعة عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن. وأضافت الجريدة: "الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار سياستها للإحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، تهاجم إيران علناً، ولكن بريطانيا وحلفاءها الأوروبيين طرحوا أن طهران كبش فداء مناسب وليس هو المسبب الحقيقي للمشاكل". ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن دبلوماسيين معتمدين في المنامة، رداً على أسئلتها قولهم: إن احتمال علاقة إيران بالتنظيم واردة لكن بعضهم اعتبر أن السلطات عمدت إلى تضخيم المسألة بسبب الإضطرابات التي تواجهها والتي أوقعت 22 قتيلاً على الأقل منذ ديسمبر 1994. وأوضح دبلوماسي عربي أنه "ليس هناك شك في أنه تمّ تضخيم الخبر وتكبيره، وهذا أمر طبيعي". وعندما سئل عما إذا كان هذا المخطط هو السبب في الإضطرابات قال: "ليس هذا وحده. وقالت صحيفة "الإنديبندينت" أمس إن عوامل التوتر في البحرين داخلية وإن الدبلوماسيين الغربيين في المنامة يعتقدون بأن الرواية الحكومية مبالغ فيها".

ورأى سياسيون غربيون أن إعلان الحكومة عن اكتشاف تنظيم مزعوم يهدف إلى قلب نظام الحكم من شأنه أن يعجل في تفعيل الدستور وعودة البرلمان المنحل وذلك من أجل إزالة أسباب التوتر والصدام.

والجدير بالذكر أن المحاولة الانقلابية جاءت لتصب في مصلحة الحركة الدستورية وتزيد من مصداقيتها في العالم الغربي. ذلك أن الصحافيين الغربيين وحال رجوعهم إلى بلدانهم عبّروا عن انطباعهم بالقول أن الإجماع الوطني على المطالب الأساسية لم يتصدع، وأن الشخصيات البارزة في حركة العريضة ما يزالون مصرين على تحقيق تلك المطالب الهادئة والمتحضرة ولم يغير الإعلان الحكومي عن اكتشاف ما أسمته التنظيم العسكري لحزب الله من قناعاتهم، بل زادهم إصراراً على العريضة الشعبية التي وقعها 25 ألفاً من المواطنين، وأكدوا أن الوضع لن يستتب باستمرار القمع والإرهاب.

وقد نقل أحد الصحافيين على لسان أحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية ما يلي: "إنني أشكك في الرواية الحكومية حول التنظيم المزعوم، وإنه حتى لو كان في ذلك شيء من الصحة فإنه أمر ليس له علاقة بالحركة الدستورية التي حددت أهدافها المتواضعة بوضوح. إنني أؤكد أن المواطنين الشرفاء لن يتراجعوا شعرة واحدة عن المطالبة بالدستور". وقال: "لو افترضنا أن هناك مؤامرة لإسقاط الحكومة من قبل مجموعة معينة وأن الحكومة استطاعت إفشالها وإلقاء القبض على مدبريها، فهل يعني ذلك أن الحكومة محقة في إلغاء العمل بالدستور وتكريس حالة القمع والإرهاب في البلاد؟".

لكن خيبة الأمل التي منيت بها الحكومة جراء فشلها في إقناع المراسلين والصحافيين ووكالات الأنباء بقصة للكشف عن المحاولة لقلب نظام الحكم لم تكن حكومة البحرين عن الإستمرار في الترويج لادعاءاتها. فعلى صعيد الدلائل أوعزت الحكومة لجميع الأندية والجمعيات بتنظيم حملات الإستنكار والتتديد بالمحاولة الانقلابية إلا أن شعب البحرين لم يعر أي اهتمام لهذه الهجمة الإعلامية الشرسة واكتفى بالترجح على هذه المسرحية.

وتعليقاً على ادعاءات الحكومة بوجود محاولة إنقلابية أصدرت الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية بياناً في الرابع من يونيو 1996 أكدنا فيه استمرار المطالب الدستورية بدون تراجع أو مساومة أو استسلام للتشويش الحكومي. وقالت لجنة التنسيق بين الجبهتين: "لقد أكدت الحركة الدستورية بجميع فصائلها على المطالب المحددة للشعب: تفعيل الدستور وإجراء انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، وإدلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح لجميع المبعدين

بالعودة، وإعطاء المرأة البحرينية حقوقها السياسية، ووضع خطة إقتصادية لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة، وعلى سلمية وعانية تحركها ومطالبها".

أما الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين فقد علقت على لسان أمينها العام الشيخ محمد علي المحفوظ كما يلي: "إن يأس السلطة من القضاء على الإنتفاضة وعدم قدرة قوات أمنها على السيطرة على الأوضاع دفعها هذه المرة إلى حيك مؤامرة جديدة متوهمة من خلالها أنها تستطيع إخضاع شعبنا وإنهاء انتفاضته". واختتم البيان تعليقه بتحميل العائلة الحاكمة مسؤولية توتير الأوضاع وتأزيمها متهماً إياها بالعبث بأمن الوطن والمواطن وزعزعة استقرار المنطقة وذلك عبر تجنيدها لمئات المرتزقة من جنسيات مختلفة وإطلاق يدهم في ممارسة أعمال التعذيب والقتل العمد، محذراً من مغبة الإستمرار في أسلوبها الهجوي وما يمكن ان ينتج جراء السياسة اللامسؤولة للسلطة".

ولأن الشيء بالشيء يذكر فإن مسرحية "المحاولة الإنتقالية" تذكرنا بتلك المؤامرة المزعومة لإسقاط نظام الحكم التي فبركها النظام في عام 1975 من أجل تبرير حل المجلس الوطني وتعليق العمل بدستور البلاد. ففي ذلك العام أعلنت الحكومة عن اكتشاف مؤامرة يخطط لها اليساريون من أجل قلب نظام الحكم وإنهم من أجل تنفيذ هذا المخطط جاؤوا بالأسلحة من عدن وعن طريق البحر.

نعود إلى قصة الإنتقلاب لنرى ردة فعل حركة أحرار البحرين على هذه المسرحية خاصة وأن أسمي الدكتور منصور الجمري والدكتور سعيد الشهابي قد وردت في "اعترافات" الشيخ علي أحمد كاظم المتغوي. جاء تعليق الحركة ليقول: "مشكلة الحكومة هذه المرة أن الإعلان عن المؤامرة جاء وسط حركة دستورية شعبية فضحت النظام وجعلته يبدو من أكثر الأنظمة في العالم استبداداً وتخلفاً وقمماً لحقوق الإنسان، وبالتالي فإن أثر الإعلان سوف يكون محدوداً برغم الحشد الإعلامي الذي وفرته الحكومة لتغطية المسرحية. وهناك قناعة لدى المراقبين بعدالة المطالب الشعبية وأن الحكومة ملزمة بتنفيذها برغم ما دعت من الكشف عن المحاولة الإنتقالية المزعومة. ولربما كانت الحكومة ستحقق إنجازاً إعلامياً مقبولاً لو انحصرت الإعترافات وما قيل عن الإنتماء إلى "حزب الله، في دائرة محدودة من الطلبة الدارسين بالحوزة الدينية في مدينة قم الإيرانية، ولكن محاولة الحكومة توسيع حجم التنظيم المزعوم ليشمّل القادة المعتقلين ومن بينهم الشيخ الجمري أفضلت الخطة وألقت في نفوس المراقبين والإعلاميين الكثير من الشك لأنها محاولة واضحة ورخيصة لإغتيال شخصيات المعارضة السلمية".

وقال الدكتور سعيد والدكتور الجمري انهما يعملان منذ اكثر من أربعة عشر عاماً في حركة أحرار البحرين وأن نشاطاتهما علنية وأنهما لم يخفيا تحمسهما للمطالب العادلة للشعب والمتمثلة في تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية والدفاع عن حقوق الإنسان المنتهكة في البحرين. واللافت للنظر في هذا التعليق هو تأكيدهما على طلبهما من حكومة البحرين التنازل مع ممثلي الشعب وفي مقدمتهم أصحاب العريضة الشعبية التي وقّع عليها 25 ألف مواطن لتحقيق ذلك وتحذيرهما من أن الوضع سوف لن يتحسن إذا لم تستجيب الحكومة للمطالب العادلة وفي مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. ففي هذا التعليق رجوع للتأكيد على دور لجنة العريضة بما يعد تصحيحاً صريحاً وواضحاً للموقف الذي اتخذته حركة الأحرار في دعم لجنة المبادرة وتجاهل لجنة العريضة.

وبالرغم من بعض بيانات التأييد التي حصلت عليها الحكومة من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وسلطنة عُمان وقطر فإن الدبلوماسيين الغربيين يعتقدون أن قصة المحاولة الانقلابية قد فشلت فشلاً ذريعاً وإن على العائلة الحاكمة بدلاً من ذلك أن تبدأ حواراً مع المعارضة على وجه السرعة إذا كانت تخطط للبقاء في الحكم والتعايش مع شعب البحرين.

إلى ذلك أكد الإعلاميون الذين رجعوا من البحرين بعد تغطيتهم قصة المحاولة الانقلابية أن هذا الخبر فقد تأثيره ومصداقيته بسبب محاولات الحكومة تضخيم حجم التنظيم المزعوم ليشمل كل أبناء الطائفة الشيعية تقريباً. وهذا بالطبع ما تدل عليه حملة الاعتقالات للواسعة التي بدأت منذ ما قبل الإعلان الرسمي عن كشف التنظيم المزعوم وما تزال مستمرة حتى الآن. وقد تطرق الإعلاميون إلى لقاءاتهم بالعديد من أعضاء لجنة العريضة الشعبية وإنهم وجدوهم مصرين على المطالب وواضحين في سياساتهم ومواقفهم غير أنهم لم يخفوا مخاوفهم وقلقهم إزاء احتمال تصعيد القمع من قبل الحكومة على أمل أن تقضي بشكل كامل على الحركة الدستورية وعلى تطورات شعب البحرين في الإصلاح السياسي.

من ضمن المراسلين الذي تمت دعوتهم إلى البحرين للإطلاع على تفاصيل قصة الانقلاب للمزعم مراسل القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية السيد نيكولاس بيلهام. في مساء يوم الخامس عشر من يونيو 1996 قامت هيئة الإذاعة البريطانية ببث البرنامج الذي أعده هذا المراسل وكان لهذا التقرير انعكاساته الإيجابية في نفوس المواطنين لكونه اتصف بالشمولية والحيادية وغطى كافة القضايا المتعلقة بالوضع السياسي لكنه تجاهل قضية التنظيم

لمزعم كموضوع أساسي ولم يعط أية أهمية تذكر للمحاولة الانقلابية الأمر الذي أزعج حكومة البحرين وخبّب آمالها خاصة وإنها كانت تأمل وبشكل كبير أن تقوم هذه المحطة للعالمية بالترويج لهذه المسرحية.

في السادس عشر من يونيو 1996 سرت الشائعات في البحرين حول إنزعاج السفارة الأمريكية في المنامة من قيام حكومة البحرين بتحريف رسالة الرئيس كلينتون التي بعث بها إلى أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة فيما يتعلق بالأحداث. فقد أكد الناطق الرسمي باسم السفارة أن ترجمة الرسالة التي بثتها حكومة البحرين لم تكن كاملة وإن هناك عبارة من 15 كلمة لم يتم نشرها وإن السفارة تفضل نشر الترجمة كاملة.

ومع أن الحكومة الأمريكية لم تتخلّ عن موقفها الداعم والمؤيد لحكومة البحرين إلا أنها لم تعلن عن رأيها في قصة المحاولة الانقلابية.

في ضوء اتهام إيران بالضلوع في المؤامرة الانقلابية أعلنت حكومة البحرين بعد انعقاد جلسة مجلس الوزراء في الثالث من شهر يونيو 1996 عن كشف مخطط إرهابي تموله وتسانده إيران لقلب نظام الحكم في البحرين وبالقوة وإنها قد قررت سحب سفيرها في طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية معها إلى درجة القائم بالأعمال.

تحشيد المجتمع ضد المحاولة الانقلابية المزعومة:

في أعقاب الإعلان عن المحاولة الانقلابية عمدت الحكومة إلى استتار أجهزتها الإعلامية والدعائية وعملت على تجييش مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات مهنية وأندية وكذلك المؤسسات التجارية من أجل استتار المحاولة الانقلابية المزعومة وللوقوف إلى جانب الحكومة في وجه المؤامرة الانقلابية. لم تكف الحكومة بإصدار بيانات الاستتار والشجب التي ملأت صفحات الجرائد بل دفعت وشجعت على تشكيل الوفود للعائلية والمناطقية والقبلية من أجل التعبير عن دعم ومساندة الحكومة في محاربتها للإرهاب.

وفي هذا الصدد يقول السيد جو ستورك من منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) أن الدمنغوط التي مارستها الحكومة على المجتمع المدني لا يمكن أن تحدث إلا نتيجة شعور الحكومة بفقدان الشرعية والمصادقية لدى شعبها، الأمر الذي دفعها لإجبار الأندية والجمعيات على التعبير عن ولائها للحكومة. وأعطى السيد جو ستوك مثلاً على ذلك بما حصل بالنسبة لنادي العروبة حين رفضت إدارته نشر بيان يدين الشغب ويدعم الحكومة، وقال: "إن تهديدات كبيرة وجهت للإدارة قبل أن تقدم الحكومة على نشر

إعلان إدانة باسم النادي وبدون علمه". وقال "إن الحكومات القوية التي تتمتع بشرعية دستورية وبرلمانية لا تحتاج للقيام بمثل هذه الأعمال".

والحقيقة أن المؤسسة العامة للشباب والرياضة لم تكن هي الجهة التي قامت بنشر الإعلان باسم نادي العروبة ولو كانت هي التي قامت بهذه الفعلة الشنيعة لكان الأمر أهون بكثير على نفوس الإدارة وأعضاء النادي، ولكن المؤسسة مارست تهديداتها وضغوطها على النادي حتى تم إجبار مجلس الإدارة على نشر إعلان في الصحافة يستكر فيها مسرحية المؤامرة الانقلابية. أما مجلس الشورى فقد خصص جلسة خاصة للتبديد بالمحاولة الانقلابية وفيها تبارى الأعضاء على استنكار المحاولة وإدانة حزب الله - البحرين - وعبروا عن دعمهم للأمير وللعائلة الحاكمة.

وهناك من بين أعضاء مجلس الشورى من لم يكتفِ بالدور الذي قام به في المجلس فواصل حملته في الصحافة على المعارضة. ويعتبر العمود الذي كتبه العضو محمد صالح الشيخ عبدالله في شهر أغسطس من عام 1997 نموذجاً للحملات التي استهدفت النيل من الحركة المطالبة وتشويه صورتها. فبعد أن تحدث لضييفه الأمريكي عن العدالة والمساواة التي يتمتع بها الشيعة وكيف أنهم يحتلون خمسة مقاعد في مجلس الوزراء وأنهم يمثلون نصف أعضاء مجلس الشورى سارع إلى إعلان براءة الشيعة من الشذمة التي يحركها المقيم في قم وبقية العصبة التي تتخذ من لندن مرتعاً لها. وأضاف القول: "وأنه حان الوقت الذي نكشفهم ونعريهم أمام العالم ليعرف الجميع أن هذه لفنة الضالة سواء الموجودة بيننا وتعمل في الظلام أم التي تقيم في قم أو لندن لا تمثل إلا نفسها وإن ما تقوم به من أعمال مخزية هي خيبة للشيطان الرجيم ونفسها وإن أي سكوت من جانبنا نحن الشيعة عن هذه الفنة وأعمالها يعتبر موافقة ضمنية على ذلك. وقد اختتم العضو كلامه بالدعوة إلى مؤتمر شعبي تشترك فيه الطائفة الشيعية بجميع فئاتها لتعلن براءتها من هذه الفنة ومن أعمالها ويكون تجت شعار: "نحن أنصارك يا عيسى بن سلمان". ولم ينسَ العضو أن يُشهد الله على ذلك والله خير الشاهدين.

موقف جمعية المحامين البحرينية من أحداث التسعينيات

من الأمور التي أدت إلى استياء الحركة الدستورية وأثارت غضب المعارضة في الخارج وقوع رئيس جمعية المحامين في شرك الحملات الدعائية والإعلامية للنظام. ففي حملة التحشيد ضد الحركة المطالبة دعى وزير العمل عبدالنبي الشعلة كل الجمعيات

الإهلية (ما يزيد على 100 جمعية) من أجل التضامن مع حكومة البحرين ضد ما أسماه بالأعمال التخريبية في البلد.

ولأن جمعية المحامين كانت من ضمن المدعويين فقد طلب أمين السر راشد الجار من رئيس الجمعية محمد السيد عدم تلبية الدعوة على اعتبار أنهم محامون وأنه يجب عليهم عدم المشاركة في هذه الحملة خاصة وأنهم يدافعون عن المتهمين في قضايا أمن الدولة.

لكن المحامي محمد السيد، وحسب قول المحامي راشد الجار تجاهل قرار جمعية المحامين وذهب الى وزارة العمل كمندوب عن جمعية المحامين الأمر الذي اضطره للإسراع إلى وزارة العمل وتوجيه السؤال للمحامي محمد السيد عن الأسباب التي دفعته لكسر قرار الجمعية وحضوره الإجتماع. وكان رد المحامي السيد وببساطة شديدة أن الحضور هو "مجرد مجاملة".

ومن الأمور المثيرة للدهشة هي حضور الشيخ عيسى بن محمد الخليفة بصفته ممثلاً لجمعية الإصلاح ومفاجأته الحضور باقتراحه الداعي لتشكيل وفد لتقديم الولاء للأمير ورئيس الوزراء على أن يكون المحامون من ضمن أعضاء الوفد. يقول المحامي راشد الجار أنه اعترض على مشاركة المحامين في هذا الوفد بحجة أن المحامين هم من يدافع عن المتهمين وبالتالي فإن مشاركتهم تضر بمصداقيتهم المهنية ولذا فإن على الحكومة أن تقدر موقفهم في هذا الموضوع الحساس.

في حملة التحشيد ضد ما أطلق عليه "العملية الانقلابية" قام المحامي محمد السيد وبدون علم وموافقة مجلس الإدارة والأعضاء بإصدار بيان في العاشر من شهر يونيو 1996 يعبر فيه عن دعم الجمعية لسياسات الحكومة. وقد استاء للمحامون من هذا التصرف الفردي الذي اعتبروه طعناً في مصداقيتهم على اعتبار أنهم المسؤولون بصفقتهم للمهنية عن الدفاع عن القانون والشرعية الدستورية وكان رد فعلهم قوياً جداً إلى درجة أنهم أرغموا الرئيس على الاستقالة. وفي ضوء هذه الاستقالة تشكل المجلس الجديد من كل من المحامي عباس هلال رئيساً والمحامي سلمان سيادي نائباً للرئيس والمحامي راشد الجار أميناً عاماً وظل هذا المجلس يعمل حتى 28 فبراير 1998 عندما أقدمت السلطة على حله.

ومن المعلوم أن المحامي محمد السيد هو أحد العناصر اليسارية المحسوبة على جبهة التحرير الوطني، ولذا فقد أثارت تصرفاته ومواقفه أثناء ترؤسه الجمعية استياء أعضاء الجبهة الذين لم يتوقعوا قبوله بدخول مجلس الشورى لاحقاً.

في الحادي والعشرين من شهر أغسطس عام 1997 صدر القرار التاريخي من المفوضية الدولية لحقوق الإنسان والذي عبّرت فيه المنظمة عن بالغ قلقها للإنتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، وحثت فيه حكومة البحرين على الإمتثال للمعايير الدولية الواجبة التطبيق لحقوق الإنسان والتصديق على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد أشار القرار إلى التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان بما في ذلك التمييز وأعمال القتل غير القضائية، والدأب على استعمال التعذيب في السجون على نطاق كبير فضلاً عن إساءة معاملة النساء والأطفال المحتجزين والإعتقال التعسفي دون محاكمة.

في ضوء صدور هذا القرار تم استدعاء المحامي عباس هلال من قبل وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد الذي طلب منه إصدار بيان باسم جمعية المحامين يدين قرار المفوضية الدولية، لكن رئيس الجمعية اعتكر عن تنفيذ هذا الطلب على اعتبار أن الجمعية حقوقية وأنها تدافع عن قضايا المعتقلين والمتهمين في قضايا تمس أمن الدولة وأن قيامها بإصدار مثل هذا البيان هو تدخل في السياسة الأمر الذي يطعن في مصداقية الجمعية.

وفي هذا الصدد يقول أمين سر الجمعية المحامي راشد الجار أن القيادة السياسية هي التي كلفت وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد للإتصال بجمعية المحامين من أجل إصدار هذا البيان وأن وزير العدل اتصل به في محاولة لإصدار البيان وأنه أخبره أن الجمعية لم تطلع على نص القرار وأنه من الصعوبة بمكان إصدار بيان لإدانة موضوع لم تطلع عليه الجمعية ولم تدرسه. عندئذ - والكلام لا زال لأمين سر الجمعية - طلب الوزير رقم فاكس الجمعية حتى يقوم بإرسال صورة القرار إليه. وبعد ثلاثة أيام كان المتصل الوزير محمد مطوع الذي استفسر عن أسباب تأخر الجمعية في إصدار البيان، وكان جواب المحامي راشد الجار أنه كان ينتظر حصوله على نسخة من القرار من وزير العدل الذي وعد بإرساله إليه ولكنه لم يفعل. وقد انتهت قصة البيان حسب رواية المحامي راشد الجار عند هذه المكالمة.

لكن لم تمضِ قرابة الشهرين على صدور قرار المفوضية حتى صدر قرار آخر في 17 أكتوبر 1997 لا يقل خطورة عن سابقه وكان مصدره البرلمان الأوروبي. يقول المحامي عباس هلال أنه تم استدعاؤه كالعادة من قبل وزير العدل وحال دخوله مكتب الوزير أخطره بموضوع القرار وطلب منه إصدار بيان إدانة واستتكار باسم الجمعية. وكان رد المحامي عباس هلال أن صدور مثل هذا البيان السياسي يعرض استقلالية الجمعية وسمعتها للخطر وأنه يعتذر عن تلبية هذا الطلب.

مما لا شك فيه أن النهج المغاير الذي تبناه مجلس الإدارة الجديد تحت رئاسة المحامي عباس هلال والذي اتسم باتخاذ الموقف المبدئي حيال القرارين التاريخيين المذكورين أعلاه فضلاً عن موقف الجمعية فيما يتعلق بقضايا محكمة أمن الدولة بالإضافة الى مواصلة الجمعية في عقد ندواتها وخاصة في شهر رمضان، إن هذا كله قد تم تفسيره بوساطة النظام المهيمن على المجتمع على أنه خروج على طاعة القيادة السياسية وأنه آن الأوان لإعادة الوضع إلى نصابه كما كان في السابق.

في الثامن والعشرين من فبراير 1998 أقدمت الحكومة على حل مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية وإلغاء انتخاباتها وتعيين مجلس إدارة جديد برئاسة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة. ويقال أن قرار الحل قد تمّ اتخاذه من قبل رئيس مجلس الوزراء الذي اجتمع مباشرة بالهيئة الإدارية المعينة.

وقد ووجه قرار الحل بمعارضة واسعة من قبل المحامين الذين باشرُوا برفع الدعوى على وزارة العمل والشؤون الإجتماعية التي صدر باسمها قرار الحل وسجلت الدعوى صباح 17 مارس (2 آذار) تحت رقم 98/1550. وقد وقّع على رفع الدعوى 107 محامياً من أعضاء الجمعية وتوقع المحامون أن تتظر في الدعوى المحكمة المدنية الثالثة التي يرأسها الشيخ خليفة بن راشد آل خليفة وهو رئيس إحدى دوائر محكمة أمن الدولة. وحتى لا يطلع الرأي العام في العالم على هذه التطورات استدعى وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة المحامي حسن رضي ممثل الادعاء عن جمعية المحامين وطلب منه عدم نشر شيء عن هذه الدعوى.

وقد استنكر اتحاد المحامين العرب قرار الحل واتخذ قراراً بتجميد عضوية جمعية المحامين في البحرين. كما صدر الكثير من ردود الفعل ضد قرار الحل من قبل المنظمات لحقوقية والمحامين على الصعيدين العربي والدولي.

أما لجنة التنسيق التي تضم كلا من جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين فقد أصدرت بياناً في الحادي والعشرين من مارس 1998 حيث فيه أولاً مبادرة لجنة العريضة، بتأكيد مطالب شعب البحرين العادلة والمشروعة ونضاله السلمي ولعلني لتحقيق تلك المطالب، وتمنت على حكومة البحرين أن تستجيب لكل النداءات العربية والدولية بأن تدخل في حوار بناء مع لجنة العريضة، من أجل الخروج بالبلاد من أزمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تزداد تدهوراً، والعمل على خلق الإنفراج لسلسلي بإطلاق سراح جميع المعتقلين والمحكومين السياسيين وعودة المبعدين واحترام

حقوق الإنسان على أساس إعادة العمل بمواد الدستور كافة وإعادة المجلس الوطني
المنتخب كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.

ومن ثم عبرت اللجنة عن وقوفها الثابت مع المحامين البحرينيّين في دفاعهم عن
استقلالية جمعيتهم وتمثيلها لهم جميعاً عن طريق انتخابهم لهيئتها الإدارية وطالبت حكومة
البحرين بالكف عن سياسات الاستبداد والعسف وكبت الحريات وسلب الحقوق الأساسية
للمواطنين وانتهاك حقوق الإنسان. وقد اختتم البيان تعليقه بالقول أن هذه السياسات تؤدي
الى المزيد من تدهور الأوضاع في البلاد وتوسيع الهوة بين الحكم والشعب وأنه ثبت أن
هذه السياسات المستمرة منذ سنوات لم تجد حلاً للركود الإقتصادي، ولم تجد فرص عمل
للعاطلين ولم تسد العجز في الموازنة ولم تقدر على إقناع الناس بالسكوت عن مطالبهم
وقبول هذا النهج الخاطيء".

وإزاء تردّي الأوضاع في المحاكم وأصول المحاكمات لم يتمالك المحامون
البحرينيون من التعبير عن انزعاجهم من المحاكمات السرية التي كانت تجري في محكمة
أمن الدولة السيئة الصيت وإنهم أصبحوا غير قادرين على القيام بدورهم كمحامين وذلك
للأسباب التالية:

- منع المحامين من الإطلاع على لوائح الإتهام قبل وقت كاف من المحاكمات.
- عدم السماح لهم بالإتصال بالمتهمين كما تقتضيه أصول المحاكمات والعدالة.
- عدم إعطاء المحامين المجال للترافع ضد الإتهامات الموجهة ضد المتهمين
واقْتصار المحاكمة على ثلاثة القضايا اسم المتهم والحكم الصادر بحقه وهو حكم معد سلفاً.
وفي مثل هذه الأوضاع التي يحكمها قانون أمن الدولة لم يكن بمقدور المحامين وهم
رجال القانون من اتخاذ موقف صلب حيال إجراءات المحاكم والإنتهاكات القانونية التي
مورست ضد المتهمين ووجدوا أنفسهم مضطرين للتعامل مع قانون أمن الدولة بالرغم مما
يعتريهم من خوف وشكوك من إقدام محكمة أمن الدولة على تفتيق التهم ضد الأبرياء من
المواطنين ومن ثم إصدار أحكام بالإعدام ضدهم.

صدور الأحكام في المؤامرة الانقلابية المزعومة

بعد مضي ما يزيد على سنة وخمسة أشهر من الإعلان عن المحاولة الانقلابية
أصدرت محكمة أمن الدولة في يوم السبت الموافق الثاني والعشرين من شهر نوفمبر

1997 حكماً غيابياً في الدعوى رقم 33/ أمن دولة/1997 المقامة من الإدعاء العام وجاء الحكم بحق كل من المتهمين التالية أسماءهم:

- 1) منصور عبدالأمير منصور الجمري. (2) سعيد عبدالنبي محمد الشهابي.
- 3) علي سلمان أحمد سلمان.
- 4) حمزة علي جاسم كاظم (الديري).
- 5) حيدر حسن علي حسن (الستري).
- 6) عادل علي حسين علي الشعلة.
- 7) خليل عبدعلي عبدالله سلطان.
- 8) محمد حبيب منصور محمد (الصفاف).

أما التهم التي بنيت على أساسها هذه الأحكام فهي:

- 1- جناية التحريض على اتفاق الغرض منه الجناية المنصوص عليها في المادة 155 عقوبات (المتهمون من الأول إلى السادس).
- 2- جناية السعي والتخابر لدى دولة أجنبية ومع من يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد دولة البحرين. (المتهمون السادس والسابع والثامن).
- 3- جناية قبول أموال ممن يعملون لمصلحة دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية للبلاد (المتهمون السادس والسابع والثامن).
- 4- جناية الإشتراك في جناية السعي والتخابر لدى دولة أجنبية ومع من يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد دولة البحرين (المتهمان الأول والثاني).
- 5- جناية تأسيس وإدارة منظمة ترمي إلى قلب نظام الحكم بالقوة (المتهمون السادس والسابع والثامن).
- 6- جناية الإشتراك في منظمة ترمي إلى قلب نظام الحكم بالقوة (المتهمان الأول والثاني).
- 7- جنحة إذاعة أخبار وإشاعات كاذبة وبث دعايات مثيرة في الداخل والخارج من شأنها النيل من هبة الدولة واعتبارها واضطراب الأمن العام وحيازة مطبوعات تتضمن تلك (المتهمون من الأول إلى الخامس).

وقد قضت المحكمة بإدانة المتهمين الثمانية كل بما نسب إليه وقضت:

- 1- بسجن كل من المتهمين الأول منصور عبدالأمير منصور الجمري والثاني سعيد عبدالنبي محمد الشهابي والسادس عادل علي حسين الشعلة والسابع خليل عبدعلي عبدالله

سلطان والثامن محمد حبيب منصور محمد خمسة عشر سنة وتغريمه 5000 دينار (خمسة آلاف دينار).

2- بسجن كل من المتهمين الثالث علي سلمان أحمد سلمان والرابع حمزة علي جاسم كاظم (الديري) والخامس حيدر حسن علي حسن (الستري) خمس سنوات.

3- بإلزام كل من المتهمين من الأول إلى السادس بالتضامن فيما بينهم وبين ممن حكم عليه في دعاوى أخرى تتعلق بذات الأموال العامة التي ساهموا في إتلافها لدفع قيمة هذه الأضرار البالغة 5709247 ديناراً (خمسة ملايين وسبعمائة وتسعة آلاف ومائتين وسبعة وأربعون ديناراً)

4- بمصادرة المضبوطات.

وقد جاءت أسباب الحكم في تسعة وسبعين صفحة تناولت البيانات التي ثبتت لدى المحكمة في حق كل من المحكوم عليهم وقالت أنهم جميعاً أعضاء في ما يسمى حزب الله – البحرين، وهو حزب غير مشروع يرمى إلى تغيير النظام الأساسي في دولة البحرين بالقوة وأن هذا الحزب يلقي التأييد والدعم من النظام القائم في إيران".

لكن ما يشد الإنتباه ويثير التعجب هو محاولة إقحام دول مجلس التعاون والامة العربية وخلفاء المسلمين وأئمة المسلمين في حيثيات الحكم حيث تذهب أسباب الحكم لتقول ما يلي: "وهؤلاء المتهمون يجمعهم فكر مشترك يتمثل في عدم الولاء للوطن والإساءة إلى شعبه وكراهيتهم لانتمائه العربي وحقدهم على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تطاولوا على الأمة العربية وتاريخها المجيد وذكروا بالسوء خلفاء المسلمين سادة العرب وكبرائها وأئمة المسلمين الذين وحدوا المسلمين تحت راية واحدة وخليفة واحد والتي امتدت فيها رقعة بلاد الإسلام من فرغانه والسند في الشرق إلى فرنسا في الغرب ونشروا النور والحضارة والسلام في أرجاء المعمورة"، وتنتقل حيثيات الحكم للحديث عن عروبة البحرين فتقول: "وتحسروا (اي المتهمون) على انتصار العرب على الفرس في البحرين وتحرر البحرين من التبعية الفارسية بالفتح الخليفي عام 1783 هـ وعودتها إلى الأمة العربية، وقد تأكدت عروبة البحرين مرة أخرى عشية الإستقلال بإجماع الشعب في استقصاء الحقائق الذي أجرته الأمم المتحدة".

ومما يثير الدهشة والإستغراب هو تطرق الحكم للحديث عن عروبة البحرين وحشر هذه الجزئية التاريخية في أسباب الحكم وكل ذلك بغرض توجيه الإتهام للمحكومين وكأنهم

ضد عروبة البحرين علماً أن الطائفة الشيعية والمعارضة بجميع أطرافها لم تكن لتختلف، في يوم من الأيام على عروبة البحرين كما أنها لم تشكك في حكم العائلة الخليفة للبحرين. ويبدو من وراء زج الأمة العربية ودول مجلس التعاون والأمة الإسلامية في هذا الحكم لها محاولة ذكية من قبل النظام لدفع هذه الدول وشعوبها لاستعداد المعارضة السياسية. لكن هذه الدول وبدون استثناء لم تتطلّب عليها هذه الأساليب الفصوحة ولم تكن لتصدق ما ورد على لسان المحكمة وخاصة بعد سياسة التضليل والكذب التي مارستها الحكومة ضد الحركة المطلوبة منذ اندلاع الأحداث في 1994 مما أفقدها المصداقية.

مجلس الشورى المعين الثاني

في الحادي والعشرين من مايو 1996 صدر الأمر الأميري رقم (4) لسنة 1996 بشأن فض دور الإنعقاد العادي الرابع لمجلس الشورى. وخلال مدة المجلس المحددة بأربع سنوات شهد أعضاء المجلس أحداث الإنتفاضة التي اندلعت منذ عام 1994 وكانوا على علم ودراية بطبيعة الصراع السياسي وبحجم انتهاكات حقوق الإنسان الشنيعة التي ارتكبتها وزارة الداخلية ومع ذلك فإنهم التزموا بالدور المرسوم لهم وقاموا بتنفيذ مخططات الحكومة الداعية إلى توجيه الإتهام للمعارضة وإصدار بيانات الشجب والإدانة.

في الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر 1996 بدأ رئيس الوزراء الشيخ خليفة ينتقي أعضاء مجلس الشورى الجديد. وحسب تعليق الأستاذ جاسم مراد وهو أحد النواب السابقين ومن رجال الأعمال البارزين فإن رئيس الوزراء سوف لن يجد صعوبة في اختيار الأعضاء الجدد وذلك بسبب تكالب المتقنين على مجلس الشيخ خليفة ومعظمهم ينتظر ويفارغ الصبر دوره في التعيين وهم من الكثرة بحيث لم تعد لهم (الوجهاء والأعيان) مقاعد للجلوس عليها".

إن هذا الحديث العفوي لرجل الأعمال يعكس واقع حال قطاع واسع من المتقنين وحملة أعلى الدرجات العلمية الذين ما فتئوا يتهافون ويتنافسون على الإصطفاف في طابور رئيس مجلس الوزراء لعلهم يحظون بأمر التعيين في هذه المؤسسة غير الشرعية أملاً في تحقيق المكاسب الشخصية حتى وإن كانت هذه المكاسب على حساب تضحيات هذا الشعب ودماءه.

ومن حظ شعب البحرين والحركة الوطنية أن هذه الشريحة من المتقنين والمتعلمين الإنتهازيين لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من تلك الطبقة العريضة والواسعة من المتقنين

الوطنيين الذين انخرط الكثير منهم في الحركة الدستورية فيما اكتفى البعض منهم بالتعبير عن دعمه وتعاطفه مع الحركة المطالبة.

ومن طريف القول أن ثلاثة من أساتذة جامعة البحرين ومن مداومين على زيارة رئيس الوزراء اصطحبوا معهم رفيقاً رابعاً وما أن اكتشفوا أن الأستاذ الجديد قد حاز بآرائه وأفكاره وبلباقة حديثه على إعجاب وتقدير الشيخ خليفة وإنه سرق الأضواء منهم حتى دب الحسد والغيرة في نفوسهم فما كان منهم إلا أن تخلوا تدريجياً عن مصاحبته وذلك طمعاً في استرجاع اهتمام رئيس الوزراء بهم.

لا شك أن زيادة العرض على الطلب قد أتاح لرئيس الوزراء فرصة أكبر للإختيار خاصة وإن رئيس الوزراء كان حريصاً على انتقاء أعضاء المجلس من بين تلك الشخصيات التي تتمتع بالإحترام والحائزرة على ثقة أبناء الشعب. فالسمعة الطيبة للأعضاء وما يتمتعون به من شعبية هي عامل مهم في كسب التأييد لمجلس الشورى في الداخل تمهيداً لتسويق العملية الشورية في الخارج. ومن النادر جداً أن يعرض رئيس الوزراء على أي مواطن العضوية فيرفضها لأن هذا الرفض يتطلب الجرأة والشجاعة خاصة وأنه يعرض صاحبه لزعل رئيس الوزراء. وكما هو معلوم فإن البحرين لها تاريخ حافل في قطع أرزاق المعارضين سواء كانوا تجاراً أو موظفين أو عمالاً. ومن الشخصيات الوطنية التي رفضت عرض رئيس الوزراء الدكتور المحامي حسن رضي السراوي. أما الأستاذ رسول عبد علي الجشي وهو نائب سابق في البرلمان المنحل فقد اعتاد السفر إلى لندن في فترات الإختيار من أجل أن يتحاشى الحرج مع القيادة السياسية خاصة وأن صيدليته قد تعرضت للمقاطعة من قبل وزارة الصحة وذلك بعد حل المجلس الوطني في أغسطس من عام 1975.

ومن الأشخاص الذين تم استدعاؤهم وعرض العضوية عليهم من قبل رئيس الوزراء سيد حسن السيد كاظم العلوي. وقد طلب هذا الشخص الإذن من رئيس الوزراء بمفاتيحة عائلته في الموضوع قبل الموافقة لكن هذا الرد لم يعجب رئيس الوزراء وتم صرف النظر عنه بالرغم من موافقته على العضوية في اليوم التالي.

لكن الإختيار الذي أحدث جدلاً في الساحة السياسية هو عرض العضوية على كل من السيد أحمد بن سلوم رئيس مائتم بن سلوم والسيد فيصل فولاذ. فالسيد أحمد بن سلوم هو المسؤول عن موكب عزاء بن سلوم الذي يعتبر أكثر مواكب العزاء ثورية ومعارضة للنظام وهو كما يقال محسوب على حركة أحرار البحرين. أما السيد فيصل فولاذ فقد تمَّ

اختياره بسبب نشاطه العمالي والنقابي وكان وقتها يشغل منصب رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين للفترة ما بين 1995 و1998 وفي الوقت نفسه يرأس اللجنة العمالية في طيران الخليج.

وحال استدعائه من قبل رئيس الوزراء لم يتردد السيد أحمد بن سلوم في الموافقة على التعيين لكنه تعرّض لحالة نفسية سيئة وكاد أن يصاب بانهيار عصبي جراء انتقاله المفاجئ من خندق المعارضة إلى خندق السلطة. وقد كان لهذا الانتقال المفاجئ أثره الكبير على حركة أحرار البحرين التي أصيبت بالصدمة والذهول فور تلقيها نبأ قبول أحمد بن سلوم عرض رئيس الوزراء. ولا عجب في ذلك فقد كان السيد أحمد بن سلوم أحد العناصر الفعالة وذات التأثير الكبير في قيادة المسيرات الدينية في العاصمة المنامة.

والطريف في الموضوع أن حركة أحرار البحرين سبق وأن توجهت باللوم والانتقاد للتقدميين والوطنيين بسبب قبول السيد فيصل فولاذ عضوية مجلس الشورى. إلا أن نبأ قبول السيد أحمد بن سلوم بالعضوية وضع حركة أحرار البحرين في وضع لا تحسد عليه. وقد تحول اللوم والانتقاد فيما بعد إلى ما يشبه الدعاية السياسية عندما علق الدكتور سعيد الشهابي في معرض رده على أحد التقدميين الزائرين للعاصمة البريطانية لندن بالقول: "منكم واحد ومنا واحد وانتهى الشوط لا غالب ولا مغلوب".

لكن يبقى الفارق الكبير بين الإثنين أن العضو فيصل فولاذ ظل على ارتباط وثيق بالمعارضة في الداخل والخارج وكان على اتصال دائم بالمنظمات الحقوقية طوال فترة التسعينيات وحتى ما بعد الإنفراج السياسي.

وقد علّقت حركة أحرار البحرين على رفض بعض المرشحين العضوية بالقول "إن عدداً من المواطنين الشرفاء قد رفض عضوية المجلس لعلمهم أنهم سوف يصبحون عبيداً لرئيس الوزراء. وأنه لم يوافق على تلك العبودية إلا عدد محدد من الإنتهازيين الذين لا يتمسكون بالقيم والمبادئ ويبحثون عن موقع إجتماعي او سياسي حتى لو كان ذلك على حساب دماء الشهداء ونضالات المواطنين".

في يوم السبت الموافق 28 سبتمبر 1996 صدر الأمر الأميري رقم (16) بتعيين أعضاء المجلس الجديد وتمّ الإعلان عن أسماء الأربعة أشخاص الذين عينهم رئيس الوزراء كأعضاء في مجلس الشورى. وقد عبّر بعض الأعضاء القدامى الذين تمّ الإمتدعاء عن خدماتهم عن خيبة أملهم خاصة وأنهم قدموا خدماتهم الجليلة في دعم

ومساندة الحكومة في موقفها المعادي للمطالب الشعبية وأنهم لم يترددوا في إدانة الحركة المطالبة والدفاع عن الإنتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان.

وقد ترتب على التعيين الجديد وإصرار الحكومة على استمرار العمل من خلال هذه المؤسسة الحكومية الفاشلة رد فعل قوي لدى المواطنين العاديين تمثل في كتابة الشعارات ووضع الملصقات المنقدة بالمجلس وبأعضائه في معظم القرى بما في ذلك العاصمة المنامة. ومما زاد من هذا السخط الشعبي لجوء الحكومة إلى استخدام نفوذها في الضغط على بعض الشخصيات من أجل القبول بالتعيين.

قبل الإعلان عن أسماء أعضاء المجلس الجديد وبالتحديد في الحادي عشر من سبتمبر أصدر الأمير الأمر الأميري رقم 12 بشأن مجلس الشورى. وقد نصّ الأمر الأميري في مادته الثانية على عدم السماح للأعضاء المعيّنين بمناقشة الأمور السياسية وحدّد لهم الشؤون التي يبدون فيها بالرأي والمشورة وهي :

أ – النواحي الإجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية.

ب – تنمية القطاع الإقتصادي وسبل تطويره ومواجهة ما قد يعترض مسيرته من معوقات.

ج – الخدمات والمرافق العامة المتعلقة بالمواطنين وسبل تطويرها والإرتقاء بها.

لكن المادة الأولى جاءت لتعطي المجلس الصلاحية لمناقشة السياسة العامة للدولة فيما يختص بالنواحي السياسية والإقتصادية والإدارية ومشروعات قوانين والمشروعات الإنشائية وذلك في حالة ما اذا أحالها إليه مجلس الوزراء لإبداء الرأي.

لم يكن صدور مثل هذه التعديلات على أحكام الأمر الأميري رقم 9 لسنة 1992 بإنشاء مجلس الشورى بالأمر المستغرب لدى لحركة الدستورية. ذلك أن صلاحيات المجلس لا تتعدى إبداء الرأي والمشورة سواء سمح له بمناقشة القضايا السياسية أم لم يسمح له. إلا أن هذه التعديلات كانت مثار الدهشة والسخرية في صفوف القوى الوطنية على اعتبار أن الحكومة قد جرّبت هذا المجلس حتى من حق المناقشة والمشورة في الشؤون السياسية التي كان يعرضها عليه مجلس الوزراء في المجلس السابق.

وكتعبير للرفض القاطع لتقديم مجالس الشورى المعينة كنوع من المشاركة الشعبية وكبديل للمجلس الوطني المنتخب، أصدرت 12 شخصية وطنية ممن يعيشون في المنفى بياناً أكدت فيه على الثوابت الوطنية وضرورة إعادة العمل بالدستور كمخرج وحيد من الأزمة الحالية. وجاء في البيان ما يلي :

يواجه وطننا وشعبنا خطراً بازدياد تفاقم الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها بلادنا مما يتطلب من جميع الوطنيين على اختلاف انتماءاتهم التصدي لمسؤولية وقفها.

إن من أخطر مظاهر الأزمة خطر تمزق وحدة الشعب بسبب سياسة التمييز الطائفي التي اتخذت منحى خطيراً وإحياء انزعات الطائفية والقبلية وتزايد ضحايا الأزمة من القتلى والجرحى والمسجونين والمنفيين وتدهور الأوضاع الإقتصادية والأمنية. إن وحدة شعبنا تواجه تهديدات حقيقية عديدة أخطرها ابتداع بدائل قبلية وطائفية بديلاً عن الإنتماء إلى الوطن. ولهذا فإننا نؤكد على ضرورة الإنتماء بالدستور التزاماً ثابتاً باعتباره الضمانة الحقيقية للوحدة الوطنية وضمانة الإنتماء الوطني القائم على أسس المساواة الفعلية بين جميع المواطنين.

في ذات الوقت فإن هناك إصرار على عدم التصدي الجدي لجذر المشكلة المتمثل في تعطيل الدستور وإلغاء المشاركة الشعبية والإصرار على البدائل المعينة كمجلس الشورى وعلى صيغ تجاوزها الزمن في هذه الظروف الحرجة. إن المطلوب منا كمواطنين هو لتسكك بالثوابت الوطنية التي تضمنتها العريضة الدستورية 1994 الموجهة إلى أمير البلاد بهدف معالجة الأوضاع المتفاقمة التي تمر البلاد بها منذ تعطيل المؤسسة الدستورية عام 1975. إن المخرج الحقيقي من الأزمة السياسية الراهنة يتمثل في إعادة التأكيد على هذه الثوابت وفي تكثيف جهود العمل المشترك بين جميع القوى السياسية والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وقف العنف والعنف المضاد وفتح باب الحوار بين الحكم وممثلي قوى الشعب الفاعلة من أجل إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد.

وقد وقَّع على هذه العريضة كل من السادة التالية أسماؤهم:

أحمد إبراهيم الخياط، أحمد إبراهيم الزوادي، بدر عبدالمك، د. سعيد الشهابي، عبدالرحمن النعيمي، عبدالله علي الراشد البنعلي، عبدالنبي العكري، د. عبدالهادي خلف، الشيخ علي سلمان، محمد عبدالجليل المرابطي، د. منصور الجمري، ود. يعقوب يوسف الجناحي.

وهذه الأسماء تمثل غالبية الأطياف السياسية العاملة في البحرين.

وقد مرت دورة الأربع سنوات كسابقها ولم تتخللها إلا أساليب الشجب والإدانة ضد المطالبين بحقوقهم الدستورية والقانونية. إلا أن ما يميز هذا المجلس عن سابقه هو تشكيل لجنة خاصة لحقوق الإنسان في مجلس الشورى. وقد أضحت هذا التشكيل مثاراً للتندر والسخرية في الأوساط السياسية وخاصة من قبل ضحايا التعذيب وأهالي الشهداء.

في الثالث والعشرين من شهر مايو 2000 صدر الأمر الأميري رقم (16) لسنة 2000 بشأن فض دور الإعتقاد العادي الثامن لمجلس الشورى.

وفي هذه المناسبة ألقى رئيس الوزراء في يوم الإثنين الموافق 30 مايو 2000 كلمة عبّر فيها عن فخر الجميع واعتزازهم بما تمثله هذه المناسبة الوطنية العزيزة من مسيرة إنجاز وطني كبير تحققت علي امتداد ثمانية أعوام من للتعاون المخلص بين المجلس والحكومة من أجل تحقيق كل ما فيه من رفعة وتقدم بلدنا العزيز. وأثنى رئيس الوزراء على رئيس وأعضاء مجلس الشورى وعلى ما حققه المجلس من إنجازات وإسهامات شاملة وبارزة على امتداد هذه الفترة وما أبداه الرئيس والأعضاء من مسؤولية وتعاون بناء عكس ما يتمتع به المجلس من وعي كبير وحس وطني أصيل والتزام كامل بالعمل المخلص والتعاون الصادق والسعي الدؤوب لدراسة وتلمس كل ما فيه الخير للوطن والمواطن وحماية مكتسباته كافة، والعمل علي نمائه وازدهاره والموضوعية في البحث والمناقشة والحوار عندما تتناول القضايا التي تهم الوطن والمواطن وتلمس المصلحة العليا للبلاد ووضعها فوق كل اعتبار.

بعد ذلك تطرّق إلى المستقبل فأشار إلى أنهم بصدد الإستعداد للمرحلة المقبلة من مسيرة مجلس الشورى، مؤكداً تطلّعاتهم إلى مزيد من التفاعل والتعاون الإيجابي القائم والمعهود بين الحكومة والمجلس. وأكد على تعهدهم بمواصلة دعم وإسناد المجلس وتهيئة السبل كافة أمامه للإضطلاع بمسؤولياته الكبيرة في إعداد القوانين والأنظمة التي تتطلبها للمرحلة علي خير وجه.

وفي هذا الصدد قال رئيس الوزراء، إن هذا المجلس الذي شهد من قبل خطوات تطوير مدعو الآن للإنتقال الى طور آخر جديد من مراحل العمل الوطني لمواصلة ما حققه من نجاح لمواكبة طموحات المواطنين والقيادة. وأشار إلى موضوع تعميق الممارسة الديمقراطية السليمة في البلاد والمشاركة الشعبية في صنع القرار. فنكلم عن تطوير مجلس الشورى، وقال إن المجلس القادم سيشهد مشاركة المرأة البحرينية في عضويته وذلك تقديراً لدورها الكبير في المجتمع وأكد على الإستمرار في تدعيم مجلس الشورى بالكفاءات التي تمثل المجتمع كافة. وإن الكفاءة والجدارة والإنتماء الوطني وتوافر الخبرات التي تتواكب ومتطلبات المرحلة المقبلة وتمثل القطاعات كافة هي المعايير التي تحكم اختيار أعضاء المجلس.

إلا أن ما استحوذ على اهتمام القوى السياسية وأصبح حديث النخبة هو الموضوع المتعلق بالمجلس المنتخب حيث أشار رئيس الوزراء إلى اتجاه النية وتلقي الإرادة وإنهم قد عقدوا العزم على انتهاج طريق الإنتخاب أسلوباً لتشكيل المجلس ما بعد القادم وإنهم (القيادة السياسية) يتطلعون الى أن تكون هذه النقلة إضافة مهمة في مسيرة الوطن تعزز من مسيرته الديمقراطية وتثبت النهج الذي ارتضوه جميعاً في التطور التدريجي في عملية صنع القرار في الدولة.

وفي نفس التاريخ بعث سمو الأمير ببرقية إلى رئيس الوزراء أعرب فيها عن مباركته لمشاركة المرأة البحرينية في مجلس الشورى المقبل إلى جانب الكفاءات الشابة التي ستضم إلى مسيرة المجلس .

وتحدث الأمير عن تلقي توجهات القيادة العميقة مع تطلعات شعبنا الوفي في هذا البلد الرائد نحو الأهداف الوطنية المشتركة في التقدم وتطوير الحياة السياسية نحو المزيد من المشاركة الشعبية والإنتفاح الديمقراطي وربط ذلك بقضية حوار. فتكلم عن إصرار الوطن قيادة وحكومة وشعباً على الوقوف جبهة متماسكة صلبة حافظاً على الكيان الوطني وصوناً لكل شبر من أرض البحرين الغالية.

وتحدث أيضاً عن مسيرة المجلس التي وصفها بالغنية فقال: "إن هذا التطور والتعميق للعملية الديمقراطية في البلاد يضع على عاتقنا جميعاً مسؤولية كبيرة ويتطلب مستوى رفيعاً من النضج السياسي وحسن الإختيار".

وتحدث عن موقف البحرين حيال قضية الخلاف المعروضة على محكمة العدل الدولية (قضية حوار) فامتدح وقفة رئيس الوزراء قائلاً أنها "بمثابة وقفة للتاريخ من وقفاتكم الوطنية المشرفة التي عهدناها، حيث أوضحت بجلاء تصميمنا جميعاً في هذا الوطن على التمسك بوحدة الكيان الوطني وبكافة حقوقنا المتوارثة والثابتة، هذا مع إيماننا الدائم بوحدة العمل المشترك مع جميع الأشقاء في إطار التقاهم الأخوي الذي لا بد منه لشعبنا الشقيقة". وفي ختام برقية التهئة عبّر الأمير عن عميق تقديره لرئيس الوزراء وأعضاء الحكومة ولرئيس وأعضاء مجلس الشورى على ما قدموه من إنجاز.

رسائل لجنة العريضة إلى الشيخ حمد

لا شك أن تصريحات الامير الجديد وخطاباته حول الإصلاح الإداري والسياسي كان لها الوقع السحري في نفوس المعارضة الدستورية وكافة القوى الوطنية. وعلى اثر هذا

الإنفراج السياسي الذي جاء على خلفية الصراع السياسي والدستوري الذي امتد طوال عقد التسعينيات تقريباً رأت لجنة العريضة الشعبية أن تعتم هذه الخطوة فتخاطب الأمير الشيخ حمد بمناسبة توليه الحكم. وقد استعرضت الرسالة أسباب الأزمة الدستورية وطالبت بفتح باب الحوار مع الأمير لكنها جاءت محملة بدرجة عالية من التفاؤل الذي اثبت فيما بعد أنه لم يكن في محله. وقد قام بتسليم الرسالة عضو لجنة العريضة الشيخ عيسى الجودر. وهذا هو النص الكامل للرسالة.

1999/10/20

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين حفظه الله
تحية واحتراماً وبعد

لقد كان في خطاب سموكم التاريخي بمناسبة توليكم حكم البلاد من تأكيد على الوحدة الوطنية وصدق الإنتماء الوطني وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد ومن دعوة للتطوير الإداري والإستعداد لمواجهة متطلبات المستقبل ومستجداته... لقد كان لهذه المبادئ مجتمعة وقع إيجابي على مسامع المواطنين قاطبة وكذلك الخليجيين وغيرهم ممن يحرص على رؤية البحرين وهي تتعم بالأمن والإستقرار.

كما جاءت مطالبة سموكم بضرورة مواكبة معركة التنمية والإقتصاد والعلم والقانون بمثابة دعوة للأخذ بأسباب التقدم العلمي والحضاري استعداداً لدخول الألفية الثالثة.

لا شك أن هذه المبادئ والقيم التي أثارها سموكم جاءت لتعزز إيمان شعب البحرين بدستور دولته الغنية، هذا الدستور الذي نشنه والدكم الراحل طيب الله ثراه في عام 1973 وأرسى به ولأول مره في تاريخ البحرين الحديث قاعدة الحكم المبني على المشاركة السياسية في صنع القرار وأسس به دولة القانون، وتمّ عن طريقه إدخال البحرين عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولكن شاعت الظروف السياسية أن تتعطل التجربة الديمقراطية في أغسطس من عام 1975 وأن تعيش البحرين فراغاً دستورياً دام ربع قرن من الزمن.

وقد أدى هذا التعطيل بطبيعة الحال إلى غياب السلطة التشريعية والرقابية مما أحدث خللاً في توازن السلطات الثلاث، هذا الخلل الذي يتعارض والمادة رقم 32 من الدستور والتي تنص على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وعدم جواز تنازل أي من السلطات الثلاث لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها.

ومن هنا تتبع أهمية وضرورة عودة السلطة التشريعية كسلطة مستقلة بالإضافة إلى أهمية ومسؤولية المواطنين في اختيار أعضاء هذه السلطة. فهذا الإنتخاب الحر والمباشر هو الذي

يكرس المبدأ الدستوري نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، هذا المبدأ الذي نصت عليه الفقرة (د) من المادة الخامسة من دستور دولة البحرين.

إن هذه المشاركة السياسية يا صاحب السمو هي التي تؤدي إلى تعميق الولاء للوطن وتجسيد لوحدة الوطنية، هذه الأهداف النبيلة التي ركز عليها خطاب سموكم التاريخي.

ومن هذا المنطلق فإن لجنة العريضة الشعبية ترى أن العلاج الوحيد للأزمة السياسية التي عاشتها البحرين منذ عام 1994 والحيلولة دون تكرارها هو التقيد بأحكام الدستور وسيادة القانون.

ومن هنا تأتي مبادرتكم الطيبة بإطلاق سراح الشيخ عبدالأمير الجمري وما يزيد على ثلاثمائة معتقلاً سياسياً لتصب في هذا الأطار السلمي لحل هذه الأزمة وتسويتها سياسياً.

ولا يخفى على سموكم أن النهج الإصلاحية الذي تبنته لجنة العريضة والذي يتمثل في تلك المطالب التي تضمنتها العريضة النخبوية لعام 1992 وكذلك العريضة الشعبية لعام 1994 وهي تفعيل المواد المعطلة من الدستور وعودة الحياة النيابية وإصدار مرسوم بقانون بالعمفو العام عن جميع المعتقلين والمبعدين السياسيين وإيجاد وظائف للعاطلين ومنح المرأة كافة حقوقها السياسية، وهذه كلها مطالب عادلة ولا تخرج عن إطار الدستور.

وكما يعلم سموكم فقد تشرف وفد العريضة النخبوية المكون من السادة الفقيد المحامي حميد صنتور والشيخ عبدالأمير الجمري والشيخ عبداللطيف المحمود ونائب المجلس الوطني الأستاذ محمد جابر صباح والأستاذ عيسى الجودر والأستاذ عبدالوهاب حسين بقاء الأمير الراحل طيب الله ثراه وذلك تاريخ 1993/1/15 حيث تم في هذا اللقاء التاريخي مناقشة هذه المطالب مما يعد خطوة تقدمية في طريق إرساء مبدأ الحوار والقبول بالآخر.

يا صاحب السمو

إن إعلان سموكم بتجميع المعارضة والنقد وتأكيدكم بأن الخلاف في الرأي ما دام دافعه للنوليا لطيبة هو أمر إيجابي ولمصلحة الوطن والأنظمة، إن هذا كله يا صاحب السمو قد شجّع لجنة العريضة على طلب الإلتقاء بسموكم من أجل فتح باب الحوار حول المطالب التي تضمنتها العريضة الشعبية لعام 1994.

إن لجنة العريضة يا صاحب السمو ترى أن قضية الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صنع القرار هي القضية الجوهرية التي تطرح نفسها على الساحة السياسية في البحرين وأن المعالجة الجذرية لهذه القضية والمتمثلة في تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية كفيل بوضع حد للأزمة السياسية التي عاشتها البحرين طوال الخمس سنوات المنصرمة.

يا صاحب السمو

إن البحرين وهي ثالث دولة خليجية بعد دولة الكويت تمتلك دستوراً عصرياً وهي التي قادت مسيرة التعليم في منطقة الخليج وكانت الأكثر انفتاحاً على التيارات الفكرية والثقافية، ليحدها الأمل تحت قيادتكم الشابة أن تدخل الألفية الثالثة وهي في مقدمة الركب الديمقراطي والحضاري. وفي الختام نسأل الله القدير أن يعينكم على تحمل أعباء الحكم وأن يوفقكم في تعزيز الشرعية الدستورية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني وأن يسدد على طريق الخير خطاكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقد حملت الرسالة تواقيع وأسماء أعضاء لجنة العريضة التالية أسماؤهم:

الشيخ عبدالأمير الجمري / الأستاذ علي قاسم ربيعة
الأستاذ المحامي أحمد الشملان / الأستاذ عبدالوهاب حسين
الأستاذ عيسى عبدالله الجودر / الأستاذ إبراهيم كمال الدين
الأستاذ المحامي عبدالله هاشم / الأستاذ المهندس سعيد العسيبول
الأستاذ المهندس هشام الشهابي / الدكتورة منيرة أحمد فخرو

كنا نتوقع أن يبادر العهد الجديد باستدعاء أعضاء اللجنة وأن يفتح معهم باب الحوار لسماع وجهة نظرهم في المستقبل السياسي ومسائل التحديث التي يطرحها النظام، لكن القيادة السياسية لم تكلف نفسها عناء الرد على الرسالة بما يؤكد أن علاقة السلطة بالمعارضة لا يمكن أن تتغير بتغير شخوص النظام.

مقابلة لجنة العريضة مستشار الأمير السيد حسن فخرو

على أثر حديث القيادة السياسية عن التحديث والتطوير ساد الاعتقاد الخاطئ لدى أعضاء لجنة العريضة بأن علاقات جديدة بين الحاكم والمحكوم هي في طريق التأسيس وإن عليها استقلال هذه الفرصة لمخاطبة الأمير ومناشدته بالجلوس على مائدة الحوار.

في حوالي الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأحد الموافق 23 يناير من عام 2000 قام وفد لجنة العريضة الشعبية الممثل في الأستاذ إبراهيم كمال الدين والأستاذ علي ربيعة بمقابلة مستشار الأمير السيد حسن فخرو في مكتبه بفندق "الهوليدي إن" (Holliday Inn) وسلمه الرسالة.

لكن المستشار اشترط على الوفد الإطلاع على فحوى الرسالة قبل تسليمها للأمير فما كان من الوفد إلا أن سلمه نسخة من الرسالة ولما فرغ من قراءتها عبّر عن اقتناعه بلهبتها

للهاندة وبمضمونها الذي انطوى على امتداح الخطوات الإصلاحية للأمير وبالتالي وعد بتسليمها. بعد خروجهما من مكتب المستشار باشر عضوا الوفد بالإتصال ببقية أعضاء لجنة العريضة مبشرين إياهم بنجاح المهمة. لكن فرحة أعضاء لجنة العريضة لم تدم طويلاً. ففي مساء نفس اليوم وتحديدًا في حوالي الساعة الخامسة إلا ربعاً اتصل المستشار بعلي ربيعة يسأله عن عنوان مكتبه من أجل إعادة الرسالة. ولما سأله علي ربيعة عن الأسباب أخبره المستشار بأن الأمير ليس على استعداد لتسلم العرائض.

وهذا الرفض ليس بالأمر الجديد في نهج السلطة الحاكمة بل هو جزء من استراتيجية النظم السياسي المبنية على عدم الإعراف بوجود معارضة، فكيف الجلوس معها على طاولة الحوار. وإذا كان هناك من مردود سياسي لهذه المحاولة الفاشلة فإنه يتلخص في وصول لجنة العريضة إلى قناعة مبكرة بأن وصول حاكم جديد إلى سدة الحكم وارتفاع نبرة الحديث عن الإصلاح والتطوير ليس معناه الإعراف بالآخر والجلوس معه ندا للند لأن في ذلك خرقاً لقاعدة الحكم ومساساً بهيبة القيادة السياسية.

ومع كل هذه القناعات والإستنتاجات التي توصلت إليها لجنة العريضة فإن سياسة غلق الأبواب لم تكن لتنتهي للجنة عن مواصلة أداء عملها السياسي في فضح النظام الرفض للحوار أمام العالم. وفي هذا السياق انتهزت لجنة العريضة مناسبة العيد الوطني فبعثت بالرسالة التالية وفيها تطالب بضرورة تنقية الأجواء السياسية عن طريق معالجة أزمة الثقة التي ولدتها أحداث السنوات الأخيرة وذلك بإطلاق سراح عضو لجنة العريضة الشعبية الأستاذ عبدالوهاب حسين ورفاقه وكذلك إنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبدالأمير الجمري وتعويض جميع من تضرر من جراء هذه الأحداث الأليمة:

2000/7/25

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله

أمير دولة البحرين

تحية واحتراماً وبعد.

يصادف يوم السبت الموافق 26 من أغسطس لعام 2000 ذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على حل المجلس الوطني المنتخب، وتعليق المواد الخاصة بعودة الحياة النيابية. ولقد ترتب على غياب السلطة التشريعية المنتخبة واختلال مبدأ الفصل بين السلطات تراكم المشاكل السياسية والاجتماعية مما نتج عنها تفجر الأحداث الأليمة في عام 1994.

ولأننا يا صاحب السمو قد لمسنا صدق توجهكم نحو عملية الإصلاح ومعالجة كافة المشاكل التي تعاني منها بلادنا الحبيبة فقد بادرنا في الحال بدعم وتأييد خطواتكم الإصلاحية وعلى رأسها انتخابات البلدية.

ومن منطلق الإخلاص لهذا الوطن أيضا فإننا يا صاحب السمو نؤكد على ثقتنا بالعهد الجديد وما يحمله هذا العهد من صدق النوايا على تجاوز هذه المشاكل التي عاشتها البحرين منذ حل المجلس الوطني في 26 أغسطس من عام 1975 وأن هذا النهج الإصلاحي يعتبر دافعا لنا ل طرح كافة القضايا التي تتطلب المعالجة السريعة من لدن سموكم.

وبهذا الخصوص نود يا صاحب السمو الإشارة إلى كتابنا المؤرخ في 23 يناير من عام 2000 والمتضمن طلب مقابلة سموكم من أجل مناقشة تلك المطالب التي حوتها العريضة الشعبية الصادرة في عام 1994 وهي:

- (1) تفعيل المواد الدستورية المجمدة منذ عام 1975 والخاصة بالسلطة التشريعية.
- (2) عودة المجلس الوطني المنتخب والذي تم حله في أغسطس من عام 1975.
- (3) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.
- (4) السماح للمبعدين السياسيين بالعودة إلى أرض الوطن.
- (5) إعطاء المرأة كافة حقوقها السياسية أسوة بالرجل.
- (6) إيجاد وظائف للعاطلين.

وكما يعلم سموكم فإن تفعيل مواد الدستور المتعلقة بعودة الحياة النيابية هو الطريق الوحيدة لإطلاق الحريات العامة من أجل مباشرة الحقوق السياسية والدستورية للرجل والمرأة وإشراك المواطنين في مشروعكم الإصلاحي الذي تبنيتموه منذ توليكم مقاليد الحكم.

ومن باب حرصنا التام على نجاح مشروعكم الإصلاحي الطموح فإننا نرى يا صاحب السمو ضرورة تنقية الأجواء السياسية عن طريق معالجة أزمة الثقة التي ولدتها أحداث السنوات الأخيرة وذلك بإطلاق سراح عضو لجنة العريضة الشعبية الأستاذ عبدالوهاب حسين ورفاقه وجميع المعتقلين السياسيين، وكذلك إنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبدالأمير الجمري وتعويض جميع من تضرر من جراء هذه الأحداث الأليمة.

ولأننا ممن نهمه المحافظة على سمعة البحرين في الخارج فإن الواجب يحتم علينا أن نطلع سموكم على أن الأستاذ عبدالوهاب حسين الذي أطلق سراحه بتاريخ 3/17/2000 بعد أن أمضى أربع سنوات في السجن وبدون محاكمة قد أعيد اعتقاله بعد ساعة واحدة من إطلاق سراحه مما تسبب ذلك في تحويل مسألة اعتقاله إلى قضية حقوقية تتداولها منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية الأمر الذي قد يلحق الضرر بسمعة البحرين الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما أن استمرار فرض الإقامة الجبرية على عضو لجنة العريضة الشعبية الشيخ عبدالأمير الجمري منذ صدور عفوك السامي عنه بتاريخ 1999 /7/8 قد أدى هو الآخر إلى خلق قضية حقوقية لا تقل تأثيراً عن قضية الأستاذ عبدالوهاب حسين وهي ما برحت تثيرها وبشدة منظمات حقوق الإنسان وكذلك لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

ولاشك يا صاحب السمو أن هذه الخطوة الشجاعة بإزالة آثار الأزمة السياسية والدستورية ستخلق المناخ السامي الصحي الذي يعزز الوحدة الوطنية ويسمح بمعالجة كافة القضايا العالقة في جو من الثقة والصراحة التي ينشدها سموكم دائماً ويعمل على تشجيعها.

وغني عن القول أن عملية تطوير مجلس الشورى التي سيتم بمقتضاها تعيين المرأة في المجلس القادم وكذلك اختيار أعضاء المجلس الذي يليه عن طريق الإنتخابات لا يمكن أن تحل مشكلة الفراغ الدستوري الذي عانت منه البلاد طيلة ربع قرن من الزمن. ولذا فإننا وبدافع الحرص على أمن واستقرار وطننا العزيز وتقدمه وازدهاره كنا نأمل يا صاحب السمو أن يبدأ الإصلاح السياسي والدستوري قبل عملية تطوير مجلس الشورى.

يا صاحب السمو

إننا ومنذ توليكم مقاليد الحكم لا زلنا نتطلع إلى الالتقاء بسموكم يحدوننا الأمل في أن هذا اللقاء سيخلق الأرضية الصالحة لوضع نهاية حميدة لمشاكلنا السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وحتى يتم لنا شرف اللقاء بسموكم سنظل على العهد باقين و متمسكين بدستور دولتنا الفتية وعاملين في إطار هذه المشروعية حتى تتمكن البحرين من دخول عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت قيادتكم الرشيدة.

والله نسال أن يحفظكم ويرعاكم

وتأسيساً على ما توصلت إليه لجنة العريضة من قناعة تامة بأن القيادة السياسية الجديدة ليست بصدد استلام الرسائل أو الرد عليها فإن اللجنة لم تكن لتضع في اعتبارها وصول أي رد منها. ومع ذلك فقد حرصت اللجنة على تضمين خطابها طلب اللقاء بالأمير والتأكيد على الحوار كمخرج للأزمة بما يؤكد تمسك اللجنة بالنهج السلمي لحل الخلافات السياسية.

محاكمة الشيخ الجمري وتداعيات الإفراج محلياً ودولياً

بعد خروج الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب من السجن بموجب صفقة المبادرة حرصت لجنة العريضة أن يكون هناك توكيل لهما في حالة ما إذا تعرضا ثانية للإعتقال. ولهذا الغرض اصطحب المحامي عبدالله هاشم وهو صاحب فكرة التوكيل الشيخ

عبد الأمير إلى المحاكم وعمل له توكيلاً بالدفاع عنه في حالة تعرضه للإعتقال أو للمحاكمة وظل هذا التوكيل في طي الكتمان. في الساعات الأولى من بعد منتصف ليلة الحادي والعشرين من يناير 1996 تم الاعتقال الثاني للشيخ الجمري، وبعد اعتقاله تم وضعه مباشرة في زنزانة إنفرادية ولمدة تزيد على تسعة شهور. ولأن قانون أمن الدولة ينص في مادته الأولى: "على عدم جواز زيادة مدة الإيداع في السجن على ثلاث سنوات وكذلك عدم جواز القيام بالتفتيش أو اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى إلا بأمر قضائي"، فقد تقدم المحامي عبدالله هاشم بصفته محامي الشيخ الجمري بلائحة تظلم بتاريخ 21 يناير 1999 مطالباً بإطلاق سراحه بعد انقضاء فترة الثلاث سنوات في السجن. إلا أن المحكمة لم ترد على هذا التظلم واستمرت في سجنه مما يعد مخالفة صريحة للقانون الذي وضعته الحكومة بنفسها.

وبعد شهر واحد من التظلم وبالتحديد في 21 فبراير عقدت الجلسة الأولى للمحاكمة وكانت مدتها 45 دقيقة فقط. وقد تمّ فيها قراءة التهم الموجهة للشيخ الجمري ومنها خمسة أساسية هي:

- 1- السعي والتخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية.
 - 2- إدارة منظمة ترمي إلى قلب نظام الحكم بالقوة.
 - 3- التحريض على الإطلاف العمدي للمباني والأماكن العامة.
 - 4- التحريض على إتلاف أموال ثابتة ومنقولة مما ترتب عليه حمل حياة الناس وأمنهم للخطر.
 - 5- إذاعة أخبار وإشاعات كاذبة وبث دعايات مثيرة في داخل البلاد وخارجها من شأنها النيل من هيبة الدولة واعتبارها ولضرب الأمن العام.
- وكان رد الشيخ الجمري على هذه التهم: "أنه ليس مجرمًا وأن كل ما يطالب به هو عودة للمجلس الوطني".

حددت الجلسة الثانية في 7 مارس لكن وفاة الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في 6 مارس أدت إلى تأجيل المحاكمة حتى 4 يوليو 1999. وفي هذا الموعد المحدد عقدت الجلسة الثانية وكانت مدتها قرابة 40 دقيقة. وفي هذه الجلسة تمكن الدفاع من إحضار أربعة شهود أحدهم ابن الشيخ الجمري المهندس محمد جميل، والآخران هما الأستاذ عبدالوهاب حسين والأستاذ حسن المشيمع وكلاهما موقوف منذ يناير 1996.

وقد تحدث رئيس محكمة أمن الدولة مع المحامين لإقناعهم بعدم استدعاء شهود آخرين كان الدفاع سيطلبهم وهؤلاء كانوا بالتحديد الأستاذ علي ربيعة والشيخ عيسى الجودر وهما أعضاء لجنة العريضة الشعبية بالإضافة إلى السيد جواد الوداعي. وكان الدفاع يرمي إلى إثبات بطلان ادعاء الحكومة بأن الشيخ الجمري له ارتباطات خارجية من خلال شهادة رفاق دربه في المشروع الوطني وهما علي ربيعة وعيسى الجودر وكلاهما من الطائفة السننية بالإضافة إلى شخصية دينية شيعية مرموقة وهي السيد جواد الوداعي. إلا أن القاضي رأى أن حضور هؤلاء الشهود الثلاثة سيسبب إحراجاً شديداً للمحكمة لأن تهمة التخابر لا تتوافق مع المطالب الوطنية التي يدعو إليها الشيعة والسنة في العريضة المشتركة وإن التهمة ستكون أمراً غير معقول. أما الشهود الذين حضروا الجلسة فقد شهدوا أنهم جميعاً ليست لهم علاقة بأي من التهم الموجهة للشيخ الجمري، وأن الشيخ كان يشارك الشعب في مطالبه بصورة علنية وتشهد على ذلك جميع نشاطاته وخطبه واتصالاته ونهجه.

من خلال اللقاءات التي كانت تدور بين رئيس محكمة أمن الدولة ومحامي الدفاع أسر رئيس المحكمة لبعض المحامين على أن "الشيخ الجمري صديقي وأنا أعلم بأن تهمة التخابر ليست جدية ولن تكون هدفاً للمحكمة خصوصاً وأن القيادة العليا في البلاد طلبت تخليص موضوع الشيخ الجمري بسرعة". كما أن الإدعاء للعام أوحى بأنه لن يصر على هذه التهم. وعلى عكس هذه التصريحات والأقاويل فقد كانت إحدى التهم التي أُدين بها الشيخ عبدالأمير للجمري هي تهمة التخابر.

في السادس والعشرين من شهر يونيو 1999 استدعت المخابرات السيد صادق ابن الشيخ عبدالأمير الجمري ونقات له رغبة الأمير في إطلاق سراح والده إلا أن رئيس الوزراء ووزير الداخلية يطلبان من الشيخ عبدالأمير التعهد كتابياً بالالتزام بما يلي:

– عدم التصريح لأي وكالة صحافية وعدم إعطاء التصريحات السياسية لأحد.

– التوقف عن إلقاء خطابات جماهيرية أو رفع مطالب سياسية أمام الجماهير.

– التوقف عن تدريس طلاب العلوم الدينية في جامع الإمام زين العابدين.

وبعد التوقيع على هذا التعهد عليه أن يقرأه أمام الأمير ورئيس الوزراء وولي العهد على أن تقوم المخابرات بتصوير ذلك كله بغرض الاحتفاظ به في الأرشيف.

عندئذ تم ترتيب مقابلة الشيخ عبدالأمير مع إينه الذي عرض عليه شروط وزارة الداخلية ولم يتردد للشيخ عبدالأمير في القبول بهذه الشروط والتوقيع عليها. لكن ما حدث في

اليوم التالي للتوقيع على التعهد أمر مثير للدهشة حيث استدعت المخابرات السيد صديق وبحضور والده وتم إخطارهما برفض رئيس الوزراء إطلاق سراحه قبل إجراء المحاكمة.

لم تستغرق كل من الجلسة الثالثة والرابعة أكثر من 5 دقائق. فالجلسة الثالثة المنعقدة في السادس من يوليو كانت للإدعاء العام لكي يطرح رده على الشهود ولكنه لم يقدم أي شهود وأن جميع الملفات التي قدمها هي عبارة عن اعترافات لأشخاص موقوفين. وقد استلم الدفاع مذكرة الإدعاء العام وقام في اليوم التالي أي في صباح السابع من يوليو 1999 بتسليم الرد في مذكرة مكتوبة لقضاة محكمة أمن الدولة. وبدلاً من قراءة الرد فوجئ الدفاع بإصدار محكمة أمن الدولة برئاسة الشيخ عبدالرحمن بن جابر آل خليفة وعضوية علي منصور (مصري) ومحمد رأفت مصطفى برغش (مصري) حكماً قاسياً على الشيخ عبدالأمير الجمري بالسجن عشر سنوات ودفع غرامة قدرها 15 مليون دولار (5.7 مليون دينار). وقد جاء هذا الحكم للقاضي لينسف تصريحات الأمير التي تحدثت عن تغييرات وإصلاحات ومساواة بين المواطنين وليعيد في الوقت نفسه أجواء التوتر والإحتجاج من جديد.

في يوم الأربعاء الموافق 7 يوليو 1999 وهو اليوم الذي صدر فيه الحكم على الشيخ عبدالأمير الجمري نشر النائب في البرلمان المنحل محمد جابر صباح مقالاً في صحيفة القدس العربي اللندنية قال فيه ما يلي: "سيبقى موقفنا ثابتاً لا نتزحزح عنه وسنمضي بدون تردد مدافعين عن الجمري وسنتحمل ما يمكن أن يترتب على هذا الموقف من ردود أفعال لا اعتبارات عديدة أهمها على الإطلاق أن الجمري يجمعنا وإياه قاسم مشترك لا زال قائماً وسيظل قائماً حتى يتحقق ألا وهو تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية. ولكونه عضواً بارزاً ومناضلاً شجاعاً في لجنة العريضة، وطليعياً مقدماً على الساحة النضالية الوطنية لا يتستر وراء المثالية الكاذبة ولا يتوارى خوفاً من كلمة الحق وقول الصدق". وقد جاء هذا المقال ليعبر عن موقف لجنة العريضة الشعبية المتضامن وبشكل كامل مع الشيخ الجمري.

وخلال الأربعاء والعشرين ساعة الماضية التي أعقبت صدور الحكم على الشيخ عبدالأمير الجمري بعثت منظمات حقوقية عديدة برسائل إلى الحكومة مطالبة بالإفراج الفوري عنه والتخلي عن سياستها التعسفية.

وقد أصدرت "هيومن رايتس ووتش" بياناً شجبت فيه العقوبة الشديدة للشيخ الجمري وطالبت بالإفراج الفوري عن سبعة آخرين من الرموز السياسية المعتقلين معه وإلغاء محكمة الدولة. وعلق السيد هاني المجلي المدير التنفيذي للمنظمة على هذا الحكم بالقول:

البحرين تاريخ في ممارسة الإعتقال التعسفي والأحكام بغرامات كبيرة وأحكام سجن طويلة من أجل إسكات المعارضة السياسية وإن القوانين البحرينية تقمع حريات التعبير والتجمع".

لكن ما حدث في اليوم التالي وهو يوم الخميس الموافق 8 يوليو 1999 كان مفاجأة للجنة العريضة الشعبية والشارع السياسي في البحرين والرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية في العالم. ففي ظهيرة هذا اليوم نشرت الحكومة خيراً بأنها سوف تفرج عن الشيخ الجمري في حدود الساعة الثالثة بعد الظهر. وبالفعل اتصل مكتب رئيس الوزراء بمنزل الشيخ الجمري وطلب لقاءً عاجلاً مع اثنين من أبنائه هما: محمد جميل وصادق وكان الإثنين قد تمّ استدعاءهما من قبل جهاز المخابرات في صباح ذلك اليوم. كانت الساعة قد قاربت الثانية عشرة والنصف عندما رجع الأخوان إلى المنزل وليعلما بخبر استدعائهما لجلسة طارئة مع رئيس الوزراء، وقد استقبلهما رئيس الوزراء بحفاوة ولمدة نصف ساعة وقال لهما: "ليس لدي أي شيء ضد الشيخ عبدالأمير وأنا أعرفه منذ أيام المجلس الوطني ولكن أطراف أخرى دخلت بيننا". وأخبرهما أن الشيخ الجمري سيفرج عنه قبل الساعة الخامسة عصراً. ما كاد أبنا الشيخ الجمري يصلان إلى المنزل حتى كان هناك اتصال آخر بصادق يطلب منه أخذ ثياب علماء الدين التي يلبسها الشيخ الجمري والتوجه بها إلى سجن القلعة. ومن القلعة تم نقل الشيخ الجمري وابنه صادق إلى قصر الأمير بالرفاع في سيارة المخابرات. وما أن وصلا إلى قصر الأمير في الرفاع حتى كان في انتظارهما رموز العائلة الحاكمة ومجلس الوزراء. وقبل دخول الشيخ عبدالأمير إلى القاعة تم تسليمه رسالة الاعتذار لقراءتها أمام كل من الأمير ورئيس الوزراء وولي العهد وجميع أعضاء مجلس الوزراء. وكان هناك طاقم تلفزيوني كامل التجهيزات قام بتصوير هذا المشهد وحرصت وزارة الاعلام بتوجيهات الحكومة على عرض هذا الحدث في تلفزيون البحرين وذلك في الساعة الثامنة مساءً. وقد شاهد شعب البحرين الشيخ الجمري وهو يتلو الرسالة التالية أمام القيادة السياسية وفيها اعتذار عن كل ما بدر منه من أعمال وتعهد بالتوقف عن ممارسة العمل السيلسي :

صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى

حرسه الله تعالى

بعد تقديم ما يليق بمكان سموكم من التحية أوجه إليكم العزاء بالراحل الغالي والدكم العزيز وأب الشعب الرحيم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تغمده الله برحمته وجزاه على

أعماله ومنجزاته خير الجزاء. وأبارك لسموكم ما تحملتموه من مسؤولية قيادة هذه الأمة ورعاية شؤونها سائلاً المولى عز شأنه أن يسد خطاكم ويعينكم ويحفظكم ويكفيكم الأسوأ.

هذا وأرجو من سموكم أن تتقبلوا اعتذاري عما بدر مني من أخطاء أو مخالفات أو نقصير، والعذر عند كرام الناس مقبول، كما أرجو من سموكم قبول تعهداتي التي قدمتها لسعادة وزير الداخلية والتي سوف أكون متقيداً بها، كما أرجو من سموكم التكرم بإصدار أمركم السامي بالإفراج عني نظراً لكبر سني وتخلف صحتي، ودمتم محروسين.

راجيا فضلكم

عبد الأمير منصور الجمري

وكان للطريقة التي أدى فيها التحية للقيادة السياسية وهي تقبيل أنف ورأس الحاكم وعمه رئيس الوزراء وإين الحاكم وبعض الوزراء من آل خليفة بالإضافة الى ما تضمنته الرسالة من تنازلات... كان لهذا كله وقع الصاعقة على نفوس المواطنين الذين أصيبوا بالصدمة والذهول. وقد قام تلفزيون البحرين في نشرة الثامنة من مساء يوم الخميس ليلة الجمعة ببث نبأ العفو عن الشيخ الجمري وعرض لقطات حيّة للشيخ الجمري وهو يقوم بتقبيل أنف ورأس الحاكم وعمه رئيس الوزراء وإين الحاكم وبعض الوزراء من آل خليفة.

وقد فسرت المعارضة الهدف من وراء العرض التليفزيوني للطريقة التي تم فيها تقديم الشيخ عبد الأمير الجمري الاعتذار والإنسحاب من العمل السياسي بأنه من أجل القضاء عليه كرمز سياسي. ومتى ما تحقق هذا الهدف فإن ذلك يقود إلى هدف آخر وهو بث روح الهزيمة في نفوس أتباعه وإثارة السخط والإستياء بين المواطنين حتى ينفصوا من حوله. وبهذا تفتت الساحة السياسية ويتم القضاء على الإجماع الوطني.

لقد كان المشهد مؤثراً جداً ومن الذين تأثروا به وسجلوا انطباعاتهم عضو لجنة العريضة الشعبية السيد ابراهيم كمال الدين. يقول السيد كمال الدين: "كم كان المشهد مهيناً ومحرزاً بالنسبة لي ولجموع شعب البحرين ونحن نشاهد فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري وهو يلقي خطاب الاعتذار. تصورت أمامي والذي السيد علي كمال الدين بعمامته فدمعت عيناى على هذا المنظر المهين. إنه منظر مهين ليس للشيخ وحده وإنما لشعب البحرين قاطبة. وعندما لمحتي زوجتي والدموع تخر على وجنتي قالت "إنك تبكي يا أبا عمار ولنا لم اشاهدك في حياتي وأنت تبكي". وكان ردي عليها: "لا تلوميني أبداً فأنا أبكي لما لحق بشيخ الإنتفاضة وبشعب البحرين من الذل والمهانة. إن ما حدث للشيخ الجمري لم يحدث

للولاء أثناء اعتقال رجالات الهيئة في 1956 إذ اكتفى الإنجليز بمطالبتة بمغادرة أرض البحرين ولم يتعرضوا له بالأذى وذلك احتراماً لعمامته ومكانته الدينية".

وتزامناً مع هذا المشهد التراجيدي الحزين وقبل ساعتين من العرض التلفزيوني انتشرت قوات مكافحة الشغب في كل مكان وقامت بتفريق الحشود كما سيطرت قوات الأمن والمخابرات ومكافحة الشغب على جميع المنافذ المؤدية إلى بنى جمرة وفرضت حصاراً لمنع وصول المواطنين إلى منزل الشيخ. وكان هذا التحرك العسكري بداية فرض الحصار على منزل الشيخ الجمري ومنطقة سكنه بعد الإفراج عنه.

إلا أن هذا المشهد كان مثار غضب واستياء من قبل الجبهة الإسلامية الأمر الذي دفع الشيخ محفوظ للقول: "ما أقدم عليه الشيخ غير مبرر لا سياسياً ولا دينياً. لقد تسبّب في إثارة الغضب والإحباط حتى بين أتباعه".

وقد علّق مصدر إعلامي في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين على ما جرى قائلاً: "إن السلطة الحاكمة تتصور أنها بهذا الإجراء وعرض الشيخ الجمري بهذه الصورة المهينة سوف تفت من عضد شعبنا وتقال من صموده ولكنها ترتكب خطأ فادحاً لأن المسيرة لن تتوقف حتى التغيير الشامل في بلادنا الحبيبة وأن شعبنا الصامد غير ملزم بما قدمه الشيخ الجمري من تعهدات والتزامات.

وقد ألت هذه الحادثة إلى انقسام الشارع السياسي في البحرين بين رافض لقيادة الشيخ عبدالأمير الجمري لعدم تمكنه من الصمود في المحنة خاصة وأنه الرمز السياسي الذي يمثل الحركة الدستورية المطالبة، وبين متعاطف مع الشيخ في محنته بسبب كبر سنه وما يعانيه من أزمة قلبية إضافة إلى ما تعرّض له من تعذيب نفسي على يد المحققين.

ولم تمض ساعات على هذا الحدث حتى ظهرت كتابات على جدران قرية الدراز تقول (الجمري خائن)، فيما بادر آخرون بطرح إسم الشيخ عيسى قاسم كبديل.

لكن المثير للدهشة أن كل هذه التنازلات السياسية التي قدمها الشيخ عبدالأمير لم تكن لتشفع له لدى السلطة التي بادرت بوضعه في الإقامة الجبرية منذ اليوم الأول لإطلاق سراحه، وقامت بضرب طوق أمني حول منزله وأقدمت على سد كل المنافذ المؤدية إليه. ولم يسمح له بمغادرة المنزل أو يسمح للمواطنين بزيارته.

وقد استنكر المواطنون هذه المعاملة السيئة والمهينة وخرجت مسيرة في سترة منددة بأسلوب المحاكمة ومسرحية العفو لكن قوات الأمن تصدّت لها مستخدمة الغاز المسيل

للمدوع. كما خرجت مسيرة مماثلة في كرزكان وتمّ التصدي لها وألقت قوات الشغب القبض على ستة مواطنين.

وعلى أثر هذا الحدث أجرت منظمة العفو الدولية و"هيومن رايتس ووتش" اتصالات برموز المعارضة مستكرين صدور مثل هذا الحكم ومستفسرين عن صحة خبر وضعه في الإقامة الجبرية.

في اليوم التالي كان على الهاتف من لندن الدكتور منصور الجمري وهو يستكر ما حدث لوالده والحزن واضح من نبرات صوته وقلت له بالحرف الواحد: "إن هذه المحاكمة صورية وإن عليك أن تثق وتتأكد بأننا أعضاء لجنة العريضة لن نتخلي عن والدك بعد هذه التضحيات الجسام التي قدمها ونحن لا نتخلي علينا هذه المسرحية وسنظل نتعامل معه كأحد قادة العريضة الأساسيين". وقد أنهى الدكتور المكالمة الهاتفية بالتعبير عن شكره وتقديره لهذا الموقف المشرف.

في جامع الإمام زين العابدين الذي لا يبعد سوى خطوات عن منزل الشيخ الجمري خاطب عبدالغني ملا يوسف ملا عطية الشيخ عبدالأمير الجمري بالقول: "خلاص لا تفعل شيء ولا تتكلم وإلا سيكون مصيرك السجن".

فقال الشيخ الجمري: "عندي بحوث قديمة وكتابات سأفرغ لها".

وسأله أحد الحاضرين: "ما هو مستقبل حركتكم ومطالبكم؟"

فقال الشيخ الجمري: "ما رأيتموه في التلفزيون هذا هو".

وفي لقاء آخر مع الشيخ الجمري في هذا الجامع سأل أحد الحضور الشيخ الجمري عن بقية المساجين وهم علي بن أحمد والمشيوع وعبد الوهاب حسين ورد عليه الشيخ: "سيطلق سراحهم قريباً".

في الثامن من يوليو 1999 وزع منشور يحمل اسم الوطن السليب وتكمن أهمية نشر هذا المنشور في أنه يعكس حجم تباين وجهات النظر في الشارع السياسي في البحرين حول هذه الحادثة وهو كالآتي:

بارك الله بعشاق القيادة.. جاءت خطوة الإفراج عن سماحة الشيخ المجاهد القائد الشيخ عبد الأمير الجمري حفظه الله مفاجأة للجميع وعلى جميع الأصعدة خصوصاً بعد الاعتقالات التي شملت بعض الشخصيات المعروفة صباح نفس اليوم وكتحليل أولي لخطوة الإفراج عن الشيخ وتعليقاً على ما عرض في التلفزيون نقول:

أ- إن ثقتنا في الشيخ أبي جميل كبيرة ولا نتزعزع، وإن كل ما حصل له تفسير لا بد سيتضح خلال الأيام القادمة..

ب- بالنسبة لمسألة الاعتذار ليست مسألة جديدة فقد مر الشعب بهذه التجربة في فترة المبادرة عندما نشرت الصحف ما سمي (برسالة الاعتذار) التي كانت في الواقع كما وضع الشيخ وأصحاب المبادرة أنها كانت خطوة سياسية لحلحلة الأزمة وتحريك الحوار مع الحكومة وكانت كلمتهم المعروفة (لم نخطئ لكي نعتذر) ومسألة الاعتذار الجديدة لا بد أنها تأتي في نفس الإطار.

ت- إن خروج الشيخ بالصورة التي عرفها وعاشها الجميع بعد صدور الحكم عليه بيوم واحد يضعنا أمام احتمال قوي جداً وهو أن خروج الشيخ ليس ناتجاً عن مصلحة شخصية وإنما هو ناتج عن وجود اتفاق ما بين الشيخ والحكومة - نؤكد على أن هذا احتمال قوي جداً وليس أمراً حتمياً - ومن المفترض أن يكون له ضمانات أكبر من ضمانات مبادرة 95 م.

ث- على احتمال وجود الإتفاق المفروض في النقطة السابقة نتوقع أن الحكومة تعول على احتمالين: الأول، أن إظهار الشيخ في التلفزيون بالصورة التي شاهدها الجميع قد يسقط شخصية الشيخ من أعين الناس وبالتالي انفصال الشعب عن القيادة وانتهاء الحركة. لإشغال هذا الإحتمال ندعو الأخوة للتواجد يومياً عند بيت الشيخ في بني جمره بنفس كثافة يوم الإفراج عنه حتى تتضح الأمور إن شاء الله....

إلا أن البيان المطول الصادر عن الجبهة الإسلامية بتاريخ 1999/7/12 جاء مغايراً تماماً لما تضمنه المنشور أعلاه. إذ شئتُ البيان نقداً لاذعاً للقيادة الدينية ووجه اتهاماً للشيخ عبدالأمير الجمري وهو كما يلي:

إن سماحة الشيخ الجمري ليس في وضع يمكنه من قول كلمته في الأوضاع السياسية والاجتماعية والإقتصادية التي نعيشها، والسلطة الحاكمة تحاول أن تستغل الإفراج عنه بهذه الصورة المهينة لتنفيذ مخططاتها في الإجهاد على جنوة المقاومة في شعب البحرين.

لذا ينبغي علينا عدم اللجوء إلى التصورات التي لا تستند إلى الواقع ونبني عليها آمال تقودنا إلى الضياع، إن الأوضاع الحالية تتطلب منا اليقظة والحذر والتحرك السريع لتطويق مخطط السلطة الغادر، ومواجهته في بدايته قبل أن تبدأ السلطة بتنفيذه. فإذا كانت في المرة السابقة قد تمكنت من إيقاف زخم الإنتفاضة ووقف التظاهرات الجماهيرية عبر ما سمي حينها بأنه (مبادرة) ورأينا كيف أنها لم تكن أكثر من مؤامرة، استطاعت من خلالها تنفيذ مخططاتها الإجرامية، فإننا نحذر شعبنا من مغبة الإنجرار في هذا المخطط المشبوه، وإذا كنا نقدر كل العواطف للنبيلة التي يكنها الشعب المجاهد لسماحة الشيخ الجمري، إلا أن علينا معرفة الحقيقة المرة والمأساة التي يمكن أن نحل بنا جراء الإنتدفاع في تغليب العواطف على العقل والتفكير السليم.

إننا نعى أن وقع الصدمة كبير، وتداعياتها يمكن أن تؤدي إلى مواقف لا عقلانية ولكن الموقف يستدعي أن نخرج من حالة اللاتوازن التي تسعى السلطة إلى إبقاها فيها.

إننا نعتقد بإخلاص أن الدعوات التي صدرت من قبل القوى في محاولة منها لاستجلاء الموقف، ومحاولة دفع سماحة الشيخ الجمري لأن يعلن عن موقف ربما يغير واقع الحال، ولكن على الجميع أن يعلم بأن القضية أكبر من ذلك بكثير، وهي تتجاوز شخص سماحة الشيخ، فعلينا أن لا نعطي السلطة الغادرة الفرصة لتنفيذ مخططاتها وإدخال الجماهير في دوامة الإنتظار والتعويل على صدور موقف أو تأجيل المطالب لفترة لاحقة، مما سوف يمكن الحكم من إحكام قبضته وتنفيذ مخططة الذي بدأه.

يا جماهير شعبنا..

عليكم أن تعوا بأن قطار الثورة لا يتوقف عند أشخاص ولا ينتظر أحداً.. إن الحقيقة المؤلمة هي أن الشيخ الجمري قد توقف - مع الأسف - عن متابعة المسيرة التي بدأها، ولم نكن نتمنى هذه النهاية المؤلمة لرفيق درب.

إن خطورة الموقف توجب علينا أن ننصح البعض من الذين يسوقون التبريرات والتأويلات بالتوقف عن هذا الأسلوب المستهجن، الذي أهدر الفرص وفرط في التضحيات الجسيمة التي قمها شعب البحرين الأبوي وساهم بدرجة كبيرة في تشويش التفكير السليم وتغييب الوعي إلى درجة أن أصبحت البلاد والبساطة السياسية هي الطابع الغالب على نوعية التفكير السائد، مما أفاد السلطة الغاشمة في تمرير مخططاتها وألعيها الظاهر منها والمستتر في مجتمعنا البحراني.

إننا نؤكد من جديد على خطورة الوضع ودقته، وندعو شعبنا وقواه المخلصة لفتح حوارات واسعة وتجاوز حالات الخلاف والحساسيات وإثارة الإتهامات هنا وهناك، ووضع القضية في حجمها الطبيعي، فما شاهدناه خلال الحادثة المشؤومة وما تلاها هو التعبير عما يمكن أن تؤدي إليه التخرصات والتأويلات والتحليلات التي لا تستند إلى الواقع والحيثيات.

لنتظافر جميع الجهود من أجل تشكيل جبهة شعبية متراسة تدعم الوحدة الشعبية وتمكنها من اتخاذ موقف موحد يفوت الفرصة على السلطة الغاشمة، والبدء في مرحلة جديدة تتجاوز كل أخطاء الماضي وتجاوزاته، التي حكمتها الإنفعالات وتغليب الإشاعات على الحقائق وإلغاء العقل والمنطق الجاد، إننا مدعوون جميعاً لطرح مشروع البديل الوطني القادر على مواجهة واقع الفساد والإستبداد والقهر الذي تفرضه السلطة الغاشمة على بلادنا، واستبداله بواقع الحرية والعدالة الإجتماعية.

لقد أن الأوان لأن تبدأ القوى الجادة والمخلصة لتحمل دورها الريادي وتأخذ بيد شعبنا نحو الخلاص، فالوقت لا يحتمل التأويل أو التأجيل، والتقاوس عن تحمل الدور المسؤول يعني مشاركة السلطة الظالمة في تنفيذ مخططاتها الإجرامي بحق شعبنا.

ينبغي علينا أن لا نسمح لقوى التسطيح والتهميش التي لعبت دوراً كبيراً في إصاالنا إلى هذه الحالة المزرية بأن تستمر في ممارسة دورها اللامسؤول.
اللهم أشهد بأننا قد بلغنا.. اللهم أشهد بأننا قد بلغنا..
والله ولي التوفيق.. وما النصر إلا من عند الله..

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

1999/7/12

لا شك أن ما حدث كانت له تداعياته السلبية على الساحة السياسية لكن لجنة العريضة الشعبية وبحكم خبرتها السياسية ومن خلال تقييمها لهذا الوضع الدقيق والحساس وجدت أن مهمتها الأساسية هي العمل على تطوير الحدث وتجاوزه حتى لا يؤثر على المسيرة النضالية المطلوبة.

ففي ضوء هذا الحدث الكبير عقدت لجنة العريضة اجتماعاً خاصاً لتدارس هذه التطورات السريعة وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن القضاء على الشيخ كرمز وطني معناه نجاح الحكومة في طعن الحركة الدستورية في أحد رموزها وبالتالي إضعافها وتجريدها من مصداقيتها، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى قتل الروح المعنوية لدى شعب البحرين وإضعاف واجهة الحركة في الخارج. ولذا رأت لجنة العريضة أنه من صالح الحركة للدستورية قطع الطريق على الحكومة والوقوف مع الشيخ الجمري في محنته والعمل على إعادة الثقة والإعتبار له كمناضل ضحى بنفسه وبعائلته من أجل القضية. ومن هذا المنطلق فإن لجنة العريضة فوجئت بمحتوى مقال الأستاذ عبدالرحمن النعيمي الذي حمل العنوان "وداعاً يا شيخ المجاهدين". وفي الإجتماع الذي ضم الأستاذ إبراهيم كمال الدين والمهندس سعيد العسبول في مكتب علي ربيعة تم تكليف الأستاذ كمال الدين بالإتصال بالأستاذ عبدالرحمن النعيمي وإخطاره بأن القرار الذي اتخذته لجنة العريضة هو المحافظة على الشيخ عبدالأمير الجمري كرمز للنضال والتضحية وأن إحالته إلى التقاعد السياسي ليس في صالح قضيتنا الوطنية وإنما يخدم السلطة السياسية. وقد تفهم الأستاذ النعيمي وجهة نظر لجنة العريضة، وتبنى موقفها منذ تلك اللحظة. أما حركة أحرار البحرين فقد أصدرت بياناً خاصاً بتاريخ 9 يونيو 1999 استعرضت فيه سيرة هذا الرجل المناضل وما يحمله من مكانة في قلوب الناس في الداخل والخارج وأعلنت التضامن معه فيما يمر به من محنة.

وكخطوة عملية لتنفيذ قرار لجنة العريضة بمؤازرة هذه الشخصية المناضلة والوقوف إلى جانبها باشرت لجنة العريضة بالإتصال المستمر مع الشيخ عن طريق الهاتف تارة

وعن طريق عائلته تارة أخرى فيما هي واصلت وضع إسمه في كل البيانات والرسائل التي أصدرتها الحركة حتى تاريخ تحقيق الإنفراج السياسي.

زيارة الشيخ عبدالأمير الجمري أثناء الحصار

أثناء فترة الحصار قام أعضاء لجنة العريضة بعدة محاولات لمقابلة الشيخ بغرض التعبير عن صدق مشاعرهم والوقوف إلى جانبه ومواساته في محنته. في هذه الفترة كان الشيخ يعاني من حصارين: الأول يتمثل في الإقامة الجبرية، والثاني هو حصار رفاق دربه في النضال الوطني من الرموز والقيادات الدينية الذين آثروا قطع علاقتهم بالشيخ كرد فعل على قيامه بقراءة رسالة الاعتذار للنظام بعد صدور أحكام المحاكمة السورية. ولا ريب في أن الحصار الثاني هو الأشد وطأة والأكبر تأثيراً في نفسية الشيخ الذي ضحى بكل ما يعز عليه في سبيل القضية.

وبما أن موقف لجنة العريضة الشعبية كان مغايراً ومختلفاً تماماً كما أسلفنا فإن اللجنة لم تتردد عن التعبير عن تضامنها مع الشيخ الجمري والوقوف إلى جانبه في محنته والشد من أزره. ومنذ بدء الحصار كانت اللجنة على اتصال دائم به هاتفياً أو من خلال أفراد عائلته أو المقربين إليه. على أثر وفاة زوجة السيد محمد علي ابراهيم تمّ السماح للشيخ عبدالأمير لحضور الفاتحة للمقامة في مأتم الإثني عشرية بقرية بني جمرة. وقد رأى السيد محمد جاسم الدرازي الملقب بالضابط أن هذه فرصة ذهبية للجنة العريضة للالتقاء بالشيخ الجمري فما كان منه إلا أن قطع المسافة بين الدرازي إلى منزل علي ربيعة بالمحرق لإخطاره بذلك. ومن حسن الصدف أن يكون الشيخ عيسى الجودر متواجداً في المنزل وأن يعبر عن استعداده للقيام بهذه الزيارة خاصة وإن الإشاعة بموافقة الشيخ الجمري على إجراء لقاء صحفي مع رئيس تحرير جريدة أخبار الخليج الأستاذ الشايجي قد أخذت في الإنتشار. وقد استقل الشيخ عيسى الجودر سيارة السيد محمد جاسم الذي أخذه إلى بني جمرة فيما بقي السيد خليل الأريش في منزل علي ربيعة في انتظار عودة الدرازي. يقول الشيخ عيسى الجودر أنه وجد جميع منافذ بني جمرة مغلقة من قبل قوات الشرطة إلا أن السيد محمد الدرازي ومن خلال استخدام المنافذ الضيقة نجح في الدخول والوصول إلى المأتم الذي وجده أيضاً محاصر من جميع الجهات. لكن السيد محمد جاسم استخدم الطرقات الضيقة والأزقة حتى أوصل الشيخ عيسى إلى المأتم ومن جهة المطبخ وقل راجعاً في انتظاره إلى أن يفرغ من مهمته. وبمجرد أن دخل المأتم سأل الشيخ عيسى الجودر عن زوج المتوفية السيد محمد علي ابراهيم لتقديم واجب العزاء. إلا أن الحضور تعرفوا عليه في الحال ورحبوا به واقتادوه مباشرة إلى

للشيخ عبدالأمير الجمري الذي استلمه بالترحيب الحار والعناق. وبعد أن بلغه سلام زملائه من أعضاء لجنة العريضة أكد له عدم تخليهم عنه في هذه المحنة وأنهم لا زلوا يكونون له كل الإحترام والتقدير على تضحياته الجسام. وحتى يضعوا حداً للشائعات والأقاويل التي انتشرت حول تقاعد الشيخ عبدالأمير عن العمل السياسي أخبره الشيخ عيسى الجودر بأن اللجنة قد قررت وضع إسمه في كل المراسلات والعرائض التي أصدرتها والتي ستصدرها في المستقبل. وقد لمس الشيخ عيسى مدى فرحة الشيخ الجمري بهذه الوقفة الشجاعة في هذا لظرف العصيب وشكر الشيخ عيسى على تحمل المشاق للقيام بهذه الزيارة. بعد ذلك بدأ الشيخ عيسى في اطلاع الشيخ عبدالأمير على آخر التطورات في الوضع السياسي وخط سير العمل المطليبي وطلب منه عدم إجراء أية مقابلة مع أية جريدة في الوقت الحاضر حتى لا تستخدم هذه المقابلات للنيل منه والإساءة إليه.

وإذا كان النجاح حليف هذه الزيارة فإن هناك محاولتان فاشلتان: المحاولة الأولى هي التي قام بها كل من المهندس سعيد العسبول والشيخ عيسى الجودر وإبراهيم كمال الدين وعلي ربيعة وقد تمّ إيقافهم عند نقطة التفتيش ومنعهم من دخول المنطقة.

أما المحاولة الثانية فقد قام بها الشيخ عيسى الجودر والسيد إبراهيم كمال الدين والمهندس سعيد العسبول وذلك في الرابع من شهر أغسطس 1999. وفي هذه المحاولة لم نكتفِ الشرطة والمباحث المتمركزين عند نقطة التفتيش بمنعهم من الزيارة ولكنهم اقتادوهم إلى مركز شرطة الببيع وحال وصولهم المركز قامت الشرطة بتفتيش سيارة المهندس سعيد لعسبول قبل احتجازهم في إحدى الغرف. والغريب في هذا الموضوع أن الشيخ عيسى الجودر هو الوحيد من بين هؤلاء الثلاثة المحتجزين الذي تمّ التحقيق معه. وقد قام بالتحقيق معه الضابط "الرميحي" وكان سؤاله الأول له: "لماذا تزور هذا الشخص (أي الشيخ الجمري) وهو بحراني (أي شيعي)؟ لماذا تورط حالك مع هؤلاء الشيعة وأنت ابن عرب؟ وكان رد الشيخ عيسى الجودر: "أنني أعتبر الشيخ الجمري بمثابة أخ لي والزيارة له واجبة في هذا لظرف وكلنا مواطنون وأنا أفخر وأعتز بصداقته". وقد استغرقت مدة الحجز قرابة الساعتين.

وما دمنّا في سياق الحديث عن الزيارات فإنه من المهم التطرق للزيارة التي قام بها الشيخ سليمان المدني رغم أنها تعتبر في عداد الزيارات المسموح بها. وتكتسب هذه لزيارة أهميتها كون الشيخ سليمان على علاقة حميمة مع النظام السياسي وعلى خلاف تام مع الحركة للمطليبية وبشكل خاص مع الشيخ عبدالأمير الجمري. وقد تمتّ للزيارة في منزل

الشيخ الجمري وبحضور الشيخ عبدالمحسن ملا عطية وعلى أثر هذا الإجتماع سرت الشائعات التي تقول بأن الشيخ الجمري سيجتمع مع كل من الشيخ سليمان المدني ووزير الداخلية خلال الأيام القليلة القادمة وذلك تمهيدا للإفراج عن أصحاب المبادرة بعد أن يقدموا الاعتذار ويوقعوا التعهد.

اللقاء الصحفي لولي عهد البحرين مع الصحفية بارعة علم الدين

بدعوة من وزير الدفاع جيفري هون بدأت زيارة ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى لندن في الثامن والعشرين من فبراير 2000.

وعلى هامش هذه الزيارة قام ولي العهد بدعوة عدد من البريطانيين على إفطار وذلك صباح يوم الأربعاء الموافق الأول من مارس. وإلى جانب الأكاديميين والباحثين والصحافيين البريطانيين والغربيين الذين ضمهم هذه الجلسة المفتوحة حضر السفير البحريني لدى بريطانيا الشيخ عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة والشيخ محمد بن عيسى رئيس ديوان ولي العهد والشيخ خالد بن أحمد آل خليفة مدير العلاقات العامة بديوان الشيخ سلمان والسيد عادل ساتر المستشار في السفارة وجريدة الحياة. وفي اليوم التالي لهذا اللقاء نشرت الصحفية بارعة علم الدين ما يلي: يقول الشيخ سلمان: "أن حوارنا مع جيراننا ضروري قبل التقدم بحياتنا الديمقراطية. وأنه من الضروري أن يستمر التطور في دولة البحرين وفي شتى المجالات ومختلف الإتجاهات في الفترة الزمنية والشكل اللذين يناسبان بلدنا ومواطنينا ومحيطنا". وأضاف: "نحن لا نعيش في الخلاء بل أننا محاطون بجيران أقوىاء وكبار. ومن هنا فلا بد عندما نريد التقدم بحياتنا الديمقراطية أن تتم مثل هذه الخطوة بعد حوار مع جيراننا وحلفائنا. ونحن في الواقع سعداء بعودة الإنتخابات البلدية التي ستساهم بها المرأة بصوتها، وهناك خطوات أخرى نفكر باتخاذها وستحصل في الوقت المناسب".

وأشار الشيخ سلمان إلى الإصلاحات العديدة التي تمت منذ تسلم والده الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين مقاليد الحكم في المجالات المالية والإقتصادية والإجتماعية وفي مجالات حقوق الإنسان.

وأعرب عن ترحيب دولة البحرين بالتطورات الإيجابية التي تحصل في إيران واعتبر نتائج الإنتخابات الإيرانية الأولى مشجعة، متمنياً أن تكون نتائج المرحلة الثانية

مكلمة لنتائج المرحلة الأولى على أن يترجم هذا كله لدعم التعاون المثمر بين دول المنطقة من أجل الوصول إلى الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

وفي هذا السياق قال الشيخ سلمان: " نهني الرئيس خاتمي على هذه النتائج ونتطلع إلى إقامة علاقات مع جميع دول المنطقة مبنية على احترام سيادة كل دولة فيها واستقرارها، والمطلوب هو أن نوجد نظاماً يستطيع البقاء والإستمرار ويناسبنا".

وذاتي إلى الموضوع المهم الذي تطرّق إليه ولي العهد والذي شدّ انتباه الحركة الدستورية وهو موضوع المعارضة البحرينية حيث قال: "إن هناك دعوة مفتوحة وجهها الأمير الشيخ حمد لهؤلاء للعودة إلى البحرين، خصوصاً أننا مصممون على المضي بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية". "إنهم (المبعدون) إذا ما عادوا فإنهم سيحاكمون كما حوكم أسلافهم ممن كانوا متورطين بالأحداث التي بدأت العام 1994، وأستطيع أن أقول أن المناخ مناسب اليوم لهؤلاء للعودة، خصوصاً وأن 32 من هؤلاء عادوا وصدر عنهم عفو شامل، ونحن نريد أن يعود زعماء هؤلاء ليحاكموا حسب القوانين المعمول بها في البلاد".

وشدد ولي العهد البحريني على ضرورة الإلتزام بحكم القانون والعدالة لأن هذا يؤمن الإستمرارية ويمنحنا الشعور بالأمن والاستقرار، وعلى التزم النظام الإقتصادي الحر، واحترام حقوق المواطنين البحرينيين وواجباتهم وإشراكهم في النظام وإعطائهم القوة ليشاركوا في عملية إنماء بلادهم وتقديمها.

وعن زيارته الرسمية الحالية إلى بريطانيا قال الشيخ سلمان: "إنها كانت مناسبة لحضور افتتاح المبادرات الدفاعية البحرينية - البريطانية، وأعتقد أن من المهم جداً لاستمرار الحوار بين الأصدقاء، خصوصاً إذا كانوا يعملون من أجل الوصول إلى نفس الهدف وهو الإستقرار والأمن في الخليج، وأعتقد أن من المهم جداً بحث تطلعاتنا المستقبلية مع أصدقائنا، ويمكنني القول أن مباحثاتنا كانت ودية جداً وناجحة جداً وواقعية وذات أهداف محددة".

لا شك أن حديث الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة عن المبعدين ووصفهم بالمتهمين الذين يجب أن يقدموا للمحاكمة قد أثار استياء المعارضة السياسية التي كانت تتوقع من ولي العهد أن يخاطبهم كضحايا لسياسات القمع والإضطهاد السياسي الذي مورس إبان فترة الإستعمار البريطاني وحقبة قانون أمن الدولة وأن ينصب حديثه عن التعويض وجبر خاطر بعد طول المعاناة.

مجلس الشورى الثالث

ساد الاعتقاد لدى القوى الوطنية والنخبة السياسية أن المجلس الذي انفض دور انعقاده في الثلاثين من شهر مايو 2000 هو نهاية المجالس المعينة خاصة وأن الأمير الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد بدأ للحديث عن المشروع الإصلاحى والإصلاح الإدارى والمالى. لكن المجتمع في البحرين فوجئ بحديث القيادة السياسية عن خطة لتطوير المجلس المعين عن طريق تطعيمه بمشاركة المرأة الأمر الذي أثار الشكوك في الوسط السياسى حول مغزى تمديد تجربة مجلس الشورى في ظل هذا الظرف الذي يتسم بالإنفتاح السياسى وبارتفاع نبرة حديث القيادة السياسية عن الإنتقال إلى مرحلة للمجالس المنتخبة.

في السابع والعشرين من شهر سبتمبر صدر المرسوم الأميرى رقم (29) لسنة 2000 بتعيين أعضاء مجلس الشورى الجديد. وفي هذا التعيين تم استبدال 22 عضواً من الأعضاء السابقين لكن هذا التعيين الجديد شمل ولأول مرة تعيين أربع نساء كما روعي في التعيين أن يكون ممثلاً للطوائف والأديان الأخرى التي لم يكن لها أي تمثيل في المجلسين السابقين. وقد نددت لمعارضة في الداخل والخارج بمثل هذا التطوير الذي انحصر داخل إطار المجلس المعين الفاقد للصلاحيات والذي تجاهل بشكل كامل جوهر القضية الخلافية وهي تفعيل الدستور.

في خطابه أمام مجلس الشورى في دورة انعقاده التاسع بتاريخ 3 أكتوبر 2000 تحدث الأمير عن مسائل التطوير الدستوري والتنظيمي. فتطرق إلى مشروع الميثاق الوطنى ودعا إلى الحوار الوطنى الشامل من قبل قطاعات المجتمع ومؤسساته وفعالياته.

والحقيقة أن الحكومة وعن طريق الحديث عن الإصلاح السياسى والإدارى وقرارها بتعيين النساء في المجلس المعين استطاعت أن تحقق كسباً سياسياً محدوداً على مستوى الخارج. فعلى سبيل المثال اعتبر وزير الدولة للشؤون الخارجية السيد بيتر هين الإعلان عن الإصلاحات الهامة والشاملة في تطوير الحياة الديمقراطية والمشاركة بمثابة تطور إيجابى، وقال في لقائه مع جريدة الأيام بتاريخ 6 أكتوبر 2000 أن البحرين تستحق الكثير من الإطراء والمديح على هذه التوجهات وإنهم في بريطانيا يعتبرون هذا كشعاع نور في طريق التقدم والديمقراطية، وإنه يعتقد أن على الآخرين أن يتطلعوا إليه بإعجاب.

وعن إشراك المرأة كعضو في مجلس الشورى قال بيتر هين إن ما حصل في البحرين يستحق تقدير العالم بأجمعه وأنه يدعم بشكل خاص إشراك المرأة في مجلس الشورى وإنه يعتبر ذلك عنصراً إيجابياً وربما يكون حافزاً لإشراكها في الإنتخابات المقبلة.

في لقاء الأمير مع رئيس وأعضاء مجلس الشورى مساء يوم الإثنين الموافق 6 نوفمبر 2000 أثنى الأمير على الجهود المخلصة التي يبذلها المجلس وامتدح الإنجازات التي حققها وقال إنه سيولي مجلس الشورى اهتمامه من أجل تطوير هذه المسيرة الطيبة وصولاً بها إلى النهج الذي يرتضيه ويخدم تطلعات وطموحات شعبه الوفي. وأشار إلى مشاركة المرأة في مجلس الشورى فقال إنها جاءت عن قناعة نتيجة الدور الذي تقوم به في المجتمع وأنه يحرص كل الحرص على أن تتبوأ المكانة اللائقة بها إلى جانب الرجل.

إلا أن الموضوع المهم الذي شد انتباه النخبة السياسية هو موضوع الشرعية. فقد لشر الأمير إلى أن شرعية والده المرحوم الشيخ عيسى قد انطلقت من الإستفتاء العام الذي أشرفت على إجرائه الأمم المتحدة في عام 1970 وإنه شخصياً سيعتمد في تعزيز هذه الشرعية على الميثاق الوطني.

وفي هذا السياق تحدث الأمير عن ملامح مستقبل البحرين السياسي وما يحمله من تصور تنظيمي ودستوري جديد يعزز النمو والإزدهار لانطلاقة جديدة للدولة، وأكد على الدور الهام الذي سيضطلع به مجلس الشورى في تحقيق الهدف المنشود.

وهنا لا بد من التساؤل عن مغزى طرح موضوع شرعية الحاكم في الوقت الذي أكد الدستور العقدي لعام 1973 على هذه الشرعية في النظام الوراثي للحكم. وفي هذا الخصوص وجب النظر الى أن استفتاء الأمم المتحدة في عام 1970 لم يكن استفتاء على شرعية الحاكم بقدر ما كان استفتاء على عروبة البحرين بالدرجة الأولى ومن ثم مستقبل البحرين السياسي المبني على المشاركة الشعبية في صنع القرار وفقاً للدستور. وفي هذا الدستور العقدي تم التعاقد على هذه المشاركة الشعبية مقابل التأكيد على الحكم الوراثي للعائلة الحاكمة. وفي اعتقادي أن إلغاء دستور 1973 لم يترتب عليه فقط إلغاء المشاركة الشعبية في صنع القرار وإنما ترتب عليه أيضاً إلغاء شرعية النظام القائم على الحكم الوراثي. والخطورة في الموضوع أن هذا الفراغ الدستوري لا يمكن سدّه أو معالجته عن طريق الميثاق أو الدستور الجديد لأن هاتين الوثيقتين ليس بمقدورهما توفير هذه الشرعية.

ونأتي الآن إلى تأكيد الأمير على الدور الهام الذي سيلعبه مجلس الشورى في مستقبل البحرين السياسي وكيف أنه فات على المعارضة استدراك وفهم معنى وأبعاد هذا التأكيد مكثفين بالتطمينات والتصريحات التي أكدت أن المجلس المعين هو للمشورة فقط كنوع من الضمان حتى إذا ما تحقق الإجماع الشعبي على الميثاق اكتشفنا جميعاً وبعد فوات الأوان خطورة الدور الذي يلعبه المجلس المعين في حياتنا السياسية سواء فيما يتعلق بالعمل التشريعي أو الدستوري وفي إحكام الرقابة على المال العام.

ويؤخذ على القوى السياسية أنها وبفعل الجو المشحون بالتفاؤل وثقتها للكبرة في المشروع الإصلاحى سارعت إلى إزالة التحالف التاريخى الممثل فى لجنة العريضة عن طريقها وذلك بهدف إفساح المجال لإنشاء تكويناتها السياسية الخاصة بها. فى ندوة نادى العروبة الموسعة والمنعقدة فى الثانى من مايو 2001 تحت عنوان: "أولويات المرحلة الراهنة" كنت قد شبهت ما يجرى فى ساحتنا لسياسية من ماراثون القوى السياسية وتهافتها بما حدث فى معركة أحد. فقد رأينا على الطبيعة كيف طغت المصالح الشخصية والحزبية الضيقة على السطح ولم يعد هناك من يسمع نداء التاريخ لوقف التكالب والتناحر على تحقيق هذه المصالح.

فى لقاء سمو الأمير مع شبكة "سى.إن.إن." الأمريكية فى الثانى من أغسطس من عام 2000 وفى معرض حديثه مع المراسلة كرستينا أمانبور تطرق الشيخ حمد إلى الوضع الداخلى فأكد على أن البحرين مقبلة على إصلاحات سياسية على النهج الذى يقبله الشعب وقال سموه أنه بصفته كقائد متفهم سيحاول الإطلاع على الرغبات وكيف تسيير التطلعات. وأكد سموه أن الجبهة الوطنية متماسكة ولا توجد أية مشاكل أو اضطرابات.

لكن الأمر المهم والملفت للنظر فى هذه المقابلة هو إعلان سمو الأمير عن ترحيبه بأية زيارة تتوي منظمة العفو الدولية القيام بها للبحرين للإطلاع على الوضع عن كثب. وقد اكتشفنا بعد حين أن رغبة الأمير فى هذه الزيارة لم تتحقق على أرض الواقع بدليل أن التقرير التالى لمنظمة العفو الدولية تحدث عن رفض الحكومة السماح لها بالزيارة المزمع تنفيذها فى شهر نوفمبر. وهذا الرفض يثير بطبيعة الحال التساؤل حول من هى الجهة صاحبة المصلحة فى عدم تنفيذ رغبات الأمير؟

تشكيل لجنة حقوق الإنسان فى مجلس الشورى

من للمواضيع المهمة التى شغلت الرأى لعام فى البحرين خلال عام 1999 و2000 موضوع تشكيل لجنة لحقوق الإنسان من داخل مجلس الشورى. وتجدر الإشارة إلى أن قرار التشكيل قد صدر من القيادة السياسية وأن هذه اللجنة تتبع مجلس الشورى الذى يقوم باختيار أعضائها لكنها وحسب الإختصاصات الموكلة إليها لا تقدم تقاريرها للمجلس المعين.

فى العاشر من أكتوبر 1999 صدر الأمر الأميرى رقم (24) لسنة 1999

بإنشاء لجنة حقوق الإنسان فى مجلس الشورى.

وقد نصّت المادة الثانية على أن تتألف اللجنة من ستة من أعضاء مجلس الشورى، على أن يسمي رئيس مجلس الشورى أحد نائبيه رئيساً لهذه اللجنة وأن ينتخب أعضاء المجلس الخمسة الأعضاء الباقين في بداية كل دورة انعقاد، وتكون مدة اللجنة أربع سنوات تبدأ من تاريخ تشكيلها.

أما المادة الثالثة فقد أجازت الجمع بين عضوية اللجنة وعضوية لجان مجلس الشورى.

أما اختصاصات اللجنة فقد تمّ تحديدها في المادة الرابعة وهي:

- 1_ دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في دولة البحرين من حيث ما يتعلق منها بمسائل تدخل ضمن مجالات حقوق الإنسان واقتراح التعديلات التي تراها مناسبة في هذا الشأن.
- 2_ الإسهام والتعاون مع الأجهزة الرسمية المعنية في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.
- 3_ متابعة مسائل حقوق الإنسان والعمل على حمايتها واقتراح الحلول المناسبة لها.
- 4_ المشاركة في الندوات وإجراء البحوث والدراسات في مجالات حقوق الإنسان والمساهمة في أية اجتماعات برلمانية عربية أو دولية متعلقة بتلك المجالات.
- 5_ تنمية الصلات وتوثيق العلاقات مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.
- 6_ التعاون والتفاعل مع اللجان المماثلة على المستوى الخليجي والعربي والدولي.
- 7_ متابعة اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي فيما يخص مسائل حقوق الإنسان.
- 8- بحث ما يحال إليها من أمير البلاد ورئيس مجلس الوزراء من موضوعات ذات صلة بمجالات حقوق الإنسان.

وللجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها أن تقوم بالتنسيق مع وزارات الدولة والجهات المعنية الأخرى للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة.

وحسب ما نصّت عليه المادة السادسة فإن اللجنة ترفع تقاريرها بشأن هذه الإختصاصات إلى أمير البلاد ورئيس مجلس الوزراء من خلال رئيس مجلس الشورى وذلك لاتخاذ ما يناسب في شأنها.

أما المادة السابعة فنصت على عدم إخضاع تقارير اللجنة وتوصياتها للمناقشة سواء في جلسات مجلس الشورى أو لجانه لكنها أعطت رئيس مجلس الشورى حق إحاطة أعضاء المجلس علماً بما رفع من تقارير اللجنة وتوصياتها.

بعد يومين من صدور الأمر الأميري أي في الثاني عشر من أكتوبر عرض رئيس المجلس إبراهيم محمد حسن على الأعضاء الأمر الأميري الخاص بإنشاء لجنة لحقوق

الإنتسان بمجلس الشورى وأصدر قراراً بتعيين نائبه الثاني سمير إبراهيم رجب كرئيس للجنة. أما بقية أعضاء اللجنة فتم انتخابهم من قبل الأعضاء وفاز بالعضوية كل من نقي محمد البحارنة وأحمد سلمان كمال الدين وفيصل حسن فولاذ وخليفة أحمد البنعلي وأحمد مبارك النعيمي.

وفي هذا الخصوص تحدث وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام موضعاً الأبعاد الحضارية والإنسانية للأمر الأميري السامي بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان مؤكداً على أن حقوق الإنسان في مختلف المجالات تأتي دائماً في مقدمة أولويات وبرامج الحكومة وأن قرار إنشاء اللجنة يأتي ترجمة لهذه السياسات الراسخة التي نلتزم بها دولة البحرين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يتوافق تكوين هذه اللجنة وما رافقها من تصريحات رسمية حول الأبعاد الحضارية لهذا التشكيل مع مواصلة الحكومة الإنتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان؟ وإذا كانت حقوق الإنسان في مقدمة أولويات وبرامج الحكومة حسب قول الوزير، فلماذا يستمر اعتقال الناشطين السياسيين وعلى رأسهم الأستاذ عبد الوهاب حسين ويتواصل الحصار على منزل الشيخ عبدالأمير الجمري. وإذا كانت الحكومة جادة في معالجة حقوق الإنسان فلماذا لم تبدأ بوقف أعمال العنف والإعتقال والتعذيب وتسارع إلى إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة اللذين تسببا في حدوث هذه الإنتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان؟

ونأتي الآن لبحث الأسباب التي حدثت بالحكومة لتشكيل هذه اللجنة وفي هذا الظرف علماً أن الإختصاصات والأعمال التي حواها الأمر الأميري تدل وبشكل واضح على الأهداف الحقيقية وراء هذا التشكيل وهي كالآتي:

1_ إن قرار تشكيل هذه اللجنة لا يخرج عن إطار المناورات السياسية من أجل كسب الوقت والإلتفاف على المطالب الحقيقية. فالحكومة تهدف من وراء هذا التشكيل الظهور بمظهر الحريص على صيانة حقوق الإنسان في العالم الخارجي من أجل كسب ود الحكومات في الغرب ومنظمات حقوق الإنسان.

2_ إنها تريد من هذه اللجنة القيام بالدور الإعلامي والدعائي للنظام عن طريق المشاركة في الندوات والمساهمة في أية اجتماعات برلمانية عربية أو دولية متعلقة بتلك المجالات حسب ما نصت عليه المادة الثانية المتعلقة بالإختصاصات.

3_ إنها تريد من اللجنة القيام بدور المدافع عن انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق بناء وتوثيق العلاقة مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

4_ وفي سبيل تحسين صورة النظام فإن أحد اختصاصات اللجنة هو التعاون والتفاعل مع اللجان المماثلة على المستوى الخليجي والعربي والدولي.

5_ أما السبب الأخير فهو مهمة متابعة اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي فيما يخص مسائل حقوق الإنسان كما نصت على ذلك المادة الثانية من الإختصاصات.

وحتى تتجح في فك الحصار الشعبي المفروض عليها قامت اللجنة بحملة إعلامية ودعائية بهدف إقناع ضحايا التعذيب بقدرتها على معالجة ما أصابهم من أضرار جسدية ونفسية بالرغم من أنها لجنة إستشارية ولا تملك الصلاحيات التي تخولها برصد الإنتهاكات واستلام شكاوى ضحايا التعذيب والقيام بتقصي الحقائق.

كان رد فعل المواطنين تجاه تشكيل هذه اللجنة سريعاً جداً. إذ تم استقبالها بموجة من التهمك والسخرية. وقد تركزت أسئلة المواطنين حول جدوى وجود مثل هذه اللجنة التابعة للحكومة وهل أصبح من المعقول أن تقوم الحكومة بمحاسبة نفسها على ما قامت به من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. وكيف تقوم الحكومة بدور الخصم والحكم في قضية من أصعب وأعقد القضايا التي تمس آلاف الضحايا من المواطنين.

لكن ما طرحه النائب السابق في البرلمان المنحل الأستاذ محمد جابر صباح في المقال الذي نشره في جريدة القدس بتاريخ 20 نوفمبر 2000 شكل نوعاً من التحدي لهذه اللجنة. ففي هذا المقال تساءل الكاتب فيما لو أن اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان لديها من الصلاحيات ما يمكنها من طرح ومعالجة أهم وأخطر ثلاث قضايا حقوقية لا زالت تؤرق المجتمع البحريني وهي:

1) قضية تجميد الدستور العقدي لعام 1973. (2) قانون أمن الدولة.

3) قضية المبعدين.

وربط الكاتب مصداقية هذه اللجنة بقدرتها على حل هذه القضايا.

وبالطبع فإن هذه اللجنة ليس بمقدورها الإقتراب من مثل هذه القضايا الصعبة والحساسة وهي لم تتأسس في الأساس لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. ولذا فسرعان ما أتضح دور هذه اللجنة وانكشف الغرض من تشكيلها وذلك بعد مرور شهرين على مباشرتها أعمالها.

لكن الغريب في الموضوع هو رفض المواطنين التعامل مع هذه التشكيلة الحكومية منذ اليوم الأول لصدور المرسوم الأميري بتشكيلها وأصبح موضوع مقاطعة هذه اللجنة

هو سيد الموقف. وهذا الموقف نابع بطبيعة الحال من انعدام ثقة المواطنين في الحكومة وما يلحق بها من مؤسسات.

وفي تعليق لها على هذا التشكيل قالت أحرار البحرين في لندن أن القضية في البحرين قضية سياسية بالدرجة الأولى وأن تشكيل لجنة صورية هنا وأخرى هناك لن يطور الوضع السياسي خطوة واحدة.

وقالت إن تشكيل اللجنة غير دستوري وأن أفق عملها بعيد كل البعد عن الدستور، حيث لم يشر الأمير في قراره إلى المواد الدستورية التي تحمي الحريات العامة والمشاركة السياسية كأساس لعمل اللجنة وإطار نشاطها وبالتالي فهي خطوة من أجل تلميع صورة النظام والتعظيم على ممارسات جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون.

في السادس والعشرين من شهر يونيو 2000 افتتح في جنيف مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية والإقتصادية بحضور وفد رسمي بحريني كبير برئاسة وزير العمل عبدالنبي الشعلة. ومن بين الذين حضروا المؤتمر الأستاذ المحامي سمير رجب بصفته رئيساً للجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الشورى. وقد شارك المحامي سمير رجب بإلقاء كلمة اقتصرت على الدفاع عن النظام وتحسين صورته بدلاً من التنديد بالإنتهاكات الخطيرة التي عاشها شعب البحرين طوال عقود من الزمن وخاصة في عقد التسعينيات.

وبالرغم من الفشل الفريع الذي منيت به اللجنة في الداخل بسبب عدم قدرتها على كسب ثقة المواطنين بالإضافة إلى عجزها عن تحقيق أهدافها الدعائية وتحسين صورة النظام في المحافل الدولية.. بالرغم من ذلك فإن هذه اللجنة حظيت بتقدير وإعجاب رئيس الوزراء بسبب دفاعها المستميت عن النظام سواء في الداخل أو الخارج. وتقديراً لدورها في جنيف وفي محاولة لشد أزرها وتشجيعها على الإستمرار في أداء عملها الدعائي للنظام تم ترتيب مقابلة أعضائها برئيس الوزراء وذلك في نهاية شهر أغسطس 2000 حيث عبّر عن تأييده ومساندته للدور الحقوقي والتوعوي الذي تقوم به اللجنة.

خلاصة القول أن هذه اللجنة فشلت فشلاً ذريعاً في تحسين صورة النظام، إلا أن ميلادها كان بمثابة الدافع القوي للمهتمين بحقوق الإنسان إلى ركوب مخاطر أمن الدولة ومباشرة إجراءات تشكيل أول جمعية أهلية مستقلة لحقوق الإنسان في البحرين.

الفصل الخامس:
مخاطبة الحكومات
ومنظمات وهيئات عالمية

أهمية ساحة العمل الخارجي

لم تكن إدارة المعتكف السياسي في تلك الظروف الأمنية وفي ظل الهجمة الإعلامية الشرسة التي قادتها الحكومة في الداخل والخارج بالأمر السهل أبداً. فقد دأبت السلطة ومنذ اندلاع الإنتفاضة في عام 1994 على تزييف الواقع وتشويه صورة الحركة ووصمها تارة بالطائفية وتارة أخرى بأنها تعمل بوحى من الخارج. وفي سبيل إنجاح حملتها الدعائية والإعلامية رصدت الحكومة الأموال الضخمة لتمويل مكاتب العلاقات العامة في لندن والقاهرة التي يشرف عليها السيد عمر الحسن. كما قامت بتمويل الزيارات المتكررة للنواب البريطانيين الذين كان عمر الحسن يضع برنامج زيارتهم ويتم إسكانهم في أرقى فنادق البحرين ويتم توزيع العطايا والهدايا عليهم مقابل إطلاق تصريحاتهم الداعمة والمؤيدة لسياسات الحكومة.

لقد توصلت المعارضة إلى قناعة تامة بأن الساحة التي تحدد حسم المعركة هي الخارج مع عدم التقليل من شأن المقاومة المدنية في الداخل. لكن المعركة في الخارج لم تكن متكافئة أبداً من حيث التجنيد والتمويل. فمقابل إمكانيات الحكومة المادية الهائلة التي كانت تصرف من أموال الميزانية العامة على مكاتب العلاقات العامة وبالأخص مكتب الخليج للعلاقات العامة التي يشرف عليها الدكتور عمر الحسن في لندن والقاهرة والبحرين كان أعضاء الحركة المطلوبة يعتمدون على جيبهم الخاص في تمويل زيارتهم إلى أوروبا والولايات المتحدة من أجل دحض ادعاءات السلطة والدفاع عن المطالب المشروعة لشعب البحرين. والحقيقة أن الحرب الإعلامية لم يشد أوارها إلا بعد أن تنكرت السلطة لاتفاق المبادرة وإقدامها على اعتقال قياداتها ورموزها. فبعد هذه الواقعة مباشرة شهدت ساحات الغرب هذا التحرك الواسع لجماعة لندن وسوريا وأعضاء لجنة العريضة. وفيما يتعلق بنشاط أعضاء لجنة العريضة فإن الفضل فيه يعود إلى حركة أحرار البحرين والأستاذ حسن موسى (أبو جنات) الذي يمثل منظمة حقوق الإنسان في البحرين ومركزها الدانمارك. وقد دأب الأستاذ حسن موسى على وضع برنامج الزيارات واللقاءات لأعضاء لجنة العريضة بحيث تغطي أكبر عدد ممكن من النواب والمحامين البريطانيين ونواب البرلمان الأوروبي والمنظمات الحقوقية في بريطانيا وغيرها.

وتقتضي الأمانة التاريخية الإعراف والإقرار بالدور الكبير الذي لعبه الأستاذ حسن موسى في ترتيب اللقاء بين وزارة الخارجية البريطانية وبين ممثلي الحركة المطلوبة مما يعد مكسباً سياسياً للحركة الدستورية. وفي هذا الإجتماع الذي جمع الأستاذة حصة

الخميري وعلي ربيعة والأستاذ حسن موسى، استطاع وفد لجنة العريضة إقناع وزارة الخارجية بالأسباب الحقيقية وراء اندلاع الأحداث وإصرار الحكومة على الحل الأمني كبديل للحل السلمي ورفضها القاطع لفتح باب الحوار مع المعارضة من أجل وضع حد للصراع السياسي.

وزاد من أهمية الأدوار والنشاطات السياسية التي قامت بها لجنة العريضة في الخارج أن أعضاء اللجنة من الوطنيين عملوا على تقديم العمل المطلبي للعالم على أنه نضال وطني وأن الحركة المطالبة هي ذلك الائتلاف الواسع الذي يضم كافة القوى السياسية في الساحة من علمانيين ودينيين. ففي أوج الحملات الإعلامية التي شنتها الحكومة للتشويه على الحركة الدستورية ووصمها بالطائفية كان مجرد جلوس الوطنيين والعلمانيين مع البرلمانيين والحقوقيين والموظفين الرسميين في الخارج يكفي لدحض ادعاءات الحكومة بأن التحرك طائفي أو شيعي وأنه مدعوم من الخارج. وقد تعددت وتنوعت النشاطات والفعاليات التي قامت بها لجنة العريضة كما ساهمت في العديد من الفعاليات التي أثبتت أنها في مستوى المسؤولية مما أكسبها ثقة واحترام الجماهير.

1 - رفض عضوية البحرين في الإتحاد البرلماني الدولي

في محاولة ذكية لإضفاء الشرعية على مجلس الشورى المعين حتى يصبح مقبولاً على الصعيد الدولي ويعامل معاملة المجالس البرلمانية الدولية تقدمت حكومة البحرين بطلب الإنضمام إلى الإتحاد البرلماني الدولي. وقد تتهبت الحركة الدستورية إلى خطورة هذه الخطوة وعلى الفور تحركت المعارضة في الخارج ومن خلال علاقاتها القوية بالقوى الديمقراطية في العالم من أجل إفشال هذه الخطة. وتعتبر الرسالة التي بعثت بها لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في شبه الجزيرة العربية ومقرها فرنسا إلى الإتحاد البرلماني الدولي وذلك في التاسع عشر من شهر مارس 1994 من أقوى الرسائل التي عارضت دخول البحرين في الإتحاد البرلماني الدولي. فقد استعرضت الرسالة الأسباب الداعية لذلك ومنها حل المجلس الوطني في عام 1975 وتعليق الحياة النيابية وتعليق العمل ببعض مواد الدستور وقالت إن الأمير، وبدلاً من إعادة الحياة النيابية أصدر أمراً أميرياً بتشكيل مجلس الشورى الذي يأتي أعضاؤه عن طريق التعيين.

ومن ثم تطرقت إلى أعمال الإعتقال العشوائية التي طالت أعضاء في المجلس الوطني والقيادات النقابية وبعض الشخصيات العامة حيث وضعوا في السجن وبدون

محاكمة مستشهدة في ذلك بتقارير منظمة العفو الدولية الصادرة منذ العام 1991 والتي سجلت الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان.

وناشدت الرسالة جميع البرلمانين لأخذ المبادرة الفردية والجماعية لفضح هذا الوضع السيئ ومنع البدائل غير الشرعية من حضور اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي.

في الأسبوع الاخير من شهر مارس 1996 تلقت حكومة البحرين رفض الإتحاد البرلماني الدولي طلبها الإنضمام إليه. وبهذا للخصوص أصدر الإتحاد قراراً يمنع بموجبه قبول عضوية أية دولة جمّدت نسايتها وبرلماناتها وأنشأت مجالس تمثيلية بصيغ أخرى غير دستورية. كانت الحكومة تريد أن تصبح العضوية سلاحاً في يدها لمواجهة حركة المعارضة، لكن رفض الطلب زاد من تعرية الوضع غير الدستوري، ولم تعد البحرين قادرة على إخفاء حقيقة معاداتها للديمقراطية والدستور.

2 - الفيلم التسجيلي الذي هزّ مشاعر العالم

في شهر إبريل من عام 1996 بعثت محطة الـ "بي. بي. سي" الكاتبة والصحفية سو لويد روبرتس في زيارة عمل سرية إلى البحرين بهدف إعداد تقرير إخباري شامل يتناول الأحداث الجارية في البحرين. وقد نجحت هذه الكاتبة وبفضل عناصر الحركة الدستورية والمقاومة المدنية من إنجاز عدة أعمال وتقارير منها إخراج ذلك الفيلم الوثائقي الذي أعطى صورة صادقة عن الوضع الأمني والسياسي في البلاد. ومن ضمن اللقاءات والمقابلات التي سجلها هذا الفيلم تلك التي أجرتها الصحفية روبرتس مع نواب من المجلس الوطني المنحل وأعضاء في لجنة العريضة الشعبية حيث قام هؤلاء بإطلاع الصحفية على تدهور الوضع الدستوري والسياسي بعد حل المجلس الوطني وغياب الحياة التمثيلية للجزئية وحكم القانون.

وفي هذا الخصوص وجب التأكيد على أهمية الدور الذي لعبه شباب الإنتفاضة في تحمل مسؤولية ترتيب الزيارات الميدانية واللقاءات مع الناشطين والفعاليات السياسية وأخص بالذكر السيد عبدالجليل حمزة العصفور وهو رجل أعمال عُمانى. فقد كان هذا الشاب هو حلقة الإتصال بين فريق "البي بي سي" وأعضاء لجنة العريضة. وقد تعرض هو وسائق سيارة الأجرة للإعتقال والسجن وذلك بعد ثلاثة أيام من ترتيب هذا اللقاء وتعرض كليهما لسوء المعاملة أثناء التحقيق.

في مساء العاشر من شهر مايو 1996 بثت "البي. بي. سي" هذا الفيلم الوثائقي الذي أعدته الصحافية سوزان لويد روبرتس وبعدها تكرر عرض الفيلم مرات عدة الأمر الذي أدى إلى فضح سياسات النظام وانتهاكات حقوق الإنسان أمام العالم.

في اليوم التالي وضمن أخبار الساعة التاسعة مساء بثت "البي. بي. سي" التقرير الصحافي الذي كتبه الصحافية. وفي هذا التقرير تناولت لويد - روبرتس موضوع الحركة الشعبية الدستورية في البحرين وأهدافها المشروعة. وتطرقت إلى سياسة القمع التي تتبعها السلطات الأمنية، فأشارت الكاتبة إلى دور التلاحم الشعبي في مواجهة القمع الحكومي وفضحت ممارسات قوات الأمن تجاه المواطنين وخصوصاً الأطفال بالصور الحية.

وتحدثت الكاتبة عن المسيرات التي تنطلق في القرى ومشاركة النساء فيها ووصفت الشعارات التي تطالب بعودة البرلمان بأنها الأكثر هدوءاً واعتدالاً في الشرق الأوسط.

وقد تضمن التقرير لقاء للصحفية روبرتس مع برلماني سابق لم يتم الكشف عن هويته حيث تطرّق عضو المجلس الوطني المنحل (البرلمان) لأعمال القمع والقتل خارج القانون وذلك بفعل تطبيق قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. وفي معرض حديثه وجّه للنائب لنتقاده للدول الديمقراطية بسبب سكوتها عما يدور في الساحة البحرينية من قمع وتكيد وعدم قيام هذه الدول بتقديم العون والدعم للحركة المطالبة رغم عدالة المطالب منها هذه الدول بإزدواجية المعايير.

ولم ينسَ البرلمان السابق أن يؤكد على "أننا - الحركة الدستورية - لا نريد تغيير الحكومة فبإمكان آل خليفة البقاء وكل ما نريده هو مجرد الإصلاح السياسي. إننا نريد مراقبتهم لمنع الفساد وتحقيق العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثروة. لكن الوضع الآن سيئ جداً، فنحن نعيش في حالة كاملة من الذعر". وقد حقق هذا الفيلم الوثائقي نجاحاً باهراً على مستوى العالم وذلك بسبب ما تضمنه من معلومات وحقائق عن الوضع الحقوقي والدستوري بالبحرين الأمر الذي حدا بمحطة التلفزيون الألمانية ARD إلى عرض الفيلم على الشعب الألماني بعد ترجمته إلى اللغة الألمانية.

3 - توثيق انتهاكات حقوق الإنسان

في بداية عام 1998 تبنت المعارضة مشروع جمع وتقديم شهادات التعذيب لمنظمات حقوق الإنسان في العالم وبالأخص منظمة العفو الدولية من أجل توثيقها. ومن

محاكمة مستشهدة في ذلك بتقارير منظمة العفو الدولية الصادرة منذ العام 1991 والتي سجلت الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان.

وناشدت الرسالة جميع البرلمانيين لأخذ المبادرة الفردية والجماعية لفضح هذا الوضع السيئ ومنع البدائل غير الشرعية من حضور اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي.

في الأسبوع الاخير من شهر مارس 1996 تلقت حكومة البحرين رفض الإتحاد البرلماني الدولي طلبها الانضمام إليه. وبهذا الخصوص أصدر الإتحاد قراراً يمنع بموجبه قبول عضوية أية دولة جمّدت دساتيرها وبرلماناتها وأنشأت مجالس تمثيلية بصيغ أخرى غير دستورية. كانت الحكومة تريد أن تصبح العضوية سلاحاً في يدها لمواجهة حركة المعارضة، لكن رفض الطلب زاد من تعرية الوضع غير الدستوري، ولم تعد البحرين قادرة على إخفاء حقيقة معاداتها للديمقراطية والدستور.

2 - الفيلم التسجيلي الذي هزّ مشاعر العالم

في شهر إبريل من عام 1996 بعثت محطة الـ "بي. بي. سي" لكاتبة والصحفية سو لويد روبرتس في زيارة عمل سرية إلى البحرين بهدف إعداد تقرير إخباري شامل يتناول الأحداث الجارية في البحرين. وقد نجحت هذه الكاتبة وبفضل عناصر الحركة الدستورية والمقاومة المدنية من إنجاز عدة أعمال وتقارير منها إخراج ذلك الفيلم الوثائقي الذي أعطى صورة صادقة عن الوضع الأمني والسياسي في البلاد. ومن ضمن اللقاءات والمقابلات التي سجلها هذا الفيلم تلك التي أجرتها الصحفية روبرتس مع نواب من المجلس الوطني المنحل وأعضاء في لجنة العريضة الشعبية حيث قام هؤلاء بإطلاع الصحفية على تدهور الوضع الدستوري والسياسي بعد حل المجلس الوطني وغياب الحياة التمثيلية الجزئية وحكم القانون.

وفي هذا الخصوص وجب التأكيد على أهمية الدور الذي لعبه شباب الإنتفاضة في تحمل مسؤولية ترتيب الزيارات الميدانية واللقاءات مع الناشطين والفعاليت السياسية وأخص بالذكر السيد عبدالجليل حمزة العصفور وهو رجل أعمال عُمانى. فقد كان هذا الشاب هو حلقة الإتصال بين فريق "البي بي سي" وأعضاء لجنة العريضة. وقد تعرض هو وسائق سيارة الأجرة للإعتقال والسجن وذلك بعد ثلاثة أيام من ترتيب هذا اللقاء وتعرض كليهما لسوء المعاملة أثناء التحقيق.

في مساء العاشر من شهر مايو 1996 بثت "البي. بي. سي" هذا الفيلم الوثائقي الذي أعدته الصحافية سوزان لويد روبرتس وبعدها تكرر عرض الفيلم مرات عدة الأمر الذي أدى إلى فضح سياسات النظام وانتهاكات حقوق الإنسان أمام العالم.

في اليوم التالي وضمن أخبار الساعة التاسعة مساءً بثت "البي. بي. سي" التقرير الصحافي الذي كتبه الصحافية. وفي هذا التقرير تناولت لويد - روبرتس موضوع للحركة الشعبية الدستورية في البحرين وأهدافها المشروعة. وتطرقت إلى سياسة القمع التي تتبعها السلطات الأمنية، فأشارت الكاتبة إلى دور التلاحم الشعبي في مواجهة القمع الحكومي وفضحت ممارسات قوات الأمن تجاه المواطنين وخصوصاً الأطفال بالصور الحية.

ونحدثت الكاتبة عن المسيرات التي تنطلق في القرى ومشاركة النساء فيها ووصفت للشعارات التي تطالب بعودة البرلمان بأنها الأكثر هدوءاً واعتدالاً في الشرق الأوسط.

وقد تضمن التقرير لقاء للصحافية روبرتس مع برلماني سابق لم يتم الكشف عن هويته حيث تطرقت عضو المجلس الوطني المنحل (البرلمان) لأعمال القمع والقتل خارج القانون وذلك بفعل تطبيق قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. وفي معرض حديثه وجّه لثائب انتقاده للدول الديمقراطية بسبب سكوتها عما يدور في الساحة البحرينية من قمع وتكبل وعدم قيام هذه الدول بتقديم العون والدعم للحركة المطالبة رغم عدالة المطالب منهم هذه الدول بإزدواجية المعايير.

ولم ينسَ البرلماني السابق أن يؤكد على "أننا - الحركة الدستورية - لا نريد تغيير للحكومة فبإمكان آل خليفة البقاء وكل ما نريده هو مجرد الإصلاح السياسي. إننا نريد مراقبتهم لمنع الفساد وتحقيق العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثروة. لكن الوضع الآن سيئ جداً، فنحن نعيش في حالة كاملة من الذعر". وقد حقق هذا الفيلم الوثائقي نجاحاً باهراً على مستوى العالم وذلك بسبب ما تضمنه من معلومات وحقائق عن الوضع الحقوقي والنسوري بالبحرين الأمر الذي حدا بمحطة التلفزيون الألمانية ARD إلى عرض الفيلم على الشعب الألماني بعد ترجمته إلى اللغة الألمانية.

3 - توثيق انتهاكات حقوق الإنسان

في بداية عام 1998 تبنت المعارضة مشروع جمع وتقديم شهادات التعذيب لمنظمات حقوق الإنسان في العالم وبالأخص منظمة العفو الدولية من أجل توثيقها. ومن

الذين شاركوا في هذه الحملة عضو لجنة العريضة الشعبية الأستاذ إبراهيم كمال الدين الذي قام بزيارة للعاصمة البريطانية بصحبة الناشط الحقوقي المهندس عبدالنبي العكري المقيم في دمشق. وقد قام الأستاذ إبراهيم كمال الدين بمقابلة المنظمات الحقوقية وتقديم شهادته وأقواله في هذا الخصوص.

في الخامس والعشرين من شهر مارس 1998 التقى الأستاذ إبراهيم بالورد ايفيري نائب رئيس مجموعة حقوق الإنسان بالبرلمان البريطاني وبحضور الناشطة الحقوقية حصة الخميري التي انضمت إلى الوفد من أجل الإدلاء بشهادتها على اعتبار أنها واحدة من النساء اللاتي تعرضن للفصل التعسفي إثر توقيعها على العريضة النسائية.

في بداية اللقاء قام الأستاذ إبراهيم كمال الدين بتسليم هدية شعب البحرين إلى اللورد عرفانا بالجهود الجبارة التي قام بها طوال عقد التسعينيات في دعم تضال شعب البحرين من أجل استرداد حقوقه السياسية والمدنية المفقودة.

كانت الهدية عبارة عن مجسد (صخرة) قام بنحتها المعتقلون السياسيون أثناء تواجدهم في سجن جزيرة جدة النائبة حيث رسموا عليها لوحة السجن للفنان التشكيلي والمسرحي عبدالله يوسف. وهذه اللوحة الصخرية تزن 15 كيلوغراماً، ولذا فقد تم تهريبها من السجن عن طريق المساجين العاديين. وقد عبّر اللورد عن امتنانه وتقديره لهذه الهدية التي ترمز إلى تضحيات شعب البحرين من أجل الحرية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان.

بدأ الأستاذ إبراهيم كمال الدين بشرح معنى هذه اللوحة التي تحمل حسب قوله حلقة من مسلسل معاناة شعب البحرين وطبيعة السجون والمعتقلات وكيف هي تقتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الإنسانية حيث الإحتجاز دون محاكمة ولمدد طويلة وتعرض المعتقل لسوء التغذية وشتى صنوف التعذيب النفسي والجسدي والسجن الإنفرادي.

بعد ذلك قام الأستاذ إبراهيم كمال الدين بتقديم شرح واف لمجريات الأحداث في الساحة البحرينية وأطلع اللورد على مختلف خروقات حقوق الإنسان مع شرح مفصل لأنواع التعذيب تجاه المعتقلين والممارسات غير الإنسانية داخل السجون ومقار الشرطة.

وقد أعتبرت شهادة الأستاذ إبراهيم كمال الدين جزءاً مهماً من الوثائق المعتمدة على اعتبار أن الأستاذ دخل السجن خمس مرات وعاش وشاهد كافة صنوف التعذيب التي مورست ضد المعتقلين ولعقود من الزمن.

4 - توجيه خطاب للحكومة البريطانية

في الرابع عشر من مارس 1998 وجهت لجنة العريضة الشعبية خطاباً إلى | رونة سليمان دون ممثلة الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات، شكرت فيه الحكومة البريطانية ممثلة في وزير خارجيتها، على توجيهها نداء لحكومة البحرين تدعوها فيه للدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية وذلك بمناسبة لقاء وزير الخارجية البريطاني مع ولي عهد البحرين.

وحيا الخطاب هذا الموقف الداعم لمطالب شعب البحرين السياسية من أجل إعادة المجلس الوطني وتفعيل جميع مواد دستور دولة البحرين لعام 1973، وأكد التزام لجنة العريضة الشعبية بالوسائل السلمية للتعبير عن المطالب السياسية، وتمنى الخطاب على أن تعود الحكمة وأن تصير العملية السياسية في الأخير، على قاعدة الحوار بدلاً من العنف. وأكد الخطاب تطلع شعب البحرين المحب للسلام إلى مستقبل أفضل يبنى على قاعدة المشاركة السياسية وحرية التعبير وإستقلالية قرار الجمعيات والمشاركة الكاملة للمرأة في كافة الميادين، وعلى الشفافية والمسؤولية.

وفي الخامس من مايو 98 بعثت اللجنة برسالة أخرى إليها تشرح لها أسباب غياب الإتصال بين لجنة العريضة والسفارة البريطانية في البحرين على اعتبار أن الإتصال بالسفارات يعد من وجهة نظر حكومة البحرين اتصالاً مع دول أجنبية بما يخالف القانون. واقترحت اللجنة أن تكون المبادرة من السفارة البريطانية نفسها حتى لا تعطي لجنة العريضة الحكومة الفرصة لمحاسبتها.

5 - رسالة إلى الإدارة الأمريكية

بعثت لجنة العريضة برسالة إلى السيد شاتوك سكرتير الدولة المساعد لحقوق الإنسان والديمقراطية والعمل في الإدارة الأمريكية وذلك بتاريخ 24 مايو 1998. وقد أشارت اللجنة في هذه الرسالة إلى التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في 9 أبريل 1998 وعبرت فيه عن بالغ تقديرها لما تضمنه التقرير من رصد لحقوق الإنسان على مستوى العالم. في الوقت نفسه عبّرت اللجنة عن ارتياحها للتعهدات المتكررة من إدارة الرئيس كلنتون بأن تكون موضوعة حقوق الإنسان حجر الزاوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وبعد أن أشارت لجنة العريضة إلى كافة التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية، عبّرت اللجنة عن استغراب أعضائها وشعب البحرين لموقف الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الغربية المتضامن مع الحكومات غير الديمقراطية في رفض مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وذلك في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي انعقدت في جنيف. كما أشارت الرسالة إلى تجاهل الولايات المتحدة الدعوات السلمية المتكررة لشعب البحرين المطالب بإعادة الحياة البرلمانية المجمدة منذ 1975 وعلى تأكيد شعب البحرين في مختلف المناسبات، ولجميع الدول والهيئات والأحزاب والمؤسسات الحقوقية والرأي العام على تعلقه بالديمقراطية واحترامه لدستور 1973 ومواده بما فيها تلك المادة التي تنص على الحكم الوراثي لأسرة آل خليفة.

وأكد أعضاء لجنة العريضة احترامهم للدستور ومطالبتهم بإعادة الحياة البرلمانية وضرورة أن يتمتع شعب البحرين بالحريات الأساسية بما فيها حرية اختيار ممثليه للسلطة التشريعية، وحرية التعبير والاجتماع وممارسة العبادة دون تمييز. وقالت الرسالة أنهم يريدون مؤسسات مدنية حرة بما فيها حرية تشكيل النقابات والانضمام إليها وأن هذه المؤسسات هي شرط أساسي لوجود المجتمع المدني وحرية الاقتصاد وبما يخدم مصلحة للعالم كله.

وقد شَبَّهت لجنة العريضة زيارة الأمير إلى أمريكا في الأول من يونيو 98 باللحظة التاريخية واعتبرت هذه الزيارة فرصة ملائمة لطرح موضوع الإصلاحات السياسية مع الأمير. وحسب رأي اللجنة فإن للولايات المتحدة بإمكانها أن تصنع التاريخ إذا ما نجحت في إقناع الأمير في إدراك الفوائد المترتبة على الإلتحاق بركب الدول الديمقراطية. وعبّرت اللجنة عن أملها في أن تشكل روح الشعب الأمريكي العظيم وعشق هذا الشعب لحقوق الإنسان والديمقراطية دعماً لجهود الإدارة الأمريكية في مد يد العون لنضال لشعب البحرين من أجل أن يتمتع بمجتمع ديمقراطي حر.

وقد وقَّع على الرسالة كافة أعضاء لجنة العريضة الشعبية ولم ينسَ الأعضاء إدراج اسم الشيخ عبدالامير الجمري والاستاذ عبدالوهاب حسين الموجودين في المعتقل.

6 - رسالة إلى السيد جو ستورك

في السابع والعشرين من شهر مايو 98 بعثت لجنة العريضة برسالة إلى السيد جو ستورك وقد كان يشغل آنذاك مدير البحوث في مراقبة حقوق الإنسان. في البداية شكرت

للجنة السيد ستورك بمناسبة صدور التقرير الشهير تحت عنوان "انتهاكات روتينية، إنكار روتيني، أزمة الحقوق المدنية والسياسية في البحرين". في الفقرة الثالثة من الرسالة أفاد السيد ستورك أنها عملت بالتوصيتين رقم 4 و5 من التقرير فأرسلت بكتاب إلى السيد جون شاتوك سكرتير الدولة المساعد لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل وهي بهذا الخصوص تبعث بنسخة منه إليه شخصياً. وقد سبق أن نشرنا كامل هذه الرسالة المؤرخة في 24 مايو 98.

وقد اقترحت اللجنة على السيد جو ستورك الإتصال بالسيد جون شاتوك من أجل إقناعه بضرورة تحقيق الإصلاح السياسي في البحرين خاصة وأن السيد شاتوك قد بين شخصياً أن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن حمايتها إلا بنشر الديمقراطية في العالم. وقد تجاوب السيد جو ستورك مع طلب اللجنة فكلف السيد هاني مجالي بمخاطبة كل من رئيس الولايات المتحدة وسكرتير الدولة للشؤون الخارجية وفي ضوء ذلك بعثت لجنة العريضة بكتاب مؤرخ في الحادي عشر من يونيو إلى السيد جو ستورك تشكره فيه على هذه الوقفة الإنسانية.

وقد تلقت لجنة العريضة رداً من السيد جو ستورك يطلب تقديم شكره للموقعين من أعضاء لجنة العريضة على الكتاب الذي بعثت به اللجنة إليه وكما يطلب معرفة الأشخاص الذين سيسافرون إلى الخارج من أجل الإتصال بهم والحصول منهم على آخر المستجدات في الساحة السياسية البحرينية. وقال في عرض الرد أن هذه المعلومات الجدية مهمة جداً من أجل إدراجها في التقرير الذي سيصدر في شهر سبتمبر.

ولم تنسَ لجنة العريضة أن تبعث برسالة شكر خاصة إلى السيد هاني مجالي على قيامه بمخاطبة رئيس الولايات المتحدة وسكرتير الدولة للشؤون الخارجية بخصوص قضية البحرين.

7 - رسالة إلى لجنة دعم الديمقراطية في الجزيرة العربية

في العشرين من شهر يونيو 98 بعثت لجنة العريضة برسالة إلى السيد مارك بلاس السكرتير العام للجنة دعم الديمقراطية في الجزيرة العربية بباريس تعبر فيها عن شكرها وتقديرها على اتصال اللجنة بالسفارة البحرينية في فرنسا ومطالبتها بترتيب لقاء مع الأمير الشيخ عيسى أثناء زيارته لفرنسا وذلك من أجل التعبير عن قلقهم حيال انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

8 - رسالة إلى النواب البريطانيين

في الرابع عشر من شهر يناير 98 تبنى النائب جيريمي كوربن مشروع إعداد عريضة توجه إلى حاكم البحرين وقد نجح في الحصول على توقيع 14 نائباً بريطانياً من الذين تفهموا قضايا شعب البحرين وأيدوا مطالبه العادلة. والجدير بالذكر أن النائب كوربن هو من حزب العمال وترجع عضويته في البرلمان إلى تاريخ 1983 وهو من المناوئين للرأسمالية للمتوحشة ومن المدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ومنذ التعرف عليه أصبح هذا النائب من الأصدقاء الحميمين لشعب البحرين. وقد كانت مساهماته فعّالة في طرح قضايا شعب البحرين ومطالبه المشروعة في البرلمان البريطاني.

ومن الأهمية بمكان نشر هذه العريضة التاريخية التي تضمنت العديد من المطالب وفي مقدمتها إعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين وهي كما يلي:

" - إن البرلمان لاحظ بأسف أن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين استمرت خلال العام 1997 برغم شجب وكالات حقوق الإنسان الدولية.

- وإنه ليشعر بالقلق الكثير لأنه ومنذ ديسمبر 1994 واجه الذين يشاركون في المظاهرات الشعبية منادين بالإصلاحات الديمقراطية وإعادة دستور 1973 قمعاً عنيفاً وقتلاً خارج القضاء واعتقالات تحت طائلة قانون أمن الدولة غير الدستوري لعام 1974. هذا القانون الذي يسمح باعتقال من يشبهه في نشاطاتهم بدون تهمة أو محاكمة لفترة تصل إلى ثلاث سنوات.

- وإنه ليشعر بالإنزعاج الشديد لأن المعتقلين يحتجزون بشكل إنفرادي ويمنعون من الإتصال بعائلاتهم وبالمحامين والأطباء ويواجهون التعذيب والمعاملة السيئة وربما الموت في الإعتقال.

- ويدعو حكومة البحرين لإلغاء محكمة أمن الدولة التي تعقد فيها المحاكمات سراً والتي تنتهك إجراءاتها أبسط مبادئ حقوق الإنسان.

- ويطالب البحرين بالعمل وفق محاكمات مكشوفة عادلة وتطبيق حكم القانون وفق المعايير الدولية.

- ويدعو حكومة البحرين لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين فوراً والسماح لمئات البحرينيين المبعدين قسراً بسبب نشاطاتهم السياسية بالعودة بسلام إلى وطنهم".

لا شك أن هذه العريضة قد ازعجت حكومة البحرين التي تخشى ما تخشاه مراقبة دول الغرب لأفعالها وانتهاكاتها الفظيعة. وقد كان لهذه العريضة أثرها المعنوي على شعب البحرين الذي يتطلع إلى كسب تأييد الديمقراطيين ومناصري حقوق الإنسان على مستوى العالم.

وتعبيراً عن شكر شعب البحرين وتقديره لهذه المبادرة الطيبة بعثت لجنة العريضة الشعبية برسالة إلى النائب جيريمي كوربن والمجموعة البرلمانية وذلك في الرابع والعشرين من شهر يونيو 98. وفي هذه الرسالة تم شرح الإشكالية الدستورية والتأكيد على المطالب العادلة لشعب البحرين التي تضمنتها عريضتا 1992 و1994.

9 - رسالة إلى الأمم المتحدة

بمناسبة صدور القرار التاريخي الذي أدان الإنتهاكات والممارسات اللاإنسانية التي قامت بها حكومة البحرين منذ اندلاع الإنتفاضة، فقد بعثت لجنة العريضة بالرسالة التالية إلى اللجنة الفرعية للأمم المتحدة :

البحرين 1998/7/15

اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة

جنيف - سويسرا

نود في البداية أن نعتذر لتأخرنا في التعبير عن عميق امتناننا وشكرنا للجنة الفرعية لقرارها التاريخي حول البحرين رقم E/CN.4/Sub.2/1997/50 الذي اتخذتموه في 21 اغسطس 1997. ونؤكد لكم وبكل ثقة أن شعب البحرين لن ينسى الدور الداعم للجنة الفرعية حيث مثل هذا القرار علامة بارزة في النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وجوهر المعنى أن القرار يعد شهادة على عدالة وموضوعية اللجنة الفرعية لأنها لم تسمح للمصالح السياسية أن تشوش على رؤيتها ونظرتها لأولويات احترام حقوق الإنسان في جميع البلدان. إننا ننظر بإكبار وامتنان إلى الدور الذي تلعبه اللجنة الفرعية في دعم الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان في العالم كله.

إن توقيت هذا القرار هو ذا مغزى لأنه أتى في مرحلة حرجة من تاريخ النضال السياسي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدنا. وبالرغم من أن البحرين قد تمتعت بعامين من الديمقراطية الجزئية في 1974-1975، فإن هذه التجربة وللأسف

الشديد لم تحتمل رغم محدوديتها وجرى حل المجلس الوطني في أغسطس 1975. وعلى كل حال فقد جرى في عامي 1992 و1994 إصدار عريضتين للحركة الديمقراطية الجديدة التي انبثقت متبينة دستور 1973. وقد وقع ما يقارب 25 ألف مواطناً من جميع المهن بمن فيهم النساء على عريضة 1994 الموجهة الى أمير دولة البحرين. وحيث أن قراركم قد جاء في الوقت المناسب ليدعم الدعوة المحلية إلى إعادة العمل بالدستور وعودة المجلس الوطني فإن هذه الدعوة ووجهت بالرفض المستمر وعدم الرغبة في الحوار. وكما تعرفون فإن هذه المطالب التي تضمنتها العريضتين لعامي 1992 و1994 تتضمن إعادة العمل بالدستور وإعادة المجلس الوطني وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة إلى وطنهم وتعديل قانون الانتخاب ليمنح المرأة حقوقها السياسية الكاملة.

هناك حالياً اثنان من لجنة العريضة الشعبية من بين المعتقلين السياسيين هما الشيخ عبدالأمير الجمري (60 عاماً) والأستاذ عبدالوهاب حسين. إننا نجزم دون شك أنهما بريئان من أي عمل خاطئ ونطالب بإطلاق سراحهما. وهناك مسن آخر هو السيد عبدالله فخر (68 عاماً) القابع في المعتقل بسبب تعبيره علناً عن آرائه رغم أنه لم يرق بلية أعمال عنف.

إننا قلقون جداً وبشكل خاص حيال صحة وحياة هذين المواطنين المسنين وكذلك بالنسبة لجميع أولئك المعتقلين دون محاكمة في البحرين. ولمعلوماتكم الخاصة فإن هناك تدهوراً في حقوق الإنسان خلال هذا العام حيث نشهد تصعيداً لحملة اعتقال القاصرين الذين تتراوح أعمارهم فيما بين 9 و17 عاماً بالإضافة إلى إعادة اعتقال أولئك الذين جرى إطلاق سراحهم بعد قضاء فترة أحكامهم بفترة قصيرة.

إننا نناشدكم شخصياً وناشد جميع أعضاء اللجنة الفرعية أخذ جميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان بالإعتبار عندما تتعاطون مع قضية حقوق الإنسان في البحرين في دورتكم القادمة.

في هذا الإطار فإننا ننتهز هذه الفرصة لإعادة التأكيد على التزامنا العميق بالوسائل السلمية والمشروعة في السعي لتحقيق أهدافنا وفي هذا الصدد نعبر عن احترامنا للدستور بما في ذلك الطبيعة الوراثية لحكم آل خليفة. إضافة إلى ذلك نعلن عن رفضنا الكلي للعنف والذي ترتب عليه مقتل 40 إنساناً بريئاً. إننا نحبز بصدق الديمقراطية كطريق متحضر لمؤسسة الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي. فقد حاولت لجنة العريضة الشعبية تسليم رسالة إلى الديوان الأميري في ديسمبر (كانون 1) 1997 داعية

الأمير لفتح الطريق أمام الحوار السياسي، لكن وفدنا فشل في مهمته لدى الديوان الأميري الذي رفض استقبال الوفد.

إننا نأمل بإخلاص بأن يستمر أعضاء اللجنة الفرعية في التعامل مع الأزمة السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان بنفس الحيوية والمثابرة وذلك بإعادة دعوتها لحكومة البحرين لاحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود التي وقعت عليها حكومة البحرين مثل العهد الدولي لمناهضة التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية والادانة بالكرامة، واتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي لتصفية جميع أنواع التمييز العنصري، وقبل كل شيء إحترام الدستور. إننا واثقون أن قراراتكم المتعلقة بقضايا الإنسان المشروعة في البحرين ستستند على تجربتكم والتزاماتكم.

نعبر لكم بإخلاص عن شكرنا وتقديرنا لكل شخص منكم، لكل الدعم الذي قدمتموه لشعبنا وللوقت والجهد الذي بذلتموه بسخاء في مداولاتكم حول الوضع في البحرين.

وقد وقَّع على هذه الرسالة جميع أعضاء اللجنة الذين تعمدوا وضع اسمي كل من الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين من ضمن الموقعين مع الإشارة إلى أنهما موجودان في المعتقل وذلك بهدف لفت نذر العالم إلى وضعهما.

10 - رسالة للسيد جراهام فوللر الباحث في مؤسسة راند

تم تعرف أعضاء لجنة العريضة على هذه الشخصية المهمة التي كانت تشغل نائب رئيس المجلس القومي للاستخبارات (National Intelligence Council) في فندق لريجنسي بالبحرين. كانت تصحبه سكرتيرته السيدة رند للرحيم التي قامت بالترجمة لبعض الشخصيات التي كانت تجد صعوبة في التعبير عن نفسها باللغة الإنجليزية.

في لقائي معه تحدث عن انطباعه الأول في البحرين فقال: "إن أجواء الخوف قد تمكنت منكم إلى درجة أن كل الذين قابلناهم كانوا يتلفتون يمنة ويسرة من أجل أخذ الحيطة والحذر من جهاز الإستخبارات". وقد جاء تعليقه هذا بمناسبة رؤيته لي وأنا أتفحص وجوه الجالسين في لوبي الفندق ولم أتردد في الموافقة على هذا الإنطباع وقلت له أن شعب البحرين يعيش حالة من الرعب بسبب هيمنة الأجواء البوليسية والقمعية.

في الثالث من شهر يونيو كتب السيد جراهام مقالاً مطولاً في جريدة لوس أنجلس تايمز الأمريكية (Los Angeles Times) شرح فيه أسباب الصراع السياسي في البحرين ووجه اللوم لحكومة البحرين على تعنتها في رفض الإصلاحات البسيطة التي

يطالب بها شعب البحرين. وقال في عرض حديثه أن المعارضة متحضرة وهي وطنية وليس لها اية علاقة بالخارج. وتطرق في حديثه عن الإنتهاكات الفظيعة التي تشهدها الساحة البحرينية فذكر ضحايا التعذيب والقتل خارج القانون واعتقال اعضاء لجنة العريضة الشعبية.

في كتاب الشكر الذي بعثت به لجنة العريضة إلى السيد جراهام، أشادت بمواقفه المبدئية واعتبرت ما كتبه شهادة صادقة من رجل أمريكي لا يهدف إلا لإظهار وجه الحقيقة للعالم.

11 – رسالة الى رئيس اللجنة الخاصة بمنع التعذيب

كان الدافع الاساسي وراء كتابة هذه الرسالة هو استشهاده المواطن الشاب نوح آل نوح في المعتقل على يد المحققين، والضغط على حكومة البحرين من أجل التوقيع على اتفاقية منع التعذيب.

البحرين في 1998/7/28

السيد رئيس اللجنة الخاصة بمنع للتعذيب

الأمم المتحدة

سيدي العزيز

نكتب اليكم هذا الكتاب لنعبر عن قلقنا العميق تجاه استشهاده الشاب نوح آل نوح الذي توفي بتاريخ 21 يوليو 1998. لقد تم اعتقال نوح البالغ من العمر 21 سنة بتاريخ 18 يوليو وتوفي تحت وطأة التعذيب بعد 48 ساعة من اعتقاله.

وكما تعلمون فإن حكومة البحرين قد صدقت على الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة للكرامة وذلك في 21 فبراير من عام 1998 بعد أن تحفظت على الفقرة الأولى من المادة رقم ثلاثين.

ونحن نعلم ونرجو أن تصححوا لنا إذا كنا مخطئين أن التحفظ على الإتفاقية سوف لن يعطيكم الحق لفرض الرقابة على تطبيقها. واسمحوا لنا للفت انتباهكم إلى أن التعذيب لا زال يمارس بشكل منتظم في بلادنا، وأن التصديق لم يمنع الحكومة من استخدامه من أجل انتزاع الإعترافات من المعتقلين.

إن الموت رهن الإعتقال يرجع تاريخه إلى السبعينيات، ولكن ومنذ انطلاق الحملة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في 1992 حدث لدينا العديد من الوفيات من جراء التعذيب. إنه لما يثير الإستغراب أن يحدث ذلك بعد أن تمّ التوقيع على قانون منع التعذيب. إن هذه الحادثة تستلزم مباشرة التقصي والبحث في صدق الأهداف من وراء الإعلان عن التصديق على الإتفاقية وفي الوقت نفسه إقناع الجهات الدولية بمحاولة الضغط على الموقع على الإتفاقية من أجل احترام روح القانون.

إن موت نوح يؤكد على أن التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة سوف تبقى مستوطنة في البحرين. إن ما يبعث على الحزن الشديد أن حادثة موت قد تمت بعد شهر واحد من احتفال المجتمع الدولي بيوم الأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب. كما يأتي أيضاً بعد مناشدة سكرتير الأمم المتحدة كوفي عنان جميع الحكومات وأعضاء المجتمع المدني باتخاذ كافة السبل لهزم التعذيب والمعذبين في كل مكان.

وفي هذا السياق نناشدكم بمطالبة حكومة البحرين للقيام بالآتي:

– رفع تحفظها على المادة 20 والفقرات 1، 2، 3، 4، 5، وكذلك الفقرة 1 من المادة ثلاثين من قانون مناهضة التعذيب.

– تطبيق القانون الخاص بإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري الذي تمّ التصديق عليه في شهر مارس من عام 1990 وكذلك القانون الخاص بحقوق الطفل الذي صدقت عليه الحكومة في 1992.

– مطالبة الحكومة بالتصديق على القوانين الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الإجتماعية والإقتصادية.

إننا نعتقد أن التقيد بالعهد الدولية المذكورة أعلاه سوف يقود بالتأكيد إلى حكم القانون، وسوف يفتح الطريق للحوار لمناقشة الوسائل الكفيلة بتفعيل الدستور وعودة المجلس الوطني الذي تم حله في شهر أغسطس من عام 1975.

نرجو أن تتقبلوا تقديرنا للدور الذي تلعبه لجننتكم من أجل صالح البشرية.

مع تحياتنا الحارة

المخلصون لكم

أعضاء لجنة العريضة

12 – رسالة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية

في الرابع عشر من سبتمبر 1998 قام الوزير ديريك فنتشيت بزيارة للبحرين استغرقت يومين أجرى فيها حديثاً مع المسؤولين تناولت موضوع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير أكد على طرحه موضوع حقوق الإنسان وضرورة وضع حد لتكرار الانتهاكات كما طلب من حكومة البحرين توجيه دعوة لمنظمة العفو الدولية لزيارة البحرين للإطلاع على حجم الانتهاكات بما يعزّز الشفافية والنزاهة. وعبر الوزير عن قلقه حيال موضوع الإعتقالات وخاصة فيما يتعلق باحتجاز عضوي لجنة العريضة الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين.

وتقديراً للوزير البريطاني على طرحه هذه القضايا الجوهرية مع الحكومة بعثت لجنة العريضة برسالة شكر وتقدير إليه وذلك في الثامن والعشرين من سبتمبر 1998 وجاء فيها ما يلي:

نشير إلى كتابنا المؤرخ في 12 سبتمبر 1998 والذي تضمن شرحاً لسيداتكم عن الوضع السياسي في البحرين ونود في هذا الخصوص أن نعبر لكم عن عميق شكرنا وتقديرنا لإثارتكم القضايا الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان مع صاحب العظمة أمير دولة البحرين.

ومن وجهة نظرنا فإن ما قمتم به هو فعل مسؤول من صديق حميم لشعب البحرين ويكن الإهتمام بمستقبل أصدقائه.

ونود في هذا المقام أن نشكركم ونشكر حكومة صاحبة الجلالة على موقفكم الداعم لقضائنا.

وفي الحقيقة إن هذا الموقف الداعم لم يكن ليثير الدهشة في نفوسنا فنحن لا زلنا نتذكر البيان الذي إلبى به وزير الخارجية السيد روبن كوك والذي قال فيه: "إن سياستنا للخارجية يجب أن تكون لها أبعاد أخلاقية ويجب أن تكون داعمة لمطالب الشعوب الأخرى في تحقيق الحقوق الديمقراطية وهي نفس الحقوق التي نصر عليها لصالحنا".

إن هذا البيان يعكس وبدون شك قيمكم الديمقراطية واهتمامكم بحقوق الإنسان والتزامكم بقضايا الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

إننا لا ننسى وقفة السيد روبن كوك مع شعبنا عندما اجتمع مع واي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ووزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وذلك أثناء مروره

بالبحرين في طريق عودته من جنوب شرق آسيا. ففي هذا الإجتماع نصح روبن كوك المسؤولين بأن الخروج من الأزمة السياسية هو فتح باب الحوار مع أعضاء لجنة العريضة الشعبية بمن فيهم الأعضاء المعتقلين.

وبدون شك فإنه لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى أي تطور إيجابي في هذا الإتجاه. لكننا نأمل أن لا يكون رفض حكومة البحرين لهذه النصيحة سبباً في هبوط همّة وزير الخارجية في هذا الموضوع".

وفي فقرة أخرى عبّرت الرسالة عن أمل الموقعين في أن يستمر وزير الخارجية في موقفه الداعم، هذا الموقف الذي يبجل مكانة بريطانيا العظمى في عقول شعب البحرين.

وقبل أن تختتم الرسالة عبّرت اللجنة عن أطمحها في أن تقوم حكومة صاحبة الجلالة بتوجيه الدعوة لأعضاء لجنة العريضة لمقابلة المسؤولين البريطانيين ومناقشة القضايا ذات الإهتمام المشترك كقضايا حقوق الإنسان. وقالت الرسالة أن لجنة العريضة تشعر بأن على بريطانيا دور تلعبه في إقناع حكومة البحرين بتفعيل الدستور وعودة المجلس الوطني المنحل.

13 – رسالة إلى السيد ستان نيونز

يعتبر عضو البرلمان الأوروبي النائب ستان نيونز أحد الداعمين والمساندين لقضايا شعب البحرين العادلة وهو على صلة وطيدة بالمعارضة والحركة الدستورية. وهو واحد من النواب الذين يمثلون بريطانيا في البرلمان الأوروبي. ومن هذا الموقع لعب دوراً مميزاً في طرح مشاريع العرائض والإقتراحات برغبة التي تستكر وتدين حكومة البحرين على ارتكابها أعمال العنف والقتل خارج القانون وتطالبها في الوقت نفسه بالرجوع إلى الشرعية الدستورية وحكم القانون.

في الثامن والعشرين من سبتمبر 98 بعثت لجنة العريضة برسالة إلى السيد نيونز شكره فيها على إصدار تلك العريضة الموقعة من البرلمانين الأوروبيين والتي تستكر الإنتهاكات الفظيعة وأعمال العنف والنقتيل وتطالب الحكومة بالدخول في حوار مع لجنة العريضة من أجل تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية.

في هذه الرسالة أطلعت لجنة العريضة السيد نيونز على آخر المستجدات في الساحة ومنها عملية 1- القتل للعمد للشباب نوح تحت وطأة التعذيب، 2- حل جمعية المحامين، 3- منع نادي العروبة من إقامة ندوة يحاضر فيها سفير دولة البحرين في فرنسا الدكتور

علي فخر، 4- منع للصحفي حافظ الشيخ من الكتابة و5- منع جمعية النهضة النسائية من إقامة حفل تأبين للناشطة السياسية عزيزة البسام. كما أطلعت النائب على استمرار الحكومة في ارتكاب أعمال العنف ضد المواطنين الأبرياء ومواصلتها حملة الاعتقالات العشوائية وإبعاد المواطنين عن ديارهم.

لا شك أن الحملة المنظمة التي قامت بها لجنة العريضة والمتمثلة في الزيارات والرسائل والإتصالات المباشرة عن طريق الإنترنت قد خلقت علاقات واسعة وأعطت مردوداً جيداً لمصالح قضية البحرين العادلة. ومن العوامل المهمة التي أدت إلى نجاح لجنة العريضة في أداء مهماتها هو تقديم لجنة العريضة نفسها على أنها حركة وطنية مطلبية بعيدة عن الطائفية والمذهبية والعنصرية وإنما تمثل كافة أطراف شعب البحرين. أما العامل الثاني المهم فهو الدور الذي قامت به حركة أحرار البحرين في تقديم لجنة العريضة للعالم على أنها ممثلة المعارضة في الداخل وإنما تحمل مطالب شعب البحرين الأمر الذي أدى إلى كسب تأييد العديد من النواب والمنظمات الحقوقية والأهلية في أوروبا وبقية دول العالم. ولا ننسى أن حركة أحرار البحرين كانت تحرص كل الحرص على التقاء أعضاء لجنة العريضة والغالبية العظمى منهم من العلمانيين بالنواب والشخصيات في أوروبا والمنظمات الحقوقية في العالم وذلك من أجل تحقيق غرضين في غاية الأهمية :

1 – للتأكيد للعالم بأن الحركة الدستورية المطلبية ليست حركة طائفية شيعية تعمل بوحى من الخارج كما يدعي إعلام الحكومة، وإنما هي حركة تشمل كافة الاتجاهات السياسية العلمانية منها والدينية. إن تبيان هذه الحقيقة للعالم مهم جداً خاصة وإن الحملة الإعلامية والدعائية للحكومة ومكتب علاقتها العامة في لندن دأبت على تشويه سمعة الحركة الدستورية وتقديمها على أنها حركة شيعية طائفية وأن لجنة العريضة الشعبية ما هي إلا غطاء للعمل الطائفي الذي تمثله حركة أحرار البحرين في لندن.

2 – شرح الوضع السياسي والحقوقى وإطلاع العالم على آخر المستجدات بما يؤكد تكامل الأدوار بين الداخل والخارج في عرض القضية المطلبية. إن قيام أعضاء لجنة العريضة بعملية النقل المباشر لهذه المعلومات تعتبر شهادة دامغة على صحة التقارير اليومية الصادرة من حركة أحرار البحرين أو من سوريا أو من الدانمارك والسويد وغيرها من عواصم العالم الغربي.

وقد ثمّنت حركة أحرار البحرين هذا الدور السياسي والإعلامي الكبير الذي قامت به لجنة العريضة فعبرت عن إشاداتها بذلك في يوميات الإنتفاضة حيث قالت في صفحة 188 من يوميات الإنتفاضة للفترة ما بين ديسمبر 1997 وديسمبر 1998 ما يلي:

"وفي الوقت نفسه فقد استمرت لجنة العريضة في موقفها الوطني الصامد وتواصلت مع أحرار العالم لتعرض لهم حقيقة الوضع في البلاد وإصرارها على المطالب الدستوري وقالت أنها مستعدة للحوار مع أي طرف يؤمن بالحوار داخل البلاد وخارجها وناشدت كل من تربطه علاقة صداقة مع شعب البحرين بذل جهده لتشجيع الحكومة على الحوار لإخراج البلاد من الأزمة المتفاقمة".

14- رسالة إلى اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

في الأول من شهر إبريل 1999 بدأت اجتماعات الدورة الرابعة والخمسين لمفوضية حقوق الإنسان. وقد استحوذت قضية انتهاكات حقوق الإنسان بقسط وافر من جلسات المؤتمر حيث تحول بعضها إلى جلسات محاكمة للنظام.

فبالإضافة إلى منظمة حقوق الإنسان في البحرين ولجنة الدفاع عن الإنسان في البحرين كانت مشاركة المنظمات الحقوقية الأجنبية كبيرة جداً. فقد شاركت في توجيه النقد للنظام السياسي في البحرين كل من مؤسسة فرنسا الحرة و"هيومن رايتس ووتش" والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان البريطانية التي مثلها اللورد ايفيري.

وبمناسبة انعقاد هذه الدورة المهمة اتفق أعضاء لجنة العريضة على مخاطبة المفوضية الدولية بهذه الرسالة التي تم إرسالها في السابع عشر من إبريل من عام 1999 وهذا هو نصها بالكامل:

السيدة أندرسون

لجنة حقوق الإنسان - الأمم المتحدة - جنيف

العزيزة السيدة أندرسون

نود أولاً أن نحیی جهودكم المخلصة في المناقشات المطولة للأوضاع المتدهورة لحقوق الإنسان في البحرين ونود إعلامكم بأن المداولات حول هذه القضية لقيت ارتياحاً في البحرين.

منذ حل البرلمان في أغسطس 1975 أظهر شعب البحرين بشكل قاطع رغبته القوية لإعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني لعام 1973.

تمّ التعبير عن هذه الرغبة بعريضتين موجهتين إلى سمو أمير البحرين في 1992 و1994، وقد وقع على العريضة الأولى 350 من المنقّفين ورجال الدين وغيرهم فيما وقع على الثانية ما يقارب 25 ألف رجلاً وامرأة. ولكن سلطات البلاد لم ترد إيجابياً على المذكرتين.

إننا تؤمن بحق أن شعب البحرين قد أظهر تمسكه بالديمقراطية وحكم القانون وإن هذا يستحق دعم لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وجميع البلدان الديمقراطية في العالم. غني عن القول أن الدستور لا ينص على التعددية وتغيير الحكومة ولكنه على الأقل يضع أساساً ديمقراطية جزئية ويضمن المشاركة السياسية لجميع المواطنين واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

لا شك أن القرار رقم 1997/2 والذي جرى إقراره من قبل اللجنة الفرعية في 21 أغسطس 1997 والإتفاق الذي تمّ التوصل إليه مع الحكومة هو الذي جعلها توقع على اتفاقية مناهضة التعذيب في فبراير 1998 وهو ما قدره شعبنا كثيراً، لكن المؤسف أن هذين الإجراءين قد أغضبا الحكومة ولم يجعلها تغير من سياستها.

وما دامت مناقشاتكم الآن حول الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في بلادنا والتي هي مدعومة بتقارير عديدة لمنظمات حكومية وغير حكومية لحقوق الإنسان فإننا وانقون بأن هذه الانتهاكات الخطيرة والواردة في تقرير الخارجية الأمريكية ستقنع أعضاء لجننتكم بإصدار قرار يمنع الحكومة من الإستمرار في ممارساتها للفظيعة وغير القانونية وإجبرها على الرجوع إلى الحكم الدستوري.

لاحظت للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في قرارها الصادر عام 1997 أن المجلس الوطني المنتخب في البحرين قد جرى حله في أغسطس 1975 وأنه طوال عشرين عاماً فإن البحرين بدون مجلس تشريعي منتخب وبدون مؤسسات ديمقراطية.

وحيث أن الحكومة فشلت بالالتزام بهذا القرار فإننا نناشدكم بإصدار قرار آخر يطلب من حكومة البحرين ما يلي:

(1) إطلاق سراح جميع المعتقلين ومنهم عضوي لجنة العريضة الشعبية البارزين الشيخ عبدالأمير الجمري والسيد عبدالوهاب حسين.

- (2) إعادة العمل بدستور 1973 وإعادة المجلس الوطني.
- (3) تنفيذ إتفاقية تصفية جميع أشكال التمييز العنصري والتي صادقت عليها حكومة البحرين في مارس 1990 وإتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها في 1992.
- (4) التصديق على الإتفاقيات الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان وخصوصاً العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- إننا كحركة ديمقراطية تؤمن بمقولة أن موافقة الشعب هي أفضل ضمانة لاحترام حقوق الإنسان والإستقرار لأي نظام سياسي.
- إننا نؤمن أن ديمقراطيتنا المحدودة هي أكثر وسيلة حضارية وسلمية لتأمين الإستقرار السياسي لأنها تشرع مشاركة المجتمع في إدارة شؤونه وبالتالي يضمني شرعية على سياسات الدولة.
- نأمل بإخلاص بأنك وأعضاء اللجنة لن تترددوا عن مد يد العون للقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.
- لأننا نود أن نؤكد لك أن أي موقف داعم منكم بإصدار قرار في هذا الوقت سيطلع بعمق في ذاكرة شعب البحرين وستذكره كافة الأجيال.
- وقد وقع جميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية على هذه الرسالة التي تمّ استلام الرد عليها في الثلاثين من إبريل، أي بعد انتهاء الدورة التي أنهت أعمالها في الرابع والعشرين. وقد جاء الرد كما يلي:
- "أود الإفادة باستلامنا رسالتكم المؤرخة في السابع عشر من إبريل والتي تتعلق بوضع حقوق الإنسان في البحرين. وقد تمّ لفت عناية رئيسة المفوضية لحقوق الإنسان السفيرة أن أندرسون لذلك".
- وكان الموقع على هذه الرسالة السيدة نبال بيرجس.

15 – رسالة التعزية بوفاة السيد ديريك فتشيت

في العاشر من شهر مايو 99 استقبلت المعارضة البحرينية بالأسى الشديد نبأ وفاة السيد ديريك فتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الوزير الذي لم يتوان طوال وجوده في الوزارة عن دعم ومناصرة القضايا المطالبية في البحرين. وتسجل له لحركة المطالبة امتداح النهج السلمي للمعارضة البحرينية تحت قبة البرلمان البريطاني

ووصف مطالبها بالإعتدال. كما يسجل له انتصاره لقضية المبعدين الثلاثة ورفض طلب حكومة البحرين تسليمهم لها، قائلاً له أن القانون الدولي هو الذي يحكم مثل هذه القضية. وبمناسبة وفاته بعثت لجنة العريضة الشعبية ببرقية تعزية لزوجته هذا نصها:

"تلقينا بالحرز والأسى نبأ الموت المفاجئ لزوجك وفي هذا خسارة لنا وخسارة لكل أولئك الذين يناضلون من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية.

ولسوف تبقى ذكرى زوجك في قلب شعب البحرين وذلك بسبب طرحه قضايا حقوق الإنسان وحكم القانون مع حكومتنا في العام الماضي.

إن إيمانه القوي في عالمية قيم الحرية والحقوق المدنية والتعددية سوف تبقى مطبوعة في عقولنا وعامل تشجيع لنا على الدوام.

لقد كان زوجك فكراً عظيماً ولذا فإن فكره وروحه سوف تلتقي وتندمج مع تلك الأفكار والأرواح من أجل تعبيد الطريق الذهبية التي يمر عليها تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وفي السياق نفسه بعثت لجنة العريضة بالرسالة التالية إلى رئيس الوزراء توني بليز وهي كما يلي:

"تود أن نعبر لكم عن الأسى والحزن لفقدان الراحل السيد ديريك فتشيت. لا شك أن موته يمثل خسارة عظيمة لجميع الداعين لحقوق الإنسان والديمقراطية.

لقد كان رجلاً ذا مكانة عالية وموقف أخلاقي، وعمل بحماس من أجل تطبيق السياسة الخارجية ذات البعد الأخلاقي التي تبنتها حكومة العمال البريطانية وساهم كثيراً في جعل بريطانيا معقلاً للحرية والديمقراطية.

أنه أول وزير بريطاني يخاطب حكومتنا أثناء زيارته للبحرين في السنة الماضية ويقول لها أن المطالب السياسية للمعارضة هي مطالب معتدلة وإنها في إطار الدستور".

16- رسالة لوزير الدولة (الجديد) للشؤون الخارجية

بعد تولي السيد جيفري هون الوزارة بستة أسابيع تقريباً خلفاً للسيد ديريك فينشيت، شارك الوزير الجديد في الاجتماع الذي نظمه مجلس التفاهم العربي البريطاني في الثالث والعشرين من شهر يونيو 1999 وفاجأ الوزير الحضور بقبول حكومة البحرين بالزيارة الرسمية لمنظمة العفو الدولية وهي الدولة التي كانت ترفض دعوة المنظمة منذ ما يزيد على ثلاثة عشر عاماً من أجل التستر على انتهاكاتها الفظيعة لحقوق الإنسان وخاصة الوضع السيئ والتعذيب المبرمج في السجون.

وبمناسبة توليه الوزارة بعثت لجنة العريضة بكتاب تهنئه فيه على تسلم هذا المنصب المهم وفي ذات الوقت تعبر له عن حرص لجنة العريضة على استمرار الخط الذي تم فتحه مع الخارجية البريطانية.

في البداية عبّرت اللجنة عن رغبتها باسم شعب البحرين أن تتقدم إلى الوزير الجديد بتعيينها على تعيينه كسكرتير دولة للشؤون الخارجية بدلاً للراحل السيد ديريك فتشيت وتمنت له التوفيق في هذه الوظيفة الجديدة والمهمة وعبّرت عن أملها أن يكون تطبيق السياسة الخارجية الأخلاقية فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في قمة أولويات أجندته السياسية.

بعد هذه المقدمة أشارت الرسالة إلى الكلمة التي ألقاها الوزير في الإجتماع الذي نظمه مجلس التفاهم العربي البريطاني في الثالث والعشرين من هذا الشهر وعبّرت لجنة العريضة عن سرورها بقول لوزير أن أحد معتقداته هو أن للحكم الجيد والديمقراطية هما مسألتان مهمتان، وأن هناك حاجة لمزيد من التطور في هذا المجال. كما عبّرت اللجنة عن موافقتها وإعجابها بالرأي الذي يقول إن الإصلاحات هي الطريق من أجل تأهيل أي حكم جيد ليصبح ديمقراطياً. بعد ذلك انتقلت الرسالة إلى الوضع في البحرين فتحدثت عن دستور 1973 والتجربة البرلمانية القصيرة التي خاضها شعب البحرين وكيف تمّ الانقلاب عليها من قبل الحكومة. وفي ختام الرسالة عبّرت اللجنة عن ثقتها في أن الوزير الجديد سوف يمد يد العون والمساعدة لنضال شعب البحرين من أجل استعادة المجلس الوطني وحكم القانون.

17 – رسالة إلى السيد بيتر هين

بتاريخ 27 ديسمبر 1999 بعثت لجنة العريضة الشعبية برسالة إلى السيد بيتر هين هذا نصها:

السيد بيتر هين

وزير الدولة لشؤون الخارجية والكومنولث

سيدي العزيز

نود أن نعبر عن امتناننا لكم لاغتنام فرصة اللقاء مع الأمير الشيخ حمد خلال زيارته إلى المملكة المتحدة لتسليط الضوء على وضع حقوق الإنسان في البحرين، وننتقدم بتقديرنا الخاص للموقر سكرتير الدولة روبين كوك وكل الذين ساندوا حقوق الشعب من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إننا نقدر كثيراً طرح قضية حقوق الإنسان مع صاحب السمو الأمير بسبب الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبت خلال الخمس سنوات الماضية. ولكن ما هو أسوأ من انتهاكات حقوق الإنسان والذي يمثل مصدر استمرارها هو اغتصاب السلطة التشريعية.

وكما تعلمون فإن دستورنا لعام 1973 قد وفر حق شعب البحرين في المشاركة في الشؤون السياسية للبلاد. كما يؤكد الدستور أيضاً على فصل السلطات للثلاث ونحن من المؤمنين بأنه بدون وجود هذه الضمانات الدستورية فإن الوضع الخطير سيظل رازحاً.

إننا من مؤيدي الرقابة وتوازن السلطات التي كفلها دستورنا لأننا نعتقد أن فقدان صمام الأمان سوف يؤدي إلى هذا الوضع الحالي حيث الفرد أو المؤسسة تصبح بدون تقييد. لا شك أنكم ستشاركوننا الرأي بأن احترام حقوق الإنسان في بلادنا يصبح ممكناً فقط من خلال تطبيق الدستور.

ولأن هناك تاريخ طويل من العلاقة بين بريطانيا والبحرين فإننا نعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة قادرة على المساعدة في هذه القضية عن طريق استخدام جهودها بشكل بناء في طرح قضايا مثل قضية المحاسبة والشفافية والحاجة للمشاركة السياسية. نحن تحت الإنطباع بأن سياستكم الخارجية الأخلاقية سوف تدفعكم بدون شك لطرح السؤال الخاص بقضية غياب السلطة التشريعية.

وفي كلمته بتاريخ 16 ديسمبر بمناسبة العيد الوطني سلط الأمير الضوء على انتخابات البلدية منتقداً اقتصار ترشيحاتها على الذكور فقط. كما أكد سموه أيضاً على الحريات العامة والانتقال الديني والتسامح الفكري والثقافي وعبر عن تشجيعه مسؤولي الدولة لتقبل النقد البناء من كل من الصحافة والعموم. لكن ما يخيب الآمال هو تطرق صاحب السمو إلى أن المشاركة السياسية سوف تستمر وتبقى من خلال المجلس المعين وإن هذا المجلس سوف يشهد تطوراً أكثر من خلال الخبرة التي اكتسبها.

إن صاحب السمو يعتبر هذا المنبر شكلاً مناسباً من أجل تعميق للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتوسيع آفاق التعاون بين الحكومة والمجتمع.

ومع أن كلمة صاحب السمو وتصريحاته قصد منها بناء الثقة لكنه مع الأسف فإن محتوى هذه كلمات كانت دون طموحات المواطنين. فمن حيث الجوهر لم تكن هذه لتضع جدولاً لإنهاء التوقف الطويل الذي رزح منذ 26 أغسطس 1975.

إننا للمرة الثانية نؤكد على أن الرجوع إلى الحكم الدستوري وعودة المجلس هو الذي يخلق تفلواً حقيقياً ويزيل التوتر السياسي من حياة البحرين السياسية. في الوقت نفسه فإن

حكومة البحرين بمقدورها أن تتخذ خطوات إيجابية في اتجاه تطبيع المناخ السياسي. ومن هذه الخطوات إنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبدالأمير الجمري وإطلاق سراح عضو لجنة العريضة الشعبية الأستاذ عبدالوهاب حسين ورفاقه الذين لا زالوا رهن الاعتقال العشوائي منذ أربع سنوات. ولا يقل عن ذلك أهمية إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح لأربعمئة وتسعين من المبعدين السياسيين للعودة إلى البلاد بدون إهانة أو شروط.

إننا نتطلع إلى رؤية أن الصراع بين الأفكار قد حل محل الإضطراب السياسي ولهذا فنحن نحث حكومة صاحبة الجلالة على استخدام مساعيها الحميدة مع صاحب السمو لإقناعه لتفعيل الدستور وإنهاء تعطيل المواد التي تتعلق بالمجلس الوطني. إسمحوا لنا أن نتقدم اليكم بالشكر مرة ثانية على مناقشتكم وضع حقوق الإنسان في البحرين.

وبمناسبة عيد السنة الميلادية نتمنى لكم سنة جديدة ملؤها السعادة والنجاح.

مع تمنياتنا الحارة.

وقد وقّع على هذه الرسالة جميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية وتمّ وضع إسم الشيخ عبدالأمير الجمري مع الإشارة إلى أنه لا زال تحت الإقامة الجبرية.

18 – رسالة إلى السيدة ماري روبنسون في 2000

تم تحرير هذه الرسالة في ظل أجواء الحديث عن الإنفراج السياسي التي عمّت جميع أرجاء البحرين. فالقيادة السياسية الجديدة أطلقت العديد من الوعود بقرب انبثاق عهد جديد وبدأت الحديث عن مشروع إصلاحى وإداري كبير الأمر الذي نتج عنه تباين المشاعر ووجهات النظر بين القوى والقيادات السياسية حول حقيقة وأبعاد هذا المشروع كما سنأتي على ذلك بشيء من التفصيل.

في هذا الظرف السياسي الجديد الذي بدأ بإطلاق بالونات الإصلاح والتغيير قامت لجنة العريضة بإرسال رسالة مطولة إلى السيدة ماري روبنسون تشرح فيها مستجدات الوضع السياسي والحقوقى وذلك بتاريخ 25 مارس 2000 وهذه هي الترجمة الكاملة للرسالة التي سلطت الضوء على الوضع السياسي والحقوقى في تلك الفترة :

"السيدة ماري روبنسون

المفوضية العليا لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة

جنيف - سويسرا

السيدة العزيزة روبنسون

في مستهل كتابنا هذا نود أن نشير إلى كتابنا الذي بعثنا به اليك بتاريخ 17 أبريل من العام الماضي والذي استلمنا رداً عليه، موقفاً من قبل الأنسة نيل بيرجيس وكان مؤرخاً في 30 أبريل.

بداية نود أن نتقدم بتقديرنا وامتناننا إلى المفوضية بمناسبة صدور القرار التاريخي رقم E/CN.4/Sub.2/1997/50 الذي تم تبنيه بتاريخ 21 أغسطس من عام 1997. لا شك أن هذا القرار سوف يبقى ليمثل علامة للنضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. إن شعب البحرين سوف لن ينسى هذا الدور المساند.

وبهذا الخصوص نكرر القول بأهمية هذا القرار الذي جسّد المطالب الوطني في تفعيل الدستور وعودة المجلس الوطني المنحل.

إن هذا القرار في جوهره هو شهادة للعدالة والموضوعية التي تتعاطى معها المفوضية في رؤيتها للوضع في البحرين وفي أجزاء أخرى من العالم.

إننا نؤمن ونقدر الدور المهم الذي تلعبونه في تعزيز الديمقراطية وحكم القانون وفي حماية حقوق الإنسان في العالم ونحن نعتقد أن البحرين هي واحدة من البلدان التي يحتاج فيها وضع حقوق الإنسان ضرورة اتخاذ إجراء بواسطة مفوضية الأمم المتحدة.

ما يحدث في البحرين هو عدوان وحشي ومعنوي ونحن وانقون من أن المجتمع الدولي سوف يقدم دعمه الكامل من أجل إنهاء معاناة وانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

ومن أجل لطلاعكم وباختصار شديد على الوضع الخطير لحقوق الإنسان في البحرين فإننا نبين ما يلي:

1) بتاريخ 23 يناير من عام 2000 التقت لجنة العريضة الشعبية بمستشار الأمير الدكتور حسن فخر وطلبت منه أن يسلم رسالتها إلى صاحب السمو أمير البلاد. وقد طلبت الرسالة تحديد موعد لملاقة الأمير من أجل مناقشة ما احتوته العريضة التاريخية

من مطالب. وبعد أن قبل المستشار بمحتواها وعد بتسليمها للأمير لكننا اندهشنا لترجيع الرسالة الينا في مساء نفس اليوم بحجة أن الأمير ليس على استعداد لاستلام العرائض.

(2) ويتضح من رفض العديد من رسائلنا التي بعثنا بها إلى الأمير الراحل وإلى إبنه من بعده أن دعوتنا للحوار والتسوية السلمية للأزمة السياسية وبروح من الدستور سوف تقبل دائماً بالرفض القاطع وبعدم الإستعداد لفتح الحوار مع لجنة العريضة. وما دام الدستور معطلاً فإن غياب السلطة التشريعية المنتخبة وحكم القانون سوف تقود في النهاية إلى الإحباط والجمود السياسي.

(3) إن استمرار العمل بقانون أمن الدولة اللادستوري ومحكمة أمن الدولة السيئة السمعة هو تحدي للحضارة وحقوق الإنسان. فمنذ سريان هذا القانون في عام 1975 والتعذيب والقتل خارج القانون والإعتقال العشوائي أصبح يشكل القاعدة. فيما اعتقال القاصرين بين سن التاسعة والسابعة عشر وكذلك اعتقال النساء قد أصبح هو الآخر ساري المفعول.

وكما تعلمون فإن البحرين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنفي مواطنيها وهناك ما يقارب الخمسمائة مواطن يعيشون في المنفى (التفاصيل الكاملة لهؤلاء المواطنين يمكن الحصول عليها من المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان).

ومع أن عشرين من المنفيين قد تمّ أخيراً العفو عنهم وسمح لهم بالعودة إلى الوطن فإن الحكومة ما زالت ترفض طلباتهم للحصول على جوازات السفر والبطاقات الشخصية. وإن الأكثر اشمئزاً هو إصرار وزارة الداخلية أن هؤلاء المنفيين العائدين يجب عليهم أولاً إجراء لقاءات صحفية مع الصحافة شبه الحكومية والإشادة بالأمير والحكومة بسبب للعفو.

ولأن المواطنين التالية أسماؤهم وهم أحمد الخياط وجمال حبيب عمران وسيد علي أحمد وعلي حسن عبدالله الماضي ومهدي إبراهيم أحمد رفضوا الإستجابة لهذا الطلب فقد قام جهاز المخابرات بتسليمهم استدعاء للمثول في مركز شرطة سنابس بتاريخ 2000/3/14 وذلك في الساعة السادسة والنصف مساء حيث عرض عليهم بحضور للبوليس السري بين اختيار إجراء المقابلة أو البقاء رهن الإعتقال.

وتحت هذا التهديد اختاروا الخيار الأول إلا أنهم اندهشوا لوجود الصحفيين والمصورين في مركز الشرطة.

(3) بتاريخ 17 مارس تم إطلاق سراح الديمقراطي وعضو لجنة العريضة الشعبية الأستاذ عبدالوهاب حسين بواسطة محكمة أمن الدولة بعد أربع سنوات وشهرين من الاعتقال، لكننا صدمنا لسماع إعادة اعتقاله بعد مرور ساعة واحدة على إطلاق سراحه. وحسب نصوص قانون أمن الدولة غير الدستوري فإن المدة القصوى للإعتقال هي ثلاث سنوات وإن هذه المدة الإضافية تعد في حد ذاتها خرقاً للقوانين السيئة التي تضعها الحكومة.

إننا قلقون جداً على صحة وحياة السيد عبدالوهاب حسين ورفاقه الآخرين من القادة الديمقراطيين بشكل خاص وبقية المعتقلين الموجودين في السجن بدون محاكمة.

(4) إن المسرحية الهزلية التي قامت بها الحكومة أثناء إطلاق سراح القيادة الديمقراطية وعضو لجنة العريضة الشعبية الشيخ عبدالأمير الجمري (عضو سابق بالبرلمان المنحل) حيث تم إرغامه على قراءة رسالة اعتذار في مجلس الأمير من أجل الحصول على العفو العام، إن هذه المسرحية ترينا بشكل جلي أن الخروج على العرف والتقاليد هو جوهر هذه الحكومة. إن عالم الدين العجوز ما زال رهن الإقامة الجبرية ونحن نطالب المفوضية بإعطاء هذه القضية الإعتبار الخاص من أجل وضع نهاية لهذه الحلقة الضارة والباعثة للعار.

(5) ولمعرفة المزيد من أوجه إساءة استعمال السلطة السياسية التي تنتهك الحقوق الطبيعية والأساسية التي احتواها الدستور المعلق فإننا نطلب منكم أن تتطلعوا على التقارير التي أصدرتها كل من منظمة العفو الدولية و"هيومن رايتس ووتش" وتقرير الولايات المتحدة لممارسة الدول لحقوق الإنسان لعام 1999.

ما شاهدناه في البحرين منذ شهر إبريل الماضي وحتى الآن هو تدهور وضع حقوق الإنسان وإنه لهذا السبب بالذات تصر حكومتنا على رفض السماح للمراقبين الدوليين، ولمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من زيارة البحرين لمراقبة وضع حقوق الإنسان.

لكن ما يبعث على التفاؤل بالمستقبل هو تقييمكم الذي أكد على عدم وجود درجات أو مراحل للقتل خارج القانون والإختفاء والتعذيب. فانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من المآسي الكثيرة سواء كانت في كمبوديا أو أندونيسيا أو كوسوفو هي متساوية في الشر من وجهة نظر المفوضية وإنها يجب أن يتم التعامل معها على قدم المساواة.

ومن المواضيع المهمة التي تستحق الإشارة إليها هو إقدام الحكومة على تشكيل لجنة لحقوق الإنسان. إن هذه اللجنة مشكلة من أعضاء تختارهم الحكومة من مجلس الشورى المعين. إن هذه اللجنة ليست مستقلة وهي تَقصها الحرية الضرورية من أجل التمتع بالمسؤولية.

إننا على ثقة بأن أعضاء المفوضية سوف سيتعاملون مع انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة بنفس اللزخ والقوة وإنهم سوف يجبرون حكومة البحرين على احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من العقود الدولية وبالأخص احترام دستورها والتقييد بمبادئه.

مرة ثانية نعبر عن تقديرنا لكل عضو من أعضاء المفوضية لما بذلوه من وقت وجهد أثناء مداولتهم لقضية الحقوق في البحرين.

مع تمنياتنا الحارة والخاصة لكم.

وقد حملت هذه الرسالة توابع جميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية ولم تستثن وضع إسم الشيخ الجمري من ضمن قائمة الموقعين بالرغم من وجوده في الإقامة الجبرية.

19 – الرسالة الثانية لوزير الخارجية بيتر هين

بمناسبة للزيارة التي يعترزم القيام بها وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى البحرين والتي تحدد موعدها في الثاني عشر من يونيو 2000 بعثت لجنة العريضة بالرسالة التالية وذلك بهدف تذكير الوزير بالأسباب الحقيقية للأزمة في البلاد ورفض الحكومة فتح باب الحوار مع لجنة العريضة. وهذا هو نص الرسالة:

العاشر من يونيو 2000

السيد بيتر هين

وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنويلث

وايت هول / لندن

السيد العزيز

لقد ورد إلى علمنا أخيراً أنكم ستقومون بزيارة إلى البحرين هذا الأسبوع.

إننا نعتقد أن هذه الزيارة هي فرصة عظيمة لكم لطرح قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في البحرين.

وكما تعلمون فإن ديمقراطيتنا الجزئية قد تمّ تعليقها نتيجة حل المجلس الوطني المنتخب وتعليق المادة 65 وغيرها من المواد الأخرى ذات الصلة بعودة السلطة التشريعية. وكما يقال فإن مبادئ الدستور الحر يتم فقدانها وإلى الأبد حالما تقوم السلطة التنفيذية بتعيين السلطة التشريعية.

ولا داعي لتذكيركم بحقيقة المحاولات التي قام بها أعضاء لجنة العريضة الشعبية منذ عام 1994 من أجل مقابلة صاحب العظمة الأمير الراحل ومن بعده ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وذلك لغرض تسليمه العريضة التاريخية التي احتوت على ما يقارب الـ 25 ألف توقيع. وكما ذكرنا في رسائلنا السابقة فإن هدفنا من اللقاء هو من أجل مناقشة المطالب السياسية والاجتماعية التي تضمنتها العريضة ومحاولة إيجاد الطرق والسبل الكفيلة بتنفيذها.

إننا نأمل من كل قلوبنا بأنكم ستمكنون من إقناع قيادتنا لإحترام دستور البلاد عن طريق تفعيل المواد المعقّدة والدعوة لإجراء الانتخابات من أجل عودة المجلس الوطني.

إننا نتمنى لكم حظاً سعيداً في زيارتكم وإقامتكم في البحرين ونتطلع إلى اللقاء بكم حالما يسمح جدول عملكم بذلك.

مع تمنياتنا الطيبة لكم.

وقام بالتوقيع على هذه الرسالة جميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية مع التتويه إلى استمرار وجود الشيخ عبدالأمير الجمري رهن الإقامة الجبرية.

وبهذه المناسبة أيضاً بعث نائب رئيس جماعة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني السيد جرامي كوربن برسالة إلى الوزير بيتر هين طالباً منه طرح القضايا التي تمثل الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الأساسية في البحرين وانتشار هذه الانتهاكات في السنوات الأخيرة مع ازدياد المطالب الخاصة بعودة برلمان البحرين والدستور.

وذكر النائب كوربن الوزير بسجل البحرين الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان والتي تشتمل على التعذيب والإعتقال العشوائي للآلاف من البحرينيين الأبرياء وذلك حسب تطبيق قانون أمن الدولة الذي هو بذاته خرق للدستور.

وعبر النائب عن الأسى العميق لأنه بالرغم من مجيء أمير جديد في العام الماضي فإنه لم يحدث أي تغيير جوهري في طبيعة هذا النظام فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وأن الخروقات ما زالت مستمرة بالإضافة إلى الإعتقال العشوائي للأطفال وتعذيبهم.

وحدث النائب كوربن الوزير على التأكد من أن جميع قضايا حقوق الإنسان سيتم طرحها في اجتماعه مع الوزراء ومسؤولي النظام في البحرين وأنه سوف يحدث الأمير بقوة على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين حالاً وإيقاف الإبعاد القسري للمواطنين البحرينيين والسماح للمئات من المبعدين بالرجوع إلى وطنهم.

وفي ختام الرسالة طلب النائب من الوزير أن يقدم النصح لحكومة البحرين بأن الطريق للخروج من الأزمة السياسية هو من خلال الحوار مع أمثال لجنة العريضة الشعبية التي تطالب بعودة البرلمان والدستور.

وتدليلاً على النتائج الإيجابية للزيارة التي قام بها الوزير بيتر هين إلى البحرين فإننا نعرض ما تضمنته الرسالة التي بعث بها الوزير بيتر هين إلى النائب البريطاني ستان نيونز (Stan Newans) وذلك في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر 2000.

في معرض رده على النائب قال الوزير أنه يتابع باهتمام بالغ الأحداث في البحرين بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان. وأضاف يقول أنه يؤمن بحكم القانون وما سيأتي به دستور جيد من استقرار. كما يعتقد أن المناخ قد تحسّن باستلام الشيخ حمد مقاليد الحكم وأن هناك العديد من الخطوات المهمة التي اتخذت نحو الإصلاح. هناك برنامج مستمر للإفراج. وقد تمّ الإفراج عما يزيد على 1000 معتقل وأنه لم يتبقّ منهم إلا عدد قليل. هناك أيضاً رغبة لحكومة أكثر انفتاحاً كما يدل على ذلك الترحيب بالزيارة الثانية لمنظمة العفو الدولية وكذلك الزيارة المخطط لها من قبل مجموعة العمل الخاصة بالإعتقال العشوائي. وأضاف الوزير بيتر هين يقول، إن سياسة حكومته الخاصة بالحوار البناء مع حكومة البحرين هي الطريق الصحيحة وقد حققت نتائجها. ولذا فإنه قد طرح قضايا حقوق الإنسان في أغلب اتصالاته مع حكومة البحرين بما في ذلك الأمير ورئيس الوزراء وأنه يتوقع أن يكون هناك المزيد من الإصلاحات. وبناء على ذلك فإنهم سيستمرون في تشجيع ودعم الشيخ حمد ويقدمون له مساعدتهم.

وفي ختام رسالته قال الوزير بيتر هين أنه على دراية تامة برؤى علي ربيعة ورؤى الآخرين في لجنة العريضة الشعبية ومنظمات حقوق الإنسان البحرينية.

هذه الرسائل وغيرها كثير تعكس وبدون شك النجاح الكبير الذي حققته لجنة العريضة في تأسيس العلاقات الواسعة مع الخارج مما مكّنها من الحصول على الدعم الواسع من قبل المنظمات الحقوقية وعدد كبير من البرلمانيين في الغرب. وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لولا تقديم العمل المطلبي للعالم على أنه عمل وطني لا يخص طائفة

بعينها كما تروج أجهزة الإعلام في البحرين ومكاتب العلاقات العامة التي يديرها السيد عمر الحسن لصالح بعض حكومات دول الخليج في الخارج. لكن يبقى العامل الحاسم للنجاح هو مشروعية المطالب وعدالتها والمصداقية التي تمتعت بها الحركة الدستورية المطالبة.

وفي هذا المضممار لا بد أن نسجل شهادة أحرار البحرين التي تقول في صفحة 188 من يوميات الإنتفاضة - عام التضامن العالمي: "إن لجنة العريضة تواصلت مع أحرار العالم لتعرض لهم حقيقة الوضع في البلاد وإصرارها على المطالب الدستوري وبيّنت أنها مستعدة للحوار مع أي طرف يؤمن بالحوار داخل البلاد وخارجها. كما ناشدت اللجنة - والكلام ما زال لحركة الأحرار - كل من تربطه علاقة صداقة مع شعب البحرين ببذل جهده لتشجيع الحكومة على الحوار لإخراج البلاد من الأزمة المتفاقمة في البلاد".

وهذه الشهادة نعتز بها ونفتخر لأنها جاءت من تلك الجهة التي ارتكبت خطأ جسيماً باحتضانها وتبنيها لجنة المبادرة فور الإعلان عنها كبديل للجنة العريضة مما تسبّب في تعطيل العمل المبدئي حتى تاريخ سقوط هذا المشروع.

الفصل السادس:

ردود الأفعال على أحداث البحرين

الجزء الاول:

ردود الفعل العربية

كان رد الفعل الشعبي على حملة الاعتقالات والمداهمات التي طالت أعضاء لجنة المبادرة وبعض الرموز والقيادات الدينية عنيفة جداً خاصة وأنها جاءت لتعبّر عن حالة اليأس والإحباط التي أصابت المواطنين بعد أن اتصلت الحكومة من أي اتفاق مع لجنة المبادرة. وقد عمّت المسيرات والمظاهرات الإحتجاجية شوارع القرى والطرق الرئيسية وانتشرت وبشكل لافت الشعارات المطالبة المكتوبة على الجدران باللغتين العربية والإنجليزية وذلك بهدف لفت نظر الجاليات الأجنبية لما يدور في الساحة من صراع سيسي وعدوان على حقوق الإنسان. وللرد على خيار الحل الأمني والإستخدام المفرط للقوة تمّ إشعال الحرائق في بعض الشوارع الرئيسية، وعمّت ظاهرة استخدام عمليات تفجير إسطوانات الغاز. ومن خلال اتخاذ الحكومة كافة التدابير والإحتياطات الأمنية إنها كانت تتوقع اندلاع هذه الإنتفاضة أو المقاومة الشعبية كرد على تجاهل السلطة للمطالب العادلة واعتقال الزعامات الدينية. وقد شملت إجراءات الحكومة محاصرة القرى وتكثيف حملات التفتيش والقيام بالمداهمات وتكسير الممتلكات والإعتداء على الأعراض. وجراء أعمال العنف والقمع وحملات الإعتقال العشوائي اكتظت السجون الرسمية بالمعتقلين الذين وصل عددهم إلى الألفين مما اضطر وزارة الداخلية إلى نصب الخيام داخل القلعة وتكديس المعتقلين داخل مراكز الشرطة. ويمكن القول أن البحرين لم تشهد في تاريخها السياسي الحديث حدوث هذا الكم الهائل من الإنتهاكات والخروقات التي طالت النساء والأطفال وتسببت في زهق أرواح بعض السجناء والمعتقلين نتيجة التعذيب الوحشي والموت خارج القانون برصاص الشرطة. هذا بالإضافة إلى ما شهدته أروقة محاكم أمن الدولة من إصدار الأحكام الجائرة عن طريق المحاكمات الصورية التي وصلت فيها الأحكام إلى درجة الإعدام والسجن المؤبد بالرغم من عدم توفر الأدلة. وقد تسببت هذه الإنتهاكات والخروقات للظليعة في فضح النظام في الخارج وإلى انشغال منظمات حقوق الإنسان في العالم بإدانة السلطة على هذا العدوان لسافر على حقوق الإنسان.

وحتى تفك هذا الحصار الدولي وتحرر من اتهام الرأي العام الخارجي لها لجأت السلطة إلى سياسة التذليل وتشويه الحقائق وذلك بربط الأحداث تارة بإيران وتارة أخرى بحزب الله. وفي محاولة منها لإقناع العالم بمسرحية الارتباط بالخارج اضطرت السلطة الى تزوير إرادة المواطنين وذلك عن طريق نشر بيانات التأييد لسياساتها البوليسية والقمعية باسم الأندية والجمعيات وعلى لسان مجالس إدارتها. كما طلبت الحكومة من بعض الحكومات الخليجية الإعلان عن استنكارها للأعمال الإرهابية والتعبير عن تأييدها ودعمها لما تنتهجه السلطة من سياسات أمنية. وقد اضطرت بعض الحكومات الخليجية لتلبية هذا الطلب بالرغم من عدم قناعتها بنهج حكومة البحرين في التعامل مع الحركة المطالبة ولذا فلم تكن هذه البيانات لتتضمن ما يخدم أغراض حكومة البحرين الدعائية. أما على مستوى الغرب فقد تم تكليف الأستاذ عبدالله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون للقيام بزيارات مكوكية في العاصمة البريطانية وفي غيرها من العواصم الغربية من أجل تلميع صورة النظام وكسب تأييد حكومات الغرب والسياسيين والإعلاميين لسياسات القمع والإرهاب التي تمارسها حكومة البحرين. وقد أثار هذا التكليف التساؤل وعلامات الإستفهام على مستوى دول الخليج إلا أن الإختيار قد وقع على الأستاذ عبدالله بشارة بسبب علاقته الواسعة مع دول الغرب وغيرها من دول العالم وهي العلاقات التي أسسها نتيجة شغله الأمانة العامة لمجلس التعاون ولفترة طويلة من الزمن. لكنه وعلى غير المتوقع تأكد فيما بعد فشل مهمة الأستاذ بشارة لأنها لم تحقق أي كسب سياسي للنظام وذلك راجع الى أن المسؤولين في الغرب لم تكن لتتطلي عليهم هذه الحملات الدعائية والإعلامية وهم الذين ما انفكوا يتابعون مجريات الأحداث عن طريق سفاراتهم في البحرين ودول الخليج. إضافة إلى ذلك فإن الغرب على علم ودراية بطبيعة الصراع السياسي الدائر بين الحكومة والمعارضة والنتائج من إصرار القيادة السياسية على تجميد العمل بالدستور وتعليق الحياة النيابية وما ترتب على ذلك من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان.

ولم يكن لغرب وحده هو الذي أدرك وتفهم طبيعة الصراع الدائر في البحرين بل إن هذا الإدراك والفهم وصل إلى أغلب دول العالم عن طريق منظمات حقوق الإنسان والصحافة والإعلام العالمي. ففي أحيان كثيرة كانت أحداث البحرين تنصدر النشرة الإخبارية في محطة "البي بي سي" التي كانت تنقل ما يدور في الساحة البحرينية أولاً بأول وخاصة بعد إقدام الحكومة على اعتقال قيادات الحركة الدستورية والرموز الدينية ونفي بعضهم إلى الخارج، وكذلك بسبب إصرار الحكومة على مواصلة التحول على عناصر

المقاومة المدنية والقوى الوطنية المسؤولة عن تحرير العرائض الشعبية وتنظيم المسيرات والإحتجاجات.

ومنذ اندلاع الإنتفاضة في 1994 دأبت الحكومة على تسخير إعلامها في الداخل والخارج لخدمة غرضين متوازيين:

1) التعتيم على خروقاتها الدستورية وانتهاكاتها الشنيعة لحقوق الإنسان والعمل على وصم النشاط المطالبي بالعمل الإرهابي.

2) العمل على تشويه سمعة الحركة الدستورية تارة بنعت الحركة المطالبة بالثانوية وبارتباط رموزها من الشيعة بحزب الله في لبنان وتارة أخرى بإلصاق تهمة التخابر مع الجهات الأجنبية ويقصد بذلك دولة إيران.

فك الحصار الإعلامي

وبلغ الحصار الإعلامي للرسمي وحملة التشويه أوجهما بإقدام الحكومة على منع المعارضة في الداخل من الحديث إلى وكالات الأنباء والمحطات الإذاعية الأجنبية في الوقت الذي نعت بموظفيها وكتّابها وأعلامها الصحفية للحديث بكل حرية لهذه الوكالات من أجل تشويه الحقائق والدفاع عن سياسات القمع والبطش. وفي تحد صارخ لقرارات المنع واصل أعضاء لجنة العريضة وأنصار الحركة الدستورية في الداخل اتصالاتهم ولقاءاتهم بالصحفيين والمراسلين الأجانب وكذلك القيام بالعديد من المقابلات مع الفضائيات والمحطات العربية والأجنبية وخاصة "البي بي سي"، وذلك بهدف الرد على ادعاءات السلطة وافتراءاتها وبغرض شرح طبيعة الصراع السياسي والمطلبي وإطلاعهم على مجريات الأحداث. وفي هذا المضمار لا بد من التأكيد على الدور النضالي والإعلامي الكبير الذي لعبته عناصر المعارضة في لندن ودمشق والسويد في إيصال صوت الحركة الدستورية إلى العالم الخارجي ومنظمات حقوق الإنسان وكشف ما يدور في الساحة البحرينية من جرائم وانتهاكات تقشع لها الأبدان.

ولي عهد دولة الكويت يدعو إلى الحوار

في الحادي عشر من شهر يوليو 1996 قام ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبدالله الصباح بزيارة للبحرين وبعد لقائه برئيس الوزراء بالمنامة عقد مؤتمراً صحفياً قال فيه: "إنني أؤمن بجدوى اللقاءات وفائدة الحوار من أجل أن يستتب الأمن في هذا البلد، وأن يشعر جميع المواطنين بالأمن لا فرق بينهم، ومن حقهم ان يشعروا بالأمن والطمأنينة،

وأبواب الحوار وأبواب التفاهم مفتوحة للجميع من دون تمييز، ولكننا نرفض أسلوب التصعيد، ولا نقر الأعمال الإرهابية، ويجب ان يستمر الأمن في كل الميادين ويستمر الحوار في كل الأوقات من أجل خير البحرين". وقد عبّر ولي العهد عن استعداد بلاده للإسهام والمشاركة مع الأخوة في البحرين في تنفيذ المشاريع الاقتصادية لدعم الإقتصاد الوطني من أجل تحمل الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق البحرين وسط الظروف الاقتصادية الصعبة"

وقد رحبت المعارضة بما قاله ولي العهد الكويتي عن استعداد دولة الكويت للمشاركة في المشاريع الاقتصادية، كما رحبت لجنة العريضة الشعبية بدعوة ولي العهد للحوار خاصة وإنها الطرف الذي لا زال يطالب به منذ محاولته تسليم العريضة للأمير في عام 1994. ولذا فقد شككت لجنة العريضة في قبول العائلة الحاكمة لهذه الدعوة لأن الحكومة على يقين بأن فتح باب الحوار سيقود حتماً إلى مناقشة مطالب لجنة العريضة المتمثلة في إعادة العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وهذا ما ترفضه الحكومة.

رسالة الدعم والإستتكار من النواب والشخصيات الكويتية

منذ اندلاع الأحداث في البحرين وشعب الكويت يتابع عن كثب تطورات الوضع السياسي وما آلت إليه الأمور نتيجة تصدع العلاقة بين الشعب والقيادة السياسية. ولا غرابة في اهتمام شعب الكويت بما يجري على الساحة السياسية في البحرين ذلك أنه وعلى امتداد التاريخ الحديث ظل شعبا البحرين والكويت على تلاحم وترابط إجتماعياً وتعليمياً وسياسياً.

في العقد الأول من القرن العشرين هاجر إلى البحرين ثلاثة من كبار تجارها هم شملان بن علي وهلال المطيري وإبراهيم المضيف، وذلك إحتجاجاً على خروج الشيخ مبارك الصباح على مبدأ المشاركة في الحكم ولم يعودا إلى الكويت إلا بعد أن تأكدا بالتزام الشيخ بالقواعد الصحيحة للحكم.

في عام 1938 انطلقت الحركة الإصلاحية في كلتا الدولتين وهي تحمل نفس البرنامج الإصلاحي تقريباً. وقد نجحت الحركة في الكويت في إصدار دستور واسع السلطات التشريعية والتنفيذية. وكان رئيس المجلس التشريعي هو الذي يرأس السلطة التنفيذية. لكن هذا المجلس لم يعمر أكثر من ستة اشهر (من يوليو الى ديسمبر عام 1938) حيث تم حل المجلس وأعدم احد قادة الحركة واعتقل البعض وهرب الآخرون إلى خارج الكويت. أما

الحركة في البحرين والتي حملت مجموعة من المطالب وعلى رأسها المجلس التشريعي فقد تم ضربها في مهدها وأبعد قادتها من السنة إلى الهند في محاولة مكشوفة لتعزيز التفرقة الطائفية.

في عام 1954 جرت ثلاث انتخابات في الكويت، الأولى بتاريخ 14 إبريل 1954 لاختيار أعضاء مجلس المعارف والثانية في 17 إبريل 1954 لاختيار أعضاء مجلس البلدية والثالثة في 20 إبريل 1954 لاختيار مجلس للأوقاف. لكن القوى الوطنية في الكويت لم تكف بتحقيق هذه المجالس الثلاثة بل سارعت باختيار اثنين من كل مجلس وذلك من أجل تشكيل لجنة مشتركة من ستة أشخاص لتقديم عريضة إلى الشيخ عبدالله السالم تطالب بمجلس إستشاري منتخب لمساعدة الحاكم في إدارة شؤون البلاد. ولا شك أن هذه التطورات على الساحة الكويتية كانت مصدر إلهام لشعب البحرين الذي بادرت هيئة الإتحاد الوطني بتبني هذه المطالب ورفعها ضمن جملة المطالب التي على رأسها المجلس التشريعي للمنتخب.

في عام 1956 أقدمت السلطة البريطانية في البحرين على ضرب هيئة الإتحاد الوطني (الهيئة التنفيذية العليا سابقاً) ونفي قاداتها الأساسيين إلى جزيرة سانت هيلانة. أما قادة الظل وعددهم مائة وعشرين فقد هرب بعضهم إلى الكويت خوفاً من ملاحقة الإنجليز لهم وهناك تم احتضانهم وتقديم كفة العون لهم.

وعندما انكشف تنظيم حركة القوميين العرب في عام 1961 هربت بعض العناصر النشيطة والمطلوبة من قبل الإستخبارات البريطانية إلى دولة الكويت خوفاً من بطش السلطة وهناك قام إخوانهم الكويتيون بواجب الضيافة.

ولا يخفى على الطبقة المتقفة في البحرين وعلى المهتمين بالشؤون السياسية في منطقة الخليج أن المجلس التأسيسي في البحرين اعتمد في عام 1972 على الدستور الكويتي في صياغة أول دستور عقدي لدولة البحرين بعد استقلالها وعلى هذا الأساس جاء دستور 1973 متطابقاً إلى حد كبير مع دستور دولة الكويت.

وبحكم هذه العلاقة التاريخية الطويلة لم يكتف شعب الكويت برصد أحداث التسعينيات ومتابعة مجرياتها كباقي شعوب الخليج وإنما سارع المنقنون الكويتيون للتعبير عن تعاطفهم وتأييدهم للحركة الدستورية وما طرحته من مطالب وذلك منذ انطلاق العريضة الأولى المسماة بالخبوية في عام 1992.

وفي سياق هذا الدعم والتأييد قامت النخبة الكويتية بتحرير تلك الرسالة الداعمة لقضية شعب البحرين وهي الرسالة التي تركت صداها الواسع في الأوساط الداخلية والخارجية على حد سواء وتسببت في حدوث ردات فعل كبيرة لحكومة البحرين.

وتكمن قوة هذه الرسالة التاريخية في عاملين مهمين هما النقل السياسي والاجتماعي للأشخاص الموقعين وفي عددهم البالغ ستة وتسعين شخصية كويتية بالإضافة إلى المضمون الذي حوته الرسالة بما في ذلك تضامنها مع المطالب المشروعة التي طرحتها لجنة العريضة. وقد تم إرسال هذه الرسالة إلى أمير دولة البحرين في الثاني عشر من ديسمبر 95 أي قبل اعتقال قيادات لجنة المبادرة بستة أسابيع تقريباً، وهذا هو نصها:

أمير دولة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مرور ما يقارب من عام كامل على انتفاضة شعب البحرين للمطالبة بحقوقه الدستورية المشروعة، ما زالت الحكومة ملتزمة بعدم وفائها بالوعود. فهناك الكثير من أبناء البحرين في السجون والمعتقلات. وهناك المئات من المبعدين عن وطنهم في شتى أرجاء المعمورة، وهناك مطالب عديدة لم تتحقق حتى الآن أهمها عودة الشرعية الدستورية وحرية الشعب في المشاركة السياسية وفي إدارة أموره عن طريق المجلس الوطني حسب ما يقرره دستور دولة البحرين.

وحرصاً منا على استقرار الأوضاع في منطقة الخليج وبالأخص في الشقيقة البحرين، فإننا نتأشككم تلبية طموحات أبناء البحرين عبر إطلاق سراح المعتقلين والسماح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم آمنين والدعوة إلى انتخابات تشريعية حرة لمجلس وطني جديد. فإنه لم يعد صالحاً في عالمنا اليوم انتهاج أسلوب الصدام والمواجهة القاسية التي تمس حقوق الإنسان ومبادئ وقيم المجتمعات المدنية الحديثة أمام المطالب العادلة والمشروعة للشعوب.

إن مناشدتنا هذه إنما جاءت من منطلق حرصنا على الاستقرار في دولة البحرين الذي سوف تعكس نتائجه على مستقبل البلاد بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

سائلين المولى القدير أن يوفقكم في طريق الإصلاح

مجموعة من المواطنين الكويتيين

ومن بين الذين وقعوا ثمانية من أعضاء مجلس الأمة وعدد من الأعضاء السابقين والسفراء السابقين والمحامين وأساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء والصحافيين وأعضاء جمعية حقوق الإنسان الكويتية وغيرهم. ومن النواب الذين وقعوا: د. احمد

الخطيب والأستاذ عبدالله النيباري والسيد عدنان عبدالصمد، ود. إسماعيل الشطي ود. ناصر صرخوه وعبدالمحسن جمال. كما وقع عليها السيد جمعان العازمي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق وعلي البغلي وزير النفط السابق.

كان رد فعل القيادة السياسية في البحرين سريعاً جداً وحاسماً وذلك بسبب التأثير السياسي القوي الذي أحدثته الرسالة على المستوى العربي والدولي. وعلى الفور بادرت السلطة في البحرين بوضع الموقعين في القائمة السوداء ومنعت أصحابها من دخول البحرين.

ولم تكتفِ الحكومة باتخاذ إجراء المنع فباشرت بنقل شكاواها إلى الحكومة الكويتية التي قامت بدورها بتشكيل وفد من بعض الشخصيات الكويتية لزيارة البحرين من أجل التخفيف من هول الصدمة السياسية وانزعاج الأمير. وصل هذا الوفد البحرين في 14 فبراير 1996 وقام مباشرة بزيارة الأمير من أجل تلطيف الأجواء. وتعليقاً على هذه الزيارة نشرت الصحف الكويتية خبراً مفاده أن هذا الوفد يمثل البرلمان الكويتي الأمر الذي أزعج السيد أحمد السعدون رئيس المجلس وجعله يتصل بوزير الإعلام ويعاتبه على هذا التحريف. وجاء تبرير وزير الإعلام أن ما نشرته الصحف الكويتية كان منقولاً عن وكالة الأنباء البحرينية، لكن أحمد السعدون لم يقتنع بهذا الرد وطلب من وزير الإعلام تقديم الاعتذار للمجلس. أما النائب عدنان عبدالصمد فقد أوضح في مقابله مع وكالة الأنباء الفرنسية ووكالة "رويترز" للأنباء أن هذا الوفد لا يمثل مجلس الأمة وهو ضد إرادة المجتمع في البحرين وإن التكتلات السياسية والوطنية في الكويت ما عدا السلف هي مع مطالب شعب البحرين الموجودة في عريضة 1994. وهذا الموقف المشرف من قبل رئيس مجلس الأمة والنائب عدنان قد ساعد على تعرية الأساليب الديماغوجية التي يتبعها النظام وكان له أطيّب الأثر في نفوس شعب البحرين.

كان أول عمل قامت به لجنة العريضة الشعبية هو إرسال رسالة شكر وتقدير إلى الشخصيات الكويتية التي انتصرت لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. وكان المفترض أن تضم هذه الرسالة توافيق القيادات الدينية إلى جانب الوطنيين كأول عمل مشترك بعد رجوعها إلى لجنة العريضة الشعبية لكن الإعتقال داهمها قبل التوقيع بعدة أيام. وقد جاء في الرسالة التي تم إرسالها في الحادي والعشرين من شهر يناير عام 1996 ما يلي:

"بارتياح وامتنان بالغين استقبلت الأوساط الوطنية الديمقراطية في البحرين خبر قيام 96 شخصية كويتية بإرسال خطاب مناشدة إلى صاحب السمو أمير دولة البحرين حفظه الله يتضمن المناشدة بالإستجابة للمطالب الشعبية وفي مقدمتها المطالبة بإعادة العمل بالستور البحريني لعام 1973 وعودة المجلس الوطني. حيث عبّر هذا الخطاب عن المحبة وعمق الروابط بين الشعبين الكويتي والبحريني والطموح المشترك من أجل بناء مجتمعات مدنية آمنة ترتكز على دعائم المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وتوفير ضمانات الحياة الكريمة للمواطن. وإنما إذ نقدر باعتزاز موقفكم المشرف فإننا نتقدم لكم بالشكر الجزيل عاقدين العزم وإياكم للمضي معا لتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي والتلاحم بين شعبينا البحريني والكويتي".

وقد وقّع على هذه الرسالة 62 شخصية بحرينية ضمّت أعضاء لجنة العريضة الشعبية ومن بينهم النائب السابق محمد جابر صباح والنائب السابق علي قاسم ربيعة والأستاذة الجامعية الدكتورة منيرة فخرو وعدد كبير من المحامين من بينهم النائب السابق المحامي محسن مرهون.

وقد استغل اللورد أوفبري موضوع الرسالة الكويتية فبعث برسالة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية جيرمي هانلي يبيّن فيها للوزير مدى تجاوب النخبة الكويتية مع المطالب العادلة لشعب البحرين. كما تطرقت رسالة اللورد إلى القوات الكثيفة التي قامت حكومة البحرين بنشرها في معظم القرى وذلك في العاشر من شهر ديسمبر وتساءل لماذا تعامل دول الخليج معاملة مختلفة عن بقية دول العالم فتصبح بمنأى عن النقد، وعبر عن رغبته في سماع تعليقات الوزير عن الإزدواجية التي تتعامل بها حكومة صاحبة الجلالة حول حقوق الإنسان؟

تضامن شعبي ونيابي لبناني

في الأسبوع الأول من شهر يوليو 1996 رفع عدد من أعضاء البرلمان اللبناني رسالة مهمة إلى أمير البحرين قالوا فيها:

"لقد مضى أكثر من عام على التحرك الشعبي الواسع المطالب بإعادة الحياة البرلمانية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين وإعطاء للمرأة حقوقها السياسية. وبدلاً من الإستجابة لهذه المطالب العادلة فقد جرى التصعيد الخطير للقمع في

الفترة الأخيرة باعتقال قيادات وطنية بارزة والإعلان عن إنزال الجيش وتقديم المئات من المعتقلين للمحاكمة.

إننا نعبر عن قلقنا الشديد من هذه التطورات ونعبر عن تضامننا مع شعب البحرين ومطالبه العادلة حيث لم يعد مقبولاً في نهاية هذا القرن وأمام المتغيرات الكبيرة التي عصفت بالكثير من البلدان أن ترفض حكومتكم الحوار مع اللجنة الشعبية المكلفة بتوصيل العريضة الموقعة من قبل 25000 مواطن إليكم والإصرار على استمرار تعليق الدستور وحل المجلس الوطني منذ 1975 وإبعاد المعارضين وتقديمهم للمحاكمة. إننا نناشدكم العدول عن كل الإجراءات الأخيرة التي أقدمت عليها حكومتكم واتخاذ خطوات كفيلة بإحداث انفراج سياسي في البحرين بإخراجها من الأزمة التي تعصف بها.

وتقبلوا فائق تقديرنا"

ووقع على العريضة ستة عشر من أعضاء مجلس النواب اللبناني يمثلون كافة الإتجاهات الدينية والوطنية اللبنانية وهم السادة : بشارة مرهج (وزير داخلية سابق) ورئيس اللجنة النيابية لحقوق الإنسان، عصام نعمان، مقرر اللجنة النيابية للإدارة والعدل، حبيب صادق، عضو لجنتي الإعلام والتربية والثقافة، رياض ابراهيم، عضو لجنة الإدارة والعدل، فؤاد السعد، رئيس لجنة الأشغال العامة والموارد والنقل، أوغست باخوس، رئيس لجنة الإدارة والعدل، محمد قباني، مقرر لجنة الأشغال العامة والمدارس، احمد سويد، عضو لجنة الإدارة والعدل، زهير العبيدي، عضو لجنة الإدارة والعدل، فحلوان خليل، عضو لجنة الإسكان والتعاونيات، سايد عقل، عضو لجنة الإسكان والتعاونيات، مسعود روفائل، عضو لجنة الإدارة والعدل، محمد برجايوي، مقرر لجنة الإقتصاد والصناعة والتخطيط، زاهر الخطيب، نائب عضو لجنة حقوق الإنسان والشؤون الخارجية، نجاح واكيم نائب عضو لجنة الشؤون الخارجية. كما وقعها المئات من الشخصيات والفعاليات اللبنانية.

وقد كان لهذه الرسالة أثر كبير في الأوساط السياسية العربية والمحلية حيث عبرت عن تضامن الديمقراطيين في لبنان مع شعب البحرين المطالب بحقوقه السياسية والدستورية المشروعة وأكدت على دعم الحركة الدستورية والمطلبية.

الجزء الثاني:

ردود الأفعال الدولية

منذ اندلاع الإنتفاضة الشعبية في عام 1994 والمنظمات الحقوقية والسياسية في العالم لم تتوقف عن إصدار تقاريرها وشكاواها لحكومة البحرين. وقد كثرت وتعددت المنظمات التي تطرقت للوضع في البحرين ونذكر منها على سبيل المثال الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة القلم الدولية واللجنة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة المادة 19 وبيت الحرية ومنظمة ليبرتي ولجنة الحقوقيين الدوليين ومنظمة الشمال والجنوب 21 ولجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان الأمريكية. وهذه الحملة الحقوقية تعكس ردود الأفعال الدولية حيال الإنتهاكات الشنيعة التي تعرّض لها شعب البحرين طوال عقد التسعينيات. والحقيقة أن معظم هذه التقارير قد تعرضت وبالتفصيل لجميع أشكال وألوان الإنتهاكات التي تعرّض لها المواطنون طوال فترة الإنتفاضة، وطالبت في الوقت نفسه بإيقاف حملات القمع والإرهاب وبإطلاق سراح السجناء، كما حرص البعض منها على التأكيد على ضرورة بدء حوار مع لجنة العريضة من أجل إعادة العمل بدستور البلاد وعودة الحياة النيابية.

وبالإضافة إلى هذه التقارير التي حفلات بالشجب والإدانة كانت هناك رسائل الإحتجاج والإستتار المتواصلة التي بعثت بها المنظمات الحقوقية والبرلمانيون في الغرب وأصدقاء شعب البحرين في مناطق عديدة من العالم إلى الأمير ورئيس الوزراء وكلها تتبن سياسات العنف وإرهاب الدولة وتتكلم عن عدالة المطالب التي تقدمت بها المعارضة وتناشد السلطة بالدخول في حوار مع المعارضة من أجل وضع نهاية حميدة للصراع السياسي والدستوري. وفي هذا السياق لا يمكن أبداً إغفال دور المعارضة البحرينية في المعركة الحقوقية والإعلامية التي نجحت في كسب تأييد العالم نتيجة التزام فصائل المعارضة بالقضية المطالبية وتوخيهم الدقة والأمانة في توثيق ونقل المعلومات ومجريات الأحداث إلى العالم دون تحريف أو تهويل.

وتعتبر منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" من بين المنظمات الحقوقية التي لعبت دوراً كبيراً في انتصار القضية المطالبية البحرينية. فهاتان للمنظمتان حظيّا بالمصداقية والسمعة الطيبة على مستوى العالم ولم تكتفيا برصد وتوثيق انتهاكات

حقوق الإنسان ولفت نظر العالم للمطالب العادلة التي رفعتها المعارضة بل طالبت في الوقت نفسه نظام الحكم للدخول في حوار مع المعارضة من أجل التوصل لتسوية سياسية بعيداً عن الحل الأمني. ولهذه الأسباب مجتمعة شكلت هذه التقارير قاعدة معلوماتية ومرجعية للمنظمات الحقوقية والدولية ولا يمكن أن نتجاهل دورها في صدور تقارير الإدانة الدولية.

وبسبب كثرة المنظمات واللجان الحقوقية التي عالجت قضايا حقوق الإنسان في البحرين آثرت الإكتفاء بعرض التقارير الخاصة بمنظمة "هيومن رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية والمعهد الدولي وأحد التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان البريطاني. وفي هذا الإختيار حسب اعتقادي ما يكفي لإعطاء صورة صادقة عما آل إليه الوضع السياسي والحقوقى وكيف تعاملت هذه المنظمات مع تدهور الوضع الحقوقى والعمل للمطالبي.

وقبل الدخول في استعراض تفاصيل التقارير وجب التأكيد على مسألة في غاية الأهمية ألا وهي الدور الذي لعبه شباب الإنتفاضة في استخدام التكنولوجيا المتطورة وأدوات الإتصال الإلكترونية في النقل الصادق والأمين لكل ما يدور في الساحة أولاً بأول وبالأسماء والأرقام والعناوين إلى الخارج. ولذا جاءت تقارير المنظمات الحقوقية لتعكس الوضع الحقوقى المتدهور والذي طالت فيه الإنتهاكات البيوت الأمنة وآلاف الأشخاص بما في ذلك النساء والأطفال الأمر الذي ترتب عليه ردود الأفعال الشاجبة والمستنكرة لسياسة القمع والإرهاب من قبل المنظمات الدولية والحقوقية.

تقرير "هيومان رايتس ووتش" (منظمة مراقبة حقوق الإنسان)

يعتبر هذا التقرير أخطر وثيقة حقوقية صدرت بحق انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وأكثرها تأثيراً على مستوى المنظمات الحقوقية والحكومات الديمقراطية في العالم. فبفعل تأثير هذا التقرير أمكن استصدار قراراتين مهمين من المفوضية الدولية لحقوق الإنسان مما أدى إلى قلب الموازين لصالح المعارضة البحرينية في المحافل الدولية. وقد صدر التقرير في البداية باللغة الإنجليزية وكان ذلك بتاريخ 24 يوليو 1997 وحمل العنوان التالي: "إنتهاكات روتينية وإنكار روتيني".

وتقول مقدمة التقرير أن الحكومة رفضت السماح لزيارة وفد رسمي من المنظمة لكن ممثلو المنظمة زاروا البحرين وتمكنوا من جمع مواد التقرير في الفترة ما بين مارس

1996 وفتبرير 1997 وشمل هذا التقرير اللقاء مع محامي الدفاع ومع من تمّ اعتقالهم بالإضافة إلى شخصيات معروفة من مختلف المهن والأعمال شريطة أن لا يتم الكشف عن أسمائهم نظراً للوضع الأمني في البلاد.

كما شمل التقرير أيضاً اللقاء بالبحرينيين في المنافي في العديد من دول العالم مثل دبي والكويت وبيروت ودمشق ولندن ولوند وكوبنهاجن وكذلك الولايات المتحدة.

وتحت العنوان الفرعي "جذور الأزمة الحالية" تطرّق التقرير إلى الظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية التي نشأت فيها الحركة الدستورية المطالبة. ومن للمهم جداً الإطلاع على وجهة نظر المنظمة في هذا الموضوع المهم الذي يمثل منعطفاً تاريخياً ونقله نوعية في مستقبل العمل السياسي والحقوق في البحرين خاصة وإن بدايات تكوين هذه المرحلة التاريخية لا زالت غامضة لدى البعض أو هي غير معروفة بالنسبة لقطاع واسع من المواطنين.

يقول التقرير أن البحرينيين انتهزوا الفرصة السانحة إثر حرب الخليج بالضغط من أجل إصلاحات سياسية. وفي مقابلتهم مع المنظمة ذكر عدد من النشطاء الإصلاحيين البحرينيين أنهم استلهموا الحركة للواسعة الجارية حينها في الكويت والمطالبة بالإصلاح السياسي بما في ذلك إجراء انتخابات وإعادة البرلمان الذي جرى حله في 1975.

وتستشهد المنظمة بأحد المحامين الإصلاحيين الذي قل "يمثل دستور البحرين لعام 1973 تسوية وسطاً وعتداً، فهو يعطى الشرعية لآل خليفة كأسرة حاكمة. كانت هناك مجلدات مطوّلة في المجلس التأسيسي، فالمحافظون أرادوا مجلساً وطنياً معيناً فيما أراد الليبراليون مجلساً منتخِباً بالكامل. أما المحصلة فهي تسوية، والحقيقة أنها تسوية مثالية. فن ناحية وضعت قيوداً على الأمير فيما حافظت على كثير من امتيازاته. إنها خطة بحرينية مثالية".

وفيما اتخذ آل خليفة موقفاً معادياً للداعين للإصلاح السياسي، فإنهم في ذات الوقت لركوا قيمة اتخاذ مبادرات لوضع حد لتآكل شرعيتهم كظاهرة تشمل الأسر الخليجية الحاكمة، وذلك إثر الغزو العراقي للكويت وما تلاه من أحداث.

ويسترسل التقرير فيقول إن الحكومة أطلقت خبراً غير رسمي في أيريل 1992 بأنه سيسمح لما يقارب 120 بحرينياً في المنفى بالعودة إلى البلاد. وفي الشهر التالي وبمناسبة عيد الفطر والذي يعتبر مناسبة سعيدة للمسلمين حيث يصدر الأمير عادة عفواً عن بعض السجناء بإطلاق سراحهم أو تخفيض مددهم، جرى إطلاق سراح عدد من السجناء لكنه لم

يعرف عما إذا كانوا جنائين أو سياسيين. وفي مايو 1992، اتخذت الحكومة، بالرغم من مصاعبها المالية، إجراءات من شأنها زيادة الدعم للإسكان والخدمات لمعالجة الشكاوى المتميزة للفقراء وخصوصاً الشيعة.

بعد هذا العرض الموجز عن جذور الأزمة دخل التقرير مباشرة في موضوع حملة العريضة بشقيها النخبوي والشعبي فقال:

"حالت مبادرات الحكومة دون القيام بإصلاح سياسي يحد من سلطة العائلة الحاكمة المطلقة. وبالمقابل فقد كانت هذه الإصلاحات على قائمة النخبة السياسية وخصوصاً العمل على إعادة العمل بالمجلس الوطني من خلال انتخابات نيابية. ومع الأشهر الأولى لعام 1991، بدأ بتداول هذه الأفكار من خلال المجالس التي تعقد في البيوت، حيث أن الاجتماعات العامة محظورة. وعلى حد تعبير أحد القيادات السياسية: "لقد كنت من ضمن 15 شخصية تجتمع بانتظام لمناقشة كيفية عودة العمل بالدستور وجرت بعض هذه الاجتماعات في بيتي، وبدأ مزيد من الناس بالمشاركة". وعلى حد تعبير آخر، "لقد بدأت مجموعات حوارية بالتشكل، ومن بين هذه المجموعات جرى تشكيل منظومة لجان لتحريك الأمور إلى الأمام بشكل أكثر فعالية".

ويمضي التقرير فيقول: "جرت صياغة عريضة في أكتوبر 1992. بدأ التوقيع على العريضة في بيت الشخصية اليسارية المعروفة على ربيعة وهو نائب منتخب سابق بالمجلس الوطني. وجرى تداولها بشكل غير معلن حتى تم جمع ما يقارب 280 توقيعاً لشخصيات من التجار والمحامين والكتاب وأصحاب الاختصاصات الأخرى، بما في ذلك بعض النواب المنتخبين. وكما ذكر أحد القائمين على العريضة للمنظمة "لقد كانت عملية محصورة بالمتقنين، لكنهم في ذات الوقت يمثلون مختلف قطاعات الشعب". أما العريضة فهي عبارة عن صفحتين وهي تمتدح الأمير لدوره في إصدار دستور 1973، وتطلب منه إصدار أمره لانتخاب المجلس الوطني كما هو منصوص عليه في الفصل الرابع من الدستور.

"لقد عبّرنا عن احترامنا الشديد للأمير ولسنا معارضة متشددة"، كما عبّر عن ذلك أحد المشاركين في العريضة".

"كان رد فعل الحكومة غامضاً. فمن ناحية عمدت الحكومة إلى إحباط مطلب إعادة المجلس الوطني وذلك بتعيين مجلس الشورى من ثلاثين عضواً، ومهمته الرئيسية هي إيداء الملاحظات على القوانين والتشريعات التي تقترحها الحكومة المعنية. وقد علق أحد

رجال الأعمال البحرينيين على ذلك بقوله "لقد جرت صياغة 95% من مجلس الشورى في السعودية"، وأضاف قائلًا للمنظمة "لقد فوجئ الوزراء من غير آل خليفة عندما أعلن عن تشكيل مجلس الشورى".

وكما جاء في نهاية عريضة 1992، "قإن الموقعين يعترفون بحق الأمير في تعيين أي هيئة" لكنها كما جاء في النص: "لا تحل محل المجلس الوطني كسلطة دستورية وتشريعية".

"رأى بعض المشاركين في العريضة أنه من الضروري تقديم العريضة إلى الأمير قبل الإعلان عن قيام مجلس الشورى، فيما رأى آخرون ضرورة التذرع بالصبر حيث يمكن اجتذاب الشخصيات الليبرالية المقبولة وليس المناضلين المزمنين لقيادة التحرك. وفي النهاية تغلب رأي المجموعة الأولى. وفي يوم 15 نوفمبر 1992، قام وفد من ستة أشخاص ثلاثة منهم من الشيعة وثلاثة من السنة ويضم قاض شيعي هو الشيخ عبدالأمير الجمري، وشخصية دينية شيعية أخرى هو عبدالوهاب حسين (مدرس) وشخصية فكرية إصلاحية هو الشيخ عبداللطيف المحمود، والسيد محمد جابر الصباح وهو نائب سابق والسيد عيسى الجودر وهو شخصية سنية معروفة والسيد حميد صنقور وهو محام شيعي بارز، بالإلتقاء بالأمير الشيخ عيسى. وقد توفي السيد حميد صنقور وهو رئيس سابق لجمعية المحامين، وهو الوحيد من الأعضاء الباقين غير المرتبط بالحركة السياسية. كان لقاء الأمير بالوفد جافاً وبارداً وقصيراً. وعلى حد قول أحد أعضاء الوفد فقد "قابلنا الأمير وأخبرنا أنه مقدم على مبادرة إقامة مجلس الشورى وهو الشيء الوحيد الذي يجب أن تتوقعوه". وأضاف آخر بقوله: "بالرغم من جميع الإلتماسات لدى الديوان الأميري طوال شهر فلم نحظ برد رسمي".

"وهذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها الحاكم بوفد يشمل شخصيات شيعية وسنية ويلاحظ أن الأمير رفض لاحقاً كل الطلبات للقاء وفود تشمل شيعة وسنة وأصر على لقاء وفود سنية وفود شيعية كلاً على انفراد. ويقول منتقدو النظام هذه هي إحدى أساليب الحكم لتعميق الخلافات بين الطائفتين".

في 16 ديسمبر 1992 وهو اليوم الوطني للبحرين أعلن الأمير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة عن تعيين مجلس للشورى، الذي بدأ أول جلساته في يناير 1993. جرى تعيين الثلاثين عضواً لمدة أربع سنوات ومعظمهم من رجال الأعمال إضافة إلى مجموعة صغيرة من المحامين والقضاة وأعضاء سابقين في المجلس الوطني، وعين وزير

المواصلات السابق السيد إبراهيم حميدان رئيساً للمجلس. جميع جلسات مجلس الشورى مغلقة أمام الجمهور ولا تتوافر محاضر جلساته. في مقابلة مع الأمير في نوفمبر 1993، وصف المجلس بأنه إطار للمناقشات الجادة. ووصف نشاطاته بأنها تتميز بالمناقشات الجادة وتعكس أفضل ما في الحوار الديمقراطي، وفي إطار من التفاهم المتبادل ما بين الحكومة والمجلس. لكن من خلال المقابلات العديدة التي أجرتها لجنة مراقبة حقوق الإنسان في أوساط رجال الأعمال وأصحاب الإختصاصات البحرينيين، فإن أياً منهم لم يعتبر أن مجلس الشورى يعكس جيداً أي مبادرة للإصلاح. فمعظم البحرينيين الذين تحدثوا مع المنظمة بمن فيهم وزراء سابقين قالوا بأنه لم يعد حتى مجلس الوزراء مكاناً للمناقشات الحقيقية للسياسات المتخذة، وأضحى عبارة عن ختم للتصديق على قرارات رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، أخ الحاكم، الذي لا يستمع إلا لمجموعة ضئيلة من المسؤولين المؤثرين، في مقدمتهم وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، أين عم الأمير. إن هذه النظرة اللامبالية في أوساط البحرينيين تجاه مجلس الشورى تتناقض مع التقييم الإيجابي في السر والعلن لحلفاء البحرين وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما استمرت الأزمة السياسية في التفاعل خلال 93 - 1994، عانى اقتصاد البحرين من الكساد وتراجع مجمل النشاط الإقتصادي في المنطقة بشكل عام والسعودية بشكل خاص".

"قد تسبب ذلك في تراجع النشاط الإقتصادي والتحويلات المالية إلى البحرين من جيرانها الأغنياء وترتب على ذلك تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.8% عام 1994 و1% عام 1995 ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل إلى 15% من قوة العمل وقدرت نسبة البطالة في أوساط الشباب الشيعية بأنها ضعف ذلك في أوساط الشباب السنة، وذلك لأن النمو في فرص العمل أقل بكثير من النمو في قوة العمل. واستمر النمو في توظيف غير البحرينيين بوتيرة أعلى من توظيف البحرينيين، بالرغم من الوعود الحكومية للحد من عدد رخص العمل الممنوحة للأجانب".

"أخبر العديد من دعاة الإصلاح السياسي منظمة مراقبة حقوق الإنسان باستمرار الإتصال بكبار المسؤولين الحكوميين. فرئيس الوزراء مثلاً يقيم مساء كل أربعاء مجلساً ويدعو أحياناً شخصيات بنكية وإقتصادية بارزة، وأحياناً محامين وقضاة، كما يتم دعوة بعض المنتقدين للحكومة أحياناً".

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان فقد انقسم هذا الموضوع إلى قسمين الأول وهو فيما يختص بانتهاك الحقوق المتضمنة في الإجراءات وتشمل 1_ نظام المحاكم والنظام القضائي و2- إنتهاكات أجهزة الأمن خلال عمليات الإعتقال و3- التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين والحرمان من الإتصال بالمحامين وانتزاع الإعترافات بالإكراه و4- الإعتقال للتسفي. أما القسم الثاني وهو انتهاك الحقوق السياسية فقد انقسم هو الآخر إلى عدة أقسام هي 1- حرية التنظيم (التجمع) و2- حرية التعبير و3- حرية الصحافة و4- النفي القسري.

تجدر الإشارة إلى أن التقرير قد تكوّن من 58 صفحة عدا الهوامش والمراجع التي بلغ عددها 22 صفحة مما أضفى قيمة ومصداقية أكبر على محتوياته. وقد احتوى التقرير على ستة أجزاء مهمة هي المقدمة والتوصيات والخلفية التاريخية وجذور الأزمة الحالية وانتهاكات حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني. أما الجزء الخاص بجذور الأزمة فقد انقسم إلى ثلاثة عناوين هي (1 حملة العريضة و2) للمظاهرات و3) رد الحكومة. ولا غرابة في أن يثير هذا التقرير اهتمام العالم ويتم اعتماده كأحدى المراجع المهمة للإنتفاضة الشعبية.

وقد بعثت لجنة العريضة برسالة شكر وتقدير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" على هذا التقرير الشامل والمفصل وطالبت المنظمة بمواصلة الإتصال مع الجهات المعنية من أجل تنفيذ التوصيات المهمة التي حواها التقرير.

2 - منظمة العفو الدولية

تعتبر منظمة العفو الدولية إحدى المحطات الرئيسية للمعارضة البحرينية الزائرة للعاصمة البريطانية. ففي مبنى هذه المنظمة العتيقة كانت لنا لقاءات مستمرة ومنتظمة من أجل اطلاع المسؤولين هناك على آخر التطورات في الساحة الحقوقية في البحرين. وللحقيقة أن الدور الذي قام به الأستاذ حسن موسى في هذا المجال لا ينكر أبداً وان اختلفنا معه في توجهاته بعد الإنفتاح السياسي. ففي الفترة العصبية من عقد التسعينيات مثلت هذه الشخصية الحقوقية رافداً مهماً في تزويد المنظمة بالمعلومات بالإضافة إلى قيامها بحلقة الإتصال بين الناشطين السياسيين والحقوقيين مع هذه المنظمة وعن طريقه أمكن التعرف إلى العديد من الشخصيات العاملة هناك وآخرهم الأستاذ أبو مودحة.

ومن المعلوم أن منظمة العفو الدولية كانت ممنوعة من زيارة البحرين منذ عام 1986 وذلك بحكم تقاريرها الدقيقة والمؤثرة على مستوى العالم.

وقد حاولت المنظمة منذ اندلاع أحداث التسعينيات الحصول على موافقة السلطة لدخول البحرين لكن محاولاتها باءت بالفشل. وهذا الإصرار على الرفض يأتي بالرغم من وساطة الخارجية البريطانية المستمرة والتي كان من ضمنها وساطة الوزير البريطاني السيد ديريك فيتشيت الذي حصل على وعد من القيادة السياسية أثناء زيارته للبحرين في الرابع من سبتمبر 1988 بالسماح لهذه المنظمة بالزيارة، لكن هذه الوعد لم يتحقق على أرض الواقع. والسبب في الرفض يعود بطبيعة الحال إلى خوف الحكومة من أن تتطلع المنظمة على حجم الإنتهاكات والخروقات التي ارتكبتها السلطة عن طريق الإستماع المباشر من ذوي لشهداء وممن تعرضوا للتعذيب.

لكن هذا المنع لم يقف حائلاً في طريق المنظمة لإصدار تقاريرها وبياناتها التي توالى منذ عام 1994. وقد كان لهذه التقارير تأثيرها الكبير على أعضاء المفوضية الدولية الذين اتخذوا قرار الموافقة على إصدار القرار التاريخي الشهير في جنيف. وحتى أعطي القارئ صورة عن طبيعة وشكل ومحتوى هذه التقارير الكثيرة التي أصدرتها المنظمة اكتفيت بالإشارة إلى بعض منها وباختصار شديد:

في السادس والعشرين من شهر سبتمبر عام 1995 أصدرت منظمة العفو الدولية أول تقرير مفصّل عن أحداث البحرين للفترة الواقعة ما بين ديسمبر 1994 إلى إبريل 1995. وفي هذا التقرير الذي يقع في 50 صفحة والذي صدر تحت عنوان: البحرين- أزمة حقوق الإنسان. عبّرت المنظمة عن دواعي قلقها للإنتهاكات الفادحة التي ارتكبتها قوت الأمن الحكومية كرد على المظاهرات الجماهيرية المطالبة بعودة الحقوق الديمقراطية منذ ديسمبر 1994.

وتحدث التقرير عن الإعتقالات الجماعية للمتظاهرين من دون محاكمة وإلى أحكام الإدانة التي صدرت في أعقاب المحاكمات الجائرة. كما تطرّق التقرير إلى عملية إخضاع المعتقلين لصنوف التعذيب المنظم وإزهاق أرواح المدنيين العزل ونفي المواطنين البحرينيين من وطنهم قسراً.

وقالت المنظمة أن الوحشية التي أخدمت بها المظاهرات قد أوقعت البلاد في أزمة لحقوق الإنسان وإنه لم يتم التحقيق في أي من جرائم التعذيب التي ارتكبت على مدى الشهور العشرة الماضية ولم يقدم أحد إلى ساحة العدالة.

وأضافت المنظمة القول بأنه ومنذ ديسمبر الماضي (1994) قامت قوات الأمن وقوات مكافحة الشغب بقتل ما لا يقل عن 10 من المتظاهرين العزل مستخدمة في ذلك الذخيرة الحية، وكان من بين الضحايا تلميذ في السابعة عشرة من عمره يدعى عبدالحميد قاسم وإنه وفي عدة حوادث أخرى تعمدت قوات الأمن إلقاء عبوات الغاز المسيل للدموع في أماكن مغلقة ومنعت سيارات الإسعاف من نقل الجرحى إلى المستشفى كما هدد الأطباء بالفصل إذا قاموا بمعالجة المصابين.

وتطرق التقرير إلى المظاهرات الواسعة النطاق التي اندلعت في البحرين في ديسمبر الماضي (1994) احتجاجاً على القبض على الشيخ علي سلمان، وقالت المنظمة أن هذا تزامن مع توزيع عريضة وقع عليها زهاء 25 ألف شخص تطلب من الأمير السماح بعودة المجلس الوطني (الذي حل عام 1975) تمشياً مع دستور البلاد.

وتحدث التقرير عن الإعتقال العشوائي فقال أن شخصان لقيتا حتفهما أثناء اعتقالهما من بينهما سعيد الإسكافي البالغ من العمر 16 عاماً، كما عذب عشرات آخرون أثناء استجوابهم ومن المحتمل أن يكون عدد المقبوض عليهم نحو 4000 شخص. وإذا كان المئات منهم قد أفرج عنهم في وقت لاحق فإنه لا يزال هناك عدد غير معروف في السجن. وتطرق التقرير إلى اعتقال النساء والأطفال فقال أنه ولأول مرة استهدفت أيضاً النساء وتلميذات المدارس، واحتجز بعضهن في عزلة عن العالم الخارجي بدون تهمة ولا محاكمة وألقي القبض على عشرات من الأطفال، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات وأسيتت معاملتهم أثناء اعتقالهم. كما وجهت تهم من قبيل التحريض على كراهية الحكومة لأطفال نقل أعمارهم عن 15 عاماً بل وحكم على بعضهم بالسجن 10 سنوات.

ويقول التقرير أن حكومة البحرين أنكرت نطاق الانتهاكات المرتكبة باسمها وحاولت تبرير سياسة استخدام القوة في قمع المظاهرات بالإشارة إلى أعمال العنف التي زعمت أن المتظاهرين قد ارتكبوها بما في ذلك قتل ثلاثة من مسؤولي الشرطة، وإنها ألقت باللانمة على (عناصر متطرفة تؤيدها جهات أجنبية). وأضاف التقرير القول أن الحكومة رفضت تقديم أي معلومات عن هويات المقبوض عليهم أو حتى المفرج عنهم وعن أماكن احتجازهم، كما أن الأغلبية العظمى منهم محتجزون في عزلة عن العالم الخارجي حيث لا يسمح لهم بالاتصال بذويهم ولا بالمحامين أو الأطباء.

واستطرت المنظمة القول بأن السجون ومراكز الشرطة قد اكتظت بالمعتقلين إلى درجة أن السلطات اضطرت إلى احتجاز الأشخاص في مراكز اعتقال مؤقتة.

وفيما يتعلّق بالمحاكمات قال التقرير إنه قد أُدين حتى الآن (26 سبتمبر 1995) نحو 150 معتقلاً من الكبار والأطفال بتهم تتعلق بالمظاهرات، وصدرت عليهم أحكام بالسجن تتراوح مددها بين ستة شهور والسجن المؤبد، وأن احد المتهمين قد حكم عليه بالإعدام بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار.

كما حوكم ما لا يقل عن 80 معتقلاً في محاكمات سرية فادحة الجور أمام محكمة أمن الدولة التي عهد عنها إدانتها للمتهمين استناداً إلى اعترافات لا تؤيدها أية أدلة وهي اعترافات عادة ما تنتزع من المتهمين تحت وطأة التعذيب، وأن جميع المتهمين قد حرّموا من الإتصال بمحاميههم حتى يوم المحاكمة.

وفي هذا التقرير لم تنسَ المنظمة أن تحث حكومة البحرين على التحقيق في الإنتهاكات الفظيعة، كما أنها أشارت إلى قرار منعها من زيارة البلاد وقالت إنها حاولت مراراً إرسال وفد إلى البحرين للتحقيق في أنباء وبلاغات انتهاكات حقوق الإنسان ولإجراء مباحثات مع المسؤولين ولكن دون جدوى وأن السلطات لم ترد قط على الآلاف من المناشدات التي تم إرسالها من أجل الضحايا.

بعد هذا التقرير بخمسة أشهر أي في التاسع والعشرين من يناير 1996 صدر بيان آخر أعطى صورة صادقة ومفصلة عن حقيقة الوضع الحقوقي والسياسي الذي عاشته للبحرين حتى ذلك التاريخ:

يقول البيان: "إن المنظمة طلبت الأسبوع الماضي من حكومة البحرين الإفراج عن أي مواطن اعتقل بسبب مشاركته السلمية في المظاهرات وأنه مدعاة للقلق اعتقال هؤلاء المتظاهرين لمجرد تعبيرهم عن رأيهم السياسي". وذكر البيان أن المنظمة بعثت برسالة إلى حكومة البحرين في 23 يناير 1996، طالبت فيها بضمان معاملة كل المعتقلين بإنسانية والسماح لهم بالإتصال بعائلاتهم ومحاميهم وتوفير العناية الطبية لهم إذا كان ذلك ضرورياً. كما طالبت المنظمة بالحصول على معلومات حول المعتقلين السياسيين، وخاصة فيما يتعلّق بالتهم الموجهة إلى المتهمين بمخالفات ذات طابع إجرامي مع إعطاء الضمانات بأنهم سيحصلون على محاكمات سريعة وعادلة طبقاً للمستويات الدولية.

وتطرّق البيان إلى الإعتقالات الجماعية التي تمّت في بداية شهر يناير بعد المواجهات التي حدثت في مناطق كثيرة على إثر مظاهرات الإحتجاج على قيام قوات الأمن بإغلاق المساجد التي دعا فيها علماء الدين الشيعة الحكومة إلى إعادة الحقوق الديمقراطية. كما نكر البيان وجود بعض الحالات التي احتجز فيها بعض أفراد الأسر كرهائن وهي وسيلة

الإجبار المطلوبين على تسليم أنفسهم. وعلى عكس ما ذكرته الحكومة من أنها اعتقلت 180 شخصاً ممن لهم علاقة بالإضطرابات التي حدثت، إلا أن البيان أشار للأرقام التي ذكرتها المعارضة والمحامون وهي أن عدد المعتقلين في 28 يناير قد وصل إلى 2000 شخصاً، وأن أغلبهم أخذ من بيوتهم في اقتحامات ليلية أو من نقاط التفتيش في الشوارع ويعتقد أنهم جميعاً لا يسمح لهم بالإتصال بأحد. وأشار البيان إلى أن من بين المعتقلين ثمانية من علماء الدين الذين تقول الحكومة أنها سوف تحاكمهم بتهمة "التحريض على العنف وتنظيمه" وهم الثمانية الذين كانوا قد اعتقلوا في وقت سابق من الإضطرابات العام الماضي وأُفرج عنهم في سبتمبر 1995، وهم الشيخ عبدالأمير الجمري والشيخ حسين الديهي والشيخ علي بن احمد الجدحصي والشيخ علي عاشور والشيخ حسن سلطان والسيد إبراهيم عدنان العلوي والأستاذ حسن المشيمع والأستاذ عبدالوهاب حسين. وفي 22 يناير اعتقل صلاح عبدالله الخواجة بعد أسبوع من الإفراج عنه بعد أن قضى سبع سنوات في السجن لمعارضته السياسية".

وتطرقّ البيان إلى خلفية الإعتقالات فذكر ما يلي:

"إنه بالإضافة إلى تلك الإعتقالات هناك حوالي 600 معتقلاً ما زالوا معتقلين منذ بداية الإضطرابات في ديسمبر 1994. وفي يناير 1995 انفجرت المواجهات بعد ان قامت الحكومة بإبعاد أربعة من القادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بعودة البرلمان والحقوق الديمقراطية. وقد قتل 12 شخصاً على الأقل واحتجز مئات بصورة إنفرادية لمدد طويلة. وعلم أن إثنين من المعتقلين ماتوا في الإعتقال. وأغلب الذين بقوا في السجن لم توجه لهم أية تهمة ولم يحاكموا!. وقد حوكم بعضهم وحكم على عيسى قمبر بالإعدام في محاكمة غير عادلة. وقد تجددت الإضطرابات في أكتوبر 1995 مع المطالبة بإطلاق سراح كل المعتقلين. وتطورت من الإعتصام بالمسجد أو المدرسة إلى المواجهات مع قوات الأمن. ومن بين ال 600 معتقلاً، طلاب وأطفال مدارس لا يتجاوز عمر بعضهم سبع سنوات. وأفرج عن بعضهم بعد اعتقال دام أحياناً أسبوعاً كاملاً بدون الإتصال بذويهم أو محاميهم. ويسلور منظمة العفو الدولية القلق من استمرار احتجاز المعتقلين بدون أي اتصال بهم ويواجهون التهديد بالتعذيب. ويساورها القلق أيضاً نظراً إلى أن المحاكمات أمام محكمة أمن للدولة التي نظرت في قضايا الكثير من المتهمين بطريقة غير عادلة. وأكد البيان أن المنظمة قد كتبت رسالة إلى حكومة البحرين تطلب فيها السماح لها بالقيام بزيارة إلى البحرين لتقصي الحقائق والإلتناء بمسؤولي الحكومة لكنها لم تستلم رداً إيجابياً حتى الآن".

أما النموذج الثالث للتقارير فهو الخاص بمعاملة النساء والأطفال في سجون البحرين. ففي السادس عشر من يوليو 96 أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً مفصلاً تطرقت فيه إلى تعرض عدد كبير من النساء للمعاملة السيئة والحاطة بالكرامة وصلت إلى درجة تهديدهن بالإغتصاب. وفي نهاية التقرير عبّرت المنظمة الدولية عن قلقها إزاء تصريحات وزير الإعلام التي ادعى فيها وجود نساء يرتبطن بالمؤامرة المزعومة. ونظراً لأهمية هذا التقرير الذي اقتصر على تسجيل الإرهاب والقمع الخاص بالنساء والأطفال فقد اهتمت به وكالات الأنباء والإذاعات العالمية وقامت هيئة الإذاعة البريطانية ببث مقتطفات منه في نشرتها الإخبارية. أما الحركة الدستورية المطالبة فقد اعتبرته وثيقة تاريخية مهمة لإدانة ممارسات النظام وقامت باستخدامه للتأكيد على أهمية وضرورة قيام الحكومة بإصلاحات سياسية كبيرة تمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات الفظيعة.

هذه هي حقيقة الوضع السياسي والأمني كما صورته منظمة العفو الدولية التي تعتبر تقاريرها من بين التقارير الحقوقية الموثقة والتي هي محل ثقة شعوب وحكومات العالم والمنظمات الدولية.

تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

في الرابع والعشرين من إبريل 1996 صدر التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن ولم يكن متوقفاً أن يتطرق للوضع في البحرين وبشيء من التفصيل. وقد تناول التقرير الأزمة الدستورية منذ بدايتها حيث قال: "بدأت المشكلة في ديسمبر 1994 عندما اعتقلت السلطات البحرينية عدداً من المواطنين الذين كانوا ينون تقديم عريضة للحاكم تطالب بإعادة الدستور والمجلس الوطني، وكلاهما كانا قد علقا في 1975. وأدت هذه الاعتقالات إلى احتجاجات واضطرابات في المناطق الشيعية في أغلبها حيث قمعت بعنف كبير من قبل قوات الأمن.

وفي مارس 1995 عادت الاضطرابات مجدداً وخلفت عدداً من القتلى بين الجانبين. وبعد ذلك أطلق سراح بعض المعتقلين البحرينيين، ولكن بقي عدد كبير في الاعتقال، بينما لم تعمل الحكومة شيئاً لبدء الحوار مع المعارضة، رافضة بشكل قطعي المطالبة بعودة العمل بالدستور. وبدلاً من ذلك، سعت الحكومة البحرينية لإلقاء تبعة الاضطرابات على التدخل الإيراني واستمرت في الضغط الأمني من خلال القمع والاعتقالات.

في هذا الوضع، أدى استمرار الإضطرابات والتوتر بين الشيعة (الذين يشكلون أكثر من نصف السكان) إلى مزيد من الإضطرابات العلنية في يناير 1996 التي تميز رد الفعل الحكومي تجاهها بقمع أشد. وبالرغم من تركزها في أوساط الشيعة الأكثر حرماناً، فإن المعارضة للأساليب الحكومية الإستبدادية لم تكن محصورة بهذه الفئة بأي شكل من الأشكال، فقد حدثت اعتقالات في أوساط السنة البحرينيين أيضاً. ولا يمكن كذلك القول بأن الإضطرابات تحصل بتشجيع من إيران. بل إن البحرين، تمر بما يحدث عادة عندما تسعى عائلة حاكمة للحفاظ على السيطرة المطلقة على السلطة بوجه شعب غير مستعد للقبول بالتبرير القديم لمثل هذا النظام الحكومي".

ويعتبر هذا التقرير شهادة دولية مستقلة على ما يجري في البحرين ومن التقارير المهمة وذلك بحكم السمعة الطيبة التي يتمتع بها هذا المعهد. ومن الملاحظ تأكيد التقرير على وطنية المشروع المطالب وأنه بعيدا عن الطائفية وعن تلقي تعليمات من إيران.

اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان

في الاسبوع الأخير من شهر أغسطس 1996 أصدرت اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان تقريراً خاصاً حول محكمة أمن الدولة في البحرين أكدت فيه أن تلك المحكمة تفتقد المعايير الدولية. وقالت إن من بين خصائص تلك المحكمة أن حكمها نهائي ولا يسمح للمتهم بالإستئناف ضده حسب القرار الأميري رقم 7 للعام 1976. وهذا مناقض للمادة 14 (5) للميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية الذي ينص على أن "كل من يصدر عليه حكم لارتكابه جريمة له الحق في الإستئناف ضد الحكم أمام محكمة أعلى حسب القانون". ومن خصائصها أن من يعتقل حسب قانون أمن الدولة لا يسمح له بالالتقاء بمحام إلا قبيل انعقاد المحكمة، وهو أمر مناف للمادة 14 (3) من الميثاق الدولي الذي ينص على أن يوفر للمتهم "وقت كاف وتسهيلات لإعداد دفاعه والإتصال بمحام من اختياره. ويقوم الإعلام المحلي بنشر أسماء المتهمين قبل النظر في قضيتهم وبذلك يصدر حكم إدانتهم قبل المحاكمة، وهذا مناقض للمادة 14 (2) من الميثاق الدولي الذي ينص على "أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته". وتعتمد محكمة أمن الدولة على الإعترافات التي تسحب من المتهم تحت التعذيب، الأمر الذي ثبت لدى اللجنة البرلمانية من خلال تقارير كثيرة استلمتها. كما أن المتهمين يحاكمون أحياناً كمجموعة واحدة حول قضايا مختلفة. وهناك العديد من المحكومين الذين يقفون في السجن حتى بعد انتهاء مدة السجن لني حكموا بها. وتطرق التقرير إلى القانون الأميري الذي صدر في مارس الماضي

بتحويل جميع القضايا المتعلقة بالإنتفاضة إلى محكمة أمن الدولة، واغلب هذه القضايا جنائية وليس لها علاقة بأمن الدولة.

وخلص التقرير إلى القول بأن هناك قناعة كاملة لدى المراقبين الدوليين المحايدين بأن محكمة أمن الدولة البحرينية تنقصها إجراءات العدالة، وقد عبّرت عنها منظمات حقوقية دولية وحكومات أجنبية ودبلوماسيون وخبراء قانونيون في الداخل والخارج. وحيث أن لمحكمة أمن الدولة صلاحية إصدار حكم الإعدام فإن لديها كذلك صلاحية ممارسة أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان. ولذلك فإن تحويل القضايا الجنائية إلى محكمة أمن الدولة يبعث على القلق خصوصاً نظراً لخصائصها غير العادلة. كما أن مثل هذه الأحكام يجب أن لا تصدر على أساس الإقرارات وحدها التي كثيراً ما يحصل عليها خلال توقيف المتهم في سجن إنفرادي وتحت التعذيب. وخلص التقرير إلى القول بأن على حكومة البحرين أن توضح المساحات التي يتناقض فيها نظامها القضائي مع المعايير الدولية.

قضية البحرين في الصحافة العالمية

في سياق الحديث عن مدى تأثير الخارج على الداخل لا يمكن أبداً تجاهل دور الصحافة العالمية في تناول قضية شعب البحرين. فالصحافة ذات الشهرة العالمية من مثل "لوس أنجلوس تايمز" و"الفايننشال تايمز" و"الجارديان" و"الدائلي تلغراف" ومجلة "التايمز" الأمريكية و"غلف ستيتس جورنال" البريطانية كان لها دور مهم في عرض أسباب اندلاع الأحداث وتوجيه نقدها لطبيعة نظام الحكم الشمولي الذي فضّل الحل الأمني وارتكاب الانتهاكات الشنيعة على الدخول في حوار مع المعارضة للوصول إلى تسوية سياسية.

ومنذ اندلاع الإنتفاضة ولجوء السلطة للإستخدام المفرط للقوة وسقوط الضحايا وجد مراسلو الصحف، في أحداث البحرين مادة إعلامية خصبة وذلك من أجل تغطية ما يدور في الساحة من أحداث. أما قمة الحضور للصحفيين فقد كانت بمناسبة دعوتهم لتغطية المؤامرة الانقلابية لمزعومة والتي سرعان ما انكشف بطلانها.

وفي هذه الزيارات المكوكية للصحفيين كان هناك فرصة لأعضاء لجنة العريضة للإلتقاء بعدد كبير منهم وإعطائهم صورة كاملة عن طبيعة الصراع السياسي والدستوري.

فقد نشرت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية في الثاني عشر من شهر إبريل 96 مقالاً طويلاً حول الوضع في البحرين بعنوان: "الديمقراطية البعيدة" للصحفي ديفيد غارنر. وقد ربط المقال بين إعدام الشاب عيسى قمبر في الشهر الماضي ودخول البلاد

مرحلة جديدة من سياسات القمع. وقد تطرّق الكاتب للكيفية التي تطورت فيها الأوضاع منذ اندلاع الإنتفاضة في ديسمبر 1994 وكيف أن الحكومة والمعارضة تبادلوا الإتهامات حول فشل الإتفاق الذي توصل إليه الطرفان العام الماضي مشيراً إلى وجود ضغوط سعودية كبيرة لمنع عودة العمل بالدستور، ومؤكداً على أن منح البحرين كل عائدات حقل أبوسعفة مؤخراً يراد منه تشجيع حكومة البحرين على عدم تحقيق المطالب الشعبية.

كما فنّد الكاتب دعوى الحكومة بوجود تدخلات خارجية بالإستناد إلى أقوال دبلوماسي غربي رفيع المستوى الذي قال: "إنها (الحركة الشعبية) بعيدة كل البعد عن الأصولية.. إنها حركة شعب وليست حركة دينية". وحذّر الكاتب من أن تقديم الشيخ الجمري إلى أية محاكمة سوف يساهم في تشديد موقف المعارضة قائلاً أن الشباب البحريني أصبح يتباهي بكمية التعذيب التي تعرّض لها على أيدي قوات الأمن التي يديرها أيان هندرسون. وقال الكاتب إن الأوضاع الإقتصادية لم تتأثر كثيراً بالحركة الشعبية ولكن من المؤكد أنها سوف تتأثر إذا استمرت الحكومة في تجاهل مطالب الشعب واستمر التوتر. واستشهد الكاتب بقول أحد رجال الأعمال السنة الذي قال: "إن الفجوة تتسع بين الحكام والشعب في هذه الجزيرة، وليس الشيعة فقط،. ونقل أيضاً تصريح عضو برلماني سابق: "إن الشيعة سوف يقاومون، وسوف يستمرون مهما احتاج ذلك من فترة زمنية... إنه (خيار بين) صناديق الإقتراع أو الرصاص.. وأضاف: "إنني كسني سوف أخسر إذا أصبح الصراع أكثر دموية وطائفية... ولذلك فإنني أريد البرلمان كرجبة وكفتاعة". واستمر الكاتب يقول إن للحكومة تأمل بأنه بالإضافة للقمع، فإن سياستها في توفير بعض الوظائف وشيء من الشورى المحدودة سوف تعطي ثمارها. وفي نهاية المقال قال الكاتب: "إن شرعية آل خليفة الذين حكموا البحرين أكثر من مائتي عام ما تزال مقبولة. غير أن الدبلوماسيين والمعارضة ورجال الأعمال يحذرون بأن ذلك قد يتغير إذا اعتمدت العائلة الحاكمة على القمع". وأنهى مقاله بقول رجل أعمال سني:

"إننا نريد برلماناً، سواء تحقّق ذلك الآن أو بعد خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة. ولكن كلما تأخر الأمير في ذلك أصبح خيار ذهابه هو الأكثر رجحاناً!.

أما صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون" الأمريكية فقد نشرت تقريراً طويلاً حول الوضع الإقتصادي في البحرين كتبه الصحافي جون لانكاستر. جاء فيه أن الموظفين الغربيين في البحرين أصبحوا قلقين على وضعهم، وقال إنهم مستعدون لمغادرة البحرين إذا ما ازداد الوضع سوءاً.

لكن مجلة "ميدل إيست انترناشيونال" وفي عددها الصادر في إبريل 1996 وضعت عنوان "التغيير في الخليج سوف يأتي" للحديث عن الوضع السياسي في الخليج مع أخذ أحداث البحرين على وجه المقارنة إذ قالت ما يلي: "إن انسياب المعلومات بحرية لا يمكن إلا الترحيب به كتطور إيجابي يساعد سكان الخليج على تحديد نوع المستقبل الذي يريدونه. إن التغيير سوف يحدث ولكن ليس من الضروري أن يكون على النمط البحريني. والذين يبدون قلقهم حول حقوق الإنسان أو الحاجة للإصلاح السياسي ليس من الضروري وصفهم بالخطورة أو العبثية لتبرير قمعهم بأي ثمن، كما تعتقد حكومات المنطقة ومساعدوهم الغربيون، حسب ما يبدو. وفي الحقيقة فإن نفي احتمال أي إصلاح للوضع القائم يدفع الغرب لتقليص البدائل للتغيير السلمي المتدرج ويساعد على تكثيف الضغط باتجاه تبني وسائل أكثر قوة. وبرفض التفكير في فتح قنوات اتصال مع المجموعات المعارضة فإنها تخاطر بإقصاء أولئك الذين قد يكونون ذوي تأثير يوماً في المنطقة. إن مصالح جميع الأطراف في الوضع القائم بدرجة من القوة وكذلك في الإستقرار السياسي الذي يضمن انسياب النفط والأموال بين الخليج والغرب بدون عوائق بحيث أن هناك احتمالات كبيرة بحدوث التغيير بشكل تدريجي وسلمي. وسوف تبقى المعادلة بين الدعم الغربي لاستقرار أنظمة الخليج وتدفق النفط بأسعار رخيصة قائمة في المستقبل المنظور. ولكن على المدى البعيد فإن على الغرب أن يعترف بالمطالب الشعبية للتغيير السياسي".

أما صحيفة "ول ستريت جورنال" فقد نشرت مقالاً طويلاً تحت عنوان: "البحرين تتفرج على انسحاب المصرفيين حيث تقلصت الرغبة في هذا البلد الخليجي". وذكر المقال أن عدد وحدات مصارف "أوف شور" انخفض من 76 وحدة في منتصف الثمانينيات إلى 47 وحدة في الوقت الحاضر (عام 1996). وقد تتبأ المقال بداية رحيل جماعي للمصرفيين والشركات الكبيرة خصوصاً في ضوء التوتر الذي لا تريد الحكومة أن تحله بالحوار، وفي ضوء التطورات التكنولوجية التي لم تعد تعطي البحرين أية ميزة على سواها.

ومن المجلات الشهيرة التي تطرقت للوضع في البحرين مجلة MERIP الأمريكية. فقد تضمن عددها الصادر في شهر سبتمبر من عام 1996 تقريراً طويلاً للكاتب وداعية حقوق الإنسان جو ستورك حول الوضع في البحرين. وقد تضمن التقرير وصفاً للوضع السياسي في البلاد ومن ثم وجه انتقاداً للحكومة في محاولاتها لإلقاء اللوم على الخارج، وقال إن الوقائع لا تؤيد ذلك. وأشار التقرير إلى تناقض روايات الحكومة حول مسرحية

الإنتقال المزعوم كما أشار إلى شعور الحكومة بفقدان الشرعية والمصادقية لدى شعبها الأمر الذي دفعها لإجبار الأندية والجمعيات على التعبير عن ولائها للحكومة. وقال إن الحكومات القوية التي تتمتع بشرعية دستورية وبرلمانية لا تحتاج للقيام بمثل ذلك. وأعطى مثالا على ذلك ما حصل لنادي العروبة الذي رفضت إدارته نشر بيان يدين الشعب ويدعم الحكومة، وقال إن تهديدات كبيرة وجهت للإدارة قبل أن تقدم الحكومة على نشر إعلان بلسم النادي وبدون علمه.

هذه هي مجرد عينات لعشرات المقالات والتقارير الإخبارية والتحليلية التي حفلت بها الجرائد والمجلات في العالم. ولكثرة هذه المقالات والتعليقات فقد صدر كتاب يحمل عنوان "الحركة الدستورية في الصحافة العالمية" تضمن عدداً من المقالات المهمة التي نشرتها بعض الصحف العالمية.

قضية البحرين في المنظمات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة

لقد جاءت المكاسب السياسية التي تحققت في الخارج، ثمرة جهود كبيرة بذلها جميع نشطاء حقوق الإنسان البحرينيين العاملين في الخارج وعلى مدار ثلاث سنوات من العمل المتواصل منذ اندلاع الإنتفاضة. فهؤلاء النشطاء كان لهم دور كبير في إيصال قضايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى جميع المنظمات الحقوقية بالأمم المتحدة. لكن هذا النشاط وهذه المساهمة الفعالة ليس معناها إنكار دور المنظمات الحقوقية الأهلية أو التقليل من شأنها. فعندما تأكد للعديد من هذه المنظمات أن البحرين هي واحدة من تلك الدول التي تنتهك حقوق الإنسان وعلى أوسع نطاق، بادرت بإرسال الرسائل والتقارير التي تدين مثل هذه الممارسات. وبفضل جهود هذين الطرفين أصبح بالإمكان إرجاع تلك الإنتهاكات كبند دائم في اجتماعات لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ففي الحادي والعشرين من أغسطس 1997 أصدرت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات المنبثقة من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارها التاريخي ضد حكومة البحرين.

وفي هذا السياق أمكن القول أن القرار التاريخي لعام 1997 لم يكن ليصدر لولا التراكم النوعي والكمي الذي ساهمت فيه أطراف عديدة من المنظمات والنشطاء للحقوقيين. ومن المهم جداً التطرق لعدد من تلك التقارير التي أصدرتها هذه المنظمات ولتي شكلت الخلفية أو القاعدة لتي تأسس عليها صدور هذا القرار.

ففي الإجتماع المنعقد في جنيف في السادس من شهر إيريل 1996 كانت لجنة الحقوقيين الدوليين International Commission of Jurist من بين تلك المنظمات التي طالبت بتوجيه التنديد لحكومة البحرين كعقاب لها على ما تقوم به من اعتقالات تعسفية وتعذيب وقتل خارج القانون.

أما اللورد ايفوري وهو رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان فقد تكلم في هذه الجلسة حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين وأدان النظام الحاكم لانتهاكاته التي طالت النساء والأطفال.

في 16 يوليو 96 أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً مفصلاً حول سوء معاملة النساء والأطفال في سجون البحرين وما تعرّض له عدد كبير من النساء للمعاملة السيئة والحاطة بالكرامة وصلت إلى درجة تهديدهن بالإغتصاب.

وفي اجتماع لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المنعقد في جنيف في الثاني والعشرين من شهر أغسطس 1996 تكلم ممثل المعارضة السيد عبدالنبي العسكري عن تداعي وضع حقوق الإنسان فأشار إلى المحاكمات الصورية التي تقوم بها محكمة أمن الدولة. وتكلم عن محكمة أمن الدولة فقال إن هذه المحكمة أصبحت تضم أربع محاكم وإبه تم تحويل العقوبات العادية إلى محكمة أمن الدولة طبقاً للقرار رقم 10/1996. وتطرق العسكري إلى سياسة القتل خارج القانون فاستشهد بأسماء كل من فضل عباس وعلي طاهر وسلمان التيتون وعائلته. وفي ختام كلمته ناشد العسكري المجتمع الدولي بالتدخل للوقوف بوجه حكومة البحرين التي تنفي مواطنتها بدون حق، كما طالب اللجان الدولية بالتدخل الفوري لمنع المزيد من الإنتهاكات.

ومن خلال نشر هذه التقارير المدعومة بالأرقام والحقائق في الجلسات السنوية للجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة اتضح للعديد من المنظمات الحقوقية حقيقة ما يجري في البحرين من انتهاكات شنيعة طالبت اعتقال الأطفال والنساء الأمر الذي دفعهم للتعبير عن تعاطفهم ودعمهم لهذه القضية في المحافل الدولية.

وإذا كان عبدالنبي العسكري قد أعطى الحضور في جنيف فكرة بسيطة عن تشكيل وإجراءات محكمة أمن الدولة فإن التقرير الخاص الذي أصدرته اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 1996 جاء ليشرح شكل وتنظيم وطبيعة عمل هذه المحكمة. يقول التقرير إن هذه المحكمة تفتقد المعايير الدولية وإن من بين خصائصها أن حكمها نهائي ولا يسمح للمتهم بالإستئناف ضده حسب القرار

الأميري رقم 7 للعام 1976. وهذا يتناقض والمادة 14 (5) للميثاق الدولي لحقوق السياسية والمدنية التي تنص على أن "كل من يصدر عليه حكم لارتكابه جريمة له الحق في الإستئناف ضد الحكم أمام محكمة أعلى حسب القانون". ويسترسل التقرير في الحديث عن خصائصها فيقول إن من يعتقل حسب قانون أمن الدولة لا يسمح له بالإلتقاء بمحام إلا قبيل انعقاد المحكمة الأمر الذي يتعارض والمادة 14 (3) من الميثاق الدولي الذي ينص على أنه يوفر للمتهم "وقت كاف وتسهيلات لإعداد دفاعه والإتصال بمحام من اختياره. وأشارت اللجنة إلى أن الإعلام المحلي يقوم بنشر أسماء المتهمين قبل النظر في قضيتهم وبذلك يصدر حكم إدانتهم قبل المحاكمة بما يتناقض والمادة 14 (2) من الميثاق الدولي الذي ينص على "أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته". وقالت اللجنة البرلمانية أنه ثبت لديها من خلال التقارير الكثيرة التي استلمتها أن محكمة أمن الدولة تعتمد على الإعترافات التي تسحب من المتهم تحت التعذيب وإن المتهمين يحاكمون أحيانا كمجموعة واحدة حول قضايا مختلفة، وأن هناك العديد من المحكومين الذين يبقون في السجن حتى بعد انتهاء مدة السجن التي حكموا بها. وتطرق التقرير إلى القانون الأميري الذي صدر في مارس الماضي بتحويل جميع القضايا المتعلقة بالإنتفاضة إلى محكمة أمن الدولة علماً أن أغلب هذه القضايا جنائية وليس لها علاقة بأمن الدولة.

وخلص التقرير إلى القول بأن هناك قناعة كاملة لدى المراقبين الدوليين المحايدين بأن محكمة أمن الدولة البحرينية تنقصها إجراءات العدالة، وقد عبّرت عنها منظمات حقوقية دولية وحكومات أجنبية ودبلوماسيون وخبراء قانونيون في الداخل والخارج. وحيث أن لمحكمة أمن الدولة صلاحية إصدار حكم الإعدام فإن لديها كذلك صلاحية ممارسة أخطر الإنتهاكات لحقوق الإنسان. ولذلك فإن تحويل القضايا الجنائية إلى محكمة أمن الدولة يبعث على القلق خصوصاً نظراً لخصائصها غير العادلة. كما أن مثل هذه الأحكام يجب أن لا تصدر على أساس الإعترافات وحدها التي كثيراً ما يحصل عليها خلال توقيف المتهم في سجن إنفرادي وتحت التعذيب. وخلص التقرير إلى القول بأن على حكومة البحرين أن توضح المساحات التي يتناقض فيها نظامها القضائي مع المعايير الدولية.

وإذا كان لمثل هذه التقارير الموثقة والدامغة الأثر الكبير في صدور القرار التاريخي في عام 1997 فإنه وجب التأكيد على أهمية القرار الذي صدر من لجنة الإعتقالات لتعسفية التابعة لمركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وذلك في الإجتماع المنعقد ما بين 22 نوفمبر و1 ديسمبر من عام 1995. فهذا القرار الذي حمل رقم 35-1995 بدأ بالتنديد بالإعتقالات العشوائية وممارسة التعذيب حيث قل :

1 - إن اعتقال 513 شخصاً واستمرار احتجازهم يعتبر عملاً تعسفياً وخرقاً للمادة 9 و10 من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والمادة 9 و14 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

2 - تسجيل قضية الـ 17 شخصاً الذين تمّ الإفراج عنهم مؤخراً وحالة شخصين تمّ إبعادهما.

3 - تحويل المعلومات المتعلقة بقضايا التعذيب إلى المقرر الخاص حول التعذيب. وقد تمّ اعتماد هذا القرار في جدول أعمال جلسة المفوضية المنعقدة في مارس 1996 وكانت له مساهمته في صدور القرار التاريخي لعام 1997. وقد حمل القرار التاريخي رقم E/CN.4/Sub.2/1997/50.

وقد دارت معركة سياسية وحقوقية حول صدور هذا القرار حيث حاولت حكومة البحرين منع صدوره بثتى الوسائل والسبل بما في ذلك استخدام الرشوة. وقد تمّ فضح الرشوة من قبل الخبيرة البريطانية "كلاير باليه" التي اتهمت فيها إحدى الخبراء باللجنة الفرعية باستلام مبلغ 100 ألف دولار علماً أنها رئيسة لإحدى المنظمات الحقوقية.

وقد تسبّب صدور قرار الإدانة في فضح النظام السياسي وكشف ممارساته الخاطئة مما سبّب له إراجاً شديداً على مستوى العالم. ومنعاً لتكرار هذه الهزيمة المنكرة في عام 1998 قامت الحكومة بإرسال وفد مكون من سبعة أفراد لحضور الدورة الخمسين للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، المنعقدة في جنيف وبرئاسة سفير البحرين السيد أحمد الحداد. لكن ما أن سمعت السلطة بوجود مشروع قرار جديد مقدّم من تسعة من خبراء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حتى هرعت بإرسال وفد جديد برئاسة وكيل وزارة الخارجية السيد غازي القصيبي وذلك في محاولة مستميتة لمنع صدور هذا القرار.

وينص هذا المشروع على إدانة حكومة البحرين على انتهاكات حقوق الإنسان ومطالبتها باحترام حقوق الإنسان والتوقف عن التعذيب والإعتقال التعسفي وانتهاك حقوق المرأة والطفل. وفي محاولة لمنع صدور القرار طلبت الحكومة مهلة سنة كاملة لتعديل أوضاعها الحقوقية، إلا أن الخبراء رفضوا هذا الطلب. فما كان من وفد الحكومة إلا أن قبل بتقديم تعهد على لسان سفيرها أحمد الحداد يتم بموجبه الغاء التحفظ على المادة عشرين من المعاهدة الدولية لمنع التعذيب التي وقعتها في فبراير من عام 1997.

ويجب لفت النظر إلى أن صدور هذا القرار قد مهّد له قيام العديد من المنظمات الحقوقية الدولية المشاركة في جنيف بشجب واستنكار ما يحدث في البحرين ومطالبة اللجنة الفرعية بإدانة الوضع والعمل على وقف الإنتهاكات والعدوان على حقوق الإنسان. ومن بين هذه المداخلات اخترت المداخلة التي ألقته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في السادس من أغسطس وهي كالآتي: "منذ أن تبنت اللجنة الفرعية القرار 2/1997 حول البحرين، استمرت الفيدرالية الدولية ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، العضو بالفيدرالية في تسجيل إنتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان. فالتعذيب والمعاملة السيئة للمعتقلين السياسيين والسجناء ممارسة واسعة ومنظمة.

وقد استمرت الإعتقالات الجماعية للناشطين المطالبين بالديمقراطية بعد الإحتجاجات والتظاهرات والإحتفالات الدينية. وشاع استخدام القوة الشديدة من قبل الشرطة (الذين يستعملون الأسلحة النارية والغازات المسيلة للدموع والهراوات) خلال هذه التظاهرات. وعقدت محاكمات جائزة أمام محكمة أمن الدولة وصدرت أحكام قاسية بحق المعارضين السياسيين ومن بينهم أطفال. واستمرت سياسة التمييز ضد للطائفة الشيعية في الجامعة وفي سياسات التوظيف الحكومية وفي التوظيف لقوات الأمن والجيش. وقمعت حرية التعبير وحرية التجمع السلمي والتنظيم، واتخذت إجراءات شديدة في للمنظمات غير الحكومية، وطلب من بعض الصحفيين التوقف عن الكتابة. وما تزال حكومة البحرين تمنع زيارات منظمات حقوق الإنسان العالمية التي طلبت ذلك بشكل متكرر، وأكد المقررون الخاصون لتابعون للأمم المتحدة إنعدام التعاون من قبل حكومة البحرين. إن الفيدرالية الدولية ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تحثان اللجنة الفرعية على إبقاء البحرين على جدول الأعمال وأن تطلب من لجنة حقوق الإنسان تشكيل آلية لمراقبة الوضع".

لا شك أن مثل هذه المداخلات المليئة بالحقائق والمعلومات قد ساعدت على كشف خروقات النظام المتمثلة في اعتدائه على الحقوق المدنية والسياسية لشعب البحرين وأدت في النهاية إلى رضوخ النظام السياسي في البحرين لتقديم هذين للتعهدين.

مجموعة الإعتقال التعسفي

في الدورة الخمسين للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المنعقدة في شهر أغسطس من عام 1998 وفي محاولة لمنع صدور قرار جديد ضد حكومة البحرين قام وكيل وزارة الخارجية السيد غازي القصيبي بتقديم التنازل الخاص بقبول زيارة

مجموعة الإعتقال التعسفي التابعة للجنة الأمم المتحدة، وذلك لمراقبة الأوضاع وتفقد حالات الإعتقال العشوائي التي تعرض لها شعب البحرين.

وفي ضوء الموافقة على هذه الزيارة التي ستتم في شهر يوليو عام 1999 قامت المعارضة في لندن بترتيب وفد مكون من الدكتور منصور الجمري وعلي ربيعة لزيارة القاضي الفرنسي لويس جوانيت بصفته المقرر الخاص لمجموعة الإعتقال التعسفي. وقد جرى هذا اللقاء في منزل القاضي جوانيت الكائن في مدينة باريس وبحضور السيد مارك بيلاس العضو النشط في الفدرالية الدولية والذي قام بترجمة الحديث إلى اللغة الفرنسية.

خلال هذا اللقاء قدم الوفد شرحاً وافياً للوضع السياسي وتدهور الوضع الحقوقي ومن ثم ركز على موضوع الإعتقال التعسفي والعشوائي الذي شمل الأطفال والنساء مع استخدام لغة الأرقام. وبدا القاضي جوانيت شديد الإهتمام بالقضية، وكان يتابع ما يقوله المترجم ويحرص على تدوين المعلومات. في معرض حديثنا عن سياسة التعقيم التي تنتهجها الحكومة علق القاضي بالقول بأن مجموعة العمل قد تقدمت بالعديد من لنداءات التي تطالب حكومة البحرين بوقف الإعتقال التعسفي وتحديد موعد لزيارة الوفد. إلا أن حكومة البحرين كانت دائماً ترفض الطلب. وتعليقاً على الدورة الخمسين للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التي تمخضت عن صدور قرار الزيارة قال القاضي جوانيت أن ممارسة الرقابة الدولية في هذا المجال أصبح من الضروري بمكان ولذا فإنه يشعر بالسعادة لتحديد موعد زيارته للبحرين في 6 يوليو 1999.

لكن نقاؤل القاضي جوانيت لم يكن في محله ذلك أنه لم يمض وقت طويل حتى فوجئنا بخبر مفاده أن وكيل وزارة الخارجية البحريني قد بعث برسالة إلى القاضي جوانيت يطلب فيها تأجيل زيارة وفد المجموعة إلى العام 2001. وقد ثبت، فيما بعد أن وراء هذه المماطلة وتأخير الزيارة لمدة ثلاث سنوات هو تنظيف السجون أولاً، حتى إذا ما قام الوفد بزيارته فإنه وعلى عكس ما حوته التقارير الحقوقية الدولية وغير الدولية سوف لن يرى لثراً للسجن والإعتقال. وهذا ما تحقق بالفعل حيث بادرت الحكومة بإصدار قانون العفو وإخلاء السجون من المعتقلين والسجناء السياسيين وذلك في العام 2001.

قضية البحرين في البرلمان البريطاني

كثيرة تلك الأسئلة التي تمّ طرحها على الحكومة البريطانية حول الوضع في البحرين وذلك منذ اندلاع الأحداث وخاصة بعد اتخاذ العلماء الثلاثة المبعدين من لندن مقراً لهم.

في سؤال وجهه رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان اللورد أيفوري عن مدى وجود ضمانات لعدم استعمال الأسلحة البريطانية لقمع المطالبة بالديمقراطية والحريات أجابت الحكومة البريطانية على لسان اللورد تشيتشام باسم الحكومة بالآتي:

"إننا ندرك أنه ليس لدى حكومة البحرين في الوقت الحاضر النية لفرض الأحكام العرفية في البحرين ونحن ملتزمون بسياسة مسؤولة تجاه مبيعات الأجهزة الدفاعية. وينظر إلى طلبات الترخيص لتصدير الأجهزة الدفاعية كل على حدة في إطار الشروط المتعارف عليها ومنها الأطر الدولية التي نلتزم بها. إننا نضع في حسابنا سجل حقوق الإنسان للدول التي تستلمها، ولا نصدر الأجهزة التي قد تستعمل للقمع الداخلي".

وفي رده على السؤال حول مدى استمرار الحكومة البريطانية في تشجيع البحرين لإجراء حوار مع المعارضة، قال: "إننا مستمرين في التشجيع على المصالحة بالطرق السلمية بين السلطات البحرينية وأعضاء المجموعات المعارضة ويرجع تنظيم الاجتماعات بين السلطات ومجموعات المعارضة إلى الأطراف المعنية".

وبخصوص ما دار في الإجتماع الذي تم بين السيد جيريمي هاتلي وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك عندما زار لندن الشهر الماضي قال اللورد تشيتشام: "تطرق الإجتماع إلى عدد من القضايا ذات الإهتمام المشترك ومن بينها المنفيين البحرينيين في المملكة المتحدة. والبحرين تدرك جيداً التزاماتها الدولية بخصوص أولئك الذين يطلبون اللجوء هنا".

في الثامن من مارس 1996 بعث اللورد أوفيري برسالة إلى ولي عهد البحرين عن طريق سفارة البحرين في لندن طرح فيها مبادرة بهدف الوصول إلى حل سليم بين الحكومة والمعارضة يضع حداً للحل الأمني وأعمال العنف. وقد أطلع اللورد أوفيري الحكومة البريطانية على فحوى هذه الرسالة التي لم تكلف حكومة البحرين نفسها عناء الرد عليها.

إلا أن تساؤلات النائب غالوي حول الأوضاع في البحرين التي وجهها للسيد ديريك فاشيت، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط في الرابع من مايو من العام 1997 كانت أشبه بمحاكمة للنظام في البحرين. ففي هذه المداخلة تناول غالوي للكثير من الإنتهاكات والسلبات التي تدين النظام السياسي معتبراً البحرين واحدة من تلك المناطق الحساسة التي إذا ما حدث في أحد أجزائها أي اضطراب فإن ذلك ينعكس بشكل طبيعي على جميع الدول. وقال غالوي أن الوضع المضطرب في البحرين قد خيم منذ أن أمر

الأمير بتعليق العمل بالدستور في أغسطس 1975 وأغلق البرلمان فكان هناك قمع شديد واعتقالات عشوائية وتعذيب وإبعاد قسري وإطلاق النار على متظاهرين سلميين لا يطالبون بشيء أكثر من إعادة الحكم البرلماني.

وتطرق غالوي إلى موضوع العريضة الشعبية فقال، إنه في العام 1994 وقعت عريضة من قبل 25 ألف مواطن شيعية وسنة رجالاتاً ونساءً من اليمين إلى اليسار والوسط وكان مقررًا تقديمها إلى الأمير، لكن رد الحكومة كان بعيداً كل البعد عما هو متوقع في مثل هذه الحالات. فقد اعتقل قادة الحركة الشعبية مع آلاف آخرين وتبع ذلك قمع وقتل أكثر تحت التعذيب وإبعاد أوسع، وإن البحرين أصبحت أول بلد في العالم يبعد مواطنيه ثم يطالب بأن تمتع الدول الأخرى عن إعطائهم لجوءاً.

بعد ذلك تكلم غالوي عن لقائه بالمنفيين الثلاثة وهم الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري وكيف طار وراءهم وزير خارجية البحرين إلى لندن مطالباً بحرمان الثلاثة من اللجوء السياسي. ونبّه غالوي وزير الدولة البريطاني بأن يكون واعياً بأن المهتمين بحقوق الإنسان في بريطانيا والمواطنين البحرينيين أنفسهم يتابعون مسألة طلب اللجوء.

وفي هذا الخصوص طلب غالوي من وزير الدولة أن يلفت نظر معالي وزير الداخلية إلى الإهتمام بطلبات اللجوء وضرورة إقرارها سريعاً. أما عن موضوع التعذيب فقال غالوي أنه يمارس بشكل اعتيادي في البحرين واستند في ذلك إلى التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية ومنظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الأخرى وقال إنها تحتوي على جبال من الأدلة الموثقة بشأن هذه الانتهاكات والتعذيب.

وبشأن محكمة أمن الدولة قال غالوي أن حكومة البحرين قد نكثت الوعد الذي قطعته على نفسها واستمرت في استعمال محكمة أمن الدولة حتى اليوم، وفي هذا تحدٍ صارخ لكل الأعراف الدولية للعدالة وأنه يجب أن توقف حالاً.

وعن تعذيب أحد المعتقلين في البحرين استند إلى تقرير جريدة "الغارديان" الصادر في 13 مايو 1997 التي تحدثت عن الغرفة المزودة بأجهزة تعذيب بريطانية وتساءل غالوي فيما إذا تم التأكيد من أن أجهزة التعذيب هذه قد تم استيرادها من المملكة المتحدة وطالب بإعداد دعوى ضد الشركات البريطانية المتورطة؟

وبعد أن أشار غالوي إلى رفض حكومة البحرين كل الطلبات من منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" للسماح لهما بزيارة البحرين والتقصي لنفسها حول التقارير بإساءة معاملة السجناء تناول قصة الضابط البريطاني إيان هندرسون فقال إنه رجل اسكوتلاندي، وإله عمل محققاً لأعضاء حركة الماو ماو خلال الحكم الإستعماري لكينيا والنضال المر من أجل الإستقلال، وكانت وسائله وحشية للغاية إلى الدرجة التي جعلت جومو كينييّا بعد التحرير يوظفه في جهاز أمنه الخاص.

ولأن سمعته كانت سيئة — حسب قول غالوي — فقد أصبحت قضية تعيينه فضيحة كبيرة دفعت كينيا إلى طرده لينتهي به المطاف لأن يصبح الساعد الأيمن للعائلة الخليفية ويعرف في الخليج بجزار البحرين. وهو الآن يشغل منصب مدير جهاز الأمن ومدير الإستخبارات وقد جمع حوله كلاب بريطانية ومرترقة لديها بنادق وأجهزة صعق كهربائي جاهزة للإيجار لمن يستطيع دفع الثمن.

ووجّه غالوي انتقاده اللاذع للوزراء البريطانيين السابقين الذين تجاهلوا انتقاد هندرسون بدعوى أنهم غير مسؤولين عن أفعاله، وتساءل كيف أنه باستطاعة البرلمان (البريطاني) أن يساهم في تسهيل مهمة ملاحقة ومحاكمة ومعاينة السياح البريطانيين المتهمين بقضايا جنسية والذين لوثوا الفلبين وتايلاند بجرائم ضد الأطفال وفي الوقت نفسه يعجز عن ملاحقة الأشخاص المتهمين بالتعذيب والقتل من الذين يحملون جوازات سفر بريطانية.

وفي سياق المقارنة أيضاً ضرب مثلاً آخر بالقول إن البرلمان (البريطاني) وفرّ إمكانية محاكمة أشخاص في هذه البلاد لجرائم ارتكبوها في أوكرانيا وبييلوروسيا قبل أكثر من خمسين عاماً، وأن لديه استشارة قانونية تقول بأن ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب يفرض التزاماً على بريطانيا باعتقال هندرسون أو المطالبة بتسليمه.

وأشار غالوي إلى ما سبق وقاله اللورد ايفوري من أن هندرسون سوف يواجه عدداً من الدعاوى المدنية للأضرار التي لحقت بضحيا جرائمه. فقال إن هذا لا يكفي، وشبه هندرسون بالشريير "كلوس باربي"، وأن البرلمان الأوروبي نفسه قد دعا بريطانيا لمحاكمة هندرسون.

وتحدث غالوي عن علاقات بريطانيا مع البحرين فقال إنها تتسم بالقرابة والخصوصية وعمرها يربو على المائة والخمسين عاماً. وأن إيان هندرسون قد تمّ تعيينه كنائب للمدير العام للأمن العام في الجزيرة في العام 1966 أي قبل خمس سنوات كاملة

من الإنسحاب البريطاني وحصول المنطقة على استقلالها. وهذا يعني - حسب قول غالوي - أن أيان هندرسون عيّنته الحكومة البريطانية في منصبه في الجهاز السري في البحرين وأنه يأسف أن يقول أنها كانت حكومة بريطانية عمالية.

ووجه كلامه للوزير فقال إن الحكومة البريطانية تنفي مسؤوليتها في هذا الجانب لكن المتظاهرين الذين يسقطون في شوارع البحرين بوابل الرصاص تحت أوامر هندرسون والعائلات المعولة التي تدفن أبناءها الموتى الذين قتلوا على أيدي قوات هندرسون بسبب جريمة المطالبة بالإصلاح الديمقراطي لا يرون القضية بهذا الشكل.

وفي ختام هذه المداخلة المهمة التي أدانت كلاً من النظام في البحرين والحكومة البريطانية على حد سواء، قال إنه يعتقد أن عليهم كشعب مسؤولية واضحة لشجب سلوك واحد من المواطنين البريطانيين الذين يعملون في خدمة قوة أجنبية وهو متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وطالب الحكومة بالتعامل بشكل بناء مع البحرين وتقديم الدعم والمساعدة للخروج من هذا الإستبداد، وأنه على حكومة البحرين أن تعرف أن بريطانيا الآن لديها حكومة تعني ما تقول وتقول ما تعني، حكومة تعتقد بحقوق الإنسان والديمقراطية.

وفي رده على النائب غالوي قال وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث (السيد ديريك فاتشيت) إن الإهتمام بحقوق الإنسان كان موجوداً في البرلمان وفي أماكن أخرى وأن صديقه المحترم (غالوي) هو على صواب عندما قال أنه (الوزير) وفي مناسبات عديدة قد أثار موضوع حقوق الإنسان في البحرين كتابةً وكلاماً. وأضاف القول بأنه فعل ذلك عندما كان في المعارضة، وأنه لأمر طبيعي ومهم بأن يكون لما قاله وهو في المعارضة أثر على لون وشكل سياساتهم وهم في الحكومة.

بعد هذه المقدمة عبّر الوزير عن رغبته في تذكير السيد غالوي بأن معالي وزير الخارجية أوضح في خطابه في 12 مايو بأن الحكومة تعطي قيمة للبعد الأخلاقي في سياساتها الخارجية، وأنهم سوف يعطون أولوية كبيرة لحقوق الإنسان ويحاولون متابعة ذلك من خلال المنابر الدولية والعلاقات الثنائية والوسائل الأخرى المتاحة.

بعد ذلك عرّج إلى البحرين وقال إنه التقى بالسفير البحريني وإنهما خاضا في نقاش بناءً وأن النقطتين اللتين أوردتهما غالوي كانتا على جدول الأعمال.

وبعد أن عبّر عن ترحيبه بالزيارات الأخيرة التي قام بها ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى البحرين أكد الوزير للسفير البحريني ضرورة الشفافية في مجال حقوق

الإنسان. كما أكد له على وجود حاجة لأن يتم إشراك منظمة العفو الدولية أو أية منظمة مماثلة في مراقبة الوضع عن قرب وإنه اقترح على السفير أنه من المناسب له ولحكومته أن يتم الإتصال بمنظمة العفو الدولية.

وفي هذا الخصوص تعهد الوزير لصديقه المحترم (غالوي) وللآخرين الذين اهتموا بشكل خاص بهذه القضايا بأنهم لن يترددوا في التصدي لهذه القضايا مع حكومة البحرين بشكل بناءً عندما يشعرون بأهمية ذلك. ووعده بأنه سيتحدث بشكل عام عن تصوره بخصوص حقوق الإنسان، إلا أنه عبّر عن الإلتزام الواضح وعن وضوح سياستهم ليس في هذا المجال فحسب بل في المجالات الأخرى. وقال الوزير أنه عندما كان في الشرق الأوسط الأسبوع الماضي سئل عن سياسة الحكومة تجاه حقوق الإنسان فقال إن سياستهم إزاء حقوق الإنسان مبدأ عام يسعون لترويجه، وإنهم سيروجون له في كل قضية ويستفيدون من كل فرصة.

وهنا قال الوزير أنه سيثير موضوعاً لم يتطرق له صديقه المحترم (غالوي) وهو موضوع الشيخ عبدالأمير الجمري. وفي هذا الصدد قال الوزير أنه كان هناك إعلام واسع للمعاملة التي يعامل بها الشيخ عبدالأمير الجمري، وهو عالم شيعي كبير وقائد روحي محتجز منذ يناير 1996. وقد قالت حكومة البحرين باستمرار بأن الإدعاءات حول وضعه مثل عدم السماح بزيارات عائلية له وسوء معاملته ليس لها أساس. وفي لقائه مؤخراً مع السفير البحريني يقول الوزير أنه تطرق إلى هذه المسألة وإن السفير أكد له بأن الجمري بصحة جيدة وأنه يحظى بعناية طبية كلما احتاجها وأن عائلته تزوره بشكل منتظم. وفيما يتعلق بهذا الموضوع طالب الوزير بانفتاح وشفافية لأن الطريق الأفضل للسلطات البحرينية لإزالة المخاوف حول الشيخ الجمري والآخرين هو بالسماح بمراقبة دولية لحقوق الإنسان، وأن منظمة العفو الدولية أو أية منظمة مماثلة تستطيع أن تلعب دوراً قيماً في هذا المجال.

وفي إجابة على الأسئلة العديدة التي أثارها غالوي قال الوزير ما يلي:

1) فيما يتعلق بطلبات اللجوء أكد الوزير أنها قيد الدراسة وأنه من الطبيعي أن تكون محصورة بالأطراف المعنية وإن معالي وزير الداخلية على علم بالأراء التي طرحها غالوي.

2) عن استخدام الأجهزة الدفاعية للقمع الداخلي في البحرين نكر الوزير البرلمان بأن معالي وزير الخارجية أعلن في 22 مايو عن البدء بمراجعة فورية للشروط التفصيلية

المطلوبة لمنح إجازات التصدير للأسلحة التقليدية وأنهم سيقدمون للبرلمان شروطاً جديدة حالما تستكمل وعندئذ سيكون بإمكانهم النظر عن قرب لأي دليل على تورط أي شركة في مخالفة القانون في تزويد مواد أو خبرات من أجل استعمالها للتعذيب أو أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

(3) وعن سلامة المنفيين البحرينيين في المملكة المتحدة قال الوزير أنه قد توفرت له فرصة اللقاء ببعض المنفيين البحرينيين وبعض قادة المعارضة البحرينية خلال السنة الماضية. وقال بأنهم (الحكومة البريطانية) يهتمون بسلامة أي فرد في المنفى وأنهم سوف ينظرون بقلق بالغ إلى أية إشارة إلى وجود تهديد محدد لأي شخص في المملكة المتحدة وأنه إذا ما قدمت لهم أو إلى أي عضو من أعضاء البرلمان أي شكاوى فسوف يولونها مزيداً من التحقيق.

(4) بخصوص محكمة أمن الدولة قال الوزير أن إحدى النقاط التي أكدوا عليها وسوف يستمرون في التأكيد عليها عندما يتحدثون للسلطات البحرينية هي الحاجة إلى وجوب تطبيق القانون في جميع الحالات الجنائية وأن هذا عنصر مهم لأي نظام يراعي حقوق الإنسان.

(5) فيما يتعلق بموضوع السيد أيان هندرسون قال الوزير بأن غالوي قد طرح عدداً من الإدعاءات فيما يتعلق بنشاطات السيد هندرسون وأنه إذا ما ثبت صحة هذه الإدعاءات فسوف تنظر إليها حكومة صاحبة الجلالة بقلق شديد وانزعاج. وحول احتمال القيام بإجراء قانوني ضد السيد هندرسون عندما يعود إلى بلده قال الوزير أن هذا أمر يخص غيرهم وأنه يود القول بوضوح أن الحكومة سوف تتخذ موقفاً سلبياً شديداً إزاء أي عمل على هذا المنوال المقترح وإنهم يشجبون هذه الأعمال إذا ما ثبتت صحتها.

ومن المهم التطرق إلى رأي الوزير في المعارضة البحرينية وقوله أنه يشارك للوزير النائب غالوي في رأيه بأن المسؤولين عن المعارضة البحرينية هم أناس معتدلون وأن لديهم مجموعة مطالب معتدلة.

وفي نهاية حديثه عبّر الوزير عن رغبته في التطرق إلى قضية البحرين وحقوق الإنسان، فقال إن بريطانيا تدخل حقبة جديدة في السياسة الخارجية وإن هناك اهتمام كبير بما يقوله وزير خارجية بريطانيا حول ضرورة احتواء السياسة الخارجية على بعد أخلاقي وأن ذلك يشمل مسائل تكتيكية مهمة حول كيفية متابعة ذلك البعد الأخلاقي. وأضاف للوزير القول بأنهم وفي أغلب الحالات سوف يحاولون الدخول في محادثات بناءة وأنهم لا

يستنون البحرينيين في ذلك. وأشار الوزير إلى سياسة العصا والجزرة وإلى الخيارات التكتيكية المتوفرة لديهم وأن عليهم الدخول في علاقات عمل مع حكومة البحرين في مجالات تجارية وسياسية وإقليمية وأنهم جادون في التأكيد على أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من أي نقاش.

وقال الوزير أنهم دخلوا في نقاش قصير مع حكومة البحرين لكنه نقاش جاد وهي للمرة الأولى التي تتوفر للحكومة فرصة الحديث عن الجانب الأخلاقي في السياسة الخارجية وأنه يتمنى أن يلاحظ غالوي وجود فروق وتغيرات.

النائب جيرمي كوربن

النائب جيرمي كوربن هو عضو في حزب العمال البريطاني ومن الأصقاع الحميمين لشعب البحرين، ومن الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بقضاياهم وعلى استعداد دائم لطرحها في مجلس العموم. في إحدى زيارتي المتكررة لبريطانيا تعرفت على هذا النائب وكانت لي معه لقاءات متكررة من أجل اطلاعه على آخر المستجدات في الساحة البحرينية. في الأسبوع الثاني من مايو 1996 تقدم النائب جيرمي كوربن بعدة أسئلة في مجلس العموم حول موقف الحكومة البريطانية من انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وكان رد وزير الدولة للشؤون الخارجية جيرمي هاتلي بأن سفير المملكة المتحدة في البحرين أيان ليوتي يقوم بمناقشات منتظمة مع حكومة البحرين وإنه خلال زيارته إلى البحرين في الأسبوع المقبل سيقوم بمناقشة العديد من المواضيع ومن بينها حقوق الإنسان. وعندما سأل كوربن الوزير فيما إذا سيأخذ معه نسخة من التوصية (القرار للمذكور أعلاه) التي وقّع عليها النواب أجاب بأن حكومة صاحبة الجلالة تتابع كل انتهاكات حقوق الإنسان وإنهم يأخذون هذه الإدعاءات بجدية وإنهم يطرحون انتهاكات حقوق الإنسان مع الحكومات الأخرى. أما بخصوص الإعراب عن قلق الحكومة وبأي أسلوب فهي أمور يدرسونها حالة بحالة. وقال الوزير إن البحرين أجابت بشكل كامل على ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان لمفوضية حقوق الإنسان في يونيو 1995 وإنه يأمل أن يناقش مواضيع الساعة مع حكومة البحرين الأسبوع القادم. ومن بين هذه المواضيع الإتهامات التي وردت في التوصية والتي سيأخذها معه إلى البحرين. وقال إنه وسفير المملكة المتحدة يطرحون قضايا حقوق الإنسان مع السلطات البحرينية وذلك من أجل التعاطي مع الأسئلة الكثيرة التي تأتي من اللورد أيفوري والأعضاء الآخرين وإنه وجد السلطات البحرينية متعاونة جداً.

في السادس عشر من يوليو 1996 أنهى الوزير جيرمي هانلي زيارته للبحرين وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في المنامة أفاد بان حكومته ملتزمة بالقوانين الدولية التي تحكم طلبات اللجوء السياسي طبقا لميثاق 1951 الدولي . أما بخصوص الأوضاع السيئة فإنه لم يئلي بأي تصريح كما أنه لم تتسرب الأنباء فيما اذا طلب من حكومة البحرين الدخول في حوار مع المعارضة.

وفيما يختص بمحكمة أمن الدولة التي عملت كأداة من أدوات الإستبداد السياسي قامت للجنة البرلمانية لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان البريطاني بإصدار تقرير خاص في السادس والعشرين من أغسطس 1996 أدانت فيه هذه المحكمة لأنها تفتقر إلى أبسط المعيير الدولية وتتعارض إجراءاتها وأحكامها مع المواثيق الدولية وقد تعرضنا لذلك بشيء من التفصيل.

وبمناسبة الزيارة التي سيقوم بها السيد بيتر هين، وزير الدولة لشؤون الخارجية، إلى البحرين في الثامن من شهر يونيو من العام 2000 بعث عضو البرلمان البريطاني السيد جيريمي كوربن وهو نائب رئيس جماعة حقوق الإنسان في البرلمان برسالة إليه وهذا نصها:

عزيزي بيتر

لقد ورد إلى علمي أنكم ستزورون البحرين في الأسبوع القادم من أجل الإلتقاء بحكومة البحرين.

وكما تعلمون فإنني قد كتبت إلى الوزراء في العديد من المناسبات طالباً من الحكومة البريطانية طرح القضايا التي تمثل الإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الأساسية في البحرين وانتشار هذه الإنتهاكات في السنوات الأخيرة مع ازدياد المطالب الخاصة بعودة برلمان البحرين والدستور.

ومنذ عام 1976 والنظام في البحرين كما تعلمون تعرض بشكل واسع للإدانة بواسطة المنظمات الدولية لحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية و"هيومن رايتس ووتش".

إن بيان البحرين في انتهاكات حقوق الإنسان يشتمل على التعذيب والإعتقال العشوائي للآلاف من البحرينيين الأبرياء وذلك حسب قانون أمن الدولة الذي هو بذاته خرق لدستور البحرين لأنه يعطي وزارة الداخلية السلطة لاعتقال وسجن أي شخص ولمدة ثلاث سنوات

بدون محاكمة. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من قضايا القتل داخل السجن والإبعاد القسري للمعارضين السياسيين.

إنه لما يبعث على الأسى العميق أنه بالرغم من مجيء أمير جديد في العام الماضي فإنه لم يحدث أي تغيير جوهري في طبيعة هذا النظام فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وأن الخروقات ما زالت مستمرة بالإضافة إلى الإعتقال العشوائي للأطفال وتعذيبهم. وفي الفترة الأخيرة وبالتحديد في 25 مايو وفي إسكان جدحفص على سبيل المثال قامت قوات لأمن الدولة باعتقال الأطفال التالية أسماؤهم والمباشرة بتعذيبهم في مركز التعذيب بالعنكية: عبدالله سعيد جاسم (13 سنة) سيد جعفر حسين (13 سنة) محمد منصور (13 سنة) وطفل آخر تم اعتقاله في حملة سابقة هو محمد جواد مكي (14 سنة) وتم إطلاق سراحه وهو الآن يمشى على العكاز نتيجة ما تلقاه من تعذيب.

ولذلك فإنني أكتب لحتكم على التأكد من أن جميع قضايا حقوق الإنسان سيتم طرحها في اجتماعاتكم في الأسبوع المقبل مع الوزراء ومسؤولي النظام في البحرين وإنكم سوف تحثون الأمير وبقوة على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين حالاً وإيقاف الإبعاد القسري للمواطنين البحرينيين والسماح للمعتدين بالرجوع إلى وطنهم.

بالإضافة إلى ذلك فإنني أحتكم لتقديم النصح لحكومة البحرين بأن الطريق للخروج من الأزمة السياسية هو من خلال الحوار مع أمثال لجنة العريضة الشعبية التي تطالب بعودة البرلمان والدستور.

المخلص لكم

جرامي كوربن (عضو البرلمان)

قضية البحرين في البرلمان الأوروبي

يعتبر وصول المعارضة إلى البرلمان الأوروبي وإقناعه بعدالة قضية البحرين المطلية واحدة من الإنتصارات الكبيرة التي حققتها. وقد حالفني الحظ بالإنتقاء ببعض أعضاء البرلمان الأوروبي من البريطانيين وكانوا متفهمين جداً لطبيعة الصراع السياسي والدستوري الدائر في البحرين. أما في فرنسا فقد جمعتني الصداقة الحميمة مع مارك بيلاس وهو أحد الأعضاء الناشطين في المجموعة الكونفدرالية كما تشرفت بزيارة القاضي لكبير جواني في باريس وكان معي في هذه الزيارة الدكتور منصور الجمري وفي

صحبتنا السيد مارك بيلاس. كان الهدف من هذه الزيارة هو استباق زيارة القاضي إلى البحرين في العام 1998 وإطلاعه على كافة الأمور والقضايا الدستورية والحقوقية.

في الخامس عشر من يناير 1995 أصدر البرلمان الأوروبي قراراً حول الأوضاع في البحرين كان من القوة بحيث تجاوز تأثيره البحرين وليعمل كعامل دفع للبرلمانات والمنظمات الحقوقية على مستوى العالم وذلك نظراً لما احتواه القرار من إدانة صريحة وقاطعة للنظام.

وقد بدأ القرار بسرد الحثيثات التالية وكأنه حكم صادر من المحكمة:

إن البرلمان الأوروبي

(أ) بالنظر إلى الإحتجاجات المتنقلة منذ 5 ديسمبر 1994 التي شارك فيها جموع كبيرة من المواطنين في تظاهرات سلمية للتعبير عن المطالبة بإقامة ديمقراطية دستورية ومشاركة المرأة في النشاط السياسي وحل مشاكل البطالة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة جميع المبعدين.

(ب) أصيب بصدمة لأن حكومة البحرين لجأت إلى الاستخدام الشرس للقوة من قبل قوات الأمن مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى وكثير من الجرحى ومئات من المعتقلين وابعاد شخصيات مرموقة.

(ج) أصيب بصدمة لأن قوات الأمن في البحرين تدار بشكل واسع من قبل ضابط بريطاني هو إيان هندرسون.

(د) مؤكداً بأن حكومة البحرين لجأت إلى استعمال القانون الأميري، قانون أمن الدولة الصادر في 22 أكتوبر 1974 والذي يعطي وزير الداخلية الصلاحية لاحتجاز المشتبه بهم سياسياً لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام بدون محاكمة مع الإشارة إلى أن المجلس الوطني المعطل منذ العام 1975 كان قد رفض قانون أمن الدولة. ولما كانت القوانين بحاجة إلى موافقة المجلس عليها حسب الدستور فإن هناك شكاً في مشروعية قانون أمن الدولة.

(هـ) منبهاً إلى اعتراف وزارة الداخلية بأن 400-500 سجيناً أحتجزوا طبقاً لقانون أمن الدولة.

(و) أصيب بصدمة لحالات الموت الناجمة من هذا القمع وعن الإستعمال المتكرر للذخيرة الحية على جموع المدنيين.

ز) أصيب بصدمة لحقيقة ذوي المجروحين والمعتقلين ومحاميهم الذين لم يسمح لهم بزيارتهم في المستشفى أو السجن.

ح) أصيب بانزعاج من التقارير العديدة عن تعذيب السجناء الذي أدى في حالة حسين قمبر إلى الوفاة.

ط) معتقداً بأن الدافع الوحيد لهذه الموجة من القمع هو غضب السلطات من إعداد عريضة تطالب بإعادة للعمل بالدستور المعلق منذ 1975 تبناها 15 شخصاً يمثلون الشيعة والسنة والعلمانيين ووقعت عليها امرأة هي الدكتورة منيرة فخرو ممثلة التحرك لحقوق المرأة.

وبناء على هذه الحثيات التي تناولت جميع جوانب المأزق السياسي والحقوقى سجّل المشروع القرارات التالية:

1) يؤكد دعمه الكامل لشعب البحرين الذي يتظاهر من أجل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2) يدين سياسة قوات الأمن تجاه التظاهرات ويطلب أن تطلق الحكومة سراح جميع المعتقلين السياسيين.

3) ويطلب أيضاً بأن تعلن حكومة البحرين التزامها بإعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات عامة وحرّة وعادلة وأن تلغي قانون أمن الدولة والمواد القانونية الأخرى التي تعادي الحريات وحقوق الإنسان.

4) يطالب بإجراء تحقيق مستقل للنظر في ادعاءات القتل والتعذيب.

5) يطالب حكومة البحرين بالسماح لمئات البحرينيين المنفيين أو الذين يعيشون في المنفى لأسباب سياسية بالعودة إلى وطنهم الأم.

6) يطالب الحكومة البحرينية بإصدار أمر إلى أيان هندرسون بمغادرة البحرين.

7) يطلب من رئيسه توجيه هذا القرار إلى الهيئة والمجلس وحكومة البحرين والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

وقد زاد من أهمية هذا القرار على المستوى الدولي الوزن الثقيل للأحزاب والتجمعات الأوروبية التي تبنت هذا المشروع وهي:

1 - حزب الإشتراكيين الأوروبيين

2 - حزب الإصلاح الليبرالي الديمقراطي الأوروبي

3 - المجموعة الكونفدرالية للييسار الأوروبي المتحد واليسار الأخضر

4 - مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي

5 - مجموعة التحالف الراديكالي الأوروبي

بعد مرور سنة وخمسة أشهر تقريباً وتحديداً في 10 يونيو 1996 بعث عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي برسالة إلى أمير البحرين يطالبونه فيها بإصلاحات سياسية. وجاء في الرسالة ما يلي:

" نود أن نعبر عن ضيقنا من التقارير المستمرة التي نستلمها حول انتهاكات خارقة لحقوق الإنسان وانعدام الديمقراطية في البحرين. في يناير 1995 أصدر البرلمان الأوروبي قراراً حول الوضع في البحرين، نرفق لكم نسخة منه. ومع الأسف، ومنذ ذلك التاريخ، فإن المعلومات التي وصلتنا تشير إلى أن الوضع أخذ في التدهور.

والمسألة التي تبعث على القلق العميق لدينا هو أنه ما يزال هناك 2500 شخصاً بدون تهمة، وأن اعتقالهم هو بسبب مشاركتهم في المسيرات التي ابتدأت في ديسمبر 1994 والتي تدعم إعادة العمل بالدستور. إنه من غير المقبول أن يمر أكثر من عشرين عاماً على تعليق العمل بالدستور ودون أن يعاد العمل به منذ حل المجلس الوطني البحريني في 26 اغسطس 75.

وقد ورد إلى علمنا مؤخراً أن شخصين اعتقلا لمجرد اتصالهما بالصحافية سو لويد روبرتس، التي نشرت مقالة في جريدة "التايمز" في 11 مايو 1996 وأخرجت فليماً لمحطة ال تي. بي. سي. "أحد هذين الشخصين هو السيد حسين وهو سائق التاكسي الذي نقل سو لويد روبرتس ويبدو أنه تعرض لسوء معاملة عندما كان في الإحتجاز. والثاني هو رجل أعمال عماني ويدعى السيد عبدالجليل العصفور، وقد اعتقل وما يزال، حسب علمنا، رهن الإعتقال.

إننا نود الحفاظ على العلاقات الطيبة مع جميع الدول ولا نريد دعم مصالح أي وجهة نظر دينية أو سياسية. ولكن الوضع في البحرين يتعارض مع المعايير الدولية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الحد الذي لا يمكن إلا أن يعكس صفو العلاقة التي بيننا.

إننا نطالب وبكل صدق بأن تتخذ خطوات لإطلاق سراح جميع السجناء بمن فيهم الذين لم تقدم لهم تهمة، وأن يعاد النظر في الأحكام التي صدرت لمخالفات سياسية بهدف إلغائها، وأن تتحرك السلطات البحرينية باتجاه إقامة نظام أكثر إنسانية وديمقراطية، الأمر الذي سوف يسمح للمواطنين البحرينيين الذين فروا إلى الخارج بالعودة والعيش بسلام في بلادهم.

وقد وقَّع هذه الرسالة خمسة وعشرون من أعضاء البرلمان الأوروبي يمثلون عدداً من البلدان الأوروبية وهم: ستانلي نيونز، مايكل ايليوت، مايكل ماكجوان، مارتن شولتز، معارجي فان بوتن، ليوني فان بلادل، ايان وايت، جلين فورد، ديفيد موريس، رالف والتر، ماج بریت ثيورين، توني كوننجهام، هيو كير، فريدي بلاك، ديفيد توماس، آن فان لانكر، جليينز كينوك، ديفيد هلام، اولبو ليفاري فيرنانزو، بيريز رويو، سين سبايرز، بيتر سكينر، غيري تيتلي، سيمون ميرفي، وكلايف نيدل.

القرار الثاني الصادر من البرلمان الأوروبي

في الثامن عشر من سبتمبر 1997 أصدر البرلمان الأوروبي في بروكسل قراراً مهماً يدين حكومة البحرين ويطالبها بوقف انتهاكات حقوق الإنسان وبدء حوار مع المعارضة لإعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد. ويعتبر هذا القرار في غاية الأهمية لأنه يعبر عن الموقف الأوروبي المشترك ويؤكد نجاح المعارضة في إعطاء القضية بعداً دولياً، كما يفتح الأبواب أمام المزيد من الإهتمام الدولي الداعم لشعب البحرين في مواجهة إرهاب الدولة خصوصاً وأنه يدعو إلى مقاطعة دولية في مجال التسليح والخبرات الأمنية حتى تتم إعادة العمل بدستور البلاد. وقد صدر القرار بالرغم من محاولة سفير البحرين في فرنسا الدكتور علي فخر إقناع أعضاء البرلمان بعدم التصويت على هذا القرار. في الوقت نفسه بعث رئيس مجلس الشورى المعين السيد إبراهيم حميدان برسالة إلى البرلمان الأوروبي في محاولة يائسة لثني البرلمان للعدول عن إصدار القرار. وهذا هو نص البيان الذي طرح في البرلمان في بروكسل بتاريخ 17 سبتمبر 1997 وأقره الأعضاء في يوم الخميس الموافق 18 سبتمبر 1997:

إن البرلمان الأوروبي :

أ - وهو يأخذ بعين الاعتبار - مع الإنزعاج العميق - التقرير الذي صدر في شهر يوليو 1997 من قبل منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأمريكية بعنوان "إنتهاك مستمر وإنكار مستمر: الحقوق المدنية والأزمة السياسية في البحرين" الذي يوثق الأزمة السياسية المستمرة في البحرين مع القمع السياسي على نطاق واسع والتعذيب وإساءة معاملة المعتقلين وحرمانهم من التمثيل القانوني والإعتماد في الأدانة على الإقرافات غير المصحوبة بالأدلة الملموسة، وتقرير منظمة العفو الدولية في 16 يوليو 1996 الذي يعبر عن قلق شديد إزاء الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين وغياب الحماية التي يوفرها تطبيق القانون وتقرير اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان،

ب - وهو يستحضر أن البرلمان البحريني بتمثيله المحصور في الرجال فقط بينما النساء ممنوعات من حق التصويت والترشيح في الإنتخابات كان قد تمّ حله في 1975 وأن العائلة الخليفية الحاكمة قاومت منذ ذلك الوقت كل المطالبات بإعادة الحكم الدستوري والديمقراطي،

ج - وهو يستحضر أن الأزمة السياسية الراهنة بدأت في النصف الثاني من 1994 بمظاهرات واسعة وعرائض تطالب بإعادة الحكم الدستوري وإطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة مئات البحرينيين الذين أبعدوا قسراً أو منعوا من العودة بسبب نشاطاتهم السياسية،

د - وهو يلحظ بأسف عميق أن هذه المطالب المعتدلة قوبلت بالإعتقالات وتغيب المعتقلين وتوسيع استعمال محكمة أمن الدولة التي لا ترقى إجراءاتها إلى المعايير الدولية المقبولة للمحاكمة العادلة، ولا تخضع أحكامها للاستئناف حتى في حالات الإعدام الصادرة عنها،

1 - يدعو حكومة البحرين إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتسهيل عودة المنفيين وإقامة حكم القانون حسب المعايير الدولية المقبولة وفتح مفاوضات مع القوى المعارضة حالياً، مع التوجه لعقد انتخابات ديمقراطية مفتوحة لكلا الجنسين في أقرب فرصة ممكنة،

2 - يدعو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للإمتداع عن ترويد حكومة البحرين بالأسلحة أو الدعم الأمني. ويلتمس من المجلس أن يأخذ مبادرات للحصول على امتناع مماثل على المستوى الدولي حتى تتم إعادة الأوضاع الديمقراطية،

3 - يشجب بدون تحفظ استعمال العنف غير المشروع والتغيب والإرهاب سواء استعمل من قبل قوات الأمن أو أية جهة أخرى،

4 - يدعو السلطات البحرينية للسماح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية المحترمة مثل منظمة "هيومن رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد والسماح للمنظمات التي لها اهتمامات ديمقراطية سلمية بالعمل في البحرين،

5 - يطلب من رئيسه إيصال هذا القرار إلى المجلس والمفوضية وإلى حكومات الدول الأعضاء وإلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى حكومة البحرين.

وقد كان لهذا القرار صدها الواسع على مستوى العالم وتحدثت وكالات الأنباء ومحطة "البي بي سي" عن محتواه ومضمونه كما قامت بنشره كاملاً مجلة الطليعة الكويتية وذلك في الثلاثين من سبتمبر.

الفصل السابع:

المتغيرات مع الأمير الجديد

بعد وفاة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في السادس من مارس 1999م اعتلى ابنه الشيخ حمد سدة الحكم. وقد حكم الأمير الراحل البلاد منذ عام 1961 وهو الذي صدق على أول دستور للبلاد عام 1973 وأقدم على حل البرلمان في 26 أغسطس من عام 1975 أي بعد عامين من اشتغاله.

في تقييمها للوضع السياسي ما بعد استلام الأمير الجديد مقاليد الأمور انقسمت الساحة السياسية وتباينت آراء فصائل المعارضة بين متفائل بالوضع الجديد وبين متشائم بما ستحمله الأيام القادمة على يد الأمير الجديد الذي سبق وأن قام بإنزال قوة دفاع البحرين في الشوارع المطلة على القرى الشيعية من أجل القضاء على الإنتفاضة الشعبية.

فالجبهة الشعبية على لسان ممثلها الأستاذ عبدالرحمن النعيمي ترى "أنه لا يوجد اعتراض على بقاء آل خليفة على رأس السلطة لأن مطالبنا تتعلق بحقوق الناس وليس حكمهم. لذا فإن إعادة العمل بدستور 1973م الذي يؤكد على وراثية الحكم لآل خليفة وإعادة المجلس الوطني وحق العودة للمئات من المواطنين البحرينيين المنفيين قسراً واحترام حقوق الإنسان الأساسية هي من صميم المطالب الرئيسية للمعارضة. إن الاعتدال النسبي لهذه المطالب ينبع من الحس الواقعي فضلاً عن المثالية السياسية. المعارضة تعرف جيداً بأن تحدي جهاز الأمن البحريني شيء مرعب جداً بالنسبة لهم وبأن الدول المجاورة لن تسمح بسقوط أي نظام من الأنظمة الحاكمة".

أما الجبهة الإسلامية التي تتخذ من دمشق مقراً لها فقد عبّرت على لسان الأمين العام الشيخ محمد علي المحفوظ عن رفضها لدستور 1973 لأنه دستور غير كاف وإنها تعتقد بأنه لا داعي للرجوع لتبني تجربة كانت فاشلة في حينها وإن الجبهة الإسلامية ترى أن البديل هو إقامة جمهورية ديمقراطية تحترم تراث البحرين العربي والإسلامي وإنه لا خيار غير ذلك. وخلص الشيخ محفوظ للقول بأن قبولهم بالعيش تحت ظل آل خليفة فإنهم في الحقيقة ينبغي عليهم بالقبول بالإستبداد وإنه لا يمكنهم القبول بذلك.

أما حركة أحرار البحرين المقيمة في لندن فقد بادرت بتقديم تعازيها للأمير الجديد في وفاة والده، وعبّرت عن أملها في أن يعمل الأمير الجديد على فتح صفحة جديدة من المصالحة مع المعارضة البحرينية. وقد علّق الدكتور سعيد الشهابي وهو أحد مسؤولي الحركة بأن هذه التعزية هي بادرة حسن النية تجاه الأمير الجديد على أمل أن يدرك أهمية المشاركة الشعبية في إدارة البلاد.

وجاء تحليل جبهة التحرير الوطني مماثلاً لرأي الجبهة الشعبية حيث راهنت هي الأخرى على وجود خلاف بين الأمير الجديد وبين رئيس الوزراء الذي يفرض هيمنته على الأمن الداخلي ويفرض الإصلاح وأنه بالإمكان كسب الأمير لصالح التغيير.

وبهذه المناسبة صدر بيان مشترك بين حركة أحرار البحرين والجبهة الشعبية وجبهة التحرير يؤكد على الدعم لكل المحاولات الجادة للبدء في العملية السياسية والدخول في الإصلاح السياسي من خلال الوسائل السلمية. كما دعا البيان للناس إلى الهدوء وحثهم على إعطاء الأمير الجديد فرصة لإثبات نفسه. وكان على الجميع الإنتظار إلى ما بعد انتهاء فترة الحداد ليروا إذا كان هناك أي تغيير.

بعد انتهاء فترة الحداد بمدة قصيرة ألقى الأمير خطاباً قال فيه: "نحن بمشيئة الله سوف نمد يد الصداقة والدعم والتعاون لكل من يريد الإزدهار للبحرين سواءً في الداخل أو الخارج". وبعد هذا الخطاب أصدر الأمير مرسوماً أميرياً يقبل الشيعة في الجيش كما قام بتقييم الهدايا من الرز والخراف على كل ماتم الشيعة بمناسبة عاشوراء في إشارة واضحة إلى بدء العملية التصالحية.

وفي الأسبوع الأول من شهر مايو 1999 علق الشيخ علي سلمان وهو أحد رجال الدين المبعدين والمقيمين في لندن على هذا الوضع الجديد بالقول: "نحن نحاول أن نقوم بنوع من التعامل مع الأمير الجديد لأن رد الفعل حتى الآن مازال جيداً".

ومع أن الشك والريبة بدأت تساور المجموعات المتفائلة بعد إعادة تعيين الشيخ خليفة كرئيس للوزراء من قبل الأمير الجديد إلا أن إقدام الحكومة في السادس من يونيو 1999 على إطلاق سراح 320 من الموقوفين و41 من المحكومين والبدء بالسماح بعودة المبعدين السياسيين شريطة تخليهم عن القيام بأي نشاطات معارضة في المستقبل بدنت هذه الشكوك وأزلت المخاوف خاصة وأن الحكومة قد أعطت موافقتها لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين ولأول مرة.

لكن هذه الخطوات انحصرت في معالجة آثار الأزمة الطاحنة وما ترتب على الخيار الأمني الذي اختارته السلطة ولم تمس جوهر القضايا السياسية والدستورية التي رفعتها المعارضة ولذا فقد بدأ الإحباط يخيم من جديد.

وجاء تعليق الأستاذ عبدالرحمن النعيمي ليعكس خيبة الأمل لقد كنا نذعن بأن الإختلافات بين الأمير القديم والأمير الجديد سوف تؤدي إلى بعض التغيير لكن يبدو بأن رئيس الوزراء الشيخ خليفة لا زال هو الذي يحكم البلاد وأن الجبهة الإسلامية على الأقل كانت قادرة على الرؤية أفضل منا بأن النظام لن يتغير".

لكن الجبهة الإسلامية هي القوة السياسية الوحيدة التي تثبتت بأن صعود الشيخ حمد إلى الحكم سوف لن يجلب الإصلاح. وفي هذا الصدد يقول الشيخ محفوظ: "الحاكم الجديد يطلب من الناس الإبتظار مرة أخرى، إنه يخدع الناس. هم حقيقة يعتقدون أن شيئاً جيداً سوف يحدث نتيجة لذلك، نحن لم نتوقع ذلك أبداً." "الحكم في البحرين يجب أن يتغير 180 درجة، الأمير يريد الناس أن يأتوا إليه كمتسولين ونحن لا نقبل ذلك".

والحقيقة أن الجبهة الإسلامية لم تشارك المجموعات الأخرى في محاولتها لكسب ود العائلة المالكة وأن منطلقاتها الفكرية ومواقفها السياسية المتصلبة جعلت الكثيرين يعتقدون بأنها تمثل الراديكالية الأصولية بعكس حركة الأحرار التي هي الأكثر اعتدالاً.

أما وجهة نظر الدكتور عبدالهادي خلف – وهو أحد أقطاب المعارضة للبحرينية المقيمين في السويد ومن الذين دخلوا للمعترك السياسي منذ أيام الدراسة الثانوية، وتم انتخابه نائباً في أول برلمان بعد صدور أول دستور للبلاد عام 1973 إلا أنه وبناء على الطعن المقدم ضده تمّ إلغاء عضويته من المجلس الوطني بحجة عدم وصوله السن القانونية. في 26 يونيو 74 تمّ اعتقاله وإيداعه السجن وذلك بعد شهر واحد من غلق المكتبة التي افتتحها لبيع للكتب. وبعد إطلاق سراحه رجع إلى السويد ليباشر عمله مرة أخرى كمحاضر في جامعة لوند – فقد جاء متوافقاً مع رأي الجبهة الإسلامية. ففي نهاية الورقة التي جاءت تحت عنوان: تقييم للعام الأول للأمير البحرين الجديد المنشورة في المجلد التاسع من كتاب المجتمع المدني في شهر إبريل 2000 لخص وجهة نظره كالآتي:

"المراوحة في مكان واحد:

سجل حمد خلال العام يبدو مراوحاً ولا يوحى بشيء. ربما كان خطاه في رفع التوقعات لمستويات لا يستطيع أن يقوم بها بدون مواجهة عمه القوي. حاول أن يغطي مساحة واسعة بدون ضمان قاعدة شعبية تدعم تحركاته. لفعل ذلك احتاج لأن يمسك الثور من قرونه كما كان الأمر. حمد أيضاً رفض أي مقابلة مع أعضاء من المجلس الوطني المنحل، ولم يقدم على بدء حوار سياسي ذو مغزى من أجل تحقيق الوفاق الوطني. منذ عدة أسابيع قام الأمير احتذاءً بخطوات والده برفض استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية أرسلت له عن طريق أحد مستشاريه الذين عينهم حديثاً. مثل أبيه، فقد صرّح بأنه أيضاً لا يستلم عرائض. ومما يثير السخرية هو أن العمل الذي قام به الأمير يعارض نصاً صريحاً في دستور البلاد، فالمادة 29 تنص على أن أي شخص يمكنه أن يوجه خطاباً للسلطات العامة مع وضع توقيع عليه بالإضافة لحق المجموعات المعترف بها في تقديم العرائض بصورة جماعية. مع تعريف لجنة العريضة الشعبية بأنها ليست منظمة معترف بها كما

ينبغي فإن الأمير كان على حق ولكن هذا أقرب أن يكون خطأ استراتيجياً فلاحاً. الثمن الأخير لخطئه الفادح ربما كان أكثر من مجرد تأخير عودة الشرعية الدستورية والديمقراطية. الشيخ حمد بن عيسى خلال العام المنصرم ركز على الحفاظ على ربط عائلته بقوة وكذلك محاولة إنشاء أساس لسلطة تستطيع منافسة - إن لم يكن إبطال - أساس قوة عمه، رئيس الوزراء. الأخير مؤسس الدولة الحديثة - طبقاً لسيرته الذاتية الرسمية - والذي سيكون بالتأكيد سعيداً لتحويل ابن أخيه إلى رئيس صوري ضعيف للدولة". واختتم الدكتور عبدالهادي تعليقه بالقول "إلا أنه من المبكر جداً أن نحكم على مدى قابلية الأمير ورئيس الوزراء التعايش مع تناقضهما لبعضهما البعض أو التنبؤ بنتائج المحتملة".

وفي مقال له بتاريخ 6 مارس 2000 وتحت عنوان "رسالة إلى أمير البحرين في الذكرى الأولى لتولية الحكم" عبّر الأستاذ عبدالرحمن النعيمي عن وجهة نظره بالقول: "عام على العهد: كثرة من الوعود كثرة من الدعاية، تباشير انفراج في الصحافة والمحطات التلفزيونية والإذاعة، قليل من العمل، قليل من التنفيذ في الموضوعات التي تحتاج إلى دفع من مركز القرار، باتجاه الانفراج السياسي الشامل. باتجاه انتخابات نيابية، باتجاه إطلاق الحريات العامة وعدم التدخل في شؤون الأندية أو الجمعيات، وقبل كل شيء المصالحة مع قوى المعارضة بفتح حوار جدي مع لجنة العريضة المعبرة عن أوسع تحالف شعبي شهنته البلاد منذ السبعينيات".

وأجمل النعيمي القول: "قلا يزال أكثر من ثمانمائة معتقل وسجين يرزحون في سجون البحرين، وإذا كان الرقم غير صحيح فنتمنى أن يفتح الحكم ملف المعتقلين. ولا يزال أكثر من خمسمائة مواطن مبعداً أو مجبراً على البقاء في الخارج، موجودين في كل أنحاء المعمورة من نيوزيلندا إلى كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى المشرق العربي برمته. ولا تزال الحياة البرلمانية معطلة حيث لا يزال الدستور معطل".

والمطلوب طي صفحات القمع إذا كنا نتحدث عن ألفية ثالثة تفتح عهداً جديداً لبلادنا وتقدم نموذجاً لدول الخليج الأخرى التي بعضها سبقنا بأشواط إذا لم نقل بأن الجميع قد سعى نحو مصالحة الحكم وشعبه".

في يوم الأحد الموافق 2 يوليو 2000 استقبل الأمير حمد وزير للداخلية الشيخ محمد بن خليفة الذي قدّم إليه اللواء إيان هندرسون بمناسبة تقاعده عن العمل كمستشار لوزير للداخلية. فهل يا ترى تمثل هذه الاستقالة بداية عهد جديد في ترويح علاقة للجهاز القمعي مع المواطنين أم أن ذهاب رأس الجهاز لا يعني سوى استبدال هذا للرأس بدماء شابة خاصة وإن هناك قرابة الثلاثين خبيراً ممن يملكون كافة التخصصات في هذا للجهاز بالإضافة إلى

الخبرة العملية التي كسبها جراء عملهم مع هندرسون. وقد أثبتت الأيام التي تلت الإنفراج السياسي أن المقصود بهذا التغيير هو تغيير في أسلوب التعامل مع المواطنين على أساس من حفظ الكرامة وينطبق عليه المثل الإنجليزي القائل "تبيذ قديم في قارورة جديدة".

لكن ما حدث في 17 يوليو 2000 أثار للريبة والشكوك في حديث القيادة السياسية عن الإصلاح الإداري والسياسي وأنعش ذاكرة المواطنين بالعلاقة التاريخية الأبوية السائدة بين الحاكم والمحكوم. ففي هذا التاريخ تمّت إقامة مهرجان شعبي في نادي المحرق للتعبير عن التأييد والولاء لكل ما تضمنته الكلمة التي وجهها الأمير بمناسبة المرافعات للشفوية التي قدمت في محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالنزاع على الحدود مع دولة قطر الشقيقة.

وفي هذا المهرجان قام الشيخ أحمد بن علي الخليفة بعرض صيغة الوثيقة الوطنية التي تتضمن عبارات التأييد والولاء للقيادة السياسية وهي كما يلي:

"من موقع للمسؤولية الوطنية وتأكيداً على تمسكنا بكامل السيادة على كافة الأراضي والبحار والأجواء البحرينية أعلن بكل فخر واعتزاز بصفتي مواطناً بحرينياً عن تأييدي التام والمطلق لقيادتنا السياسية في موقفها الحازم والعاقل بشأن الحفاظ على حقوق البحرين السياسية والمشروعة تجاه أمور الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر. وبهذا أشهد الله تعالى بئني أعاهد صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين بأنني سوف أؤدي واجبي الوطني بكل أمانة وإتقان وسأكون جندياً مخلصاً لوطننا الغالي البحرين

والله ولي التوفيق

الإسم التوقيع التاريخ"

وهذا التعهد هو أشبه بالمبايعة، والذي تمّ إرساله إلى الوجهاء ورجال الأعمال ومدراء الشركات وأساتذة الجامعات والجمعيات الدينية والخيرية وجميع الأندية الرياضية والثقافية للقيادة السياسية، للتوقيع عليه، يتعارض مع المبادئ التي أرساها دستور البلاد والقائمة على الفصل بين السلطات ووجود السلطة التشريعية التي تمثل الشعب وتخوله في اتخاذ مثل هذه القرارات التاريخية التي تهم حاضر ومستقبل الوطن.

قصة ميثاق العمل الوطني

لا شك أن الميثاق الوطني شكّل أحد المحطات الرئيسية في المشروع الإصلاحية للأمر الجديد وإنه ومنذ التصويت عليه أصبحت القيادة السياسية تتعامل معه على أنه أحد

الثابت القانونية التي يركز اليها النظام السياسي. وقد خططت الحكومة أن يلعب الميثاق الدور المؤسسي في تأسيس مرحلة المصالحة السياسية والعودة إلى المشاركة السياسية علماً أن العملية الإصلاحية لم تكن لتحتاج لمثل هذه الأداة التي شَبَّهها المتفائلون بالقاطرة التي يتم بواسطتها نقل المشروع الإصلاحي إلى حيز التطبيق. فقد كان بالإمكان الدخول مباشرة في المشروع الإصلاحي عن طريق تفعيل الدستور ومن ثم استخدام الآلية الدستورية لإدخال التعديلات الدستورية المزمع إدخالها.

لكن الميثاق في حقيقة الأمر لم يكن الهدف منه لعب دور القاطرة التي نقلت المشروع إلى أرض الواقع كما صور ذلك العديد من رموز المعارضة وإنما هو أخطر من ذلك بكثير كما اتضح ذلك بعد التصويت عليه. فالميثاق كما استدركنا ذلك متأخراً مثل القاعدة التي تمَّ على أساسها الإنقاذ على مطالب الحركة الوطنية في المشاركة السياسية الحقيقية والرقابة الدستورية فضلاً عن أنه أقصى دور المعارضة السياسية والحركة الدستورية المطلوبة وحرّمها من المشاركة في صياغة العملية الإصلاحية.

لا شك أن انفراد القيادة السياسية بتشكيل لجنة إعداد الميثاق الوطني وحرصها على اختيار أعضائها من خارج القوى الوطنية له دلالة واحدة وهي استمرار النهج السياسي للسلطة المبني على احتكار اللعبة السياسية وعدم الإعراف بالأطراف الأخرى ودورها المؤثر في الساحة السياسية وتجنب الدخول فيما يعطي الإنطباع بأن السلطة السياسية قد تنازلت ودخلت أخيراً في مرحلة المفاوضات نتيجة لضغوطات الحركة الوطنية.

إن الطريقة التي تمَّ فيها تشكيل لجنة إعداد الميثاق تعكس روح التسلط والهيمنة على المجتمع وعلى مجمل العمل السياسي. إن هذه الروح تتعارض بطبيعة الحال مع لغة الحوار والتفاوض وتعتمد فقط على عملية إصدار المراسيم والأوامر الأميرية بعيداً عن المشاركة السياسية في صياغة المستقبل. ومن خلال قراءتنا لقصة الميثاق سنرى أن العقلية المهيمنة تتمتع بأفق سياسي ضيق جداً لا يسمح بالمعارضة حتى من خلال المؤسسة التي صنعتها السلطة بيدها وإنما لم تتحمل بروز بعض أعضاء اللجنة كمعارضين لبعض البنود ولم تتردد في التعبير عن استيائها لتقديم استقالتهم احتجاجاً على ما ورد في الميثاق من خرق فاضح للدستور.

ويمكن القول إجمالاً أن الميثاق كان أشبه بالمصيدة التي دخلت فيها جميع أطراف المعارضة بمحض اختيارها بعد أن صدقت أو تظاهرت بتصديق أطروحات السلطة بأن المشروع الإصلاحي سيأتي بالملكية الدستورية بما يعني مشاركة أوسع وحقوق وحرريات تفوق ما تضمنه دستور 1973.

في خطابه أمام مجلس الشورى في دور انعقاده التاسع بتاريخ 3 أكتوبر 2000 تحدث الأمير عن مسائل التطوير الدستوري والتنظيمي. وعندما تطرق في حديثه إلى مشروع الميثاق دعا الأمير إلى الحوار الوطني الشامل من قبل قطاعات المجتمع ومؤسسته وفعاليته. وقد سبق الإعلان عن مشروع الميثاق قيام الأمير بعقد لقاءات مع مختلف الفعاليات الإجتماعية من أجل التشاور عن ملامح مشروع التحديث والتطوير القادم.

في اليوم التالي لطرح مشروع الميثاق نشر الدكتور عبدالعزيز أبل مقالاً في الرابع من أكتوبر 2000 عبّر فيه عن تأييده ومساندته للمشروع وبالتصور التنظيمي والدستوري الجديد. واقترح الدكتور أنه من أجل إنجاح الحوار الوطني حول مستقبل البحرين، ومن منطلق الصدق والأمانة مع الوطن شعباً وقيادة فإن من الضروري توفير كافة الظروف والمعطيات التي تسهم في تحقيق المقاصد الخيرة للحوار الوطني. وفي هذا يعتقد الدكتور أن هذا يقتضي الإستماع إلى كل الآراء وبالأخص الرأي الآخر باعتباره وطنياً صادقاً ولُميناً وأن يكون صريحاً وذلك من خلال وجود بوتقة توطر جميع الآراء وتصيبها ضمن الميثاق الوطني. وضرب الدكتور مثلاً بتجربة الأردن في عام 1986 حيث أنشئت لجنة تولت إدارة الحوار الوطني، وكان فيها ممثلون لكافة التوجهات السياسية، وأشرفت على صياغة الميثاق الوطني الذي مهّد للحياة السياسية والدستورية الراهنة، وقد حققت هذه الصيغة إجماعاً وطنياً قل نظيره وأسست لاستقرار سياسي مكين يجني ثماره الأردن الآن. وفي هذا الصدد اقترح الدكتور تشكيل لجنة حوار وطني تتمثل فيها جميع الآراء وتكون برئاسة سمو ولي العهد حفظه الله ويناط بها تقصي الآراء وصياغة الميثاق الوطني الذي يمهّد لتطبيق الدستور.

وقد اعتبر الدكتور عبدالعزيز الميثاق الوطني بمثابة وثيقة تختلف عن الدستور، وإن كانت تمهد لتطبيقه من حيث أنها تحدد القيم والمبادئ والأسس التي يتوجب أن تقوم عليها ممارسة العمل السياسي وإنها بمثابة اتفاق وطني على التمسك بسلوك محدد ملتزم بالدستور ويحمي الوطن ويحقق الإستقرار. على حين أن الدستور هو وثيقة حقوقية توضح العلاقة بين الدولة والمجتمع وتحدد طبيعة التوازن والتعاون بين السلطات الثلاث للدولة، فالميثاق الوطني هو سند للدستور لكنه ليس وثيقة للتشريع وللمجتمع وإدارة الدولة.

وأعتقد أن هذا المقال الذي دعم مشروع الملك ووضع تصوراً تنظيمياً لتنفيذ المشروع كان أحد الأسباب وراء اختيار الدكتور أبل عضواً في اللجنة الوطنية العليا للميثاق.

في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2000 ترأس الأمير جلسة مجلس الوزراء بحضور رئيس الوزراء واستعرض مسيرة العمل الوطني وتصوراتهِ حول الأطر والملاح العامة للمرحلة المقبلة وفي مختلف مؤسسات الدولة. وقد عبّر مجلس الوزراء عن تأييده لخطوات الأمير الإصلاحية.

وجاء اللقاء الثاني مع رئيس وأعضاء مجلس الشورى مساء يوم الاثنين الموافق 6 نوفمبر 2000 حيث أثنى الأمير على الجهود المخلصة التي يبذلها المجلس. وامتدح الأمير الإنجازات التي حققها المجلس وقال إنها تعكس روحاً صادقة من العمل الوطني المخلص وإثمه سيولي مجلس الشورى اهتمامه من أجل تطوير هذه المسيرة الطيبة وصولاً بها إلى النهج الذي يرتضيه ويخدم تطلعات وطموحات شعبه الوفي. وأكد الأمير على أن مشاركة المرأة في مجلس الشورى جاءت عن قناعة نتيجة الدور الذي تقوم به في المجتمع وإثمه يحرص كل الحرص على أن تتبوأ المكانة اللائقة بها إلى جانب الرجل.

إلا أن الموضوع المهم الذي تطرّق إليه الأمير والذي يجب أن نتوقف عنده هو موضوع الشرعية. فقد أشار الأمير في معرض حديثه إلى أن والده المرحوم الشيخ عيسى قد انطلقت شرعيته من الإستفتاء العام الذي أشرفت على إجرائه الأمم المتحدة في عام 1970 وإثمه شخصياً سيعتمد على الميثاق الوطني في تعزيز هذه الشرعية. وبعد هذه المقامة استعرض الأمير مع أعضاء الشورى ملامح مستقبل البحرين السياسي وما يحمله من تصور تنظيمي ودستوري جديد يعزز النمو والإزدهار لانطلاقة جديدة للدولة. وأكد على الدور الهام الذي سيضطلع به مجلس الشورى في تحقيق الهدف المنشود. أما ملامح المشروع السياسي فقد تلخص في الآتي :

1) تشكيل لجنة لوضع الميثاق الوطني وفيها أعضاء من مجلس الشورى الحالي ومن لوجهاء والأعيان ومن الجمعيات الأهلية ومن الجيش.

بعد الإنتهاء من الميثاق يتم فتح حوار وطني واسع حوله في داخل البحرين من أجل سماع وجهات نظر المهتمين بالشأن العام. بعد الإنتهاء منه يسلم في حفل رسمي إلى الأمير.

2) السلطة التشريعية تتألف من مجلسين:

أ) مجلس الشورى الحالي سيتم تطويره وإعطائه صلاحيات تشريعية.

ب) مجلس أمة من ممثلي الشعب أي برلمان وطني منتخب كما جاء في الدستور.

3) يتم طرح المشاريع والخطط على المجلسين كل على حدة وفي حالة وجود مناقشة لمشروع كبير مثل الميزانية أو السياسة الخارجية أو غيرها يتم دمج المجلسين في مجلس واحد للمناقشة المشتركة. وقد شبّه الأمير تركيبة المجلس القادم بالنظام المعمول به في أمريكا وفي بريطانيا حيث سيكون هناك مجلس منتخب ومجلس أعيان.

4) السلطة القضائية ستكون مستقلة عن السلطة التنفيذية ولها كامل الصلاحيات الدستورية.

5) السلطة التنفيذية ستتطور وسيشكل ديوان محاسبة.

6) المجلس البلدي القادم سيكون منتخباً بالكامل ومستقل عن وزير البلدية وله كامل الصلاحيات.

7) سيتم تعديل الدستور ليتناسب مع المرحلة القادمة وذلك من خلال اللجنة المعنية التي ستضع الميثاق الوطني.

8) لمّح الأمير إلى نظام الحكم، حيث ستحول البحرين إلى مملكة ويصبح الأمير ملكاً.

9) سيتم طرح تصور تنظيمي ودستوري من خلال اللجنة المعنية لوضع الميثاق.

بعد اتخاذ كل هذه الخطوات يقوم الأمير برفع هذه المشاريع إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره بمراجعتها ومن ثم تقديمها لمجلس الشورى لإبداء الرأي فيها ورفعها بالتالي إلى الحكومة من أجل إصدار المراسيم الأميرية والتنظيمية والقانونية الخاصة بها.

هذه هي الركائز الأساسية للمشروع. لكن وقبل الانتقال من هذا الموضوع وجب القول أن شرعية الأمير الراحل لم تكتسب من استفتاء عام 1970 ذلك أن هذا الاستفتاء الذي جرى في الأندية وفي بعض المجالس كان الهدف الأساسي منه تأكيد عروبة البحرين وإلغاء مطالبة إيران والإعتراف بالمشاركة الشعبية في صنع القرار. بقي القول أن شرعية الأمير الراحل انطلقت من دستور البلاد لعام 1973 الذي أقرّ مبدأ النظام الوراثي للحكم وذلك في مقابل احترام الحكم لدستور البلاد والتقيّد بأحكامه. وتأسيساً على هذه الشرعية الدستورية فإن إلغاء دستور 1973 واستبداله بدستور منحة قد يتيح الفرصة لأية معارضة في المستقبل للطعن في هذه الشرعية.

واستكمالاً لحديث لقاءات الأمير بالفعاليات السياسية، التقى الأمير وولي عهده الشيخ سلمان بروساء وممثلي الجمعيات المهنية والإجتماعية الأهلية والحكومية وذلك في الرابع عشر من نوفمبر 2000، وفي هذا اللقاء أعرب الأمير عن أن هذه الجمعيات سيكون لها تأثير واضح في ما هم مقبلون عليه من تحديث للمؤسسات والنظم ودفع مسيرة العمل الوطني لمزيد من النمو السياسي والإقتصادي والإجتماعي وفق مبدأ المشاركة.

بعد ثمانية أيام من هذا اللقاء وبالتحديد في الثاني والعشرين من نوفمبر 2000 صدر الأمر الأميري رقم 36 لسنة 2000 بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد ميثاق العمل الوطني، حيث أشار إلى "إيمان" الحكم "بتعزيز العمل الوطني والديمقراطي ودفع مسيرة التطور السياسي إلى الأمام بما يحقق النمو والإزدهار لمجتمعنا البحريني وإدراكاً منا بضرورة العمل والبناء لمرحلة جديدة تكمل وتعزز مسيرة الخير والعطاء والتنمية ورغبة منا في قيام مرجعية لتنظيم المؤسسات الدستورية في الدولة، وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل تطلعاتنا ومن أعظم ما نتجه إليه عزائمنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المكان

اللائق به بين شعوب العالم المتمدن وأمه، وتأكيداً لما جاء بخطابنا في افتتاح دور الإنعقاد العادي التاسع لمجلس الشورى بتاريخ الثالث من أكتوبر 2000 ميلادية وما تضمنه من تحديد ملامح أساسية لبداية مرحلة جديدة في مستقبل البحرين السياسي.^٢

وأشارت المادة الثانية إلى أن اللجنة الوطنية العليا تتألف من 54 شخصية وتحت رئاسة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية.

وأشارت المادة الخامسة إلى أن مشروع العمل الوطني يعرض على مؤتمر شعبي عام تمثل فيه كافة شرائح وفئات المجتمع لإقراره، وأن يصدر بأمر الأمير تشكيل المؤتمر الشعبي ودعوته للإنعقاد. إلا أن فكرة المؤتمر الشعبي قد تمّ استبدالها بالإستفتاء الشعبي على الميثاق كما سنرى لاحقاً.

وكالعادة حرصت الحكومة على تطعيم اللجنة ببعض العناصر المشهود لها بمواقفها الوطنية وذلك بغرض إعطاء اللجنة نوعاً من المصداقية فيما تضمنت الحكومة تمرير مشروعها وبسهولة تامة من خلال أغلبية الأعضاء الموالين لها. والأمر الذي أثار تساؤلات القوى الوطنية ودهشتها في آن واحد هو عدم تردد أو امتناع تلك العناصر المحسوبة على الحركة الوطنية عن الدخول في هذه اللعبة الخاسرة التي عن طريقها سيتم صياغة المستقبل السياسي للبحرين ولعقود من الزمن. ولم يكن هناك أدنى شك في أن خروج الميثاق بالصيغة التي طرحتها الحكومة سيؤدي حتماً إلى وضع تلك العناصر الوطنية في خانة المتأمرين وذلك نظراً لحساسية وخطورة تلك القضايا المطروحة في الميثاق من ناحية وفداحة الخسائر والتضحيات التي قدمها شعب البحرين خلال عقد التسعينيات من ناحية أخرى.

وبما أن الدكتور عبدالعزيز أبل كان له دور ومساهمات لا تنكر في الحركة الدستورية المطالبة منذ انطلاقتها فقد كان لقبوله العضوية في اللجنة العليا أثار الصدمة في نفوس أعضاء لجنة العريضة ولم تخف اللجنة مخاوفها من أن يتم استيعاب الدكتور في مشروع الميثاق ويشارك في صياغة التعديلات التي سيتم إدخالها لاحقاً في الدستور خاصة وأنه استقبل خبر تعيينه في اللجنة العليا بحماس كبير اعتقاداً منه بإمكانية لعب دور إيجابي في تحديد ملامح مشروع الميثاق وذلك اعتماداً منه على النوايا الحسنة التي أطلقها للنظام في خطبه وتصريحاته. لكن هذه القناعات سرعان ما تبدلت مع استلام الدكتور عبدالعزيز نسخته من مسودة الميثاق. ففي اللقاء الذي جمعني به في اليوم التالي لاستلامه هذه الوثيقة وجدت الدكتور أبل في حالة انفعال شديد لم أشهدها عليه حتى في أحلك الظروف التي مرّت علينا أيام الانتفاضة. وبدأ الدكتور يسرد مخاوفه ويسجل مأخذه

وانطباعاته حول تلك الأمور الخطيرة التي تضمنها الميثاق. وبمجرد فراغي من قراءة المسودة شاركت الدكتور مخاوفه وإحباطاته، وبادرته بالسؤال عما هو مقدم عليه في هذا الظرف المعقد الذي وضع نفسه فيه. وأجاب أنه قد تحدد عقد اجتماع بينه وبين رفاقه من الوطنيين لتدارس الوضع واتخاذ موقف موحد حيال هذا المشروع الخطير.

ردود الأفعال حيال مشروع الميثاق

حال صدور الأمر الأميري بتشكيل لجنة إعداد الميثاق الوطني اختلفت ردود الأفعال في الداخل والخارج حول استقبال هذا المشروع. لكن يمكن القول إجمالاً أن هذه الخطوة تم استقبالها في بداية الأمر بتفاؤل كبير على اعتبار أنها السكة التي ستسير عليها عربة الإصلاح الدستوري والإداري الذي تحدث عنه الأمير. لكن يؤخذ على بعض المعارضين تسرعهم في الحكم على هذه الخطوة قبل أن تتضح معالمها وإغراق أنفسهم في التفاؤل حتى قبل أن تخرج مسودة الميثاق إلى حيز الوجود. وهناك من اغتتم الفرصة وسارع بتسجيل سبق في تأييد المشروع قبل أن تكتمل ولادته وذلك بهدف إيجاد موقع مناسب في اللعبة السياسية القادمة. ومن الذين تسرعوا في احتضان المشروع أولئك الذين كانوا على هامش الأحداث طوال فترة التسعينيات. ولذا فقد وجد هؤلاء في الإنفتاح والإنفراج السياسي ضالتهم من أجل بناء تواجدهم استعداداً للمرحلة المقبلة. وفي سياق هذا الحديث يجب عدم إغفال الحقيقة المرة وهي أن المعارضة قد بدا عليها الإرهاق والتعب بفعل الضربات المتواصلة وطول المعاناة وتقل التضحيات. ولذا فقد وجدت في المشروع الإصلاحية بعد سبع سنوات من النضال المستمر قارب النجاة لوقف النزيف البشري والمادي. ونأتي الآن لرصد ردود الأفعال حول هذه التحولات فنبداً بمؤتمر لندن على اعتبار أنه ضمَّ كافة القوى الوطنية ولنرى بعد ذلك كيف كانت رؤية وتصرف بعض قياداته حيال المشروع.

1) مؤتمر دار الحكمة في لندن:

في يوم الأحد الموافق 26 من شهر نوفمبر 2000 عقدت فصائل المعارضة البحرينية مؤتمراً في دار الحكمة بالعاصمة البريطانية حضره ما يزيد على مائة شخصية وشارك فيه ممثلو كافة القوى الوطنية. وقد مثل حركة أحرار البحرين كل من الدكتور سعيد الشهابي ومنصور الجمري والشيخ خليل سلطان فيما مثل الجبهة الشعبية كل من هاني الريس والمهندس عبدالنبي العكري. أما الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين فقد مثلها كل من الشيخ عبدالحميد الرضي والأستاذ كريم المحروس والشيخ محمد حبيب المقداد

وجواد عبدالوهاب. ومن ضمن الشخصيات والعناصر المستقلة حضر كل من الأستاذ حسن موسى والأستاذ نبيل رجب وهما شخصيتان تعملان في مجال حقوق الإنسان. وتكمن أهمية انعقاد هذا المؤتمر في أنه جاء في البدايات الأولى للمشروع الإصلاحي وبعد سلسلة من التطورات تمثلت في إطلاق سراح الشيخ عبدالأمير الجمري وقرار تشكيل اللجنة العليا لإعداد الميثاق وإطلاق سراح عدد لا بأس به من المعتقلين السياسيين.

وقد بدأ المؤتمر باستعراض مسيرة العمل السياسي منذ حل المجلس الوطني وتعليق الدستور في أغسطس عام 1975 وتدهور وضع حقوق الإنسان ومن ثم بدأ بمناقشة آخر التطورات السياسية في الساحة البحرينية المشروع الإصلاحي. وقد رأى المشاركون أن هذا المشروع لا يلبي المطالب المتمثلة في العمل بدستور البلاد وعودة الحياة النيابية وأشاروا إلى أن البرنامج الإصلاحي لم يتطرق إلى مسألة معالجة الآثار التي ترتبت على تعطيل الدستور والحياة النيابية ولم يشر من قريب أو بعيد إلى تعويض المتضررين من إجراءات القمع والتعذيب ومحاسبة المسؤولين عنها. كما انتقد المؤتمر الطريقة التي تمّ فيها تشكيل لجنة لإعداد ميثاق وطني وهي بالتعيين وتوكيل هذه اللجنة مهمة القيام بمهام دستورية بما يتعارض ودستور البلاد. وتساءل المؤتمر عن كيفية القيام بالإصلاح في ظل استمرار العمل بقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة وقانون العقوبات وفي ظل استمرار منع المبعدين من العودة إلى أرض الوطن.

وقد ترأس الجلسات الصباحية الشيخ علي سلمان فيما ترأس الجلسات المسائية الأستاذ هاني الريس وذلك بناء على اقتراح الشيخ علي سلمان. وبعد الجلسة الأولى اعترض أحد المشاركين على ترأس الأستاذ الريس للجلسات إلا أن هذا المقترح لم ينل موافقة الحضور. وفي نهاية هذه الندوة صدر بيان يتناول الأهداف والقرارات التي اتخذها المؤتمر مما يعكس أهمية هذه الندوة التي انعقدت في هذا الظرف التاريخي. كما تكمن أهمية الندوة في عدد المشاركين وحرص معظم قيادات الخارج على تواجدهم من أجل تداول هذا المنعطف الشديد الحساسية.

وقد تمّ نشر هذا البيان في جريدة "القدس العربي" وما أن اطلع عليه الدكتور مجيد العلوي حتى ثارت ثائرتة احتجاجاً على السقف العالي للخطاب وقال في معرض تعليقه أن شعب البحرين سوف لن يتوقف عن الضحك على هذا البيان الخارج عن سياق الأحداث.

(2) عودة الدكتور مجيد العلوي إلى البحرين

في خطوة جريئة وفيها خروج على جماعة لندن فاجأ الدكتور مجيد العلوي رفيق دربه للدكتور سعيد الشهابي بقراره بالرجوع إلى البحرين رليطاً أسباب العودة بالإنفراج السياسي

واتساع الساحة البحرينية لأكثر من رأي. وفي اللقاء الخاص الذي جمع الإثنين صرح الدكتور مجيد العلوي صاحبه الدكتور سعيد الشهابي بالقول: " لقد عملت في المعارضة قرابة الخمسة والعشرين سنة وأنا أرى أنه آن الآوان أن أرجع إلى البحرين لأعمل من الداخل". لكن ما أصاب الدكتور سعيد بالذهول هو إخطار الدكتور العلوي له بعزمه على الإسداب من حركة أحرار البحرين والتوقف عن مزاوله العمل السياسي كمعارض.

ولا يوجد لنى شك في أن الدكتور الشهابي قد أصيب بخيبة أمل جراء سماعه هذا القرار وبهذا القدر من الجراءة والمكاشفة من ثالث ثلاثة تحملوا قيادة عمل المعارضة في لندن. لكن وقع تأثير هذا القرار داخل البحرين كان أكثر وطأة على نفوس أعضاء الحركة وتيارها في الداخل خاصة وإنهم لم يكونوا يتوقعون في يوم من الأيام أن يقدم أحد رموز المعارضة وقادتها الأساسيين على مثل هذه الخطوة وفي مثل هذا الظرف الحرج والدقيق.

قبل اتخاذ قرار العودة كانت هناك مشاركة للدكتور العلوي في إحدى الفضائيات وكان عنوان الندوة هو قضية (حوار). وفي هذا اللقاء لم يكتفِ الدكتور بالتأكيد على حق البحرين في هذه الجزر ولكنه استخدم أسلوب المزايدة من أجل لفت نظر السلطة وكسب رضاها الأمر الذي فسره البعض بالغزل العفيف، علماً أن السلطة وفي حيثيات الحكم وجهت الإتهام للمتهمين في قضية حزب الله والإنقلاب على الحكم بأنهم قد سموا جزر حوار بالجزر المنتازع عليها بدلاً من التأكيد بأنها جزء لا يتجزأ من أراضي البحرين. ومع ذلك وحتى ذلك التاريخ لم يكن هناك ما يدل على وجود صفقة سياسية وراء قرار العودة.

وفي سؤال لجريدة الشرق الأوسط عن موقف المعارضة في الخارج من قرار عودته قال الدكتور العلوي أنه يتمنى أن تنهيا الفرصة للجميع بالعودة إلى الوطن وعبر عن أمله لأن يتفهم الآخرون موقفه وفهمه للتطورات المعاصرة التي تعيشها البحرين في ظل أجواء الحوار الوطني الذي دعا إليه الأمير.

لم يكتفِ الدكتور العلوي بهذا القدر من امتداح الإنفراج السياسي وخطوات الأمير بل ذهب إلى أبعد من ذلك حينما تعرّض إلى المشروع الإصلاحى وبالخصوص الميثاق الوطني وذلك في المقال الذي تمّ نشره في جريدة القدس بتاريخ الثالث من شهر ديسمبر 2000 . في هذا المقال عبّر الدكتور عن مشاعر الحزن لعدم تمكنه من مشاركة أهله وأحبائه الحوار وتبادل النصيحة حول مستقبل البحرين. وبعد أن تكلم عن انطباعاته ومشاهدته التطورات الضخمة التي شهدها مختلف المرافق والبنى التحتية خلال الزيارة التي قام بها للبحرين قال إنه وجد صعوبة في التعرف على المعالم الطبوغرافية.

وبعد هذه الافتتاحية امتدح الدكتور مجيد مشروع الميثاق بالقول: "إن الأمر الأميري لم يحدد تفاصيل الميثاق، ولم يضع حتى المعالم الرئيسية التي أنيط باللجنة الوطنية العليا أن تبحث في إطارها، ولا نعرف المسودة الأولية التي ستقدم إلى الأعضاء للمناقشة أو التعديل أو الإضافة، ما يترك هامشاً كبيراً للجنة للتحرك وتقديم طروحاتها في شأن الوثيقة النهائية التي ستعرض على التجمع الشعبي العام للمداولة، وهذه الحقيقة تدل في ما تدل على الثقة الحسنة للقيادة والرغبة الصادقة بإفراح المجال لأعضاء اللجنة كي يشاركوا بفاعلية حقيقية في الصياغة النهائية، كما تدل على مدى الإحترام الذي توليه القيادة لأعضاء اللجنة وعملها، فلم تحشرهم في زاوية ضيقة من النص يجدون أنفسهم معها محاصرين أمام خيارين: إما الموافقة على الخطوط المهمة وصلب الموضوع، أو الإنسحاب، أو على الأقل أخذ الموقع السلبي من النقاشات والقرارات. هناك إذن خيار ثالث ورابع وخامس، لكي يقدم أعضاء اللجنة اقتراحاتهم وتصوراتهم حسب استطاعته وإمكاناته الفكرية ومنطلقاته السياسية". وقبل أن ينتقل إلى موضوع تشكيل اللجنة اختتم تعليقه على الميثاق بالقول: "من هنا تتضح المسؤولية التاريخية الكبرى للمنطقة بهذه اللجنة وهو رسم معالم العمل الوطني المستقبلي، ما يعود على البلاد بالخير والعزة والأمن والتقدم والإزدهار".

وتعليقاً على رجوع الدكتور مجيد العلوي اكتفت حركة أحرار البحرين بالقول أن عودة الدكتور بعد غياب 18 عاماً تعكس جانباً مهماً من جوانب الأزمة التي يعيشها أبناء البحرين والتي تتمثل في إبعاد المواطنين قسراً أو منعهم من العودة إلى الوطن. ولم تمض بضعة أشهر على رجوع الدكتور مجيد حتى تكشفت أسرار صفقة التسوية السرية التي تمت بينه وبين السلطة في البحرين وبيانت تفاصيلها تدريجياً. في شهر أغسطس من عام 2002 التقى الدكتور مجيد العلوي بعضو مجلس الشورى السيد فيصل فولاذ في لندن، وعبر له عن مخاوفه جراء تأخر الحكومة في تنفيذ وعدها بإعطائه إحدى الحقائب الوزارية. وقال أنه قام بالاتصال بالأستاذ عمر الحسن (مدير مكتب الخليج للعلاقات العامة في لندن) مستفسراً عن أسباب تأخر الحكومة في مفاتحه في موضوع توزيعه، لكن الأخير أكد له أن الحكومة عند وعدها وأنه لا داعي للقلق. وعندئذ توجه بالاستفسار التالي للسيد فيصل فولاذ: "من خلال خبرتك مع الحكم والحكومة هل تعتقد أن الحكومة ممكن أن تغير رأيها فتلغي وعدها؟" يقول السيد فيصل فولاذ أنه طمأن للدكتور بالقول: "يا دكتور ما دام الحكم أعطى وعده لك باستلام الوزارة فإن هذا الوعد حتماً سيتحقق ولا توجد أسباب للخوف".

بعد رجوعه إلى البحرين من لندن وبالتحديد في شهر نوفمبر 2002 تم تسليم الدكتور وزارة العمل والشؤون الإجتماعية وبذلك تحقق الحلم الذي يراوده. تكررت زيارات الوزير الدكتور مجيد للعاصمة البريطانية بعد تعيينه وزيراً لكنه كان يتحاشى زيارة رفاق أمس أو حتى السؤال عنهم. لكن الزيارة التي حدثت في صيف 2004 اختلفت عن سابقتها حيث قام الدكتور مجيد بالإتصال بالدكتور سعيد الشهلي ووجدها الأخير فرصة للتعبير عن عتبه لمقاطعته له طوال هذه الفترة وكان رد الدكتور للوزير العلوي أنه كان يعتمد عم الإتصال به حتى يتحاشى الإحراج وأن لا يتعرض للإتهام بأنه أصبح عميلاً للحكومة. وجاء رد الدكتور الشهلي بأنه لا يعتبره عميلاً أبداً وإنما يعتبره جزءاً من النظام. وفي اعتقادي أن الدكتور وبهذا الجواب أراد أن يكفلها فأعماها.

(3) قيادات أخرى تفكر في الرجوع إلى البحرين

من الذين انبهروا بالإنفراج السياسي وعبروا عن حماسهم الشديد للرجوع إلى البحرين المهندس عبدالنبي العكري المقيم في سوريا. وحرصاً على وحدة موقف المبعدين حيال مسألة الرجوع حاول الدكتور منصور الجمري اقناع المهندس عبدالنبي بعدم الإقدام على هذه الخطوة في هذا الظرف خاصة وأن المشروع ما زال في بدايته وأن أبعاده لم تتحدد بعد. وفي سياق محاولة التأثير على المهندس العكري من أجل التريث اتصل د. منصور الجمري بالناشط الحقوقي المقيم في الدانمارك السيد هاني الريس بعد مؤتمر لندن مباشرة طالباً منه اقناع السيد عبدالنبي العكري بعدم الرجوع في الوقت الحاضر لأن في ذلك ما يعرض وحدة صف المبعدين للإشفاق ويضعف الموقف. وفي محاولة لكسر الرغبة الجامحة لدى الاستاذ عبدالنبي العكري تم الإتفاق بين الجبهة الشعبية وحركة أحرار البحرين على نقله إلى لندن وأن يقوم الطرفان بتمويل إقامته حيث يتكفل كل طرف بدفع ألف وخمسمائة دولار شهرياً.

(4) رأي الدكتور عبدالهادي خلف في مشروع الإصلاح

في الثلاثين من شهر نوفمبر 2000 نشر الدكتور عبدالهادي خلف مقالاً في صحيفة "القدس العربي" تحت عنوان: "التغيير يكمن بين فنتي أقل من مواطن وأكثر من مواطن". وتطرق الدكتور إلى موضوع تحويل إمارة البحرين إلى مملكة حسب ما نص على ذلك للميثاق الوطني فقال: "إن الأمير سيكتشف أن عملية التحويل هذه هي أسهل بكثير من بناء دولة". وإن التحول المطلوب والأهم هو تحويل البلاد من حالة اللادستورية وانعدام الشرعية

إلى حالة الدستورية الشرعية، وإن هذا يتطلب ما هو أكثر من إجراءات شكلية مثل الإعلان عن المملكة أو الأمر بتشكيل الكونغرس في البحرين". وقال الدكتور: "إن عروض الأمير من خلال إعلان تشكيل لجنة الميثاق الوطني هي عروض قاصرة عما تطالب به المعارضة وما يتوقعه الناس من إصلاحات سياسية ودستورية جدية". وقال إن الأمير ومستشاريه "لا يزالون عاجزين عن تصور أن أي مشروع لإصلاح دستوري في البحرين لا بد أن يبدأ بإعادة العمل بالدستور ووقف العمل بقانون أمن الدولة وإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المنفيين والممنوعين من دخول البلاد". ثم تطرق إلى أكثر المواضيع حساسية وقال: "إن الأمير يعلم أن أي إصلاح حقيقي يتطلب التخلص من عمه رئيس الوزراء وبالتالي ستبقى عروضه قاصرة ما لم يقر بهذه الخطوة". وفي نفس هذا السياق عرج الدكتور إلى موضوع المساواة والمواطنة فقال: "مشكلة الأمير الحقيقية هي إهمال العائلة الحاكمة في الوطن ولا يخفى عليه ولا على العقلاء من بين مستشاريه أن بقاء هذه المشكلة دون حل يفرغ أي مشروع إصلاحي من محتواه ويجهض جميع جهود بناء الدولة. إن نجاحه (الأمير) في تحويل الخليفي إلى مواطن لا يقل عن أهمية نجاحه في تحويل البدون إلى مواطن". وانتهى المقال إلى التأكيد على أنه "لن تكون المهمة سهلة بالنسبة للأمير، ولكن من قال أن بناء الدولة يتم بالنوليا فقط، أو عن طريق مكاتب العلاقات العامة".

ومن خلال هذا المقال أمكن التعرف على رؤى وأفكار الدكتور في العملية الإصلاحية والتي تتمحور حول عودة العمل بالدستور الشرعي للبلاد وتأسيس المواطنة الدستورية كشرط أساسي. إن مثل هذه الأفكار تمثل حسب اعتقادي الواقعية السياسية كما أنها تعكس النظرة البعيدة للأمر وذلك بطرحها التساؤل المهم عن يتصدر رئاسة مجلس الوزراء في مرحلة المصالحة الوطنية خاصة وأن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بين سلمان كان يرأس المجلس منذ عهد ما قبل الإستقلال وحتى الآن وهو الذي تسبب في حل للمجلس الوطني وتعليق الحياة النيابية في عام 1975.

5) موقف لجنة العريضة الشعبية وحركة أحرار البحرين

تبقى وجهة نظر هاذين الطرفين فيما يجري على الساحة السياسية هي الأكثر تأثيراً في توجيه الرأي العام وفي رسم خط سير الأحداث. فالشارع السياسي الذي كان يراقب ويتابع هذه التطورات الخطيرة كان يهيمه وبدرجة أساسية سماع وجهة نظر هذين الطرفين الأساسيين في الحركة الدستورية المطالبة.

في تصريح لوكالة فرانس برس في الرابع والعشرين من شهر يناير 2001 انتقدت المعارضة البحرينية في لندن مشروع الميثاق الوطني الذي ينص على إقامة ملكية دستورية في البحرين وطالبت بضمانات للإستفتاء المقرر إجراؤه في فبراير المقبل. وقال المتحدث باسم حركة أحرار البحرين منصور الجمري أن الحكومة تريد إجبار الشعب على توقيع شيء، على بياض بنقل كل السلطات من البرلمان إلى الملك. وتساءل المتحدث باسم حركة أحرار البحرين في لندن عما هي الفائدة من البرلمان إذا كانت كل السلطات ستتركز بيد الملك؟ وأي مصداقية يتمتع بها إستفتاء سيجري في ظل قانون الطوارئ وفي غياب حرية الرأي والتعبير؟

كما وصف الجمري قرار رفع الإقامة الجبرية المفروضة على والده الشيخ عبدالأمير منذ عام ونصف بأنها محاولة تمويه من جانب السلطات قبل زيارة بعثة الأمم المتحدة التي ستحقق حول الإعتقالات التعسفية.

وتأتي هذه المقابلة على إثر صدور مرسوم من الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة دعا فيه البحرينيين إلى المشاركة في 14 و15 فبراير في الإستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني الذي ينص على تكوين برلمان من مجلسين: مجلس نيابي منتخب لانتخاباً حراً مباشراً إلى جانب مجلس الشورى المعين ومهمته إيداء الرأي في الشؤون الدستورية. أما لجنة العريضة الشعبية فقد بعثت إلى أمير البلاد بتلك الرسالة التي سجّلت فيها رؤيتها فيما يتعلق بالثوابت الدستورية وشرعية الحكم المستقاة من تصويت المواطنين على عروبة البحرين ومن الدستور العقدي الذي أرسى ولأول مرة نظام وقواعد الحكم الحديث. ولأهمية ما تضمنته الرسالة من تأكيد على الأسس والمبادئ الدستورية ومن ضرورة احترام الدستور والتقيّد بأحكامه في أية عملية إصلاحية فإننا نرى من الضرورة بمكان الإطلاع على فحوى هذه الوثيقة التاريخية بالكامل وهذا هو نصها:

البحرين في 4 ديسمبر 2000

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة حفظه الله

أمير دولة البحرين

تحية طيبة وبعد

تلبية لدعوة سموكم بمشاركة الفعاليات السياسية في إعطاء وجهة نظرها حول مشروع الميثاق الوطني وما يتفرع عنه من إصلاح سياسي وتطوير دستوري. وبناء على صدق توجهاتكم الإصلاحية وفي كل المجالات الإدارية والتنظيمية بما يمثل نقلة نوعية على كفة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وانطلاقاً من الشرعية التاريخية التي ربطت عهد الإستقلال بالوحدة الوطنية والإجماع الشعبي الذي أكد على عروبة البحرين في الإستفتاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة في عام 1970...

وتأسيساً على المشاركة السياسية التي خاضها شعب البحرين إنتخاباً وترشيحاً في إنتخابات المجلس التأسيسي والتي تمّ بمقتضاها صدور للعقد الإجتماعي بين الحاكم والشعب في عام 1973...

وتأكيداً على المبادئ الديمقراطية التي أرساها دستور عام 1973 والقائمة على مبدأ الحكم الوراثي، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإن الشعب مصدر السلطات جميعاً...

وتأسيساً على إنتخابات المجلس الوطني التي جاءت بسلطة تشريعية منتخبة مارست لأول مرة في تاريخ البحرين الحديث الرقابة الدستورية وفق قواعد الحكم المبني على الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية الفكرية...

فإن لجنة العريضة الشعبية وهي تعرض تصوراتها حول مشروع الميثاق الوطني تؤكد على أهمية الحفاظ على هذه المكتسبات الوطنية والدستورية التي تم إنجازها في عهد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيّب الله ثراه وتعتبرها قاعدة لأي تغيير وتطوير.

ومن هذا المنطلق ترى اللجنة أن الميثاق الوطني يجب أن يتأسس على تلك الأرضية الصلبة من الحقائق التاريخية والتوابت الدستورية وأن يتضمن المبادئ والقيم التالية:

(1) التزام كافة الأطراف بدستور البلاد والتقيّد بنصوصه وأحكامه وخاصة فيما يتعلق بنظام الحكم والمشاركة السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

(2) أن تتعهد كافة الأطراف بحماية النظام الديمقراطي والدفاع عن الشرعية للدستورية وأن تحترم الدستور فلا يتم إدخال أي تعديلات أو إضافات عليه لغرض التطوير أو لغيرها إلا عن طريق المجلس الوطني المنتخب، وحسب نصوص الدستور.

(3) أن يؤمن الجميع بأن الديمقراطية ليست فقط نظاماً سياسياً بل إنها تمثل ذلك اللوعاء الذي يحمي الوحدة الوطنية والقاعدة التي تركز عليها العلاقات السلمية بين السلطة وفتات المجتمع على اختلاف ميولها الثقافية والعقائدية والمذهبية. إن التطبيق للسليم للديمقراطية كفيل بوضع نهاية حميدة للعنف والعنف المضاد واستخدام القوة.

(4) ضمان الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور ومنها حرية تكوين الجمعيات والنقابات وحق الإجتماع والإجتماعات العامة والمواكب والتجمعات وحرية الرأي والصحافة والنشر، وأن يتطابق القوانين المنفذة لهذه الحريات وما ورد في المادة للدستورية

رقم (31) والقائلة بعدم جواز النيل من جوهر الحق أو الحرية أثناء تنظيم تلك الحقوق والحريات. وفي هذا الخصوص وجب الأخذ بعين الإعتبار ما نصت عليه المادة (35) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(5) أن يتقيد الجميع باحترام وتطبيق كافة الإتفاقيات والمواثيق الدولية وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن تعمل الدولة على توقيع ما تبقى من موثيق وبالأخص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

(6) الإسراع فى تَنكِيل المحكمة الدستورية التى سيكون من بين اختصاصاتها حل أي خلاف قد ينشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والنظر فى دستورية القوانين سواء تلك التى صدرت فى غياب السلطة التشريعية أو التى ستصدر فى المستقبل.

(7) تعمل كل الأطراف على تنمية التيار الديمقراطي وذلك بنشر الوعي الديمقراطي فى المدارس والجامعات وتشجيع كافة القوى الديمقراطية فى الساحة السياسية للقيام بدورها التثقيفي.

(8) أن يتم تفعيل المواد الدستورية الخاصة بالمساواة أمام القانون وبتكافؤ الفرص بين المواطنين واعتبار الكفاءة هي المعيار لتولى المناصب القيادية فى البلاد ودون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو المذهب.

(9) أن تتكفل الدولة بتوفير للعمل للمواطن باعتباره من الحقوق التى نصت عليها الدستور. وأن يتم تطبيق الفقرة (ب) من المادة الدستورية الخامسة التى تنص على أن يشمل الضمان الإجتماعي صرف رواتب للعاطلين عن العمل إلى حين إيجاد العمل المناسب.

(10) أن تضع الدولة السياسات الكفيلة بحل أزمة السكن المتفاقمة وذلك تطبيقاً للفقرة (و) من المادة التاسعة والقائلة بوجوب توفير السكن لذوى الدخل المحدود من المواطنين.

(11) أن تعمل الدولة على تطبيق المادة الدستورية رقم (16) والخاصة بمنع الأجانب من تولى الوظائف العامة والقائلة بأن المواطنين سواسية فى تولى الوظائف العامة وكذلك تطبيق المادة (35) التى تنص على أن الخدمة العسكرية شرف للمواطنين وأنه لا يولى غير المواطنين هذه المهمة إلا فى الحالات القصوى وبالكيفية التى ينظمها القانون.

(12) أن تعمل الدولة على إلغاء الإدعاء العلم واستبداله بالنيابة العامة التى تتبع وزارة العدل وذلك طبقاً للفقرة (ج) من المادة رقم (101). وأن يسن القانون الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للقضاء كما نصت على ذلك الفقرة (د) من المادة الدستورية رقم (102) وأن تتولى وزارة العدل مهمة الإشراف على السجون.

13) أن تلتزم القيادة السياسية بإعطاء المرأة كافة حقوقها السياسية أسوة بالرجل وأن تشارك في أي انتخابات قادمة انتخاباً وترشيحاً.

14) أن تبأشر الدولة بإصدار القانون الخاص بإنشاء ديوان المراقبة المالية وأن يكفل لقانون استقلاله ويكون ملحقاً بالمجلس الوطني بغرض تعزيز الرقابة المالية على إيرادات الدولة ومصروفاتها حسب ما نصت على ذلك المادة رقم (97).

15) أن يحرص الجميع على تقوية للمجتمع المدني عن طريق رفع القيود التي تعرقل نشاط هذا العمل الأهلي والطوعي.

يا صاحب السمو

إنه من منطلق الحرص التام على دعم مشروع الميثاق الوطني وما سيتبعه من خطوات تطويرية وتنظيمية فإن لجنة العريضة الشعبية ترى أن نجاح مشروع الميثاق الوطني يرتبط ارتباطاً عضوياً بتحقيق جملة من الشروط هي:

1) خلق المناخ السياسي الذي يسمح بمشاركة كافة القوى الوطنية وعلى اختلاف ميولها الفكرية والسياسية والعقائدية وذلك من خلال صدور مرسوم أميري بالعمو العام عن كل المعتقلين والمسجونين السياسيين وعلى رأسهم الأستاذ عبدالوهاب حسين والأستاذ حسن مشيمع والسماح لجميع المبعدين السياسيين بالرجوع إلى أرض الوطن. كما يتطلب أيضاً رفع الإقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبدالأمير الجمري. إن هذه المصالحة الوطنية ضرورية جداً من أجل تعزيز ثقة المواطن في توجهات الأمير الإصلاحية وهي تمهد الأرضية الصالحة لمشاركة جميع فئات الشعب في هذا التغيير السياسي الذي يمس حاضر ومستقبل هذا الوطن.

2) التعويض المادي على كل من تضرر من جراء الأحداث الأليمة التي عصفت بالبحرين في التسعينيات. فهذا التعويض كفيل بامتصاص النغمة من قطاع واسع من المواطنين ونوهم ويزرع فيهم الثقة بميلاد نمط جديد من العلاقة بين القيادة والشعب.

3) إلغاء قانون أمن الدولة وكافة القوانين المخالفة للدستور.

4) إطلاق الحريات الأساسية التي نص عليها الدستور وخاصة حرية الرأي والتعبير والنشر وذلك من أجل تشجيع الفعاليات السياسية على الإدلاء ببلوها في ما سيطرح من قضايا ومشاريع.

5) تفعيل لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الشورى لممارسة الصلاحيات المعطاة لها والموافقة على الطلب المقدم بخصوص تشكيل اللجنة الأهلية لحقوق الإنسان.

إن هذه المبادرات لو تم تنفيذها ستعمل على إحياء حيوية المجتمع التي عاشها في السبعينيات وستخلق المناخ القادر على بعث طاقات المواطنين واستعادة حيويتهم الإجتماعية والسياسية مما يعزز ثقتهم في النظام السياسي ويزيد من ثقافتهم حول القيادة السياسية.

ولا يخفى عليكم يا صاحب السمو ما بذلته لجنة العريضة الشعبية من محاولات لفتح باب الحوار مع القيادة السياسية من أجل مناقشة مجمل القضايا التي تضمنتها عريضة عام 1994 وعلى رأسها تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية.

وإنه تجسيداُ لنهجها المطلبي السلمي ودورها الرائد في الدفاع عن المشروع الدستوري فإن اللجنة كانت تتطلع إلى إعطاء تلك القضايا الأولوية في الإصلاح السياسي مما يمهّد الطريق لتوفير الآليات الديمقراطية التي يقع على عاتقها مهمة تعديل الدستور وصياغة الميثاق الوطني.

والله نسال أن يحفظكم ويرعاكم

لجنة العريضة الشعبية

ومع أن هذه المبادئ والشروط التي تضمنتها رسالة لجنة العريضة تعكس النوايا الطيبة من أجل إعداد الأرضية السياسية للصالحة التي يتم عليها بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم إلا أن المفاجأة الكبرى للجنة العريضة هي اكتشافها مدى السرية التي تتعامل بها الحكومة مع مسودة الميثاق وكيف أنها حظرت على أعضاء لجنة الميثاق تسريب نصوصه إلى خارج اللجنة.

وبالرغم من هذا الحظر الذي فرضته الحكومة إلا أن لجنة العريضة تمكنت من الحصول على نسخة منه وذلك في اليوم التالي من توزيعه على أعضاء لجنة الميثاق كما سبق الإشارة إلى ذلك. ومن القراءة الأولية لهذه المسودة أصيب أعضاء لجنة العريضة بالذهول والإحباط عندما اكتشفوا أن موادها تتعارض ودستور البلاد وأنه لا ينص على إعادة العمل بدستور 1973 فضلاً عن أنه يتضمن تحريفاً فظيماً لتاريخ البلاد. وحتى توأكب مستجدات هذا الحدث سارعت لجنة العريضة إلى إجراء الدراسة اللازمة حول هذه المسودة مستعينة بالخبرة القانونية وتوصلت إلى الإستنتاجات الخطيرة التالية :

- للنص للصريح في الميثاق بأن الأمير هو رأس السلطات جميعاً بما يتعارض ومواد الدستور التي تنص على أن الأمير شريك في هذه السلطات.

- إن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين، أحدهما مجلس النواب المنتخب إلى جانب مجلس الشورى المعين ولم يحدد الميثاق صلاحية كل مجلس كما لم يحدد العلاقة فيما بينهما.

- إنه يعطي الأمير صلاحيات واسعة ويترك له حرية التصرف في صياغة سياسات البلاد وتسمية الدولة.

- إن الميثاق يعطي الأمير صلاحية تغيير الدستور وإدخال التعديلات الدستورية خارج الإطار الدستوري بما يتعارض والمادة 65 من الدستور التي تنص على أن أي تغيير في الدستور لا يتم إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس المنتخب.

- إن مناقشة الميثاق تجري في ظل هيمنة قانون لمن الدولة ومحكمة لمن الدولة وفي ظل استمرار حالة القمع والملاحقات البوليسية. وإن الإحتمال وارد في إجراء عملية الإستفتاء في ظل هذا الوضع القمعي.

أما بخصوص المناخ السياسي التي تجري فيه مناقشة نصوص الميثاق فقد سجلت لجنة العريضة المآخذ التالية :

- إن منع الحكومة المواطنين من الإطلاع على الميثاق طوال فترة إعداده ومناقشته من قبل اللجنة يعكس نوايا الحكومة في تمرير الميثاق بما فيه من خروقات دستورية وتشويه للحقائق.

- إن تحديد الحكومة فترة لا تتجاوز الثلاثة أسابيع من أجل دراسة المشروع وإقراره تؤكد نوايا الحكومة في منع انتشاره وفي قطع الطريق على مناقشته خارج إطار اللجنة.

- تسخير جميع وسائل الإعلام لإبراز كل ما هو إيجابي في الميثاق مع منع التطرق لسلبته الأمر الذي يتعارض وحرية الرأي والتعبير التي نص عليها دستور البلاد.

- عدم السماح بعقد الندوات إلا قبل عملية الإستفتاء بثلاثة أسابيع تقريباً وذلك حتى لا تتمكن المعارضة والمواطنون من إبداء الرأي في الميثاق أثناء مناقشته من قبل اللجنة.

وتطبيقاً لسياسة منع الندوات والمناقشات الصحفية حول الميثاق بهدف إطباق السرية حوله أقدمت وزارة الداخلية على منع الندوة المزمع عقدها في نادي العروبة والتي تحدد تاريخها في الرابع من شهر ديسمبر وكان عنوانها الميثاق الوطني.

بعد عقد جلستين فقط للجنة الوطنية العليا للميثاق لتضح للسادة الأعضاء المحسوبين على الحركة الوطنية أن لدى الحكومة النية في تمرير المشروع دون إدخال أية تعديلات جوهرية عليه من قبل السادة الأعضاء.

وقد اعترض الدكتور عبدالعزيز أبل والدكتور حسن رضي ورفاقهما على الطريقة التي تتبعها رئاسة اللجنة والوزير محمد المطوع في منع الأعضاء من التعبير عن وجهات نظرهم حيال المغالطات والمخالفات الدستورية الموجودة في المشروع. وأمام إصرار الأعضاء الوطنيين على مناقشة الميثاق بنبدأً بنبدأً من أجل إدخال التعديلات للكفيلة بإلغاء كل ما يتعارض والدستور ويشوه تاريخ البلاد لجأ ممثلو الحكومة إلى التصويت على اقتراح

بتشكيل لجنة من تسعة أعضاء لدراسة المشروع وعرضه على اللجنة. وقد اعتقد ممثلو الحكومة أنهم باستخدام آلية التصويت لاختيار هذه اللجنة قد نجحوا في قطع الطريق على الوطنيين وإزامهم بمقررتهم.

الإسحاب من لجنة إعداد الميثاق

في السابع من ديسمبر 2000 أعلن ستة من أعضاء اللجنة الوطنية العليا لإعداد الميثاق الوطني انسحابهم من اللجنة وذلك بالتوقيع على رسالة مشتركة وجهوها إلى رئيس اللجنة وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد. وهؤلاء الأعضاء هم المحامي الدكتور حسن رضي والأستاذ جاسم فخر و المحامي عبدالله الشملاوي والدكتور عبدالعزيز أبل والمحامي علي الأيوبي والسيد عبدالغفار عبدالحسين وقد برروا الإستقالة باعتراضهم على ما تضمنه الميثاق من تقليص لصلاحيات السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية بالإضافة إلى تداخل السلطات الثلاث والمغالطات التاريخية . لكن السبب الرئيسي الذي لم يسجل في الإستقالة هو اعتراف المستقيلين بعجزهم وعدم قدرتهم أمام هذه التركيبة عن إدخال أية تعديلات على هذه الخروقات والتجاوزات الكبيرة. فهذا العجز هو ما اتضح لهم بالفعل من خلال عقد هاتين الجلستين ولكيفية التي تمّ فيها إقرار تعيين لجنة من تسعة أشخاص برئاسة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة لصياغة الميثاق. هذا بالإضافة إلى التحكم الذي مارسه وزير الإعلام محمد المطوع في منع الأعضاء من أية محاولة للإستفسار أو الإقتراح.

في معرض لقاء المستقيلين مع الشيخ عبدالله بن خالد صرح الأعضاء الستة الوزير بأن مناقشة بنود الميثاق لا تتم في هذه العجالة وإنما تحتاج لفترة طويلة ولا يمكن أن يحسم هذا الموضوع خلال جلسة أو جلستين كما تريد الحكومة. كما أن المصلحة تقتضي أن تسمح الحكومة بعقد الندوات واللقاءات مع أبناء البحرين حتى يتبلور مشروع ناجح يخدم الوطن. وكان رد الوزير أن الامير يريد ان يعرض الميثاق على زعماء دول مجلس التعاون خلال القمة المقبلة في نهاية الشهر، لإثبات تغير الوضع في البلاد.

وفيما عدل الأستاذ جاسم فخر عن الإستقالة بعد يومين من تقديمها فإن السيد عبدالغفار عبدالحسين عاد لحضور جلسات اللجنة بعد الإتصال الذي أجراه معه رئيس الديوان الأميري الشيخ خالد بن أحمد الخليفة. وبالرغم من عودة هذين العضوين لمزاولة عملهما كالمعتاد تبقى الحقيقة أن هذه الإستقالة سببت إحراجاً كبيراً للقيادة السياسية وألحقت ضرراً بمصداقية اللجنة وتوجهاتها وكان لها وقع الصدمة على القيادة السياسية التي لم تكن تتوقع مثل هذه الخطوة الإحتجاجية الشجاعة. أما على صعيد الشارع السياسي البحريني فإن هذه الإستقالة

جاءت لتعبر عن موقف المعارضة السياسية والدستورية الرفض لمحتوى الميثاق. وقد تناقلت وكالات الأنباء في اليوم التالي خبر هذه الإستقالة وتناولت بعض الصحف هذا الحدث بالتعليق مشيرة إلى تأثيره السلبي على سير العملية الإصلاحية. أما جريدة الوطن الكويتية فقد ربطت الإستقالة بالرضوخ لمعارضة البحرين في لندن والسعي لاستمرار حالة الخصام السياسي. وترى المعارضة في الداخل أن هذا الإنسحاب لا علاقة له بالضغط التي تمارسها المعارضة في الخارج وإنما جاء نتيجة التوصل إلى قناعة تامة بعدم إمكانية إدخال التغيير والتعديل على الميثاق وبالتالي عدم استعداد المنسحبين لتحمل المسؤولية التاريخية التي سيمثلها إقرار هذا المشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن المنسحبين الستة قد اجتمعوا بمستشار الأمير السيد حسن فخرو قبل أن يقدموا استقالتهم وذلك للتعبير له عن رفضهم لما تضمنه الميثاق من سحب لصلاحيات السلطة التشريعية وما حواه من مغالطات وتجاوزات. وقد استغل المستشار هذه المقابلة ليعبر لهم عن انزعاج الحكومة واستيائها بسبب تسريب مسودة الميثاق لعامة الناس. وفي لهجة لم تخلو من التهديد والوعيد قال لهم المستشار إن بعض الأشخاص - ويقصد الأعضاء المنسحبين - لا تفيد معهم إلا معاملة عادل فليفل (في إشارة إلى العقيد عادل فليفل المشهور بتعذيب المعتقلين السياسيين وانتزاع الإعترافات منهم بالقوة).

وأمام إصرار بقية الأعضاء المنسحبين على الإستقالة تمَّ استبدالهم بأعضاء جدد هم السادة الدكتور محمد الغتم، حميد سلمان الصيرفي، الدكتور إسماعيل محمد المنني، حسين محمد نقي، الدكتور سعيد عبدالله محمد، ضياء عبدالعزيز توفيق.

خطاب الأمير في العيد الوطني

في السادس عشر من شهر ديسمبر 2000 وفي خطابه بمناسبة العيد الوطني لدولة البحرين أشار الأمير إلى اللقاءات مع الفعاليات السياسية وأشاد بالدعم والإسناد الكامل الذي يقدمه عمه رئيس الوزراء في مسيرة العمل الوطني كما أشاد أيضاً باهتمام ولي العهد برعاية الشباب وبتطوير قوة الدفاع واهتمامه بخطط التنمية والتطوير الإقتصادي وتشجيع الإستثمار. بعد ذلك تطرَّق إلى موضوع تشكيل اللجنة الوطنية العليا وقال إن هذا التشكيل جاء نتيجة حرصه على تعميق التشاور وتبادل الرأي مع مختلف الفئات والكفاءات الوطنية وإن للجنة يشارك فيها أهل الخبرة والمشورة من كافة قطاعات الدولة والمجتمع وإنه يريد ميثاق العمل أن يكون ميثاقاً للوطن ووثيقة للعهد وركيزة لعقد إجتماعي جديد. وتطرَّق إلى خطبه الذي ألقاه لدى افتتاح مجلس الشورى في دور انعقاده الجديد، والذي قال فيه إن

الانتقال إلى مرحلة الدولة العصرية الجديدة يتطلب تحديثاً متوازياً وشاملاً للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ضمن خطة متكاملة. وتحدث الأمير عن السلطة التنفيذية فقال أنه لا بد من مواصلة تطوير الأداء الإداري على أسس موضوعية، مع تفعيل أدوات المراقبة والمحاسبة وزيادة شفافية العمل في كافة الإدارات.

أما على صعيد السلطة التشريعية فقال أنه يرى أن التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم تتطلب استحداث نظام المجلسين بحيث يصبح لدينا مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً مباشراً يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس الشورى الذي يضم أصحاب الخبرة والإختصاص للإستعانة بأرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة. وسيكون المجال مفتوحاً للجهات والأجهزة المختصة خلال المرحلة المقبلة لاستيعاب هذا التحديث، قانونياً ودستورياً.

أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية فقد أكد الأمير على سعيه إلى تفعيل الأجهزة القضائية من حيث سرعة البت في قضايا المواطنين، ودعم استقلالها لتواصل رسالتها على أكمل وجه وأن ذلك هو ما ميز القضاء البحريني منذ نشأته، وكان وسيبقى من أقوى الضمانات لحماية حقوق الإنسان التي فطرنا الله عليها، وشرع لها في محكم الكتاب.

ولقد تعمدت نشر مجمل هذا الخطاب الذي تناول الحديث عن الإصلاح الإداري في أجهزة الدولة وركز على السلطات الثلاث وضرورة إصلاحها وتحديثها لتواكب ما يحدث في العالم وذلك لفتاوتي التامة بأن ما ورد فيه إنما جاء ليمهد الأرضية لميلاد الميثاق الوطني الذي بات قاب قوسين من الصدور وأن الحاجة أصبحت ماسة جداً لخلق الدعاية والإعلان التي تسبق عملية التصويت عليه.

إقرار مشروع الميثاق في قصر الرفاع

في مساء الثامن عشر من ديسمبر 2000 استأنفت اللجنة الوطنية العليا اجتماعاتها بعقد الجلسة بقصر الرفاع برئاسة الشيخ عبدالله بن خالد وزير العدل والشؤون الإسلامية.

وقد استمع أعضاء اللجنة إلى تقرير لجنة الصياغة حول مشروع ميثاق العمل الوطني التي أكدت فيه حسب قولها على ضرورة تضمين مشروع الميثاق المبادئ العامة والأسس التي تجسد توجهات المجتمع والتي تشكل إطاراً للحياة فيه ودليلاً لعمله من أجل المستقبل وفقاً للنظريات العامة للمواثيق الوطنية في هذا الشأن. وقالت اللجنة أنها أكدت أيضاً على ما استقر عليه الأغلب الأعم من فقهاء القانون الدستوري بصدد القيمة القانونية للمواثيق الوطنية التي تتضمن المبادئ والمثل العليا على اعتبار أنها تشكل عنصراً أساسياً في البناء للشرعي

للدولة وتفرض التزامات قانونية علي كل السلطات في المجتمع ومن ثم يجب ان تلتزم به كل السلطات العامة في المجتمع.

بعد ذلك طرح مشروع ميثاق العمل الوطني بصيغته المعدلة من قبل لجنة الصياغة على اللجنة الوطنية العليا وتم التصويت على فصوله وبنوده وبموافقة جميع الأعضاء.

وفور انتهائها من إقرار المشروع قالت اللجنة أنها توصلت إلى توافق على مواعمة نصوص الدستور مع الرغبة في تغيير مسمى دولة البحرين إلى مملكة دستورية وأحكام الفصل الثاني من الدستور والخاص بالسلطة التشريعية كي تتضمن أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين أحدهما مجلس نيابي منتخب والثاني للشورى معين ولهما اختصاصاتهما الدستورية.

وأضافت اللجنة القول على أن التوافق الشعبي على ميثاق العمل الوطني يعبر عن الرغبة الشعبية في تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للبلاد بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى حفظه الله.

بعد إقرار مشروع الميثاق وافقت اللجنة العليا وبالإجماع على رفعه إلى أمير البلاد الشيخ حمد وذلك في احتفال يقام يوم السبت الموافق الثالث والعشرين من ديسمبر الجاري. وبمناسبة إقرار الميثاق الوطني ألقى السيد إبراهيم بشمي بالأصالة عن نفسه وبالنزاهة عن أعضاء اللجنة وهم السادة تقي البحارنة وجاسم محمد فخرو وجمال فخرو والدكتور فؤاد شهاب والدكتور عبدالله الحواج كلمة عبّر فيها عن خالص الشكر والتقدير لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى على تكليف اللجنة بأداء هذه المهمة الوطنية وإنجاز مهامها في هذه اللحظات المصيرية التي يمر بها الوطن وهم في انتظار حكم محكمة العدل الدولية إزاء أهم قضية في تاريخ البحرين. وعبّر إبراهيم بشمي عن تشرفهم باستقبال قادة مجلس التعاون الخليجي في وطنهم البحرين، والبحرين تخطو خطواتها الأولى في طريق الديمقراطية الذي خطه لها صاحب السمو الأمير حفظه الله. كما عبّر الأستاذ إبراهيم بشمي باسم أعضاء اللجنة عن شكره للشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية رئيس اللجنة وأشاد بحنكته وإدارته لأعمال ونقاشات أعضاء هذه اللجنة التي كان لها للفضل فيما توصلت إليه اللجنة من إنجاز هذه المهمات الوطنية الكبيرة. وفي النهاية أعرب عن أمله بأن يكون ميثاق العمل الوطني دليلاً عملياً نستشرف به آفاق المستقبل الذي يتطلع اليه الشعب.

وتحدث الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رئيس اللجنة الوطنية لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني فأكد في كلمته على أن مشروع الميثاق يفتح عهداً جديداً تقف به للبحرين على مشارف الدولة العصرية التي يتصدر انطلاقتها أمير البلاد ورئيس الوزراء وولي

العهد الأمين في مسيرة فنية ومباركة وشجاعة لمواصلة العمل الكبير الذي بدأ بتأسيس الدولة الحديثة بقيادة المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه. وقال إن اللجنة وضعت الأساس الراسخ الذي يحدد مسار الدولة العصرية ويحدد ملامح التطور الكبير في شتى مناحي الحياة!

الشيخ الجمري: الخروج من الحصار والدخول في حقبة الميثاق

في الأسبوع الثاني من شهر يناير 2001 قام الوزير جواد العريض بزيارة الشيخ الجمري وهو ما زال يخضع للإقامة الجبرية في منزله ببني جمرة. كل الغرض من الزيارة هو إخبار الشيخ الجمري بأن البلد مقدم على إصلاحات سياسية كبيرة وأن الوضع الجديد يتطلب منه أن يبادر بمصالحة الشيخ سليمان المدني وأن يقوم الإثنين بعد ذلك بزيارة إلى رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة. لكن الشيخ الجمري عبّر وبشدة عن رفضه لإقتراح المصالحة مع الشيخ سليمان وقال إن الواجب والأصول تقتضي أن يقوم الشيخ سليمان بزيارته من أجل تهنئته بإطلاق سراحه لا أن يقوم هو بهذه الزيارة.

بعد هذه الزيارة مباشرة باذر الشيخ الجمري بالإتصال بالمستشار حسن فخر و ذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق الثالث عشر من يناير 2001. وبعد أن دار الحديث حول المشروع الإصلاحي وشكل الإصلاحات القادمة سأله الشيخ الجمري فيما إذا كانت القيادة السياسية هي وراء مطالبته بزيارة الشيخ سليمان المدني لكن المستشار حسن فخر لم يرد على سؤال الشيخ عبد الأمير الجمري ووعده بأن يقوم بزيارته من أجل إطلاعه على طبيعة المشروع الإصلاحي. بعد هذه المكالمة الهاتفية قام المستشار حسن فخر بالإتصال بالسيد صادق إين الشيخ الجمري من أجل ترتيب الزيارة وما هي إلا نصف ساعة حتى كان المستشار فخر في منزل الشيخ يتحدث له عن الميثاق الوطني وأبعاد المشروع الإصلاحي. وهنا سأل الشيخ الجمري فيما إذا كانت الحكومة ستطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمحكومين وتسمح للمبعدين بالرجوع إلى أرض الوطن وكان جواب المستشار بالإيجاب. أما فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية وفيما إذا هي ستتم طبقاً للألية الدستورية فقد أجاب المستشار بأن التعديلات الدستورية سيتم إدخالها عن طريق المجلس الوطني.

لكن التعديلات الدستورية لم يتم إدخالها عن طريق الآلية الدستورية كما أكد على ذلك المستشار حسن فخر بل تم إدخالها عن طريق لجنة معينة من الأمير بما يتعارض والدستور وتأكيدات الأمير وعود وتطمينات المسؤولين.

نعود إلى موضوع المصالحة بين الشيخ الجمري والشيخ سليمان المدني وبودنا أن نتساءل عن مغزى حرص القيادة السياسية والحكومة على إجراء هذه المصالحة بين هاتين الشخصيتين المتعارضتين في الأهداف الوطنية وفي هذا الوقت بالذات. وفي محاولة لرأب الصدع بينهما تم عقد لقاء بين الشيخ الجمري والشيخ سليمان المدني وآخرين وذلك في منزل وزير العدل وعلى إثر هذا الاجتماع تم تحرير رسالة على هيئة محضر وهذا هو نصها:

إنطلاقاً مما حث عليه الدين الإسلامي من الوحدة والتسامح واستجابة للرجية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه اجتمع الموقعون أدناه بحضور سعادة وزير العدل والشؤون الإسلامية وسعادة وزير الداخلية وسعادة وزير الدولة لشؤون البلديات والبيئة وذلك بتاريخ 2001/7/11 م في منزل سعادة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة بهدف معالجة المشاكل التي تعاني منها بعض الشرائح الإجتماعية لرأب الصدع ولم الشمل، وبعد مناقشة مستفيضة لمختلف جوانب الموضوع لتفق الحاضرون على ما يلي :

تتلسي الماضي وتجاوزته وبدء صفحة جديدة من التعاون البناء تحقيقاً لما فيه خير ومصالحة الدين والوطن.

دعوة الجميع للإلتزام بالنظام والقانون وإليه لا يجوز لأي فرد أو جماعة أن تأخذ لقانون بيدها على أن يتم تنفيذ ذلك فوراً في جميع المناطق.

عقد اجتماع آخر أوسع لمتابعة الموضوع ودراسة مختلف جوانبه.
والله ولي التوفيق وهو المسدد والمعين.

وقد وقع على هذا المحضر كل من :

- (1) أحمد الشيخ خلف العصفور (2) عبدالله السيد حسين الغريفي
 - (3) الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة (4) سليمان الشيخ محمد المدني
 - (5) الشيخ محمد بن خليفة الخليفة (6) الشيخ عبدالأمير منصور الجمري
 - (7) السيد جواد سالم العريض (8) د. محمد علي الشيخ منصور السري
 - (9) د. علي أحمد العريبي
- ومن الملاحظ عدم دعوة الرموز والقيادات السنية الدينية منها والوطنية.

إجتماع الأمير بوفد علمائي من الطائفتين السنية والشيعية

في السادس عشر من شهر يناير 2001 استقبل الأمير في قصره بالصافية وفداً يضم علماء من الطائفتين السنية والشيعية بحضور الشيخ عبدالله بن خالد وزير العدل

والسيد جواد العريض وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. وقد ضم وفد الشيعة كلاً من الشيخ عبدالأمير الجمري والشيخ أحمد العصفور والدكتور محمد علي الستري بينما ضم وفد السنة كلاً من الشيخ عدنان القطان والشيخ الصديقي والشيخ عبداللطيف المحمود.

ويمكن القول أن هذه للزيارة المشتركة كانت الخطوة الأولى في طريق رفع الحصار عن الشيخ الجمري من أجل تنقية الأجواء السياسية للتصويت على الميثاق. فبعد هذه الزيارة مباشرة قامت وزارة الداخلية بسحب قوات الأمن من منطقة الحصار لكنها أبقّت على تواجد رجال الإستخبارات الذين واصلوا مهمتهم في منع المواطنين من زيارة الشيخ الجمري. وبعد بضعة أيام من هذه الزيارة سرت الشائعات عن ترتيب زيارة الوزير العريض والمستشار حسن فخرو والدكتور علي العريبي لمنزل الشيخ الجمري وذلك من أجل إخطاره برفع الحصار وبالفعل تم تنفيذ ذلك في الثالث والحشرين من شهر يناير 2001.

رسالة لجنة العريضة إلى الأمير حول مبادراته الإصلاحية

في اليوم التالي لإقرار الميثاق الوطني وتسليمه للأمير عكفت لجنة العريضة على دراسة هذه الوثيقة وخلصت إلى تسجيل جملة من المآخذ والمحاذير التي تستوجب طرحها على الملك من أجل استجلاء الحقيقة بشأنها والعمل على إزالة هذه المعوقات وذلك قبل الشروع في التصويت عليها.

وتحقيقاً لهذا الهدف بعثت لجنة العريضة برسالة مفتوحة إلى أمير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وذلك في الرابع من شهر فبراير 2001. وفي هذه الرسالة سجّلت لجنة العريضة تحفظاتها وتناولت فيها العديد من المبادئ والشروط المهمة الواجب توفرها قبل للتصويت على الميثاق وقد سارعت القيادات الدينية وغيرها إلى تبني هذه الشروط والمبادئ وقامت بطرحها في لقاءاتها مع القيادة السياسية. ونظراً للأهمية التاريخية لهذه الرسالة فقد تعمدت نشرها بالكامل من أجل اطلاع القارئ على مضامينها وفحواها:

صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله أمير دولة البحرين
تحية واحتراماً وبعد

إننا إذ نحیی ونبارك خطواتكم الإصلاحية بدءاً من الإعلان عن إجراء انتخابات البلدية وانتفاء بإعداد الميثاق الوطني فإننا ومن منطلق حرصنا على إنجاح هذا المشروع الإصلاحی الذي طالما انتظره شعبنا لمدة تزيد على ربع قرن كنا نأمل أن تباشر قيادتنا

الرشيده بمعالجة كافة القضايا الأساسية التالية حتى يتمكن شعبكم المخلص من تسجيل كلمة "نعم" للميثاق دون توجس أو ريبه أو شك:

1- أن يتم توضيح طبيعة العلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس المعين وأن يصدر تصريح رسمي من القيادة السياسية لإيضاح ذلك مع تبيان صلاحيات المجلس المعين للتأكد على أنها لا تمس الدستور. وكما يعلم سموكم فإن وجود مجلس معين له أية صلاحيات خاصة بالمجلس المنتخب يؤدي إلى تفويض السلطة التشريعية ويقوي نفوذ السلطة التنفيذية ويقضي على الإرادة الشعبية المتمثلة في المجلس الوطني مما ينتج عنه القضاء على مبدأ استقلال السلطات وإلغاء مبدأ "الشعب مصدر السلطات جميعاً".

وحبذا لو تمّ سماع رأي اللجنة القانونية المكلفة من قبل سموكم فيما يختص بصلاحيات المجلس المعين وآلية تفعيل الدستور قبل إجراء الاستفتاء.

2- أن يتم توزيع القضايا المطلوب التصويت عليها والتي تضمنها الميثاق على عدة أسئلة تتناول كل من مسمى الدولة والمجلس المعين الجديد كل على حدة وأن يتم توضيح هذه القضايا للمواطن بشكل جلي ومفصل يقضى على أي التباس وغموض.

3- أن يتم الإعلان رسمياً بأن التعديلات الدستورية سيتم إدخالها عن طريق الآلية الدستورية التي تتمثل في المادة (104) وذلك عن طريق السلطة التشريعية المنتخبة. حيث أن أي تعديل من شأنه أن يضعف السلطة التشريعية يعد انتهاكاً صريحاً للدستور.

4- أنه في سياق توضيح القضايا المزمع عرضها للإستفتاء يجب التأكيد على أن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً وأنه لا توجد أية سلطة تعلو عليه، إن هذا التأكيد من شأنه أن يزيل المخاوف والشكوك التي انتابت المواطنين.

5- كون الإستفتاء حدث تاريخي يتعلق بمستقبل البلاد الدستوري والقانوني فإننا نؤكد على ضرورة وجود مراقبين دوليين إلى جانب الرقابة القضائية حتى يكسب هذا الإستفتاء مصداقيته. كما أن نجاح لهذا الإستفتاء يتوقف على تهيئة المناخ السياسي الصحي الذي لا يتوفر إلا بتلبية الشروط التالية:

1- إلغاء قانون أمن الدولة الذي رفضه المجلس الوطني السابق بجميع كتله النيابية وعلى أثره تمّ حل المجلس في أغسطس من العام 1975.

2- صدور مرسوم بقانون بالعمو العام عن جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الأستاذ عبد الوهاب حسين ورفاقه والسماح لجميع المبعدين بالعودة إلى أرض الوطن وبدون شروط أو قيود.

إننا إذ نوكد للمرة الثانية على دعمنا ومساندتنا لمشروعكم الإصلاحى فإننا نرى أن عدم تحقيق المطالب الخاصة بتنفيذ الإجراءات السلمية فيما يختص بالإستفتاء وكذلك المطالب المتعلقة بالإنتفاخ السياسى والمصالحة الوطنىة قد يضطر المواطنين لقول كلمة (لا) للميثاق الأمر الذى لا يرغب أى مواطن فى حدوثه.

إننا على ثقة تامة يا صاحب السمو فى أن حكمة سموكم ستفهم وجهة نظرنا المتعلقة بهذه المطالب الدستورية والإجرائىة التى هى ولا شك، مطالب نابعة من صدق توجهاتنا نحو إنجاح مشروعكم الإصلاحى الطموح.

ونحن إذ نكرر شكرنا وتقديرنا لسموكم على هذه المبادرات الخيرة فإننا نتطلع بكل ثقة وإيمان لتجاوب سموكم مع هذه المطالب المشروعة من أجل تعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم ومن أجل إحداث نقلة نوعية فى تاريخ العمل السياسى فى البحرين. والله نسال أن يحفظكم ويرعاكم.

لجنة العريضة الشعبية

4 فبراير 2001

فى اليوم التالى لتسليم هذه الرسالة وتوزيعها على وكالات الأنباء والصحف جاءت تعليقات الصحافة العربية فى الخامس من فبراير لتشيد بالموقف الإيجابى الذى وقفته لجنة العريضة حيال مبادرات الأمير الإصلاحىة. وقد علقت صحيفة الوطن القطرىة على هذه الرسالة بالقول: "فى رسالة مفتوحة إلى أمير البحرين عبّرت لجنة العريضة الشعبية التى جمعت فى العام 1994 عشرين ألف توقيعاً مطالبة بإعادة البرلمان، عن ترحيبها ومباركتها للإصلاحات التى بدأها الشيخ حمد بدءاً من الإعلان عن إجراء إنتخابات بلدية وانتهاء بإعداد الميثاق الوطنى. ودعت اللجنة التى كانت تضم 12 عضواً فى 1994 قبل سجن معظم قادتها، أمير البحرين إلى تهيئة المناخ السياسى الدسحى عبر إلغاء قانون أمن الدولة وإصدار قانون بالعفو للعام عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح لجميع البمعدين بالعودة إلى أرض الوطن بدون شروط أو قيود. وحول الإستفتاء الذى يفترض أن تشهد البحرين فى 14 و15 فبراير، أكدت اللجنة على ضرورة وجود مراقبين دوليين إلى جانب الرقابة القضائىة حتى يكتسب هذا الإستفتاء مصداقىته. ودعت إلى توضيح طبيعة العلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس المعين مؤكدة ضرورة تبيان صلاحيات المجلس المعين للتأكد من أنها لا تمس الدستور".

أما جريدة السفير اللبنانية، فقد أشارت إلى أن لجنة العريضة التي جمعت عشرين ألف توقيع وطالبت بإعادة البرلمان قد عبّرت بترحيبها ومباركتها الإصلاحات التي بدأها الشيخ حمد بدءاً من الإعلان عن إجراء انتخابات بلدية وانتهاء بإعداد للميثاق الوطني. وأضافت الجريدة القول إلى أن اللجنة قد دعت أمير البحرين لتهيئة المناخ السياسي الصحي عبر إلغاء قانون أمن الدولة وإصدار قانون بالعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح لجميع المبعدين بالعودة إلى أرض الوطن بدون شروط أو قيود.

وقد نشرت جريدة النهار اللبنانية نفس النص الذي نشرته السفير اللبنانية مع إضافة الفقرة الخاصة بمطالبة لجنة العريضة "بضرورة وجود مراقبين دوليين إلى جانب الرقابة القضائية حتى يكتسب هذا الإستفتاء صدقيته".

في نفس هذا التاريخ عقد ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة رئيس الوزراء بالنيابة مؤتمراً صحفياً تناول فيه العديد من القضايا التي تثير هاجس ومخاوف الحركة المطلبية وخاصة فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية. وقد جاءت تصريحاته وتفسيراته لتجيب على كثير من الأسئلة التي تشغل بال المعارضة ولتصب في ماعون التطمينات والعهود التي قطعها النظام على نفسه فيما يختص بهذه القضايا المصيرية.

وأول ما أكد عليه ولي العهد هو الإبقاء على دستور البلاد حيث قال: "لنا يوم عزنت في منصبى كولي عهد البحرين أقسمت أمام الله سبحانه أن أصون هذا البلد والدستور وأنا ساكون على الوعد وعلى العهد وسأحمي الدستور".

وزيادة في التأكيد قال ولي العهد ورئيس الوزراء بالنيابة أنه لن يكون هناك أي تغيير في الدستور بل هناك تعديلات من أجل أن يواكب التطورات المؤسساتية في البلاد. وبخصوص وظيفة المجلسين قال سموه أن المجلس النيابي المنتخب سيكون مجلساً تشريعياً وأن المجلس المعين هو مجلس إستشاري. وفي هذا السياق أوضح سموه أن العام 2003 سيكون أقصى تاريخ لتشكل وتحديد مهام المجلس المنتخب والمجلس الإستشاري.

وحول قرار العفو عن المبعدين قال سموه إنه بما أن العفو الأميري سيصدر عن سمو الأمير فإنه يترك قرار الإعلان عن تاريخه بما يراه مناسباً لذلك، لكن الأخبار السارة قادمة.

العفو العام عن المحكومين والموقوفين والسماح بعودة المبعدين والمنفيين

في التاسع والعشرين من فبراير 2000 تمّ إحضار عضو لجنة العريضة الشعبية الأستاذ عبدالوهاب حسين إلى محكمة أمن الدولة وذلك على إثر للتظلم الذي تقدم به محاميه. وبالرغم من أن قانون أمن الدولة قد حدد مدة الإعتقال بثلاث سنوات إلا أنه قد مر خمسة

أعوام ونصف تقريباً على اعتقال الأستاذ بما يتعارض وما نصت عليه المادة الأولى من هذا القانون. ومع ذلك فإن محكمة أمن الدولة أصدرت أمرها بتأجيل المحاكمة لمدة أربعة عشر يوماً. في الرابع عشر من مارس 2000 صدر حكم محكمة أمن الدولة بإطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب، لكن وزارة الداخلية رفضت الإمتثال للحكم وواصلت اعتقاله بما يعطي الدلالة على عدم تفيد السلطة بقانون أمن الدولة الذي وضعته بنفسها أو باحترام الأحكام التي تصدرها المحكمة التي شكلتها. بعد ثلاثة أيام من صدور الحكم أي في السابع عشر من مارس 2000 فاجأت السلطة المجتمع البحريني بإطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب لكنها عادت لتعتقله مرة ثانية بعد مرور ساعة واحدة على إطلاق سراحه. وقد تسبب هذا التصرف اللامسؤول والذي ينم عن الغطرسة والإستهجان ردود فعل المنظمات الحقوقية التي سارعت للتعبير عن استيائها واحتجاجاتها على هذه الخروقات والتجاوزات القانونية.

بعد مرور أحد عشر شهراً على هذه المحاكمة وإعادة الإعتقال تم إطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب في الخامس من فبراير 2001 ضمن المحكومين والموقوفين الذين تم إطلاق سراحهم بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 2001 بالعمو الشامل عن المحكومين والموقوفين والسماح بعمو المبعدين والمنفيين.

وبمناسبة العيد الثالث والثلاثين لتأسيس قوة دفاع البحرين قال الشيخ حمد في خطاب وجهه في هذه المناسبة: "تعلن للمواطنين الكرام أننا قد أصدرنا أمرنا بالعمو العام عن المحكومين والموقوفين في قضايا الأمن بحيث يشمل من تم الإفراج عنهم سابقاً ومن سيتم الإفراج عنهم حالياً". وأضاف: "كما أصدرنا أمرنا بتسهيل عمو من لا يزال من البحرينيين موجوداً خارج البحرين ممن يرغبون في العمو إلى الوطن في ظل القانون والنظام.

وينص مرسوم القانون على "عمو شامل عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني" مستثنياً "الجرائم التي نجم عنها موت شخص أو الجرائم الماسة بحياة الإنسان" والتي وردت في مواد محددة من قانون العقوبات.

كما يشمل العمو "الموقوفين والمتهمين والمحكوم عليهم ممن تسري عليهم أحكام القانون من المواطنين الموجودين داخل البلاد أو خارجها".

وأكد الأمير في خطابه أنه "لا فرق بين مواطن وآخر إلا بالمواطنة الصالحة القائمة على الإلتزام التام بالوحدة الوطنية والعمل المخلص لرفعة الوطن ومراعاة أمنه الداخلي والخارجي وازدهاره الإقتصادي وسمعته الدولية واحترام نظم البلاد ومصالحها العليا".

وقد كان لخطاب الأمير وصدور هذا المرسوم صدى إيجابياً في الداخل والخارج. وقد عبّرت لجنة العريضة عن فرحتها بهذه المبادرة الطيبة التي تفتح آفاقاً رحبة للوصول إلى التسوية السياسية بعيداً عن العنف.

كما رحبت المعارضة في المنفى بالإجراء الذي اتخذته الشيخ حمد لكنها طالبت بإلغاء حالة الطوارئ المفروضة على البلاد معتبرة أن العفو غير واضح في ما يتعلق بعودة المعارضين في المنفى.

وفي هذا الخصوص قال د. منصور الجمري المتحدث باسم "حركة أحرار البحرين" المتمركزة في لندن "ترحب بالإعلان ونأمل أن يكون باكورة خير لمزيد من الإصلاحات". لكنه عبّر عن شكوكه في ما يتعلق بشروط عودة المعارضين في المنفى معتبراً أن العفو "غير واضح" في هذا الشأن ومطالباً بإلغاء قانون الطوارئ ومحكمة أمن الدولة.

وقال أن قانون أمن الدولة مرفوض دستورياً وفي الموائيق الدولية، وأكد "أنه لا بد من توضيح في هذا الشأن". وأضاف أنه "إذا طلب منا أي تعهد (عند العودة) فسيكون مرفوضاً مسبقاً". وأوضح الجمري أن ما بين 300 و400 معارض بحريني يعيشون في المنفى.

وقد تناولت جريدة السفير في السادس من شهر فبراير 2001 هذا الحدث تحت عنوان "أمير البحرين يصدر عفواً عاماً في قضايا الأمن"، وقالت: "أعلن أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمس أنه أصدر أوامره بالعفو للعام عن المحكومين والموقوفين في قضايا الأمن وبتسهيل عودة البحرينيين في المنفى ممن يرغبون في العودة في ظل النظام والقانون وهو ما رحبت به المعارضة لكنها دعت إلى إلغاء حالة الطوارئ".

أما جريدة النهار اللبنانية فقد قالت في عددها الصادر يوم الثلاثاء الموافق 6 شباط (فبراير) 2001 ما يلي: "أمير البحرين يصدر عفواً عاماً عن الموقوفين في قضايا الأمن"

"قبل عشرة أيام من موعد الإستهفاء الشعبي على مشروع الميثاق الوطني الذي يقضي بإعادة الحياة النيابية، أعلن أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عفواً عاماً عن المحكوم عليهم والموقوفين في قضايا الأمن وبتسهيل عودة البحرينيين في المنفى ممن يرغبون في العودة في ظل القانون والنظام.

وقد نقلت الجريدة معظم خطاب الأمير الذي وجهه الى قوة دفاع البحرين في الذكرى الثالثة والثلاثين لتأسيسها وقالت أن الأمر الأميري ينص على "عفو شامل عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني" باستثناء تلك "التي نجم عنها موت شخص أو الجرائم الماسة بحياة الإنسان"، والتي وردت في مواد محددة من قانون العقوبات. وهو يشمل "الموقوفين والمتهمين

والمحكوم عليهم ممن تسرى عليهم أحكام هذا القانون من المواطنين الموجودين داخل البلاد أو خارجها".

لكن ما لفت نظرنا وشد انتباهنا هو تعقيب القيادي السابق في حركة أحرار البحرين الدكتور مجيد علوي على هذه الخطوة التي خطاها الأمير والتي عن طريقها لمكن قياس درجة التحول إلى المشروع. يقول الدكتور مجيد: "إن الأمير وفي بهذه الخطوة بوعده واستجاب للمشاعر العامة في البحرين التي تمّ التعبير عنها بالحوارات العامة أخيراً واستجاب لنبض الشارع في معالجة مخلفات الأحداث التي مرت على البحرين وبالتالي ساهم في لم شمل العوائل البحرينية سواء في ما يخص المعتقلين أو الموقوفين ورد الإعتبار للذين اعتقلوا سابقاً وأفرج عنهم أو لأولئك الذين في الخارج". وقد اعتبر الدكتور مجيد: "أن هذه الخطوة" ستعزز الثقة بين الأمير والشعب وستساعد على إيجاد أجواء إيجابية لمصلحة التصويت الإيجابي للميثاق الوطني". وأشار إلى أن: "الأمر يعود الآن إلى المواطنين والجهاز التنفيذي للدولة الذي عليه أن يطور مبادرة الأمير بحيث تتحرك الأجهزة المعنية لتنفيذها". ولم ينس الدكتور مجيد أن يناشد المعارضة في الخارج والمواطنين إلى مبادلة خطوات الأمير بخطوات من جانبها بإعطائه الثقة.

وفي هذا الخصوص يهمننا أن نسجل رد فعل منظمة العفو الدولية على هذه الخطوات الإيجابية حيث عبّرت عن إشانتها بقرار الأمير بالعفو العام الذي شمل حتى تاريخه 289 بحرينياً بالداخل و198 من البحرينيين في الخارج. وقالت المنظمة في بيانها الصادر في الثامن من فبراير أنها ترحب بالإفراج عن سجناء ومحتجزين سياسيين في البحرين وأشارت إلى أن إطلاق سراح المعتقلين "غير مشروط وأن أكثر من 108 من البحرينيين في الخارج قد تمّ إبلاغهم بالعودة".

وقال تقرير المنظمة أن وزارة الداخلية بادرت إلى إعلان أسماء المشمولين بالعفو وعددهم 289 بحرينياً في الداخل و108 في المنفى طلبوا من الحكومة العفو. وأشار التقرير أيضاً إلى أن بيان وزارة الداخلية في الخامس من فبراير أشار إلى أن العفو الخاص ببقية البحرينيين سيتمّ تنفيذه وفق نفس الإجراءات.

الاجتماع التاريخي بين الامير والعلماء في منزل السيد الغريفي

في السادس من فبراير 2001 قام أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة إلى منزل السيد علوي الغريفي بمنطقة النعيم وكان في استقباله أفراد عائلة الغريفي وسيد جواد الوداعي ورجال الدين والعلماء. ونيابة عن سيد علوي الغريفي قام سيد محمد جعفر

علوي الغريفي بإلقاء كلمة ترحيبية بالأمير. أما كلمة العلماء فقد وقع الاختيار على السيد عبدالله الغريفي لتلاوتها. والحقيقة أنها لم تكن ورقة بقدر ما كانت وثيقة تاريخية تناولت الثوابت الدستورية وعلى رأسها حاكمية الدستور على الميثاق والصلاحية التشريعية الكاملة للمجلس المنتخب والإسراع في تفعيل الدستور وهي نفس المطالب التي تم التأكيد عليها في رسالة العريضة إلى الأمير (راجع النص في الملحق). كما تناولت الورقة قضية البطالة إلى جانب المسائل الأخلاقية والدينية. وفي هذه المناسبة ألقى الأمير كلمة أشاد فيها بما حوته ورقة السيد الغريفي من مبادئ وأهداف وأكد سموه على ضرورة العمل وفق الدستور والمبادئ التي جاء بها مشروع الميثاق الوطني. وقال سموه أن دستور دولة البحرين قد وضعه المغفور له والده وأبناء شعبه وإنه ابن بار لعيسى بن سلمان ولشعبه. ويمكن القول أن هذا اللقاء اكتسب أهميته التاريخية من كونه نجح في الحصول على توقيع الأمير على ورقة المطالب كدليل وإثبات على موافقته عليها وهذا ما أراده السيد الغريفي من الأمير حتى تطمئن قلوب الحاضرين حسب تعبيره. ومن نافلة القول أن توقيع الأمير على المطالب والشروط التي حوتها قد حوّل الورقة إلى وثيقة تاريخية يعتد بها في المحافل الدولية على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من التعديلات الدستورية.

تجدر الإشارة إلى أن غياب الشيخ عبدالأمير الجمري عن هذه الجلسة قد أثار تساؤل لقوى السياسية والمهتمين بالشأن العام وذهب البعض إلى القول بأن استبعاد الشيخ كان متعمداً. وعندما ووجهت عائلة الغريفي بهذا السؤال الحرج كان جوابها أن البحرين تعيش وضعاً سياسياً جديداً وإن حرصهم على إنجاح زيارة الأمير اضطرهم إلى استبعاد الشيخ الجمري من أجل توفير الأجواء السياسية الملائمة.

اجتماع قصر الصافية

في ضوء ما أثارته لجنة العريضة في رسالتها إلى سمو الأمير بتاريخ 4/2/2001م من تحفظات ومآخذ على الميثاق وما طالبت بتنفيذه من خطوات وخاصة إلغاء قانون أمن الدولة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وبناء على الموقف الرفض الذي اتخذته أحرار البحرين تجاه التوقيع على الميثاق والذي جسده في بيانها الصادر بتاريخ 2001/2/8 تم عقد اجتماع موسع لعلماء الدين من الشيعة في منزل الشيخ عبدالأمير الجمري وذلك في الثامن من شهر فبراير 2001. وقد سبق هذا الاجتماع للزيارة التي قام بها الأستاذ محمد جابر صباح وعلي ربيعة للشيخ عبدالأمير الجمري وفيها قال الشيخ أنه بصدد الإنقاء مع العلماء ليعرض عليهم تحفظات لجنة العريضة وأنه

من خلال هذا الإجتماع سيقتراح تشكيل وفد لملاقة الأمير للتعبير عن مخاوفهم وهو اجسهم.

في مقابلته في جريدة الوقت بتاريخ 1 مارس 2006 يقول الاستاذ محمد جابر أنني اعطيت الضوء الأخضر للشيخ الجمري ليقوم هو ورفاقه من الدينين بزيارة الأمير من دون الوطنيين وأنه لو كان قد سمع هذا الكلام لتدخل لمنع الشيخ من القيام بهذه الزيارة خوفاً من التفریط في القضايا المهمة. والحقيقة أن ما قاله الأستاذ محمد جابر صحيح لكن الصحيح أيضاً هو أنه لم يكن بمقدور أعضاء لجنة العريضة في ظل هذه الظروف المستجدة والمتسارعة أن يفرضوا الوصاية على تحركات الشيخ وأن يمنعوه من التنسيق مع رجال الدين والذهاب معهم.

بلغ عدد الذين حضروا الإجتماع 28 عالماً وتمّ فيه استبعاد أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين والعلمانيين. وقد تمّ في هذا الاجتماع طرح ومناقشة التحفظات والمخاوف التي أثارها أحرار البحرين ولجنة العريضة في رسالتها إلى الأمير. وبعد مداولاتهم اتفقوا على تشكيل وفد من الشيخ عبدالأمير الجمري والسيد عبدالله الغريفي والأستاذ عبدالوهاب حسين والدكتور علي العريبي وذلك للقيام بزيارة للأمير. وقد تمّ عقد هذا اللقاء الطارئ في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الخميس الموافق 2001/2/8 في قصر الصافرية ولم يكن حاضراً من جانب سمو الأمير إلا سعادة وزير الدولة الأستاذ جواد العريض..

وفي هذا الاجتماع وعلى عكس توقعات الأستاذ محمد جابر ومخاوفه قام الوفد بطرح مجمل التحفظات التي أثارها الحركة المطلبية على سمو الأمير وأهمها مسألة ترجيح الميثاق على الدستور وموضوع إعطاء مجلس الشورى صلاحيات تشريعية وجعل الامير فوق كل السلطات.

وجوباً على هذه التساؤلات والمخاوف أكد الأمير أن الدستور فوق الميثاق وأن الدستور هو المرجعية السياسية وأن مجلس الشورى هو للإستشارة وأن التشريع محصور في المجلس الوطني المنتخب. وزيادة في التطمين طلب الوفد من الأمير أن يكلف وزير العدل بالإدلاء بتصريح صحفي حول هذه القضايا المهمة وقد تمّ ذلك بالفعل صباح اليوم التالي وهو يوم الجمعة.

أما فيما يتعلق بإلغاء قانون أمن الدولة فقد تعهد الأمير بتجميد القانون في الوقت الحاضر وأنه لن يتم اعتقال أي شخص بموجبه. كما وعد الأمير بإطلاق سراح باقي المعتقلين السياسيين قبل موعد الإستفتاء على الميثاق.

فور خروج الوفد من قصر الأمير اتصل الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين بحركة أحرار البحرين وأطلعوهم على هذه التطورات مطالبين إياهم بتعديل موقفهم ليتلاءم وهذه المستجدات. كما قام الأستاذ عبدالوهاب بالإتصال فوراً بأعضاء لجنة العريضة الذين كانوا يتابعون الموقف عن كثب وتم ترتيب إجتماع عاجل في منزله حضره كل من المهندس سعيد العسبول والمحامي عبدالله هاشم والأستاذ إبراهيم كمال الدين. كانت الساعة قد قاربت الحادية والنصف ليلاً عندما بدأ الأستاذ عبدالوهاب وبحضور الدكتور علي العريبي اطلاع أعضاء لجنة العريضة على نتائج اللقاء وبالأخص فيما يتعلق بتأكيدات الأمير وتطميناته حول كافة القضايا والمخاوف المطروحة في الساحة السياسية. وعندما سأل المهندس سعيد العسبول عن ماهية الضمانات التي تضمن تحويل هذه التطمينات والعود إلى واقع ملموس، أجابه الأستاذ عبدالوهاب حسين وباستغراب شديد كيف نطلب من الأمير إعطاءنا ضمانات وهو الذي أكد لنا بنفسه تجاوبه مع هذه المطالب؟.

في اليوم التالي لهذا الإجتماع وهو يوم الجمعة الموافق التاسع من شهر فبراير جرى الإتصال بين أعضاء لجنة العريضة وحركة أحرار البحرين في لندن لتبادل الرأي في هذه المستجدات وأخذ موقف موحد تجاهها. وقد بادر أعضاء لجنة العريضة بالترحيب بهذا الإتفاق وركزوا على نقل النتائج الإيجابية التي توصل إليها الوفد مع الأمير في محاولة لإقناع حركة الأحرار في السير في ركاب هذه المصالحة. لكن حركة أحرار البحرين عبّرت عن مخاوفها من أن تذهب هذه الوعود أراج الرياح، ومع ذلك وبعد جهد جهيد تمّ الإتفاق بين الطرفين على أن تقوم الحركة بتعديل موقفها الراض وذلك بإصدار بيان جديد شريطة أن لا يتضمن البيان دعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم وأنها ستترك حرية التصويت للمواطنين أنفسهم. ولم يمض وقت طويل على هذا الحدث حتى أثبتت الأيام صحة موقف حركة أحرار البحرين من هذا الإتفاق.

في نفس هذا اليوم وهو يوم الجمعة نقلت الصحافة المحلية تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقده الشيخ عبدالله بن خالد وزير العدل والشؤون الإسلامية رئيس اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع الميثاق الوطني وذلك بناء على تعليمات الأمير. وقد أكد الوزير في رده على استفسارات الصحفيين أن المجلس النيابي المنتخب انتخاباً حراً مباشراً والذي جاء في مشروع الميثاق هو المجلس المناط به المهام التشريعية في الدولة وأن للمجلس المعين سيكون للمشورة والرأي وذلك كما هو معمول به في النظم الديمقراطية للعريقة التي تتبع نظام المجلسين. وفي معرض حديثه للصحفيين قال الشيخ عبدالله أن أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد أكد على هذه المبادئ من خلال لقاءاته وأحاديثه مع

فعاليات المجتمع البحريني. وأضاف وزير العدل في معرض حديثه أن ميثاق العمل الوطني لا يلغي الدستور وإنما يفعله وهو آلية الدخول في مرحلة التحديث والتجديد نحو الحياة الديمقراطية المستقرة في البحرين وأن الميثاق لا يتضمن أي عبارة أو بند يناقض الدستور أو يفرض فيه بل إن كل ما جاء في الميثاق تعزيزاً لمبادئ الدستور وتأكيداً له.

بيان لجنة العريضة حول التصويت على الميثاق

في ضوء هذه التطورات المتسارعة عقدت لجنة العريضة اجتماعاً عصر يوم الجمعة وبعد استعراض تفاصيل الحديث الذي جرى مع أحرار البحرين في لندن تطرقت اللجنة إلى الإتفاق الذي تمّ في قصر الصافرية وما لحقه من مؤتمر صحفي لوزير العدل. وقد تمّ في هذا الإجتماع و بإجماع جميع الأعضاء الموافقة على الميثاق الوطني واتفقوا على إصدار البيان التاريخي التالي الذي يدعو المواطنين للمشاركة وقول كلمة (نعم) للميثاق. وقد وقع على هذا البيان جميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية :

بيان سياسي هام

في ضوء المستجدات المتلاحقة في الساحة السياسية والمتمثلة في مبادرات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بإصدار العفو العام عن جميع المعتقلين والمحكومين والمنفيين ومن أجبرتهم ظروف العمل السياسي على البقاء في الخارج وكذلك وعده الكريم بأن الإفراج سيشمل أيضاً من تبقى في السجن من المحكومين في قضايا أمن الدولة.

وتجاوباً مع تأكيدات سموه فيما يختص بالإيضاحات المتعلقة بالمجلس الوطني وأنه سيظل صاحب السلطة التشريعية وفقاً لأحكام الدستور ونصوصه وأن المجلس المعين هو للمشورة والرأي فقط.

وبالإضافة إلى تأكيدات سموه بأن جميع التعديلات الدستورية سوف تتم طبقاً للدستور وأن قانون أمن الدولة قد توقف للعمل به فإن لجنة العريضة الشعبية تقديراً منها لهذه المبادرات الخيرة وما تم تحقيقه من إنجازات ترفع إلى سموه الكريم أصدق آيات الشكر والتقدير على ما ساد البلاد من انفتاح سياسي وأجواء ديمقراطية أشاعت الأمل والتناؤل ببناء دولة القانون والمؤسسات.

بناء على ما تقدم فإن لجنة العريضة وهي تؤكد على الوحدة الوطنية وتشيد بالتلاحم الشعبي نحو التمسك بالدستور، تؤكد في الوقت نفسه على الإجماع الوطني في هذا

المنعطف من تاريخ بلادنا الحبيبة ونقول كلمة "نعم" لميثاق العمل الوطني ونعتبر الميثاق مدخلاً لمزيد من الإصلاحات السياسية.

أعضاء لجنة العريضة الشعبية

الشيخ عبدالأمير الجمري / الأستاذ محمد جابر صباح / الأستاذ علي ربيعة /
المحامي أحمد الشملان / الأستاذ ابراهيم كمال الدين / الأستاذ عبدالوهاب حسين /
المحامي عبدالله هاشم / الدكتورة منيرة فخرو / المهندس هشام الشهابي / الأستاذ عيسى
الجودر / المهندس سعيد العسبول.

تحريراً في 9 فبراير 2001

وقد كان لهذا البيان رد فعله الايجابي في الأوساط الشعبية التي كانت تنتظر على أحر من الجمر قرار لجنة العريضة وموقف حركة أحرار البحرين في هذا المنعطف، السياسي الخطير. وقد تواكب صدور بيان لجنة العريضة مع صدور بيان الوفد العلمائي الذي كسب أهميته التاريخية من كونه صادراً من الجهة التي عقدت اللقاء مع الأمير ولديها كل التفاصيل المهمة عن هذا الإجتماع وخاصة ما ورد على لسان الأمير من تأكيدات وتطمينات فيما يتعلق بدور الغرفة المنتخبة كسلطة تشريعية وانتصار دور المجلس المعين على المشورة فقط. كما تحدث البيان عن عملية التنسيق بين الوفد العلمائي وكل من لجنة العريضة وحركة الأحرار حول مسألة توحيد الموقف حيال المشاركة في عملية التصويت على الميثاق. وهذا هو النص الكامل لبيان العلماء :

بيان العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ومن سار على نهجهم إلى قيام يوم الدين.
أيها الشعب الكريم:

تعيش البحرين إرهابات مرحلة جديدة في حياتها السياسية تمر عبر ميثاق العمل الوطني الذي سوف يطرح قريباً للإستفتاء الشعبي ولا يسعنا إلا أن ننوه بهذا التوجه البناء عند صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله تعالى، فيما طرحه من مشروع حضاري يهدف

إلى رفع حالة الإحتقان والتعقيد في الأجواء السياسية والأمنية التي عصفت بوطننا المعطاء رداً من الزمن، تعثرت خلالها مسيرتنا التتموية.

أيها الشعب الكريم:

إن نظرة فاحصة في هذا الميثاق تثير أمام المهتمين في الشأن السياسي والقانوني عدداً من الإعتراضات والتحفظات بجملة من المفردات التاريخية أو السياسية أو العلمية أو القانونية كما ورد ذلك في أدبيات كثير من المختصين والمهتمين بالشأن العام ويمكن إيجاز أهم تلك التحفظات فيما يلي:

1- هناك فروق في الصياغة بين بعض بنود الدستور والميثاق، ترجح فيها صيغة الميثاق، كالمادة التي تتحدث عن كون الأمير على رأس السلطات الثلاث، ولمن تكون الحاكمة في مثل هذه الحالة؟.

2- يتضمن الميثاق أموراً يفضي إقرارها إلى تغيير مواد دستورية كتغيير مسمى البحرين إلى "مملكة" وتكون السلطة التشريعية من مجلسين، فما هي آلية تغيير هذه المواد الدستورية؟ هل سيتم عبر الآلية التي رسمها الدستور نفسه وهو عن طريق قرار المجلس المنتخب؟ أم عن طريق الإستفتاء الشعبي على الميثاق وما مدى دستورية هذا الطريق؟

3- هناك ضبابية في نص الميثاق المتعلق بالسلطة التشريعية فيما يتعلق بصلاحيات كل من المجلسين وطبيعة العلاقة بينهما.

وبعد إثارات كثيرة وجادة من قبل قطاعات شعبية كبيرة قام بعض المسؤولين بالإدلاء بتصريحات إيضاحية حول التحفظات السابقة كتصريح سمو الأمير حفظه الله تعالى لسماحة الشيخ الجمري بتاريخ 27/1/2001 م بأن الدستور لن يمس وأن التغيير سيتم عبر الآلية التي حددها دستور 73 وأن حق التشريع هو من صلاحيات المجلس المنتخب دون المجلس المعين الذي يمارس دوراً إستشارياً فقط، وكتأكيد سموه الموافقة على جميع ما تضمنته الكلمة التي ألقاها سماحة السيد عبدالله الغريفي أثناء الزيارة التي قام بها سمو الأمير إلى مجلس سماحة السيد علوي الغريفي وقد جاء هذا التأكيد خطياً حيث وقع سموه على نص الكلمة بقوله "بكل المحبة والتقدير أضم صوتي معكم". كما أجاب على بعض تلك التحفظات سمو ولي العهد حفظه الله تعالى في مؤتمره الصحفي الذي عقده بتاريخ 2001/2/4 وأيضاً عدد من المسؤولين في الدولة.

وبسبب المزيد من الإستفسارات الملحة على ضرورة كشف للغموض الذي يكتنف ما تقدم من تحفظات كما ورد ذلك في إجتماع العلماء في مجلس سماحة الشيخ عبدالأمير الجمري يوم الخميس تاريخ 2001/2/8م، وبيان حركة أحرار البحرين الإسلامية الصادر بتاريخ 2001/2/8م وما أثارته لجنة العريضة في رسالتها إلى سمو الأمير بتاريخ 4/2/2001م، تمّ عقد لقاء طارئ مع سمو الأمير حفظه الله تعالى في الليلة المنصرمة بتاريخ 2001/2/8م في قصر الصافرية حضره سماحة الشيخ الجمري وسماحة السيد عبدالله الغريفي والأستاذ عبدالوهاب حسين والدكتور علي العربي.

ومن جانب سمو الأمير حضر سعادة وزير الدولة الأستاذ جواد سالم العريض، وقد أبدى سمو الأمير رحابة صدر في هذا اللقاء مجيئاً بكل إيجابية وشفافية على كل ما طرح على سموه فأكد على أن الدستور لن يمس وأن البنود المشتركة في الموضوع بين الدستور والميثاق وتختلف في الصياغة فإن الحاكمة في فهمها وتفسيرها سيكون حسب ما جاء في الدستور، وإن المجلس المعين إستشاري لا يملك بأي حال من الأحوال حق التشريع وصلاحيّة منع وإيقاف صدور قرارات المجلس التشريعي المنتخب، وإنه سيقوم بتكليف وزير العدل باعتباره رئيساً للجنة العليا لصياغة الميثاق بالإدلاء بتصريح إعلامي يتضمن الأمرين السابقين، صبيحة هذا اليوم 9/2/2001م وقد صدر ذلك بالفعل. وفيما يتعلق بأمر المحكومين ممن لم يشملهم العفو الأميري أكد سموه بكل محبة وعطف على أنه سوف يصدر أوامره بإطلاق سراحهم جميعاً قبل موعد الإستفتاء وسوف يقوم هو شخصياً بتحمل مسؤولية دفع الديات لأصحابها، كما أكد سموه بأن قانون أمن الدولة مجمد حالياً وأنه لن يوقف شخص بعد اليوم استناداً إلى هذا القانون، ووعد سموه أيضاً بإعادة فتح بعض المؤسسات المغلقة لأسباب أمنية كجمعية التوعية الإسلامية وحوزة سماحة الشيخ الجمري وقد تمّ فتح هذه الحوزة بالفعل صباح هذا اليوم.

وقد وجدنا في كل تلك الحثيات ما يجيب على التحفظات السابقة ويشكل أرضية لإجماع وطني لدعم الميثاق. وقد وعدنا سمو الأمير بأن نتحرك في ذات الليلة للحصول على أكبر قدر ممكن من الإجماع الوطني للتصويت بنعم للميثاق، وقد تحركنا فعلاً من أجل ذلك وعقد لقاء مع بعض أعضاء لجنة العريضة وتمّ التوصل معهم إلى نتيجة بقرار نعم للميثاق، استناداً للمعطيات الجديدة المتمثلة في نتائج إجتماع الأشخاص الأربعة مع سمو الأمير وأن بياناً سوف يصدر عنهم بهذا الخصوص. كما تمّت عدة اتصالات مع

أعضاء من حركة أحرار البحرين الإسلامية وتمّ التوصل معهم إلى قرار يفضي بمراجعة موقفهم المعبر عنه في بيانهم الصادر بتاريخ 2001/ 2/8م وأن بياناً آخر سوف يصدر عنهم لاحقاً يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة سالفه الذكر.

وبعد هذا التوضيح التفصيلي نحمد الله عزّ وجل على وحدة الموقف الوطني الشعبي تجاه التصويت بنعم للميثاق مما يعكس على تحقيق وحدة وطنية متميزة وتلاحم بين القيادة والشعب من أجل حركة تنموية شاملة تواكب جميع المستجدات وتواجه جميع التحديات وبناء مستقبل زاهر للوطن والمواطنين.

أيها الشعب الكريم:

لا يسعنا في نهاية هذا البيان إلا أن نؤكد بأن تطّعت شعبنا نحو غد أفضل، ما كانت لتشق طريقها نحو التحقق لولا الجهود المضنية وللولايا الحسنة لصاحب السمو أمير البلاد حفظه الله تعالى والمسعاي الحميدة الجادة لأبناء هذا الشعب بكل فصائله وقواه ضارعين إلى المولى عزّ وجل أن يسند خطى البحرين أميراً وحكومة وشعباً في طريق الخير ويأخذ بأيدينا لما فيه خير وصلاح الوطن والمواطنين مؤكداً عزمنا على أن نقف حكومة وشعباً يداً واحدة من أجل تحقيق تلك الأهداف العظيمة.. ونؤكد في ختام هذا البيان على الثوابت التالية:

1- الحفاظ على الهوية الإسلامية للبحرين.

2- الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية لهذا البلد.

3- الحفاظ على الصيغة الدستورية للنهج السياسي.

وأخيراً نضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يمنّ علينا وعلى جميع المسلمين بوحدة الكلمة وتلاحم الصف ويسدد على درب الخير خطانا حاكمين ومحكومين إنه قريب مجيب الدعاء، والسلام عليكم.

الموقعون:

الشيخ عبدالأمير الجمري، السيد عبدالله الغريفي
الأستاذ عبدالوهاب حسين، الدكتور علي العريبي

تحريراً في 9 فبراير 2001

وتعبيراً عن رضاه وسعادته باللقاء الذي تمّ بين الأمير والوفد العلماني الشيعي جاءت الخطبة التي ألقاها سماحة الشيخ عبدالأمير منصور الجمري يوم الجمعة الموافق 2/9/2001م في جامع الإمام الصادق بالدراز مشحونة بالتفاؤل والأمل ومليئة بالعواطف الجياشة التي جاءت انعكاساً لأجواء الإنفراج السياسي. يقول الشيخ الجمري: "إن البحرين تستعد في هذه الأيام للدخول في مرحلة تمثل منعطفاً خطيراً في تاريخها السياسي وتكثن بها مسيرة هذا القرن. وقال إن ميثاق العمل الوطني الذي سيجري الإستفتاء الشعبي عليه قريباً يمثل وثيقة عهد وورقة عمل لتفعيل الدستور، وسيكون لتطبيقه بصدق وأمانة وشمولية إنعكاسات إيجابية في المحافظة على ما تم تحقيقه من إنجازات ومكتسبات وطنية، وفي فتح آفاق واعدة لمستقبل زاهر لمسيرة التنمية في البحرين على المستوى السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

وأضاف الشيخ عبدالأمير أنه قد تجسدت بوادر مرحلة التغيير في انفتاح سمو الأمير على قواعده الشعبية انفتاحاً ملحوظاً وفي إصداره العفو العام عن المعتقلين والمبعضين. ونوه بهذه الخطوات التي تبناها أمير البلاد، وقال إنهم يقرأون فيها مشروعاً حضارياً يتوافق مع مجريات الزمن وتطورات الأحداث على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ويدفع بالبحرين قدماً لتتبوأ موقعاً متميزاً في منظومة الأسرة الدولية. وخطب في كلامه الأمير قائلاً: إن صاحب العظمة قد مدّ يده ليصافح من يعينه على أداء الأمانة في طريق البناء والعتاء وأن هذه هي يده يمدّها اليوم إلى سموه معاهدة بالوقوف معه يدأ بيد في خندق واحد للتعاون من أجل إعلاء كلمة الحق وتحقيق ما فيه صالح وخير هذا الوطن الذي لا نسمح لأنفسنا بالتفريط في حقوقه أو التقاعس في أداء ما يجب علينا تجاهه. وأضاف للشيخ: "إنه على ثقة من أن جماهير الشعب الوفي سوف ترد على تحيته بأحسن منها، فمنه العطاء ومن الشعب الإخلاص والوفاء".

ولم ينسَ الشيخ الجمري التضحيات الجسام التي قدمها شعب البحرين فاستأنن الحضور في أن يوجه جزيل شكره وصادق امتنانه وتحياته لهم ولكل من ساهم من أبناء وبنات هذا الشعب العظيم على كل ما بذلوه من تضحيات جسيمة وعمل نؤوب وسعي حثيث في طريق الإصلاح والتنمية بوعي وبصيرة وحزم.

وتطرق الشيخ إلى دور المواطنين في التغيير فقال: "إن رياح التغيير ما كانت لتلهب اليوم علينا لولا جهودكم المباركة التي سوف يسجلها لكم التاريخ بكل فخر واعتزاز، وأنه يسأل الله أن تستمر لتحقيق المزيد من الرفعة والمجد للوطن والأمة. وقبل أن ينتقل إلى

المسرح الدولي اختتم هذا الموضوع بمناشدته المواطنين بأن يهبوا جميعاً للإنخراط الجاد في مسيرة البناء والتنمية وتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة وتحقيق روح الأسرة الواحدة التي لا تعرف التمييز بين أفرادها على أساس الفوارق العرقية أو الإнтماءات المذهبية والفكرية والتي تواجه قدراً مشتركاً في آمالها وتطلعاتها نحو غد مشرق يتمتع فيه المواطن بكامل حقوقه وحرياته. واختتم كلامه بدعوة الجميع إلى تكثيف جهودهم في سبيل تعزيز سلامة النسيج الوطني لرتق ما انفتق منه، ورأب ما انصدع.

تصريح حركة أحرار البحرين الإسلامية حول الإستفتاء

في ضوء المستجدات والتطورات المتسارعة في الساحة السياسية وبناء على الإتفاق الذي تم بين لجنة العريضة وحركة أحرار البحرين أصدرت حركة الأحرار في العاشر من فبراير البيان التاريخي التالي الذي عكّلت فيه من موقفها تجاه التصويت على الميثاق وهذا هو نص البيان:

"إلحاقاً بالبيان الذي صدر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية في 8 فبراير 2001 والذي دعا للتصويت بـ (لا) للميثاق الوطني الذي طرحه الأمير، وذلك بسبب تعارضه مع دستور البلاد للعام 1973، وللأسباب الأخرى التي تطرق لها البيان، فإنه حدثت مستجدات إيجابية منذ صدوره تستلزم منا وقفة أخرى كما وعدنا بذلك.

وبعد الخطاب الذي طرحه كل من الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين يوم الجمعة 9 فبراير 2001 الذي أكد فيه على موافقة الأمير على نقطتين أساسيتين وهما حصر صلاحية التشريع بالمجلس الوطني المنتخب وفقاً لدستور 1973 وحصر دور مجلس الشورى المعين بتقديم المشورة، وتأكيد على أن الدستور هو المرجعية وله الحاكمية على الميثاق، ومن ثم دعوتهما لإقرار الميثاق المعروض للإستفتاء،

وبعد الإطلاع على التصريح الذي أدلى به وزير العدل بعد اجتماع الأمير مع الشيخ عبدالأمير الجمري والسيد عبدالله الغريفي والأستاذ عبدالوهاب حسين والدكتور علي العريبي، وهو التصريح المنشور في الصحافة المحلية في صباح يوم الجمعة 9 فبراير 2001 الذي أكد فيه على أن الدستور هو المرجعية للعمل السياسي وأن المجلس المنتخب هو المخول بإصدار التشريعات وأن مجلس الشورى تتحصر مهمته بتقديم المشورة، وفي إثر صدور بيان لجنة العريضة الشعبية في 9 فبراير 2001 المتناغم مع الموقف الداعي للموافقة على الميثاق، ورغبة في تحقيق الإجماع الوطني في هذه المرحلة تتويجاً للجهود

الخيرة التي بذلت خلال السنوات الماضية، ومنع تداعي الموقف الشعبي إذا اختلفت المواقف والتوجهات، وتقديراً للقرارات التي اتخذها الأمير في الفترة الأخيرة وخصوصاً إطلاق سراح أغلب المعتقلين السياسيين والسماح لعدد من المبعدين بالعودة إلى البلاد، ورغبة في التعبير عن حسن النوايا والتطلع للمستقبل بروح الأمل وعدم الجمود عند مآسي الماضي القريب، واعترافاً بقدسية الأهداف التي سالت من أجلها دماء الشهداء وعانى في سبيلها الأحرار الشرفاء في السجون والمنافي، وبعد دراسة المعطيات المستجدة:

فقد قررت الحركة تجميد بيانها الصادر في 8 فبراير 2001.

إن حركة أحرار البحرين الإسلامية لا تعتبر نفسها وصية على شعب البحرين بل إنها تطرح إمكانياتها في خدمة القضايا المقدسة التي ضحى من أجلها جميع المخلصين. إن للحركة تؤمن بسيادة الشعب على ذاته وتؤمن بحقه في تقرير مستقبله، ولذا فإن لكل مواطن الحق في أن يعبر عن رأيه بحرية ويختار ما يراه مناسباً بعد تحكيم عقله وموازنة الوعود المطروحة أمامه مع إمكانية تحقيقها في المستقبل المنظور.

وإننا إذ نأمل أن تتحقق الوعود التي ذكرها الأمير أمام الرموز الشعبية، فإنا ندعو الله أن يوفقنا أن نبقى أوفياء لدماء الشهداء الطاهرة وأن يجعلنا ممن ينتصر به لدينه وأن يمدنا بعونه لخدمة شعبنا العظيم".

بيان السفارة الأمريكية حول العملية الإصلاحية

لم يكن مستغرباً أبداً أن تكون السفارة الأمريكية الوحيدة من بين جميع السفارات العاملة في البحرين التي تبادر بإصدار بيان يتعلق بالتطورات السياسية في البحرين. فهذا الإهتمام بالشؤون الداخلية نابع من تلك العلاقة القوية التي تربط الولايات المتحدة بحكومة البحرين وذلك منذ توقيع اتفاقية القاعدة العسكرية الموجودة بمنطقة الجفير. في عام 1991 وأثناء بداية الحديث عن إصدار العريضة النخبوية كنت من ضمن المدعوين في حفل الغداء بمنزل الملحق السياسي بالسفارة. وتطرق الحديث عن الأوضاع الداخلية، فقلت للسفير الأمريكي إننا بصدد إصدار عريضة نخبوية تطالب بعودة للبرلمان وتفعيل الدستور المعطل، وإننا في هذا المجال نحتاج إلى تأييدكم ومساندكم. وردَّ السفير بالقول: كيف تطلبون منا المساندة وأنتم الذين أنرتم موضوع القاعدة في المجلس الوطني وطالبتكم بإلغاء الإتفاقية. والحقيقة أن هذا الجواب كان مفاجئاً ولم أكن أتوقعه بعد مضي ما يقارب السبعة عشر عاماً على طرحه في المجلس.

وفي اعتقادي أن أحد الأسباب التي عجلت بحل المجلس الوطني هو تطرق المجلس النيابي لموضوع القاعدة البحرية والمطالبة بإلغاء إتفاقيه التسهيلات البحرية للولايات المتحدة. وللأمانة التاريخية لا زلت أتذكر نصيحة النائب الأستاذ جاسم مراد لي عندما قال: "موضوع القاعدة موضوع حساس جداً وأنه سيغضب الإدارة الأمريكية، وإن حكومة البحرين ستستخدم هذا الموضوع من أجل تأليب الإدارة الأمريكية على المجلس من أجل إنهاء التجربة البرلمانية. لكننا في كتلة الشعب وفي ظل الظروف الدولية التي كان يتحكم فيها نظام القطبين كنا نتعامل مع هذه القضية من منطلق الإيمان بالمبادئ التي لا تسمح بالتواجد الأجنبي على أراضي البحرين مهما كانت النتائج خاصة وإن البرنامج السياسي لكتلة الشعب قد وضع مسألة التخلص من القواعد الأجنبية كأحد أهدافه الوطنية.

هذه المقدمة التاريخية ضرورية جداً من أجل فهم مغزى بيان السفارة الأمريكية ولمعرفة ما إذا كانت الإدارة الأمريكية بصدد دعم الديمقراطية الحقيقية التي تسمح بمجئ مجلس وطني يتمتع بنفس تلك الصلاحيات المنصوص عليها في دستور 1973 أم أنها على علم مسبق بحجم المشاركة الشعبية في صنع القرار ومحدودية صلاحيات السلطة التشريعية. وأن المجلس القادم سوف لن يكون بمقدوره أن يصوت في يوم من الأيام على إلغاء إتفاقيه التسهيلات الممنوحة للأسطول الخامس في الجفير. وفي سياق هذا الحديث وجب الإشارة إلى جواب الأمير الشيخ حمد على سؤال أحد الصحفيين حول التواجد العسكري الأمريكي في البحرين وذلك بعد لقائه مع وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد في البنجابون بتاريخ 8 مايو 2001. فقد قال إن هذا التواجد شيء طبيعي وهو جزء من عملية الإستقرار والنمو والسلام وليس هناك ما يؤثر على العلاقات الثنائية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية أو علاقات واشنطن مع دول المنطقة.

نعود إلى بيان السفارة الذي صدر في المنامة في الحادي عشر من فبراير 2001 كتعليق على مبادرات الأمير الإصلاحية فنقول إنه عبّر عن ترحيب الإدارة الأمريكية بالإصلاحات السياسية التي يجريها أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة معتبرة أنها تسهل إحلال الديمقراطية في هذا البلد.

وقال البيان إننا: "ترحب بكل الإجراءات التي تهدف إلى تسهيل المشاركة في الحياة السياسية بما في ذلك التطورات السياسية الأخيرة في البحرين" مشيرة إلى أن "العفو الذي أصدره الأمير عن مئات السجناء السياسيين والإستفتاء على الميثاق الوطني في الأسبوع المقبل يشكلان أيضاً خطوتين إيجابيتين على طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان".

الإستفتاء على الميثاق

كانت الفكرة في البداية أن يتم إقرار الميثاق بواسطة المؤتمر الشعبي العام كما نصّ على ذلك الأمر الأميري رقم 36 لعام 2000. وعلى أساس هذه الفكرة دار الجدل في الساحة السياسية حول طريقة تشكيل المؤتمر الشعبي وهل سيكون بالانتخاب أم بالتعيين وهل سيكون ممثلاً للجمعيات الأهلية والمهنية أم من غيرها. لكن الأمير فاجأ الجميع بإلغاء هذه الفكرة واستبدالها بفكرة الإستفتاء للشعبي على الميثاق. وفي الإحتفال الذي أقيم بمناسبة رفع مشروع الميثاق الوطني إلى الأمير مساء الثالث والعشرين من شهر ديسمبر 2000 أعلن ان مشروع ميثاق العمل الوطني سيتم طرحه في استفتاء شعبي عام حسب النظم والإجراءات المتعارف عليها بهذا الشأن لاستطلاع رأي الشعب فيه.

وأضاف الأمير القول بأنه بعد أن يطمئن إلى القبول العام لمشروع الميثاق سيقره ويعتمده مرجعاً لمسيرتنا الوطنية نسير على هديه في عملنا للوطني ونواصل به مسيرتنا ونستكمل على أساسه تحديث مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية". وقال الأمير إن يده ممدودة إلى كل بحريني وبحرينية كما امتدت في بيعة العهد وكما ستمتد في بيعة للتجديد. و"إننا بكل الثقة والإعتزاز نتسلم منكم مشروع الميثاق، وثيقة للعهد كما أرتتموه وسيكون موضع عنايتنا وتقديرنا".

في هذه الأجواء المشحونة بالتفاؤل والغارقة بحسن النوايا جرى الإستفتاء على ميثاق العمل الوطني في يومي الرابع عشر والخامس عشر من فبراير 2001. وقد توافد الناخبون على صناديق الإقتراع للإدلاء بأصواتهم بحماس شديد يحدهم الأمل بميلاد المملكة الدستورية. وفي اليوم السادس عشر أعلنت الحكومة النتيجة وكانت 98.4% لصالح الميثاق وهو ما يعد تفويضاً شعبياً ساحقاً للأمير لتنفيذ المشروع الإصلاحي حسب ما تمّ التوافق عليه بين القيادة السياسية ورموز المعارضة وممثلي الحركة الدستورية.

بعد الإستفتاء على الميثاق بيومين أي في الثامن عشر من فبراير صدر المرسوم الأميري رقم 10 / 2001 بإلغاء قانون أمن الدولة، وكذلك محكمة أمن الدولة، وهي خطوة استقبلت ببهجة شعب البحرين ولاقت تأييد واستحسان للمعارضة السياسية في الداخل والخارج. كما باركت هذه الخطوة منظمات حقوق الإنسان في الخارج.

وكانت حركة أحرار البحرين في لندن هي الوحيدة من بين القوى الوطنية البحرينية التي عبّرت عن رد فعلها الإيجابي حيث بادرت بإرسال تهنئة إلى الأمير وذلك في الثامن عشر من شهر فبراير 2001 وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله

أمير دولة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

نتقدم لسموكم معبرين عن شكرنا وتقديرنا للخطوات الإيجابية التي قمتم بها منذ استلامكم مقاليد الحكم. فعلى أيديكم تحققت مطالب شعب البحرين التي ناضل من أجلها منذ 25 عاماً، ونحن على ثقة بأن تفعيل دستور البلاد الذي أقرتموه سموكم سوف يبدأ عهد الديمقراطية وحكم القانون بإذن الله.

إن قراركم الحكيم بإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة هذا اليوم قد أعاد الأمن والطمأنينة إلى نفوس الأمهات وأزاح كابوساً ثقیلاً خنق الأنفاس على مدى 25 عاماً فجزاكم الله خير الجزاء.

ندعو الله العلي القدير أن يجعل مستقبل البحرين - في عهد الإنفتاح الذي بدأتموه - واحة آمنة مطمئنة يسودها العدل والحرية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وقد وقع على الرسالة كل من د. سعيد عبدالنبي الشهابي، د. منصور عبدالأمير

الجمري ود. علاء حسن اليوسف.

أما الأستاذ عبدالوهاب حسين فقد كان له تصريح نشرته جريدة النهار اللبنانية تحت عنوان "معارض بحريني مؤيد للإصلاحات" وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 20 فبراير 2001. وتكمن أهمية هذا التصريح في أن الأستاذ عبدالوهاب ذهب بعيداً جداً في تناوله بالخطوات الإصلاحية إلى درجة أنه عبّر عن استعداده للتسويق بين الحكومة ومعارضها الخارج. ومن خلال هذا التصريح الذي ننشر معظم فقراته أمكن قياس درجة التفاؤل والثقة التي أولاهما الأستاذ للمشروع الإصلاحي:

في بداية التصريح تطرقت الجريدة إلى المرسوم الأميري الذي تمّ بموجبه إلغاء قانون أمن الدولة واعتبرت أن ذلك يشكل خطوة أولى نحو تطبيق الميثاق الوطني الذي وافق عليه البحرينيون بغالبية ساحقة في استفتاء أجري الأربعاء والخميس الماضيين. بعد ذلك أعلنت الجريدة أن المعارض البحريني عبدالوهاب حسين الذي أفرج عنه في وقت سابق من هذا الشهر بعفو أميرى بعدما أمضى أكثر من خمس سنوات في السجن يساند الإصلاحات التي يقوم بها أمير البحرين وأنه يعد بالإضطلاع بدور المنسق بين أقطاب المعارضة والحكومة البحرينية لتثبيت الأمن.

وفي معرض حديثه قال الأستاذ عبدالوهاب: "إننا كمعارضين نقم كل الدعم والمساندة للأمير من أجل إنجاز هذه الإصلاحات لخدمة الوطن والمواطنين. وإن الإجراءات الأخيرة جاءت نتيجة قراءة صحيحة للواقع من قبل الأمير والمحيطين به والشجاعة التي تحلى بها الأمير في اتخاذ الإصلاحات والخطوات اللازمة للخروج من النفق للمظلم".

لكن ما كان خافياً على لجنة العريضة وتمّ اكتشافه من خلال هذا التصريح هو طلب الأستاذ عبدالوهاب الإجتماع مع الأمير للمساعدة في التنسيق بين الحكومة والمعارضين في الخارج والذين تمّ نفي بعضهم خلال الإحتجاجات التي استمرت أربع سنوات. بالإضافة إلى ذلك أفاد الأستاذ عبدالوهاب في تصريحه أن رئيس الوزراء أكد في اجتماع ضمّه والشيخ الجمري والسيد الغريفي أن البحرينيين في الخارج يمكنهم العودة إلى الوطن وأن رئيس الوزراء قد تعهد بالتدخل مباشرة لدى الكويت لإطلاق الناشط البحريني الشيعي عادل جاسم الحايكي الذي ينتمي إلى جماعة أفرج عن أعضائها في وقت سابق من هذا الشهر في البحرين.

ويبدو جلياً وواضحاً من مسلسل اللقاءات التي تمّت بين القيادات الدينية الشيعية والقيادة السياسية منذ الإنفتاح السياسي أن هذه اللقاءات تتسم بالصبغة الطائفية بعيدة عن الحوار الوطني المتعدد الأطراف وهو ما يتبغيه الحكومة وتخطط له منذ أمد بعيد وذلك تنفيذاً لخدمة سياساتها الطائفية المبنية على نظرية فرق تسدّ الموروثة من عهد الإستعمار البريطاني. لكن من يتحمل اللوم والإدانة في آن واحد هم الرموز والقيادات الدينية التي لا تريد أن تتعلم من أخطائها السياسية، وبالتالي فهي لا تعي خطورة عقد مثل هذه اللقاءات الثنائية وتأثيرها على المدى البعيد طالما أنها تلبّي أهدافها وطموحاتها في تعزيز موقعها كقيادة للتيار الشيعي. ومن المؤسف جداً القول أن أحد سمات الإنفتاح السياسي هو ارتفاع نبرة الخطاب الطائفي في تكرار الحديث عن مصلحة الطائفة ومستقبل الطائفة وهو ما كانت تريد سماعه السلطة من أجل ترعيب الطائفة الأخرى وتحريكها من أجل هدم الوحدة الوطنية.

الزيارة التاريخية لمنظمة العفو الدولية

بعد صدور الأمر الأميري رقم 11 لعام 2001 بإلغاء قانون أمن الدولة والأمر الأميري بإلغاء الأمر رقم 4 لعام 2001 بإلغاء محكمة أمن الدولة وصدور وعد من الحكومة بإعطاء الجنسية لعشرة آلاف من البدون وأغلبهم من الشيعة أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً صحفياً بتاريخ 20 فبراير 2001 قالت فيه أن هذه القرارات هي الأخيرة

في سلسلة من الإجراءات المهمة التي قامت الحكومة بتنفيذها خلال الأسبوعين المنصرمين.

وقد تضمّن البيان الإشارة إلى إطلاق سراح 316 سجيناً سياسياً في الخامس من شهر فبراير وإلى وعد الحكومة بإرجاع المفصولين من أعمالهم الحكومية إلى أعمالهم مع احتساب رواتبهم من تاريخ صدور القرار بالعمو، وسماحها لمائة وثمانية من المهجدين بالعودة إلى وطنهم وقد شمل ذلك بقية الموجودين في المنفى الذين لم تشملهم القائمة.

وبعد أن عبّرت عن سعادتها باتخاذ هذه الخطوات الإيجابية قالت إنها بصدد مطالبة الحكومة البحرينية بالتصديق على الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية وكذلك الإتفاقية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. كما طالب البيان الحكومة بمراجعة وتعديل قانون العقوبات وقانون رقم 189 الخاص بالمنظمات غير الحكومية للتأكد من توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتعتبر الخلفية التي بني عليها البيان من الفقرات المهمة التي تطرّق إليها البيان نظراً لتناولها الأساس القانوني والدستوري لنظام الحكم. وفي هذا الخصوص قالت المنظمة أن البحرينيين صوتوا في الرابع عشر والخامس عشر من شهر فبراير الجاري على الميثاق الوطني بأغلبية ساحقة وأن هذا الميثاق قد نصّ على الملكية الدستورية وتشكيل حكومة على أساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما ساوى الميثاق بين الرجل والمرأة في الحقوق وممارسة الحياة العامة بما في ذلك حق الانتخاب.

وعن نظام المجلسين تطرّق البيان إلى النظام التشريعي ذو المجلسين وأكد على أن البرلمان المنتخب يتمتع بكامل السلطات التشريعية إلى جانب مجلس شوري معين للمشورة. وهذا الأساس القانوني هو الذي بنت عليه المعارضة موافقتها على الميثاق ومثل فيما بعد محور الخلاف الدستوري بين المعارضة والحكم بعد صدور دستور المنحة.

في التاسع من مارس وصل وفد منظمة العفو الدولية إلى البحرين في أول زيارة له بعد مضي ما يقارب سبع سنوات على طلب الزيارة الذي تقدّمت به المنظمة في عام 1995، برئاسة البروفيسور بارتم برون وعضوية جون راي رئيسة قسم الشرق الأوسط والسيد سعيد بومدوحة الباحث بالمنظمة. واستغرقت الزيارة أربعة أيام أجرى الوفد محادثات مع الأمير وولي العهد وبعض الوزراء والمسؤولين للكبار في وزارات الداخلية والعدل والعمل والشؤون الإجتماعية والخارجية والتعليم ولجنة حقوق الإنسان بمجلس الشوري. وقد عقد الوفد عدة جلسات مع الناشطين الحقوقيين وبالأخص ممثلي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي تم إشهارها حديثاً، بالإضافة إلى جمعية المحامين وجمعية الصحفيين

والجمعيات النسائية والعمالية. كما تمّ الإنتقاء بالعائدين من المنفى. وعن طريق ناشطي حقوق الإنسان تمّ ترتيب اللقاء مع سجناء الرأي السابقين وبعض من تعرض للتعذيب. وفي مقابلاتها مع الأمير والمسؤولين الكبار في الدولة أكدت المنظمة أن عملية الإصلاح لن تكتمل إلا إذا تمّ إصلاح التشريعات والقوانين البحرينية الحالية وبالخصوص قانون الأحكام الجنائية وقانون الجمعيات لعام 1989 لتعكس المعايير الدولية المقبولة لحقوق الإنسان ولضمان استمرارها في المستقبل.

وفي ختام هذه الزيارة التاريخية أصدرت المنظمة في الثالث عشر من مارس 2001 بياناً صحفياً تحت عنوان: "إصلاحات حقوق الإنسان الواعدة يجب أن تستمر"، قالت فيه أن الشهرين المنصرمين شهدا تطورات غير عادية في حقل حقوق الإنسان شملت إطلاق لسجناء السياسيين والمعتقلين وإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة وعودة المواطنين المبعدين إلى وطنهم البحرين، كما أشار البيان إلى الإستفتاء الذي جرى في 14 و15 من فبراير، وقال أن التحدي الذي يواجه الحكومة وشعب البحرين هو كيف تتم ترجمة مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنها الميثاق إلى ممارسة عملية يومية.

عودة المنفيين

على أثر صدور المرسوم رقم (10) بالعمو العام عن المحكومين والموقوفين والسماح بعودة المبعدين والمنفيين وذلك في الخامس من فبراير 2001 بدأ الحديث في مختلف المنافي عن استعداد المبعدين بالرجوع إلى أرض الوطن. وتجدر الإشارة إلى أن سيد عبدالله الغريفي كان من أوائل الذين عادوا إلى البحرين حيث رجع قبل صدور مرسوم العفو بفترة طويلة كما سنأتي لذكر ذلك. وكما نعلم فإن عدد المنفيين والمبعدين الذين تم تسجيلهم في الكتيب الخاص بذلك قد قارب الخمسمائة شخصية لكن أغلبية هؤلاء لم يكن ذا نشاط سياسي أو حقوقي في الخارج. وحسب متطلبات الكتاب وضرورة استكمال طرح تلك الآراء والأفكار التي أحدثت جدلاً في الساحة السياسية اخترت تسليط الضوء على بعض الشخصيات ذات الفعل والنشاط السياسي ذو الحضور القوي في الساحة السياسية وتأثير ذلك في توجيه الرأي العام ورسم الخريطة السياسية.

1) سيد عبدالله الغريفي:

غادر البحرين واستقر في دولة الإمارات العربية حيث شغل منصب رئيس الأوقاف الجعفرية. وفي ضوء انكشاف تنظيم حزب الدعوة والإعترافات التي حصلت عليها لادخالية جرى الإتصال بين حكومة البحرين وحكومة دبي والتي على أثرها تم فصله من العمل. في

لوقت نفسه تم فصل زميله السيد حسن سلمان الذي كان يعمل في شركة النفط "أدنوك" لكنه عاد إلى دبي مرة ثانية ليعمل في مجال التجارة. بعد فصله من العمل توجه سيد عبدالله الغريفي مباشرة إلى المملكة السعودية وسكن في سيهات إلى أن أمرته السلطات السعودية بالمغادرة، وعندما حاول الرجوع إلى البحرين عن طريق جسر الملك فهد، منعتهُ السلطات البحرينية من الدخول فاضطر للعودة مرة أخرى إلى السعودية. وعندما أرجعته السلطات السعودية مرة ثانية سمحت له السلطة في البحرين بالدخول واقتادته إلى سجن القلعة وكان ذلك في عام 1988. بعد إكمال التحقيق معه حول حزب الدعوة وجمعية التوعية كلفت حكومة البحرين المغفور له الوكيل السابق في وزارة الصحة الدكتور راشد فليفل بمرافقته إلى المطار حيث توجه إلى سوريا وهناك سكن في منطقة السيدة زينب وأسس حوزة علمية ومقرأً باسم مقر الطلبة البحرينيين.

في الثالث عشر من شعبان سنة 1421 الموافق 10 نوفمبر 2000 عاد سيد عبدالله الغريفي إلى البحرين من منفاه بسوريا وذلك قبل صدور مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 2001 بالعمو العام عن المحكومين والموقوفين والسماح بعودة المبعدين والمنفيين الذي صدر في الخامس من فبراير 2001.

وقد اتخذ سيد عبدالله من مجلس سيد علوي الغريفي بالنعيم مكاناً لاستقبال المهنيين له بسلامة العودة. وبهذه المناسبة تشكل وفد من أعضاء لجنة العريضة من كل من المهندس سعيد العسبول والسيد إبراهيم كمال الدين والسيد هشام الشهابي وعلي ربيعة لزيارته وتقديم التهنئة له بسلامة العودة إلى أرض الوطن. ولم يكن سيد عبدالله الغريفي يعرف أحداً من أعضاء وفد العريضة سوى السيد إبراهيم كمال الدين وذلك بحكم القرابة العائلية بينهما لكن استقباله كان حاراً جداً، وعكس ما يمكنه من احترام وتقدير لجميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية تقديراً لموقفهم المبدئي حيال القضايا المطالبية. وقد حرص سيد الغريفي على الجلوس مع الوفد رغم تدفق أفواج المهنيين وأخذ يتبادل معهم أطراف الحديث وخاصة فيما يتعلق بالوضع السياسي ومستجداته ومستقبل التحديث والتطوير الذي أعلن عنه الأمير. كان حديث السيد عبدالله مشحون بالأمل والإصرار على تحقيق المطالب الأمر الذي دفع الوفد إلى مفاثته في مد جسور التعاون معه لمواصلة العمل المطالب لكن السيد عبدالله الغريفي اعترف عن ذلك بالقول أنه لم يفكر في البقاء في البحرين وإنه مضطر للعودة إلى سوريا لأنه مرتبط بالحوزة وإن عليه تنفيذ الإلزامات المتوجبة عليه.

والحقيقة أن هذا اللقاء ترك انطباعاً حسناً لدى الوفد لما أبداه السيد الغريفي من حرص على لوحدة الوطنية ولما عبّر به من حب وتقدير لأعضاء لجنة العريضة وما قدموه من تضحيات طوال فترة التسعينيات.

لكن هذا الإنطباع الحسن والموقف من أعضاء لجنة العريضة والوطنيين لم يصمد طويلاً أمام تسارع الأحداث وتبدل الولاءات وتغليب المصالح الحزبية والمذهبية والفئوية على القضايا الوطنية.

في زيارة الشيخ الجمري لمجلس الشيخ ملا عطية الجمري بعد خروجه من وحدة علاج القلب بالمستشفى العسكري بعدة أيام اقترح الشيخ عبدالمحسن على الشيخ الجمري أن يتصل بالسيد عبدالله الغريفي للسلام عليه وتهنئته بالعودة إلى أرض الوطن. وقتها كان الحصار مستمراً على الشيخ عبدالأمير ولذا فقد اضطر معظم ضيوف المجلس للمغادرة بمجرد دخول الشيخ وذلك خوفاً من الملاحقات الأمنية.

وقد رحّب الشيخ الجمري بالفكرة وتمّ الإتصال بالسيد الغريفي وكان الشيخ حنراً في حديثه خوفاً من الرقابة على الهواتف ولذا كان حديثهما بعيداً كل البعد عن السياسة واتفق الطرفان على تبادل الصور الشخصية الحديثة وعلى استمرار الإتصال فيما بينهم. وتعتبر هذه المكالمات الهاتفية هي أول اتصال يجري بين هاتين الشخصيتين القياديتين بعد طول فراق بحكم الغربة والإعتقال.

قبل رجوع الشيخ عيسى قاسم إلى البحرين وتحديدًا في 9 مارس 2001 قام السيد كامل الهاشمي بترتيب اجتماع في منزله حضره إلى جانب سيد عبدالله الغريفي ستة من العلماء من بينهم الشيخ محمود العالي وسيد مجيد الستري والشيخ عبدالنبي الحداد والشيخ علي منصور بن سند. وقد ناقش الحضور تكوين قيادة علمانية يكون لها دور سياسي وصوت مسموع في التأثير على الأحداث السياسية الجارية. وقد وقع اختيار الجميع على السيد عبدالله الغريفي ليكون في قيادة العمل الإسلامي الجديد ووافق هو الآخر على ذلك.

لكن ما أن رجع الشيخ عيسى قاسم من إيران ومعه هذا الزخم الجماهيري وهذا للتأثير في الساحة السياسية حتى تبدلت قناعات سيد عبدالله الغريفي وأخذ يبتعد رويداً رويداً عن جماعة السيد كامل الهاشمي ليشكل مع الشيخ عيسى قاسم القيادة للعلمانية السباعية التي ضمّت إلى اسميهما الشيخ النجاتي والسيد جواد الوداعي والشيخ محمد صالح الربيعي والشيخ عبدالحسن الستري والشيخ حميد آل مبارك. لكن هذا التجمع السباعي سرعان ما تقلص بفعل المناقشات والمشاحنات ليتحول إلى التجمع الرباعي الذي انفلس هو الآخر واقتصر أخيراً على القيادة الثنائية التي يمثّلها الشيخ عيسى قاسم والسيد عبدالله الغريفي.

وهذا التبديل والإنقلاب في العلاقة فيما بين الدينيين أنفسهم ألغى الاعتقاد الخاطئ والساقد لدى للعلمانيين بأن الإنقلاب في العلاقة والإهواء إنما هو موجه فقط ضد الوطنيين والعلمانيين وأكدت الأحداث أن الأطماع السياسية والمصالح الشخصية إنما تمتد إلى داخل الكيانات والتجمعات الدينية الخاصة وذلك بدافع احتلال المواقع القيادية والريادية والقدرة في التأثير على الشارع السياسي واستخدام الفتاوى لإدارة الجمعيات والتجمعات الشعبية.

في شهر يونيو من العام 2001 تمّ ترتيب إقامة ندوة في مآتم البدع تحت عنوان: "الإنفتاح السياسي والتغيير"، من خلال السيد فاضل الحلبي، وافقت إدارة المآتم على استضافة كل من الأستاذ عبدالرحمن النعيمي والشيخ علي سلمان والسيد منصور الجمري والأستاذ سلمان كمال الدين والمحامي محسن مرهون. وقبل تقدم الدعوة للمنتدين فوجئت إدارة المآتم بصدر فتوى من سيد عبدالله الغريفي بتحريم دخول العلمانيين إلى المآتم لعقد مثل هذه الندوة. وحتى يتأكد السيد فاضل الحلبي من صحة هذه الفتوى طالب بالحصول على نسخة منها لكنهم رفضوا تسليمه ما يدل على هذه التحريم.

وقد سرت هذه الفتوى لتمكن تلك الندوة التي ستحاضر فيها الدكتورة هدى مرهون أخصائية الطب النفسي للأطفال وكان موضوعها عن سن المراهقة بالرغم من أن الدعوة كانت موجهة من قبل إحدى المآتم النسائية في منطقة الديه وبمشاركة جمعية المرأة البحرينية التي ترأسها نعيمة مرهون. وقد قدمت مسؤولية المآتم الاعتذار للمنتدية في نفس اليوم الذي ستقام فيه الندوة وذلك بحكم الضغوطات التي مورست عليهن من قبل رجال الدين الذين أفتوا بعدم جواز السماح للعلمانيين لإقامة الندوات داخل المآتم.

في الندوة الجماهيرية التي نظمها مآتم السنابس الجديد في شهر رمضان المصانف، شهر نوفمبر 2002 حول مستجدات الساحة السياسية في البحرين كان موضوع التحالفات السياسية ذا نصيب وافر من حديث المنتدى سيد عبدالله الغريفي. وفي هذه الندوة أفتى سيد عبدالله الغريفي بعدم جواز التحالف مع اليساريين أو الوطنيين أو إعطاء الفرصة لهم للمشاركة في الندوات التي تقام داخل المآتم والمساجد. وقد سنحت الظروف للسيد الغريفي أن يقوم بتطبيق هذه الفتوى شخصياً وذلك في احتفالية أربعينية الشهيد محمد جمعة الشاخوري (شهيد الأقصى) التي أقيمت بمآتم الهدية بالشاخورة.

ففي هذا الحفل الذي أقيم مساء يوم الأربعاء الموافق 2002/5/15 كان رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي الأستاذ عبدالرحمن النعيمي من ضمن المتكلمين في برنامج الحفل. وعلى حين غرة وبدون سابق إنذار أصدر السيد عبدالله الغريفي أمراً بمنع الأستاذ النعيمي من المشاركة في حفل التابيين مما سبّب له إخراجاً شديداً أمام الحضور. وجاء تفسير

للخريفي أو تبريره لهذا القرار التعسفي بأن أربعينية الشهيد هي مناسبة تخص الطائفة الشيعية لوحدها وبالتالي فإنه لا يجوز إشراك الوطنيين في هذه المناسبة الدينية. ولا شك أن وقع الصدمة كان مؤلماً جداً في أوساط الوطنيين والليبراليين الذين لم يتوقعوا هذا النهج الطائفي والذفتيتي. وقد سبّب هذا الإقصاء الطائفي جرحاً غائراً في جسد الوحدة الوطنية وكان حديث المجتمع في البحرين لأسابيع عديدة. لكن هذه الممارسات الطائفية التجزئية بقيت تمثل جزءاً من المشهد السياسي وإحدى سمات الإنفراج السيلسي.

وفي هذا الخصوص نود أن نسأل عن الدوافع الحقيقية وراء هذا التحول المفاجئ في الولاءات والتحالفات وكيف تمكنت المصالح الطائفية والحزبية والشخصية من دفع سيد عبدالله الخريفي إلى إصدار هذه الفتاوى بعدم جواز التعاون مع الوطنيين.

في الإجتماع التاريخي الذي تمّ في منزل سيد علوي الخريفي بمنطقة النعيم بحضور أمير البلاد الشيخ حمد، وذلك في السادس من فبراير 2001 تم اختيار سيد عبدالله الخريفي من قبل رجال الدين ليكون المتحدث باسمهم أمام الأمير.

ما يهمنا من إعادة سرد هذه الواقعة هو أن هذا الإجتماع التاريخي قد اقتصر على العلماء من الطائفة الشيعية وخلا من الوطنيين أصحاب لجنة العريضة كما خلا من أي طرف من الأطراف السنية.

بمناسبة العيد الوطني الذي صادف في الخامس عشر من عام 1997 صدر قرار بالغفو عن مجموعة من المعتقلين السياسيين. يقول السيد محمد جاسم الدرازي أنه كان محتجزاً في سجن مركز شرطة المطار الذي كان يضم حوالي أربعة وستين معتقلاً سياسياً حين تمت مقابله من قبل عضوين من جهاز الاستخبارات وسؤاله عن تليفون المنزل. بعد ذلك تمّ نقله إلى مركز مدينة عيسى حيث تمت مقابله من قبل النقيب عبدالله الفاضل وشخص آخر لم يتم التعرف عليه إلا لاحقاً ألا وهو مندوب الشيخ سليمان المدني السيد حسن البناء. يقول السيد محمد الدرازي انه كان يعتقد أن الشخص الذي طالب منه تسليم جواز سفره للنقيب الفاضل هو من كبار ضباط وزارة الداخلية. وقد سبق عملية الإفراج اتصال جماعة الشيخ سليمان المدني بعائلة محمد جاسم الدرازي طالبين منهم القيام بزيارة الشيخ سليمان للحديث معهم عن إطلاق سراح ابنهم، لكن والده وإخوته رفضوا للذهاب إلى مجلس الشيخ. وبدون علم العائلة تطوّر إبن أخته السيد علي جعفر علي للذهاب إلى مجلس للشيخ وهناك طلبوا منه أخذ جواز سفر المعتقل إلى مركز شرطة مدينة عيسى يوم الإفراج. يقول السيد محمد جاسم الدرازي أنه فوجئ بوجود إبن أخته في المركز الذي طالب منه مندوب الشيخ سليمان إحضار ولي أمر المعتقل إلى المركز من

أجل إطلاق سراحه. لكن الدرازي رد عليه بالقول بأن والده طاعناً في السن ولا يقدر على المجئ وإن سنه القانونية تؤهله أن يكون هو ولي أمره. وهنا اعتذر مندوب الشيخ سليمان عن عدم قدرته على إطلاق سراحه في غياب ولي أمره. لكن النقيب الفاضل رد بالقول أن محمد جاسم هو ضابط سابق في سلاح الطيران بقوة دفاع البحرين وأنه يتحمل مسؤولية الإفراج عنه. بعد خروجه من مكتب النقيب سأل محمد جاسم أين أخته عن صفة للرجل القاعد معهم في الغرفة فاتضح له أنه مندوب الشيخ سليمان. وهنا ثارت ثائرة السيد محمد جاسم الدرازي ورجع مسرعاً إلى مكتب النقيب ليقول له أنه قد خرج من السجن بعفو أميرى بمناسبة العيد الوطني فكيف يتحول خروجه إلى وساطة الشيخ سليمان؟ وهنا طلب منه النقيب أن لا يعطي هذا الموضوع أي اهتمام.

ما أريد استخلاصه من قصة السيد محمد الدرازي التي تكررت مع عدد كبير من المعتقلين خلال فترة التسعينيات هو أن السلطة قد نجحت في خلق الركائز السياسية التي تعتمد عليها في تمثيل الخط المناوئ للحركة الدستورية والعلماء المتحالفين مع المواطنين ولعب الدور المؤثر في الساحة السياسية.

ومع الإنفتاح السياسي برزت قيادات ورموز جديدة كبديل للشيخ سليمان المنفي الذي انتقل إلى بارئه وهي تتبنى نفس النهج الطائفي الحاقدي ضد الوطنيين والعلمانيين عن طريق إصدار الفتاوى التكفيرية التي لا سابق لها في تاريخ البحرين دون النظر إلى الأبعاد السياسية لمثل هذه الفتاوى التي تعمل على تدمير الوحدة الوطنية. في الوقت نفسه لا تتردد هذه الزعامات الدينية في التعبير عن حرصها وخوفها على الوحدة الوطنية في المهرجانات الخطابية وفي خطبهم الأسبوعية وذلك بغرض الإستهلاك المحلي. وهذا الموقف بطبيعة الحال يحمل درجة عالية من التناقض والإزدواجية ولا يوجد تفسير لهذه الحالة الشيزوفرانية سوى السعي الدؤوب من قبل هؤلاء الطائفيين من أجل تحصين الجبهة الطائفية ضد غزو الأفكار التحديثة وثقافة الإختلاف من أجل الإحتفاظ برمزياتهم ومراتبهم القيادية في المجتمع وكل هذا بحجة الدفاع عن مصالح الطائفة. في الوقت نفسه لا تتردد هذه القيادات والرموز الدينية في ممارسة الدور الضاغط على للفعاليات السياسية من أجل تثيها عن القيام بالإعتصامات أو المسيرات الإحتجاجية.

ولا يغيب عن بالنا في أن الموقف العدائي للوطنيين والعلمانيين أصبح يثير الشكوك والمخاوف وبات الوطنيون يتحدثون وبصوت مسموع عن مصيرهم كعلمانيين وليبرالين فيما إذا ما تمكن الطائفيون من احتلال المقاعد البرلمانية في برلمان يسمح بالتداول السلمي للسلطة ويعطي الصلاحيات الكاملة في التشريع.

الشيخ عيسى قاسم

فاز الشيخ عيسى في انتخابات الحادي من ديسمبر عام 1972 ليصبح عضواً في المجلس التأسيسي المكون من 22 عضواً منتخباً وثمانية أعضاء معينين بالإضافة إلى عضوية الوزراء بحكم مناصبهم وعددهم 12 وزيراً. وقد شارك الشيخ عيسى قاسم في مناقشة مسودة أول دستور للبلاد وانتهت مدة هذا المجلس في الثاني من شهر يونيو من العام 1973. بعد ذلك شارك في انتخابات المجلس الوطني التي جرت في السابع من ديسمبر من العام 1973 وأصبح عضواً فيه حتى تمّ حل المجلس في 26 أغسطس من العام 1975.

بعد حل المجلس الوطني نشط الشيخ عيسى قاسم في المجال التثقيفي والتوعوي حيث أصبح رئيساً لجمعية التوعية وعضواً في حزب الدعوة الذي يمثل فرعاً أو امتداداً لحزب الدعوة الذي تأسس في العراق عام 1975. وحسب قول الشيخ عبدالنبي الدرازي (أبو تقي) فإن حزب الدعوة في البحرين لم يكن بالمعنى التنظيمي حزباً بقدر ما كان تجمعاً وذلك بحكم الدوافع الأمنية ومن أجل سلامة الأعضاء. ولهذا السبب فإنهم كانوا يعتمدون برنامج عمل وليس برنامج انتماء وكانوا على استعداد للعمل مع أية مجموعة أخرى (في البحرين). أما جمعية التوعية فقد تمّ تأسيسها على يد السيد جعفر الشهابي وهو شقيق الدكتور سعيد الشهابي وذلك في العام 1968 لكنه لم يتم الإعلان عنها رسمياً إلا في العام 1972 وذلك بفضل دعم ومساندة الشيخ عيسى قاسم الذي كان عضواً بالمجلس التأسيسي آنذاك. بدأت علاقة جمعية التوعية بحزب الدعوة حين التحق أعضاء حزب الدعوة بالجمعية كأعضاء. والحقيقة أن هذا الإنضمام ألحق ضرراً كبيراً بالجمعية وذلك بسبب استخدامها كغطاء لحزب الدعوة من قبل هؤلاء الأعضاء. وقد بلغ هذا التداخل أقصى درجاته عندما بدأ هؤلاء الأعضاء يمارسون دورهم في التأثير على إدارة الجمعية وتسيير أمورها لدرجة أن هذا التداخل قد أدى في فترة السبعينيات والثمانينيات إلى حدوث خلط كبير بين جمعية التوعية وحزب الدعوة وكان هناك من يعتقد بأن جمعية التوعية هي المقر الرسمي لحزب الدعوة. ومن المؤكد أن الإستخبارات كانت على علم بتداخل النشاط السياسي والتثقيفي داخل جمعية التوعية خاصة وإن حزب الدعوة قد تمّ اختراقه من قبل عناصرها. في الثاني عشر من ديسمبر عام 1983 تمّ كشف تنظيم حزب الدعوة وفي فبراير من العام 1984 قامت وزارة الداخلية بإغلاق جمعية للتوعية الإسلامية وختمها بالشمع الأحمر. في طريق عودته من إقامة الصلاة في مسجد الخواجة بالعاصمة المنامة فوجئ الشيخ عيسى قاسم بخبر محاصرة منزله بالداراز فما كان من مرافقه حجي حسن جار الله (القيّم على جامع الدراز) إلا إخفاء الشيخ عيسى في مخبأ في القرية والقيام في الوقت نفسه بإخطار رجل الأعمال حجي أحمد منصور للعلي

المحسوب على السلطة بهذه الواقعة لإنقاذ الموقف. وبالفعل نجحت الوساطة وتمّ رفع الحصار عن المنزل وتحولّ الإعتقال إلى استدعاء حيث حضر الشيخ عيسى قاسم إلى وزارة الداخلية للتحقيق. ويعلق جارالله على هذا الموضوع بالقول: إن الشيخ عيسى انتهاز فرصة تغيّبه عنه فخرج إلى الشارع وفي نيته الإستسلام للسلطة، إلا أن جارالله التقاه صدفة ولامه على الخروج وأقنعه بالرجوع إلى المخبأ. على أثر الإستدعاء ذهب الشيخ عيسى قاسم إلى وزارة الداخلية وبصحبته حجي منصور العالي وبعض زملائه من علماء الدين الذين حصلوا على تطمينات من وزير الداخلية بأنه لن يتعرض للإعتقال. وقد انصب التحقيق حول نشاط جمعية التوعية ومجلس إدارتها وأسماء عناصرها الفاعلة. ولأن الجمعية ليست بالجمعية السياسية أو السرية فإن الشيخ عيسى قاسم لم يتردد في تزويد وزارة الداخلية ببعض الأسماء. وقد تفاعل موضوع حل الجمعية بشكل كبير إلى درجة أن الشيخ عيسى قاسم اضطر إلى السفر إلى لندن والقيام بنوع من التبليغ عن الإغلاق في خارج البحرين. وقد كان التحرك في لندن على مستوى بعض المشايخ ورجال الدين الذين اعترضوا على قرار إغلاق جمعية التوعية. وقد لعبت حركة أحرار البحرين دوراً كبيراً في هذا التحرك من أجل توضيح ملامسات ما حدث للجمعية. بعد انتهاء التحقيق مع وزارة الداخلية ورجوعه من لندن ترك الشيخ عيسى قاسم البحرين وسافر إلى مدينة قم بهدف مواصلة الدراسة وأثناء تواجده في إيران اندلعت انتفاضة التسعينيات.

في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البحرين تواجبت في إيران ثلاث مجموعات سياسية بحرينية: الأولى وهي المتعاطفة مع الإنتفاضة ويتزعمها الشيخ عيسى قاسم وضمت في عضويتها كلا من السيد ضياء الموسوي والشيخ عبدالنبي اندرازي (أبو تقي). وهذه المجموعة كانت تتابع أحداث الإنتفاضة وتحرص على إصدار البيانات التي تدين العنف وتناشد الحكومة للتخلي عن الحل الأمني لصالح الحوار مع المعارضة من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع السياسي.

والمجموعة الثانية هي جماعة الشيرازيين التي كانت تمثل الخط الراديكالي وهي أكثر الجماعات حماساً في دعم الإنتفاضة لكنها لم تكن لتؤيد المطالب الإصلاحية المطروحة من قبل الحركة للمطالبة. فقد كانت مطالب هذه الجماعة هي نفس مطالب حركة الشيرازيين الأم الموجودة في دمشق والتي كانت تتلخص في رفض خيار دستور 1973 وتطالب بتغيير النظام السياسي وإصدار دستور عصري بديل. وقد تمكنت عناصر هذه الجماعة في فترة حكومة رجائي من استخدام الإذاعة والتلفزيون من أجل الترويج لمشروعهم السياسي المتمثل

في تغيير السلطة وهذا بالطبع ما ساهم بقدر كبير في اتهام الجمهورية الإسلامية بتصدير الثورة للخليج.

أما الجماعة الثالثة فهي التي عبّرت عن تحفظها على الإنتفاضة بحجة أن كلا من أسلوبها وتوقيتها كان خاطئاً ومن أقطاب هذه الجماعة سيد كامل اللاهثمي. من أجل القاء مزيد من الضوء على كافة الإتجاهات البحرينية الموجودة في إيران إبان أحداث الإنتفاضة آنذاك تعمدت اختيار الشيخ عبدالنبي (أبو تقي) الذي طرح عليه بعض الأسئلة وكان تعليقه كالتالي:

"ذهبت إلى قم سنة 1986 وسبق لي أن ذهبت إلى هناك في زيارة عام 1984. في إيران هناك أكثر من اتجاه :

أولاً : الإتجاه الشيرازي ومركزه في طهران وليس لهم نشاط ينكر. ثانياً : هناك الشيخ عبدالحسين العربي وله نشاط علمي بارز في قم. ثالثاً : هناك من يطلق عليهم الخارجون على المجمع (مجمع الطلبة البحرينيين في قم) حيث كانت هناك إدارة يمكن وصفها بالشدة. ورغم وجود علاقة تنظيمية تربط بين طلاب المجمع إلا أن الأوامر التي كانت تصدر من إدارة المجمع صارمة. الإدارة كانت تمارس نوعاً من الإدارة الحديدية".

"ورغم وجود عدد محدود من أعضاء حزب الدعوة إلا أن الحالة في المجمع لم يكن لها أي إطار سياسي أو لم تكن مؤطرة سياسياً".

وما هو الموقف السياسي لهذه المجموعة؟

" كانوا يقولون بأنهم مع البحرين دون تحديد وكنت أنا كأحد مؤيدي حركة أحرار البحرين والتي كانت بالأساس حزب الدعوة. وللعلم حزب الدعوة في البحرين لم يكن بالمعنى التنظيمي حزباً بقدر ما كان تجمعاً وذلك لأسباب أمنية. وكنا نعتمد في إيران برنامج عمل وليس برنامج انتماء. كنا على استعداد للعمل مع أية مجموعة أخرى (في البحرين) نخدم الأهداف الإصلاحية بدون حزب".

وبادرت به بالسؤال عن الإتجاهات الأخرى التي كان هذا التجمع أو التيار يتعارض معها وعما هو المنهج الفكري والسياسي لهذا التيار الآخر؟

وكان رد الشيخ كما يلي: "كنت دائماً ضد التحزب والحزبية الوثنية وهذا ما نصحت به الرفاق منذ مرحلة التأسيس وكررت النصيحة على الأخوة في جمعية التنمية والعدالة التي شكلناها فيما بعد وقلت بأنه في اللحظة التي يتحولون فيها إلى حزب فإني لست معهم".

"وعندما قدم الشيخ عيسى قاسم إلى قم وسألني فيما إذا كنا نعمل كمجموعة حزبية" أجبته: "سابقاً نعم أما الآن فلا" وهذه الإجابة بعيدة عن التورية لأنني لا استخدمها معك".

وجاء السؤال التالي مكملاً لما قبله: "لا شك أن هذه الحالة كانت لها عناوين سياسية فما هو العنوان السياسي لجماعة المجمع؟ وهل كانت جماعة المجمع تدعو إلى توجه معين فيما يتعلق بالحركة السياسية في البحرين؟"

وكان جواب الشيخ عبدالنبي الدرازي كما يلي: "كان في إيران إتجاهان بارزان:

1) الحركة المهدوية وهي المنسوبة إلى مهدي هاشمي قريب منتظري الذي كان يرأس مكتب دعم حركات التحرر وعلى أساسها حدث نوع من الفرز بين عموم الطلبة في إيران بين من هو مؤيد أو معارض للحركة المهدوية.

وكان الشيخ عبدالحسين العريبي للأمانة من أوائل من تنبه لخطر هذه الحركة وأنا مدين له بذلك. وكان كثير من الطلبة يعيرون على المجمع بأنه غير مندمج مع التيار السياسي المؤيد للحركة للمهدوية؟؟؟.

وبما أن حزب الدعوة كان منبوذاً في إيران فهم يطلقون على كل من لا يؤيد الحركة للمهدوية بأنه ينتسب لحزب الدعوة".

وما هي علاقة ادارة المجمع بأحداث البحرين ومدى قبولهم بها أو عدم قبولهم؟ "

وكان رده كالتالي: "جرى الإتفاق بين طلبة المجمع على أن يكون الإسم "هيئة علماء البحرين". اجتمعنا قرابة أربعين شخصاً بحضور الدكتور سعيد الشهابي الذي قدم من لندن بناء على دعوته لحضور هذا الإجتماع. وبسبب رفض المجمع لإشتراك أي من خارج المجمع في الإجتماع فإنه لم يتواجد أحد منهم فيه. بعد الإجتماع الأول الذي امتد من الصباح إلى الظهر قمنا بأداء الصلاة وتناول الغذاء. وفي أثناء هذه الإستراحة حدثت لقاءات جانبية حصرية تكشفنا لنا ذلك في إجتماع العصر حيث أصرَّ طلبة المجمع على نقض ما اتفقنا عليه وأصروا على أن الهيئة خاصة بالعلماء وأن الدكتور سعيد ليس منهم ما أدى إلى فشل هذا الإجتماع وانسحاب بعض الحاضرين ومنهم أبو تقى والدكتور سعيد والشيخ خليل سلطان المجموعة للمؤسسة لهذا التجمع على اعتبار أن الدكتور ليس من المعممين أي (لابسي للعمامة). وفي ضوء هذا الموقف انسحب أعضاء حركة أحرار البحرين وعددهم بين ثمانية وتسعة أعضاء من الإجتماع، وقبل الإنسحاب عبَّر الدكتور سعيد عن غضبه الشديد وخاطبهم بالقول: 'لماذا أتيتم بنا من لندن إلى هنا ما دامت الجلسة كما تقولون هي للتظير وليس للإتفاق'."

بعد الإجتماع علّق أحد الأعضاء البارزين في المجمع بالقول "هل نقبل بأن ينظر لنا أحد الطلاب" ويقصد بذلك الدكتور سعيد الشهابي. وكان رد الشيخ عبدالنبي (أبو نقي) عليه: "إن الدكتور سعيد الشهابي هو دكتور وقائد سياسي وليس طالباً".

ومن المهم جداً الإشارة إلى أن إدارة المجمع كانت متحفظة تجاه الأحداث الجارية في البحرين.

يقول الشيخ عبدالنبي أنه بعد مرور عدة أيام على فشل الإجتماع جاءه أحدهم (من إدارة المجمع) في محاولة للعودة إلى ما فات فقال له أن الدكتور سعيد الشهابي قائد عمل إسلامي وأنه لا يقبل في أي حال من الأحوال معاملته بهذا الشكل. وبعد ذلك حدث الشقاق بينهم وبين إدارة المجمع وتسبب هذا الشقاق في نقل أرشيف البحرين من المجمع.

وحسب معلومات للشيخ فإن هذا الأرشيف يتكوّن من قرابة الثماني ملفات من الحجم الكبير، وبعض الكتب المتعلقة بالبحرين وقد أشرف على تكوينه الشيخ خليل سلطان ويتمويل خاص منه شخصياً. وعندما أراد الشيخ خليل سلطان نقل الأرشيف من المجمع اتهم بالسرقه الأمر الذي أثار حفيظة الكثيرين لمعرفتهم بأمانة للشيخ خليل ونبل خلقه. وقد طالب للمجمع باسترجاع الأرشيف، وعندما رفض الطلب ثارت ثائرة إدارة المجمع وقاموا بتقنين بلاغ لدى الشرطة الإيرانية متهمين للشيخ خليل سلطان بالإستيلاء على الأرشيف.

بعد حدوث الانفراج السياسي والتوقيع على الميثاق، قرّر الشيخ عيسى قاسم الرجوع إلى البحرين. وقبل موعد الرجوع بخمسة أيام، أي في الثالث من مارس أعلن وزير العمل عبدالنبي الشعلة أنه أبلغ المسؤولين عن جمعية التوعية الإسلامية بقرار إعادة فتحها.

وقد أعيد فتح جمعية التوعية الإسلامية بعد مضي ما يزيد على سبعة عشر عاماً على إغلاقها وذلك على إثر تجاوب الأمير مع رغبة القيادات الدينية. ففي الثامن من شهر فبراير أصدر الأمير أمره بتنفيذ هذه الرغبة وكان الهدف من وراء ذلك كسب المزيد من ثقة رجال الدين والحصول على دعمها للمشروع.

في هذا الظرف كانت العلاقة بين أعضاء لجنة المبادرة وبين للشيخ الجمري سيئة للغاية وذلك بفعل رد فعل لجنة المبادرة تجاه كتاب الإعتذار المهين الذي أرغم الشيخ على تلاوته اثر مسرحية محاكمته وإطلاق سراحه. وقد وجد أعضاء لجنة المبادرة ضالتهم في للشيخ عيسى قاسم حيث اتخذ الأعضاء قرارهم بتثبيته كرمز وقائد للتيار الشيوعي بدلا من للشيخ عبدالأمير الجمري.

وحتى يكون الشيخ عيسى قاسم في مستوى المهمة والوظيفة الجديدة كرمز وقائد للطائفة خطط أعضاء لجنة المبادرة أن يحاط الشيخ بهالة كبيرة في المطار وأن يكون الإستقبال ضخماً وحافلاً ويكون للموكب مهيباً ولا يقل في زخمه عن استقبال الأبطال العائدين من المنافي.

عاد الشيخ عيسى قاسم من منفاه الإختياري إلى البحرين في الثامن من مارس 2001 وسط الحشود الضخمة من الجماهير التي استقبلتها لجنة المبادرة والتي اكتظ بها مطار البحرين الدولي. وبعد الإستقبال المنقطع النظير سارت جموع المستقبليين في رتل طويل من السيارات من المطار وحتى قرية الدراز حيث يسكن الشيخ، الأمر الذي تسبب في خلق اختناقات مرورية على طول شارع للبيدع ولمدة تزيد على ساعتين. وقد عكس رجوع الشيخ إلى البحرين شعورين مختلفين بل ومتعارضين من حيث تأثيره على الساحة السياسية:

1) الشعور المتفائل الذي يرى في رجوع الشيخ دعماً للعمل الوطني والمطلبي خاصة وأنه النائب السابق في البرلمان المنحل للذي وقف إلى جانب أخوته النواب في رفض قانون أمن الدولة.

2) شعور المشائمين القائلين بأن وجود الشيخ عيسى قاسم في الساحة السياسية سيؤدي إلى تمزيق للوحدة الوطنية عن طريق إثارة النعرة الطائفية.

قبل رجوع الشيخ عيسى قاسم إلى البحرين بحوالي أسبوعين اتصل العقيد عادل فليفل برجل الأعمال أحمد سند وهو محسوب على الحركة الوطنية وطلب منه الحضور إلى القلعة لكن السيد أحمد سند سأله فيما إذا كان هناك محضر استدعاء بهذا الخصوص. وردّ عليه العقيد بالفني وطلب منه أن ينتظره أمام فندق الميريلاند في القضيبيّة. وأمام بوابة الفندق أتضح أن الرسالة التي أرسلها العقيد تتلخص في الآتي "أرجو أن تخبر جماعتكم بأن العد التنازلي لوحدتكم الوطنية قد بدأ وأن فرحتكم ستنتهي عما قريب". وفي دهشة واستغراب شديد سأله السيد أحمد سند عما هي الأسباب التي ستؤدي إلى كل ذلك خاصة وأن البحرين تعيش بدايات الإنفراج السياسي. وأجابه عادل فليفل: "إن الرجل القادم من قم وهو الشيخ عيسى قاسم هو الذي يعرف كيف يمزق وحدة صفكم أيها الوطنيون". ولم يتمالك السيد أحمد سند نفسه من الضحك لأنه فسّر حديث العقيد عادل فليفل على أنه نسياسة من أجل إثارة البلبلّة والفرقة في صفوف الوطنيين. وعندما روى لنا السيد أحمد سند هذه القصة كنا ننتدر عليها ونعتبرها أحد أحابيل النظام لشق الصف الوطني وتفتيت الوحدة الوطنية.

والطريف في الموضوع أن تعليق الدكتور منصور الجمري حول موضوع رجوع الشيخ عيسى لا يختلف عن تعليق عادل فليفل وأن التعليقين يصبّان في خانة توارد الخواطر.

ففي ليلة رجوع الشيخ اتصل الدكتور منصور بالناشط الحقوقي السيد نبيل رجب وكان وقتها في مهمة في بانكوك وقال له بالحرف الواحد إن عودة الشيخ إلى البحرين ليس فيها خير على البحرين وإنها ستؤدي إلى تخريب الوضع السياسي.

بعد يوم واحد من عودته إلى البحرين، في التاسع من مارس 2001 ألقى الشيخ عيسى قاسم كلمة قال فيها ما يلي: "صار القرار وصار العزم على أن أعود إلى هذا الوطن المبارك، فما جئت لأفترق وما جئت لأستحدث الخلاف وإنما جئت أحاول في عديد من الإخوان هم أقدر وأكثر إخلاصاً ومراساً وتجربة، جئت أشارك وأساهم في لملمة الصفوف كلها وفي توحيد الشعب كله وفي رتق فتوق مضت بين مواقع القرار الرسمي ومواقع الطموحات الشعبية، لذلك جئت وهذا وعد والمؤمن عند وعده وكل الشروط وكل الوعود إنما تلزم إذا لزمتم إذا كانت فيها مرضاة الله لا غضبه وكانت فيها موافقة الشريعة لا مخالفتها فأنا أعد بأن أكون جندياً لعملية الوثام والإنسجام في داخل الصف الإسلامي شيعياً وسنياً". لكن ما شهدته الساحة السياسية كان متناقضاً تماماً وما قطعه الشيخ عيسى قاسم على نفسه من وعود وعهود.

في اليوم التالي لقدم الشيخ عيسى قاسم من المنفى الإختياري وصل وفد لجنة العريضة الشعبية والوطنيين المكون من السادة عيسى الجودر وإبراهيم كمال الدين والمهندس سعيد العسبول والمهندس عبدالرحمن النعيمي وعلي ربيعة والمحامي عبدالله هاشم ورضي الموسوي لتهنئته الشيخ عيسى بسلامة العودة إلى أرض الوطن. كان في انتظارهم أمام بولية الجامع الصادق بالدراز السيد محمد الضابط والسيد محمد للمتروك وهما من قرية الدراز وكان لهما دور ونشاط أيام الإنتفاضة. بعد أن فرغ من السلام على أعضاء الوفد انشغل الشيخ عيسى قاسم وطوال الوقت بالحديث مع بعض رفاقه من علماء الدين في تجاهل تام للوطنيين حتى إذا ما جاء دور التوديع طلب الشيخ عيسى قاسم التعرف على العضو الملتحي من بين أعضاء الوفد فأجابه السيد رضي الموسوي بأن هذا هو الشيخ عيسى الجودر أحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية. وهنا فوجئ من تبقى من الوفد وهم الشيخ عيسى الجودر والمحامي عبدالله هاشم والسيد رضي الموسوي بتعليق الشيخ عيسى قاسم على لجنة العريضة بالقول 'لجنة العريضة؟ حبر على ورق' وكرر عبارة حبر على ورق مرتين. وعندما نقل الشيخ عيسى قاسم والمحامي عبدالله هاشم والسيد رضي الموسوي تعليق الشيخ عيسى قاسم إلى بقية الوفد في الخارج أصيبوا بالدهشة والإستياء لأنه لم يكن يتبادر إلى ذهنهم أن الشيخ عيسى قاسم سيتعامل مع ضيوفه ومهنتيه بهذا الأسلوب الجارح والخالي

من اللباقة والإحترام علما أنه لا يعرف أغلبيتهم إلا من خلال أسمائهم التي لمعت يان أحداث التسعينيات.

وقد أنصب اللوم الأكبر على الزميل الشيخ عيسى الجودر لسكوته وعدم الرد على هذا التطاول والإهانة المتعمدة التي وجهها الشيخ عيسى قاسم لأعضاء لجنة العريضة. وبودنا أن نسأل فيما إذا كان هذا التصرف اللامسؤول يخدم الوحدة الوطنية وقضايانا المطلوبة أم أنه يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعمل الوطني وإلى زرع الأحقاد السياسية. لكن السؤال الذي يبعث على الحيرة والتعجب هو كيف يصدر هذا التصرف الخاطئ بحق لجنة العريضة الشعبية التي قادت العمل المطالب في أحلك ظروف الإنتفاضة الشعبية وقدمت التضحيات الجسام طوال عقد التسعينيات من شخص اختار النفي الإختياري في قم واكتفى بمتابعة أحداث الإنتفاضة بعيداً عن المواجهة مع السلطة.

ولعلنا نجد بعض الإجابة على هذا التساؤل من خلال الحديث عن رؤى وأفكار الشيخ عيسى قاسم حول التحالفات السياسية والوحدة الوطنية والعمل السياسي في المستقبل التي عبّر عنها في ممارساته وتصريحاته ومقابلاته التي أجراها بعد وصوله. في اليوم التالي لرجوع الشيخ عيسى إلى البحرين أجرت محطة "مونتي كارلو" مقابلة معه وكان أحد الأسئلة المهمة التي وجهتها له مراسلة المحطة هو فيما إذا كان سيمارس العمل السياسي في المستقبل. وجاء رد الشيخ عيسى بالنفي القاطع قائلاً إن دوره سيقصر فقط على الإرشاد والتوجيه.

بعد أسبوع واحد من وصوله إلى البحرين أدلى الشيخ عيسى قاسم بتصريح أمكن التعرف على وجهة نظره بالمشروع الإصلاحية، وفيما يلي نصه:

" بسم الله الرحمن الرحيم

أنتهز فرصة قدومي إلى أرض الوطن العزيز للتعبير عن تمنياتي وتقديري للخطوات الإصلاحية العملية الإيجابية من مثل إطلاق السجناء السياسيين، والسماح بعودة المبعدين والممنوعين، وفتح بعض المؤسسات الدينية للمغفلة، والتخفيف من نقل الناحية المعيشية على بعض قطاعات المجتمع، وهي خطوات أبارك للعهد الجديد في الحكم في البلاد تكثينه لربها، آملاً أن يكون ذلك من أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله، ثم من الحكومة أيذاننا بالدخول إلى مرحلة جديدة يتخلص بها الوضع السياسي العام المشترك من كل معوقات الماضي، ويركز على إيجابيات الحاضر وآمال المستقبل في التقدم والإزدهار على المستوى المادي والمعنوي والرشد الإنساني والمحبة والأمن والسلام، في ظل مسيرة حضارية واعية تتشد دائماً إلى أصالة ماضينا الحضاري والإسلامي المجيد، والقيم السماوية

المهمة والأخلاقية القرآنية الرفيعة، والشريعة المحمدية النوراء وأحكامها الإلهية المقدسة، وتأخذ من نتاج الجهد البشري العالمي أحسن مما يلتقي ومقررات الوحي، وأحكام الشريعة، ونتطلع إلى مستقبل تتبوأ فيه الأمة الإسلامية موقعها الريادي بين الأمم وتؤدي دورها الطبيعي في صناعة الحضارة الإنسانية على خط القيم الإلهية ومنهج السماء، المنهج الذي لا بدول له في إنقاذ الإنسان وصناعة إنسانيته، ورفيحه وتقمه، وسعائته، وأؤكد بهذه المناسبة على أن جماهير البلد المسلم ونخبه المؤمنة الحريصة جداً على أمن الوطن، واستقراره وتفوقه ودعم خطوات إصلاحية مستهدى تعاليم الإسلام، وتستههدف مصلحة الإنسان وتحسين أوضاعه المالية والإنسانية والإرتفاع بمستواه في العلم والعمل الصالح، وتأمين حاجات روحه وبننه وإعداده مواطناً ناجداً يعرف حق دينه ودينياه.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

انتهى هذا التصريح الذي خلا من الحديث عن الوحدة الوطنية ومسألة التحالف الوطني

ومستقبل العمل السياسي.

ومن أجل تسليط المزيد من الضوء على موقف الشيخ عيسى قاسم من الوطنيين

ورؤيته للوحدة الوطنية فإننا نتداول قصة الشيخ عيسى قاسم مع حجي حسن جارالله.

حجي حسن جارالله هو القيم على جامع الصالح بالدراز وقد حصل على ولاية الجامع

من كل من محمد أمين زين الدين (أصله بحريني) والخنوي وكلاهما كانا يعيشان في

الجمهورية الإسلامية.

أثناء غياب الشيخ عيسى قاسم في قم، قام السيد جارالله بتوسعة وبناء القسم الأكبر من

الجامع وحرص أن يكون البناء جاهزاً في حضور الشيخ عيسى قاسم الذي يكن له كل

الإحترام والتقدير. وخلال لتفانضة التسعينيات تعرض جارالله للإعتقال مرات عديدة، تارة

بسبب استنكاره واعتراضه على استباحة الجامع من قبل قوات الأمن، وتارة أخرى بسبب

لتهامه بالسماح باستخدام الجامع للنشاطات السياسية والتخريبية.

في تطرقي للحملة الوطنية التي تم تنفيذها بعد اعتقال القيادات الدينية قلت أن دور

جارالله كان بارزاً في دعم ومساندة هذا التحرك إلى درجة أنه قام بفتح جامع الصالح

بالدراز من أجل وضع الشعارات واللافتات وتعليق صور أعضاء لجنة العريضة الشعبية.

وقد تسببت للمشاركة الفعالة في إنجاح الحملة الوطنية في تعرض الحجي حسن جارالله

لغضب جماعة الشيخ عيسى قاسم وتهامه بتحويل جامع الصالح إلى مسرح للعمل الوطني

وهو نفس الإتهام الذي وجهه مركز البديع. وفي هذا الخصوص يقول جارالله أن مشاركته

في الحملة الوطنية وفتح المسجد لهذه الفعالية قد كلفته فقدان ولايته على الجامع.

يقول القِيم على المسجد السيد جارا الله أن الشيخ عيسى قاسم هو من ألغى ولايته على الجامع بحجة أن من أعطاه الولاية قد انتقل إلى بارئه. ويعلق جارا الله على هذا الموضوع فيقول إنه لم يكن يتوقع مثل هذا القرار وهو الذي قام بتوسعة الجامع وتحمل مسؤولية الحفاظ عليه طوال غياب الشيخ في قم، فضلاً عن تعرضه خلال فترة الإنتفاضة إلى السجن والإعتقال بسبب اتهامه بفتح المسجد للنشاطات السياسية. ويواصل جارا الله الحديث فيقول: إن هذا الإجراء التعسفي اضطره للذهاب إلى إيران لمقابلة كل من خامنئي والسيسستاني وذلك لسماع رأيهما في موضوع إلغاء الولاية عنه. وقد جاءت فتوى هذين العالمين في صالحه وأكدوا له صحة ولاياته على الجامع. بعد إيران ذهب جارا الله إلى لبنان لمقابلة السيد محمد حسين فضل الله الذي عبّر له عن موافقته المبدئية على الولاية لكنه طلب منه بعد رجوعه إلى البحرين أن يبعث إليه برسالة موافقة السيد عبدالله الغريفي على ذلك. لكن السيد عبدالله الغريفي لم يكتفِ برفض كتابة هذه الرسالة وإنما اكتشف جارا الله أن السيد عبدالله الغريفي أيد أو شارك الشيخ عيسى قاسم في كتابة رسالة إلى السيد محمد حسين فضل الله بخصوص إلغاء ولايته عن الجامع.

في هذا الوقت لم يكن الشيخ عيسى قاسم يعلم أن جارا الله قد حصل على فتوى من إيران تؤكد صحة ولايته، الأمر الذي اضطر الشيخ عيسى قاسم للعدول عن قراره. لكن السيد جارا الله وبعد أن أكد صحة ولايته أثر الإبتعاد عن الجامع تحاشياً للمشاكل. والحقيقة أن الغطاء الشرعي الذي يمثله الشيخ عيسى لعب دوراً مهماً ومؤثراً في الساحة السياسية كما سنرى لاحقاً، وذلك جراء حرص معظم القيادات السياسية والرموز الدينية على أخذ مباركة للشيخ وموافقته في أي عمل أو نشاط سياسي يزمعون القيام به أما تقديراً منهم لمكانته الدينية وتمثيله للمرجعية في قم أو بهدف تجنب الدخول معه في أي صدام أو خلاف.

الدكتور سعيد الشهابي

وإذا كانت لجنة العريضة الشعبية قد مثلت الهدف الأول لسهام الشيخ عيسى قاسم وذلك في اليوم الثاني لرجوعه إلى البحرين، فإن ما يحز في النفس أن يكون الهدف الثاني هو الدكتور سعيد الشهابي.

والحقيقة أن قصة الشيخ عيسى قاسم مع الدكتور سعيد الشهابي أثارت التساؤل فيما إذا كان انعدام الوعي السياسي لدى الشيخ أو حب التفرد بالقرار وإزاحة المنافسين من الساحة السياسية أو كلا هذين السببين هما الدافع وراء الإصطدام مع الدكتور سعيد الشهابي وأفكاره حول الوحدة الوطنية. وفي اعتقادي أن قصة الدكتور سعيد الشهابي ربما ساعدت كثيراً على جلاء الموقف حيال أحد أخطر قضايانا المصيرية ألا وهي الوحدة الوطنية.

يعتبر الدكتور سعيد الشهابي من أبرز الشخصيات البحرينية المعارضة في الخارج وهو واحد من العناصر القيادية التي شكلت حركة أحرار البحرين. كانت زيارته الأولى للندن في العام 1971 حيث ذهب إلى بريطانيا لغرض الدراسة الجامعية لكنه رجع إلى البحرين في مايو 1972 لمعايشة إنتخابات المجلس التأسيسي. في العام 1973 رجع إلى لندن ولم يعد إلى البحرين إلا في العام 1979 وذلك لغرض الزواج ومن بعدها اتخذ قراره للإقامة وعدم الرجوع. في الثاني عشر من ديسمبر من العام 1983 تمّ انكشاف تنظيم حزب الدعوة مما اضطر السيد مجيد العلوي الذي كان مبتعثاً من قبل دائرة الكهراء للبقاء في بريطانيا. وفي ذلك العام صدرت نشرة "صوت البحرين".

على أثر التفجيرات التي وقعت في الكويت واتهام حزب الدعوة الكويتي بالقيام بها فكّرت جماعة الحزب في لندن بالإنفصال عن الحزب وتكوين حركة أحرار البحرين. وبحكم هذه التطورات قام الشيخ عبدالنبي علي الدرازي (أبو تقى) بزيارة خاصة إلى لندن. ومن خلال التجربة الحزبية التي كسبتها قيادات حزب الدعوة البحرينية، فقد بنت حركة أحرار البحرين استراتيجية العمل الجديدة على أساس الإقتناع ببرنامج العمل والإلتزام بهذا البرنامج دونما الحاجة للإنتماء الحزبي والتنظيمي. وقد شملت هذه الإستراتيجية فروع الحركة في البحرين ولندن وإيران.

في العام 1983 بلّثر الدكتور سعيد الشهابي رئاسة تحرير مجلة "العالم" التي كانت تصدر من لندن وبقي فيها حتى العام 1999، أما الآن فهو يكتب بانتظام في جريدة القدس العربي بلندن.

بعد الإنفتاح السياسي وبالتحديد في يوم الجمعة الموافق 2001/3/23 رجع الدكتور الشهابي إلى البحرين بعد إثنين وعشرين عاماً قضاها في المملكة المتحدة. وفي حديث له مع جريدة "الشرق الأوسط" قال الدكتور سعيد أن عودته إلى البحرين تأتي في سياق المشاركة في الأجواء السياسية الإيجابية وتعبيراً عن دعمه للمشروع الإصلاحي الذي طرحه أمير البلاد، وتجديداً لمشاعر الحب تجاه الوطن الذي لم يطأ ترابه منذ 22 عاماً، وإن عودته تأتي رغبة في المشاركة الإيجابية لأبناء شعبه في ظل الأجواء السياسية الجديدة ودعماً لإعادة بناء البيت الداخلي على أسس متينة للمستقبل الديمقراطي وتكريس حقوق الإنسان".

وفي سؤال له عن رؤيته في التطورات السياسية الجديدة في البحرين قال: "إنني أشعر بارتياح كبير لما تحقق خلال الأسابيع الأخيرة، فقد استطاع الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اختصار المسافات والتغلب على صعوبات الموقف وتعميقاته، وحقق للشعب أغلب ما يطالب به منذ ربع قرن. وبالتالي فهناك ارتياح عام من تلك الخطوات، خصوصاً إعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ 1975 والقبول بمبدأ انتخاب المجلس الوطني، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة غير مشروطة للمبعدين". وأكد الدكتور على أهمية إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة فقال: "ولا بد من الإشارة إلى أن تلك القانون الرهيب كان من أهم معوقات الاستقرار الأمني والسياسي. وبالغائه دخلت البلاد مرحلة أكثر أمناً واستقراراً. هناك جدية في تطبيق مشروع الإصلاح الذي طرحه الأمير وولي عهده. وهذا يتطلب السماح بقدر من الشفافية في طرح البرامج السياسية، والسماح للحريات العامة وفي مقدمتها حرية الصحافة والتجمعات والممارسة الدينية".

وفي رده على السؤال الخاص باستمرار وجود بعض عناصر حركة أحرار البحرين في الخارج قال الدكتور: "السماح بعودة غير مشروطة للمبعدين السياسيين كان من بين مطالب المعارضة، وقد وافق الأمير على ذلك مشكوراً. وقد عاد العديد من العناصر المعارضة إلى البلاد، وهذا أمر إيجابي. واتخذت أغلب فصائل المعارضة قراراً بالعودة لكن هناك معوقات تعرقل عودة البعض بالسرعة المطلوبة. فيجب أن لا ننسى أن منع المواطنين من العودة إلى بلادهم أو إعادهم قسراً كان سياسة ثابتة انتهجها البريطانيون في البحرين منذ الثلاثينيات عندما أبعدها لثنين من زعماء المعارضة إلى الهند. وفي الخمسينيات تم نفي ثلاثة من الرموز الوطنية هم عبدالرحمن الباكر وعبد علي العليوت وعبدالعزیز الشمالان إلى جزيرة سانت هيلانة بالمحيط الأطلسي، ولم يفرج عنهم إلا بقرار محكمة بريطانية في العام 1961. وقد توفي الباكر في لبنان والعليوت في النجف، ولم يعد إلى البلاد إلا عبدالعزیز الشمالان، بعد الإستقلال. واستمرت الإبعاد والنفي خصوصاً في العشرين عاماً الماضية. وبعد أن وضعت البحرين في قائمة الدول الخاضعة للرقابة من قبل لجنة حقوق الإنسان

التابعة للأمم المتحدة في العام 1992 سمح لبعض المبعدين بالعودة واستغل ذلك لرفع البحرين من القائمة. وقد استمرت سياسة الإبعاد حتى العام الماضي. وجاء القرار الأميري ليفتح الطريق أمام المعارضين. وكما ذكرت فقد عاد عدد منهم، وما يزال الباكون يرتبون أمورهم ليعودوا". وهنا أشار الدكتور إلى نقطتين مهمتين من وجهة نظره هما: "الأولى، أن المهم في الأمر ضمان حق العودة لجميع أبناء البحرين، وترك أمر العودة الفعلية لهم ليعودوا متى ما شاءوا، وعدم سلب ذلك الحق منهم تحت أي عنوان. الثانية، أن إجراءات العودة سهلت نوعاً ما، ولكن رفض السفارات إصدار جوازات سفر للمواطنين وتشتت العودة إلى البلاد لإصدارها الأمر الذي لا يجعل العودة أمراً يسيراً خصوصاً على المرتبطين بأعمال في بلدان إقامتهم. وبالإضافة إلى ذلك ما يزال عدد من المواطنين ممنوعين من العودة خصوصاً في بريطانيا، لأسباب غير معروفة، ونأمل أن تبادر السلطات لتسهيل مهمتهم وفقاً للقرار الأميري الذي لم يستثن أي مواطن".

بعد ذلك جاء السؤال الخاص برؤيته في تجدد مخاوف البعض من صعود التيار الديني على حساب التيارات الأخرى. والحقيقة أن هذا السؤال هو ما يعني الحركة الدستورية المطلوبة بالدرجة الأولى وذلك بهدف الإطلاع على موقف الدكتور من الوحدة الوطنية بعد الانفراج السياسي، وقد جاء جواب الدكتور الشهابي كما يلي:

"لقد نجحت المعارضة البحرينية خلال عمرها الطويل في التكاتف والتلاحم، فالتقى الإسلامي بالوطني والشيعي بالسني، وتلاحمت جهود المرأة مع الرجل، فكانت نتيجة ذلك النضال ما تحقق الآن على يدي أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. ويشعر قطاع كبير من الرموز الإسلامية بضرورة الإبقاء على هذه الروح التلاحمية بين أبناء الوطن الواحد. لقد كان التلاحم واضحاً بين الفعاليات الحقوقية والسياسية من مختلف ألوانها خصوصاً في الخارج، ونجم عن ذلك قيام لجنة العريضة الشعبية في العام 1994، وهي اللجنة التي مثلت أغلب الاتجاهات السياسية والدينية في البلاد، وما تزال قائمة حتى الآن. ونحن في التيار الإسلامي نؤمن بوحدة المعارضة البحرينية على اختلاف مذاهبها الدينية والسياسية ونؤكد ضرورة إبقاء خطوط التعاون والتلاحم مفتوحة، ومنع حدوث التشققات، خصوصاً في الفترة الحالية. إن للتيار الديني قاعدته العريضة، ولكن يؤمن بضرورة تنوع المعارضة واستيعابها لوجهات النظر المتباينة أحياناً، فإذا كانت للمحنة قد جمعت أبناء البحرين فيجب استمرار هذا الجمع في حالة الرخاء والانفراج. وهناك الآن توجه عام لدى الرموز القيادية في الحركة الإسلامية بضرورة الحفاظ على ما تحقق من وحدة وطنية في السابق وتأكيداً من منطلقين: اعترافاً بالجميل تجاه كل من ضحى من أجل الحرية، وحفاظاً على المكاسب التي تحققت. وما يزال هناك دور للقطاع المثقف من جميع

القطاعات للقيام بمشاريع مشتركة في النوادي والجمعيات المهنية والتخلي عن عقلية الإستحواذ والهيمنة".

ومن خلال هذا الرد المفصل للدكتور الشهابي يتبين بشكل واضح لا لبس فيه موقفه المبني حيال الوحدة الوطنية، هذا الموقف الذي اصطدم برؤية الشيخ عيسى المتعارضة مع كل ما هو وطني والرافضة لأي شكل من أشكال الوحدة الوطنية.

في مساء يوم الجمعة الموافق 2001/3/23 وبمناسبة رجوعه إلى البحرين لقي الدكتور كلمة في مآتم الدراز حيا فيها شعب البحرين بسنته وشيعته وخصاً بالذكر عوائل الشهداء والمجاهدين والمناضلين الذي رفعوا راية المطالب المشروعة. وفي هذه الكلمة أكد على أهمية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعية وبين الوطنيين والإسلاميين. لكن الدكتور الشهابي لم يفرغ من إطلاق عبارته القائلة "أن كل إسلامي وطني، وأن كل وطني مسلم في هذا البلد" حتى قام الشيخ عيسى قاسم بانتزاع "المايكروفون" من يد الدكتور سعيد الشهابي بطريقة لفتت أنظار الجميع وبدأ في التعبير عن احتجاجه واستنكاره لمساواة الدكتور بين المواطن وبين المسلم. ومما لا شك فيه أن هذه المداخلة كانت خارج الزمان والمكان لأنها سببت إخراجاً شديداً للدكتور الشهابي الذي لم ير وطنه منذ اثنين وعشرين عاماً، أضف إلى ذلك أن الدكتور كان في استقبال المهنيين له بالعودة ولم يكن في ندوة أو مناظرة. وقد أثارت هذه المداخلة استياء الحضور واستغرابهم لأن الناس لم تتعود طوال عقد التسعينيات على هذا للطرح التقني التجزيئي. ولذا فقد تحوّلت هذه الحادثة في اليوم التالي إلى موضوع مثير للجدل والتندر في آن واحد. لكن الإستغراب والدهشة كانت سيد الموقف.

ومن البديهي أن تثير مداخلة الشيخ العديد من التساؤلات لدى الوطنيين والعلمانيين لأنها جاءت متعارضة تماماً وما تطرحه القوى الوطنية والرموز القيادية من تأكيد على الوحدة الوطنية.

في الصباح الباكر من يوم السبت كنت من ضمن مهنتي الدكتور سعيد بسلامة الوصول إلى أرض الوطن، وما إن فرغت من معانقته حتى أَسْرَ في أذني كيف أنه قد تعرّض للتوبيخ في الليلة الماضية بسببنا نحن الوطنيين. وطلب مني الجلوس إلى جانبه وبدأ يشرح لي ما حدث وبالتفصيل. لكنني لم أستغرب موقف الشيخ عيسى قاسم الراض للتحالف مع الوطنيين، خاصة وأنه يضعهم دائماً في خانة الملحد.

بعد زيارتي بساعة واحدة تقريباً جاء إلى زيارته كل من الأستاذ عبدالرحمن النعيمي والسيد إبراهيم كمال الدين والأستاذ رضي الموسوي والأستاذ إبراهيم شريف، وما أن دخلوا باحة مآتم الشهابيين حتى نهض الشيخ عيسى قاسم وهم بالخروج في طريقة توحى

بعدم ارتياعه لدخول الوطنيين. وحاول الدكتور سعيد الشهابي أن يؤخر خروج الشيخ كنوع من المجاملة للزائرين لكنه أصر على الخروج مما أثار استياء وفد الوطنيين. وأثناء الخروج التقى الوفد بالشيخ علي سلمان وسرد عليه الأستاذ عبدالرحمن النعيمي ما حدث، لكن الشيخ علي سلمان لم يصدر منه أي تعليق.

والحقيقة أن رد الشيخ عيسى قاسم على الدكتور الشهابي فيما يتعلق بموضوع الوحدة الوطنية والتعاون مع الوطنيين قد ترددت أصداؤه في معظم أنحاء البحرين وأصبح مثار جدل في الساحة السياسية وعلى اختلاف تلوينها وقد ترك أثره السيئ في نفوس التقدميين والوطنيين الذين فوجئوا وكل المخلصين من أبناء هذا الوطن بهذا الطرح الثقتي.

في اليوم الثاني لرجوع الدكتور سعيد إلى البحرين أي في 24 مارس 2001 أصدرت حركة أحرار البحرين بياناً صحافياً تحت عنوان: "البحرين: الدكتور الشهابي يؤكد على ثوابت العمل الوطني" قالت فيه ما يلي:

"عاد إلى البحرين الدكتور سعيد الشهابي، القيادي في حركة أحرار البحرين، يوم الجمعة 23 مارس وسط استقبال جماهيري حاشد. وكان في استقبال الدكتور سعيد الرموز الشعبية والفعاليات السياسية بمختلف توجهاتها. وبعد وصوله إلى الدراز، ألقى كلمة في جامع الصادق حيا فيها شعب البحرين بسنته وشيعته وخص بالذكر عوائل الشهداء والمجاهدين والمناضلين الذي رفعوا راية المطالب المشروعة ومثلوا عوامل الإنتصار التي دحرت محاولات تفتيت المجتمع إلى طوائف وفئات متناحرة. وأكد الدكتور الشهابي على أهمية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة وبين الوطنيين والإسلاميين وقال بالحرف الواحد: "إن كل إسلامي وطني وإن كل وطني مسلم في هذا البلاد" وقال أن المسيرة الإصلاحية بحاجة إلى الجهود المشتركة من كافة أبناء الوطن على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم السياسية، معتبراً المطالب الدستورية المشروعة أساساً لبناء المجتمع المدني الحديث في البحرين".

في ظهر يوم السبت الموافق 24 مارس 2001 كان هناك لقاء مع الأمير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حضره كل من الدكتور سعيد الشهابي والشيخ علي سلمان والأستاذ عبدالوهاب حسين. وقد ساد هذا الإجتماع جو من الصراحة والنقة بفعل الأجواء الصحية التي غمرت البلاد بفعل تأثير المشروع الإصلاحي.

وإذا كان الدكتور سعيد الشهابي قد رحب بزيارة الأمير فإنه رفض وبشدة مقابلة رئيس الوزراء رغم إلحاح الوزير محمد مطوع على حدوث مثل هذه الزيارة. كان تفسير الدكتور لرفض مقابلة رئيس الوزراء هو أنه كان يعبر عن موقفه حيال هذا الرجل الذي يحمله كامل المسؤولية عن الإنتهاكات الفظيعة التي حدثت إبان الإنتفاضة.

سبق أن تطرقنا إلى تصريح الشيخ عيسى قاسم الذي تضمن تطلعاته ورؤيته للمشروع الإصلاحي وكنا على يقين أن يطرأ التغيير على هذه الرؤى والتطلعات بفعل انتكاسة وفشل المشروع الإصلاحي لكن مثل هذا التغيير لم يحدث. وعلى العكس من ذلك فإن موقفه من الدستور الجديد والتعديلات الدستورية وهو العمود الفقري الذي يقوم عليه التحالف الرباعي كان مخيباً للآمال.

فالشيخ عيسى كان من مؤيدي الدخول في الإنتخابات النيابية لكنه اضطر للعدول عن رأيه تحت إرادة التيار المقاطع. أما موقفه من التعديلات الدستورية أو بالأحرى الدستور الجديد فهو موقف سلبي ولا يرقى إلى مستوى هذه القضية الخطيرة والمؤثرة على حاضر ومستقبل شعب البحرين.

ضمن جدول الزيارات التي قامت بها الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري للرموز والقيادات المؤثرة في الساحة السياسية بهدف إطلاع هذه الفعاليات على خطة عمل الأمانة وبرنامج عملها من أجل كسب دعم وتأييد هذه الفعاليات في المعركة الدستورية كانت هناك زيارة للشيخ عيسى قاسم وذلك في مساء يوم الجمعة، الثالث والعشرين من أبريل 2005. وقد خرج وفد الأمانة الذي تشكل من كل الأستاذ إبراهيم شريف والأستاذ حسن مشيمع والمحامي سعيد العسبول والدكتور عبدالجليل السنقيس والسيد محمد سند بانطباع سيئ للغاية ولم يتردد أحدهم في التعبير عن الندم لمشاركته في هذا الوفد.

استفسر الشيخ عيسى عن موقف الوفد فيما لو قامت الحكومة بإجراء تعديلات مجزية وكان سؤال المهندس العسبول عن الآلية الدستورية التي ستقوم بإدخال هذه التعديلات. وردَّ الشيخ عيسى قاسم بالقول: "هل أنتم تريدون العنب أم الناطور. إن هدفنا هو الحصول على التعديلات الدستورية".

وهنا ردَّ الأستاذ إبراهيم شريف على كلام الشيخ بالقول: إن التعديلات الدستورية يجب أن تحظى بالإقرار الشعبي لأنه لا يمكن لأي طرف أن يحل محل الشعب في اتخاذ مثل هذا القرار الخطير.

وهذا الكلام لم يكن ليعجب الشيخ عيسى قاسم الذي تعودَّ على إعطاء النصائح والفتاوى لا أن يتلقاها من أحد ولذا فقد خرج الوفد بخفي حنين.

في التاسع عشر من شهر يونيو 2005 قام العاطلون عن العمل بالإعتصام أمام الديوان الملكي للمطالبة بحق للعمل. وفي خطبة الجمعة بتاريخ 24 يونيو نصح الشيخ عيسى قاسم بعدم جواز الإعتصام أمام الديوان الملكي مما دفع بعض العاطلين للذهاب إلى منزله لاستيضاح هذه الفتوى وذلك في السادس والعشرين من يونيو. في البداية رفض

الشيخ عيسى مقابلتهم، وعندما هددوا بالإعتصام أمام منزله خرج لهم وقال إنه يعتبرهم بمثابة أبنائه وإن تصريحه هو بدافع الحرص على سلامتهم والخوف عليهم من أن يتعرضوا لمثل ما تعرضوا له.

إلا أن قصة استدعاء الأستاذ حسن مشيمع من قبل الشيخ عيسى قاسم على أثر خطبته الأسبوعية بجامعة الصادق بالقفول وذلك في مساء يوم الجمعة الموافق 1 يوليو 2005 تثير علامة الإستفهام والتعجب . في هذه الخطبة قال مشيمع أن سيطرة الأسرة الحاكمة على المناصب العليا فائق بكثير ما كان موجوداً أيام قانون أمن الدولة، ومن ثم انتقد عدم استقلالية النيابة العامة وذكر بما جرى في مركز شرطة الرفاع عندما امتنعت النيابة عن الحضور والتحقيق فيما وقع من استخدام القوة ضد المعتصمين في مركز شرطة الرفاع. وقد اعتبر الشيخ عيسى قاسم وسيد عبدالله الغريفي هذا الكلام تصعيداً في الخطاب السياسي وبادرا في الرابع من يوليو 2005 بدعوة الأستاذ حسن مشيمع من أجل لفت انتباهه وتوجيه النصح له بعدم تكرار مثل هذا الخطاب التصعيدي على حد قولهم. ولمفارقة العجبية أن هذا الإستدعاء سبق بيوم واحد استدعاء الأستاذ حسن مشيمع من قبل رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ عبدالعزيز عطية الله للتحقيق معه في الأقوال المنسوبة إليه.

سبق وأن تطرقنا إلى تصريح الشيخ عيسى قاسم الذي تضمن تطلعاته ورؤيته للمشروع الإصلاحي ونقول أنه إذا ما استخدمنا هذا التصريح لإجراء مقارنة مع رؤى وأفكار الدكتور الشهابي في هذا الظرف الذي لم تتحدد فيه بعد معالم المشروع الإصلاحي فإن المقارنة بين الإثنين هي أشبه بالمقارنة بين التفاحة والبرتقالة. فبالإضافة إلى أطروحات الدكتور سعيد التي تطرقنا لها والتي تسبب بعضها في إثارة غضب الشيخ عيسى قاسم عليه، فإن المقال الذي نشره للدكتور الشهابي في جريدة القدس العربي في 28 مارس 2001 أي بعد خمسة أيام من رجوعه إلى البحرين يعطي المزيد من المواقف والأفكار وتحديد الرؤى. في هذا المقال تساءل الدكتور سعيد فيما لو أن الحاكم الجديد مستعد للقطيعة مع الحقبة السوداء الرهيبة على اعتبار أن مصير تلك الرموز في رأيه هو المؤشر لمدى جدية الطاقم السياسي الذي يديره الأمير. وتكملة لهذا التساؤل أثار الدكتور سعيد مسألتين في غاية الأهمية وهما:

1) إن البلاد بحاجة إلى رموز شابة لم تتورط في الحقبة السوداء ولم تلتطخ أيديها بدماء الشهداء.

2) إن نقاء المشروع الإصلاحي يتطلب إجراءات تمنع وصول العقليات الملوثة بدران الماضي إلى مواقع القرار في مرحلة لا ينسجمون معها شكلاً ومضموناً.

وفي اعتقادي إن هذا الطرح الواقعي والجرئ ينم عن رؤيا ثابتة ويعكس مستوى الوعي السياسي الذي كسبه الدكتور من خلال خوضه المعترك السياسي وعن طريق قراءته للتاريخ وإطلاعه على مختلف التجارب الإنسانية.

ومن أجل استكمال الحديث عن الوحدة الوطنية ومستقبل التعاون مع الوطنيين اخترت الأستاذ عبدالوهاب حسين كما سأطرق لذلك لاحقاً. وكانت خطبته التي ألقاها في صلاة يوم الجمعة بتاريخ 2001/3/30 بمسجد الشيخ خلف هي الموضوع الذي اعتمدت عليه والتي خصصها ذلك لتحقيق غرضين مهمين هما:

- 1) الحرص على إطلاع القارئ على أفكار ورؤى هذا القائد والرمز الذي هو أحد قادة العريضة النخبوية والشعبية وكيفية تعامله مع المرحلة الجديدة من العمل السياسي.
 - 2) إن هذا القائد والرمز هو من دخل في تجربة المبادرة مع وزارة الداخلية وأثر فيها العمل من خلال لجنة المبادرة المقنطرة على الطائفة الشيعية على حساب لجنة العريضة الوطنية، وفي ضوء ذلك فإن آراء وأفكار الأستاذ تهمننا جداً لمعرفة فيما إذا كان الأستاذ قد استوعب دروس التجربة الفاشلة.
- كان هذا الموضوع هو المحور الأساسي في خطبته حيث تناوله من عدة جوانب. وقد حرصت على نشر كل ما قاله في هذا الخصوص.

الدكتور منصور الجمري

أثناء اندلاع الإنتفاضة كان الدكتور منصور الجمري يتلقى دراسته في بريطانيا. وفي ذلك الوقت لم تكن للدكتور منصور أية ميول سياسية، ولا أية علاقة بأحداث البحرين. لكنه أبدى حماساً كبيراً تجاه هذه الحركة المطالبة، خاصة وإن والده هو أحد قادتها الأساسيين والمشرفين على تحرير العريضتين النخبوية والشعبية وأنه جراء ذلك تعرّض للإعتقال مرتين كما تطرقنا لذلك.

يعود الفضل في تصدر الدكتور منصور الجمري الواجهة السياسية وبروزه كرمز سياسي إلى الدكتور سعيد الشهابي الذي وضع فيه كامل الثقة بحكم أنه ابن الشيخ عبدالأمير الجمري. والدكتور الشهابي هو الذي دفع بالدكتور الجمري للصعود على سلم المجد السياسي واختاره كناطق رسمي لحركة أحرار البحرين.

ولا يغيب عن بال رفاق حركة الأحرار تلك العلاقة القوية التي جمعت بين الشخصين واستعداد الدكتور سعيد للسكوت على أخطاء الدكتور منصور بحجة المحافظة على وحدة الصف وسمعة الحركة. الآن وقد مرّ ما يزيد على أربع سنوات على تغيير المواقف وتبدل

الخيارات السياسية فإني أتساءل فيما إذا انتاب الدكتور سعيد الشهابي شعور بالندم والحسرة على خسران تلك العلاقة النضالية الطويلة؟

في مطلع شهر يناير 1996 قامت السلطة في البحرين بتسريب خبر حصول الدكتور منصور على الجنسية البريطانية الأمر الذي فاجأ الدكتور الشهابي والدكتور العلوي وهما رفيقاه في قيادة أحرار البحرين في لندن، كما أثار هذا الموضوع دهشة قيادات العمل بالداخل وتيار الحركة المطلبية في البحرين. وحتى يتأكد الشهابي والعلوي من صحة هذا الخبر اضطررا لمواجهة الدكتور منصور الجمري حول مدى صحة ما نشره الإعلام البحريني وفوجئ الاثنان بتأكيد الدكتور منصور على صحة الخبر. وعندما سألاه عن الأسباب التي دعت له لكتمان هذا الخبر الأمر الذي سبب لهما إحراجاً شديداً أفاد الدكتور مازحاً بأنه تعمّد عدم إفشاء هذا السر لأنه تحاشى حسد الدكتور سيد مجيد العلوي.

وفي ضوء حصول الدكتور منصور الجمري على الجنسية البريطانية بادرت السلطة في البحرين بإلغاء الجنسية البحرينية عنه عام 1996 كعقاب له.

في التاسع من شهر يونيو 2001 تحدد موعد زيارة اللورد إيفيري للبحرين ولمدة أسبوع واحد وفي ضوء هذا التحديد اختار الدكتور منصور الجمري أن تكون زيارته الأولى للبحرين في رفقة اللورد إيفيري، وفي نفس هذا التاريخ. لم يكن متوقفاً أن تثير زيارة الدكتور منصور في هذا التاريخ اعتراض الناشط الحقوقي حسن موسى الذي رأى في الزيارة المشتركة بين الدكتور واللورد خلطاً بين السياسي والحقوقي، وكاد هذا الخلاف أن يتفاقم لولا إقدام السلطة في البحرين على إلغاء زيارة اللورد.

عندئذ قرر الدكتور منصور العودة في السابع من يونيو 2001 لكن الإعلام في البحرين سارع إلى إثارة موضوع ازدواجية الجنسية في إشارة واضحة للجنسية البريطانية التي يحملها الدكتور منصور الجمري. وقد قامت بالحملة كل من جريدة الأيام والبحرين تريبيون اللتان طالبتا بإلغاء الجنسية البحرينية عن كل من يحمل الجنسية الأخرى. لكن التصريح الرسمي الذي ورد فيما بعد جاء متعارضاً مع الحملة الصحفية حيث أكدت المصادر - التي لم يذكرها التصريح - أن السلطات البحرينية لا تفرض أية قيود على أي بحريني يرغب في العودة إلى حضن الوطن.. فأبواب الوطن مفتوحة على الدوام لكل من أراد أن يدخله أو يخرج منه إنطلاقاً من مبادئ الحريات العامة.

وفي هذا الخصوص نشرت جريدة الوطن الكويتية تصريحاً للدكتور منصور قال فيه: 'أكد المتحدث باسم حركة أحرار البحرين د. منصور الجمري بأنه لن يتطرق لمواضيع من شأنها خلق أية حساسيات سياسية لدى عودته المتوقعة للبحرين في 7 يونيو القادم.'

وقد أكد على هذا التعهد في جريدة الوطن بتاريخ 28 مايو 2001 حين قال أنه لا ينوي التطرق لمواضيع مهيجة لكنه سيشارك الشعب البحريني همومه وأنه سيستمع لهم لتحديد برامج عملية تمكنه من المشاركة في خدمة الإصلاح السياسي في المنامة.

وحول قرار عودته التي سماها بالزيارة الإستكشافية وحددها بمدة أسبوعين قال: "أنا لم أتخل عن جنسيتي البحرينية مطلقاً، وإنما حصلت على الجنسية البريطانية بسبب الظروف السياسية التي حرمتني من ممارسة حياتي بصورة طبيعية خلال السنوات الماضية. لقد حرمت من جنسيتي البحرينية ومن تجديد جواز سفري لأسباب سياسية وحصلت على جواز سفري البريطاني كأحد الحقوق التي يتمتع بها أي إنسان يحترم قانون البلد الذي يعيش فيه". وفي إشارة واضحة للحملة التي قامت بها الأيام سألته الوطن فيما إذا كان ينوي إلغاء جنسيته البريطانية لصالح الجنسية البحرينية قال: "إن الوقت سابق لأوانه لتحديد قضايا بهذا المستوى وإنه يرغب أولاً أن يطمئن لاستقرار الإصلاحات السياسية في البحرين وإنه لا عودة للماضي، وإن الجنسية والجواز لن يستخدم كعقاب سياسي ولن يساء استخدامهما سياسياً". لكنه طالب في الوقت نفسه بتطبيق قانون الجنسية الذي لا يسمح بازدواجها بدون تمييز، مشيراً إلى أن: "حكومة البحرين تمنح الجنسية لفئات وقبائل معينة من خارج البحرين بينما تشدد على آخرين مؤكداً بأنه يأمل في أن يحدد رأيه في هذا الموضوع الحساس قريباً".

في السابع من يونيو 2001 عاد الدكتور منصور إلى البحرين بعد قضاء خمسة عشر عاماً في منفاه في بريطانيا وسط استقبال حافل في المطار. وفي جامع الإمام زين العابدين ببني جمرة ألقى الدكتور منصور كلمة أشاد فيها بصمود الشعب إبان فترة المحنة قال فيها: "إن صمودكم ووحدةكم وارتباطكم الأصيل بدينكم وحبكم العميق لوطنكم حقق ما عجزت عنه أمم خلت من قبلكم". ودعا إلى وحدة الكلمة قائلاً: "إننا بحاجة لأن نصلح ذات بيننا ولا بد أن نقاوم نزعات التشرنم". ولم ينس أن يحيي في كلمته الشهداء والسجناء ونشطاء حقوق الإنسان.

وأثناء هذه الزيارة الإستكشافية شارك الدكتور منصور في العديد من الندوات كمتحدث وتناول العديد من القضايا السياسية والاجتماعية التي تهم مستقبل المشروع الإصلاحية. كما قام بزيارة للمجالس في المحرق وكان مجلسي أحدها حيث تم استقباله صباح يوم الجمعة الموافق 15 يونيو وكانت بصحبة إبنته وشارك في أحاديث مجلسنا التي لم تخلو من جدية النقاش في يوم من الأيام.

في الثالث والعشرين من شهر يوليو 2001 قام الأمير بزيارة رسمية إلى المملكة المتحدة وفي هذه الزيارة وافق الأمير على إعادة الجنسية البحرينية للدكتور منصور الجمري والتي أسقطت عنه عام 1996م.

وتعليقاً على هذا الموضوع قالت وكالة أنباء الخليج في الرابع والعشرين من يوليو 2001 م: "أن أمير البحرين الشيخ حمد الذي يقوم بزيارة رسمية للندن قد استقبل منصور الجمري المقيم في بريطانيا، وأخبره بموافقته على إعادة الجنسية إليه بناء على طلبه". وبهذه المناسبة عقد د. منصور الجمري مؤتمراً صحفياً قال فيه: "إن السلطات البحرينية صادرت جواز سفرني في يناير 1996م، وهو ما يعني تجريدي من جنسيتي البحرينية". وأضاف: "إنني سعيد باستعادتها، لكن سعائتي ستكون أكبر إذا ما سمحت السلطات البحرينية لنحو 200 بحريني يقيمون في المنفى منذ العام 1980 م باستعادة جوازات سفرهم".

أما جريدة الشرق الأوسط فقد علقت على الموضوع بقولها: "استقبل أمس (23 يوليو) أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بمقر إقامته في لندن، على هامش زيارته الرسمية إلى بريطانيا، الدكتور منصور الجمري، نجل الشيخ عبدالأمير الجمري، ومنحه الجنسية بناء على طلبه، وذلك في خطوة جديدة من جانب الشيخ حمد تجاه المعارضة السياسية في البحرين". وقال الجمري للشرق الأوسط: "إنه يعتبر القانون البحريني هو الأساس وهو الذي يسري عليه شخصياً، معرباً عن أمله بالعودة للإستقرار في البحرين والمشاركة في العمل السياسي من الداخل. كما أعرب الجمري، الذي قضى بضع سنوات في لندن بصفتة معارضاً سياسياً، عن أمله أن تعود الجنسية البحرينية لكل الذين تعرضوا لسحبها من قبل، وهناك قرابة مائتي شخص في إيران ما زالوا ينتظرون منحهم أو إعادة الجنسية لهم من جديد ليعودوا جميعهم ويمارسوا دورهم المستقبلي في بناء بلدهم".

وإذا كان هناك من تعليق على موضوع الجنسية فهو الفارق الكبير بين المنحة والإعادة. فالإعادة هي تصحيح وضع خاطئ بإعادة الأمور إلى نصابها. أما المنحة فتعني الصدقة والعطاء وإن ما يعطى يمكن أن يسترد في أي وقت من الأوقات.

عودة الدكتور منصور من أجل الإستقرار

بعد الزيارة الإستكشافية التي قام بها الدكتور منصور أخبر رفيق دربه الدكتور سعيد الشهادي أنه التقى أثناء الزيارة بولي العهد الشيخ سلمان وإنه متفائل جداً بالمشروع الإصلاحية، وإنه عازم على الرجوع إلى البحرين للعمل من الداخل. في شهر سبتمبر من العام 2001. وأثناء زيارتي المعتادة لبريطانيا منذ اندلاع الإنتفاضة قمت بزيارة للأخ الدكتور سعيد الشهادي وذلك بغرض دراسة الوضع السياسي واستعراض آخر التطورات

وتبادل وجهات النظر حول المشروع الإصلاحي. كانت وجهات نظرنا متقاربة بل ومطابقة إلى أبعد الحدود فيما يتعلق بمستقبل الإصلاح السياسي وإنه وجب على المعارضة أن تتريث وأن لا تضع سلاحها المطلبي قبل أن تتضح معالم المشروع وتطمئن على سلامة العملية الإصلاحية وتتأكد من أنها لن تخرج عن سكتها الصحيحة.

وهذا الإستنتاج قلنا بطبيعة الحال إلى مناقشة وضع القوى السياسية ورأينا ضرورة تعزيز جبهتنا في الداخل والخارج وعدم التفريط في أي منهما حتى تتضح معالم المشروع الإصلاحي. وفجأة توقف الدكتور. وبحسرة عند موضوع الدكتور منصور. الجمري وقال إنه يشعر بالحزن الشديد بسبب القرار الذي اتخذه الدكتور منصور الجمري بالرجوع إلى البحرين. وفي محاولة أخيرة لثني الدكتور عن الرجوع طلب مني إقناعه بالبقاء ولو لمدة عام على الأقل حتى تتضح الأمور ونعرف ما لنا وما علينا حسب تعبيره. في طريقنا أنا والدكتور منصور الجمري إلى منزل الدكتور سعيد الشهابي كان موضوع عودته إلى البحرين هو الموضوع الذي استحوذ على نقاشنا وحاولت جاهداً إقناعه بالعدول عن فكرة للرجوع في هذا الطرف حتى تتحدد معالم الطريق، لكن محاولاتي باءت بالفشل.

كان جوابه جاهزاً وحازماً: "لقد أصبح موضوع العودة محسوماً بالنسبة لي وإن حبي للبحرين يدفعني دفعا للرجوع بأسرع وقت ممكن وإني قد عقدت العزم على مباشرة العمل السياسي من الداخل، وهناك مجال واسع للعمل وبشكل علني".

أما الموضوع الثاني الذي دسست أنفي فيه فهو المتعلق بمشروع جريدة الوسط، وقد اقترحت على الدكتور منصور أن يكون الدكتور الشهابي هو رئيس هيئة التحرير بحكم خبرته الطويلة في هذا المجال. لكنني فوجئت برده بأنه هو من سيكون رئيساً للتحرير.

في مساء يوم الثلاثاء، الثالث عشر من فبراير 2002 وهو اليوم الذي سبق صدور الدستور الجديد كانت هناك دعوة عشاء في منزل السيد أحمد بن رجب في بني جمرة. كان رمز الحضور هو الدكتور منصور، وكان المدعوون أذانا صاغية لأحاديثه المتنوعة والشيقة، حتى إذا ما عرج على موضوع الدستور الجديد وبالتحديد الباب الخاص بنظام المجلسين حتى تبين أنه على علم مسبق بالصلاحيات التشريعية والرقابية التي ستمنح لمجلس الشورى وإنه من مؤيدي إعطاء تلك الصلاحيات لهذا المجلس. ولأن الضيوف لم يكونوا يتوقعون مثل هذا الموقف التراجعي من المعارض الدكتور منصور. فقد أصبحوا مشدوهين من هول المفاجأة.

في مقارنته بين الدكتور مجيد العلوي والدكتور منصور الجمري، قال الدكتور سعيد الشهابي: إن الدكتور منصور أكثر سوءاً من الدكتور مجيد العلوي. لكن هذا الإكتشاف جاء متأخراً وبعد خراب البصرة كما يقول المثل.

المهندس عبدالرحمن النعيمي

في مساء يوم الأربعاء الموافق 28 فبراير 2001 كنت من ضمن المستقبلين والمهنيين الذين احتشدوا في مطار البحرين لاستقبال كل من الأستاذ المهندس عبدالرحمن النعيمي والمهندس عبدالنبي العكري بعد أن أمضيا ما يزيد على ثلاثين عاماً في المنفى بسوريا. كان الإستقبال أشبه باستقبال الأبطال حيث قام المستقبلون بإمطارهم بالورود على معانقتهم وتقبيلهم.

وحسب تقدير وكالة رويترز التي أوردت نبأ وصول هذين المبعدين وقامت بتغطية الإستقبال في المطار، فإن عدد المستقبلين قد بلغ نحو أربعة آلاف شخص وإنهم انتظروا ساعات في مطار المنامة لاستقبال الرجلين اللذين علدا وهما في الستينيات من عمريهما في إطار العفو الذي أعلنه الأمير في مطلع الشهر في إطار الإصلاحات الديمقراطية. وقالت الوكالة أن المهندس عبدالنبي العكري هو معارض شيعي والمهندس النعيمي معارض سني بارز عاش نحو ثلاثة عقود في المنفى. وتعبيراً عن فرحته بالرجوع إلى أرض الوطن قال العكري بعد خروجه من الطائرة أنه يشعر وكأنه عاد إلى أحضان أمه. وبالرغم من معرفتي الطويلة بالأستاذ النعيمي من خلال كتاباته ودوره للنضالي الكبير وتضحياته لجمّة في سبيل قضايا البحرين السياسية والمطلبية، إلا أن مقابلي بالأستاذ في المطار تعتبر اللقاء الأول الذي جمعني به وجهاً لوجه.

وقد توسعت المعرفة بالأستاذ وترسخت في معركة التسعينيات إلى درجة أنها شكلت لدي مناعة وحصانة قوية ضد الأقاويل التي كانت تصدر من رفاقه بالأمس من مناضلي الستينيات، وخاصة أولئك الذين تمّ إقصاؤهم حزبياً. كنت أكره سماع تلك الأقاويل التي كانت تنتهم الأستاذ بالتسلط وممارسة الإقصاء ضد من يعارض تنفيذ أوامره وأعتبرها نوعاً من الوشاية أو تشويه السمعة.

في اليوم التالي أوصله إلى البحرين كنت مع عضو لجنة العريضة المهندس سعيد العسبول في زيارة للنعيمي في الخيمة التي نصبت في منطقة عراد من أجل استقبال المهنيين. ولأنه لم يكن متواجداً فقد فوجئنا بخبر ذهابه لزيارة للشيخ عبدالأمير الجمري الأمر الذي أثار تعجبنا وتسبب في تعكير فرحتنا.

لا شك أن الشيخ عبدالامير يستحق الزيارة والتكريم لكن ذلك لا يكون على حساب أعرافنا وعاداتنا وتقاليدينا التي نقول أن من يقوم بالزيارة هو الشيخ عبدالامير الجمري بالرغم من مكانة الشيخ الدينية وليس العائد من المنفى بعد هذه الغيبة الطويلة، خاصة وأن الشيخ - أطل الله عمره - كان في كامل صحته وعافيته آنذاك. ولذا فقد عبّرنا عن عدم رضائنا بهذه الزيارة واعتبرناها مأخذاً على الأستاذ المهندس عبدالرحمن النعيمي. لكن جاءت المفاجأة من المحيطين بالأستاذ عبدالرحمن النعيمي من رفاق الأوس والذين كانوا غائبين عن الساحة السياسية إبان أحداث التسعينيات لتعبّر لنا عن صحة موقف الأستاذ النعيمي وعدم قناعتهم بوجهة نظرنا.

يقول المهندس سعيد العسبول، أنه بعد انتهاء فترة الإستقبال في خيمة عراد، كان في مهمة توصيل المهندس عبدالرحمن النعيمي لأحد زيارته، وفي الطريق فوجئ بالأستاذ النعيمي يطرح عليه مسألة حل لجنة العريضة بحجة أنه لم يعد هناك ما يبرر وجودها. يقول المهندس سعيد العسبول أن لهذا الموضوع أثار دهشته واستغرابه لكنه أثر السكوت وعدم التعليق تحاشياً للدخول في مثل هذا الموضوع الحساس.

في بداية الإنفتاح السياسي طرح مشروع توحيد أعضاء جبهة التحرير والجبهة الشعبية في كيان موحد وتمّ توزيع وتداول النظام الأساسي للمناقشة وإبداء الرأي. وقد لاقى هذا المشروع قبول الأعضاء الناشطين من كلا الطرفين وشاركوا وبحماس شديد في إعطاء وجهة نظرهم في بناء كيان المستقبل. ويبدو أن فكرة الدمج والتشكيل كانت مختمة في ذهن الأستاذ عبدالرحمن النعيمي لدرجة استعجاله في طرح هذا المشروع وهو الذي لم يمر على عودته من المنفى أكثر من شهر واحد.

ففي الأسبوع الأول من شهر إبريل بادر الأستاذ النعيمي بدعوة الفعاليات والرموز السياسية من التقدميين واليساريين لحضور الإجتماع الموسع الذي سينعقد في منزله في التاسع عشر من إبريل 2001. وفي هذا الإجتماع طرح الأستاذ عبدالرحمن النعيمي فكرة تأسيس التجمع الواسع الذي يضم كافة فصائل اليسار، وقد كان هناك اتفاق تام على فكرة التوحيد. إلا أن الآراء تعددت واختلفت حيال طريقة التنفيذ، مما استوجب عقد إجتماع ثاني بعد أسبوع واحد. في السادس والعشرين من إبريل تمّ عقد الإجتماع الثاني في منزل الأستاذ عبدالرحمن النعيمي بمنطقة عراد. وفي هذا الإجتماع طرح تركيز النقاش في بديته على آلية التنفيذ، إلا أن ممثلي جبهة التحرير فاجؤوا الحضور بطرح قضية التمثيل النسبي للقوى للمشاركة في هذا التجمع، وهذا الطرح بطبيعة الحال يلغي صفة الدمج عن التشكيل الجديد ويضعه في خانة التحالفات السياسية.

في التاسع والعشرين من إبريل 2001 عقد الإجتماع الأول للمؤسسين في نادي العروبة، وتمّ في هذا الإجتماع إختيار اللجنة التحضيرية المكلفة بصياغة النظام الأساسي للجمعية.

وفي الحادي والعشرين من شهر مايو 2001 عقد الإجتماع التأسيسي بحضور واحد وأربعين شخصاً من المؤسسين وتمّت الموافقة على النظام الأساسي وتقديم الطلب لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية.

وفي العاشر من سبتمبر 2001 صدر الترخيص للجمعية بموجب القرار رقم (29) لسنة 2001 وتمّ تسجيلها في سجل قيد الجمعيات والأندية الإجتماعية. وفي الحادي من شهر أكتوبر جرت إنتخابات الجمعية العمومية بنادي العروبة حيث تمّ انتخاب أول مجلس إدارة للجمعية.

وقد ساد هذا الإجتماع التوتر الشديد، وشهد تصاعد الخلاف بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية حول الطريقة التي تمّت فيها عملية الإنتخاب. حيث لم يتمكن ممثلو جبهة التحرير من إيصال أي عضو لهم في مجلس الإدارة، وذلك بسبب قلة تمثيلهم في الجمعية العمومية.

ونظراً للخلافات بين الطرفين، فقد اتجهت جبهة التحرير منذ الشهر الثاني من الإجتماع التأسيسي للجمعية المشتركة إلى تكوين جمعية خاصة بهم هي جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي. وفيما بعد حذت حذوهم جماعة حزب البعث العربي الإشتراكي وقاموا بتشكيل جمعيتهم الخاصة بهم وأسموها جمعية التجمع القومي الديمقراطي.

وبالرغم من كل المآخذ والسلبيات التي اعترت مسألة تنفيذ هذا المشروع، إلا أنه لا يمكن نكران الدور الذي لعبه المهندس النعيمي في هذا التشكيل الذي مثل في حقيقة الأمر بداية تكوين العمل الحزبي العلني في تاريخ البحرين السياسي بشكل خاص، وفي منطقة الخليج العربي بشكل عام.

لكن السؤال الذي يعيد طرح نفسه هو: هل هناك أية علاقة بين فكرة جمع التيار الوطني التقدمي في كيان موحد، وبين طرح موضوع إلغاء لجنة العريضة؟ وبمعنى آخر هل مشروع العمل الحزبي الموحد يتعارض مع استمرار تحالف لجنة العريضة الشعبية؟ وسوف ننتظر طويلاً إلى أن تأتي الإجابة على لسان أولئك النشطاء السياسيين والحزبيين الذين ساهموا في تدمير هذا التحالف الواسع أو ما يطلق عليه بالكتلة التاريخية. أما في الوقت الحاضر فإن الإجابة الوحيدة البارزة للمراقبين للوضع السياسي في البحرين هي مسلسل التنازلات والتراجعات التي شهدتها البحرين بعد التصويت على الميثاق والتي

انتهت بتوجيه الضربة القاصمة للتحالف الوطني للمقاطعين الذي مثله المؤتمر الدستوري. وفي هذا ما يكفي لتوجيه اللوم للمتسارعين.

بوادر الخلاف بين الشيخ الجمري ولجنة المبادرة

بعد التصويت على الميثاق بأسبوع واحد وتحديداً في الحادي والعشرين من فبراير 2001 قام الأستاذ مجيد الزيرة وأخوه محمد بترتيب حفل خطابي بهذه المناسبة الوطنية وذلك في مركز البحرين الدولي بالمعارض. ومن ضمن الذين شاركوا في هذا البرنامج الخطابي كل من الأستاذ عبدالوهاب حسين وعلي ربيعة وانتهى الحفل بتناول وجبة العشاء.

في هذه المناسبة الإحتفالية تمّ أول لقاء بين الشيخ الجمري والدكتور عبداللطيف الرميحي، وتبادل الطرفان أطراف الحديث إلى أن تطرقا إلى سيرة ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. وقد اغتم الدكتور عبداللطيف الرميحي فرصة امتداح الشيخ عبدالأمير لولي العهد وكثرة ما سمعه عن دمائه خلقه وسعة اطلاعه وحبّه الخير للوطن فعرض عليه فكرة ترتيب زيارة خاصة له ولم يتردد الشيخ الجمري في قبول هذه الفكرة.

تم تحديد موعد الزيارة في الرابع من مارس 2001 وعلى أثر ذلك تم تشكيل وفد ضم بالإضافة إلى الشيخ الجمري كلاً من الأستاذ عبدالوهاب والشيخ حسن الديهي والاستاذ حسن مشيمع وسيد إبراهيم سيد علي وحسن سلطان وجميعهم أعضاء في لجنة المبادرة.

وهنا اقترح الشيخ عبدالأمير إضافة إبنه صادق ليكون من ضمن الوفد، لكن الأستاذ عبدالوهاب حسين اعترض على ذلك وبشدة، على اعتبار أن إبنه لا علاقة له بالعمل الوطني. لكن الشيخ عبدالأمير أصرّ على رأيه وهذّب بعدم الذهاب معهم في حالة الإعتراض على اصطحاب إبنه. وتعبيراً عن استيائه ترك الحضور. ودخل للمنزل الأمر الذي اضطر الأستاذ عبدالوهاب حسين للرضوخ. لم تكن الزيارة التي قام بترتيبها الدكتور عبداللطيف الرميحي لولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة زيارة رسمية بل كانت في الأساس زيارة ودية هدفها التعارف بين هاتين الشخصيتين، لكنها تحولت إلى أكثر من رسمية، حيث تمّ طرح العديد من القضايا الحساسة ومن بينها مطالبة ولي العهد بالتدخل لإعادة الإعتبار للعائلات البحرينية التي تمّ سحب جنسيتها في أحداث الثمانينيات وإيعادها إلى إيران. وقد وعد ولي العهد بإيجاد حل لهذه المشكلة.

ترخيص جريدة الوسط.

من المشاريع التي فكّر فيها أصحاب المبادرة بعد الإنفتاح السياسي حصولهم على ترخيص بإصدار جريدة يومية تنطق بإسم هذا التجمع. وفي أحد اللقاءات التي جمعت

الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين بالملك، فاتح الشيخ عبدالأمير الشيخ حمد بن عيسى في شأن الحصول على هذا الترخيص، وكانت المفاجأة هي الموافقة المبدئية على هذا الطلب مع اشتراط الأمير أن يكون التمويل من الداخل وأن تعرف الحكومة على من سيكون رئيساً للتحريير. وقد وافق الحضور على هذين الشرطين.

والحقيقة أن جماعة المبادرة لم تكن تتوقع موافقة الأمير على الترخيص وبهذه السرعة. ولذا فقد غمرت الفرحة أعضائها واعتبروا ذلك إنجازاً كبيراً للجماعة، إذ ستمكن من خلال الجريدة أن تبت أفكارها وتروج لآرائها ومشاريعها السياسية. لكن هذه الفرحة لم تعمر طويلاً فقد تحول الترخيص إلى عامل جديد للفرقة والشقاق بين أعضاء لجنة المبادرة.

فور انتهاء الزيارة الإستكشافية للبحرين ورجوع الدكتور منصور إلى لندن، وذلك في نهاية الأسبوع الثالث من شهر يونيو 2001 أثير موضوع رئاسة تحرير الجريدة. كان الدكتور سعيد الشهابي يتوقع أن يكون هو رئيس هيئة التحرير بحكم خبرته الطويلة في حقل الصحافة خاصة وأنه كان يرأس تحرير مجلة العالم ولفترة طويلة تجاوزت التسع سنوات، لكن الدكتور الجمري أصر على القيام بهذه الوظيفة بنفسه مما اضطر الدكتور الشهابي لصرف النظر عن الفكرة حفاظاً على وحدة الصف. ومن المهم لفت النظر إلى أن الدكتور الشهابي وحتى ذلك الوقت كان تحت الإنطباع بأن الترخيص هو خاص بجماعة المبادرة ولم يكن يدور بخلاذه أبداً أنه سيتحول إلى ترخيص خاص بالشيخ الجمري.

في شهر أغسطس من العام 2001 كنت في لندن، وأثناء الحديث عن ترخيص الجريدة لم يتردد الدكتور سعيد الشهابي في الإشارة إلى موضوع الخلاف حول رئاسة التحرير لكنني أثرت السكوت وعدم التعليق في مثل هذه المسائل الخاصة والحساسة. أما جماعة المبادرة فقد دخلت في خلاف مع الشيخ الجمري حال تيقنها من أن الشيخ قد اعتبر الترخيص خاصاً به شخصياً، وزاد من حدة الخلاف تجبير منفعة الترخيص لصالح إبنه الدكتور منصور الجمري.

في سؤال للمهندس محمد جميل الجمري عن قصة الخلاف على الترخيص قال: "إن سمو الأمير الشيخ حمد قد أعطى الموافقة المبدئية لوالده، وبناء على طلبه الخاص، وإن الطلب لم يكن بالأساس باسم جماعة المبادرة. ولأن الموافقة بإسم الوالد فإن أخيه الدكتور منصور الجمري وبمجرد عودته إلى البحرين في زيارته الأولى بأشر القيام بإجراءات تحويل موافقة الأمير إلى ترخيص مكتوب لدى وزارة الإعلام". واختتم المهندس كلامه

بالقول: "إن ما أشيع وقتها من أن الدكتور منصور بذل جهداً كبيراً في إقناع والده من أجل تحويل الترخيص بإسمه الشخصي كلام عارٍ عن الصحة".

في معرض تصريحه في الثامن عشر من نوفمبر 2001 بخصوص طلبات الحصول على تراخيص إصدار الصحف، قال وزير الإعلام، إن الوزارة تلقت سبع طلبات لإصدار صحف يومية، وإن وزارته بصدد استكمال الإجراءات الأولية لإصدار جريدة الوسط وهي الجريدة الخاصة بالشيخ عبدالأمير الجمري، وإنه متوقع صدورها في منتصف العام 2002. وحتى تتجنب حركة أحرار البحرين إثارة البلبلة واللغط حول هذا الموضوع جاء تعليقها على هذا الخبر بالقول إن الشيخ عبدالأمير الجمري قد تقدم بطلب رسمي لإصدار الصحيفة التي يتوقع أن يرأس مجلس إدارتها رجل الأعمال المعروف السيد فاروق المؤيد ويرأس تحريرها الدكتور منصور الجمري.

في اللقاء الأسبوعي الذي يجريه الأستاذ عبدالوهاب مساء الثلاثاء تطرّق لموضوع جريدة الوسط ومقترح إنشاء جريدة شعبية من أسهم كلفة الشعب فقال: "إنه لا توجد نية لإصدار صحيفة حالياً، وإن هناك بعض الأخطاء التي صاحبت طلب إنشاء الجريدة. فبعد أن كانت الجريدة للتيار فقد أخذت الجريدة وضعاً تجارياً، ولو أن التيار قال أن جريدة الوسط يجب أن تعبّر عن توجهات ونظر التيار فهل يجوز له ألبياً وقانونياً أن يمتلك هذا الحق؟ لا يمتلك ذلك الحق لأن الجريدة مملوكة بيد أشخاص وأن القول بأن الجريدة لا تمثل التيار ليس معناه أن هذه سبة للجريدة وإنما هو أمر واقع".

واختتم الأستاذ كلامه بالقول: "إنه لا توجد رغبة للتقدم بطلب ترخيص جريدة في الوقت الحاضر ولكن لا يوجد مانع أن نتقدم بطلب لاحق لإنشاء جريدة، وكما فكرنا سابقاً بإيجاد هذا المنبر، يمكننا التفكير في ذلك مستقبلاً، ولا تعد مسألة التمويل عائقاً أو مشكلة في طريق تنفيذ هذا المشروع".

وإذا كان هناك من تعليق على كلام الأستاذ عبدالوهاب فإنه يمكن القول أن حديثه قد غلب عليه التفاؤل. إذ أن إصدار تراخيص الصحف والمجلات ليست بتلك السهولة التي يتصورها الأستاذ، وإن الطريقة التي تمّت فيها موافقة القيادة السياسية على إعطاء الترخيص للشيخ الجمري لا يمكن أن تتكرر لسبب بسيط وهو أن السلطة السياسية لم تعد في حاجة لمغازلة القوى الفاعلة وكسب رضاها بعد أن سجلت القيادة السياسية هذا النجاح الباهر في إرساء دعائم مشروعها الإصلاحية.

هناك صعوبة في تحديد بدايات الخلاف الذي دبَّ بين الشيخ عبدالأمير الجمري وبقية أعضاء لجنة المبادرة. لكن هذه المسائل التي تطرقنا إليها مجتمعة قد أدت إلى اتساع الشرح بين هذه الأطراف ذات الوزن الثقيل في الساحة السياسية.

في خطبة الجمعة بجامع الصادق التي صادف تاريخها الثاني من مارس 2001 أعلن الشيخ الجمري أن الشيخ عيسى قاسم سيرجع إلى البحرين في الثامن من هذا الشهر وإنه لا يرغب في رؤية أية مظاهر استقبال إلا من عائلته، لكن الأستاذ عبدالوهاب حسين اعترض على هذا الرأي وأصرَّ على القيام بالإحتفال والإستقبال في المطار وأن يسير الموكب من المطار إلى الدراز.

ويعتبر هذا التصريح بهذبة الإعلان عن تحول الأستاذ عبدالوهاب من خط الشيخ الجمري إلى خط الشيخ عيسى قاسم. لكن شهر العسل بين الأستاذ عبدالوهاب والشيخ عيسى قاسم لم يعمر طويلاً وذلك بفعل اختلاف المواقف حول الكثير من القضايا والملفات الوطنية الساخنة.

الأجواء التي سادت إبان الإنفتاح السياسي

غداة الإنفراج السياسي ساد شعور عام بالتفاؤل شمل جميع القوى الوطنية العاملة في الداخل والخارج وبدون استثناء. وقد كان من أسباب هذا الشعور إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالعودة إلى أرض الوطن وإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. وقد اختلطت المشاعر بين حماس منقطع النظير للخطوات التي خطاها الأمير في طريق إصلاح الوضع السياسي والحقوق المتأزم وبين متفائل حذر. وإذا كان هناك متحفظ أو مشكك فمبعثه السرعة المذهلة التي يسير فيها قطار الإصلاح والطريقة التي تسير فيها العملية الإنفتاحية.

وحول هذه الآراء التي توافقت في بعض اللطروحات وتباينت وتعارضت في الكثير منها تعمدت اختيار ندوة مجلس اللوردات كنقطة انطلاق للتقييم، وهي الندوة التي تم تنظيمها في الرابع عشر من مارس 2001 أي بعد مرور شهر واحد على التصويت على الميثاق الوطني وكان عنوانها: "حول الوضع في البحرين"، والسبب في هذا الإختيار هو تعدد الآراء والأفكار التي طرحها المشاركون حول المشروع الإصلاحية بما في ذلك المشاركون من غير البحرينيين، حيث سنرى غلبة درجة التفاؤل عند البعض فيما غلب التشاؤم لدى البعض الآخر سواء من الأجانب أو من المبعدين. وقد حضر الندوة عدد كبير من المهتمين بلووضع البحريني، وسنبدأ بكلام صاحب الدعوة لهذه الندوة وهو اللورد ليفوري.

1) اللورد إيفوري

هو نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان ولأنه هو صاحب الدعوة فقد جاء تقديمه للندوة كما يلي: "إن ندوتنا هذا اليوم تصادف ذكرى مناسبتين عزيزتين: أولاهما مرور 29 عاماً على فوزى في الإنتخابات البرلمانية في العام 1972 بمنطقة اورينجتون، والثانية التطورات الإيجابية بدولة البحرين، التي نأمل ان تكون نموذجاً للمنطقة، ونأمل ان تسمح الحكومة بقيام آليات المجتمع المدني. وأنا فخور بان يبدأ الناشطون والمناضلون في قطف ثمار عملهم. فعندما اجتمعنا هنا في ديسمبر الماضي لم نكن متأكدين مما سيحدث وكنا قلقين بشأن ميثاق العمل الوطني واستمرار العمل بقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة وما إذا كانت الحكومة ستسمح بقيام المنظمات غير الحكومية أو تسمح للصحافيين الأجانب بتغطية الوضع البحريني بحرية. ولم يكن واضحاً أيضاً ما إذا كانت الحكومة ستسمح بحرية للصحافة وحرية المواطنين في أداء عباداتهم في المساجد، وما إذا كانت ستسمح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد، وما إذا كانت ستسمح بقيام منظمة مستقلة لحقوق الإنسان. إننا نشكر شعب البحرين على صموده طوال ربع قرن، وأمير البحرين على مشروعه الإصلاحى، ونأمل أن يكون هناك حكم دستوري يجعل للأمير منصباً رمزياً ويعطى الحكومة صلاحية إدارة البلاد.

ومع ذلك فلا بد من طرح بعض التحفظات. فهل مجلس الشورى ضروري؟ وهنا أقدم نصيحتين للحكومة: أولاهما الإستغناء عن خدمات الشركات الأجنبية التي تمتص أموال البحرين بدون عائد، كما يفعل اللورد جيلفورد، والثاني ممارسة الشفافية في البحرين. وقد اطلعت على محاضرة الدكتور علاء اليوسف وما قاله حول المدخول النفطي وما إذا كان يدخل كله ضمن الميزانية. نحن لا نتوقع قيام ديمقراطية حقيقية في بضعة أسابيع. فحتى في بريطانيا لم تقم الديمقراطية بهذه السرعة. وقد تطورت الأمور هنا تدريجياً حتى استطعنا تطوير نظام برلماني وإعلام حر. ونأمل أن يتطور ذلك في البحرين. فكل الإصلاحات التي حدثت جاءت من الأعلى ولم يكن هناك حولها حوار بين الناس. وبإمكاننا مساعدة حكومة البحرين على تطوير أنظمتها، وذلك بالتعاطي مع جمعية حقوق الإنسان البحرينية وإصلاح قوانين القضاء وتطوير الإعلام، وتطوير مبدأ المساواة الدينية وإعطاء الشيعة والبدون حقوقهم. كما أن هناك أهمية قصوى لتطوير حقوق العمال والنقابات العمالية. وكانت منظمة العمل الدولية قد شجبت ممارسات حكومة البحرين تجاه العمال. ونستطيع مساعدة البحرين في تطوير أنظمتها المختلفة".

ومن خلال هذه الكلمة أمكن القول أن اللورد نجح في طرح الإيجابيات للمشروع وما حققه من إنجازات لكنه لم يغفل عن الحديث عن السلبيات وهي كثيرة وأكد على ضرورة التسريع في وتيرة العملية الإصلاحية ومعالجة النواقص.

(2) الدكتور جون بيترسون

الدكتور بيترسون وهو زميل المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية سلب الضوء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأكد أنه بدون وضع الحلول لهذه المشاكل فإن المشروع يبقى ناقصاً ومعرضاً للخطر. يقول الدكتور: "كنت مؤخراً في زيارة الى البحرين، ورأيت أن الشيخ حمد استطاع كسر دورة الشك والمشاكل مع المواطنين، الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل.

ولكن الخطوات التي اتخذت حتى الآن تعالج جانباً واحداً فقط من المشاكل، بينما هناك قضايا عديدة. فالمطلوب أن يكون هناك تنوع اقتصادي، لأن الاقتصاد كان عاملاً من العوامل التي أدت إلى تأجيج الوضع في السابق خصوصاً أن البحرين أضعف اقتصاد من بقية دول الخليج. ومطلوب كذلك تطبيق المساواة الاقتصادية بين المواطنين، والتخلي عن نظام التمييز الاجتماعي بين العائلة الحاكمة ومعها العوائل النجبية من جهة والمجتمع البحريني من جهة أخرى. وهذا يقتضى التخلي عن سياسة الإستحواذ بالسلطة. وثمة مشكلة أخرى هي العلاقة بين الأمير وعمه رئيس الوزراء، فلكي يحصل على الشرعية يجب على الأمير أن يقنن العلاقة مع عمه أو يزيحه عن منصبه. ومن المشاكل أيضاً حالة الغموض التي تكتنف الميثاق الذي يحتوي على عموميات لا يختلف أحد بشأنها ولكنها غير واضحة. فالسلطة التشريعية تتكوّن من مجلسين: أحدها منتخب والآخر معين. كما أن هناك مشكلة الملكية الدستورية وما يصاحبها من مشاكل وغموض في الوقت نفسه. لقد طلبت الحكومة من الشعب إقرار الميثاق، فأعطى 98 بالمائة من المواطنين للأمير صكاً مفتوحاً لأنه لا يحدد طريقة تكوين السلطة التشريعية ولا طريقة تعيين مجلس الشورى ولا يحدد صلاحيات كل منهما. ويتساءل الناس: لماذا مجلس الشورى بعد 25 عاماً؟

كما أن الميثاق لم يحدد صلاحيات الأمير وما إذا كان له حق الفيتو على التشريعات. أما بخصوص الملكية فلا أرى أهمية لذلك، وهل أنها محاولة لتغيير لقب الحاكم وتمييزه عن بقية أفراد الأسرة الحاكمة، أم أنه يريد أن يقلد الملك عبدالله الأرمني لم أنها رغبة في تضخيم الألقاب؟ إن الوعود التي قدمها الأمير كثيرة ولكنها ما تزال وعوداً حتى الآن،

وهناك الآن تغيرات في عموم الخليج. فحاكم قطر الشيخ حمد آل ثاني، أعلن عن قراره بالسماح بقيام برلمان منتخب في غضون 18 شهراً. وكانت الكويت تقدم أنهودجاً ولكن تجربتها ما تزال تخضع للتقييم بسبب بعض السليبات التي صاحبها. أما الدول الأخرى بمجلس التعاون الخليجي فليها إدراك لضرورة تطوير الأوضاع والإصلاح الإقتصادي. لا شك أن مداخلة الدكتور بيترسون تعتبر من أقوى المداخلات ومن أكثرها شمولية وما طرحه من القضايا الإقتصادية والإجتماعية ينم عن علم ودراية بالوضع السياسي والإجتماعي في البحرين. ولذا لم يكن مستغرباً أن يقترن طرحه بالواقع وأن يتسم تحليله بالطابع الشاؤمي.

(3) البروفيسور فريد هاليداي .

هو أستاذ العلاقات الدولية بكلية الإقتصاد بجامعة لندن، وترجع اهتماماته بقضية البحرين وبقية دول الخليج إلى فترة السبعينيات خلال حرب ظفار. ولا زالت تربطه علاقة حميمة باليساريين والعلمانيين في هذه المنطقة.

بدأ البروفيسور حديثه بالترحيب بما يحدث في البحرين، والإعتراف بضرورة الإصلاح السياسي والإقتصادي. وبعد ذلك قال: "ومع اعترافي بوجود تحفظات فإني أرحب بما حدث حتى الآن". وبعد أن أتى على اللورد إيفوري الذي واكب مرحلة النضال وتحمل جزءاً منه حسب رأيه، قال: "قبل ثلاث سنوات شاركت في ندوة شارك فيها وزير الخارجية، وطرحتم، إلى جانب قضايا أخرى، ضرورة اهتمام الحكومة البريطانية بتطوير الديمقراطية في البحرين. وهناك الآن ثلاث تساؤلات مشروعة: أولها: هل الأمير جاد أم أنه تغيير شكلي؟ هل المعارضة مستعدة لتلك التغيرات؟ ما هو الإنعكاس الإقليمي لما يحدث في البحرين؟ فعندما تكون محاطاً بأوضاع صعبة مثل الخليج، كيف يمكن أن ينظر في ما يحدث في البحرين؟ هناك تغيرات في المنطقة تتناغم مع ما يجري في البحرين، فكيف يمكن منع تكرار ما حدث في 1975؟ ففي إيران هناك توجه لترسيخ الديمقراطية، والذين في السلطة منقسمون حول كيفية مواجهة ذلك التحدي؟ والرئيس خاتمي يحاول بينما يواجه معارضة من المحافظين. وفي سوريا هناك تغيرات منذ مجيء بشار الأسد إلى الحكم، ولكن ما مدى ذلك؟ ولا بد من الإلتفات إلى المشاكل التي تصاحب الديمقراطية أحياناً. فقد كنت في الكويت في ديسمبر 99 عندما تمّ التصويت ضد إعطاء المرأة حقوقها السياسية. فحرية التعبير ليست كما يتوقعها البعض. إن هناك الآن ضغوطاً تضطر بعض الحكام للتغيير، وهناك مشاكل يجب التعامل معها مثل: المحاسبة التي تؤدي إلى سؤال حيوي: أين يذهب

المال العام؟ ففي بعض الدول النفطية ثلث المدخول النفطي لا يدخل الخزينة، وهو ما تسميه السفارة الأمريكية في السعودية "خارج الميزانية، "off budget". ولكن هناك ضغوط لإصلاح ذلك من قبل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وفي بلدان الخليج ليس هناك تصاعد في المدخولات النفطية بينما يزداد عدد السكان بشكل مضطرب. هذه المشاكل لا تقتصر على الخليج بل حتى في أندونيسيا وصربيا. أما علاقة البحرين بدول المنطقة فقد كانت البحرين تلعب دوراً ريادياً منذ مطلع القرن. ففي الخمسينيات كانت هناك حركة معارضة وعمالية، وتذكر كتب التاريخ ما حدث لسلوين لويد عندما زار البحرين في 1956. وفي الستينيات والسبعينيات كانت هناك تحركات وطنية نحو الديمقراطية. وإيران الآن تتطور وينعكس ذلك إيجاباً على دول المنطقة.

ولا أعرف ما إذا كان الوضع العراقي سيتطور أم لا. فكيف يمكن أن ينظر إلى الدور الريادي للبحرين؟ ففي هذه البلاد حسمت مسألة الإستخلاف بوضوح، ونلاحظ الآن عودة للسلطة التشريعية، وهي تتكون من مجتمع فيه شيعة وسنة وهي ظاهرة توجد في الكويت والعراق والسعودية واليمن. فإذا نجحت البحرين في التماسك الوطني فذلك أمر جيد. وهناك مشكلة معاملة الأجانب وعدم احترام حقوقهم، وهذه مشكلة بكل دول الخليج. أما حقوق الإنسان فهي الأخرى تشكل تحدياً للوضع. إن البحرين كانت رائدة في كثير من المجالات وبإمكانها أن تبقى كذلك، وهناك حول البحرين من لا يرغب في التطوير".

لا شك أن الأسئلة والحيثيات التي أوردها هاليداي تبعث على التساؤم وإثارة الشكوك حول جدية المشروع الإصلاحي ومدى استعداد السلطة لمعالجة القضايا التي تطرحها.

(4) السيد سايمون هندرسون

هو باحث بريطاني متخصص في الشؤون الخليجية ويبدو من خلال ما أثاره من حديث حول انتقال السلطة للحاكم الحالي الشيخ حمد أنه على اطلاع ببقائق الأمور والأسرار. يقول الباحث: "إن الموقف الأمريكي مما يحدث في البحرين مهم جداً لأنه يرتبط بالسياسة الأمريكية في الخليج. وأتذكر قبل 20 عاماً، كنت أتناول طعام الغداء مع دبلوماسي أمريكي كان يعمل في البحرين. وقد أخبرني أنه عندما طلب منه إنهاء خدمته في البحرين استدعاه الأمير. يقول الدبلوماسي أنه قال للأمير: "هل بإمكانني أن أقدم لك نصيحة؟ يجب أن تحكم القبضة على أخيك رئيس الوزراء".

ويواصل الباحث الحديث فيقول: "وتمتد العلاقة بين أمريكا والبحرين إلى الأربعينيات عندما بدأ الأسطول الأمريكي يتزود بالنفط من البحرين. ولعدة سنوات كان لديهم مكتب صغير بعنوان صغير، أما الآن فقد أصبح كبيراً بعنوان كبير. وقد أعطى الأمير إينه

صلاحية تنفيذ الإصلاحات، وهو الإبن الذي تعلم في أمريكا ويحبها. كما أن ظروف وفاة الشيخ عيسى ترامنت مع زيارة ويليام كوهين للبحرين. وتحركت أمريكا على الفور لتسهيل انتقال السلطة. كان رئيس الوزراء وإينه في حالة حزن لأنهما لم يستطيعا ان يتلاعبا بالوضع. قبل ثلاثين عاماً كان لبريطانيا دور كبير في الخليج، ولكنها لم تعد كذلك الآن. وسوف تستمر بريطانيا في دعم التغيير الديمقراطي في الخليج. إن على البحرينيين أن يحددوا ما يريدون لأن القوى الأخرى سوف تحدد ما تريد. وأعتقد أن البحرين سنقول لهم: لا تتدخلوا، لكن تلك الدول لا تريد التدخل ولكنها تريد النفوذ".

ويتضح من مداخلة الباحث سايمون هندرسون أنه ربط عملية انتقال السلطة والمشروع الإصلاحية بالتدخل الأمريكي. ولم يغفل الدور البريطاني المهم في دعم المشروع. وإذا صح مثل هذا التحليل فإن الولايات المتحدة كانت على علم واطلاع بحجم المشروع وأبعاده، وإنما لا تريد الإتيان بسلطة تشريعية مستقلة تتمتع بكامل الصلاحيات الدستورية حتى لا تقوم هذه السلطة بتكرار تجربة السبعينيات وتطالب بإغلاق القاعدة البحرية. وفي ضوء هذا التحليل يمكن القول أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عما حدث من تراجع عن الميثاق الوطني وبالتالي فهي الجهة التي يجب أن تتوجه إليها المعارضة لتغيير وجهة نظرها حيال هذه الإصلاحات البعيدة عن الديمقراطية الحقيقية والمشاركة الشعبية في صنع القرار.

(5) الدكتور عبدالهادي خلف.

بدأ الدكتور عبدالهادي خلف بالتعبير عن تحفظاته بالقول: "لدي تحفظات كبيرة في بداية الأمر خصوصاً أني أحد ضحايا قانون أمن الدولة. إنني، كما يقول الروائي إميل حبيبي "متشائل". أي أني متفائل بحذر. فكل ما حدث حتى الآن هو مشروع أميري. يقال أن الأمير يريد ان يدخل التاريخ كمريد للديمقراطية، كما كان والده قد اعتبر مؤسس للدستور في البحرين. لقد وعدنا والده وقتها بكل شيء، لكن مشروعه كان أميرياً. وليس لدينا أي ضمان باستمرار المشروع، فهو سيستمر ما دام يوفر للنظام شرعيته وأمنه. في أبريل 1990 طرح الملك حسين مشروعاً مماثلاً بعنوان: "ميثاق العمل الوطني" يحتوي على إطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وكل ما عمله الشيخ حمد كان الملك حسين قد قام به من قبل، ومن ذلك لقاء رموز المعارضة والتفاوض معهم. المشكلة انه بعد 11 عاماً ليس لدينا في الأردن ما نحتفل به، وما يزال الأردنيون ينتظرون للديمقراطية. وكما حدث في الأردن، حدث في البحرين إبتهاج شعبي واسع. فظاهرة الحرية تفتح المجال للمزيد من الحماس الشعبي فيتعالى سقف المطالب. السبب الأساس

لنجاحنا أننا استطعنا أن نحافظ على مستوى من الوحدة الوطنية، وهناك مؤشرات لبداية نهاية تلك الوحدة بسبب تباين المطالب والأهداف. فالمعارضة صغيرة قياساً بعدد السكان. وثمة سبب آخر للتساؤم يفرضه التركيب الثنائي للسلطة التشريعية. وأخاف أن يضاف إلى ذلك غرفة ثالثة للمشاركة في التشريع هي مجلس العائلة الحاكمة. فهو موجود منذ 1932 وأصبح رسمياً عشية انتخابات 1973 وكانت محاولة من النظام لمواجهة أية صعوبة تتجم عن التطور الديمقراطي. فالميثاق لا يحتوي على أية إشارة لذلك. والذين تفاوضوا مع الأمير لم يطرحوا ذلك عليه. هناك الآن بهجة شعبية واسعة مثيلة بالفرحة التي حدثت عندما فاز منتخب البحرين على منتخب الكويت، ويمكن أن تكون البهجة سبباً للتضليل، حيث قد تتحول البهجة إلى ظاهرة ثابتة حتى عندما تنتهي الحاجة إليها. والموضوع الأساس هو: كيف سينتخب البرلمان؟ هل سندهب للانتخابات كبلد أم ككتل إجتماعية؟ لقد كانت هذه الظاهرة موجودة في 1973 وكنا وقتها نناضل من أجل حرية أكبر".

وهذه المداخلة المليئة بالتساؤم والحذر مبعثها تراكم الخبرة النضالية الطويلة للدكتور عبدالهادي خلف بالإضافة إلى تخصصه في علم الاجتماع بما يعطيه القدرة على قراءة التاريخ وربطه بالواقع السياسي. وقد اعتبرته بعض القوى السياسية أحد المشككين الأساسيين في لمشروع الإصلاح بالرغم من تطابق أطروحات الدكتور مع أرض الواقع بما في ذلك صدق نبوءاته حول تفتت المعارضة وتمزق الصف الوطني.

(6) الدكتور منصور الجمري

بدأ الدكتور منصور حديثه بطرح الأسئلة والإستفسار حول المشروع الإصلاحي حيث قال: "تريد أن نعرف الخطوط الحمراء لكي لا نزعج الأمير. فما حدث حتى الآن هو قرارات أميرية، والإعلام يكرس ذلك بقوة. فهو يطلب من الجماهير أن تتصل بالأمير إذا أرادت الحصول على مكرمة. ففي مثل هذه الحالة كيف يمكن تطبيق مبدأ المحاسبة؟ وعندما نتحدث عن القانون يطرح السؤال: أي قانون؟ فحتى الآن هناك قوانين مفروضة من مجلس وزراء إستبدادي. وقد طرح وزير العمل هذا اليوم موقفاً ضد التجمعات والأحزاب السياسية، وقال الوزير إن مشروع القانون 21 للعام 1989 يمنع التجمعات والأحزاب السياسية. وتطالب منظمة العفو الدولية بإلغاء القوانين الجائرة ومنها ذلك القانون. وهناك امتحان آخر وهو انتخابات المجالس البلدية. ليس هناك قانون لتلك الانتخابات، وليس هناك حديث عنها. والدوائر الانتخابية غير محددة. أما حقوق الإنسان فكيف يمكن الحفاظ عليها مع وجود عناصر التعذيب في مواقعهم، مثل عادل فليفل الذي

كرر قبل أيام تهديداته لإحدى المواطنين بالإعتقال والتعذيب. إن الشفافية يجب أن تتحقق بالسماح للمنظمات الدولية بزيارة البحرين، وكذلك لمجموعة العمل حول الإعتقال التعسفي التابعة للأمم المتحدة وللشخصيات الأخرى مثل اللورد إيفوري. إننا لا نعرف بعد مدى جدية الإصلاحات خصوصاً أن خطاب الحكومة متباين".

لا شك أن هذه الإستفسارات والتساؤلات حيال تلك القضايا الخطيرة التي طرحها الدكتور منصور كانت مشروعة وتحتاج إلى إجابات مقنعة من النظام السياسي، إلا أن استعجال الدكتور في دخول المشروع الإصلاحي بالرغم من عدم وضوح الرؤيا فيما يتعلق بمعظم التساؤلات التي طرحها والتي تحمل درجة عالية من التشاؤم قد أثار علامات الإستفهام والحيرة لدينا.

مشاركة لجنة العريضة في ندوة لندن

بناء على طلب القائمين على الندوة بضرورة مشاركة لجنة العريضة قامت اللجنة بإرسال الورقة التالية والتي تعكس رؤية أعضاء اللجنة في المشروع الإصلاحي ونظرتهم بالنسبة للخطوات المستقبلية.

"في البداية لا بد أن نحیی ونبارك لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولولي عهده الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة على تبنيهما المشروع الإصلاحي والإداري الذي بدأ بالإعلان عن انتخابات البلدية. وقد عبّرت لجنة العريضة الشعبية عن دعمها ومسانقتها للقيادة السياسية في تنفيذ هذا المشروع من أجل العودة إلى المشروعية الدستورية التي افتقدناها منذ تمّ حل المجلس الوطني في 26 أغسطس من العام 1975. ومع أننا لا زلنا مصرّين على الرأي القائل بأن العملية الإصلاحية يجب أن تبدأ بتفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية ومن ثمّ يتمّ عرض الميثاق على المواطنين في أجواء من الحرية فإن المصلحة الوطنية التي تتطلب الإسراع في وضع نهاية حميدة للحقبة اللاستورية قد دفعتنا للقبول بمشروع الميثاق شريطة أن تتوفر جملة من الشروط التي تهيئ لخلق المناخ السياسي الصحي الذي يسبق عملية إجراء الإستفتاء. وهذه الشروط قد تضمنتها الرسالة المفتوحة التي وجهتها لجنة العريضة بتاريخ 4 فبراير 2001 وهي كما يلي:

(1) أن يتمّ إلغاء قانون أمن الدولة الذي رفضه المجلس الوطني بجميع كتله النيابية وعلى أثر هذا الرفض تمّ حل المجلس الوطني في 1975/8/26.

(2) أن يصدر مرسوم بقانون بالعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الأستاذ عبدالوهاب حسين ورفاقه والسماح لجميع المبعدين بالعودة إلى أرض الوطن وبدون شروط أو قيود. كما تضمنت الرسالة أيضاً تلبية المطالب الدستورية التالية:

(1) توضيح طبيعة العلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس المعين الذي يقترح الميثاق إضافته للتأكد من أن هذا المجلس لا يعتدي على صلاحيات السلطة التشريعية.

(2) أن يتم توزيع القضايا المزمع التصويت عليها على عدة أسئلة تتناول كل من موضوع مسمى الدولة والمجلس الجديد كل على حدة حتى نتحاشى التصويت على هذه المسائل المختلفة في سؤال واحد فقط.

(3) أن يتم الإعلان رسمياً بأن التعديلات الدستورية سيتم إدخالها عن طريق الآلية الدستورية التي تتمثل في المادة (104) والتي تشترط لإجراء أي تعديل موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

(4) التأكيد على أن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً وأنه لا توجد أية سلطة تعلق عليه بعد التصويت على الميثاق.

ولأن هذه المسائل تمثل مطالب جميع فصائل الحركة الدستورية المطالبة فقد جاء رد للقيادة السياسية كالآتي:

فيما يتعلق بالمطلب الخاص بتوضيح طبيعة العلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس المعين أكد الأمير أن المجلس الوطني سيبقى هو السلطة التشريعية وأن المجلس المعين هو الخبرة والمشورة فقط.

فيما يتعلق بالتأكيد على أن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً وأنه لا توجد سلطة تعلق عليه جاء رد الأمير أن سلطاته هي تلك السلطات التي منحها الدستور وأن الدستور هو في مرتبة أعلى من الميثاق.

وبخصوص التعديلات الدستورية فإن الإعلان أن دستور 1973 يمثل المرجعية وأنه فوق الميثاق قد أعطى الثقة بأن التعديلات سوف تسلك طريقها الدستوري في التعديل. أما بخصوص المصالحة الوطنية التي سبقت التصويت على الميثاق فقد حققت المطالب التالية:

(1) رفع الحصار المفروض على الشيخ عبدالأمير الجمري منذ تاريخ 1999/7/8.

(2) إطلاق سراح الأستاذ عبدالوهاب حسين ورفاقه.

(3) صدور أمر أميري في 2001 /2/5 بالعفو العام عن جميع المعتقلين والسجناء

السياسيين والسماح للمبعدين بالرجوع دون شروط.

4) صدور المرسوم الأميري رقم 10 / 2001 بإلغاء قانون أمن الدولة وكذلك إلغاء محكمة أمن الدولة.

5) صدور أمر أميري بالعمو عن المحكومين.

وبعد هذا الإنفراج السياسي أصبح الإنتقال إلى تنفيذ الشق الثاني من عملية الإصلاح السياسي والدستوري قاب قوسين أو أنى وعلى هذا الأساس فإن لجنة العريضة الشعبية ترى أن هذه التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية يجب أن تأخذ طريقها كالآتي:

1) يجب تطبيق الآلية الدستورية فى إدخال التعديلات الدستورية بحيث يتم عرض التعديلات على السلطة التشريعية المنتخبة حتى تتجنب البلاد أية أزمة دستورية ثانية.

2) أن لا يعطى للمجلس المعين أية صلاحيات تشريعية وأن يبقى مجلساً للمشورة والرأي كما وعدت بذلك القيادة السياسية.

3) أن يتم إلغاء قانون التجمع الذى صدر فى العام 1973 والذى طالب بإلغائه مرشحو المجلس الوطني فى عام 1973.

4) بعد إنشاء المجلس الأعلى للقضاء وجب الإسراع فى فصل النيابة العامة عن وزارة الداخلية وإحاقها بوزارة العدل وأن يعطى المجلس دور المحكمة الدستورية إلى حين إنشائها.

5) أن تسارع الدولة إلى إلغاء مواد قانون العقوبات لعام 1976 التى قضت على جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية المنصوص عليها فى الدستور وخاصة تلك المتعلقة بحرية التنظيم والتجمع والتعبير.

6) أن تبادر الحكومة بتطبيق المادة الدستورية الخاصة بحرية النشر والتعبير حتى تتعدد المنابر الإعلامية ويكون بمقدورها امتلاك صحفها ومجلاتها.

7) أن تسمح الحكومة بحرية تشكيل النقابات العمالية وإتحاداتها وأن تباشر بسن التشريعات التى تتلاءم والتشريعات الدولية. فاللجان العمالية المعمول بها حالياً هي دون المستوى المطلوب ولا زالت البحرين تواجه انتقادات منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية على حد سواء.

ولأن الأمير يريد أن يرفع البحرين إلى مصاف الدول الديمقراطية العريقة فإن أحد شروط هذه العراقة وجود أحزاب سياسية تمثل كافة الإتجاهات كما كان موجوداً بالفعل أيام المجلس الوطني فى عام 1973 حيث كان هناك ثلاث كتل نيابية فى المجلس وهي اليسار والوسط والدينية. وبهذا الخصوص فإن وجود قانون ينظم الحياة الحزبية أصبح أمراً ضرورياً جداً لأن الأحزاب موجودة بالفعل.

ومن الأمور المهمة والخطيرة التي يجب وضعها في أولويات جدول عملنا في المستقبل هو ذلك التعديل الدستوري الخاص بمنع تكرار تعطيل الحياة النيابية. فنظراً لعدم توفر الضمانات الدستورية التي تمنع السلطة التنفيذية من تجميد المواد الدستورية المتعلقة بالمجلس الوطني استطاعت الحكومة أن تمد فترة التعطيل من بضعة أشهر هي الفترة المطلوبة لإعداد قانون لانتخاب جديد كما نصّ على ذلك الأمر الأميري رقم (4) لعام 1975 إلى فترة تجاوزت الستة والعشرين عاماً.

وكان بؤدا أن نتطرق إلى المحطات النضالية التي مرّت بها الحركة الدستورية المطالبة بدءاً من العام 1992 حيث أشرفت لجنة العريضة على تحرير العريضة النخبوية التي ضمت ثلاثمائة وخمسة وستين منقفاً وعالم دين، مروراً بالعريضة الشعبية التي ضمت حوالي 25 ألف توقيع، ومن ثم تفجر الأحداث التي راح ضحيتها 40 شهيداً برصاص الشرطة ونتيجة التعذيب في السجون، وكذلك دخول ما يتراوح عدده 15 ألفاً من المواطنين المعتقلات والسجون خلال فترة الإنتفاضة، وما تخلل ذلك من حصار للقري ومداهمتها وتحطيم ممتلكاتها.

ونحن نعيش غمرة أفراح الإنفتاح السياسي لا يفوتنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساند حركتنا الدستورية وقدم لها العون طوال فترة عملها حتى تحققت المرحلة الأولى من الإصلاح السياسي، ونخص بالذكر للورد إيفوري وجرمي كوربن وستان نيونز وغيرهم من البرلمانيين المناصرين للديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على إصدارها قرارها الشهير الذي أدان انتهاكات حقوق الإنسان وطالب الحكومة باحترام الدستور وعودة الحياة النيابية. كما ونشكر الإتحاد البرلماني الأوروبي على إصداره قراراً مماثلاً لقرار الأمم المتحدة. ولا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى مجلس العموم البريطاني على مناقشة قضايانا السياسية والحقوقية بشكل مستمر. كما أننا مدينون لجمعية المحامين البريطانية على تقريرها القيم والخطير الذي فضح وأدان قانون أمن للدولة ومحكمة أمن الدولة. كما لا يفوتنا أيضاً تلك التقارير التفصيلية التي شملت كافة نواحي انتهاكات حقوق الإنسان والتي أشرفت على إصدارها بشكل دائم منظمة العفو و"هيومن رايتس ووتش".

وفي الوقت الذي نثمن فيه ونقدر هذا الدعم والمساندة التي تلقيناها من هذه الشخصيات والمنظمات والمؤسسات التي كان لها الأثر الكبير في التقاء إرادة الأمير الشاب بإرادة المواطنين فإننا نلفت أنظار العالم إلى أننا ما زلنا في بداية الطريق نحو الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. إن الطريق ما زال طويلاً أمامنا من أجل

تحقيق تلك المطالب التي رفعتها عريضنا 1992 و 1994 وبالتالي فنحن حريصون على المحافظة على صداقاتنا مع أنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل العالم.
لجنة العريضة الشعبية

تكمن أهمية هذه الورقة في أنها أعطت صورة صادقة عن الوضع السياسي وسلطت الضوء على آخر المستجدات في الساحة السياسية. وبالرغم من أن البيان قد أكد على مجمل القضايا المهمة وقام بربط الإصلاح السياسي والدستوري بتطبيق الشروط السبعة التي وضعتها اللجنة كمدخل أساسي لتحقيق الإصلاح الحقيقي إلا أن مشاعر التفاؤل قد غابت عليه بدرجة كبيرة.

وعلى كل حال فهذه هي مجمل الآراء والأفكار المهمة التي طرحتها ندوة لندن ولكن هذه الأفكار لم تظل جامدة وإنما أخذت تتفاعل بفعل صيرورة الأحداث ومن هنا فقد اخترت التركيز بقدر أكبر على تلك الأفكار والآراء التي طرحها الدكتور عبدالهادي خلف فيما قبل الندوة وما بعدها وذلك بحكم ما أحدثته تلك الآراء من ردود أفعال متباينة في الساحة البحرينية.

الدكتور عبدالهادي خلف والتفاؤل المشوب بالحذر

في الأول من مارس 2001 أي قبل انعقاد ندوة لندن بأسبوعين تقريباً نشر الدكتور عبدالهادي خلف مقالاً مهماً في جريدة القدس العربي عبّر فيه عن اختلاط مشاعر التفاؤل والتشاؤم، جاء فيه: "إن ما يصلنا من أخبار وتسريبات وما نقرأه حول مجريات الأمور في البحرين يحمل الكثير مما يدعو إلى التفاؤل كما يحمل الكثير مما يدعو إلى التشاؤم. مما يحمل على التفاؤل هو ثقة الناس بصدق الأمير وصدق وعوده التي حملتها تصريحاته وخطبه الرسمية، أو التي نقلها عنه محادثوه في الجلسات الخاصة والمغلقة.

ومما يبعث على التفاؤل أيضاً هو إصرار الناس على تطمين المتوجسين وإصرارهم على ضرورة إعطاء الفرصة الكافية للبرهنة على قدرته على تحمل أعباء المسيرة نحو الدولة الدستورية".

بعد ذلك انتقل الدكتور مباشرة إلى الأسباب الباعثة إلى التشاؤم فتحدث عن إصرار الإعلام الرسمي على تقديم المشروع الإصلاحية على أنه سلسلة من المكرمات الأميرية. وفي هذا الصدد يقول الدكتور: "لا تصنع المكرمات دولة دستورية، فهذه إنما تصنعها مؤسسات تستند إلى إجماع الناس أو غالبيتهم على شرعية الدولة ومؤسساتها وشرعية ما

تتخذ من إجراءات. ولا يخفى على اللبيب أن هذه المؤسسات لا يمكن أن تنحصر في رأس الحكم، مهما كانت ثقة الناس به، وإنما تشمل أيضاً مؤسسات الحكم والمجتمع كافة".

وركز الدكتور على موضوع المكرمات والوساطة كبديل لدور المؤسسات فقال: "في إطار دولة دستورية لا يحتاج سكان قرية أو حي سكني إلى وجيه معتبر يلقي خطاباً أمام الأمير ليحصلوا على حقهم في عيادة طبية أو مدرسة أو طريق. بل هناك مؤسسات تخطط لهذه الخدمات وضمن موازنات عامة معلنة ومتفق عليها تأخذ بعين الاعتبار أولويات التنمية ومتطلباتها. ولا يخفى أيضاً أن ما تقدمه الدولة الدستورية من خدمات إلى الناس ليس منة أو مكربة بل هو أحد أولى واجباتها التي يحاسبها الناس على تقصيرها فيها بثقة تستند إلى معرفتهم أن شرعية الدولة تعتمد على رضاهم عنها".

ويواصل الدكتور عبدالهادي القول: "وفي هذا الصدد لا بد من التشديد على المخاطر التي تتهدد مشروع بناء الدولة الدستورية جراء الإصرار على تحويل نوي الإستعداد من رموز المعارضة إلى وجهاء يتولون الوساطة بين الناس وأهل الحكم لضمان حصول المواطنين على مكربة هنا ومكربة هناك".

بعد ذلك انتقل الدكتور خلف إلى موضوع في غاية الأهمية ألا وهو تبيان الفرق بين مشروع الدولة الدستورية وموضوع التعاضديات فقال: "ومما يثير الشاؤم أيضاً هو ازدواجية الخطاب السياسي الرسمي، فمن جهة هناك تأكيد على الإلتزام بمشروع الدولة الدستورية، ومن جهة أخرى، هناك استمرار لنهج التعاطي مع الناس عبر تعاضديات طائفية وإثنية وقبلية. ويرتبط بهذا النهج اصطناع الوجهاء وتكليفهم بمهمات استجداء وتوصيل المكرمات لصالح المقيمين في قرينهم أو حيهم السكني، أو المنتمين لقبيلتهم أو طائفتهم. ولقد رأينا في الأسبوعين الماضيين أمثلة مقلقة على النهج الهادف إلى استمرار تقنين البلاد".

وفي ختام هذا المقال أثار الدكتور مسألة في غاية الأهمية ألا وهي موضوع المصالحة بين الحكم والطائفة الشيعية حيث قال: "ويبدو أن النية انعقدت، بعد إتمام الإستفتاء على إعطاء الأولوية الإستراتيجية لإجراء مصالحة بين العائلة الحاكمة من جهة ومشايخ الطائفة الشيعية من جهة أخرى، على أمل أن توفر هذه المصالحة حلاً مقبولاً للطرفين، وعلى الرغم من أن كل المعطيات المتوافرة تشير إلى صعوبة لخراط قيادة الحركة الشيعية في مشروع المصالحة المطروح بما يعنيه من ضرب للمشروع الوطني برمته بما في ذلك بناء دولة دستورية، إلا أن المغريات كثيرة".

واستطراداً في الحديث عن التفاؤل المشوب بالحذر كانت هناك مقابلة صحفية للدكتور عبدالهادي بتاريخ 2001/4/1 وهي أول حديث يغلب عليه عنصر التفاؤل ولو بقدر محدود. وفي اعتقادي أن هذا التفاؤل مرده ما يصل الدكتور من أخبار حول آخر المستجدات وخصوصاً من القوى الفاعلة في الساحة وكلها تنطق بالإشادة والمدح للمشروع الإصلاحي. في هذه المقابلة يقول الدكتور: "إننا نشهد إجماعاً وطنياً على التغيير وفي اعتقادي أن هذا الإجماع يستند إلى رؤية بأن القوة الدافعة في المشروع الإصلاحي هو الوعد بالعودة إلى المهمة المزدوجة التي لم يتم إنجازها حتى الآن رغم الجهود الدؤوبة التي بذلتها الحركة الوطنية بتنظيماتها المختلفة. وهذه المهمة المزدوجة تشمل من جهة بناء هوية وطنية تسمو على الهويات الموازية كالطائفية أو القبلية أو غيرها، ومن جهة أخرى السعي نحو تعزيز بناء الدولة الدستورية". وأضاف: "إن ما نقرأه ونسمعه من أخبار وروايات يؤكد في غالبية ضرورة الإطمئنان إلى حسن النوايا وصدقها كما تؤكد أن ما تمّ حتى الآن ليس مجرد تكتيكات مؤقتة تهدف إلى الخروج من عنق الزجاجة دون إحداث تغيير حقيقي بل هي خطوات سترسخ ثقتنا بأن المستقبل سيحمل مزيداً من الاستقرار ومزيداً من تحفيز لاستثمار إبداع الناس في مختلف جوانب النشاط الإقتصادي والاجتماعي. ومن الواضح أن هذا الشعور بالنقمة يغمر غالبية المواطنين في البحرين مما يشكل حصانة للمشروع الإصلاحي وضمانة لاستمراره".

لكن هذا التفاؤل المحدود سرعان ما تبخّر بفعل اصطدامه بالحقائق على أرض الواقع وذلك في 16 مايو 2001. في هذا التاريخ اتصل الدكتور عبدالعزيز أبل مستقراً فيما إذا كان الدكتور عبدالهادي سيتواجد في مكنتي (مكتب ربيعة لخدمات التأمين) كعادته صباح كل يوم تقريباً. وعندما أجبته بالإيجاب قال أن لديه رسالة شفوية مهمة يجب أن يوصلها له، وإنه سيحضر إلى المكتب لهذا الغرض. لم تمضِ نصف ساعة على هذه المكالمة حتى كان الدكتور أبل في مكنتي وليخبر الدكتور عبدالهادي بأن لديه رسالة شفوية من مستشار الملك للدكتور حسن فخرو، وإنه يخبره بأن التراجع عن الإصلاحات أمر وارد ومجمل الموقف أنه يجب الحفاظ على الوضع الراهن لأن الإستمرار فيه غير مضمون. وقد علّق الدكتور عبدالهادي على رسالة المستشار بالقول إن مضمون الرسالة الشفوية هو الرد على ما قاله في ندوة نادي الخريجين، "من أن التراجع عن المشروع الإصلاحي ممنوع".

لم ينتقض وقت طويل على التصويت على الميثاق الوطني حتى بدأ العد التنازلي للمشروع الإصلاحي حيث جرى الانقلاب على الدستور العقدي للبلاد واستبداله بدستور المنحة لعام 2002 وصدور القوانين المقيدة للحريات المدنية والسياسية الأمر الذي رجح كفة المشائمين في داخل البحرين وخارجها على كفة المتفائلين.

إلغاء لجنة العريضة:

تحكي إحدى قصص الأساطير الميثولوجية أنه بعد أن سرق بروجيوس النار أرسل الآله زيوس امرأة تدعى بندورا (Pandora) ومعها صندوق، ما أن فتحته بدافع الفضول حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزايا عقاباً للجنس البشري، ولم يتبق بعد ذلك الا الأمل والرجاء. لا أدري إلى أي مدى تتطابق أسطورة صندوق البندورا (Pandorabox) مع قصة الإنفتاح السياسي الذي جلب معه كلفة الشرور السياسية وعلى رأسها تفتيت الحركة المطالبة المتمثلة في إلغاء لجنة العريضة وفشل خلق التحالف الوطني البديل. وهل هناك من الأضرار السياسية ما هو أقل من تلك النتائج والآثار التي ترتبت على انقراط عقد الوحدة الوطنية وصعوبة الدفاع عن المكاسب السياسية والدستورية.

بعد عملية التصويت على الميثاق التي تمت في الرابع عشر من فبراير 2001 ثار الجدل وتباينت وجهات النظر بين أعضاء لجنة العريضة بين من يطالب بحلها وبين من يدافع عن استمرارها وبين من يدعو بإعادة النظر في هيكليتها. ومع أن الغالبية العظمى من الأعضاء كانت مع الرأي القائل بضرورة استمرارها والمحافظة عليها إلى أن تتضح أبعاد المشروع الإصلاحية وتتحدد معالم التجربة الجديدة، إلا أن الشيخ الجمري كان الأول في الإعلان عن عدم جدوى استمرار هذه اللجنة وذلك في المقابلة الصحفية التي أجراها معه الأستاذ علي صالح والأستاذ غسان الشهابي في الثالث عشر من شهر فبراير 2001 أي قبل للتصويت على الميثاق بيوم واحد. ففي رده على السؤال: "هل لا تزال لجنة العريضة قائمة إلى الآن؟" كان جوابه: "العريضة جمعت تواقيع لأشخاص تبناوا هذا الطرح وهذا الفكر، فما دام هناك توجه جاد لإعادة تفعيل الدستور فلا داعي لتفرقه فقد كانت المطالب واضحة في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المهجرين وإعادة البرلمان وكل هذه الأمور في سبيلها للحل الآن انشاء الله. فلا أعتقد أن وجود مثل هذه اللجنة مبرر الآن". أما العضو النائب محمد جابر صباح فهو لم يكتف فقط بالإعلان عن انسحابه وإنما أعلن وعلى رؤوس الأشهاد عن حل لجنة العريضة بالكامل وتسليم ملفاتها لولي العهد كما سنأتي لذكر ذلك بشيء من التفصيل. وقد كانت الحجة التي دفع بها الأستاذ محمد هي نفسها التي دفع بها الشيخ الجمري وهي أن العريضة لم يعد ما يبرر وجودها بعد مباشرة الإصلاح السياسي والتصويت على الميثاق وإنما قد أبت الغرض الذي تشكلت من أجله. أما الأستاذ عبدالوهاب فقد تركزت وجهة نظره حول عملية إصلاح اللجنة وإعادة هيكليتها وحجم التمثيل فيها.

ويمكن القول أن الشيخ الجمري والأستاذ محمد جابر صباح قد وقعا ضحية للوعد والتصريحات الرسمية بتحقيق الديمقراطية العريضة. تلك للوعد التي أرست الإعتقاد لديهم

ولدى غيرهم من خارج اللجنة بأن ما ستحققه القيادة السياسية من إصلاحات يفوق بكثير ما تضمنته مطالب العريضة الشعبية. ولا شك أن هذا التصور أو الاعتقاد الذي بني على خطأ التقييم السياسي قد دفع شعبنا ثمنه باهظاً بعد أقل من سنتين. والغريب في الأمر أن هذه الأطروحات لاقت دعماً وتشجيعاً من قبل بعض القيادات والرموز التي تعيش في المنفى وأن بعضهم لم يتردد في الإعلان صراحة بأن الساحة السياسية لم تعد تحتاج لمثل هذا التحالف. وهذه التصريحات والمواقف الصادرة من القيادات والرموز تعطي الدلالة القاطعة على نجاح القيادة السياسية في فن إخراج المشروع الإصلاحي وفي طريقة طرحه وتسويقه. وللتعبير عن هذا المشهد الدرامي الذي عاشته البحرين نسجل ما نشرته جريدة الوطن القطرية بتاريخ 2001/2/14 حيث قامت بتصوير الوضع كما يلي: "في هذه الأثناء لم يعد يعرف الكثيرون على أي ساق يرقصون، لكنهم يرقصون لتحول البحرين مائة وثمانين درجة عن سياستها التقليدية عندما أفرغ الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كل جعبة المعارضة وامتنص أغلب الإحتقانات الشخصية والسياسية بمجموعة قرارات (مكرمات) يلخصها عفو عام عن الجميع دون استثناء وقبول غير مشروط بكل مطالب المعارضة حتى أنه أصبح يوقع بالإيجاب على بيانات التحفظ مثلما حصل أمام عدسات التلفزيون في بيت الشيخ عبدالله الغريفي الذي ذهب لزيارته مستجيباً لكل ما ورد في ورقة قدمها له الأخير لرفع الإلتباسات وحول موقف المعارضة في أربع وعشرين ساعة من متحفظ إلى مساند".

حقاً إن هذا المشهد الدرامي هو ما انطبع في أذهان بعض أعضاء لجنة العريضة الشعبية والعديد من أقطاب المعارضة الذين سارعوا إلى احتضان المشروع وهو لا زال في بداية تكويناته الأولى. وهذه القنوات والرؤى وجدت ضالتها أيضاً لدى معظم القيادات السياسية العائدة من المنفى وتلك التي كانت خارج الأحداث في التسعينيات. فهذه القيادات جميعها وبحسب القناة المشتركة لديها كانت وراء تشجيع تلك الأطروحات المنادية بحل لجنة العريضة بهدف الإسراع في استثمار الإفتتاح السياسي والشروع في خلق الأرضية المناسبة لبناء الهياكل السياسية التي تتلاءم وأهدافها وطموحاتها. وبحكم تأليب المصالح الشخصية والحزبية الضيقة لدى البعض واشتعال الأنانية السياسية لدى البعض الآخر إضافة إلى غياب الحنكة السياسية وبعد النظر رأت هذه القيادات أن لجنة العريضة الشعبية أصبحت تمثل عائقاً في طريق أطماعها السياسية كما رأى البعض في أعضائها منافساً سياسياً لهم وبالتالي وجب إزاحة لجنة العريضة من الطريق.

كانت هذه بدايات تشغيل معول الهدم في جسد هذا التحالف التاريخي القوي الذي تمت على أنقاضه رسم خريطة سياسية جديدة تكون الأيديولوجيا والمذاهب الدينية والطائفية والأطماع الشخصية هي أساس بناء الهياكل السياسية في المرحلة القادمة.

لكن هذه الأطماع والمشاريع الحزبية لم تلبث أن اصطدمت بالواقع السياسي الذي فرض نفسه على الساحة السياسية مع صدور الدستور الجديد في فبراير 2002. عندئذٍ تأكد للجميع خطأ التقييم السياسي الذي دفع بالقوى السياسية في الدخول في حمى تسجيل الجمعيات السياسية ولا يستثنى من هؤلاء بعض حملة راية المطالب الدستورية والإصلاح السياسي والإجتماعي في الداخل والخارج. لكن خطورة هذا السباق الماراثوني لم تتوقف عند حدود تكوين الجمعيات السياسية بل تعدت ذلك لتمتد إلى المجتمع المدني حيث شهدت الساحة السياسية سباقاً محموماً وفي أحيان أخرى صراعاً ضارياً بين الجمعيات السياسية من أجل بسط الهيمنة والنفوذ على منظمات المجتمع المدني. وتشهد النقابات العمالية والإتحاد العام لعمال البحرين والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وغيرها على حجم الضرر الذي أصابها جراء عملية التأسيس الذي تعرضت له وبدون هوادة.

وتقتضي الأمانة التاريخية أن ننقل آراء وأفكار أعضاء لجنة العريضة وغيرهم من القيادات السياسية والناشطين في الشأن العام حيال هذه التطورات المهمة والخطيرة التي أدت إلى تجريد المعارضة السياسية من سلاح الوحدة الوطنية وإفساح الطريق أمام تمرير مشروع تشكيل لجنة حكومية خاصة من قبل الحاكم لإدخال التعديلات للدستورية خارج الآلية الدستورية ومن بعد ذلك تجاوز هذه التعديلات بإصدار دستور المنحة في الخامس عشر من شهر فبراير 2002.

في الرابع عشر من شهر فبراير 2001 وهو اليوم الذي توجه فيه الناخبون إلى صناديق الاقتراع طرحت جريدة الوطن القطرية السؤال التالي عن الدور المستقبلي للحركة الدستورية وذلك على كل من الشيخ عبدالأمير الجمري والسيد علي ربيعة:

"أي دور للمعارضة الآن؟ وهل سحب الأمير البساط من تحت أقدامها لتعيش اليوم فقط على نسق الموافقة والتأييد؟"

وكانت إجابة الشيخ الجمري على هذا السؤال هي: "يجب أن نتحول الآن من الشعار إلى المشروع". وهذا الجواب هو نفس الرد الذي تفضل به الشيخ على السؤال الذي طرحه الأستاذ علي صالح والأستاذ غسان الشهابي بتاريخ 13 فبراير 2001 وهو: "ما تصوركم لمرحلة ما بعد الإستفتاء على الميثاق؟ وما الخطوة التالية للإستفتاء؟ وكان جزء من رد الشيخ هو "أتصور أن المعارضة الآن مطالبة جداً بالتحول من الشعار إلى المشروع المنطقي والواقعي بعيداً عن الحلول السحرية".

أما السيد علي ربيعة فقد رد على اتهام الجريدة بأنهم فريق مسلوب البصر لسرعة ما حدث وقال: "إننا نحن الذين صنعنا هذا الإنجاز عبر تراكم نضالي استجابت له القيادة

أخيراً". أما عن دور المعارضة في المستقبل فقال: "تقد أصبح دورنا أكثر أهمية الآن، وهو يتلخص في السهر على تنفيذ ما تمّ إنجازه ومراقبته حتى يأخذ طريقه الدستوري، في كلمة موجزة، سننصب أنفسنا حراساً لحماية ما تحقق وسوف نبدأ الطريق الفعلية لتكريس التعددية الحزبية على الأرض.. خصوصاً التأكد كل يوم من أن قانون أمن الدولة يأخذ طريقه بصدق نحو مزبلة التاريخ"

في الندوة التي انعقدت في نادي العروبة بتاريخ 2001/3/3 والتي حضرت فيها الدكتورة منيرة فخرو عن الدور المستقبلي لمؤسسات المجتمع المدني في البحرين كانت هناك مداخلة للسيد محمود حافظ طالب فيها بإنهاء دور لجنة العريضة لأنها حسب قوله لم يعد لها أي دور في الظرف الجديد. وجاءت مداخلة النائب السابق المحامي محسن حميد مرهون لتصب في نفس الإتجاه وهو المطالبة بإنهاء دور لجنة العريضة والشروع في تكوين الأحزاب السياسية كجزء من مكونات المجتمع المدني.

وتطرّق المحامي محسن مرهون إلى موضوع الديمقراطية فقال: "إنه يجب علينا كمجتمع واعي أن نناضل من أجل أن نطور هذه الديمقراطية الموجودة وهذه الوضعية الموجودة نحاول أن نطورها إلى الأفضل وذلك لن يتأتى إلا بتطور مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات قائمة الآن ومؤسسات يجب خلقها ومن ضمنها وعلى رأسها الأحزاب السياسية التي سوف تحقق مسألة التعددية وتفعيل العمل الدستوري والبرلماني وإحاطته بالمؤسسات التي تحميه".

بعد هذه المقدمة أشار المحامي مرهون إلى مداخلة الأستاذ محمود حافظ فقال: "إذا جئنا إلى لجنة العريضة وهي تأسست ولها كل الإحترام والتقدير لدورها الذي قامت به فإننا نقول إنها ساهمت هي وغيرها في هذه النهضة. كانت مطالبها هي المطالب التي نتحقق اليوم. هذه المؤسسة التي كانت موجودة لا أعتقد أنها باقية كمؤسسة الآن لأن أغراضها قد استنفدت كمؤسسة على اعتبار أنها تجمع كل التلاوين السياسية التي توافقت على النضال. وقد شملت كل التلاوين الموجودة من أجل هدف محدد ومعين وهو تفعيل الدستور وقيام الحياة النيابية. الآن سوف تنشأ تلاوين جديدة يختلف فيها صاحب الإتجاه المحافظ مع صاحب الإتجاه اليميني الليبرالي مع الإتجاه اليساري المحافظ وكل هذه التلاوين سوف تواجه بها ويجب أن لا نخاف منها ويجب أن ننتظرها ويجب أن نشجعها على اختلافها ونشجع تنازعها واختلافها ضمن قواعد اللعبة السياسية الحضارية".

هذه هي خلاصة مداخلة النائب المحامي محسن مرهون والسؤال الذي يبعث على الحيرة هو لماذا هذا التركيز على حل لجنة العريضة والمطالبة بإنهاء دورها؟ وهل مسألة

تكوين الأحزاب التي دعا إليها تساعد على فك هذا اللغز المحير. وبوننا أن نسال المحامي محسن مرهون وهو النائب السابق في البرلمان عن حجم الديمقراطية التي جاء بها دستور المنحة لعام 2002 وهل لديه أدنى شك بعد مضي قرابة الخمس سنوات على تاريخ هذه الندوة في أن ما تحقق على أرض الواقع يمثل تراجعاً كبيراً عن تلك المكتسبات التي جاء بها الدستور العقدي لعام 1973 والتي هي في الأساس لم تكن في مستوى الطموح.

ويبقى هناك سؤالان مهمان يطرحان نفسيهما على كل من سعى لتدمير هذا التحالف التاريخي سواء من الداخل أو الخارج وهما: "هل كان يشكل استمرار وجود لجنة العريضة سداً منيعاً في وجه عملية خلق التجمعات والتميزات والتكتلات التي يسعى بعض الرموز لتشكيلها؟ وهل وجود الجمعيات السياسية التي تشكلت بموجب قانون الجمعيات الأهلية هو البديل السياسي المؤهل للقيام بدور لجنة العريضة في التصدي للإنتقال الدستوري ووقف السيل الجارف من القوانين التعسفية والمقيدة للحريات التي تتعارض والدستور الشرعي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة؟

النائب محمد جابر صباح وإعلانه عن إلغاء لجنة العريضة

في خروج على الإجماع الوطني الذي مثلته العريضة الشعبية وفي تحدٍ صارخ لمشاعر أعضاء اللجنة، قام عضو لجنة العريضة الشعبية النائب محمد جابر صباح في السادس من مارس 2001 بنشر مقال مطوّل تحت عنوان: "من رقعة العريضة الشعبية إلى مساحة الوطن قلت ولا أزال: دور لجنة العريضة انتهى". في هذا المقال الذي تم نشره في جريدة الأيام أكد النائب على تأييده المفرط للمشروع الإصلاحي.

في مقدمة مقاله تحدث عن الشأن الديمقراطي وتفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية التي توقفت قبل ما يزيد على ربع قرن من الزمان، إثر حل المجلس الوطني عام 1975 وأشار إلى موضوع تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية للإنتقال بمجتمعنا البحريني لحياة ديمقراطية متكافئة فيها الفرص، ويسود فيها العدل والمساواة، ويتمتع في ظلها المواطنون دونما أية نظرة تمييزية، ويحصل في ظل عدالة أجوائها صاحب كل ذي حق كامل على حقه، كل حسب قدرته وعطائه وبذله في خدمة مصالح هذا الوطن ومجتمعه.

وتكلم عن هاجس الإصلاح فقال: "على أن الذي يجب علينا جميعاً أن ندرکه هو أن كل تلك المطالب والحقوق بمنثل ما هي تمثل هاجس الشعب البحريني ونبضه الذي لم يهدأ. فإنها في المقابل وبالقدر نفسه كانت تمثل هاجس ونبض وتطلعات سمو الأمير منذ أن كان ولياً للعهد!!!"

وأضاف القول ليؤكد عن إيمانه بصدق توجهات الأمير فقال : "ولعلنا نستدل على هذا الإستنتاج ونستخلص مضامينه ووقائعه من الخطوات التي اتبعتها سموه منذ اللحظة التي استلم فيها سدة الحكم، لحظتها بدأت أرصد تلك الخطوات بكل عناية واهتمام، ولم أتردد حينذاك في أن أوثق ملاحظاتي وأكتب مقالة مطوّلة أكدت فيها بصريح العبارة، أنني أصدق وأؤمن بتلك الخطوات وأتتبعها بمسئوليتها وعيننا أن نعزدها على عكس الذين غابت عنهم قدرة الرصد السياسي كما غاب عنهم رصد البذور وهي تنفذ في التربة. وها نحن اليوم نجني مقدمات الثمار".

بعد التعبير عن إيمانه بالمشروع الإصلاحى توجه الأستاذ محمد جابر لتوجيه النقد للعريضة حيث قال: "وبما أن العريضة "النخبوية والشعبية" لا تمثلان رأي الأغلبية بل تمثلان رأي ثلاث تيارات سياسية وقد انضم إليها أفراد من علمانيين ديمقراطيين مستقلين واتفق الجميع على إبعاد أي صفة أيديولوجية من النضال غير أن الرياح مرت بما لا تشتهي السفن!"

بعدها امتدح الأستاذ محمد جابر الميثاق الوطني فقال: "وبعد أن اطمأن سموه إلى رأي الأغلبية نزل بمشروعه الإصلاحى المتمثل في "الميثاق الوطني" الذي صوّت له ما يزيد على (180 ألف) مواطن، أو بما نسبته 98.4% ممن يحق لهم التصويت من نساء ورجال. ومما لا شك فيه أن هذا العدد يضم في جملته (25 ألف) مواطن من الموقعين على العريضة الشعبية. وبظرة تحليلية فاحصة إلى عملية التصويت وما تمخضت عنه، نستنتج أن لـ (25 ألف) مواطن من الموقعين على العريضة المطالبين بالإصلاحات الدستورية والسياسية قد نقلوا تواقيعهم من العريضة جهة المطالبة إلى الميثاق جهة التنفيذ". واختتم الأستاذ محمد مقاله الطويل بتوجيه النقد لرفاقه في لجنة العريضة بالقول: "وتأسيساً على ذلك فإنه في التحليل النهائي تكون العريضة - وبعد التصويت على الميثاق الوطني من قبل الشعب البحريني وفي جملتهم الموقعون على العريضة - قد أدت دورها وانتقلت مسؤولية الإصلاح إلى جانب الأمير من خلال الميثاق، وعليه فإن لجنة العريضة هي الأخرى لم يعد لها ما تفعله، فما بال الأخوة في لجنة العريضة أقاموا الدنيا على رأسي ولم يقعدوها لأنني قلت ولا أزال أقول - وسأقول: "إن دور لجنة العريضة قد انتهى". فإذا كان الخوف من فقدان مواقع الزعامة، فإن هناك من هم أكثر رسوخاً، وأقوى في تأسيس العريضة ولجنة العريضة، ولكنهم لا يخافون فقدان مواقع الزعامة. إن الطريق طويلة والأيام حبلى"

حقاً لقد كانت مفاجأة غير سارة لأعضاء لجنة العريضة وهم يقرأون قرار حل لجنة العريضة على لسان زميلهم وبدون علمهم وموافقهم. وفي الحال عقدت للجنة اجتماعاً لتبادل الرأي حول المأزق الذي وضعهم فيه زميلهم وتقييم أثر هذا المقال على المواطنين ورأت اللجنة أن تصدر بياناً تؤكد فيه على استمرار عمل لجنة العريضة الشعبية إلى أن تتجلى الأمور وتتأكد من أن خط سير الإصلاح السياسي لم يخرج عن سكوته الصحيحة وأن هذا الإصلاح يليق بالفعل آمال وطموحات شعب البحرين..

تجدد الإشارة إلى أن العضو النائب محمد جابر صباح وبعد الإعلان عن إلغائه لجنة العريضة امتنع عن حضور جلسات اللجنة بما يعنى انسحابه منها.

موقف الدكتورة منيرة فخرو

في الثامن والعشرين من مارس 2001 نشرت الدكتورة منيرة فخرو مقالاً في جريدة الأيام وتحت عنوان "عذرا سيدي... لم ينته دور لجنة العريضة".

كان هذا المقال بمثابة الرد على مقال الأستاذ محمد جابر وقد جاء ليعبر تعبيراً صادقاً عن رأي لجنة العريضة ورؤيتها في تقييم الوضع السياسي وخطورة تشييد أي بناء سياسي على مجرد أفكار وتنظيرات لم ترَ النور بعد. كما جاء المقال ليرد على الكثير من الإستفسارات والتساؤلات التي طرحها البعض حول مصير عريضة الشعب ومستقبل حركتهم الدستورية. وقد اكتفت اللجنة برد الدكتورة على مقال الأستاذ محمد جابر صباح. وفي ضوء ذلك ألغت فكرة إصدار البيان حتى لا تفتح الباب لأية معارك جانبية بين أعضاء اللجنة.

في هذا المقال قالت الدكتورة منيرة أن دورها سوف ينتهي عندما يحتل ممثلو الشعب مقاعدهم في المجلس الوطني (البرلمان) ويباشروا العمل في مهامهم الإستراتيجية التي طال أمد انتظارها. أما الآن فنحن لا نزال في مرحلة إنتقالية قد تطول أو تقصر تبعاً لظروف ومتغيرات داخلية وخارجية. وحسب ما جاء على لسان المسؤولين فتلك الفترة سوف تستغرق ثلاث سنوات أو أكثر أي إلى عام 2004.

وأضافت منيرة القول أننا عبرنا للمرحلة الماضية التي استمرت أكثر من ربع قرن منذ حل المجلس الوطني السابق عام 1975... عبرناها بكل ألقائها وآلامها وها نحن نتهاى الآن لاجتياز المرحلة الإنتقالية التي ستوصل في نهايتها ممثلي الشعب إلى سدة البرلمان. وهي مرحلة لا نزال في بدايتها ولا زلنا في طور الفرح العظيم غير مصدقين بأن كل ما يحدث حقيقة واقعة.

ولم تغفل الدكتورة الجوانب الإيجابية فتطرقت إلى ما تحقّق فقالت إن سمو الشيخ حمد بن عيسى حفظه الله قد حقق جميع المطالب الشعبية التي احتوتها العريضة وعلى رأس تلك الإصلاحات مشاركة المرأة السياسية في العملية الديمقراطية. وهو أيضاً قد حقّق مطالب العريضة الشعبية بإطلاق سراح سجناء الرأي وعودة القيادات السياسية المعارضة مع مئات المواطنين من المنافي في شتى بقاع الأرض وإرجاع من فصل من المواطنين إلى أعمالهم السابقة وإلغاء قانون أمن الدولة، وإنه لا أحد يستطيع إنكار تلك الحقائق.

وأشارت الدكتورة إلى القوانين التي كنا نطالب بتغييرها وأهمها قانون الجمعيات، فقالت إنها في طريقها نحو التعديل لتتاسب المرحلة الحالية، وليس أدل على سرعة الإصلاحات من هذا العدد من الجمعيات التي تمّ إشهارها، أو التي سوف تشهر قريباً وأهمها جمعية حقوق الإنسان البحرينية وجمعية حماية المستهلك وجمعية الأكاديميين البحرينية وجمعية المعلمين وغيرها من الجمعيات التي تشكل أساساً للمجتمع المدني الذي سيرسخ الديمقراطية المنشودة.

بعد ذلك تطرّقت إلى أهمية الدور السياسي الذي ستلعبه العريضة الشعبية في المستقبل فقالت إن العريضة التي وقّعها عشرات الألوف من المواطنين من الجنسين ومن جميع الفئات السياسية والاجتماعية تبقى ورقة وحيدة في أيدينا نتمسك بها حتى حين موعد وضعها على الرف بعد إجراء الانتخابات التشريعية.

وفي معرض ردها على مقولة الأستاذ محمد جابر في أن العريضة قد أدت دورها وانتقلت مسؤولية الإصلاح إلى جانب الأمير من خلال الميثاق، وعليه فإن لجنة العريضة هي الأخرى لم يعد لها ما تفعله قالت الدكتورة: "نعم لقد تحققت جميع المطالب التي تضمنتها العريضة ما عدا مطلباً واحداً هو عودة المجلس الوطني.. وسوف ينتهي دور لجنة العريضة - كما ذكرت في البداية - حالما تنتهي الانتخابات التشريعية في العام 2004 أو قبل ذلك - نحن لا نعلم بعد - وإلى أن يتحقق هذا الشرط فستبقى اللجنة وستبقى العريضة وليخرج من يخرج ولكن لن تقرر أنت أو غيرك بأن دور لجنة العريضة قد انتهى".

ولم تنسَ الدكتورة الدور النضالي الكبير الذي لعبته المرأة البحرينية فطرحنا في ختام مقالها التساؤل التالي على الاستاذ محمد جابر: "لماذا ذكرت العريضتين وأهملت الإشارة إلى العريضة النسائية بالرغم من أهميتها والضجة الواسعة التي أحدثتها في الداخل كما في الخارج أرجو أن تتذكر بأننا موجودات على الساحة وليس بالإمكان تجاهلنا بعد اليوم فنحن قوة إنتخابية وسوف نؤثر في المعادلة السياسية القادمة بإذن الله".

والحقيقة أن ما تضمنه هذا المقال من إصرار على بقاء واستمرار لجنة العريضة حتى يتحقق المطلب الأساسي وهو تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية يمثل الإستراتيجية بعيدة المدى التي كان من المفترض أن يتمسك بها جميع أعضاء لجنة العريضة وأن تلقى المساندة والتأييد من كافة القوى السياسية. كنا نتوقع من الأستاذ محمد جابر صباح أن يعيد النظر فيما بدر منه من خطأ جسيم لكنه فاجأنا بإعلانه حل لجنة العريضة وعلى رؤوس الأشهاد.

في الخامس عشر من مارس 2001 أقيم احتفال كبير على شرف المناضل الأستاذ أحمد النوادي بمناسبة عودته إلى البحرين من منفاه في سوريا. ومن ضمن الذين شاركوا في هذا الإحتفال الأستاذ محمد جابر صباح الذي لقي كلمة بهذه المناسبة لكنه فاجأ الحضور بالإعلان عن انتهاء دور لجنة العريضة وتسليم ملفها لولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. يقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين وهو أحد أعضاء لجنة العريضة الأساسيين وكان وقتها متواجداً في خيمة الإحتفال أنه أصيب بالصدمة جراء سماعه نبأ إلغاء لجنة العريضة من العضو محمد جابر صباح لكنه تمالك أعصابه وتحاشى الرد عليه منعاً للدخول في المهاترات السياسية. وقد أثار هذا التصرف الفردي دهشة واستياء أعضاء لجنة العريضة لكنهم أثروا السكوت وعدم الرد عليه تجنباً لحدوث البلبلة في الشارع السياسي.

لا شك أن خطأ تقييم المرحلة من قبل بعض الرموز والقيادات السياسية وإصرار البعض على الجري وراء تحقيق المكاسب الحزبية والشخصية قد دفع هذه القيادات إلى تبني هذا الموقف الخطير الذي يستهدف القضاء على هذا التحالف الوطني الواسع.

موقف الشيخ عبدالأمير الجمري

ويأتي بعد ذلك تصريح سماحة الشيخ الجمري ليدفع في هذا الإتجاه التفتيتي ولكن بتخريجة أخرى. وحسب قول الشيخ الجمري فإن أصحاب المبادرة سيواصلون تتسيقهم مع الفعاليات السياسية الأخرى والمشاركة في لجنة العريضة الشعبية وإنه سيمثل التجمع في هذه الأنشطة كل من الأستاذ عبدالوهاب والأستاذ حسن مشيمع والدكتور علي العريبي.

وفي هذا الخصوص أشار الشيخ إلى أن الرموز الشعبية بصدد إعادة النظر حول هيكلية التجمع (لجنة العريضة) وتسميتها لمواكبة التطور السريع في الوضع البحريني.

وقد رفضت لجنة العريضة الشعبية ترشيحات الشيخ جملة وتفصيلاً لسببين هما: (1) أن للشيخ كان يتكلم بإسم لجنة المبادرة وإن الترشيحات التي اقترحها هي من أجل تمثيل هذه الجماعة. (2) ورود إسم الدكتور علي العريبي من ضمن هذه الترشيحات وهو المعروف بعدم مساهمته في العمل المطلبي طوال عقد التسعينيات.

في الثاني عشر من شهر مايو 2001 أجرت جريدة الأيام لقاء صحفياً مع الشيخ عبد الأمير الجمري وكان السؤال الذي وجهه الصحفي مهدي ربيع هو الآتي:

"ما هي أبرز الطموحات السياسية والإسلامية التي يسعى التيار الديني لتحقيقها خلال المرحلة للقادمة؟ وكانت إجابة الشيخ الجمري كما يلي:

"التيار الإسلامي وقف بقوة مطالباً بعودة الحياة النيابية وتفعيل الدستور واستمر على مواقفه تلك حتى برز المشروع الإصلاحي لسمو الأمير والذي رأى فيه أنه ملب للكثير من طموحات المواطنين وهكذا وقف بقوة داعماً لهذا المشروع. إن التيار الديني بطبيعة الحال يتطلع للمشاركة بصورة إيجابية في العملية الإصلاحية ويسعى للمشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية والمشاركة في أي نشاط سياسي من شأنه المساهمة في النهوض بهذا البلد".

أما السؤال الثاني فكان كالآتي:

"أنتم أحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية والملاحظ أن هناك انقساماً بين الأعضاء بشأن استمرارية عملها... هل يمكن القول أن دور تلك اللجنة قد انتهى أم أن هناك حاجة مستقبلية لبقائها؟

وكان رد الشيخ الجمري كما يلي:

"أنا كنت عضواً في هذه اللجنة التي قامت بعمل جبار تشكر عليه في التسعينيات وحتى الانفراج الأخير، أما الآن فلم أعد من أعضاء هذه اللجنة، ولذا فإني أترك الرأي في استمرارية هذه اللجنة من عدمه للقائمين عليها الآن".

هذه هي خلاصة آراء الشيخ الجمري وموقفه تجاه لجنة العريضة التي شارك بفعالية في تكوينها وصياغة أفكارها لكن تبقى تصريحات الشيخ عيسى قاسم هي الأكثر إثارة للجدل في الساحة السياسية بسبب موقفه العدائي من الوطنيين والوحدة الوطنية كما سبق وأن تطرقنا لذلك.

موقف الأستاذ عبدالوهاب حسين

نأتي الآن لتحديد رؤية الأستاذ عبدالوهاب في الوحدة الوطنية والتعاون مع الوطنيين وهو رأي يكسب أهميته من كونه أحد الرموز الدينية والقيادات السياسية التي كسبت شهرتها من تعرضه للإعتقال ودخوله السجن مرتين بسبب مواقفه الصلبة وعدم استعداده للتنازل عن القضايا الوطنية والمطلبية. وفي سياق الحديث عن الوحدة الوطنية ومستقبل التعاون مع لوطنيين كان هذا الموضوع هو المحور الأساسي في خطبة فضيلة الأستاذ

عبد الوهاب حسين في يوم الجمعة بتاريخ 2001/3/30 بمسجد الشيخ خلف وقد عملت على نشر مجمل ما قاله الأستاذ في هذا الخصوص وذلك لتحقيق غرضين محددين هما:

(1) الحرص على إطلاع القارئ على أفكار ورؤى هذا القائد والرمز الذي هو أحد قادة العريضة النخبوية والشعبية وكيفية تعامله مع مستجدات المرحلة الجديدة من العمل السياسي.

(2) إن هذا القائد والرمز هو من دخل في تجربة المبادرة مع وزارة الداخلية التي اقتصرت المشاركة فيها على الطائفة الشيعية وأثر فيها العمل على لجنة للعريضة. وعلى هذا الأساس تكسب آراء وأفكار الأستاذ أهميتها من منطلق التعرف فيما لو أن الأستاذ قد استوعب دروس تجربة المبادرة الفاشلة أم أنه ما زال ينظر إليها كما لو كانت تجربة ناجحة.

في هذه الخطبة التي خصص الأستاذ عبد الوهاب حسين الجزء الأكبر منها لموضوع التعاون مع الوطنيين قال ما يلي:

"بعد هذا الحديث آتي إلى نقطة تتعلق بساحتنا المحلية وكنت أرغب أن أتسلسل في الحديث ولكن لضيق الوقت سأذكرها كنقطة منفصلة. كلنا سمع رأي حجة الإسلام والمسلمين الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) بشأن حرمة تمكين غير المسلمين سواء أكان تمكينهم في القلوب والمحبة أو تمكينهم على الأرض في الموقف والجانب السياسي والاجتماعي. وهذا الرأي ليس محل اختلاف بين المؤمنين، فكل المؤمنين متفقون ويعملون بهذا الموقف. فالقرآن الكريم يؤكد على هذا المعنى وهذه بعض الآيات من سورة الممتحنة وأرجو أن تقرأوها بتمعن: بسم الله الرحمن الرحيم (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق...) وفي آية أخرى قال تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين إنما ينهاكم الله عن الذين يقاتلوكم في الدين وأخرجوكم من ديارهم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون). فهاتان الآيتان تشيران إلى عدم جواز الولاية لأعداء الله وعلينا أن نقف بالأنبياء وفي مقدمتهم إبراهيم والذين معه في هذا الموقف. ولكن لا يفهم من ذلك بأن الإنسان غير المسلم إذا لم يقف الموقف العدائي للإسلام والمسلمين ألا نقسط إليه، إنما ينهانا عن الذين يحاربون الله والرسول، وكما قال الله تعالى في آية أخرى: (لا يجرمكم شأن قوم أن تقتطوا، اقتطوا هو اقرب للتقوى).

"الكل يعرف بأننا ننسق مع ألوان العلمانيين داخل البحرين في مواقفنا السياسية. فالقول الذي ذكره حجة الإسلام بأنه لا يجوز تمكين غير المسلمين سواء كان ذلك في القلوب أم على الأرض لا يتعارض مع التنسيق، حيث أنني سمعت شخصياً حجة الإسلام الشيخ عيسى أحمد قاسم رغم رأيه الأول الذي يقول بتحريم تمكين غير المؤمنين أنه لا يرفض التنسيق مع العلمانيين، وأيضاً لا يجوز ظلم هؤلاء وحرمانهم من حقوقهم كمواطنين، ولا يمنع أيضاً الحوار معهم، فهذه النقاط الثلاث سمعتها شخصياً من حجة الإسلام الشيخ عيسى أحمد قاسم، وبالتالي فالمطروح من قبلنا مع الشيخ أن التنسيق مع الوطنيين لا يتناقض مع رأي آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم ولكن المطلوب من الإخوة الوطنيين أن يعلنوا عن ثلاث نقاط ويعرفوها للأمة وهي: النقطة الأولى: احترامهم لخيار الشعب. والنقطة الثانية: احترامهم للدين الذي ارتضاه الشعب وهو دين الإسلام واحترام الشعائر. والنقطة الثالثة: أن يمتنعوا كلياً عن الإساءة للدين والمشاعر بقول أو فعل، وليس معنى ذلك أن لا يعبروا عن آرائهم، فلهم للحق كل الحق في التعبير عن آرائهم بأسلوب علمي وموضوعي وأن يكون الحوار بيننا وبينهم على هذا الأساس، فالمرفوض هو السب والشتم والإستهزاء والسخرية، أما أن يعبر عن رأيه بأسلوب علمي موضوعي ويناقش على هذا الأساس فهذا غير مرفوض فمن حقه أن يقول بأسلوب علمي أن الله غير موجود وعلينا أن نناقشه على هذا الأساس، ومن حقه أن يعبر بأسلوب علمي بالقول بأن النبي محمد ليس بنبي وأن النبي عيسى هو النبي، فنحن لا نرفض النقاش العلمي في طرح دقيق في أي أطروحات عقائدية، إنما نرفض الأساليب غير الأخلاقية التي يرفضها للعقلاء".

ومن الواضح تماماً أن الاستاذ وفي رده على الشيخ عيسى قاسم قد استعان بالآيات القرآنية من أجل دعم موقفه المؤيد للتعاون مع الوطنيين لكن يؤخذ على الأستاذ من خلال شرحه للآيات أنه ساوى بين الوطنيين والكفار وفي هذا مأخذ كبير. كما أن الوطنيين سواء من أعضاء لجنة العريضة الشعبية أو غيرهم لم يتطرقوا في يوم من الأيام إلى موضوع الخالق أو يشككوا في النبوة وإنما هم وبحكم ثقافتهم الواسعة من الذين يدافعون عن الإسلام ويحترمون كل الأديان.

بعد ذلك تطرّق الأستاذ إلى الموقف من لجنة العريضة ومسألة التنسيق في المستقبل فقال: لجنة العريضة ليست مؤسسة، وليست منظمة سياسية وإنما هي مجرد إطار تنسيقي بين أطراف مختلفة، هذه هي النقطة الأولى، والنقطة الثانية إن هذه اللجنة تقوم على أساس التنسيق وقد أثبت التنسيق أهميته ونجاحه في المرحلة السابقة، سواء أكان بالنسبة للعريضة الأولى أم العريضة الثانية. أما للتنسيق فيما يتعلق بالتصويت على الميثاق الذي كان نتيجته الإجماع الوطني في التصويت على الميثاق بنعم، فكان هذا ثمرة التنسيق، وما زالت هناك

حاجة في المرحلة الحالية حتى عودة الحياة البرلمانية، فهناك مثلاً لجنة تعديل الدستور ولجنة تفعيل الميثاق، وهناك أيضاً قضايا أخرى قد تكون أكثر تعقيداً من هذه المسائل، حيث أنني أشرت إلى بعضها في أحاديث سابقة، تتعلق مثلاً بالتنظيمات السياسية الموجودة في الساحة، فكل هذه الأمور تتطلب التنسيق، فقد نحتاج إلى موقف تنسيقي بين كافة التيارات والقوى السياسية في البلد حول بعض المواقف مثلاً كالتي تتعلق بتعديل الدستور أو بتفعيل الميثاق أو بوجود تنظيمات سياسية في الساحة إلى آخره من الأمور، فالحاجة لا تزال قائمة، وأرى بأن الحاجة سوف تبقى قائمة حتى بعد عودة الحياة البرلمانية فهناك أولويات. فالحكومة لها أولويات والوطنيون لهم أولوياتهم، والإسلاميون لهم أولوياتهم، فالحاجة ضرورية للتنسيق بين الأولويات لكي لا تتعارض ولكي لا تقشل تجربتنا البرلمانية، فالتنسيق كان حاجة ولا يزال في المنظور حاجة وسيبقى حاجة".

في النقطة الثالثة تطرّق الأستاذ إلى مفهوم التنسيق وأولوياته وأطراف التنسيق من حيث الأهمية مع إمكانية دخول الحكومة طرفاً فيه فقال:

"إن التنسيق ليس حكراً على أحد، فالتنسيق في المرحلة السابقة شمل بعض الأطراف، ولكن التنسيق بما هو مبدأ يمكن أن يشمل أطراف أخرى، سواء كانت هذه الأطراف إسلامية أم أطراف قومية أم أطراف سياسية أخرى، فالتنسيق كمبدأ ليس من المفترض أن يكون مع الطرف القلاني أو الجهة القلانية، فيجب أن يشمل التنسيق جميع ألوان لطيف الفكري والسياسي الموجود في الساحة ويجب أن يكون التنسيق أيضاً في الحكومة، فكما أن التنسيق مطروح مع أطراف المعارضة فهو مطروح مع الحكومة أيضاً الآن وفي المستقبل، فرقة التنسيق ومساحتها مع الأطراف المشاركة في التنسيق قد تتسع بل إن المطلوب اتساعها، ويجب أن يكون التنسيق لأهداف محددة ووفق ضوابط محددة. فالتنسيق، من باب الإيضاح، له بعدان: الإسلامي والوطني، فالبعد الإسلامي بالنسبة لنا ركيزة أساسية، وبمعنى آخر فإن التنسيق بين الإسلاميين الشيعة والسنة له الأهمية الكبرى وذلك لكوننا إسلاميين ومنطلقاتنا إسلامية ولا تتعارض مع المطالب للعامة التي نطالب بها لكل المواطنين وهذه هي أطروحتنا ولكن لنا رؤيتنا وغاياتنا الإسلامية فالإسلاميون السنة أقرب إلينا من غيرهم، وبالتالي فالأولوية سوف تعطى للإسلاميين لا سيما إذا استثنينا الأقليات غير الإسلامية كالمسيحيين واليهود وغيرهم فتبقى الأطراف العلمانية أياً كان انتماءها ومنهجها ورؤيتها الفكرية والسياسية فإنها تنتمي لأحد الطائفتين، فالإنتماء الإسلامي هو الإنتماء الأساس، وصحيح أن هناك رؤى سياسية مختلفة وقد تكون مشارب سياسية أخرى، ولكن يبقى الإنتماء الأساس هو الإنتماء الإسلامي والمطلوب من العلمانيين أن يتقبلوا هذا الطرح الواقعي وبروح رياضية، وإذا توقع العلمانيون مثلاً أن فضيلة الشيخ

"أبو جميل" وأن آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم سوف يعطيان الأولوية لغير الإسلاميين على حساب الإسلاميين، لأن التنسيق مع غير الإسلاميين كان أسبق فهذا شيء خاطئ، فهذا الطرح ليس فيه ابتسار أو خلط للأوراق، فهذا الطرح الواقعي، فنحن نؤمن بالتنسيق مع العلمانيين... نسقنا وسوف نبقي تنسق ولكن من خلال رؤيتنا الإسلامية حيث أن التنسيق مع الإسلاميين السنة له أولويته وأهميته بالنسبة لنا، ولهذا ليس من الغريب أن نطرح أن يكون هناك برنامج سياسي إسلامي مشترك، فهذا الطرح واقعي، وليس فيه ابتسار وليس فيه خلط للأوراق، ولا مجاملة ولا مغالطة لأحد فهو موقف مبدئي وعلى الكل أن يتقبله بواقعية وبروح رياضية".

وبعد أن أشار إلى ضرورة أن يكون التنسيق وفق ضوابط محددة ولأهداف محددة وأن يكون التنسيق في المواقف المشتركة تبدأ من الألف إلى الياء ضرب مثلاً بالعريضة الأولى والعريضة الثانية فقال: "بدأنا بالتنسيق من الفكرة حتى آخر خطوات التنفيذ، وكذلك فيما يتعلق بالتنسيق والتصويت على الميثاق ونرجو أن يكون هذا الأمر كذلك في المواقف القادمة، فنحن مثلاً عاتبنا أصحاب العريضة لما أصدروا البيان المتعلق بألية الدستور فنحن لم نقف على الفكرة ولم نشارك في صياغة البيان بل رأينا البيان جاهزاً، فعاتبناهم في ذلك، وكذلك فيما يتعلق بالرسالة التي أرسلت إلى "اللورد إيفوري" أيضاً كانت جاهزة ولم ننسق في الفكرة على الرغم من أنها كتبت بإسم أصحاب العريضة ولم تطرح علينا الفكرة ولم نشارك في صياغة الرسالة وإنما عرضت علينا الرسالة جاهزة. فعاتبناهم في ذلك أيضاً... فنرجو أن تكون المواقف القادمة تتجنب هذه الأخطاء بالتنسيق يجب أن يبدأ من الألف وينتهي بالياء".

وحول لجنة للعريضة أيضاً قال الأستاذ: "هناك قضيتان أخريان إحداهما عتاب يتعلق بتشكيله لأصحاب العريضة، حيث يوجد في تشكيلة للعريضة الشيخ (أبو جميل) سماحة الشيخ عبدالأمير الجمري وعبدالوهاب حسين، بينما الوطنيون يتراوح عددهم من ثمانية إلى عشرة أشخاص وهذا دليل على عدم التوازن، فالتركيبة تحتاج إلى إعادة تشكيل والإخوة الوطنيين لديهم العلم بذلك... فطرح علينا هذا الأمر وسوف يؤخذ ذلك بعين الاعتبار".

"تبقى هناك مسألة أخرى محل أخذ وعطاء وهي للتسمية، أمن الضروري أن تبقى التسمية أم لا؟ فهناك اختلاف في وجهات النظر فبالنسبة إلينا حتى الآن لا يوجد رأي أعطي في هذه المسألة، فيمكن أن يبقى الاسم ويمكن أن يتغير بحسب الحاجة. لا سيما ونحن قد طرحنا فكرة توسيع رقعة المشاركة، فمن الممكن بعد التوسيع أن يتم اقتراح تغيير هذا الاسم، فهذا الأمر متروك للمستقبل".

انتهى كلام الأستاذ عبدالوهاب حسين وبقي لنا التعليق على ثلاث نقاط فقط هي:

(1) أكد الأستاذ أن الافضلية في التنسيق والتعاون في المستقبل هي بين الإسلاميين سنة وشيعة. وقد أسس الأستاذ نظرية التحالف هذه على قاعدة مد الجسور التي امتدت بين الرموز الدينية الشيعية وترويج ذلك في الندوة المشتركة التي أقيمت في نادي الإصلاح. لكن هذا التحالف لم يلبث أن تهشم لأنه تحالف هش ولا يمكن البناء عليه سياسياً واضطرت الرموز الدينية للعودة إلى الحليف الوطني الذي لا يمكن الإستغناء عنه.

(2) يعاتب الأستاذ عبدالوهاب الوطنيين لأنهم أصدروا البيان المتعلق بألية الدستور دون إطلاعهم على الفكرة ودون إشراكهم في صياغة البيان كما وجه لنتقاده لهم بخصوص الرسالة التي أرسلت إلى "الورد يفيوري" والتي على حد قوله كانت جاهزة وإنهم لم ينسقوا في الفكرة على الرغم من أنها كتبت بإسم أصحاب العريضة. وعلى هذا كله نقول إن من حق الأستاذ أن يعتب ويتقد لكن ما ارتكبه الوطنيون من قصور لا يعد خطأ يستحق المحاسبة إذا ما قارنا هذا بالخطأ الفادح الذي ارتكبه بدخولهم في حوار مع وزارة الداخلية وتمخض عن ذلك ما أطلق عليه لجنة المبادرة.

(3) وفيما يتعلق بقضية العتاب حول تشكيل لجنة العريضة أقول إنها نتاج عام 1992 و1994 وهي الفترة العصيبة من تاريخ البحرين التي يصعب فيها الحصول على العناصر التي تمتلك إرادة التحدي والصمود. وإذا ما افترضنا جدلاً وجود مثل هذه العناصر فإن التقصير يقع على الشيخ عبدالامير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين لفشلهما في تقديم هذه الأسماء في ذلك الوقت. وربما غاب عن الأستاذ الصعوبة الجمّة التي واجهتها لجنة العريضة في البحث عن البدائل التي تحل محله شخصياً ومحل الشيخ عبدالأمير أثناء فترة اعتقالهما واعتذار من تمت مفاتحتهم.

ونأتي الآن إلى رأي الشيخ عبدالأمير الجمري فيما طرحه الشيخ عيسى قاسم في شكل التحالفات المستقبلية فنقول أنه جاء في معظمه متطابقاً مع وجهة نظر الأستاذ عبدالوهاب فيما يتعلق بأولوية التحالف مع التيارات الدينية الأخرى. ففي المقابلة التي أجرتها جريدة الأيام مع الشيخ عبدالأمير الجمري بتاريخ 2001/5/12 جاء رد الشيخ على السؤال الخاص بالتقارب السني الشيعي كما يلي:

التقارب الشيعي السني كان ولا يزال يحتل مكانة متقدمة في سلم اهتماماتنا، والظروف دخلت في فسخ المجال أمام هذا التقارب الآن وحيث أن للمناخ السياسي في البلد يسمح بالحوار بين جميع الأطراف كان لا بد لنا وللأخرة السنة من استثمار هذه الأجواء من أجل النهوض بالواقع نحو الأمام. لقاء جمعية الإصلاح من الممكن أن يشكل

منعطفاً هاماً في مسيرة العمل الوطني بين التيارين السني والشيعي ووجدنا في الأخوة القائمين على جمعية الإصلاح دفناً في الإستقبال وانفتاحاً ايجابياً وقد قام الإخوة مشكورين بزيارتنا في المنزل في الأيام القليلة الماضية والأمال معقودة على أن تترك مثل هذه اللقاءات أثراً ملحوظاً على مسيرتنا.

وهذا الرأي يختلف عن وجهة نظر الشيخ الجمري فيما يختص بعلاقته بلجنة العريضة الشعبية. فقد عكس للشيخ رأياً مغايراً للأستاذ عبدالوهاب كما اسلفنا وكما يؤكد ذلك رده على السؤال التالي :

أين تكمن نقاط اللقاء بينهم وبين التيارات الأخرى التي تعبر عن نفسها من خلال المنطلقات الوطنية وفيما إذا كانت هناك خطوط حمراء يتوقفون عندها كتيار إسلامي عند التعاطي مع هذه التيارات ؟
جاء الرد كالآتي:

في المرحلة السابقة التقينا مع التيارات الأخرى على العديد من الثوابت الوطنية حيث كان العمل منصباً على الحث على تفعيل الدستور والإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالعودة واحترام حقوق الإنسان والآن أيضاً فإن الناشطين السياسيين من كل التوجهات لا بد أن تكون لهم قنوات يتفقون عليها في البعض ويختلفون في البعض الآخر. وهناك تشخيص لبعض المشاكل لا يختلف فيها إثنان فهل أرفض التعاون مع من يتفق معي في التشخيص للمشكلة؟ أتصور أننا سنواصل التعاون مع القوى الوطنية أيّما توفرت أرضية مشتركة نتفق عليها.

وهذا الرأي الصريح يتعارض مع رأي الأستاذ عبدالوهاب حسين الداعي إلى الحفاظ على لجنة العريضة مع المطالبة بتعديل أوضاعها وهيكلتها.
بعد التصويت على الميثاق وتطور الأحداث وأخذها منحى خطيراً اعترف بعض ممثلي القوى السياسية بحجم الخسارة السياسية التي منيت بها الحركة الوطنية نتيجة الفراغ الكبير الذي تركه تهديم التحالف الوطني العريض الذي مثلته لجنة العريضة الشعبية ولكن ما فائدة البكاء على اللبن المسكوب.

لكن يبقى تعليق عضو لجنة العريضة الشعبية الشيخ عيسى الجودر وهو الذي يعيش على صيد الأسماك أكثر أمانة وصدقاً في تصوير هذا المشهد السياسي بعد فراغ الساحة من هذا المشروع الودودي: "لقد كانت لجنة العريضة بمثابة القارب الذي كان يحمل الجميع إلى بر الأمان حتى إذا ما أقدم البعض على خرق القارب وجد الركاب أنفسهم عرض البحر يصارعون الأمواج للعافية أملاً في النجاة".

رأي الشيخ سليمان المدني في الوحدة الوطنية

يمكن القول أن ما طرحه الشيخ سليمان المدني من فتاوى بحق الوطنيين والعلمانيين تجاوز بقدر كبير ما طرحه الشيخ عيسى قاسم. فالشيخ سليمان لم يتردد في تكفير العلمانيين والشيوعيين ومساواتهم بالملحدين والمرتدين، وإنهم جميعاً أعداء الله. والمثير للدهشة أن الشيخ عيسى قاسم نفسه لم يسلم من الإتهام الخطير الذي وجهه الشيخ سليمان المدني لكل من الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين بالخروج على الفقه.

ففي سؤال للشيخ سليمان المدني عن جواز إشراك جميع الفصائل الوطنية في اتخاذ القرار وإذا تعذر اتخاذ القرار من جانب الدينيين واختلافهم؟ قال الشيخ للمدني ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام على الإخوة المؤمنين، واللجنة الدائمة على الشيوعيين والعلمانيين، وبعد:

الدولة الإسلامية تعترف بالمواطنة من وفق الحكم الشرعي لفتنيتين هما: المسلمون وهم مواطنون من الدرجة الأولى، ولهم كافة الصلاحيات والإمтиيازات.

أهل الذمة: وهم اليهود والنصارى والمجوس، وهم مواطنون من الدرجة الثانية. أما الكافرون والمشركون فلا يعتبرون مواطنين. ويجري على معنهم كل من خرج عن هذا الدين كالشيوعيين. فالشيوعي ليس مواطناً لأن الله تعالى قد أهدر دمه فكيف يكون له حق المواطنة وإيداء الرأي. وعلى الذين يرتابون في هذا الحكم الرجوع إلى أي رسالة عملية فقهية لأي مرجع أو فقيه شيعي وسوف يجد أن الحكم الشرعي الصادر من الله تعالى في حق أولئك الشيوعيين الخارجين عن الإسلام المارقين منه هو القتل ولا حكم آخر لهم. وهنا نسأل من أي رسالة فقهية أخذ عبدالوهاب حسين ومن معه كالشيخ عيسى قاسم والشيخ عبدالأمير الجمري جواز التعاون والتنسيق معهم أي مع الشيوعيين؟

هل يجوز للمسلم أن يتجاوز الحكم الشرعي الصادر من الله تعالى؟ من هو عبدالوهاب حسين وأصحابه الخائنين لله في الحكم على الشيوعيين حتى يفتوا بجواز التعاون معهم؟

ماذا نسمي العلاقة التي بين عبدالوهاب حسين وأصحابه من جهة وبين العلمانيين والشيوعيين من جهة أخرى؟ هل نسميها معاهدة؟ فهل يجوز أن تتعاهد مع عدو الله الذي هو مسلم ثم ارتد على عقبه وصدر فيه الحكم الشرعي وهو للقتل؟ ثم هب أن هذه المعاهدة استمرت إلى قيام الحجة (أرواحنا لمقدمه الفداء) وطبق عليهم الحكم الشرعي فهل سيوقف عبدالوهاب حسين وأصحابه ضد الحجة ويخون من وقع معهم معاهدة تنسيق وتعاون؟ أم سيوقف معهم ويخون الحجة ويكون هو من عداد المرتدين؟

على كل من يريد أن يقوم بثورة أو بحركة إصلاحية أن يدعمها بالدين باعتبار أن الدين هو القوة المحركة والفاعلة. لا أن يخبط خبط عشواء ويفتي من عنده ويجعل من نفسه مشرعاً، مستغلاً حب الناس له وانقيادهم إليه.

والسلام عليكم أيها الأخوة المؤمنون

هذه هي فتوى الشيخ سليمان في العلمانيين والشيوعيين بأنهم مرتدون وأن الحكم الشرعي فيهم هو القتل، وعلى هذا الأساس فإنه أفتى بعدم جواز خلق علاقة معم لأن العلاقة هي من وجهة نظره معاهدة وإن المعاهدة لا تجوز مع عدو الله.

بعد استعراض وجهات النظر المتعددة حول مستقبل التحالف الوطني الواسع الذي مثلته لجنة العريضة النخبوية ومن بعدها العريضة الشعبية بما في ذلك تلك الآراء المتطرفة التي لم تتردد في تكفير التعاون مع العلمانيين، أمكن القول أن لجنة العريضة لم تتمكن من الصمود طويلاً أمام التيار الجارف والمتعدد الألوان والمصالح الذي ولده الإنفتاح السياسي والذي استهدف الوحدة الوطنية والقضاء على هذا التحالف الوطني الواسع.

قصة الدستور الجديد - دستور العام 2002

مع بدء الحديث عن صدور مرسوم بتشكيل اللجنة المتعلقة بإدخال التعديل الخاص بمسمى الدولة وكذلك التعديل الخاص بإضافة المجلس المعين عادت سحب الريبة والشك وانعدام الثقة لتتلبد من جديد في سماء البحرين. ولا يوجد أدنى شك في أن هذا الحديث يثير مخاوف أعضاء لجنة العريضة الشعبية من أن تقدم السلطة على إدخال التعديلات الدستورية خارج الإطار الدستوري بما يتعارض وما نصت عليه المادة 104 التي تستوجب إدخال التعديلات عن طريق المجلس المنتخب. وقد دفع هاجس الخوف أعضاء اللجنة إلى استباق الزمن وقرع جرس الإنذار باحتمال حدوث خروقات دستورية وذلك بإصدار بيان يلفت نظر القيادة السياسية إلى ضرورة التقيد والإلتزام بالآلية الدستورية في إدخال التعديلات الدستورية تنفيذاً لتعهداتها. وهذا هو نص البيان الذي صدر في الحادي والعشرين من شهر فبراير 2001 أي بعد ستة أيام من التصويت على الميثاق:

بيان حول آلية التعديلات الدستورية

إننا إذ نحى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ونهنته على خطوته الشجاعة بإصدار مرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2001 بإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. وإننا إذ نكرر إشاراتنا بما أقدم عليه صاحب السمو من خطوات إصلاحية تمثلت في الإعلان عن العفو العام لجميع المعتقلين السياسيين والمحكومين وعودة المنفيين والمبعدين.

فإننا نود بهذه المناسبة التاريخية العظيمة أن نعبر عن عظيم امتناننا وتقديرنا لسموه على هذه الخطوات الإصلاحية المتلاحقة التي أعادت التلاحم بين القيادة والشعب ومهدت الطريق لتفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية. وبهذا الخصوص نود أن نرحب بالإرادة السلمية بتشكيل لجنة خاصة توكل رئاستها لسمو ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وتكون مهمتها تفعيل ما جاء في الميثاق من مبادئ وآليات.

أما فيما يختص بتشكيل اللجنة المتعلقة بإدخال التعديل الخاص بمسمى الدولة وكذلك التعديل الخاص بإضافة المجلس المعين فإننا ومن منطلق الحرص على سلامة العملية الإصلاحية وحمايتها من كل ما تتعرض له من أخطار نود أن نعبر عن حرصنا التام من أن هذه التعديلات سوف تأخذ طريقها إلى التعديل ومن خلال تطبيق المادة 104 من الدستور والتي تشترط لتعديل أي حكم من أحكام هذا الدستور أن تتم الموافقة عليه بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

وفي هذا الإطار القانوني والدستوري فإن اللجنة التي سيأمر صاحب السمو بتشكيلها لا يتعدى دورها صياغة التعديلات المزمع إدخالها على أن يترك أمر إقرارها للمجلس النيابي المنتخب،

إن التقيد بأحكام الدستور في هذه القضايا الخطيرة هو الذي يعطي هذه التعديلات صفتها الدستورية وقوتها القانونية ويقيها في الوقت نفسه من أن تتعرض للطعن في المستقبل.

وإننا إذ نؤكد على مساندتنا ودعمنا المستمر لقيادتنا السياسية على كل ما تم وما سيتم تحقيقه على طريق الإصلاح السياسي فإننا نهيب بصاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى أمير البلاد وبولي العهد صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة أن يعطوا هذا الموضوع الخطير ما يستحقه من الإهتمام والرعاية فيزيلوا الغموض والالتباس الذي يحيط بعمل اللجنة حتى لا ندخل في أزمة دستورية ثانية وتتعثر مسيرتنا الديمقراطية.

وانته نسال أن يوفق قيادتنا الرشيدة لما فيه خير هذا الوطن.

لجنة العريضة الشعبية

2001/2/21

وقد حرصت لجنة العريضة على توزيع هذا البيان في الأوساط الشعبية من أجل توعية المواطنين بما يدور في الساحة ومن أجل أخذ الحيطة والحذر حيال أي تراجع من قبل السلطة. وقد تم ارسال هذا البيان إلى وكالات الأنباء والصحافة الخارجية من أجل إطلاعها على آخر المستجدات في الساحة البحرينية.

لجنة تعديل بعض أحكام الدستور

لم يمضِ على صدور بيان لجنة العريضة الشعبية سوى ثلاثة أيام حتى فوجئت المعارضة بصدور مرسومين أميريين جديدين وذلك في 24 فبراير 2001. المرسوم الأول يتعلق بتشكيل لجنة تعديل بعض أحكام الدستور أما المرسوم الثاني فيتعلق بإنشاء لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني وما يعنينا في هذا المقام هو المرسوم الأول.

وحسب ما توقعته لجنة العريضة وما أثارته من مخاوف جاء المرسوم الأول ليحدث عن تشكيل لجنة لإدخال التعديلات الدستورية بما يتعارض والآلية الدستورية المتمثلة في المادة 104 من الدستور. وقال المرسوم أنه صدر بما يتفق مع التوجهات الدستورية التي تضمنها ميثاق العمل الوطني، وأن اللجنة برئاسة وزير العدل والشؤون الإسلامية وتضم في عضويتها 6 وزراء ورئيس مجلس الشورى والمدير العام لدائرة الشؤون القانونية وأن اللجنة ستقوم بتعديل بعض أحكام الدستور. أما الوزراء فهم: وزير الداخلية، وزير للدولة، وزير الإسكان، وزير الدولة لشؤون الديوان الأميري، وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام، وزير التجارة. ونصّ المرسوم علي أن ترفع اللجنة مشروع تعديل بعض أحكام الدستور المقترح إلى الأمير المفدى مشفوعاً بمذكرة تفسيرية للمشروع مرفقاً معها كلفة الدراسات والآراء القانونية المختلفة التي أبدت بشأن صياغة المشروع.

وحيث أشار المرسوم إلى أن الشعب أجمع على التوجهات الدستورية التي تضمنها ميثاق العمل الوطني، فلا خلاف على ذلك، لكن الاعتراض والإختلاف ينبع من كون هذا الإجماع الشعبي لم يكن ليتوفر لولا التأكيدات والتطمينات التي وردت على لسان القيادة السياسية والتي شكلت جزءاً لا يتجزأ من التعديلات الدستورية. والأمر الثاني في هذه القضية والذي لا يقل أهمية عن سابقه هو أن الإجماع الشعبي في التصويت على الميثاق لا يمكن أن يترجم أو يحتسب على أنه تفويض شعبي للخروج على الشرعية الدستورية في إدخال التعديلات على دستور البلاد. والأخطر من كل ذلك هو إلغاء دستور البلاد وإصدار دستور جديد.

والحقيقة أن مخاوف المعارضة من أن تتحول التعهدات والتطمينات التي أطلقتها القيادة السياسية إلى طعم لاصطياد الناخبين للتصويت على الميثاق كانت في محلها. وهذا الإستخدام أو التوظيف المعكوس هو ما يطلق عليه في القاموس السياسي الخديعة السياسية (Political Deception). وقد ذكرني هذا الحدث بالرواية الرائعة التي قرأتها في الستينيات من القرن الماضي وعنوانها "مزرعة الحيوانات" (The Animal Farm). في هذه الرواية يقدم المؤلف جورج أورويل (George Orwell) وفي أسلوب ساخر نقداً

لاذعاً للدول الدكتاتورية والشمولية وكيف أن رؤساء هذه الدول لا يترددون في استخدام الأفكار المزدوجة والكلام المزدوج من أجل كسب الرأي العام وحشد المؤيدين حتى إذا ما فرغت السلطة من استثمار هذا التأييد الشعبي لخدمة أهدافها السياسية اكتشف الناس وبعد فوات الأوان أن المشاريع التي وعد بها هؤلاء القادة لا وجود لها على أرض الواقع وأنه لا يدعو كونها مشاريع وهمية. أما عن مفهوم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الأنظمة الشمولية فيقول جورج أورويل على لسان ملك الحيوانات وهو يخاطبها: "نحن معشر الحيوانات جميعنا متساوون، لكن البعض منا هم أكثر مساواة من الآخرين". وتطبيقاً لقانون الغاب لا يتردد الحكام في الدول الشمولية في تشبيه علاقتهم بالشعب بالعائلة الواحدة في الوقت الذي يباشرون فيه عملية النهب والسلب ودون حسيب أو رقيب. كما أن لدى هؤلاء الحكام القدرة العجيبة على إلباس الإستنثار بالسلطة لبوس جديد يحمل شعارات الديمقراطية والحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان في الوقت الذي يمارسون فيه أبشع أنواع الإستبداد السياسي ومصادرة الحريات.

ولأن هذه الحقائق لم تكن بغائبة عن أعضاء لجنة العريضة وقد أصبحت بحكم التجربة السياسية من بدهيات العمل السياسي فإن الخوف من الانقلاب على التعهدات والتطمينات قد دفع أعضاء اللجنة لمخاطبة مكتب العلاقات العامة بالإدارة الأمريكية وذلك في الرابع من فبراير 2001. ففي الرسالة التي بعثت بها إلى مسؤول المكتب السيد راند بيرز Rand Beers عبّرت لجنة العريضة الشعبية عن شكرها على الإهتمام الدائم بالتطورات الحادثة في البحرين وخاصة فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية. ومن ثم عبّرت اللجنة عما يساورها من مخاوف من أن تأتي هذه التعديلات خارج إطار المشروعية الدستورية وعن طريق لجنة يعينها الحاكم. كما لفتت اللجنة نظر الإدارة إلى الغموض الذي يكتنف العلاقة بين المجلسين النيابي والمعيّن، وإلى النص الوارد في الميثاق الذي يتحدث عن تنصيب الأمير رئيساً على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي السياق نفسه بعثت لجنة العريضة الشعبية بخطاب إلى رئيس مفوضية حقوق الإنسان وذلك في الحادي من ابريل 2001. وفي بدايته أشادت لجنة العريضة بالدور الكبير الذي لعبته المفوضية في دعم قضية شعب البحرين ومن ثم تحنّنت عن الانفراج السياسي الذي تمخض عن اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالرجوع الى الوطن والغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. بعد ذلك عبرت اللجنة عن قلقها فيما يتعلق بالعلاقة بين المجلسين وما يلف هذا الموضوع من غموض وعرجت لى موضوع التعديلات الدستورية وعبرت عن خشيتها من أن تتم عن طريق لجنة معينة من

قبل الأمير كما نص على ذلك المرسوم الأميري رقم (5) لسنة 2001 الأمر الذي يتعارض والمادة 35 من الدستور.

وقد صدقت توقعات لجنة العريضة الشعبية إذ لم يمض أكثر من عشرين يوماً على إرسال هذا الكتاب حتى قام الأمير بإصدار مرسوم بتشكيل لجنة معينة لإدخال التعديلات الدستورية وهي الخطوة التي مثلت بداية العد التنازلي للمشروع الإصلاحي. فعن طريق هذه اللجنة تم تزييف إرادة المواطنين ودخلت البحرين في واحدة من أخطر الألاعيب السياسية والفكرات الديماغوجية التي لم تكف بتفريغ المشروع الإصلاحي من مضمونه ومحتواه بل تعدى ذلك إلى إلغاء كل مكتسبات شعب البحرين المتمثلة في دستور 1973.

الإنتقال على الدستور

بعد التصويت على الميثاق بنسبة 98,4% من أصوات الناخبين وهي نسبة قل حدوث نظيرها في العالم، كنا نتوقع أن تلتزم القيادة السياسية بتعهداتها وموائيقها فتبادر بإجراء المصالحة الوطنية التي تضع نهاية حميدة للصراع السياسي ولتلك الأحداث الدامية التي عاشتها البحرين في التسعينيات، لكن ما حدث بعد مرور سنة كاملة على صدور الميثاق يعد انتكاسة حقيقية لمجمل العملية الإصلاحية.

ففي الخامس عشر من فبراير من العام 2002 فوجئت القوى السياسية وعموم المواطنين بصور دستور جديد بما يتناقض والمشروعية الدستورية التي وفرها الدستور العقدي لعام 1973 ويتعارض وما نص عليه ميثاق العمل الوطني.

فالميثاق حصر التعديلات الدستورية في تعديلين اثنين لا ثالث لهما وهما مسمى الدولة والأخذ بنظام المجلسين ولم يشر لا من بعيد ولا من قريب إلى صدور دستور جديد. وهذا الإنتهاك الدستوري يقودنا بطبيعة الحال إلى الحديث عن آلية التعديل فنقول أن هناك خرقين دستوريين قد ارتكبا في هذا الصدد:

الأول - أن الميثاق الوطني لم يحدد الآلية التي يتم عن طريقها إدخال التعديل الخاص بمسمى الدولة ونظام المجلسين مما يوحي بأن إقرار هذه التعديلات تتم من قبل الشعب وعبر نوابه المنتخبين على اعتبار ذلك ركناً أساسياً من أركان الشرعية الدستورية لأية وثيقة حقوقية. ولذا فإن تكوين لجنة لإدخال التعديلات هو قفز على الآلية الدستورية المنصوص عليها في المادة (104) من دستور 1973 والتي تستوجب عرض التعديلات على المجلس المنتخب من أجل إقرارها...

الثاني - أن أي تعديل دستوري لا يكتسب الشرعية الدستورية إلا إذا حافظ على المكتسبات السابقة التي باتت حقوقاً مستقرة في ضمير الطرف صاحب المصلحة وهو الشعب، أو أنه حقق مزيداً من المكتسبات. وما حدث في 15 فبراير 2001 هو استلاب كامل للحقوق المكتسبة التي نصَّ عليها دستور 1973..

وفي هذه الحالة ليس من سبيل للمبالغة باستخدام مصطلح الانقلاب الدستوري في ضوء استبدال الدستور العقدي بدستور جديد وما ترتب على هذا الانقلاب من آثار وخيمة نوجزها فيما يلي :

- 1 - تقويض أركان الديمقراطية الجزئية أو البدائية التي جاء بها دستور 1973 حيث مثل نواب الشعب في الدستور العقدي ما يزيد على ثلثي أعضاء المجلس الوطني مما وفر لهم القدرة على ممارسة وظائف التشريع والرقابة الإدارية والمالية.
- 2 - إلغاء الإستقلالية النسبية للسلطة التشريعية لعام 1973 عن طريق إدخال مجلس الشورى المعين كشريك في السلطة التشريعية وبنفس عدد الأعضاء المنتخبين وصلاحياتهم التشريعية.
- 3 - تقليص صلاحيات المجلس المنتخب في التشريع عن طريق إعطاء السلطة التنفيذية مهمة إعداد مشروعات القوانين واختيار الوقت المناسب لعرضها على المجلس بالإضافة إلى حق تأجيل مقترحات مشاريع القوانين المقدمة من الأعضاء إلى أجل غير مسمى.
- 4 - ترؤس الأمير للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى تمتع القيادة السياسية بالصلاحيات التشريعية.
- 5 - ضعف لرقابة المالية وخاصة فيما يتعلق بالمواضيع الإقتصادية والمالية المستعجلة حيث نصَّت المادة 87 على إعطاء الملك صلاحية تمرير هذه المشاريع بمرسوم له قوة القانون وذلك في حالة عدم تمريرها من قبل الأعضاء المنتخبين خلال خمسة عشر يوماً وفشل المجلسين المجتمعين في تمريرها خلال أسبوعين أيضاً.
- 6 - ضعف الرقابة الإدارية على السلطة التنفيذية وعدم القدرة على محاسبتها. وليس أدل على ذلك من أن الإستجواب لم يعد مكانه جلسات مجلس النواب وإنما يجري دخل لجان المجلس.
- 7 - إن ديوان الرقابة المالية أصبح تابعاً للملك بموجب مرسوم بقانون بعد أن كان ملحقاً بالمجلس الوطني حسب دستور 1973 وهذا مما يزيد من الصعوبة على النواب لممارسة الرقابة على المال العام.

وهذا الوضع الدستوري والسياسي مؤداه أن السلطة وعن طريق فرض الدستور الجديد على المجتمع قد نجحت في تقنين التجربة البرلمانية لصالحها وإنما باتت وبحكم القانون تهيمن على جميع السلطات. لكن الحقيقة الغائبة عن بال السلطة هي أنها وبإلغاء الدستور العقدي لعام 1973 قد ارتكبت خطأ فادحاً ذلك أن هذا الإلغاء معناه إلغاء القاعدة التي بنيت عليها أركان النظام الوراثي والتي تمثل المعادلة السياسية التي توافق عليها الشعب والسلطة التنفيذية في العام 1973. فعلى هذه القاعدة التي أرساها الدستور العقدي تأسس الإعراف بالنظام الوراثي في مقابل الإقرار بالمشاركة الشعبية في صنع القرار عن طريق وجود سلطة تشريعية ورقابية منتخبة إنتخاباً حراً ومباشراً مع الإستقلال للتلم للسلطات الثلاث.

وفي سياق الحديث عن شرعية الحكم يقول الأمير (الملك في الوقت الحاضر) إن والده قد أسس شرعيته من خلال الإستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة على عروبة البحرين عام 1971 وإنه يريد أن يؤسس شرعيته من خلال الميثاق الوطني.

وإذا كان دستور المنحة (دستور 2002) لا يوفر الشرعية المطلوبة لأنه لا يمثل عقداً بين الشعب والقيادة السياسية بحكم أن الشعب لم يشارك في صياغته وإصداره فإن الميثاق هو الآخر لا يوفر هذه الشرعية المطلوبة. فالميثاق لم يتكلم عن شرعية جديدة بإسم الحاكم الجديد لكنه أكد على شرعية الحكم التي أسسها الدستور العقدي لعام 1973 وإن التعديل الدستوري ينحصر في تحويل الإمارة إلى ملكية وإلى تبني نظام المجلسين.

بعد انتخابات أكتوبر عام 2002 برز المشهد السياسي ليغطي الدلالات والمؤشرات السياسية التالية:

(1) هبوط نسبة المشاركين في الإنتخابات حيث قلت عن نسبة 52% بالرغم من كافة الضغوطات وأساليب التخويف التي مارستها الحكومة للتأثير على الناخبين. ومقارنة بنسبة المشاركين في الإستفتاء التي بلغت 98.4% فإن هذه الأرقام تؤكد على عزوف المواطنين عن المشاركة بعد اكتشاف الانقلاب الدستوري.

(2) إن نسبة المقاطعين زادت على 47% مما عزز كيان الجمعيات السياسية المقاطعة وجعلها في المرتبة الثانية بعد الحكومة من حيث القوة وأهلها لقيادة العمل المطلبي.

إن هذه الظروف الموضوعية مجتمعة قد هيأت للمقاطعين لعب دور سياسي مؤثر جداً حيث حققوا نجاحهم الأول في عقد المؤتمر الدستوري بهدف الضغط على النظام للرجوع إلى الثوابت الدستورية.

ولأنه لا مجال للخوض في تفاصيل المؤتمر الدستوري فإننا نكتفي بالقول أن الحكومة قد استدركت خطورة الدور السياسي الذي سيلعبه التحالف الرباعي ومدى تأثير ذلك على مشروعها الإصلاحية فلبت إلى استخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة للقضاء على هذا التحالف، وكان لها ما أرادت عندما سددت الضربة القاضية بصور قانون الجمعيات السياسية الذي يفرض على جميع الجمعيات التسجيل بموجب هذا القانون الذي يقود للتطبيع مع الدستور الجديد والتعامل مع مؤسساته.

في نهاية شهر يونيو 2006 ينتهي الفصل التشريعي الأول لمجلس النواب ويحق لنا بعد خوض هذه التجربة البرلمانية أن نتساءل عن أبعاد هذه التجربة في توافيقها وتلازمها مع الطموحات الديمقراطية التي ناضل من أجلها شعب البحرين. والحقيقة أنه لا توجد صعوبة لدى المراقبين والمهتمين بهذه التجربة لأن يكشّفوا أن هذه المؤسسة المنتخبة ليس بمقدورها:

- (1) منع القوانين المصادرة للحريات.
 - (2) القضاء على الفساد المالي والإداري.
 - (3) القضاء على الإمتيازات الخاصة.
 - (4) معالجة ملف التجنيس.
 - (5) تحقيق المواطنة الصحيحة القائمة على إلغاء التمييز الطائفي.
 - (6) تطبيق المبادئ الخاصة بالمساواة بين المواطنين والتوزيع العادل للثروة.
 - (7) تكافؤ الفرص في تقلد المناصب القيادية وغيرها بما في ذلك توظيف الشيعة في قوة الدفاع والحرس الوطني والداخلية.
 - (8) حل مشكلة البطالة.
 - (9) حل مشكلة السكن حيث وصل عدد طلبات الإسكان إلى 48000 طلباً.
- لكن الشهادة الدامغة جاءت من صاحب البيت نفسه وعلى لسان نواب المجلس أنفسهم الذي اعترفوا بصعوبة التشريع وممارسة الرقابة على الحكومة من خلال هذا الدستور.
- ومعنى هذا أن تجربة المجلس النيابي تقود بطبيعة الحال إلى الإستنتاج الخطير وهو أن دستور المنحة لا يمكن أن يوجد ديمقراطية حقيقية قادرة على حل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية حتى وإن استولت المعارضة على جميع مقاعد المجلس النيابي. أما الإستنتاج الثاني فهو ما نؤكد لنا وعلى أرض الواقع من أن الترشيح والإنتخاب لا يعني أبداً خلق المؤسسات الديمقراطية كما شاهدنا من خلال تجربة إنتخابات البلدية والنيابية.

يحضرنا في هذا المقام تلك الإفادة الدستورية والقانونية التي أدلقها المحامي الدكتور حسن رضي في خلوة الجمعيات السياسية والشخصيات المستقلة في العاشر من إربيل 2004 وهي "التعديلات الدستورية لا يجب أن تأخذ حقوقاً تم اكتسابها ومن أخذ حقاً قائماً فهو باطل". لكن ما حدث في الخامس عشر من فبراير يعكس الخلل الدستوري الناجم من القضاء على الحقوق المكتسبة التي جاء بها دستور 1973.

ومن البدهي أن تكون إحدى إفرازات هذه النتائج السلبية لما يسمى بالمشروع الإصلاحى أو بالأحرى لهذه لتجربة الديمقراطية هي ارتفاع منسوب أزمة الثقة بين القيادة السياسية والمجتمع بحيث وصل إلى أعلى مستوياته.

وفي هذا المضمار من المهم جداً تسجيل وجهة نظر المفوضية العليا لحقوق الإنسان للأمم المتحدة السيدة ماري روبنسون. في الحادي من مارس 2002 قامت المفوضة العليا للأمم المتحدة بزيارة للبحرين التقت خلالها بالجهات الرسمية والشعبية. وقد كان لي شرف حضور اللقاء الواسع الذي جمع السيدة روبنسون بممثلي منظمات المجتمع المدني حيث عبّر الحاضرون عن تشاؤمهم وشكوكهم في المشروع الإصلاحى الذي انتهى باستبدال الدستور العقدي بدستور صادر بإرادة أميرية وتمّ بموجب هذا الدستور تجريد السلطة التشريعية من كافة صلاحياتها التشريعية والرقابية.

وقد تفهمت المفوضية العليا مخاوف الحضور وبموجب وعدها لهم قامت بطرح الإشكالية الدستورية على الملك وذلك أثناء اجتماعها به وأكدت على ذلك في المؤتمر الصحفي الذي تناولت فيه مجمل القضايا المثارة. وقد تناول تقرير وكالة رويترز الصادر في الثالث من مارس هذا الحدث وأشار إلى أن مفوضية حقوق الإنسان قد حثت البحرين على ضمان أن النواب المنتخبين لهم الدور الأكبر عندما تقدم الدولة الخليجية على إعادة برلمانها تحت معلم الإصلاح. وأضافت القول في المؤتمر الصحفي: "لقد طرحت بعض المخاوف فيما يتعلق بتركيبة المجلس ذو الغرفتين لأنه لم يكن واضحاً أن الأعضاء المنتخبين سيكون لهم الدور السائد في المجلس"، "لقد بينت للملك أنه من المهم أن يتم اختيار أعضاء الغرفة العليا (مجلس الشورى) بطريقة مفتوحة بما يقوى دوره وقد فوجئت بتعهد صاحب العظمة بأن هذا العمل سيتم التعامل معه بشكل جيد.

أما وكالة الأنباء الفرنسية فقد أشارت للمؤتمر الصحفي وقالت إن مفوضية حقوق الإنسان قالت أن البحرين يجب أن يكون لديها برلمان ذو سلطة تشريعية واسعة من أجل تعزيز العملية الديمقراطية في المملكة التي تمّ الاعلان عنها مؤخراً. ونسبت الوكالة الى المفوضة قولها: "في اجتماعاتي بالرسميين الكبار عبرت عن بعض المخاوف حيال هيكلية وصلاحيات البرلمان ذو الغرفتين - غرفة واحدة يتم انتخاب أعضائها في أواخر هذه

السنة والغرفة الأخرى يتم تعيين أعضائها من قبل الملك. إنه ليس من الواضح فيما إذا كان الأعضاء المنتخبون ستكون لهم المكانة السائدة في هذا المجلس من أجل تقوية البناء الديمقراطي. وأضافت قائلة إن الإنتخابات التشريعية هي جزء من التعديلات الدستورية التي تم إدخالها في 14 فبراير عندما أعلن الشيخ حمد نفسه ملكا وتحول شعب الجزيرة الصغيرة إلى مملكة دستورية.

ولم تنس الوكالة أن تشير إلى موقف جماعات المعارضة الناقد لمظاهر الإصلاح السياسي والقائل بأن هذا الإصلاح قد أعطى الحاكم سلطة الهيمنة على تشريع القوانين. وفي اعتقادي أن موقف مفوضة حقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون يعتبر شهادة دامغة على لفتكاسة المشروع الإصلاحي وخروج السلطة على المشروعية الدستورية ومخالفتها لنصوص الميثاق الوطني وتزييف إرادة المواطنين وإنه بإمكان المعارضة استخدام هذه الشهادة في المحافل الدولية لإدانة النظام على هذه الإنتهاكات والخروقات.

لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني

يمكن القول أن لجنة تفعيل الميثاق التي نصّ على تشكيلها المرسوم رقم 6 الصادر في 24 فبراير 2001 لا تقل أهمية وخطورة عن لجنة تعديل الدستور. فهذه اللجنة تملك حق اقتراح التوصيات اللازمة لتحقيق وترجمة الأهداف وإقتراح وضع الآليات التي نصّ عليها ميثاق العمل الوطني بما في ذلك اقتراح التشريعات الجديدة للمسائل التي لم يتناولها التشريع البحريني، ودراسة القوانين والأنظمة واللوائح القائمة للتأكد من مدى مطابقتها لمبادئ الميثاق واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها. كما أنها تملك حق اقتراح البرامج والخطط اللازمة لتفعيل أدوات المراقبة المالية والإدارية واستكمال هيكل الهيئة القضائية والأجهزة الإدارية والتنفيذية اللازمة، وإن هذه اللجنة ترفع تقاريرها وتوصياتها إلى سمو رئيس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.

واللافت للنظر أن تعيين ولي العهد رئيساً لهذه اللجنة قد أدى إلى خلق التأييد الشعبي للأعمال والمهام التي ستعالجها اللجنة. ومرد ذلك الإهتمام والتأييد هو دخول ولي العهد العمل السياسي مع بداية الإنفتاح السياسي كمحارب للقساد والواسطة والمحسوبية وذلك من خلال أحاديثه ولقاءاته في المحطات الفضائية وتصريحاته في الصحف. فهذه التصريحات سجّلت نجاحاً باهراً في شحن المواطنين بالأمل من اقتراب ساعة وضع الحلول للعملية للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي عانى منها المواطنون ولعقود طويلة من الزمن. ولم يكن هذا التأييد مقتصرًا على المواطنين العاديين بل امتد ليشمل قطاع واسع من النخبة السياسية والمتنفة التي رأت في ولي العهد صفات القيادة الشابة والمتعلمة في الغرب.

وبمناسبة صدور المرسوم الأميري بتعيين سموه رئيساً للجنة تفعيل مبادئ ميثاق العمل الوطني وجّه ولي العهد عظيم الشكر والإمتنان إلى والده الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المعظم على نهج سموه القويم، ومكرماته السامية لشعبه الوفي، ورفع لسموه أجمل التهاني بهذا الإنجاز الكبير والدعم اللامحدود لنهجه المتمثل في ميثاق العمل الوطني، والذي سيضع البلاد على طريق الديمقراطية والتقدم والمستقبل المشرق بإذن الله.

بعد ذلك كرّر شكره الجزيل لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء على الثقة الغالية التي منحه إياها بتمكينه من رئاسة لجنة تفعيل مبادئ وآليات ميثاق العمل الوطني، وتطرق إلى الفترة الإنتقالية التي سيمس فيها التطوير جوانب عديدة من حياتنا السياسية والإقتصادية والإجتماعية. فعاهد ولي العهد عمّه العزيز بمواصلة مسيرة البناء والتنمية التي يشهدها الوطن العزيز من فجر الإستقلال.

وحتى يتمكنوا من مواصلة وتوسيع خطط التطوير والتهيئة التي تتطلبها هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن قال ولي العهد إن الواجب عليهم أن يعقدوا العزم بكل همة وإخلاص للإنتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة تقوم على الديمقراطية والمشاركة الشعبية والإصلاح الإداري والتنمية الشاملة والمستدامة، والتي تتطلب مستويات أعلى وأفضل من الإنتاج والأداء العملي، كمبدأ أساسي للنجاح مع التأكيد على عدم التهاون في تطبيق القانون على كل من يحاول أن يعرقل مسيرة تطوير الأداء وتحسين مستوى الخدمات، بضمان الشفافية، وتحكيم كل معايير الحق والعدل والمساواة والنزاهة وتكافؤ الفرص، وبما يكفل حياة الكريمة للمطمئنة لكل المواطنين. واختتم ولي العهد خطابه بدعوة المواطنين إلى التكاتف والتواصل، والإبتعاد عن كافة مسببات الفرقة والتباعد بين أبناء الوطن الواحد، وأن ينظروا إلى الأمام، لأن كل يوم نضيقه في النظر إلى الوراء، هو يوم يخسره الوطن. وكل يوم نعمل فيه للمستقبل، هو يوم يكسبه الوطن ويتقدم به خطوة في مسيرة التطور العالمي. ويعتبر هذا الحديث نموذجاً للخطاب السياسي الإصلاحي الذي انتهجه ولي العهد منذ دخوله الساحة السياسية وهو خطاب يلتقي وطموحات الحركة الإصلاحية وعموم المواطنين.

في الثاني عشر من مايو 2001 أجرت جريدة الأيام حواراً مع عضو اللجنة الدكتور مجيد العلوي قال فيه أن ميثاق العمل الوطني هو عقد بين سمو الأمير وشعب البحرين وإنه تم إنشاء لجنة تفعيل الميثاق للتأكد من أن كافة مبادئ وأهداف الميثاق تطبق وبالتالي يفي طرفا العقد بالتزاماتهما. وفي معرض حديثه عن البطالة تطرق الدكتور مجيد لموضوع البطالة فقال إنها تحتاج لمشروعين، الأول يعني بحل الأزمة على المدى البعيد واستيعاب

ما يقال ب 8 إلى 10 آلاف قادم لسوق العمل والثاني يعني بحل الأزمة الآنية وتوفير أعمال للعاطلين الآن وبسرعة ضمن مشاريع كالتي تبناها مجلس الوزراء وضمن برامج تدريبية سريعة ومحفزات لأصحاب الأعمال والقضاء على الفيزية الحرة (الفري فيزا) وإحلال البحرينيين محل الأجانب. والآن وبعد مرور خمس سنوات على خطاب سمو ولي العهد بوجدنا أن نتساءل عما حققته اللجنة من تلك الوعود والخطط والبرامج والقوانين التي تعهدت اللجنة بمعالجتها وهي كثيرة ومتشعبة. لكن السؤال الأخطر الذي يبرز أمامنا هو المتعلق بظاهرة (الفري فيزا) التي هي أشبه بتجارة الرقيق، وكيف أن السلطة فشلت في اتخاذ القرار السياسي الذي يمنع إصدار تراخيص الفيزا الحرة التي ساهمت في إخراج عمالتنا الوطنية من السوق وأساعت في الوقت نفسه لسمعة البحرين.

زيارة جو ستورك للبحرين

في شهر سبتمبر من العام 2002 وأثناء زيارتي للعاصمة البريطانية كان لي لقاء بالسيد جو ستورك في أحد مقاهي لندن حيث دعاني إلى الإفطار معه. كان موضوع الحديث مع المدير الإقليمي للشرق الأوسط وأفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش" هو الإصلاح الدستوري والسياسي في البحرين وكانت المفاجأة أنه كان يحمل الإنطباع بأن ما تمّ هو نقلة نوعية وأن البحرين أصبحت نموذجاً للديمقراطية في المنطقة العربية وأن شعب البحرين أصبح سيد نفسه وهو صاحب القرار في حسم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة أنني وجدت صعوبة جمّة في إقناع السيد ستورك بحقيقة الوضع الدستوري وكيف تمّ إلbas الحكم الشمولي بلبوس ديمقراطي عن طريق بناء المؤسسات الخاوية وعديمة الصلاحيات. وبعد الحديث عن الانقلاب الدستوري والدخول في تفاصيل صلاحيات السلطة التشريعية وكيف أنها جردت من صلاحيات الرقابة والتشريع، وأن التشريع أصبحت تنقسم السلطة التنفيذية ومجلس الشورى والملك أطلق علامات التعجب وأوحت نظراته لي بالتشكيك والمبالغة فيما قلت. وفي ضوء هذا الإختلاف في التقييم تمّ الإتفاق معه على زيارة البحرين من أجل معاينة الوضع على الطبيعة والإلتقاء بكافة الأطراف المعارضة منها والحكومية لسماع وجهة نظرها حيال ما حدث.

في شهر مارس 2003 وصل السيد ستورك إلى البحرين في زيارة تفقدية الهدف منها الإطلاع على الوضع الحقوقي وواقع التجربة الديمقراطية التي جاء بها للمشروع الإصلاحي. وحتى يكون تقييمه للتجربة موضوعياً حرص السيد جو ستورك على الإتصال بكافة النشطاء والقيادات والرموز السياسية على إختلاف ميولهم السياسية. كما قام

بزيارة المجلس النيابي والإجتماع بأعضاء المجلس المعين والجلوس مع الموظفين الرسميين في الحكومة.

بعد هذه اللقاءات توصل السيد جو ستورك إلى استنتاج مفاده أن الديمقراطية ناقصة بدرجة كبيرة وأن السلطة التشريعية لا تتمتع بالإستقلالية وهي غير قادرة على ممارسة دورها التشريعي والرقابي في ظل وجود المجلس المعين وغياب مبدأ الفصل الحقيقي للسلطات.

والمثير للدهشة والإستهجان هو رد الفعل الغاضب لأعضاء مجلس الشورى لوجهة نظر جو ستورك حيال الوضع الدستوري والحقوقى وما توصل إليه من استنتاجات. وتبارى البعض منهم في النفاق السياسي فاعتبر كلام السيد جو ستورك المشكك في قدرة البرلمان على تعديل أو تغيير الدستور بمثابة إهانة لأعضاء مجلس الشورى وسارع للتعبير عن استيائه لتجاهل "هيومان رايتس ووتش" للمجلس المعين.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عدد من أعضاء مجلس الشورى المعين عبّرت د. ندى حفاظ عن رفضها للنظره الجزئية التي انعكست في حديث ستورك خلال لقائه بها مع العضوتين د. فخرية ديري وأليس سمعان، وإصراره على الإنتقاص من شأن مجلس الشورى المعين وقدرته على تعديل القوانين. ولم تتردد د. حفاظ في اتهام جو ستورك بتأثره بوجهات نظر بعض أقطاب المعارضة حول القضايا المطروحة محلياً.

وهذا المؤتمر الصحفي الذي قصد به الرد على وجهة نظر السيد جو ستورك يعطي الدلالة القاطعة على مدى إصرار أعضاء مجلس الشورى المعين على تجاهل الإنتهاكات الدستورية والقانونية التي أدت إلى انحراف المسيرة الإصلاحية عن خط سيرها بإعطاء المجلس المعين الصلاحيات التشريعية أسوة بالمجلس المنتخب واستعداد هؤلاء الأعضاء للدفاع عن هذه المؤسسة المعينة من قبل الحاكم.

لكن هذا الدفاع سواء جاء من أعضاء مجلس الشورى أو من غيرهم من الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن المشروع الإصلاحي هو دفاع ضعيف، لا يستند على قاعدة قانونية وبالتالي فهو لا يمكن أن يغيّر من تلك الحقائق التي جاء بها الدستور الجديد وعلى رأسها تلك المؤسسات العقيمة أو الخاوية. وليس من سبيل المبالغة القول أن الوضع الدستوري الحالي هو أشبه بالقصة التي كان يرددها أسلافنا صيادو اللؤلؤ حول العلاقة بين السيد والمسود. تقول القصة أن العبد المملوك مسعود قد طلب من سيده أن يتكرم عليه فيعطيه سفينة من سفنه الكثيرة كي يباشر العمل لحسابه الخاص. وحتى يتخلص النوخذة (السيد) من كثرة الخاح العبد عليه أعلن النوخذة (السيد) في مجلسه قائلاً: "يا مسعود من اليوم

ورايح هذا المحمل (السفينة) أصبح ملك لك وأنت والمحمل ملك لعمك". ولم يتمالك العبد نفسه من شدة الفرح وسارع لتقبيل عمه على هذه العطية السخية وهو غير مدرك لشدة غيابه أن ملكيته للسفينة لم تغير وضعه العبودية وإنه لا زال هو وما يملك ملكاً لعمه. أعتقد أن هذه القصة على رغم بساطتها تصوّر ويقدر كبير حقيقة الوضع الدستوري والديمقراطي الذي تعيشه البحرين منذ صدور دستور 2002.

زيارة اللورد أيقبوري إلى البحرين

للورد ايقبوري هو أحد أعضاء مجلس اللوردات منذ العام 1971 وذلك بحكم نظام التوريث. ومع أن عضويته وراثية إلا أنه من دعاة إلغاء نظام التوريث ومن مؤيدي قانون العام 1999 الذي أدى إلى تخفيض عدد أعضاء مجلس اللوردات إلى 92 عضواً فقط.

واللورد ايقبوري هو الذي أسس المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان في العام 1976 وأصبح رئيسها حتى العام 1997 ومن ثم أصبح نائباً للرئيس.

في العام 1996 أصدرت المجموعة البرلمانية كتاباً عن البحرين تحت عنوان: "الحديث عن الحرية: قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين". وقد ترك هذا الكتاب صدى واسعاً في الأوساط السياسية داخل بريطانيا وخارجها واعتبر أحد الوثائق التي يعتمد عليها في تقييم الوضع الحقوقي والسياسي في البحرين.

في العام 1997 أصدر كتاباً تحت عنوان: "كسر الجدار" جمع فيه مراسلاته مع وزارة الخارجية البريطانية والجهات الرسمية في البحرين بما في ذلك مواعيد الزيارة التي تكرر الغاؤها.

في العام 1998 اشتركت المجموعة البرلمانية مع جمعية المحامين البريطانية في إصدار دراسة قانونية حول محكمة أمن الدولة وكان لهذه الدراسة الموثقة بالأسانيد والأحكام الجائزة أثرها الكبير في كسب الحركة الدستورية والمطلبية تعاطف وتأييد المنظمات الحقوقية على مستوى العالم.

بدأت علاقة اللورد بالبحرين منذ اندلاع الأحداث في عام 1994 وانتشار فظاعة انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم. وهذا الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان في البحرين هو الذي فتح له خطأً مع حكومة البحرين التي قامت بتوجيه الدعوة له لزيارة البحرين في عامي 1994 و1995 لكنها قامت بإلغائها عدة مرات وبدون نكر الأسباب.

في بداية الإنفتاح السياسي جئنت له الحكومة الدعوة للزيارة في شهر يونيو من العام 2001 لكن هذه الدعوة تمّ إلغاؤها أيضاً. بعد ذلك تحدد شهر أكتوبر من نفس هذا العام

ليكون موعداً للزيارة، لكن شاعت الظروف أن يتعرّض اللورد لحادث مروري مما تسبّب في تأجيل الزيارة.

وإلى جانب الدعوات الرسمية كانت هناك دعوة على المستوى الشعبي قام بتوجيهها السيد نبيل رجب وهو مسؤول العلاقات الخارجية بالجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الذي بعث برسالة إلى اللورد أيفوري وذلك في السادس من شهر مارس 2001. في هذه الرسالة عبّر السيد نبيل باسم الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عن شكره وتقديره للورد في دعمه ومساندته لقضايا الديمقراطية والحريات السياسية وعرض عليه فكرة زيارة البحرين.

في الحادي عشر من مارس بعث اللورد أيفوري بكتاب الرد الذي استهله بالتعبير عن فخره بالدور المتواضع الذي لعبه في الأحداث الأخيرة في البحرين. وبنفس روح التواضع أرجع عملية الإصلاح إلى شجاعة وصمود شعب البحرين وقيادته. بعد هذه المقدمة قال اللورد أن هذه الزيارة هي شرف عظيم له للائتماء بأكبر مجموعة من الناس بما في ذلك أعضاء الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. وأضاف اللورد القول أن إنشاء الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان هو دلالة ممتازة على أن التغييرات التي حدثت في البحرين ليست قابلة للتراجع. واختتم الرسالة بالقول أنه حالما وجد نفسه قادراً على تحديد موعد الزيارة سيقوم بإخطار السيد نبيل بذلك.

وحتى تتحول فكرة الزيارة إلى حقيقة اتصل الدكتور منصور الجمري من لندن بالسيد نبيل يقترح عليه أن تستعجل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في تنفيذ فكرة الزيارة نظراً لأهميتها التاريخية. في اليوم التالي لهذا الإتصال التقى السيد نبيل رجب بالأستاذ علي ربيعة من لجنة العريضة الشعبية عارضاً عليه مقترح الدكتور منصور الجمري وقد رحّب ربيعة بالفكرة ووعد بعرضها على لجنة العريضة التي وافقت بدورها على مشاركتها في ترتيب هذه الزيارة. لكن ما أزعج لجنة العريضة الشعبية وأثار حفيظة السيد نبيل رجب هو رفض مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لفكرة الزيارة.

عندئذ قام الأستاذ علي ربيعة بالإتصال بالمهندس عبدالنبي العكري الذي أصبحت علاقته بأعضاء مجلس إدارة الجمعية قوية ومؤثرة وما أن اقتنع عبدالنبي بفكرة الزيارة حتى تمّت موافقة مجلس إدارة الجمعية على توجيه الدعوة الرسمية للورد.

ما إن تحدد موعد الزيارة ما بين التاسع والخامس عشر من شهر يونيو ولمدة أسبوع حتى تفاجأ شعب البحرين في الثامن عشر من شهر مايو بالتصريح الصحفي الذي أدلى به خالد بن أحمد آل خليفة بصفته وزيراً لشؤون الديوان الأميري. وفي هذا التصريح الذي

جاء كخطوة إستباقية لزيارة اللورد عبّر وزير الديوان عن توجهات سمو أمير البلاد حول الحوار المطلوب في الساحة البحرينية ولخص ذلك في الآتي:

(1) أن يكون الحوار في إطار الميثاق ومبادئه بما لا يمثل تحرفاً عنه أو خروجاً عليه.
(2) أن الحرية مكفولة لكل مواطن في التعبير عن رأيه، إلا أن التوجه لدعوة شخصيات أجنبية للخوض في شؤوننا الوطنية هو تدخل لا يمكن القبول به، وهو عودة إلى الماضي، فقد تحررّ الوطن بكفاح أبنائه من كل وصاية ولن نسمح بعودتها في عهد الإستقلال والتحرر.

(3) أن تتوجه موضوعات الحوار بناء على ذلك إلى قضايا عملية تنفع الوطن والمواطن في الظروف الراهنة وتتطلع إلى الأمام ولا تنظر إلى الخلف.

ولم تكن هناك أية صعوبة لدى اللورد إيفوري في فهم مغزى وهدف هذا التصريح وأنه هو المعني به. وعلى الفور باشر في الرد عليه بالتصريح التالي:

"لقد لاحظت بدقة ما جاء على لسان وزير الدولة لشؤون الديوان الأميري الذي نشرته "بحرين تريبيون" بتاريخ 18 مايو حول المبادئ الواجب اتباعها في الحوارات العامة. إنني سأزور البحرين في الفترة ما بين 9 - 15 يونيو، وقد وجهت لي الدعوة للمشاركة في عدد من الإجتماعات العامة خلال فترة إقامتي. على أي حال، أنا أوافق تماماً بأن شعب البحرين هو الوحيد الذي يقرر الطريقة التي يحكم بها، وأرفض أي تدخل من الأجانب في الحوار الوطني. ومع ذلك، فإنني أعتقد أنه ربما من المفيد النظر للخطوات التي أتبعته في بلدان أخرى للتعلم منها. لقد زرت قرابة الخمسين بلداً أثناء عملي النيابي في مجلسي البرلمان البريطاني خلال الأربعين سنة الماضية، وأنا أتفهم الحاجة للإبتعاد عن الأمور الحساسة عندما أكون ضيفاً ومتحدثاً في البلدان الأخرى. وأعلم أن الحد من التعبير في بعض الأمور الحساسة - بالنسبة للضيوف الأجانب - أمر لا يخالف القانون الدولي. وأنا ليست لدي نية - أثناء زيارتي البحرين - لمخالفة قوانين البلد أو التدخل في الشؤون الحساسة. لقد انتظرت طويلاً وباشتيق لهذه الزيارة وأنا سعيد أن أتمكن - بعد سنوات من الإنتظار - من زيارة البحرين في الفترة التي طرح فيها سمو الأمير مبادراته الإصلاحية. وفي الوقت الذي لا أنوي التدخل في الشؤون الداخلية، فإنه بودي أن أتعرف على أفضل الطرق للتعاون وتبادل المعلومات بين بلدينا حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من خلال القنوات الرسمية وغير الحكومية".

لكن تأكيدات اللورد بالإلتزام بأداب لزيارة وتطميناته بعدم التدخل في شؤون البلاد أو إثارة القضايا الحساسة لم تكن لتفنع القيادة السياسية بالموافقة على هذه الزيارة. فبعد أيام قليلة

على هذه التطمينات بدأ مسلسل إثارة البلبلة في الشارع السياسي بهدف خلق المبررات التي تعرقل الزيارة. فقد تمّ صدور بيانات ورسائل بأسماء وهمية الغرض منها إثارة الطائفية والبلبلة في البلاد وتعكير الأجواء. وقد استنكر أصحاب هذه الرسائل زيارة اللورد بسبب المواقف العدائية للورد ضد البحرين وشعبها طوال القترات السابقة كما يدّعون. كما اعتبروا برنامج الزيارة تدخلاً في شؤون البحرين الداخلية للشعب البحريني وأن هذا التدخل مرفوض جملة وتفصيلاً من شعب البحرين وندتوا بالتعاون بين أي بحريني وبين اللورد بالخيانة للوطن. وفي الثامن والعشرين من مايو توجه مجموعة من أربعة رجال وأربع نساء ومترجم إلى السفارة البريطانية يطالبون المسؤولين بمنع اللورد ايفوري من القيام بهذه الزيارة. وبصفتهم يمثلون "أهل السنة في البحرين" أخطر أفراد المجموعة مسؤولي السفارة بأن اللورد ايفوري سوف يستقبل بمظاهرات إحتجاجية إن هو أقدم على زيارة البلاد. وقد اكتشف المواطنون بأن هذه التحركات والإحتجاجات هي من عمل عناصر جهاز الأمن وذلك بمجرد أن قامت الصحافة الرسمية بنشر تلك البيانات والرسائل الطائفية. ومن بين هذه الرسائل اخترنا الرسالة التالية التي تمّ تسليمها إلى السفير البريطاني وهي بدون شك تعكس حجم لهجة لشرسة التي تعرّض لها اللورد ايفوري وهذا هو نصها :

لا للتدخل في شؤوننا الداخلية

رسالة احتجاج

السيد سفير للمملكة المتحدة المحترم / البحرين

في الوقت الذي تصوغ فيه البحرين أحلى أيامها بإرادة حكومية شعبية يقودها سمو الأمير المفدى حفظه الله بعيدة كل البعد عن التدخلات الأجنبية التي طالما أفسدت أحلام أبناء هذا الشعب الطيب في حياة حرة كريمة، ينبري البعض ليفتح في البحرين باباً جديداً لهذه التدخلات، ناسياً أبسط قواعد السياسة سواء في العمل الوطني أو فيما يخص السياسات الدولية والعلاقات بين الدول المستقلة.

فقد تناهى إلى أسماعنا مؤخراً أن أحد الرموز الإستعمارية البريطانية الهرمة المدعو اللورد ايفوري بصدد زيارة البحرين في مهمة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تدخل سافر في شأن داخلي صرف، وقد كانت الدوائر الرسمية البريطانية فيما مضى وحينما كانت الأزمة في البحرين قائمة تدّعي أنها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين ولكن سرعان ما انقلبت المعادلة وأصبح التدخل في الشؤون الداخلية بطولية. ولذا فإننا نود أن نذكر المستعمر القديم بالآتي:

(1) إن زمان الإستعمار قد ولى إلى غير رجعة وإن مستقبل بلادنا تصوغه الإرادة الحرة لشعب البحرين وقيادته السياسية وعلى رأسها صاحب السمو أمير البلاد المفدى.

(2) نرفض بكل إصرار وبكل إباء هذا التدخل السافر في شؤوننا الداخلية المتمثل في إيفاد اللورد ايفورى إلى البحرين بحجة حقوق الإنسان، ونعتبر ذلك استخفافاً لعقول وآراء الشعب البحريني الأبي، وندعو السلطات البريطانية للتعامل مع حقائق هذه المرحلة، وبالتالي تفهم رفضنا هذه الزيارة المشؤومة في هذه الفترة الحرجة التي هي فترة بناء البحرين الحديثة قلعة أمن واستقرار ومحبة دائمين.

(3) إن مهندس انتهاك حقوق الإنسان في البحرين لم يكن إلا البريطاني آين هندرسون وإنه كان آخر الرموز الإستعمارية البريطانية، وقد ولى إلى غير رجعة. وعلى ايفورى البحث عنه ومعاقبته طبقاً لقانون بلده قبل أن يأتي إلى البحرين ويدعى للدفاع عن حقوق الإنسان فيها. فشعب البحرين يدرك أن المستعمر يريد هذه المرة أن يدخل في جسد البحرين بحجة جديدة وشعار براق جديد. فبالأسف كان شعاره حفظ الأمن وكان المخاطب بذلك هو جانب الحكم وقد ثبت خطأ الشعار الإستعماري فأصبح المواطن هو رجل الأمن الأول كما قال صاحب السمو أمير البلاد المفدى. واليوم شعاره الدفاع عن حقوق الإنسان والمخاطب هو الشعب، ولا يحتاج الشعب إلى فترة اختبار للشعار بعد أن أترك ووعي اللعبة الإستعمارية القديمة الجديدة. فلا فرق بين هندرسون وايفورى إلا في الثوب الذي يلبسه كل منهما.

(4) إن شعب البحرين سئم من شعارات الإستعمار وهي شعارات ظاهرها للرحمة وباطنها العذاب وأدرك هذا الشعب أنه متى ما رفع المستعمر يده عن شعب فإن الإرادة الحرة كفيلة بصنع المعجزات، وليس مثال هونغ كونغ عنا ببعيد.

(5) إن ايفورى شخصية رسمية في بلاده وليس شعبية فهو عضو في مجلس اللوردات المعين وليس في مجلس العموم المنتخب، وكان الأحرى به أن يكون ضيفاً رسمياً لدى حكومة البحرين عبر القنوات الرسمية التي تمثل إرادة الحكومة والشعب معاً (فالرسمي للرسمي والشعبي ! ليس كذلك؟؟). وليذكر لنا ايفورى دولة واحدة في العالم تقبلت هذا الشكل الوقح والقبيح من الزيارة.

(6) إن شعب البحرين يعرف عن ايفورى مواقفه العدائية السافرة ضد نظام الجمهورية الإسلامية في إيران فهو مساند لمنظمة مجاهدي خلق الإرهابية، ومعاد للمقاومة الإسلامية اللبنانية، ولا يسر الشعب البحريني أن يكون هذا المعادي للإسلام ناطقاً بإسمه بأي مستوى من المستويات وفي أي محفل كان. وإن شعب البحرين كما هي قيادته

يتطلع إلى أفضل علاقة مع الجارة المسلمة إيران مع احترام الشأن الداخلي لكل بلد، وليس مع شخص مثل العجوز أيفبوري.

(7) إننا قد تقدمنا إلى القيادة السياسية بطلب رفض منح التأشيرة لرجل الفتنة ايفبوري ونأمل أن يستجاب إلى طلبنا، وإلا فليبشر اللورد ايفبوري البغيض بكل مظاهر الإحتجاج التي عهدها في بلاده ابتداء من استقباله في المطار بالبيض والطماطم وانتهاءً بإفساد ما يأمل من لقاءات تأمرية مع من باعوا وطنهم للأجنبي واستعدوا للتنازل عن جنسيتهم البحرينية واستعدوا لكسب الجنسية الإستعمارية البريطانية وليطمئن اللورد ومن معه، فإن البيض والطماطم الذي سيصنع به سيكون من إنتاج مزارع البحرين وليس مستورداً من بلاده كالسلاح الذي ملأ العالم الثالث وعاث قتلًا في الأبرياء، وليس آخرهم إيمان حجو الطفلة الفلسطينية ذات الأشهر الأربعة.

(8) لماذا لا يكلف ايفبوري نفسه عناء السفر إلى الكيان الصهيوني الذي لم يقم أصلاً إلا بإرادة إستعمارية بريطانية ليرى عن كثب جرائم الصهانية التي تمثل أبرز اختراقات حقوق الإنسان التي يدعي الدفاع عنها؟ ثم أين هو عن انتهاكات حقوق الإنسان في للعراق التي يموت فيها المئات من الأطفال يومياً تحت رحمة الحصار الأمريكي – البريطاني من جهة والظلم البعثي الصدامي من جهة أخرى؟ أم أن ذلك لا يأتي ضمن الدور الذي ترسمه له دوائر المخابرات البريطانية؟؟

(9) إن شعب البحرين يأنف أن يستخدم علماءه ورموزه الشعبيون غطاء لتمير الإختراق الإستعماري الجديد وهو لذلك لن يتسامح مع كل من يرضى بهذا الذل أو يحاول تسويقه لدى هؤلاء الرموز الذين قد يتعاملون بحسن نية مع الزيارة. إننا ولكل ذلك ندعو أبناء شعبنا للحذر من كل ما هو أجنبي عن قيمنا الدينية وعاداتنا العربية وأعرافنا المحلية والإعتزاز بكل ما ينطلق من الإرادة الحرة لشعب البحرين وقيادته السياسية، وأهل البيت أدري بالذي فيه.

أنصار السنة

وردا على هذه الأعمال الطائفية الإستفزازية أصدرت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في الثالث من يونيو بياناً حول هذه القضية عبّرت فيه عن انزعاجها من أن تصبح الصحافة والإعلام "منبراً لمجهولي الوطنية ينفثون سمومهم وأحقادهم ويزرعون بذور لفتنة التي تهدد للوحدة الوطنية التي رعاها الأمير وتعهدها منذ توليه مقاليد الأمور". وأشارت الجمعية إلى زيارات مماثلة من جهات دولية أخرى ساهمت في تحسين سمعة البحرين في الخارج.

وبخصوص جهود اللورد ايفبوري قال البيان: "نحن بدورنا نثمن وباعتزاز وفخر كل كلمة حق وموقف نبيل صدر عنه تجاه شعبنا في البحرين". وانتهى البيان بالإشارة إلى حديث الجمعية مع الأمير في 22 مايو حيث رحّب بأية زيارة من هذا النوع قائلاً: "فليتفضل على الرحب من يريد أن يطلع ويزور بلدنا، وليس لدينا ما نخفيه ونحجبه، وقد سبق كما تتكرون بأن زارت البحرين منظمات وقرأتم ما كتبوه من إيجابيات".

وفي هذا السياق كتب المهندس النعيمي مقالاً بعنوان: "من بين كل البريطانيين.. اللورد ايفبوري هو الصديق الحقيقي لشعبنا". وجاء في المقال، "كان من المفروض أن تشير هذه الصحف (الصحف الحكومية) إلى الموقعين على الرسائل المذكورين حيث اطلعت على إثنين من هذه الرسائل موقعين بـ "أنصار السنة" لم يختلف إثنان على مصدر الخبر الذي كتب بذات الصياغة في الصحف المحلية الثلاث وهو الذي اعتمد سياسة التمييز الطائفي البغيض طيلة الحقبة الإستعمارية وطيلة حقبة قانون أمن الدولة". والمصدر المتضرر من الإنفراج السياسي الذي يقصده النعيمي هو رئيس الوزراء.

وبعد أن تطرّق لمواقف اللورد ايفبوري الداعمة لقضايا شعب البحرين عبر النعيمي عن استنكاره للتصريحات التي نشرتها الصحافة الرسمية خصوصاً التصريح المنسوب لمصدر مسؤول بمنع الزيارة. وانتهى المقال إلى القول: "أصحاب هذا التصريح ينطلقون بأن ما يجري في البحرين من حريات وتحركات وندوات تسيء إلى الحكومة وتضعفها وتقدم صورة مهزوزة عن هذا البلد الطيب، ونحن نرى العكس، فالديمقراطية والفرحة على الوجوه والندوات والأفلام الحرة الشريفة والتفاعل بين الحكم والشعب، تكبر الحكومة، وتكبر البلاد، وتحظى بالمزيد من التقدير لدى الدول الديمقراطية، وستكون موضع ثقة أكبر لدى المستثمرين الأجانب الذين يرون في هذا النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي دليل عافية لمجتمع عانى الكثير من التوترات في الفترة السابقة".

في هذا السياق كتب الصحافي عقيل سوار مقالاً عبّر فيه عن استغرابه للحملة ضد اللورد ايفبوري. وبعد أن أثنى على موقف الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وعلى مقال الأستاذ عبدالرحمن النعيمي قال سوار: "الويل لنا، بعد الذي شهدناه من لفتاح إن استقرت لنا شفة على شفة، أو انكفأت ألسنتنا، جيناً أو تعففاً، حيال هذا الذي لا يعنيه ما ستكفمه البحرين من سمعتها حين تروح صحافتها تخون من تخون وتسفه بمن تسفه من أبناء البلد، ومن مقامات لها مكانة وسمعة دولية كاللورد ايفبوري، الذي يظنون أن إصابته بالسوء ممكنة، باستكتاب أقلام، يعرف الناس أنه لو يطلب منها شهادة زور بشأن الشمس ومن أين

تشرق لما ترددت والله أن تخطئ سنن الحياة، وتربك تعاقب الليل والنهار، حتى لو استغرقها هذا تزوير كتاب الله".

ومع أن اللورد أيفبوري كان على علم بما يجري في الساحة السياسية إلا أن هذا لم يمنعه من الإتصال بسفير البحرين في لندن طالباً منه التوضيح حول الموقف الحكومي من الزيارة خصوصاً أن السفير كان قد وعده بتحديد مواعيد لمقابلة بعض المسؤولين. لكن اللورد أيفبوري لم يتلقَ أي جواب على هذا الطلب إلا في السادس من يونيو.

ففي هذا التاريخ استلم اللورد أيفبوري رسالة من الشيخ عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة، سفير البحرين لدى المملكة المتحدة أخبره فيها بقرار المنع. وجاء في الرسالة ما يلي: "شكراً لك على الرسالة المؤرخة في 4 يونيو. وكما أوضحت لك في رسالتي المؤرخة في 1 يونيو فإني أعبر عن أسفي لأن زيارتك البحرين في الفترة 9-16 يونيو غير ممكنة". واستمرت الرسالة في وصف التطورات الإيجابية التي تحدث في البحرين في ضوء المشروع الإصلاحية الذي تبناه سمو أمير البلاد. وجاء فيها: "إن الوقت الحالي هو وقت تغيير كبير في البحرين حيث أن هناك تطورات كبيرة وتنمية بوتيرة متسارعة. ونود أن نتأكد أن المعالين الدوليين من خارج البحرين يحصلون على الصورة الكاملة لهذه التطورات". وقال السفير إن آراء اللورد أيفبوري بصفته نائباً لرئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان مهمة جداً. وتمنى أن تتوفر فرصة أخرى للزيارة في أقرب فرصة.

ورداً على رسالة السفير، كتب اللورد أيفبوري رسالة طويلة عبّر فيها عن استغرابه لقرار منع الزيارة بعد أن كان السفير نفسه قد اقترح المساعدة في ترتيب برنامجها. وتطرق إلى الهجوم الذي شنته عليه الصحافة الرسمية وطالب السفير بشجبه. وقال إنه أوضح في بيان له أنه لن يتطرق لما يثير الخلاف بل إنه يرغب في مقابلة المسؤولين ونشطاء المجتمع المدني. وأضاف أنه مسرور لأن سمو الأمير بدأ بتحقيق مطالب شعب البحرين التي دعمها شخصياً، ولذلك يشعر بالإستغراب عندما يمنع من زيارة البلاد برغم موقفه الداعم لتلك الإصلاحات. وانتهت الرسالة بالقول: "إن حق التعبير كما نصت عليها المادة 19 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي وقعت البحرين تنص على حرية البحث واستلام وبث المعلومات والأفكار بغض النظر عن الحدود الجغرافية".

وحال استلام خبر المنع قامت لجنة العريضة بإرسال الرسالة التالية إلى اللورد أيفبوري تستنكر فيه هذا الإجراء كما قامت بتوزيع هذه الرسالة بعد ترجمتها إلى اللغة العربية في الداخل والخارج وهذا هو النص الكامل للرسالة :

سعادة اللورد إيفوري الموقر
نائب الرئيس / المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان
المملكة المتحدة

تحية واحتراما وبعد

لقد ورد إلى علمنا هذا اليوم نبأ منعكم من زيارة البحرين. إن هذا القرار وبدون شك قد خلق لدى الناس شعوراً عميقاً بالإحباط لأنهم كانوا يتوقعون أن تتم هذه الزيارة بدون أية عقبات.

إننا الموقعون أدناه قد انتابنا شعور بالإستياء والحزن لدى سماعنا بقرار المنع ولكن وبمجرد أن تم نشر تلك المقالات غير المسؤولة والمسيسة بحق الوطن وذلك في صحافة يوم السبت الموافق الثاني من يونيو 2001 لم يعد المنع ليشكل مفاجأة بالنسبة لنا.

إن قصة العريضتين الموقعتين باسم أنصار السنة تمثل مسرحية ساخرة وتعطي الدلالة على الطريقة غير الحضارية التي انتهجها الإعلام في معالجته لهذه القضية.

إننا نعتقد أن منع زيارتكم للبحرين هو تطور مثير للقلق خاصة وأنه يأتي بعد لقاء سمو الأمير بأعضاء الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وتأكيد سموه دعمه لأنشطة الجمعية في المستقبل.

ومن الواضح أن سمو الأمير يطمح في أن ينظر العالم إلى بلادنا على أنها نموذجاً للتقدم والحضارة، ولكن جاء سلوك بعض الجهات الرسمية ليتعارض وهذا التوجه السامي الذي ينسجم مع الحرية والافتتاح والذي طالما أكد عليه الأمير.

لقد سبق وأن أوضحتم في بيانكم المؤرخ في 18 مايو 2001 عدم رغبتكم في التدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا وعبرتم أيضاً عن التزامكم بالأصول المرعية التي تحكم زيارة الشخصيات الدولية المرموقة للبلدان المضيقة. كما عبرتم عن بهجتكم بأن زيارتكم جاءت في الوقت الذي حقق فيه سمو الأمير مبادراته الكبيرة نحو الإصلاحات السياسية والدستورية.

ولكن رغم كل تلك التأكيدات والإشادة التي تضمنها بيانكم فقد تم إلغاء زيارتكم المقررة للبحرين.

إننا لسنا مسرورين للغاية من محاولات منعكم من زيارة بحریننا الحبيبة. هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يستحقون التكريم على دورهم في دعم حركة الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان في البحرين ولكن هناك فائز واحد في هذا المجال وهو شخصكم

الكريم. وبكل تأكيد فإنكم ستتركون علامة بارزة على مسيرة نضالنا من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إننا إذ ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن عميق تقديرنا وامتناننا لدعمكم المخلص لقضية حقوق الإنسان في البحرين فإننا في الوقت نفسه نجد لزاماً علينا أن نؤكد على أن زيارتكم للبحرين إذا ما تم ترتيبها في المستقبل ستكون دائماً موضع ترحيب واعتزاز. وختاماً نود القول أن شعب البحرين قد حالفه الحظ بالتعرف على مقامكم الرفيع ذو الشرف العظيم والمنزلة الرفيعة هذه الشخصية التي نذرت نفسها لنصرة حقوق الإنسان والديمقراطية والتي لم تتردد في دعم الإصلاحات التي قادها سمو الأمير حمد بن عيسى آل خليفة.

إننا إذ نعرب لكم للمرة الثانية عن عميق تقديرنا لسعادتكم فإننا نأمل أن نتمكن من اللقاء بكم في البحرين وفي المستقبل القريب.

التوقيع / أعضاء لجنة العريضة الشعبية

- 1) الشيخ عبد الأمير الجمري (2) علي قاسم ربيعه (3) الأستاذ عبد الوهاب حسين
 - 4) المحامي أحمد الشملان (5) أ. حسن مشيمع (6) د. منيرة فخرو (7) أ. عيسى الجودر
 - 8) سعيد العسبول (9) إبراهيم كمال الدين (10) هشام الشهابي (11) المحامي عبدالله هاشم.
- وقد حملت الرسالة تاريخ 2001/6/6

لم تكثف لجنة العريضة بإرسال هذه الرسالة بل باشرت بإرسال رسالة أخرى في الأول من يونيو وهي تحمل نفس المعاني والمشاعر الطيبة تجاه هذه الشخصية الحقوقية التي حملت لواء الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين منذ بدء المقاومة المدنية وفي الوقت نفسه تعبر عن استيائها لقرار المنع.

البحرين في 2001/6/11

سعادة اللورد إيغبوري الموقر

نائب الرئيس

المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان

المملكة المتحدة.

تحية طيبة وبعد

نحن الموقعين أسماعنا أدناه نود أن نعبر عن كامل اعتزازنا وتقديرنا لشخصكم الكريم لما قمتم به طوال سنوات الأزمة في البحرين من جهود جبارة لنصرة قضايا حقوق

الإنسان والوقوف مع شعب البحرين في نضاله الطويل من أجل نيل حقوقه الدستورية وفي مقدمتها احترام الحريات التي كفلها دستور دولة البحرين وأكدت عليها المواثيق الدولية. إننا نستكر وبشدة هذه الحملة الشرسة ضد زيارتكم للبحرين ونعلم دوافعها وخلفياتها ولا نملك إلا أن نعبر عن استيائنا ودهشتنا لإثارة هذه القضايا التي تشوّه صورة البحرين في الداخل والخارج وتعيدها إلى عهد ما قبل الميثاق الوطني.

إن هذه المسرحية الساخرة التي تمّ فبركتها ونشرها في جريدتي الأيام وأخبار الخليج تهدف بطبيعة الحال إلى إلغاء الزيارة التي تمّ تحديد موعدها في التاسع من هذا الشهر ولذا فهي لم تتطل على عقول أهل البحرين بل أعطت الدلالة القاطعة على وجود تلك العناصر التي تكره الأمن والاستقرار المبني على حكم القانون، وإن هذه العناصر لا تريد خيراً للبحرين وأهلها وهي لا زالت تعمل على تقويض الإنفتاح السياسي وتقف عقبة في تنفيذ المشروع الإصلاحى للأمير.

إن الحديث عن العرائض التي وقعها "أنصار السنة" ما هو إلا عودة إلى العهد القديم حيث يتم استخدام الطائفية لافتنال معارك جانبية بغرض تمزيق الصف للوطني والقضاء على الوحدة الوطنية، ولذا فإن ملاسبات قضية زيارتكم للبحرين أكدت لنا أهمية المحافظة على رص الصفوف والإلتفاف حول قائد المسيرة الإصلاحية من أجل قطع الطريق على كل من يحاول إرجاعنا إلى الوراء.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نشيد ببيانكم التوضيحي الذي أصدرتموه بخصوص هذه الزيارة والذي عبرتم فيه عن دعمكم لخطوات الأمير الإصلاحية وتشجيعكم لمسيرته الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

إننا نشارككم استيائكم من جراء ما حدث لكم من عراقيل ومتاعب من أجل الحصول على تأشيرة الدخول وفي الوقت نفسه نعبر عن عميق أسفنا لإلغاء هذه الزيارة التاريخية. إننا باسم شعب البحرين نحى نضالكم من أجل حقوق الإنسان في البحرين وفي غيرها من دول العالم ونحن لا زلنا نتطلع إلى لقياكم من أجل تقديم آيات للشكر والإمتان على ما قدمتموه من خدمات جليلة طول فترة نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

و دمتم دوما وأبدأ سندا للحرية والديمقراطية فى جميع أنحاء العالم.
وقد وقع جميع أعضاء لجنة العريضة الشعبية على هذه الرسالة.

ما إن تحدد موعد زيارة اللورد في 31 ديسمبر 2002 حتى كان موضوع الزيارة على رأس جدول أعمال قيادات الجمعيات الأربع المقاطعة. وبعد المناقشة المستفيضة وافق المجتمعون على إعداد برنامج خاص للزيارة بحيث يغطي مجمل القضايا السياسية والحقوقية وأن يكون بمقدور الزائر الإطلاع على كافة أنواع الانتهاكات والمعاناة التي عاشها شعب البحرين.

في اليوم التالي لإرسال مسودة برنامج الزيارة للورد إيفوري والدكتور سعيد الشهابي تلقى علي ربيعة بصفته المشرف على ترتيب الزيارة مكالمة هاتفية من الدكتور سعيد الشهابي عبّر فيها عن اعتراضه واعتراض اللورد على هذا البرنامج الذي غلب عليه لطابع الرسمي بسبب كثرة البنود المتعلقة باللقاء مع الرسميين. وفي اجتماع الجمعيات الأربع نقل علي ربيعة وهو مسؤول العلاقات السياسية في جمعية العمل الوطني الديمقراطي تحفظات كل من الدكتور سعيد الشهابي واللورد إيفوري على برنامج الزيارة مما دفع قيادات الجمعيات لتشكيل لجنة تتسيق من سبعة أشخاص ضمت كلا من السادة: عبدالنبي العكري، نزار القاري، عادل العباسي، جاسم رضى حسين، علي صالح، نبيل حسن السلطان وعبد الأمير العرب. وقد قامت اللجنة بإعداد البرنامج الجديد الذي نال موافقة جميع الأطراف بما في ذلك جماعة لندن واللورد إيفوري.

وبدافع الحرص على نجاح الزيارة وضمن تحقيق أهدافها في تغطية كافة الجوانب السياسية والحقوقية تمّ الإتفاق بين الدكتور سعيد الشهابي واللورد إيفوري وبين علي ربيعة أن يكون السيد نبيل رجب هو حلقة الإتصال المباشر مع اللورد من أجل تنفيذ البرنامج مع التأكيد على التنسيق أولاً بأول مع أعضاء اللجنة.

في مساء يوم الثلاثاء الموافق 31 ديسمبر 2002 كنت أنا والسيد نبيل رجب أول الداخلين قاعة التشريفات التي خصصها وزير العمل لاستقبال الضيف الكبير ولم يمض وقت طويل حتى فوجئنا بحضور الدكتور منصور الجمري الذي تبين لنا فيما بعد أن حضوره تم بالتنسيق مع وزير العمل. وما أن نزلت الطائرة التي نقل اللورد إيفوري حتى همّ الوزير بالذهاب إلى باب الطائرة مصطحباً معه الدكتور منصور الجمري ورافضاً اصطحاب السيد نبيل رجب وعلي ربيعة بالرغم من أنهما ممثلاً أصحاب الدعوة.

بعد الإستراحة في قاعة التشريفات وتبادل الحديث قام السيد نبيل رجب وعلي ربيعة بأخذ الضيف إلى محل إقامته في فندق الخليج.

كان الإستقبال عند بوابة الفندق مليء بالحفاوة والتكريم ولم يكن يتوقع اللورد هذا الجمع من المستقبليين والمهنيين لذين حملوا اللافتات ورددوا الشعارات التي تعبّر عن حبهم

وتقديرهم للضيف الكبير الذي لعب دوراً محورياً في انتصار قضيتهم. وقد ترك هذا اللقاء المفعم بمشاعر الحب والمعاني الإنسانية أثره الطيب في نفس لزار حيث عبّر عن ذلك في كتاب الشكر الذي بعث به إلى السيد علي ربيعة في اليوم التالي لرجوعه إلى بريطانيا. وتواضعاً من اللورد وتقديراً منه لمشاعر الحب نزل الضيف من السيارة ليعانق المستقبلين والمهنيين والتقاط الصور التذكارية معهم.

وما إن فرغ اللورد من هذا الإستقبال الحار حتى قمنا باصطحابه إلى داخل الفندق وأكدنا على حرصنا من أن يمضي ليلته للراحة والإستجمام بعد عناء تعب السفر خاصة وإن في انتظاره جدول حافل بالبرامج والنشاطات.

(1) اللقاء مع لجنة العريضة الشعبية

ضمن البرنامج المعد للزيارة اجتمع اللورد ايفوري بأعضاء لجنة العريضة الشعبية وذلك في فندق الخليج. بدأ الإجتماع في تمام الساعة الرابعة عصراً وبحضور كل من السادة الشيخ عيسى الجودر والأستاذ عبدالوهاب حسين والأستاذ حسن مشيمع والمهندس هشام الشهابي والمهندس سعيد العسبول وعلي ربيعة. كان محور النقاش هو المشروع الإصلاحي وكيف تم انحراف الإصلاح عن سكوته الصحيحة بإلغاء الدستور الشرعي للبلاد وصدر دستور جديد بما يتعارض وما نصّ عليه الميثاق ودستور 1973. وقد عبّر الحضور عن عدم رضاهم بهذا الوضع البعيد عن الديمقراطية العريقة والمشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار التي تكلم عنها الملك قبل التوقيع على الميثاق. وقد تعهد أعضاء لجنة العريضة بمواصلة النضال السلمي والمطليبي إلى أن تتحقق الديمقراطية الحقيقية التي ضحّى من أجلها شعب البحرين طوال عقد التسعينيات. وقد عبّر اللورد عن تفهمه لما طرحه الأعضاء ووعده بدعم ومساندة أي تحرك سليم في المستقبل كما وعد بطرح الموضوع على جلالة الملك أثناء لقائه المرتقب.

(2) الإجتماع مع المفصولين من وزارة الدفاع والداخلية.

اجتمع اللورد مع ممثلي المفصولين من قوة الدفاع اللذين قاما بشرح قضيتهم كاملة على اعتبار أن الفصل كان فصلاً تعسفياً ويقع تحت بند التمييز (الطائفي). وقد استمع اللورد وباهتمام كبير للطريقة التي تمّ فيها فصلهم من الخدمة العسكرية ووعده بتبني قضيتهم.

(3) الإجتماع مع لجنة ضحايا التعذيب

كان اللقاء موسعاً حيث ضمّ السيد رؤوف الشايب وزوجته وداد وإبنته زينب والسيدة ليلي دشتي والسيد رضي الخواجة والسيد مجيد ميلاد والسيد جعفر العلوي والسيد علي

الجلوي. وفي هذا الإجتماع استمع اللورد إلى شهادات لعدد من الضحايا الذين تعرضوا للتعذيب الوحشي وشرحوا له طرق التعذيب الجسدية والنفسية التي لا زالوا يعانون من آثارها. بعدها تطرّق الحضور إلى موضوع الشهداء واعدوا له الأسماء وفوجئوا بأن اللورد لا زال يتذكر بعض الأسماء كما يتذكر طريقة استشهادهم.

4) اللقاء بقيادات الجمعيات السياسية المقاطعة

وهذه الجمعيات هي صاحبة الدعوة التي رأت في الزيارة مهمة وطنية لإطلاع هذه الشخصية على نمط الإصلاح الذي تمّ تحقيقه وإتاحة الفرصة له للإلقاء بالمناضلين من أجل الحرية وحقوق الإنسان. وقد جرى هذا اللقاء في مقر جمعية العمل الوطني الديمقراطي وبحضور رؤساء الجمعيات وبعض أعضاء مجالس إدارتها التالية أسماؤهم:

الدكتورة منيرة فخرو (العمل الديمقراطي)، السيد علي ربيعة (العمل الديمقراطي)، السيد حسين قاسم (العمل الديمقراطي)، السيد إبراهيم كمال الدين (العمل الديمقراطي)، السيد عبدالله مطبوع (العمل الديمقراطي)، سماحة الشيخ علي سلمان (الوفاق الوطني الإسلامي)، السيد أحمد ضيف (الوفاق الوطني الإسلامية)، السيد جلال فيروز (الوفاق الوطني الإسلامية)، السيد جاسم رضا (الوفاق الوطني الإسلامية)، سماحة الشيخ محمد علي المحفوظ (العمل الإسلامي)، السيد عبدالأمير العرب (العمل الإسلامي)، السيد رسول الجشي (التجمع القومي).

وقد استعرضت قيادات الجمعيات المقاطعة طبيعة المشروع الإصلاحي وكيف أنه تعرّض لانتكاسة خطيرة بصدور دستور المنحة الذي قلص من صلاحيات السلطة التشريعية ووضع السلطات الواسعة في يد الملك. وبعد أن شرحوا للورد أسباب مقاطعة الانتخابات عبّر المقاطعون عن تمسكهم بالدستور العقدي لعام 1973 وطلبوا من اللورد إيفوري أن يطرح في لقائه مع الملك مطالب المعارضة المتمثلة في الرجوع إلى الدستور الشرعي والتقيّد بالإصلاحات التي تعهّد الملك بإدخالها قبل الإستفتاء على الميثاق وعلى رأسها بناء الملكية الدستورية.

وقد ثمن اللورد السلوك الحضاري والسلمي الذي اعتمده المعارضة أثناء مقاطعتها العملية الإنتخابية ووعد بطرح وجهة نظرها للملك كما تعهّد بتقديم الدعم اللازم لها في نضالها من أجل التمسك بالإصلاحات الحقيقية التي وعد بها الملك.

5) زيارة اللورد لجلالة الملك

في ظهر يوم الأحد الخامس من يناير 2003 قام اللورد إيفوري بزيارة للملك في قصر الصافية. وقد علّق اللورد على الزيارة بالقول بأنها كانت ودية وإنها اتسمت

بالمصارحة حيث نقل اللورد لجلالته وجهة نظر المعارضة وتوجساتها كما نقل له شكاوى ضحايا التعذيب. وقد تركت هذه الزيارة انطباعاً حسناً لدى اللورد حيث قال إن إصغاء جلالة الملك وتجاوبه مع ما طرحه عليه يبعث على الإطمئنان خاصة وإن جلالة أكد له أن الإصلاحات ما زالت في بداياتها وإنها مستمرة.

(6) زيارة اللورد لمجلس الشيخ عبدالأمير الجمري

في مساء يوم الأحد الخامس من يناير 2003 قام اللورد إيفبوري بزيارة بني جمرة حيث التقى بزوجة الشيخ الجمري (أم جميل) للسلام عليها وعبر لها عن تمنياته بالشفاء العاجل لزوجها الشيخ عبدالأمير الجمري الذي ما زال تحت العلاج في ألمانيا. وقد شكرت أم جميل اللورد إيفبوري على دوره في السنوات الماضية ودفاعه عن الشيخ وعن مطالب شعب البحرين. ومن جانبه قال اللورد إيفبوري مخاطباً أم جميل "إن ما تحقق هو نتيجة جهد الجميع الذين رفعوا مطالب عادلة وسعوا من أجلها بأساليب سلمية ومشروعة". بعد ذلك التقى اللورد إيفبوري بأفراد أسرة الشيخ الجمري ومن حضر من المواطنين في مجلس الجمري من أجل استقباله وتبادل الحوار معه.

وبهذه المناسبة ألقى النجل الأكبر للشيخ الجمري محمد جميل كلمة ترحيبية قال فيها "إن زيارة اللورد إيفبوري والتقاءه للناس الذين عمل من أجلهم طوال سنين مضت أمر يشرف أهل البحرين. فلقد عانينا كثيراً من تشويه الحقائق واتهامنا بالإرهاب والخيانة والإرتباط بالأجنبي وتشويه الصورة الناصعة لشعبنا ورموزنا الشعبية. وكانت هناك أسوأ رفعت في نصره الناس واللورد إيفبوري كان من الذين أنصفوا الشعب". وتطرق للدور الريادي الذي لعبه والده في الحركة المطالبة فقال: "ومع تنامي الحركة المطالبة في البحرين تعرض الوالد للسجن ومن ثم للإقامة الجبرية. واستطاع للوالد القيام بدور كبير في إيصال صوت هذا الشعب وذلك من خلال العمل مع بعض الرموز الشعبية والوطنية في رفع عريضتين إحداهما نخبوية وأخرى شعبية، وقد كان لدوره الريادي مقبولة واسعة في أوساط المجتمع لما اتسمت به خطواته من موضوعية واعدال وصدق وبسبب التصاقه بالناس وهوهم".

ورداً على ترحيب محمد جميل الجمري قال اللورد إيفبوري "من الصعب علي أن أعبر بالكلمات عن شعوري وأنا بينكم في البحرين وفي بني جمرة. لقد قرأت الكثير عن بني جمرة ولدي علاقات قوية مع البحرينيين، وأنا سعيد برؤية عدد منهم معي هنا. وأسفي الوحيد إنني لم استطع اللقاء مع الشيخ الجمري وأتوجه بالدعاء حتى يعود معافى. أمل أن نستطيع مساعدة الذين عانوا أثناء السنوات الماضية، فالبحرين بحاجة إلى عملية مسح للجروح، وأنتم استطعتم اجتياز المصاعب الكثيرة، والشعب الذي استطاع للوصول إلى

أهداف عديدة بإمكانه أن يحصل على المزيد بالإستعانة بالتعددية في الآراء والتعاضد فيما بينهم، فالبحرين يمكنها أن تكون نموذجاً للحرية والديمقراطية، وهي لديها مجتمع مدني لا يتوافر في بلدان كثيرة أخرى". وأكد للورد ايفوري في المؤتمر الصحافي الذي عقده بفندق الخليج بعد انتهاء زيارته لبني جمرة أن ما شاهده في البحرين أكد التقارير التي كانت بحوزته في لندن عما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسان وتعذيب في "السنوات المظلمة"، وعلى هذا فهو مقتنع بضرورة وجود ترتيبات للعدالة والمصارحة والمصالحة، مؤكداً على أن البحرينيين يمكنهم هم أنفسهم أن يحددوا طرقهم الخاصة بهم، ومشيراً إلى أن هناك سبعة عشر نموذجاً للمصارحة والمصالحة يمكن الإستفادة منها، بما يتناسب مع البيئة والواقع البحريني.

وبمناسبة هذه الزيارة علّق الدكتور منصور الجمري بالقول إن اللورد ايفوري لوقوفه مع البحرين أصبح يستحق بجدارة أن يحمل الجنسية البحرينية. وفي ختام هذه الزيارة قدمت عائلة سماحة الشيخ عبدالأمير الجمري الهدايا التذكارية للورد ايفوري وتمنى له الجميع طيب الإقامة في بلده مملكة البحرين.

7) لجنة ضحايا التعذيب

تمّ تنظيم هذا اللقاء المفتوح في قاعة جمعية المهندسين بالجفير من قبل اللجنة الوطنية لمناصرة الشهداء وضحايا التعذيب.

وقد بدأ الحفل بالكلمة التي ألقاها السيد جعفر العلوي رئيس اللجنة مرحباً باللورد ايفوري ومشيداً بالمواقف الداعمة لنصرة الحق والحقيقة. أما اللورد ايفوري فقد استهل كلمته كالآتي: "أشكركم على استقبالكم الحار بدءاً من وصولي الى المطار. لقد كان شيئاً مميزاً لم أتوقعه أبداً طوال الثماني سنوات التي كنت أحاول فيها الدخول للبحرين. وقد سرّني جداً مقابلة العائدين الذين التقيت معهم في دمشق عام 1998". وبعد أن أشاد اللورد بما قامت به حكومة البحرين من إعادة المبعدين وإطلاق حرية التعبير وبجهودها التي قامت بها لتصبح عضواً كاملاً فعالاً في المجتمع الدولي، أكد أن هناك قضايا ضخمة ما زالت عالقة وتمنى أن يعاد النظر في قانون 56 الذي يتناقض مع التزامات الحكومة. ومن جهة أخرى تعرّض لوجهة النظر الخاطئة التي تعتقد بأن الديمقراطية تعني التوجه إلى صناديق الاقتراع فقط مرة كل 4 سنوات مشدداً على أنها عمل وممارسة ومشاركة شعبية في اتخاذ القرار. وفي معرض حديثه أكد اللورد أن الشعب لا يستطيع الرجوع للماضي ولكن هناك جروح لم تتدمل ويستلزم معالجتها من قبل البحرينيين أنفسهم وإنهم سيتعلّبون على المصاعب وميعالجون مشاكلهم بأنفسهم لأن لديهم القدرة والكفاءة والمؤسسات.

ومن ضمن الحفل كانت هناك كلمات للجمعيات المقاطعة القاها كل من السادة عبدالله مطويوع من جمعية العمل الوطني الديمقراطي والسيد عبدالأمير عرب من جمعية العمل الإسلامي والأستاذ سلمان كمال من التجمع القومي والسيد جلال فيروز من جمعية الوفاق الإسلامي.

كما كان هناك كلمة للسيد عبدالهادي الخواجة ألقاها بإسم جمعية حقوق الإنسان. ومن ضمن المداخلات كان هناك التساؤل حول قضية أندرسون. وفي هذا الخصوص أكد اللورد ايفبوري أن هندرسون سيحاكم متى ما عاد إلى المملكة المتحدة. وعن المحاكمات قال اللورد إن أي شخص تورط في انتهاكات صارخة لقضايا حقوق الإنسان يمكن محاكمته في المحاكم الدولية إن لم يحاكم في البحرين.

(8) الحفل الخيري المقام في فندق الخليج

تمّ الإتفاق بين جمعية البحرين لحقوق الإنسان وهي صاحبة الإقتراح لإقامة هذا الحفل الخيري وبين مركز حقوق الإنسان ولجنة ضحايا التعذيب على إقامة هذا الحفل، وأن يكون ريعه لصالح ضحايا التعذيب. والحقيقة أن جمعية البحرين لحقوق الإنسان هي التي قامت بالإشراف التنظيمي كما تمّ بيع التذاكر بإسم ضحايا التعذيب. وقد حقق هذا للمهرجان الخطابى نجاحاً باهراً من حيث التنظيم والإعداد وكذلك حجم الإيرادات. كان المتكلمون في هذا الحفل الأستاذ رسول الجشي وهو نائب سابق في البرلمان المنحل والمحامي حسن رضى واللورد ايفبوري. وقد عبّر الثلاثة عن وجهة نظرهم حيال المشروع الإصلاحى وقضايا حقوق الإنسان ومسألة تعويض ضحايا التعذيب ومحاكمة الجلادين.

وقد اعتبر إقامة هذا الحفل ثمرة جهد مشترك بين الأطراف الثلاثة المشاركة وفسر على أنه بداية صفحة جديدة في العلاقة بين المركز وجمعية البحرين لحقوق الإنسان. وكان المفترض أن يؤدي نجاح الحفل إلى تعزيز التعاون بين الأطراف الثلاثة خدمة للقضايا الحقوقية. لكن قرار الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في تخصيص الدخل لتأسيس مركز الكرامة لتأهيل الضحايا قد تسبّب في استمرار الخلاف بين الجمعية ومركز حقوق الإنسان.

(9) الجولة التفقدية للورد في مناطق القرى وغيرها

كانت إحدى رغبات اللورد وهو في إنجلترا أن يقوم بجولة تفقدية في المناطق التي شهدت الأحداث وكذلك مختلف الأحياء الشعبية للإطلاع على الأوضاع المعيشية والحياتية لأهالي البحرين.

كانت بيوت الحطب في 'فئة السقية' هي المحطة الأولى لزيارة اللورد حيث اطلع على أوضاع السكن وهاله ما رأى. وبعيداً عن المبالغة فإن بيوت الحطب ما هي إلا عينة بسيطة من حزام الفقر الذي يلف معظم قرى البحرين. وكان النفط الذي قارب على النضوب لم يمر عليها حتى الآن. ثم انطلق إلى قرية السنابس الشرقية حيث زار أولاً منزل الشهيد سلمان التيتون ومن بعدها التقى بضحايا العنف في هذه المنطقة التي تعرضت لحصار قوات الشغب عدة مرات واختتم هذه الزيارة بزيارة الشهداء في مقبرة السنابس.

بعد ذلك انتقل به الوفد المرافق إلى الدراز من أجل مشاهدة آثار وصور الرصاص التي استشهد على أثره نضال النشابة.

ولم ينسَ الوفد أن يأخذ الضيف إلى دور العبادة ليرى التكسير والتخريب وآثار الرصاص في الجدران.

وفي بني جمرة كان اللقاء مع والد الشهيد عبدالقادر الفتلاوي والسيد محمد جعفر الذي قطعت رجليه أثناء حصار منزل الشيخ الجمري.

أما في سترة فقد استقبله الأهالي بالورود والعناق ومن ثم سردوا له قصص الأحداث التي تركت آثارها على أجساد العديد من شبابها وبالخصوص قصة الشاب حسن طاهر.

في اليوم الأول من رجوعه إلى لندن بعث اللورد إلى السيد علي ربيعة برسالة الشكر التالية التي عبّر فيها عن مشاعره الصادقة وانطباعاته حول الزيارة التاريخية:

عزيزي علي

أشكركم على تطفلكم في الإعتناء بي جيداً خلال زيارتي للبحرين وكذلك على الإستقبال الرائع الذي استقبلت به من قبلكم ومن قبل رفاقكم خلال السنة أيام التي قضيتها معكم. لقد كانت تجربة مذهلة بالنسبة لي لأنها مكنتني من الإلتقاء بأناس كثيرين من مختلف أطراف المجتمع كما سهّلت لي الإتصال بهم وبحرية وافتتاح.

أمل أن تكون هناك إمكانية لإصلاحات أكثر إذا ما اعتبرنا أن الديمقراطية ليست هي مجرد مسألة انتخابات تجرى مرة كل أربع سنوات وإنما هي عملية ديناميكية تمكن الناس من المشاركة في صنع القرار سواء على المستوى المحلي أو الوطني وهي تحتاج لإمكانات جمعية العمل الوطني الديمقراطي وأعضائها من أجل أن تعمل.

وبعد هذه الزيارة التي لا تنسى سوف أراقب للتطورات في البحرين برغبة أكبر من ذي قبل وأتمنى لكم النجاح في أن تؤدي مساهمتكم في تقدم ورفاهية وازدهار البحرين وجميع شعبها.

اللورد إيريك ايغوري

غادر اللورد البحرين يوم الثلاثاء السابع من يناير وهو يحمل كماً خليطاً من الذكريات الأيمة والسارة. لكن سعادته لا توصف بتحقيق هذه الزيارة التي طالما حلم بتحقيقها من أجل رؤية الأوضاع عن كثب والإلتقاء بشعب البحرين لسماع قصص وروايات الإنتهاكات الفظيعة التي تعرض لها في التسعينيات وفي الوقت نفسه لمشاركته أفراحه في تجاوز الحقبة الدموية والحديث عن الكيفية التي يتم فيها بناء دولة المؤسسات. وقد حاولت الحكومة عن طريق وزير العمل دفع تكاليف الإقامة إلا أن المعارضة حرصت حرصاً شديداً على أن تكون هي من يدفع التكاليف وجميع المصاريف وذلك بالإتفاق مع إدارة الفندق.

وقد كان في وداعه في المطار كل من السيد نبيل رجب وعلي ربيعة وسعادة الوزير عبدالنبي الشعلة.

لجنة المبادرة – الجزء الأخير

مع خروج القيادات والرموز من السجن إثر الإنفتاح السياسي عاد إسم لجنة المبادرة للظهور بما يعطي الدلالة على عدم استيعاب الرموز والقيادات الدينية للخطأ الإستراتيجي الكبير الذي ارتكبه في العام 1995 وكاد يمزق الوحدة الوطنية ويقضي على الحركة المطلوبة.

فقبل التصويت على الميثاق وبالتحديد في 2001/2/8 تقدم ثلاثة من الرموز الدينية هم الشيخ الجمري والسيد عبدالله الغريفي والأستاذ عبدالوهاب ومعهم الدكتور علي العريبي بطلب للقاء مع سمو الأمير لمناقشة التحفظات التي طرحتها لجنة العريضة وحركة أحرار البحرين بشأن الإلتباس الوارد في الميثاق. وفور انتهاء اللقاء وصل إلى علم أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين والعلمانيين بأن المجتمعين كانوا يتحدثون باسم لجنة المبادرة وبصفتهم ممثلين عن الطائفة الشيعية وليس باسم لجنة العريضة الشعبية.

وقد تكرر هذا المشهد الطائفي بعد التصويت على الميثاق وذلك عندما قام الشيخ الجمري والأستاذ عبدالوهاب والأستاذ حسن مشيمع وسيد إبراهيم سيد علي بزيارة لولي العهد الشيخ سلمان بن حمد ولم يكن من بينهم أحد من الطائفة السنية أو من قيادات الحركة الدستورية من الوطنيين. وفور انتهاء المقابلة لم تتردد الجماعة في الإعلان للرأي العام المحلي عن قيام لجنة المبادرة بهذه المقابلة الأمر الذي يؤكد أن جماعة المبادرة مصرة على تبني الطرح الطائفي الذي يلتقي ويتطابق مع النهج السياسي الطائفي الذي درج عليه النظام السياسي منذ أيام الإستعمار وحتى وقتنا الحاضر.

في ضوء الإنفراج السياسي واتساع رقعة الحريات المدنية والسياسية وازدياد الحماس الجماهيري للقيام بمختلف الأنشطة صرح الأستاذ حسن مشيمع بأن أصحاب المبادرة سيواصلون التعاطي مع المعطيات السياسية الجديدة بروح إسلامية وطنية، وإنهم بصدد طرح برنامجهم للمشاركة بصورة بناءة ومسؤولة في تطوير وترشيد العمل السياسي. ومن هذا المنطلق - والحديث للأستاذ حسن مشيمع - فقد قرر أصحاب المبادرة إعادة انتخاب الأستاذ عبدالوهاب حسين كناطق رسمي باسم التجمع.

تشكيل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

من بين الجمعيات السياسية التي تشكلت قبل وبعد جمعية الوفاق تعمدت الحديث عن هذه الجمعية فقط لما لها من خصوصية وتأثير كبير على سير العمل السياسي سواء فيما يتعلق بوجودها كطرف معارض قوي للحكومة أم لما لها من دور في قيادة العمل المطليبي في مرحلة ما بعد الإنفتاح السياسي. كيف لا وهي التي تمثل امتداداً طبيعياً لتيار الإنتفاضة الذي خاض غمار المعترك السياسي والمطليبي في تسعينيات القرن الماضي.

في الثاني والعشرين من شهر فبراير 2001 أدلى الأستاذ حسن مشيمع بصفته ممثلاً لما يسمى بلجنة المبادرة بتصريح قال فيه بأن أصحاب المبادرة سيواصلون التعاطي مع المعطيات السياسية الجديدة بروح إسلامية وطنية وإنهم بصدد طرح برنامجهم للمشاركة بصورة بناءة ومسؤولة في تطوير وترشيد العمل السياسي. ومن هذا المنطلق - والقول ما زال للأستاذ مشيمع - فقد قرر أصحاب المبادرة إعادة انتخاب الأستاذ عبدالوهاب حسين كناطق رسمي باسم التجمع.

وفي هذا السياق تكلم الشيخ عبدالأمير الجمري باسم لجنة المبادرة فقال إن أصحاب المبادرة سيواصلون تنسيقهم مع الفعاليات السياسية الأخرى والمشاركة في لجنة العريضة الشعبية.

ويبدو من هذين التصريحين أن النية في ذلك الحين لم تتوفر لدى أصحاب المبادرة لتحويل هذه اللجنة إلى هيكل تنظيمي قريب من المفهوم العلمي للكيانات السياسية والحزبية وإنما كان عزمهم الإبقاء على لجنة المبادرة مع استخدام البرنامج السياسي الذي أشار إليه الأستاذ حسن مشيمع كأداة للمحافظة على وحدة التيار.

في الحادي والعشرين من شهر فبراير 2001 عقدت اللجنة الفرعية اجتماعاً اعتبرته في بداية الأمر سرياً ولكنها أعلنت فيما بعد إلغاء صفة السرية عنه وذلك نظراً لحساسيته

وأهميته حسب قولها. وقد تحدد جدول الأعمال في وضع أولويات وبرنامج العمل السياسي واتخذت فيه اللجنة العديد من التوصيات منها:

(1) تفعيل الإداري لأعمال الهيئة القيادية ويشمل ذلك حسب ما نصَّ عليه المحضر تنظيم الوقت وتوزيع المهام.

(2) صياغة مواقف واضحة يلتزم بها الأعضاء حول مجمل القضايا الساخنة والملحة كالموقف من الحكومة ومن لجنتي تفعيل مبادئ الدستور والميثاق والعلاقة مع القوى الأخرى والقضايا السياسية المحلية والإقليمية والعالمية.

(3) تقنين العلاقة ومد جسور التنسيق مع القوى الفاعلة في الساحة المحلية وتفعيل دور المرأة.

(4) الإعداد لمشروع برنامج عمل سياسي.

(5) وضع تصور للتعامل مع الانتخابات البلدية.

(6) وضع تصور شامل للتعامل مع انتخابات المجلس الوطني يتضمن برنامجاً زمنياً وإعداداً للأشخاص المراد إدخالهم في المجلس.

إلا أن هناك من بين هذه الأهداف ما يسترعى الإنتباه ويدفع للتعليق عليها أو طرح التساؤل حولها في محاولة لسبر غورها.

أول هذه الأهداف هو توحيد صف الطائفة ورأب الصدع فيها، وهذا الهدف الواضح يعطي الدلالة القاطعة على التوجه لخلق الكيان الطائفي والمذهبي في العمل السياسي. وهذا المشروع لا يمكن أن يلغي الصفة الطائفية عنه أو التخفيف من حدته الإقتراح الذي تقدمت به اللجنة بإضافة واحد أو اثنين من أتباع المذهب السني إلى اللجنة ليصبحوا من ضمن الأسماء الذين اقترحتهم للجنة وهم الشيخ علي سلمان والشيخ عبدالنبي الدرازي والمحامي عبدالله الشملاوي والمحامي عبدالشهيدي خلف وتقي الزيرة والدكتور سعيد الشهابي والدكتور علي العريبي والدكتور جاسم ياسين والمهندس جلال فيروز.

ويعتبر هذا التكوين الطائفي العلني بداية بناء الكيانات على أساس المذهب إذ تبعهم في ذلك تكوين الجمعيات السياسية السنية بما يعد إيذاناً بشق الصف الوطني وتفتيت الساحة السياسية.

أما الهدف الثاني فهو تفعيل دور جمعية التوعية الإسلامية للإستفادة منها. وكما نعلم فإن هذه الجمعية قد تمَّ استخدامها كامتداد لحزب الدعوة للمؤسس في العراق كما تطرقنا لذلك. ولذا فالسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تفعيل دور هذه الجمعية في هذا الظرف

بالذات وبهذا الإستعجال؟ ألا يعد هذا التفعيل من قبيل الإزدواجية في العمل السياسي؟ وما هي مجالات الإستفادة من هذه الجمعية في العمل السياسي؟

أما الهدف الثالث والأخير فهو الحصول على تراخيص لجمعيات جديدة والدخول في الجمعيات الحاضرة. لا شك أن بناء الجمعيات الجديدة هو ما تحتاجه البحرين من أجل توسيع رقعة المجتمع المدني. لكن الدخول في الجمعيات الموجودة في الساحة هو ما يثير الشكوك. وهل الهدف والغاية من وراء ذلك هو تسييس هذه الجمعيات الأمر الذي يعد خروجاً على مفهوم المجتمع المدني والذي أحد شروطه الإستقلالية التامة عن الأحزاب السياسية. وقد تبين فيما بعد خطأ التدخل في منظمات المجتمع المدني وما أدى ذلك من نشوب الصراع والتنافس فيما بين الجمعيات السياسية على الإستيلاء على النقابات العمالية والإتحادات الطلابية الأمر الذي أدى إلى إضعافها وتفريغها من مضمونها.

في الثالث من مارس من العام 2001 قام الدكتور سعيد الشهابي بزيارته الأولى للبحرين ومن المواضيع التي شغلت باله ومثلت هاجساً بالنسبة له هو مسألة تشكيل الجمعية السياسية وذلك بهدف الحفاظ على وحدة التيار وعدم تعرضه للتفتيت. وبدافع هذا الخوف طرح على رفاق دربه فكرة التشكيل الجماعي للتيار الإسلامي السياسي وتمنى أن لا تأتي زيارته الثانية إلا وقد تم تحويل التيار إلى حزب سياسي من أجل مواكبة للتغيير الذي أحدثه الإنفتاح السياسي. وقد طمأنه رفاقه وبالأخص المهندس جلال فيروز بالسعي لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ.

في السادس والعشرين من شهر يونيو عام 2001 عاد الدكتور الشهابي إلى البحرين قادماً من مدينة دبي بعد حضور الإجتماع الخاص الذي ضم كلاً من الدكتور عبدالهادي خلف وعلي ربيعة والشيخ علي سلمان بغرض تداول الآراء والأفكار حول آخر المستجدات في لساحة السياسية البحرينية وللتأكد من توفر الضمانات الكفيلة بعدم انحراف المسيرة الإصلاحية عن خط سيرها. وقد تحمل الدكتور سعيد والشيخ علي سلمان والدكتور عبدالهادي عناء السفر الطويل من أوروبا من أجل حضور هذا الإجتماع المهم. وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ علي سلمان قد رجع من منفاه في 21 مارس 2001 لكن زيارته إلى دبي تمت من لندن بحكم تواجده هناك في هذه الفترة حيث كان يقوم بتصفية أشغاله. وفي هذه الفترة صادف وجود النائب السابق في البرلمان المنحل الوجيه جاسم مراد في دبي حيث شارك في الحوار والنقاش رغم تباين العديد من آرائه وأفكاره مع الجماعة.

لدى عودته من دبي إلى البحرين فوجئ الدكتور سعيد الشهابي بتلكو جماعته في تنفيذ فكرة التنظيم والتأطير الأمر الذي دفعه لأخذ زمام المبادرة والقيام شخصياً بالإتصال

بالرموز والقيادات وذلك بمساعدة المهندس جلال فيروز. وقد لاقى الفكرة استحساناً وتأييداً الغالبية ممن تمت مفاتحتهم باستثناء عزوف طرفين أساسيين هما الشيخ عيسى قاسم الذي اعتذر للدكتور سعيد عن عدم رغبته في الدخول في التشكيلات السياسية. أما الطرف الآخر وهو الذي شكل العقبة الأساسية بالنسبة للدكتور الشهابي فهو لجنة المبادرة حيث أصرَّ الأستاذ حسن مشيمع والأستاذ عبدالوهاب حسين وسيد إبراهيم وسيد عدنان والشيخ حسن سلطان والشيخ حسن الديهي على الإبقاء على لجنة المبادرة وعدم رغبته في الدخول في مشروع الحزب. وقد أدى هذا الرفض من قبل أعضاء لجنة المبادرة إلى دخول الدكتور سعيد في حوار طويل ونقاش محتدم مع أعضاء اللجنة من أجل إقناعهم بأهمية تكوين الإطار الحزبي الجديد. ويقول الدكتور سعيد الشهابي أنه وجد الأستاذ عبدالوهاب حسين أكثر الأعضاء تشدداً حيال حل لجنة المبادرة، وإنه وجد صعوبة جمة في إقناعه بفكرة حل اللجنة ودمجها في المشروع الحزبي. وقد دارت نقاشات حامية مع الأستاذ عبدالوهاب لم تخلو في بعض الأحيان من المشادات الكلامية، وإن الدكتور سعيد اضطر لتقديم اعتذاره للأستاذ على ما بدر منه من كلام جاف وخشن. أما الشيخ عبدالنبي الدرازي فيقول إن الأستاذ حاول إقناع الجماعة بأن لجنة المبادرة هي أقوى بكثير من تأسيس الجمعية وكان السؤال الذي وجهه للأستاذ في هذا الخصوص هو عن دوره ودور الآخرين في لجنة المبادرة إذا ما استمر العمل بها كبديل للحزب السياسي. أما تعليق المهندس جلال فيروز فيعكس مدى تثبث الأستاذ عبدالوهاب حسين بلجنة المبادرة حيث قال إن مسألة إقناع الأستاذ لمجرد الوقوف على الحياد بين فكرة التأسيس الجديد وبين المحافظة على لجنة المبادرة استغرقت مدة تزيد على الشهرين.

يقول الدكتور الشهابي أن الاجتماع التمهيدي تم انعقاده في مساء يوم الثلاثاء الموافق الثالث من شهر يوليو 2001 وضم إحدى عشر شخصية من بينهم أعضاء لجنة المبادرة والأستاذ حسين المتغوي والشيخ عبدالنبي الدرازي وجلال فيروز. وقد تناول الحضور كل الجوانب والأمور المتعلقة بالتأسيس وتمَّ في نهاية الاجتماع الذي استمر حتى الساعة الواحدة من صباح يوم الأربعاء اختيار الجمعية التأسيسية الذي تمَّ تحديد عدد أعضائها بمائة عضو.

في مساء يوم الجمعة الموافق السادس من شهر يوليو 2001 انعقد اجتماع الجمعية التأسيسية في نادي سار وقد حضره تسعة وسبعون من الفعاليات السياسية والرموز فيما تخلف عن الحضور الشيخ علي سلمان الذي غادر إلى لندن. وقد ترأس الاجتماع الدكتور سعيد الشهابي وكانت هناك كلمتان الأولى وهي الرئيسية وقد ألقاها الأستاذ عبدالوهاب حسين، أما الكلمة الثانية فكانت للمهندس محمد جميل التي يقال أنه ألقاها نيابة عن والده

الشيخ عبدالأمير الجمري. كان من المقرر أن يشارك في هذا الإجتماع التأسيسي الشيخ حمزة الديري ولكنه وبمجرد أن رأى الدكتور سعيد الشهابي على المنصة قفل راجعاً. وقد وافق المجتمعون على المضي قدماً في تشكيل الجمعية السياسية من أجل تنظيم النشاط الوطني واتفقوا بصورة أولية على الخطوط العامة. كما وافقوا على مقترح الشيخ عبدالنبي الدرزي بإطلاق إسم "جمعية الوفاق الإسلامية" على التشكيل الذي سيضم خليطاً من الرموز والفعاليات الشعبية وممثلي عدد من التوجهات الرئيسية وخاصة الناشطة منها على الساحة البحرينية. وقد تمّ في هذا الإجتماع انتخاب لجنة من كل من الأستاذ عبدالوهاب حسين والمهندس جواد فيروز والدكتور نزار البحارنة والمهندس محمد جميل الجمري والمهندس عبدالجليل خليل والشيخ حسين الديهي والأستاذ نزار القارئ من أجل متابعة طلب الإشهار مع وزير العمل. كما تمّ انتخاب لجنة لصياغة النظام الأساسي من أحد عشر عضواً برئاسة الأستاذ حسن مشيمع.

في الثامن عشر من يوليو 2001 قام المؤسسون بتقديم طلب التأسيس لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية مشفوعاً بالنظام الأساسي للجمعية. وقد تضمّن النظام الأساسي أربعة عشر هدفاً منها ستة أهداف اعتبرتها الجمعية أهدافاً أولية هي:

(1) تأطير العمل الوطني الإسلامي التطوعي بإطار الدستور والقوانين والأعراف المتبعة في البلاد.

(2) العمل لتحقيق وحدة الصف الإسلامي والوطني.

(3) السعي نحو تنسيق العمل الوطني والإسلامي التطوعي.

(4) المساهمة في برامج التنمية.

(5) تعزيز دور المرأة.

(6) دعم القضايا العربية والإسلامية.

وفي بيان لها قالت لجنة المتابعة والتنسيق أن هذه الأهداف قد تمّ عرضها على وزير العمل والشؤون الإجتماعية في اجتماع خاص بمكتبه.

ومن اللافت للنظر أنه وبالرغم من أن المؤسسين قد قطعوا شوطاً كبيراً في طريق التأسيس، إلا أن لجنة المبادرة ما زالت محافظة على وجودها والدليل على ذلك التصريح الذي أدلى به الأستاذ عبدالوهاب حسين في السادس والعشرين من يوليو 2001.

في هذا التصريح تكلم الأستاذ بصفته الناطق الرسمي باسم لجنة المبادرة وقال إن مجموعة المبادرة هي حركة معارضة شيعية وإنها تلتزم العمل العلني وإنها لن تمارس

العمل السري لمعرفة بخطرته على الساحة وإيمانها العميق بأهمية العمل العلني في ظل القانون.

في الخامس والعشرين من سبتمبر 2001 عقد الإجتماع الثاني لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية بقاعة شهرزاد وحضره من المؤسسين 101 من أصل 117. وفي بداية هذا الإجتماع الذي ترأسه الدكتور نزار البحارنة عرضت لجنة المتابعة والتنسيق التي تمّ انتخابها في الإجتماع الأول تقريرها وتوصياتها ومن ثمّ تمّت مناقشة مسودة النظام الأساسي. ومن بين التوصيات التي أقرها المجتمعون التوصية الخاصة بتحويل لجنة المتابعة إلى لجنة تحضيرية بعد توسيع عضويتها وصلاحتها. وبموجب قرار التوسعة أصبح عدد الأعضاء 11 عضواً بعد إضافة الأعضاء الأربعة الجدد الذين تمّ انتخابهم وهم: الشيخ علي سلمان والدكتور عبدالجليل السنكيس والسيد مجيد عبدالنبي والأستاذ عبدالأمير عرب. وقد تمّ انتخاب الأستاذ عبدالوهاب حسين رئيساً لها.

وفي هذا الإجتماع قدمت لجنة صياغة الأهداف واللوائح والآليات تقريراً عرضه الأستاذ حسن المشيمع، وبعد مناقشة التقرير تم التصويت على النظام الأساسي المقترح كما تمّت الموافقة على إيصال أية مقترحات إلى اللجنة في غضون أسبوع واحد. والجدير بالذكر أن الأستاذ عبدالأمير عرب محسوب علي جماعة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين (الشيرازية)، ولذا فقد ترك جمعية الوفاق لاحقاً ليشارك في تشكيل جمعية العمل الإسلامي التي شكلت البديل أو الإمتداد لتلك الجبهة.

في الثلاثين من سبتمبر 2001 عقدت اللجنة التحضيرية لجمعية الوفاق الوطني الإسلامي (تحت التأسيس) إجتماعها الأول وتمّ في هذا الإجتماع تزكية الأستاذ عبدالوهاب حسين لرئاسة اللجنة وناطقاً رسمياً لها، والشيخ علي سلمان نائباً للرئيس. كما تمّ تسمية المهندس جواد فيروز لأمانة السر والمهندس عبدالجليل خليل للعلاقات العامة والإعلام. وقد عهد إلى اللجنة مهمة استكمال ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترخيص الرسمي لعمل الجمعية وإشهارها، ومن ذلك الإنتهاء من إعداد صياغة النظام الأساسي للجمعية من أجل تقديمه لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية التي عبّرت عن موافقتها المبدئية على الطلب. وهذه الموافقة المبدئية إنما توفرت على أثر إعطاء سمو الأمير موافقته على تشكيل هذه الجمعية.

وفي بيان لها بهذه المناسبة أصدرت اللجنة التحضيرية التابعة لجمعية الوفاق (تحت التأسيس) بياناً في الأول من شهر أكتوبر أشارت فيه إلى توزيع المناصب في اللجنة التحضيرية والمحت إلى وجود موافقة مبدئية على التأسيس من وزارة العمل.

وفي التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2001 صدر قرار رقم (48) لسنة 2001 بشأن للترخيص بتسجيل الجمعية وقد بعثت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بكتاب الموافقة على طلب التأسيس إلى اللجنة التحضيرية وتمّ إشهارها في الجريدة الرسمية في يوم الأربعاء الموافق 7 نوفمبر 2001.

بعد ثلاثة أسابيع من استلام الموافقة، أي في الواحد والعشرين من نوفمبر أعلنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامي أن الثامن والعشرين من نوفمبر هو اليوم المقرر لانتخاب إحدى عشر عضواً لمجلس الإدارة وإن عدد المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات قد بلغ 25 مرشحاً، وإن الانتخابات ستقتصر في هذه المرة على المؤسسين فقط.

وإلى أن تجري الانتخابات في موعدها المحدد ظل الأستاذ عبدالوهاب هو الناطق الرسمي بإسم الجمعية. وفي هذه الأثناء ألقى بتصريح عبّر فيه عن رفض جماعة السفارة كأعضاء في الوفاق حيث قال: "إن الحكم الشرعي يمنعهم من قبول جماعة بدعة السفارة".

وقد أثار هذا التصريح غضب جماعة السفارة وأصبح هذا الموضوع حديث المجتمع ولفترة طويلة وخاصة أنه خلق حالة من الإستنفار لدى جماعة السفارة ودفعهم إلى اللجوء إلى إيران لاستحضار الفتوى المضادة وتوزيعها على المهتمين في الشأن الديني والسياسي. وفي معرض رده على تصريح الأستاذ عبدالوهاب حسين برفض عضوية جماعة السفارة في جمعية الوفاق الوطني أكد السيد جلال القصاب وهو أحد أعضائها الأساسيين على طائفية ومذهبية جمعية الوفاق بالقول: "وحتى لو كان هناك اتفاق داخلي في كون الجمعية تسير على وفق نهج أهل البيت (ع) فإن هذا معلوم ولا يحتاج إلى إعلام لا في هذه المرحلة ولا في غيرها وخاصة في السياق الذي أنتت به". وفي تعليقه على الرفض طرح القصاب السؤالين التاليين:

1) هل يصح أن يصدر هذا المقال (عدم قبول جماعة بدعة السفارة) من ناطق رسمي لجمعية وفاق وطني إسلامي أهلية؟

2) هل قانون الجمعيات يسمح بذلك؟ وعندئذ استشهد القصاب بتعليق المهندس جلال فيروز القائل بأن الجمعية العمومية للوفاق ومن ورائها قانون الجمعيات وتدعمهم مراقبة عموم الشعب لا يسمحون بأي تجاوز ولو جزئي للمادة السابعة للنظام الأساسي لجمعية الوفاق التي تؤكد حق العضوية في الجمعية لكل أبناء البحرين وبكل مذاهبهم ومن الجنسين وإنه يمكن لأي فرد أن يلجأ إلى القضاء إذا هضم حقه في ذلك.

جرت الانتخابات في قاعة شهرزاد وفي موعدها المحدد بحضور 106 من الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم 117 عضواً. وإلى جانب ممثلي وزارة العمل والشؤون

الإجتماعية. حضر ممثلو وسائل الإعلام المحلية وبعض مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية، وقد تم انتخاب أحد عشر عضواً هم التالية أسماءهم: الشيخ علي سلمان، الأستاذ حسن المشيمع، الدكتور نزار البحارنة، المهندس جواد فيروز، المحامي عبدالشهيد خلف، السيد محسن الموسوي، للشيخ عبدالنبي علي عبدالحسن، الدكتور عبدعلي محمد حسن، الشيخ جاسم الخياط، الدكتور عبدالجليل السنكيس، والمهندس جلال فيروز. وهذه التركيبة ضمّت خليطاً من الناشطين السياسيين وأسائذة الجامعة والتكنوقراط و علماء الدين.

بعد مرور شهر تقريباً على انتخاب مجلس الإدارة تمّ تشكيل ستة عشر لجنة غطّت كافة النشاطات والتخصصات وبدأت وكأنها وزارة ظل في الحكومات الديمقراطية العريقة. فقد شملت هذه اللجان الأمور التنظيمية والمالية والعلاقات العامة والشؤون السياسية والإعلامية والقانونية والثقافية والشرعية وشؤون المرأة والشؤون العمالية والمهنية وشؤون الشباب والطلبة والشؤون الإقتصادية والصحة والبيئة والخدمات والإسكان ولجنة خاصة لحقوق الإنسان. والجمعية بعدد أعضائها الألفين، لديها الإمكانيّة لتشكل مثل هذه اللجان كما أنها ومن خلال تيارها الواسع الذي كان يغطي عشرات الآلاف من المؤيدين والمتعاطفين تملك القدرة على تحريك الشارع.

ومن اللافت للنظر أن مجلس الإدارة قد خلا من العنصر النسائي. وفي مواجهة النقد الذي تعرضت له الجمعية بسبب هذا الخلو، عبّر الشيخ علي سلمان عن أسفه لعدم تمكن العنصر النسائي بالفوز قائلاً: "إنها التجربة الأولى ونتمنى أن تشارك هذه العناصر (النسائية) وعناصر أخرى في الإنتخابات المقبلة سواء على مستوى الجمعية أو الإنتخابات للقادمة الأخرى مثل إنتخابات البلدية".

لكن قصة ترشح السيدة زهرة مرادي في انتخابات المجالس البلدية دحضت تصريح الشيخ علي سلمان كما طعنت في مصداقية الوفاق التي أكدت في النظام الأساسي على تعزيز دور المرأة وإنها قد خصصت لجنة خاصة لشؤون المرأة في التشكيل الإداري. تعتبر السيدة زهرة مرادي وهي تدعى بأم إيمان من الذين نشطوا سياسياً إبان فترة التسعينيات ودخلت المعتقل بسبب انخراطها في العمل المطربي كما أنها أحد الأعضاء المؤسسين في جمعية الوفاق الإسلامية.

مع مجيئ استحقاقات انتخابات البلدية قررت أم إيمان النزول في الإنتخابات عن الدائرة الثالثة بالمحرق بعد أن نالت الترحيب والتشجيع من قبل إدارة الوفاق. لكن هذا الموقف سرعان ما انقلب من التأييد إلى طلب الإنسحاب وذلك بحجة أن المجتمع لا يقبل انتخاب النساء. وقد جاء تدخل مجلس الإدارة في الغاء ترشح أم إيمان ليكشف للتناقض الصريح بين التنظير والتفعيل وليصب في نفس الإتجاه المعادي لمشاركة المرأة. وعلى

خلفية هذا التدخل سرت الشائعات القللة بأن السبب الرئيسي وراء انسحابها أو التخلي عنها إنما هو بسبب كونها تنتمي إلى جماعة "الشيرازيين".

كانت ردة فعل أم إيمان على خيبة الأمل التي منيت بها كبيرة جداً إلى درجة أنها اتجهت للمشاركة في الحملة الانتخابية ولكن لدعم المرشح كمال أحمد كمال الذي هو نائب رئيس جمعية أهل البيت "الشيرازية". وقد نزل هذا العضو "الشيرازي" كمرشح مستقل لينافس مرشح الوفاق السيد مجيد عبدالرحمن محمد كريمة، وقد فاز في الانتخابات مرشح الوفاق الذي أصبح عضواً في المجلس البلدي عن الدائرة الثالثة بالبحرق.

وفي سياق الحديث عن التفرقة المذهبية أمكن إدراج قصة ترشح رضوان الموسوي لانتخابات المجالس البلدية في العام 2002. فالموسوي هو عضو في الوفاق منذ التأسيس ولذا فقد كانت مفاجأة له أن يتخلى مجلس إدارة الوفاق عنه وأن يتوجه لدعم مرشح آخر من خارج الجمعية لا لشيء سوى أنه محسوب على جماعة الشيرازيين. وهذه القصة وغيرها مثلت بداية عناوين الفرقة والتشردم التي وصل إليها المجتمع البحريني وساهمت إلى حد كبير في تمزيق الوحدة الوطنية وإضعاف العمل السياسي. وللعلم فإن رضوان الموسوي قد ترك الوفاق فيما بعد وشارك في تكوين جمعية العمل الإسلامي التي تمثل خط الشيرازيين وهو الآن أحد أعضاء مجلس الإدارة.

البحث في هوية أصحاب المبادرة

بعد انتخاب مجلس إدارة الوفاق في الثامن والعشرين من نوفمبر 2001 تم عقد اجتماع خاص بجامع الإمام الصداق بالدرز وذلك مساء يوم الأثنين الثالث من ديسمبر 2001 الموافق السابع عشر من شهر رمضان سنة 1422. وقد تم عقد هذا الاجتماع تحت يافطة "البحث في هوية أصحاب المبادرة" وضم قرابة الخمسمائة شخصية شيعية من الذين وجهت لهم الدعوة الخاصة للحضور. ونظراً لغياب الشيخ الجمري عن هذا الاجتماع فقد تم توجيه السؤال للأستاذ عبدالوهاب عن سبب تخلف الشيخ الجمري عن الحضور وكان جواب الأستاذ بأن الشيخ ليس داخلاً في التفاصيل مع أصحاب المبادرة الآن وإنه لا يوجد تنسيق بينه وبين أصحاب المبادرة وهو ليس جزءاً منها وإنما هو رمز من الرموز التي تشرف على الحالة بصورة عامة.

أما الأستاذ مشيمع فقد وجه إليه السؤال الخاص بمصير ترخيص الجريدة وهو سؤال في غاية الحساسية وكان جواب الأستاذ صريحاً وواضحاً وهو أن الترخيص لم يعد ملكاً للتيار، وإنه قد تحول إلى ملكية خاصة. وقد أسفر هذا اللقاء الموسع عن انبثاق اللجنة الفرعية التي أوكل إليها وضع التصورات حول أولويات العمل السياسي للمرحلة المقبلة.

وفي اعتقادي إن هذا الإجتماع مثل بداية العد التنازلي لما سمي بلجنة المبادرة حيث بدأ ذكرها يتلاشى تدريجياً إلى أن اختفى تماماً من المشهد السياسي.

يبقى السؤال الصعب الذي واجه "الوفاق" هو ذلك المتعلق بقدرة جمعية الوفاق على إدارة للمعترك السياسي في ظل المعطيات السياسية الجديدة على السطح وبروز ظاهرة طغيان المصالح الحزبية على المصالح الوطنية لدى معظم القوى السياسية. لا شك أن الإبحار في هذا البحر المتلاطم المشحون بالتناقضات السياسية والمجتمعية يحتاج إلى ربان ماهر ذو خبرة ومراس طويل في العمل السياسي. ومن المؤسف جداً القول أن تجربة حركة التسعينيات المطلوبة وهي تجربة نضالية غنية ومكلفة لم تفلح في تخريج وصقل القيادات السياسية القادرة على إدارة الصراع السياسي والمطلبي. فمن خلال التجارب التي أعقبت صدور الدستور الجديد تبين فشل هذه القيادات في اتخاذ القرار المستقل بعيداً عن تدخل التأثيرات الخارجية في اتخاذ القرار وأغني بها القيادات العلمانية.

والحقيقة أن جمعية الوفاق بتيارها الواسع والمتغلغل في طول البحرين وعرضها تعتبر العمود الفقري لأي تحالف مطلبي وأحد الشروط الأساسية لنجاح المعارضة السياسية. لكن هذه الجمعية رغم ثقلها السياسي تحمل في أحشائها أسباب فشل العمل المطلبي وذلك نتيجة ارتهان قرارات مجلس الإدارة لمباركة أو بالأصح لموافقة رجال الدين الذين يمثلون المرجعية الدينية لمجلس إدارة الوفاق. وقد أدى تدخل وإملاءات علماء الدين وتحكمهم في القرار السياسي إلى ضعف الأداء السياسي وليس أدل على ذلك من تخلي جمعية الوفاق عن اتخاذ الموقف الداعم لقضية رؤوف الشايب الذي تم اعتقاله بتاريخ 29 مارس 2004 واتخاذ الموقف المتفجع حيال قضية اعتقال الناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجه في السابع من أكتوبر 2004. كما تمت محاولة تطويع وترويض لجنة العاطلين والعمل على احتوائها بعد أن سببت الإحراج الكبير للقيادات السياسية وعلماء الدين وذلك على أثر تعرض المعتصمين العاطلين للضرب المبرح أثناء اعتصامهم السلمي بتاريخ 15 يوليو 2005. بل إن فشل المؤتمر الدستوري الأول في عقد المؤتمر الشعبي في العام 2004 من أجل إطلاق مشروع العريضة الشعبية ومن ثم تحول العريضة الشعبية إلى عريضة للجمعيات الأربع ناتج عن اعتراض كل من الشيخ عيسى قاسم وسيد عبدالله الغريفي على هذا المشروع الذي رأوا فيه تصعيداً خطيراً ضد السلطة السياسية وتهديداً للمشروع الإصلاحي.

ولا يقل أهمية السؤال الخاص عن جدوى تكوين المجلس الإستشاري في الوفاق إذا كان القرار في نهاية المطاف خاضع لموافقة العلماء الذين يروا في قرارهم تكليفاً شرعياً واجب النفاذ.

وهنا تكمن خطورة تعدد مراكز القرار في الوفاق في حدوث أحد أمرين:

1) خضوع الجمعيات الثلاث المتحالفة مع الوفاق للقرار غير المباشر للعلماء وما لهذا التدخل من تأثير سلبي في توجيه نفة العمل السياسي.

2) إستيعاب الجمعيات الثلاث لخطورة هذا التدخل لكنها لا تملك القدرة على الاعتراض في هذا الطرف المعقد والحرص لأن في هذا الاعتراض يكمن احتمال تفرّك التحالف وخسران القضية الدستورية.

وبين هذين الإحتمالين تقع الزيارة التي قام بها وفد الأمانة العامة للشيخ عيسى قاسم بهدف نيل مباركته ودعمه لبرنامج عمل المؤتمر الدستوري. وقد تكوّن الوفد من كل من الأستاذ حسن مشيمع والأستاذ إبراهيم شريف والأستاذ سند محمد سند والأستاذ المهندس سعيد العسبول والأستاذ جواد فيروز والدكتور عبدالجليل السنكيس وتمّت الزيارة في مساء يوم الجمعة الموافق 23 أبريل 2005.

إنّ تعبير الوفد عن الندم الشديد الناجم عن الفشل الذريع الذي منيت به هذه الزيارة لا يلغي أبداً المسؤولية عن وفد الأمانة العامة الذي ساهم بزيارته في تخريب العمل السياسي. وليس من قبيل المبالغة القول أنّ هذه الزيارة تعكس درجة البؤس السياسي الذي وصلت إليه المعارضة السياسية وإنها تدخل القائمين عليها وبجدارة في عالم الفانتازيا السياسية.

وعلى النقيض من ذلك فإننا لا نستغرب للزيارة التي قام بها ممثلو المجلس الإستشاري لجمعية الوفاق للشيخ عيسى قاسم وذلك بعد مضي أسبوعين على زيارة وفد المؤتمر الدستوري. فهذه الزيارة تدخل بطبيعة الحال في نطاق العلاقة الحميمة بين مجلس إدارة الوفاق والمرجعية الدينية وهي تؤكد على دور وتأثير هذه المرجعية في اتخاذ القرار السياسي للجمعية. كان الهدف من هذه الزيارة سماع وجهة نظر الشيخ في القضايا المطروحة على الساحة لكن آراء الشيخ وتوجيهاته ما أن تتحول إلى قرارات داخل مجلس إدارة الوفاق حتى تصبح سارية على الجمعيات المتحالفة معها مما يؤثر سلباً على حاضر ومستقبل العمل السياسي والمطلبي في البحرين كما حدث للمؤتمر الدستوري.

الفصل الثامن:

الإستنتاجات

تعتبر تجربة العريضة الشعبية التي شهدتها البحرين خلال عقد التسعينيات من أغنى التجارب النضالية المطلبية فكرياً وعملاً. فهذا التحالف الوطني العريض الذي جمع العناصر الوطنية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين حول البرنامج الوطني المشترك كان مثار إعجاب القوى الوطنية والأحزاب السياسية على مستوى الوطن العربي، ومثالاً يحتذى به في المحافل الدولية. والحقيقة أن شعب البحرين كان رائداً في خلق التحالفات الوطنية وكان على استعداد دائم لتجاوز خلافاته الفكرية والعقائدية في سبيل صنع الكتلة التاريخية. وليس أدل على ذلك من تجربة الخمسينيات وبزوغ هيئة الإتحاد الوطني التي طالبت بالمجلس الوطني المنتخب وبالمجالس المستقلة للبلدية والصحة والتعليم. ومقارنة بالتجارب الغنية التي عاشتها البحرين نجد أن القوى السياسية في بعض الأقطار العربية قد شغلت نفسها بالدخول في معارك أيديولوجية معتبرة الصراع الفكري والعقائدي هو التناقض الرئيسي الأمر الذي مكّن الأنظمة الشمولية من إدارة الصراع السياسي لصالحها وسهّل عليها استخدام سلاح قوانين الطوارئ بحجة مكافحة الإرهاب السياسي.

وبالرغم من تلك الإنتكاسة الخطيرة التي تعرّضت لها الحركة المطلبية في البحرين بعد التصويت على الميثاق وصدور دستور المنحة في فبراير العام 2002 إلا أن هذه التجربة ورغم ما تخللها من سلبيات تعتبر من أغنى وأنجح التجارب المطلبية وهي تزخر بالكثير من الدروس والعبر التي من الواجب استثمارها والبناء عليها في النضالات المستقبلية. لكنني سأكتفي بعرض الإستنتاجات التالية التي توصلت إليها من خلال مشاركتي المتواضعة في العمل المطلبي ومتابعتي للمستجدات على الساحة السياسية:

1) فيما يتعلق بالإنتقال على الدستور العقدي يمكن القول، أن هذا الإنتقال لم يكن وليد لحظته وإنما كان مخططاً له منذ ولادة المشروع الإصلاحية. ومعنى هذا أن الحديث عن الملكية الدستورية والتطمينات التي أكدت على حكر التشريع في المجلس النيابي المنتخب دون المجلس المعين إنما كان الهدف منه التضييق السياسي وإغواء القوى الوطنية

والناخبين من أجل إنجاز عملية الإستفتاء على الميثاق الوطني. وعندما تحقق الإجماع الوطني على الميثاق لنقلب النظام على عقبه ونكت بوعوده وتعهداته.

(2) فيما تميزت المرحلة الواقعة ما بين حل المجلس الوطني في أغسطس 1975 وتعليق العمل بالدستور وبين طرح المشروع الإصلاحي عام 2000 بالحكم الشمولي ووقوع شعب البحرين ضحية قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة فإن المرحلة التي بدأت بصياغة الميثاق الوطني شهدت إلغاء الدستور العقدي لعام 1973 والدخول في مرحلة اللامشروعية وهي أكثر خطورة وأعمق أثراً من سابقتها. ففي هذه المرحلة نجح النظام السياسي في إضفاء المشروعية على دستور المنحة لعام 2002 وذلك عن طريق إجراء إنتخابات مجالس بلدية ونيابية شاركت فيها أغلب الجمعيات السياسية ومنها إحدى الجمعيات السياسية التاريخية. كما نجح في تسويق المؤسسات الصورية التي انبثقت عن هذا الدستور وكسب تأييد الولايات المتحدة والغرب لهذا المشروع. وبمشاركة الجمعيات المقاطعة في انتخابات 2006 تكتمل حلقات الإعتراف بالنظام الأوتوقراطي الذي يجمع فيه الملك بين يديه كامل السلطات التنفيذية والتشريعية والرقابية.

(3) إن للوضع السياسي والدستوري بعد صدور الدستور الجديد قد أصبح أكثر صعوبة وتعقيداً عما كان عليه للوضع قبل التصويت على الميثاق الوطني. فالحركة المطلوبة قبل صدور دستور المنحة لعام 2002 كانت تعتمد على المشروعية الدستورية في مطالبتها بتفعيل الدستور الشرعي لعام 1973 وعودة الحياة النيابية وهذه منأت أحد العوامل الأساسية لنجاح الحركة المطلوبة في التسعينيات. أما في الوقت الحاضر فإن القوى الوطنية وجدت نفسها أمام ثلاث خيارات صعبة هي:

- (1) المطالبة باسترجاع الدستور العقدي الذي تم الغاؤه واستبداله بدستور المنحة أو...
- (2) المطالبة بإدخال التعديلات على الدستور الجديد بما يسمح بالفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث وإعطاء السلطة التشريعية كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية أو...
- (3) النضال من أجل دستور جديد يصوغه مهثو الشعب وهو أكثر الخيارات صعوبة.
- (4) إن السلطة في البحرين لا تؤمن بالحوار السياسي وتعتبر الدخول فيه كسراً لهيبة النظام الحاكم أو إقراراً بهزيمة القيادة السياسية.

وتأسيساً على هذه الغطرسة السياسية فإن المنظمات الحقوقية والمناشدة الدولية فشلت كلها في إقناع السلطة بالدخول في حوار مع المعارضة في عقد التسعينيات رغم صدور العديد من قرارات الإدانة واستخدام كافة الضغوطات السياسية في التسعينيات. وانطلاقاً من هذا المفهوم الخاطئ للحوار جاء المشروع الإصلاحي بعيداً عن التوافق

الوطني وليمثل طرفاً واحداً وهو السلطة الحاكمة. وربما قال قائل بأن السلطة سبق وأن دخلت في حوارات مع المعارضة حول تشكيل مجالس التعليم والصحة والبلديات وذلك في العام 1956 ويأتي الرد على ذلك بالقول بأن هذه الإجتماعات ما كانت لتتعد لولا تعليمات ومباركة السلطة البريطانية المهيمنة على مقاليد الأمور آنذاك.

(5) إن القيادة السياسية لم يكن من طبيعتها الاعتراف بوجود معارضة سياسية أو حركة مطلبية طوال تاريخها السياسي. والإستثناء الوحيد هو ما حدث في العام 1956 عندما اعترفت السلطة الحاكمة إبان الوجود البريطاني بالهيئة التنفيذية العليا كممثلة لشعب البحرين وذلك في موافقة الهيئة على استبدال إسمها ليصبح هيئة الإتحاد الوطني كشرط لحصولها على الشرعية. وقد ترأس وفد الحكومة في هذا الإجتماع حاكم البلاد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

وعملاً بهذا المبدأ لم يكن مستغرباً أن ترفض السلطة الإلتقاء بوفد لجنة العريضة الشعبية رغم الدعوات المتكررة للحوار من قبل البرلمانين في الغرب ومنظمات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق وجب لفت النظر إلى أن ما جرى في أروقة وزارة الداخلية في العام 1995 بين مسؤولي الأمن في الوزارة وبين ما أطلق عليها لجنة المبادرة لا يمكن أن نطلق عليه حواراً سياسياً لسبب بسيط وهو نأي القيادة السياسية عن المشاركة فيه واقتصره على رجالات الأمن والإستخبارات. ولهذا السبب كان من اليسير على السلطة السياسية أن تنفي وجود تعهد من قبل الحكومة بتلبية أية مطالب لرجالات الدين ضمن صفقة سياسية معهم نظير قيامهم بدور تهدئة الوضع الامني.

(6) بروز الهوية الطائفية الشيعية ككيان سياسي. وقد ساعد في بناء هذا الكيان عوامل عديدة ومختلفة نوجزها في التالي:

أولاً – عملية الإستهداف التي تعرض لها أبناء الطائفة الشيعية أثناء الإنتفاضة وما نتج عن ذلك من سقوط الشهداء واعتقال الآلاف وحصار القرى واقتحام المنازل وتدمير الممتلكات واعتداء على النساء والأطفال.

ثانياً – الحملة الإعلامية الشرسة في الداخل وتقديم الإنتفاضة للرأي العام السني على أنها مؤامرة شيعية هدفها قلب نظام الحكم واستغلال ذلك في تحشيد الطائفة السنية والإيعاز لها لتشكل الوفود السنوية لتقديم الولاء وكتابة العرائض وخطابات الولاء.

ثالثاً – الترويج في الخارج من خلال مكتب الخليج للعلاقات العامة ورئيسه عمر الحسن لإقناع الغرب بأن ما يحدث في البحرين هو أعمال تخريب وليس عمل مطلبية

ودستوري وأن وراء هذه الأعمال الطائفة الشيعية التي تسعى لقلب نظام الحكم وإنها تتلقى الدعم من حزب الله في لبنان ومن الحكومة الإيرانية.

رابعاً - قبول القيادات الدينية وهم رهن الإعتقال بالدخول في تسوية سياسية مع وزارة الداخلية الأمر الذي أدى إلى إبراز القضية المطلوبة وكأنها قضية تخص الطائفة الشيعية. وهذه القيادات وبمجرد خروجها من السجن ومباشرتها العمل تحت إياطة ما سمي بلجنة المبادرة تحوّل خطابها السياسي الوطني إلى خطاب طائفي اقتصر الحديث فيه عن مصلحة الطائفة ومستقبل الطائفة وحماية الطائفة مما مثلّ بدايات تأطير العمل الطائفي.

خامساً - حال الإحتقان ضد سياسات التمييز الطائفي. فالشيعية ممنوعون من العمل في قوة الدفاع والحرس الوطني، وفي أقسام كثيرة في وزارة الداخلية. وهذا التمييز يمتد ليلغي العمل بمبدأ تكافؤ الفرص سواء فيما يتعلق بمشاريع السكن والبعثات وفي تقلد المناصب العليا.

(7) إن تشكيل الجمعيات السياسية قد أدى إلى انفراط عقد الوحدة الوطنية ودخول المعارضة في دوامة الصراعات الجانبية حيث تغلبت المصالح الحزبية والشخصية على حساب المصالح الوطنية. وقد تحوّل الوضع السيئ للمعارضة إلى دعاية سياسية مفادها أن الحكومة فاتها عدم علمها وفهمها لطبيعة ومكنون قوى المعارضة البحرينية ومدى استعدادها لتلقف أي فتات يرمى إليها ولو كانت تدرك ذلك لقامت بإطلاق المشروع الإصلاحية في بداية مشروع العريضة النخبوية ولسمحت، بتشكيل الجمعيات السياسية آنذاك لكانت وفرت على نفسها الدخول في صراع مع المجتمع، ولما أدى ذلك إلى استنزاف الميزانية العامة في شراء السلاح والعتاد من أجل دعم الحل الأمني وتحسين صورة النظام في الخارج. إن هذه الدعاية تعكس وبدون شك عمق الوضع المأساوي الذي جلبته الصراعات الحزبية والمصالح الشخصية والتكالب على عملية الهيمنة على منظمات المجتمع المدني والجري وراء الدخول في العملية الانتخابية.

(8) إن تنازل الجمعيات السياسية الأربع عن الثوابت الدستورية ومقررات المؤتمر وقبولها بإلغاء ندوة المؤتمر الدستوري المزمع عقدها في يوم الأربعاء الموافق 21 أبريل 2004 ومن ثم رضوخها لقرار وزير العمل بتحويل العريضة الشعبية إلى عريضة مقصورة على الجمعيات الأربع. إن هذا كله قد مثل بداية العد التنازلي لأداء المؤتمر الدستوري. فأمام الخيار الصعب بين عقد الندوة الجماهيرية وإطلاق العريضة الشعبية أو إلغاء تراخيص الجمعيات اختارت الجمعيات السياسية إلغاء الندوة والعريضة الشعبية في مقابل الحفاظ على كياناتها الحزبية. وقد وجدت وزارة العمل في تمسك الجمعيات بكياناتها

الحزبية نقطة الضعف التي من خلاله نجحت في إرغام الجمعيات المقاطعة على التسجيل حسب قانون الجمعيات السياسية وهو القانون الذي يؤدي إلى الاعتراف الضمني بالدستور الجديد وبالمؤسسات التي جاء بها هذا الدستور بما يتعارض ومقررات المؤتمر الدستوري ويمهد في الوقت نفسه لدخول الجمعيات المقاطعة في العملية الانتخابية.

(9) إن الإنفتاح السياسي شهد أكبر عملية تخريب للعمل السياسي وتفتيت للساحة السياسية وذلك بحكم التكاليف على المصالح الحزبية والشخصية أو بسبب انعدام الوعي والحكمة السياسية. وما لإلغاء لجنة العريضة الشعبية إلا نموذجاً على طغيان المطامع السياسية على حساب المصالح الوطنية. وفي مرحلة الإنفتاح السياسي برزت ظاهرة المنظرين والمحللين السياسيين الجدد وما صاحب ذلك من تسابق على تكوين الجمعيات السياسية التي انتشرت كالقنطرة. ولم تتوقف عملية للتخريب والتضييع عند هذا الحد بل تعداه لإعادة الإعتبار لكثير من الذين ودعوا العمل السياسي ولسنين طويلة من الإنتهازيين والمتسلقين والمتخالفين ومن الذين رفضوا التوقيع على العريضة النخبوية والعريضة الشعبية أو للمشاركة في أحداث التسعينيات. وقد تمكن بعض هؤلاء وفي فترة وجيزة من الوصول إلى مراكز الصدارة في العمل السياسي والنقابي. وقد لعبت العلاقات الحزبية والحاجة لتوسيع القاعدة الشعبية للجمعية والحصول على التمويل دوراً كبيراً في انخراط هؤلاء في العمل السياسي. ولذا لم يكن مستغرباً أبداً أن يقدم البعض منهم استقالته حال اكتشافه أن هذه الجمعية ليست مع المشاركة وإنما تسير في اتجاه المقاطعة والدخول في صراع سياسي مع الحكومة.

(10) ومن الآثار السلبية والمدمرة التي تعاني منها الساحة السياسية في الوقت الحاضر هي تسييس العمل النقابي ومحاولة الهيمنة على منظمات المجتمع المدني مما أفقد هذه المنظمات القدرة على القيام بمهامها الحقوقية والنقابية والمطلبية.

(11) كان المفترض أن تستوعب القيادة السياسية معنى ومغزى أحداث التسعينيات ومسبباتها فتعيد النظر في سياستها العمالية المبنية على استخدام للعمالة الأجنبية كطابور خامس من أجل تكسير الإضرابات العمالية. لكنها وللأسف الشديد لا زالت مشرعة أبواب البحرين لاستقدامها مما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة، الأمر الذي اضطر العاطلين إلى تشكيل اللجنة الخاصة بهم من أجل الدفاع عن حقوقهم المشروع في الحصول على العمل المناسب. وقد أصبحت، مسيرات العاطلين واعتصاماتهم جزءاً من المشهد السياسي في البحرين وذلك من أجل ممارسة الضغط على السلطة لإجبارها على وضع الحلول الناجعة لهذه المشكلة سواء عن طريق خلق فرص عمل جديدة أو بإعادة النظر في خطط وبرامج البحرية التي فشل النظام في تحويلها إلى واقع ملموس.

الخاتمة

لم يحدث في تاريخ البحرين السياسي أن يصبح العنف السياسي واقعاً حياتياً كما حدث في عقد التسعينيات وأن يسقط أربعون شهيداً وتمتلئ السجون بآلاف السجناء. وعندما تم طرح المشروع الإصلاحي كحل لإنهاء الصراع السياسي كان المفترض أن يتم تفعيل الدستور العقدي لعام 1973 ومن ثم دعوة نواب برلمان السبعينيات للإنعقاد مع ملئ الشواغر عن طريق الإنتخاب أو أن تجري عملية انتخاب مجلس تأسيسي جديد من أجل إدخال التعديلات الدستورية التي نصَّ عليها الميثاق الوطني. أما في حال توفر الرغبة لدى القيادة السياسية في إلغاء دستور 1973 وصياغة دستور جديد فإن ذلك لا يتم إلا عبر انتخاب مجلس تأسيسي ووفق التراضي والتوافق بين جميع اللاعبين السياسيين وعلى اختلاف أيديولوجياتهم وثقافتهم السياسية للوصول إلى الصيغة الديمقراطية التي تمنع تكرار أحداث التسعينيات. ذلك أن صياغة الدستور بالطريقة التي تعكس إرادة شعب البحرين هي من أهم الشروط الواجب توفرها من أجل تحقيق سيادة الشعب كمصدر للسلطات جميعاً وتوفير الأمن والاستقرار. لكن صدور دستور جديد عام 2002 عن طريق الفرض القسري من خلال لجنة معينة بإرادة الأمير قد أودى بحياة المشروع الإصلاحي. فهذا الدستور الجديد قد وضع كامل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد الملك وتمخض عن تشكيل مؤسسات ديمقراطية صورية خاضعة لإرادة السلطة وخادمة لمصالحها. وهذه العملية الانقلابية تؤكد الحقيقة بأن السلطة لم يكن هدفها من مشروعها الإصلاحي التنازل عن أي جزء من صلاحياتها لصالح المشاركة الشعبية في صنع القرار وإنما هو الإجهاز على المكتسبات الديمقراطية البسيطة التي تضمنها دستور 1973. تمثل رد الفعل على هذا التراجع الخطير في مبادرة أقوى الجمعيات السياسية عام 2003 لبناء المؤتمر الدستوري الذي مثل المعارضة الشعبية الواسعة في رفض دستور المنحة والتأكيد على الثوابت الدستورية. وقد شعرت السلطة بالدور الخطير الذي سيلعبه المؤتمر الدستوري كلاعب ثلثي إلى جانب السلطة فلجأت إلى استخدام كلفة الأساليب القمعية التي تعيق التحرك والعمل السياسي بما في ذلك اعتقال الناشطين في العريضة الأممية. إلى أن إرغمت الجمعيات الأربع على الدخول في العملية الإنتخابية عن طريق قانون الجمعيات. ما تشهده الساحة السياسية بعد انتخابات 2006 هو استمرار الأزمة السياسية الدستورية وطغيان العمل الطائفي على العمل السياسي وانتقال الصراع الطائفي من الساحة السياسية إلى داخل أروقة المجلس المنتخب. وهذا يقود إلى الإستنتاج بأن

العملية الديمقراطية أو المشروع الإصلاحى قد تحول إلى أداة لتأجيج الصراع السياسى وديمومته بدلاً من ترسيخ الديمقراطية الكفيلة بحل للمسألة الدستورية ومعالجة ملف التمييز الطائفى والتجنيس العشوائى والفساد الإدارى والمالى وإيجاد الحلول العملية للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية.

مع انتهاء الفصل التشريعى الأول تأكد فشل التجربة بسبب انعدام الصلاحيات التى يتمتع بها المجلس ولم يتبق من هذه الديمقراطية التى تكلم عنها المشروع الإصلاحى إلا الإنتخابات الموسمية التى هى الأخرى كانت عرضة للتزوير بدءاً من رسم الدوائر الإنتخابية غير العادلة وانتهاءً بالتحكم فى نتيجة الإنتخابات عن طريق أصوات المجنسين والكتل الإنتخابية. خلاصة القول أن الديمقراطية لا يمكن بناؤها على هذا الكم للهائل من انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، وعلى إصرار القيادة السياسية على احتكارها كامل اللعبة السياسية حتى وإن تطلب ذلك استخدام الجيش والداخلية والحرس الوطنى لحماية السلطة ولتحكم فى المال العام والثروة. تحت قبة البرلمان المنتخبة تابعنا كيف يتم تمرير القوانين المقيدة للحريات ورأينا كيف تتعايش المؤسسات الديمقراطية التى جاء بها دستور المنحة مع العنف السياسى والتمييز الطائفى والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب حكم القانون والمواطنة المتساوية.

إن انسداد قنوات الإصلاح الدستورى والإقتصادى والإجتماعى قد أدى إلى إيجاد حالة من الإحتقان السياسى واتساع رقعة السخط والإستياء الشعبى بما ينبئ بحدوث الأسوأ. ولأن البحرين لا تحتل تكرار ما حدث فى التسعينيات فإنه بات من الضرورة بمكان معالجة الخلل الدستورى وتوازن السلطات قبل أن تتدخل السلطة فى صراع جديد مع المجتمع.

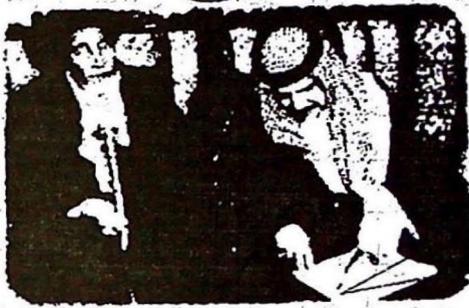
لكن ما تفقده الساحة السياسية فى الوقت الحاضر هو القدرة على بناء الكتلة التاريخية المؤهلة لإحداث التغيير. ذلك أن الخريطة السياسية لم تعد مقصورة على تلك الأحزاب التاريخية التى قادت نضالات شعب البحرين وإنما أصبحت تضم لحدى عشر جمعية سياسية ومنها تلك الجمعيات السياسية الإسلامية التى تمثل امتداداً للجمعيات الخيرية السنوية.

فى ظل هذا الوضع السياسى المتأزم والمطبوع بالإنقسام والتشرنم وتباين المصالح الحزبية وارتباط بعض الجمعيات بالسلطة يصبح الحديث عن بناء الكتلة التاريخية مشروعاً فى غاية الصعوبة. ومع ذلك فإن القوى السياسية ذات التاريخ الوطنى الطويل مطالبة بتخطي العقبات والسلبيات من أجل الشروع فى بناء التحالف الوطنى العريض القادر على قيادة الجماهير فى العمل النضالى السلمى من أجل إجبار السلطة على القبول بالديمقراطية والمشاركة الحقيقية فى صنع القرار.

ملحق رقم (1)
كلمة السيد الغريفي، وتوقيع الأمير عليها بالموافقة

ذات رادار

كلمة التي ألقاها سماحة السيد عبد الله الغريفي



بسم الله الرحمن الرحيم
أفهم بجزء من
عبد والتقدير أضحى صوتي

ذات رادار

بسم الله الرحمن الرحيم
أفهم بجزء من

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الصيبن الطاهرين
وأصحابه المنجيين ومن وآله وأهله بعده إلى يوم الدين ...
صاحب السمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين حفظه الله تعالى
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

باسم العلماء الأفاضل الحاضرين نرحب بكم ...
وبكل إعتراف نقدر هذه المبادرة اللدوية بما تحمله من دلالاتٍ
تؤسس لمنظومة التواصل بين القيادة السياسية والقيادة الدينية
ترسيخاً للميرة في كل سياقاتها الفارسية والإرومنية والإجتماعية والسياسية
وبمقدار ما يتأصل هذا التواصل تتأكد القيمة المبدئية للتشاور
والتناصح الذي يمنح التجربة قدرة البناء والدعم ويعطيها
الرشد والاستقامة، ويحميها من كل المخاطر والمنزلقات
وفي ظل ذلك تترسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على فبادئ واضحة
تقوم على الإلتزام بالحق المتبادل ورعاية الواجب المشترك
فتتم الألفة بالمعدل والأمن والاستقرار ...

و في ذلك يقول الإمام علي - عليه السلام - :

« فاعلم مما افترض الله ببارك وتعالى من تلك الحقوق ،
حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي ، فريضة فرضها الله
عز وجل لكل على كل ، فجعلها نظام الفترهم ، وعزاً لدينهم ،
وقواماً لسنين الحق فيهم ، فليست ، تصاح الرعية إلا بصلاح الولاة ،
ولا تصاح الولاة إلا باستقامة الرعية ، فإذا الرعية إلى الوالي
حقه وأدى إليها الوالي لذلك عز الحق بينهم فقامت فواجب الدين ،
واعتمدت معالم العدل وجرت على انزالها السنن فصالح
بذلك الزمان وطاب به العيش ، وطبع في بقاء الدولة
ويست وطاقم الأعداء »

صاحب السمو :

بصل نفاؤل تتابع وجزات المرحلة ، وخطوات التغيير ،
وتطلعات للمستقبل ، ونتمن # بإدرات الحب الأثير
التي أنتجت القلوب والصدور # وكل لنا نتمنى لو أهدت لتسمل
كل أبنائكم بدون استثناء لتدخل الفرحة قلوب كل الآباء والأمهات .

وَتَرْفَعُ كُلَّ الْأَيْدِي لَكُمْ بِالذِّعْوَاتِ

صاحبه السمو

تَسْتَعِينُكُمْ عُدَدًا أَنْ بُدَأَ مَعَكُمْ لِقَاءَ الْمُصَارِمَةِ فِي مَا هِيَ

بَعْضُ الْأَفِينَا وَهَمُونَا

وَمَا نِيَّ أَجِدُ فِيكَ قَلْبًا يَنْفَعُ بِكُلِّ حَيْبٍ لِلْمَلْمَةِ الصَّرِيحَةِ

فَادَامَتِ الْمَلْمَةُ صَادِقَةً تَعَارُ عَنْ نَبْضِ هَذَا السَّجْبِ ،

وَعَنْ طُوحَاهِ ، وَآفَالِهِ ، وَالْأَعْمِ

فَنَعْمَ هَذَا النَّبْضُ أَسْتَلِمُ سَيِّئًا مِنْ وَهَجِ الْمَعَانَاةِ ،

وَأَصْوَعُ مِنْ هَذَا الْوَهَجِ بَعْضَ هَمُومٍ أَعْلَى أَنْ يَتَسَعَّ لَهَا الصَّدْرُ الْبَلِيدُ ..

وَأَنَا أَضَعُ هَذِهِ الْهَمُومَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ ، أَنْتُمْ أَسْرَافَةٌ عِنْدِي بِحَمْلِ كُلِّ

الْخَيْرِ وَالْبَشْرَى .

• الهم الأول: أخلاقية البلد وقيمة الروحية هي عنوانه الألب ،

استهداف هذه الأخلاقية وهذه القيمة استهداف لهذا البلد في كل

وجوده ، في أصاليته وهويته ، في تارخه وحاضره ومستقبله .

وإِنَّا نَنْتَظِرُ مِنْكَ - وَأَنْتَ صَاحِبُ الْفَرَارِ الْأَوَّلِ - بِإِدَارَةٍ جَرِيئَةٍ
كَأَنَّهَا جَادِرَاتُكَ فِي النَّصْدِيِّ لَصَلِّ فَسَادَاتِ التَّعْدِيرِ الْأَخْلَاقِي ،
وَلِكُلِّ فَسَادِجِ الرَّفِيفِ الْحَرَمِ ، وَلِكُلِّ مَحَاوِلَاتِ الْعَبِيَّةِ بِقِيمِ
هَذَا السُّعْبِ الرَّوْحِيَةِ

فِي إِرَادَةٍ سَتَلَهُمْ قَوْحًا مِنْ اللَّهِ الْقَادِرِ الْجَبَّارِ ، وَبِعِزَّةِ
سَتَهْضُمُ كُلِّ مَوْرُوثَاتِ الْقَارِيحِ الْمُتَأَصِّلِ فِي هَذَا الْبَلَدِ ،
زَيْدُكَ تَكْتَدِي إِنْهِيَازَاتِ الْقِيمِ ، وَتَدَاعِيَاتِ الْأَخْلَاقِ ،
لِجَذَرِ الْمَهْمُونَ الْأَوْفَى وَالْأَعْمَقِ فِي مِيقَةِ الْإِصْلَاحِ وَالْتَفِيرِ ،
وَتَمْنَعُ لِمَشْرُوعِ الْبِنَاءِ وَالْحَدِيثِ وَدَلُولِهِ الْأُظْهَرِ وَالْأَنْفَى
إِنَّ حَرَكَةَ التَّفِيرِ الْعِيسِي فِي مَحْوِذِهَا الْأَقْتَلِ وَالْأَكْثَلِ هِيَ الَّتِي
تَعْتَمِدُ حِسَابَاتِ الْقِيمِ الرَّوْحِيَةِ وَالْإِفْرَاقِ مِنْ حَكْمِ عَالَمِنَا بِالتَّوَالِي وَالْإِنْهِيَازِ
مَهَا طَالَ بِهَا الزَّمَنُ ...

إِنَّا نَأْمَلُ وَالْبَحْرَيْنِ سَتَسْتَرْفُ أَغَاقِفًا وَمَشْرُوعِيهَا التَّفِيرِ الْعِيسِي الْبَعِيرِ
بِصَادَةِ أُمْرِهَا الشَّابِ الطُّمُوحِ أَنْ تَسْتَحْضِرُ كُلَّ مَحْوِذَاتِ الذَّاكِرَةِ
الْإِيمَانِيَّةِ فِي تَابِئِهَا بِمَا يَوْفُرُ لَهَا وَعِيَّ الْحَاضِرِ وَبِصِيرَةِ

المستقبل من خلال وفورة القيم الروحية الأصيلة بعيداً عن تصاديل الانهار مجدنيات

• الهم الثاني ؛ يا صاحبي السمو : لادال في أبناء شعبك من يعين معاناة الحوان والفضل
من أولويات الإصلاح المبادر العاجلة جداً الى توفير فرص العمل والتوظيف ، وخصيصة
ضمانات العيش الكريم ، ليحول هؤلاء الذين عاشوا معاناة العطل والحوان الى قوى
فاعلة فتجدي ساهم بانك من كفاءات وقدرات في عمية نضفة هذا البلد وازدهاره
واعنه واستقراره ، وصيانة كل المنسبات في مسيرة الإصلاح والبناء ، وليفتحو ابطل
جهم وولائم بعيداً عن كل عقدة البؤس والحوان ...

• الهم الثالث ؛ الأسرة الواحدة الشعار اللبي في قطبات المرحلة ...

وانتابل صدق نوكد القاطن مع هذا الشعار ، ونتمنى أن يتابعه

عماص السمو بنفسه تفعل هذا الشعار لمواجهة كل الماربات الخائصة التي تقا في مشنها

بعض المؤسسات والدوائر في ما هو التميز بسبب هذا العنوان أو ذاك العنوان .

وقد ترك هذا اللون من التميز في الوظائف والأعمال والتعليم جرحاً

عميقاً في قلوب اللثيم وف أبناءكم الذين يحملون كل الجب والولاء

لمننا الوطن

• الهم الرابع : وسببكم بقترين من يوم الإستفتاء على الميثاق
بالحكم الوضحي ، محل قوه تفاؤلاً كبيراً حمزواً ببعض

الحواسد ، والإشقات والتأولات

وإننا نطمح أن يؤكّد لنا صاحب السمو - شخصياً -

أولاً : هائلة الدور على الميثاق و أن للاساس بأي شيء

من الثواب الدستورية .

ثانياً : الصلاحيه التشريعيه الفاعلة للمجلس المنتخب ،

ثالثاً : البدء الفوري المهني بتطبيق الميثاق ^{بعد} هذا التعديف عليه ..

رابعاً : النية الجادة في الإسراع بتفصيل الدستور

خامساً : الاستمرار في المبادرات الأديعة التي توفر المنافات الملائمة للميثاق ^{الصادرة عن صاحب السمو}

التيجابى مع المشاق

سادساً : تمنى لو صدر ^{ان} مذكرة توصية رسمية لواجبه كل المؤسسات

وإزالة كل الحواصس ...
وفي الختام نبتهل الى المولى أن يحفظكم وأن يمدد حفاظكم في طريق
البناء والنطاء ، وأن يوفقكم لما يجب ويرضى إنه سميع جيب

المراجع:

- 1) عريضة النخبة القطرية لعام 1991.
- 2) مجلة الشروق الإماراتية عدد 4 نوفمبر 1992.
- 3) مقابلة الأمير في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 9 نوفمبر 1992.
- 4) مقابلة الشيخ عبداللطيف المحمود مع جريدة الوسط بتاريخ 21 فبراير 2006.
- 5) الأمر الأميري رقم 9 لسنة 1992 بإنشاء مجلس الشورى.
- 6) جريدة أخبار الخليج الصادرة في 28 ديسمبر 1992.
- 7) رسالة الفدرالية الدولية الخاصة بموضوع رفض عضوية البحرين في الإتحاد البرلماني الدولي.
- 8) العريضة الشعبية.
- 9) رسالة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان المرسلة إلى أمير البحرين بتاريخ 17 ديسمبر 1994.
- 10) بيان منظمة العفو الدولية.
- 11) بيان البرلمانين البريطانيين بخصوص زيارة وزير خارجية البحرين لبريطانيا.
- 12) الرسالة التاريخية الصادرة من مجلس النائب السابق جاسم محمد مراد.
- 13) العريضة النسائية المرفوعة إلى الأمير في 14 إبريل 1995.
- 14) البيان المشترك لحركة أحرار البحرين ولجنة التنسيق المثلة لجهة التحرير والجهة الشعبية.
- 15) بيان المتصمين من أعضاء لجنة المبادرة.
- 16) رسالة الاعتذار الموقعة من قبل 6 من أعضاء المبادرة.
- 17) بيان لجنة المبادرة في العاشر من نوفمبر 1995.
- 18) حديث رئيس الوزراء مع وكالة الأسوشيتد برس بتاريخ 30 نوفمبر 1995.
- 19) رسالة أعضاء مجلس النواب اللبناني إلى الأمير في شهر يوليو 1996.
- 20) المؤتمر الصحفي لولي عهد دولة الكويت في الحادي عشر من يوليو 1996.
- 21) رسالة لنواب والشخصيات الكويتية الصادرة في الثاني عشر من ديسمبر 1995.
- 22) رد لجنة العريضة على رسالة النواب والشخصيات الكويتية.
- 23) تقرير "هيومان رايتس ووتش" في 24 يوليو 1997.
- 24) تقرير منظمة العفو الدولية في 26 سبتمبر 1995.
- 25) تقرير المعهد الدولي الصادر في 24 إبريل 1996.
- 26) القرار التاريخي الصادر من البرلمان الأوروبي في 15 يناير 1995.
- 27) القرار التاريخي الصادر من البرلمان الأوروبي في 18 سبتمبر 1997.
- 28) بيان لجنة العريضة الشعبية في 3 فبراير 1996.
- 29) رسالة لجنة العريضة الشعبية في 14 نوفمبر 1996.

- (30) رسالة لجنة العريضة الشعبية في 27 ديسمبر 1997.
- (31) رسالة لجنة العريضة الشعبية في 17 أكتوبر 1998.
- (32) رسالة لجنة العريضة الشعبية في 8 فبراير 1999.
- (33) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى البارونة سايمون دون في 14 مارس 1998.
- (34) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى سكرتير الدولة المساعد لحقوق الإنسان والديمقراطية في الإدارة الأمريكية في 24 مايو 1998.
- (35) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى منظمة "هيومن رايتس ووتش".
- (36) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى النواب البريطانيين في 14 يناير 1998.
- (37) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى الأمم المتحدة في 15 يوليو 1998.
- (38) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى السيد جراهام فولر في مؤسسة راند.
- (39) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى رئيس اللجنة الخاصة بمنع التعذيب.
- (40) رسالة لجنة العريضة الشعبية إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية في 28 سبتمبر 1998.
- (41) رسالة لجنة العريضة إلى السيد ستان نيونز في 28 سبتمبر 1998.
- (42) رسالة لجنة العريضة إلى المفوضية الدولية لحقوق الإنسان في 17 مارس 1999.
- (43) رسائل لجنة العريضة لوزير الدولة الجديد السيد جيفري هون.
- (44) رسالة لجنة العريضة للسيدة ماري روبنسون في 2000.
- (45) رسالة لجنة العريضة لوزير الخارجية البريطانية السيد بيتر هين.
- (46) رسالة الوزير بيتر هين إلى النائب البرلماني ستان نيونز في 23 أكتوبر 2000.
- (47) البيان السياسي الذي أصدرته لجنة العريضة في 5 مارس 1996.
- (48) يوميات حركة أحرار البحرين.
- (49) أخبار الخليج وتفاصيل الحكم في حزب الله.
- (50) وثائق حركة أحرار البحرين.
- (51) رسائل لجنة العريضة الشعبية إلى أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة.
- (52) النظام الأساسي لجمعية البحرين لحقوق الإنسان.
- (53) وثيقة الولاء والتأييد للقيادة السياسية.
- (54) مسودة ميثاق العمل الوطني.
- (55) ردود الأفعال على الميثاق الوطني.
- (56) رسالة لجنة العريضة للأمير حول مشروع الميثاق الوطني.
- (57) كلمة الأستاذ إبراهيم بشمي بمناسبة إقرار الميثاق الوطني.
- (58) كلمة وزير العدل بمناسبة إقرار الميثاق.

- (59) التحفظات على الميثاق التي بعثت بها لجنة العريضة إلى الأمير.
- (60) مرسوم بقانون رقم 10 لسنة 2001 بالعمو الشامل عن المحكومين.
- (61) الوثيقة التاريخية التي صدرت في منزل السيد علوي الغريفي.
- (62) بيان لجنة العريضة الداعي للتصويت على الميثاق.
- (63) بيان السفارة الأمريكية حول العملية الإصلاحية.
- (64) رسالة حركة أحرار البحرين بمناسبة الغاء مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة.
- (65) ورقة لجنة العريضة في ندوة لندن في 4 فبراير 2001.
- (66) مقال الدكتور عبدالهادي خلف في جريدة القلم العربي بتاريخ 1 مارس 2001.
- (67) مقابلة الدكتور عبدالهادي خلف في 1 ابريل 2001.
- (68) مقال النائب محمد جابر صباح في 6 مارس 2001.
- (69) رد الدكتورة منيرة فخرو على محمد جابر صباح في 28 مارس 2001.
- (70) اللقاء الصحفي مع سماحة الشيخ عبدالأمير في جريدة الأيام في 12 مايو 2001.
- (71) فتوى الشيخ سليمان المدني في التحالف مع الوطنيين.
- (72) المرسوم الأميري رقم 5 لسنة 2001 بتشكيل لجنة تعديل بعض أحكام الدستور.
- (73) الدستور الجديد الصادر في 14 فبراير 2002.
- (74) المرسوم رقم 6 لسنة 2001 بإنشاء لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني.
- (75) رسالة أنصار السنة المرسله للسفارة البريطانية في البحرين.
- (76) بيان الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في 3 يونيو 2001.
- (77) التصريح الصحفي للشيخ خالد بن أحمد بخصوص زيارة اللورد ايفبوري ورد اللورد عليه.
- (78) رسالة الاعتذار التي سلمتها السفارة البحرينية في لندن للورد ايفبوري بمناسبة زيارته للبحرين.
- (79) رسالة لجنة العريضة إلى اللورد ايفبوري بمناسبة منعه من زيارة البحرين.
- (80) النظام الأساسي للوقاف.

السيرة الذاتية



- بدأ العمل السياسي بالإنخراط في حركة القوميين العرب عام ١٩٥٨.
- شارك في انتفاضة عام ١٩٦٥ ودخل السجن لمدة عام ونصف تقريبا.
- أحد أعضاء كتلة الشهابيين (نسبة للمهندس هشام الشهابي) التي قاطعت انتخابات المجلس التأسيسي في عام ١٩٧٣ بسبب وجود قانون الطوارئ وقانون التجمعات.
- شارك في تكوين كتلة الشعب اليسارية التي دخلت في الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد في ٧ ديسمبر من عام ١٩٧٣ وفازت بثمانية أعضاء.
- أصبح نائبا في المجلس الوطني حتى أقدمت السلطة على حل المجلس الوطني في السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٧٥.
- شارك في تكوين اللجنة التي أشرفت على تحرير العريضة الانتخابية والشعبية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ وهما اللتان تطالبان بتفعيل دستور البلاد وعودة الحياة النيابية.
- شارك في تأسيس نواة أول حزب سياسي علني في تاريخ البحرين وهو جمعية العمل الوطني الديمقراطي التي تم الترخيص لها في العاشر من سبتمبر ٢٠٠١.
- ساهم ضمن الأعضاء المستقلين والمحامين الى جانب الجمعيات المقاطعة في تشكيل المؤتمر الدستوري الرفض لدستور المنحة لعام ٢٠٠٢ والمطالب بالتمسك بالثوابت الدستورية.
- بعد تطبيع الجمعيات المقاطعة مع قانون الجمعيات السياسية واستعداد الجمعيات للدخول في العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٦ قدم استقالته من جمعية العمل ليصبح عضواً مؤسساً في حركة الحريات والديمقراطية (حركة حق) لمواصلة النضال من أجل المشروعية الدستورية.